

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي اعلى معالم العلم واعلامه

قوله الحمد لله الحمد هو اثناء على الجميل من نعمة وغبرها يقال حمدت
الرجل على انعامه وحمدته على حسنه وشجاعته والتعريف فيه قيل هو نحو
التعريف في ارسليها العراك وهو تعريف الجنس ومعاة الاشارة الى ما يعرفه
كل احد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال وتيل
الا ستفراق اي جمع المحامد لله تعالى والا خلافاً معروف وانما حص
الحمد الى هذا الاسم لانه يدل على غيرة لا ينحصر اسم للموجود الحي الجامع
اصناف الا لوهية فكون ذكره ذكر الصفات كلها معنى ولانه احص الاسماء
للموجود الحي الجامع اذ لا يطلق على غيرة لا حقيقة ولا مجازاً فلاضافة اليه اولى
قوله معالم العلم المعلم موضع العلم قبل المراد بها الاصول التي بوقف بها على
الحكام من نحو الجواز والنسب والحل والحرمة وهي الكتاب والسنة والاجماع
والناس واعلاؤها ظاهر حسن اوجب علينا الاتباع والا يتما قال الله تعالى
اتبعوا ما انزل اليكم وما اتاكم الرسول فخذوه ومن يشاقق الرسول من بعد
ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الا اليه فاعتبروا يا اولي الابصار وفيه
المراد به العلماء واعلاؤهم ايضا ظاهر قال الله تعالى يرتفع الله الذين آمنوا منكم
والذين اوتوا العلم درجات : حيث حصم بالذكر ثانيا بعد في ذكر الثمرة
الظاهرة اذ نادى حاتم عنده **قوله** واعلامه قبل المراد بالاداء الشجعة (فحمد)

واظهر شعائر الشرع واحكامه : وبعث رسلا وانبياء صلوات الله عليهم
اجمعين الى سبل الحق هادين :

نحو دلو ك الشمس وملك النصاب وشهود الشهر وشرف المكان للصلاة والزكاة والصوم
والحج لان العلم هو الامارة والاسباب الشرعية امارات لوجوب الاحكام في الحقيقة لان
الوجوب في الحقيقة مضاف الى احباب الله تعالى وهو غيب عنا والله تعالى اقام
الدلالات الظاهرة من نحو دلو ك الشمس وغيره علما على ايجابه الغيبي تيسير المعباد
واعلاها من حيث اضاف الوجوب اليها وقيل المراد بالاعلام العلماء الذين
يقترن بهم وله وجه حيث يطلق الاعلام ويراد بها العلماء في كبر من المواضع :

قوله واظهر شعائر الشرع الشعائر بالهمزة كما في الصحائف جمع شعيرة وهي
ما جعل علما على طاعة الله تعالى قيل المراد بها ما يؤدي على سبيل الاشتهار
كصلوة الجمعة والعيدين والخطبة وجمع العرفات والمزدلفة والمراد من الشرع
المشروع اذ لو كان المراد به الشارع لقال شعائره ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون واضعا للظاهر موضع المضمرة قلت فيه اطناب بلا ضرورة وهذا قبيح
قوله الكلام والمشروع باطلاقة يتناول الاسباب والاحكام الشرعية وهذا من قبيل
إضافة البعض الى الكل **قوله** واحكامه الحكم الاثر الثابت بشي نحو الجواز
والفساد والاضافة للبيان كخاتم فضة لجواز اضافة الاحكام الى غير المشروع
كالنحو وغيره فكان هذا من المصنف رح رعاية المناسبة بين التحديد والتصنيف
على ما قيل ذكر التحديد متضمنا مضمون التأليف من شرط صحة التصنيف
قوله وبعث رسلا وانبياء بعث الرسل من اعلى النعم والرسول هو النبي الذي معه كتاب
موسى عليه السلام والنبي هو الذي ينبر عن الله تعالى وان لم يكن معه كتاب كذا في الكشف
قوله هادين لان انبياء الهداة الطريق اذ هبته الى المقصد وذلك لا يتحقق الا (من)

(خطبة اهداية مع شرحها الكفاية)

واخلفهم علماء الى سنين سنين داعين : يسلكون فيما لم يؤثر عنهم مملك
الاجتهاد : مسترشدين منه في ذلك وهو ولي الارشاد : وخص اوائل المستنبطين
بالتمويق : حتى وضعوا مسائل

فيل ما وضروا من بيان
مع الحاصل الفقيه
من الف الف وثلاثة
الف وسبعون الف
من سنة ١٢
عنه

من الله تعالى واليه الاشارة في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وهداه الى الطريق
اي اراه الطريق وهي وظيفة الرسل صلوات الله تعالى عليهم اجمعين .
قوله واخلفهم علماء من خلف فلان فلانا اذا جاء خلفه عدو بالهمزة الى
المفعول الثاني اي جاء بهم خلفهم وجعلهم خلفاء لهم فان العلماء ورثة الانبياء
والارث خليفة المورث وعلماء جمع عالم كشعراء جمع شاعر وهو من قبيل
لابن وناصر لان العلم امر يدل على ان صاحبه تعاطاه حتى افضى اليه وليس
بجمع عليم وان كان يجي في هذا كحكيم وحكماء **قوله** يسلكون من
باب ترشيح الاستعارة لذكر الطريق اولا ولهذا قال مسلك الاجتهاد وعقبه
بعونه مسترشدين **قوله** فيما لم يؤثر عنهم اي لم يرو عن الرسل والانبياء من
انراحدث اذ ارواه **قوله** وحض اوائل المستنبطين اراد بذلك والله اعلم
ابا حنيفة واصحابه رضي الله عنهم اذ هم الحائزون قصبات السبق في مضمار استنباط
الدلائل من النصوص والفاثون بدرجات الفضل في وضع المسائل على الخصوص
وكل من بعدهم مقتدون على آثارهم مقتبسون من انوارهم فلمهم الدرجة العليا والرتبة
القصوى رزقنا الله شفاعتهم آمين رب العالمين وآلا استنباط الاستخراج من
نبط الماء من العين اذا خرج ويستعمل الاستنباط في استخراج الوصف المؤثر من
النصوص لما ان في الموضوعين كلفة ومشقة ولهذا عظمت به اقدار العلماء وارتفعت
درجاتهم ولما بين الماء والعلم من المشابهة اذا اول سبب حيوة الاشباح والثاني
سبب حيوة الارواح واليه وقعت الاشارة في قوله تعالى **وَاحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا (و)**

(خطبة الهداية مع شرحها الكفاية)

من كل جلي ودقيق : غير ان الحوادث متعاقبة التوقع : والنوازل يضيق عنها نطاق الموضوع : واقتناص الشوارد : بالاعتباس من الموارد :

وقوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي كافرا فهديناه فاطلق اسم الاحياء فيهما .
قوله من كل جلي ودقيق اراد به المسائل القياسية والا ستحسانية فان البعر اذا وقعت في البئر القياس ان تفسد الماء لوقوع النحاسة في الماء القليل هذا دليل ظاهر دركه والا ستحسان ان لا تفسد لان آبار الفلوات ليست لها رؤس حاضرة والمواشي تبعر حولها وتلقيها الريح فيها فجعل القليل عفوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير وهذا دليل خفي دركه **قوله** غير ان الحوادث جواب عما ترد شبهة على قوله وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق ان المسائل اذا كانت كلها موضوعة فما بال من بعدهم يتصدى لا ستنباط الدلائل ووضع المسائل اليس تكفي موضوعاتهم فأجاب عنه وقال نعم كذلك الا ان النوازل تنزل ساعة بعد ساعة والحوادث تحدث حينما غيب حين فلا يستوعب جميعها نطاق الموضوعات ولا يحوز كلها حزام المنصوصات فمست الحاجة لمن بعدهم الى وضع المسائل على حسب تلك الحوادث والنوازل لكن بانها على ما اسهوه ومفرعا على ما اصلوه فكانوا هم الواضعين كلها على التحقيق بعضها بالمباشرة وبعضها بالتسبيب لبيان الطريق فكان لهم الاجر المسمى والذكر المسمى **قوله** واقتناص الشوارد بالاعتباس من الموارد الاقتناص الاصطياد والشوارد جمع شاردة وهي النافرة من الشوارد والشرود من حد ضرب يقال اقتبس منه نارا وعلمنا اي استفاد لما استعار الشاردة وهي الصيود النافرة والمتعسرا صابتها للمعاني الدقيقة المؤثرة المستخرجة من الاصول المتعصب اذ راكمها بجامع تعسر الوصول ورشح تلك الاستعارات بالاعتناص وجعل لفظ الاعتباس قرينة لها واراد بالموارد الاصول لما بين الماء (و)

والاعتبار بالامثال : من صنعة الرجال : وبالوقوف على المأخذ : يعص عليها بالنواجذ :
وقد جرى على الوعد في مبدأ بداية المبتدي : ان اشرحها بتوفيق الله تعالى شرحا
ارسله بكفاية المنتهي : فشرعت فيه والوعد يسوغ بعض المبالغ : وحين اكاد اتكى
عنه اتكاء الفراغ : ثبتت فينبذا من الاطياب : وخشيت ان يهجر لاجله الكتاب :
.....
التي علمت في

انما قال بعض الحكماء لا يخفى
بالترغيب في هجره

والعلم من التشبه فكما ان المورد يستقي منه الماء فكذلك الاصول يؤخذ منها
المعنى المثر في حكم التروع او كما ان الصيود النافرة يتسرا صطبا دها في الموارد
فكذلك المعاني الشاردة تستفاد من الاصول التي هي كالموارد *

قوله والاعتبار بالامثال من صنعة الرجال اي وقياس الاحكام على نظائرها
بالعلل الماثرة من صنعة الكاملين في الرجولية الجماعين لما يكون في الرجال
من مرسات الخصال لا من صنع كل احد وجعل من عداهم كانه ناقص
في الرجولية **قوله** وبالوقوف على المأخذ يعص عليها بالنواجذ قال في المغرب
العض تبض بالاسنان من باب لبس وعض في العلم بناجذه اذا اتقنه والناجذ
خرس الحلم اي انما يتوصل الى ايقان تلك الشوارد بالوقوف على مأخذ
التصرص والضبر في عليها للشوارد **قوله** والوعد يسوغ بعض المبالغ اي يجوز
بعض التجاوز اي شرعت في شرح البدايه الموسوم بكفاية المنتهي والحال
ان الوعد الذي جرى لي تجوز ما اتصدى له لان الخلف في الوعد مذموم
شرعا وان كان صعوبة هذا الامر تقتضي الامتناع عنه هذا من المصنف
رحمه الله حصم النفس وتعظيم شأن التصنيف **قوله** اتكى عنه ضمن الاتكاء
معنى الفراغ فعداه بعن اي كنت منكئا عليه فلما انتهى كدت استريح
لفراغي عنه **قوله** اتكاء الفراغ اي اتكاء متلبسا بالفراغ **قوله** نبذا يقال
في رأسه نبذ من شيب واصاب الارض نبذ من مطراي شي يعبر (قوله)

والله اعلم
بما في الصدور

فصل في الهداية
لقلب وقلوب المراد
لغاية النظر بالهداية
بما هو مهم

فصرفت العنان والعناية : الى شرح آخر موسوم بالهداية : اجمع فيه
بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية : ومتون الدراية : تاركاً للزوائد في كل
باب : معرضاً عن هذا النوع من الاسهاب : مع ما انه يشتمل على اصول :
تسحب عليها فصول : واسأل الله تعالى ان يوفقني لا تماها : ويختتم لي بالسعادة
بعد اختتامها : حتى ان من سميت همته الى مزيد الوقوف يرغب في الاطول
والاكبر : ومن اعجله الوقت عنه يقصر على الا صغروا الا قصر :
والله اعلم بالصواب

وتدبر في هذا النوع من الهداية
لما لا يدرك بالهداية
وفيات الخبير
الكتاب في الهداية
مراعاة الكتاب في الهداية
بما هو مهم

قوله فصرفت العنان والعناية مصدر عنى بكذا اذا اهتم به **قوله** بين عيون
الرواية عين الشيء خبارة **قوله** منون الدراية متن الشيء بالضم متانة فهو
متين اي صلب وقوي ويقال رجل متين اي صلب وقوي والمراد من متون
الدراية هو المعاني المؤثرة والنكات المتينة التي لا تنقض **قوله** في كل باب
اي في الرواية والنكت **قوله** مع ما انه يشتمل على اصول تسحب عليها فروع
فيه دفع توهم من يتوهم انه لما ترك الزوائد في كل باب واعرض عن الاسهاب
لعله لم يأت باصول ذات فوائد فقال مع كونه محذوف الزوائد مشحون
بالفوائد هذا كما قيل في فساد البيع بالشرط وهو كل شرط يخالف مقتضى العقد
وفيه نفع لا حد المتعاقدين او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق يفسد البيع
والا فلا ففي كل قيد منه احتراز عما يصادف وجمع لما يوافقته وكذلك في
مسئلة المحاذاة ومن شرط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة وان تكون
المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل وامثالها كما يعثر عليها
في اثناء كلماته **قوله** لا تماها - واختتامها يريد به شرحين وفي بعض
النسخ لا اختتامها

والناس فيما يعشقون مذاهب : ^طوالفن خبر كله ثم سأ لني بعض اخواني :
 ان املي عليهم المجموع الثاني : فافتتحته مستعينا بالله تعالى في تحريره :
 منصرفا اليه في التيسير لما احاوله : انه ليس لكل عمير : وهو على ما يشاء قد ير :
 وبالا جابة جدير : وحسبنا الله ونعم الوكيل ^{عادل الخارتم} .

قوله وللناس فيما يعشقون مذاهب : الشعر لابي نواس اوله
 علي لربع العامرية ونفسه : لبملي علي الشوق والدمع كاتب
 ومن عادتني حب الديار لاهلها : وللناس فيما يعشقون مذاهب
قوله اقاوله المقابلة القول ولكن فيها زيادة مزاولة ومقابلة ليست في القول
 لانها من باب المغالبة والمباراة لان الفعل متني غولب فيه جاء ابلغ واحكم
 مما اذا زاوله وحده لزيادة قوة الداعي اليه المحاولة طلب الشيء بحيلة ومنه
 الحديث اللهم بك احاول وبك اقول روي انه عليه السلام كان يقول هذا الدعاء
 عند لقاء العدو اي بنصرتك وتوفيقك ادفع عني كيد العدو واطلب الثوب
 عليهم يقال فلان جدير كذا اي خليف والله اعلم .

كتاب الطهارات

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ الْآيَةَ

بد بكتاب الطهارات لان الصلوة عماد الدين واعظم اركان الاسلام بعد
الايمان بالله تعالى فكانت احق بالتقديم والطهارات شرطها ولا بد من
تقديم الشرط على المشروط وانها اهم لانها لا تسقط بعذر ما من الا عذار بئذ لا
مائر الشروط من استقبال القبلة وستر العورة وطهارة الثوب والمكان : يذكّر
الطهارة بلفظ الجمع دون الواحد كما في الصلوة والزكاة نظرا الى اختلاف
انواع الطهارة حدا وحقيقة فان طهارة الوضوء نفس امرار الماء ونفس اصابته
وفي الثوب غسله حتى يزيل النجاسة وكذلك طهارة التيمم مخالفة لهما
اما الصلوة المطلقة فليست بمختلفة الحقائق اذ هي عبارة عن الاركان المعهودة
وان تنوعت من حيث الصفات بالعرض والواجب والنفل وكذلك في
الزكاة يجمع انواعها قوله عليه السلام ها تواربع عشور اموالكم فكان الموتى
من كل انواع المال ربع العشر فكانت شيئا واحدا من حيث ربع العشره

والزكاة عبادة الخيرية
لا تهم ولا تهم

قوله قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةَ افْتَحَ بِآيَةِ الْوُضُوءِ تَبَرُّكًا
بكلام الله تعالى وان كان الاصطلاح يقتضي ان يكون الدليل مرتباً على المدلول
اي اذا اردتم القيام الى الصلوة وانما جاء باذاهي تستعمل في الامور الكائنة
لا محالة دون ان وهي في الامور المنردة لان القيام الى الصلوة من الامور
الكائنة لا محالة نظرا الى الايمان : وقيل في الآية الالتفات والمشهور
ان الالتفات في علم المعاني هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير (عنه)

فرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس

عنه بآخر منها وغير المشهور ان يكون منتزعي الظاهر ان يعبر عنه بغيره منها وقد عدل هذا عن الغيبة وهو الذي آمنوا الى الخطاب وهو قمتم فيكون من هذا الباب وليس كما قيل ان الغيبة والخطاب هنا كل واحد منهما في موضعه والعدول عنه خروج عن سنن العربية لان صير الموصول يكون غائباً في الاستعمال الشائع ولهذا نسب الى من مخالفة النياس قول علي رضي الله تعالى عنه انا الذي سميتني امي حيدرة . وكذلك الخطاب في قمتم في موقعه اذا لا يقال يا فلان اذا فعل بل يقال اذا فعلت لان المنادي في مقام المخطب وجميع ما ورد من الخطابات في القرآن يعد مثل هذا النداء وكذا اني نال العرب على هذه الطريقة ولا يسمع دعوى العدول في الكل فانهم .

قوله فرض الطهارة الفرض لغة التقدير والقطع قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي ندرنا وقطعنا الاحكام فيها قطعاً وفي الشرع عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصاً ثابت بدليل الاشبهة فيه والافرض همنا المفروض كقوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه وآلا صافه للبيان لان المفروض قد يكون من الطهارة وغيرها اي مفروض الطهارة غسل الأعضاء الثلاث وهي الوجه واليد والرجل وفي الكشف تراجماً وارجلكم بالنصب فدل على ان الارجل مغسولة فان قلت ما يصنع بقراءة الجروود خواتمها في حكم المسح قلت الارجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة للاسراف المذموم المنهي عنه فعطفت على الثالث الممسوح لا يمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجاء بالغاية امانة لظن ظان يحسبها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة وعن علي رضي الله عنه اشرف على فنة من قرش قرأ في وضوئهم نجوز انقال ويل للعتاب من النار فاما سمعوا جعلوا يغسلونها

(كتاب الطهارات)

بهذا النص والغسل هو الا سالة والمسح هو الا صابة .

غسلا ويد لكونها دلكا وعن ابن عمر رضي الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ قوم واعقابهم بيض تلوح فقال ويل للاعقاب من النار وفي رواية جابر ويل للعراقيب وعن عمران بن حصينة رأى رجلا فتوضأ فترك باطن قدميه فامر ان يعيد الوضوء وذلك للتغليظ عليه وعن عائشة رضي الله عنها ان يقطع احب الي من ان امسح على القدمين بغبر خفين وعن عطاء الله ما علمت ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم امسح على القدمين وقد ذهب بعض الناس الى ظاهر العطف فوجب المسح وعن الحسن انه جمع بين الا مرين . وروي عن الشعبي نزل القرآن بالمسح والغسل سنة الى هذا وفي الكشاف ونظيره قوله تعالى الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر الآية . والجامع ان في كل واحد منهما مسحا اذا المتوضي لا يقنع بصب الماء على الاعضاء حتى يمسحها في الغسل ويقال مسحت للصلوة اي توضأت ولا يعتبر قول من رأى المسح على الرجل نظرا الى ظاهر العطف لان قراءة النص يعارضه ولو تكلف فقال قراءة النص للعطف على محل المجرور وهو قوله برؤسكم فقد ارتكب مجازا والعمل بالحقيقة اولى وفيه عمل بالنص من كل وجه ايضا لان المسح بعض الغسل اذا المسح هو الا صابة والغسل هو الا سالة فكان الحمل عليه اولى ولان التطهر هو المقصود في الوضوء لقوله عز اسمه ولكن يريد ليظهركم والغسل هو المطهر حقيقة وحكما فكان العمل به عند الاحتمال اولى وقراءة الجرايض احتمل العطف على الايدي وان كان مجرورا اذ يحتمل ان يكون الجرفية للجوار فعلم ان القول بالمسح على الرجل تعسف وخروج عن القطع الى الاحتمال ومخالفة للسنة المشهورة ومخالفة لعمل الصحابة ايضا .

قوله بهذا النص لان هذا النص قطع وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل (قائم)

قائم الى الصلوة سواء كان محدثا او غير محدث وعليه اصحاب الظواهر فقالوا الوضوء سببه القيام الى الصلوة فكل من قام اليه فاعلمه ان يتوضأ وهذا فاسد لما روي ان النبي عم كان يتوضأ لكل صلوة فلما كان يوم الفتح صلى الخمس بوضوء واحد فقال له عمر رضي رايك اليوم فعلت شيئا لم تكن تفعله من قبل فقال عسا فعلت يا عمر كيلا يخرجوا ومذهبهم هذا يوجب ان من جالس تتوضأ ثم قام الى الصلوة يلزمه وضوء آخر فلا يزال كذلك مشغولا بالوضوء ولا يتفرغ للصلوة وفساد هذا لا يخفى على احد كذا ذكره في المبسوط الامام المحقق شمس الاثمة ابو بكر محمد بن سهل السرخسي رحمه الله وقال اصحاب الطردي سببه الحدث لانه بتكرار بتكرار الحدث وهذا ايضا فاسد لان السبب ما يكون مفضيا الى المسبب والحدث رافع للوضوء لا يفضي اليه فكيف يكون سبباً له وعند الجمهور سببه الصلوة لقوله تعالى اذ اقمتم الى الصلوة فامسوا وجوهكم يعني اذا اردتم القيام الى الصلوة فامسوا وجوهكم لاجل الصلوة لان مثل هذا الكلام لا فائدة اثبات الثاني للاول كما يقال اذا دخل على السلطان فتزين اي لاجل الدخول عليه واذا رأيت الاسد فخذ حذرك ولانه مضاف اليها وهي تدل على السببية لانها تدل على الاختصاص فثبت اقوى وجوهه وذاتي ان يكون سبباً له فالمسبب حادث به ولان الطهارة شرط الصلوة يوجب ان يكون سبب وجوبها الصلوة لا غير قيا ساعلى سائر الشرائط من استقبال القبلة وستر العورة والطهارة عن النجاسة الحقيقية وهذا لان شرط الشيء تبع له وانما يصير تبعاً له ان لو وجب بسببه فلو وجب بسبب آخر يصير تبعاً لمسببه لا لمشرطه وانما لم يجب على المتوضي وان تكرر سببه وهو الصلوة لان فعل الوضوء غير مقصود بنفسه وانما المقصود حكمه وهو باحة الصلوة فلما كان المقصود حاصل كفى ذلك كافي استقبال القبلة وستر العورة وتطهير الثوب اذا وجدت

من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن وإلى شحمتي الأذن لأن المواجهة تقع بهذه الجملة

هذه الأفعال عند الشروع لا يشترط تجديدها فكذا هذا ثبت بما ذكرنا أن سبب وجوب الوضوء هو الصلوة والحدث شرطه بدلالة النص وصيغته أما الدلالة فلأنه ذكر التيمم بالتراب الذي هو بدل عن الماء معلقا بالحدث والنص في البدل نص في الأصل لأنه لا يفارقه بشرطه وسببه وذكر الغسل وهو أعظم الطهريين معلقا بالحدث فقال الله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا وقال وإن كنتم مرضى الآية وأما الصيغة فقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة أي من مضاجعكم لأن القيام المطلق كان عن غير القيام مطلقا وهو الاضطجاع وهو كناية عن النوم والنوم دليل الحدث كافي قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط وهو كناية عن التمكن في المكان المطمئن للاستئذان والتمكن فيه دليل الحدث قال فخر الإسلام البزدوي رحمه الله عليه في أوائل القياس واخير هذا النظم والله أعلم لأن الوضوء مطهر وضعا فدل على قيام الجاسة فاستغنى عن ذكره بخلاف التيمم والصلوة سبب الوضوء والحدث شرطه فلم يذكر الحدث ليعلم أنه سنة وفرض فكان الحدث شرطا لكونه فرضا لكونه سنة فاما الغسل فلا يسن لكل صلوة بل هو فرض خالص فلم يشرع الا مقرونا بالحدث ولا يقال ان الغسل سنة للجمعة فيثبت التنوع لانا نقول المدعى انه لا يسن لكل صلوة فلم ينتج نقضا او نقول كونه سنة لصلوة الجمعة غير مسلم لان الغسل عند البعض لليوم لا للصلوة : وهذا مما اختاره فخر الاسلام البزدوي رحمه الله : وذكر في الكشف فان قلت هل يجوز ان يكون الامر شاملا للمحدثين وغيرهم لهؤلاء على وجهه الا يجاب وهو لا على وجه الندب قلت لان تناول الكلمة لمعنيين مختلفين من باب الالغاز والتعمية .

قوله من قصاص الشعر في الديوان قصاص الشعر بفتح القاف وقصاصه (بضمها)

وهو مشتق منها والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل عندنا خلافاً للزفر روح وهو يقول
ان الغاية لا تدخل تحت المغيا كما للبل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لا سقط ما وراءها

بضمها بمعنى وهو منتهية في الرأس وغايته *

قوله وهو مشتق منها في الكافي وخطي صاحب الهداية في قوله وهو مشتق
منها حيث جعل الثلاثي مشتقاً من المنشعبة والا مر بالعكس والمخطي خطي
فقد قال صاحب الكشاف اشتقاق اليم من التيم لان المنتفعين به يقصدونه
واشتقاق البرج من التبرج لظهوره **قوله** لا سقط ما وراءها الاصل في هذا
ان الغاية قد تذكر لمدا الحكم اليها وقد تذكر لا سقط الحكم مما وراءها
وانما يتبين ذلك بالنظر في صدر الكلام ان كان صدر الكلام لا يتناول الغاية
وما وراءها لو اقتصر على الصدر يعلم ان ذكر الغاية لا ثبات الحكم ومدة اليها
فيجعل غاية الاثبات فلا يدخل تحت الاثبات ومتى كان صدر الكلام يتناول
الغاية وما وراءها لو اقتصر عليه يعلم ان ذكر الغاية لقصر الحكم فيجعل غاية الا سقط
فبقي الحكم الاول ثابتاً في الغاية بصدر الكلام كانه لم يذكر الغاية والذي
نحن فيه من قبيل الثاني لان قوله تعالى وايدكم يتناول كل اليد من رؤس
الا صابع الى الا بط فصار ذكر المرافق بحرف الغاية لا خراج ما وراء المرفق
من ان يكون داخل تحت حكم الا سقط فبقي حكم الغسل ثابتاً في المرفق
بصدر الكلام واما الصوم فهو من قبيل الاول لانه يتناول الامساك ساعة لغة
وشرعاً حتى لو حلف لا يصوم فصام ساعة حنت ولا يدخل محل الغاية تحت حكم
الصدر لان هذه الغاية لمدا الحكم لما قلنا وانما دخلت الغاية في حكم الصدر
اذا كانت لقصر الحكم لانها دخلت في صدر الكلام والى تفيد معنى الغاية مطلقاً
واما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فلا يخرج عن الصدر

اذ لولا هالا ستوعبت الوظيفة الكل وفي باب الصوم لمد الحكم اليها اذا الاسم

بغير دليل واذا كانت لمد الحكم فلا يدخل من غير دليل فان قيل دعوى غاية الاسقاط انما تصح ان لو كانت الغاية للبدل هي غاية غسل البدلان المأمورية مقصود هو الغسل والغاية تكون لبيان المأمورية ولان المقصود من الكلام هو الفعل لا محل الفعل لانه تبع ولان ذكر البذل واردة الكف غالب في الشرع وفي العرف اما الشرع فكآية السرقة واما العرف فانه اذا قيل عند الطعام اغسل يدك او غسل فلان يده لا يراد بها الا الكف فلا تثبت الزيادة عليها الا بذكر الغاية فمح كانت هذه الغاية غاية مد الحكم كما في الصوم قلنا دعوى غاية مد الغسل ساقطة ايضا لفهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم ذلك الى الآباط في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان فكان ذكر الغاية لا خراج ما وراءه فتبقى المرافق داخله كما ذكرنا او لما اشبهت حال هذه الغاية باعتبار ان من الغايات ما يدخل ويكون حرف الى فيه بمعنى مع كما قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم ومن الغايات ما لا يدخل وهو ظاهر كان هذا مجمل في كتاب الله تعالى فبينه نبيه عليه السلام بفعله فانه نوضا وادار الماء على مرافقه ولم ينقل عنه ترك غسل المرافق في شيء من الوضوء فلو كان ذلك جائزا لفعل مرة تعليما للجواز كذا في المبسوط واما في باب السرقة عرف بقول النبي عليه الصلوة والسلام وضرب من المعقول وهو التعدي حصل من هذا القدر وفي الكشف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فمافيه دليل على الخروج قوله تعالى فنظرة الى ميسرة لان الاعسار علة الانظار وبوجود الميسرة تزول العلة ولود خلت الميسرة فيه لكان منظرا في كلتا الحالتين معمرا وموسرا وكذا لك اتموا الصيام (الى)

بطلق على الامساك ساعة والكعب هو العظم الثاني
الارض

الى الليل واودخل الليل اوجب الوصال ومما فيه دليل على الدخول قولك
حفظت القرآن من اوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله
ومنه قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى لوفوع العلم بانه لا يسري
به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق والى الكعبين
لا دليل فيه على احد الا مرين فاخذ كافة العلماء بالا حثيا فحكموا بدخولها في
الغسل واخذ زفر راح بالمتيقن وذكر في بعض الفوائد ثم في الآية ذكر المرافق
بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد
على الآحاد كما يقال ركب القوم دوابهم ولكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة
واوقيل الى الكعبين فهم منه ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد
فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليتناول الكعبين من كل رجل فان قيل يشكل بقوله
تعالى وايدىكم وارجلكم على ما ذكرتم ينبغي ان يكون الواجب على كل
مكلف غسل يد واحدة ورجل واحدة قيل له جاز ان يكون الثابت بالنص غسل
يد ورجل واحدة والاخرى بدلالة النص او يقال الاصل ما ذكرنا ولكن
يحتمل ان يكون الجمع مقابلا بالفرد كما قال زفر رحمه الله فاحتطنا وقلنا بوجوب
غسلهما ونقول الاصل ما ذكرنا ولكن تخلف الحكم عنه بدليل خارجي وهو نعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين وتخلف الحكم عن الاصل في صورة
لدليل لا يمنع التمسك به في صورة فقد ذلك الدليل وقيل انما ذكر المرافق بلفظ
الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان المرفق طرف العظم الذي يرتفق به اي يتكأ
عليه وانها في كل يد ثلاثة طرف احد عظمي الساعد وطرفا عظم العضد بخلاف الكعبين
فانهما لعظمان التان من جانبي القدم قاله الاصمعي وعليه عامة الفقهاء

هو الصحيح ومنه الكعاب قال والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس لما روى المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه والكتاب مجمل فالتحق بيا نابه وهو حجة على الشافعي في التقدير بثلت شعرات وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب

قوله هو الصحيح احتراز عما ذكره هشام عن محمد رحمه الله انه المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك قال لان الكعب اسم للمفصل ومنه كعوب الرمح والذي في وسط القدم مفصل وهو المتين به وهذا سهو من هشام لم يرد به محمد رحمه الله تفسير الكعبين بهذا في الطهارة فانما اراد في المحرم اذا لم يجد نعلين ليقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فلا شك انه العظم الثاني المنصل بعظم الساق وكذا في قوله عليه السلام الصقوا الكعاب بالكعاب كذا في المبسوط

قوله والمفروض في مسح الرأس اي المقدر على وجه الفرضية لا يقال هذا المقدار غير مقطوع به للاختلاف فكيف يكون فرضا لا نقول الفرض على نوعين قطعي وهو كما ذكرت وظني وهو الفرض على زعم المجتهد كما يجاب الطهارة بالفصد والحجامة عند اصحابنا فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند اعادة الصلوة وهذا من قبيل الثاني وقال الشافعي رح المفروض ادنى ما يطلق عليه اسم الرأس اذا الباء في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم للتبعض وقال مالك رحمه الله كله لان الباء صلة كما في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وقال الحسن البصري رحمه الله اكثر الرأس لان الاكثر حكم الكل **قوله** والكتاب مجمل المجمل ما ازدحت فيه المعاني فاشبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفهام ثم الطلب ثم التأمل واذا عرف ذلك فنقول الباء متى دخلت في آلة المسح تعدى الفعل الى محله فتستوعبه لا الآلة نحو مسحت رأس اليتيم ببدي (ومنى)

وفي بعض الروايات قدرة بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث اصابع من اصابع
اليد لانها اكثر ما هو الاصل في آلة المسح .

ومتى دخلت في محله تعدى الفعل الى الآلة فيستوعبها لا المحل كما في الآية فبقتضي
مسوحة الرأس وهو مجمل يحتمل السدس والرابع والثالث وغيرها وما روى
المغيرة صاريانا له فان قيل المجمل ما لا يمكن العمل به قبل البيان وامكن
العمل به هنا لانه يخرج عن عهده بادننى ما يطلق عليه اسم البعض قلنا لم يرد
ذلك بل اراد بعضا مقدرا الا انه يحصل بغسل الوجه فلا يحتاج الى الجواب
على حدة او نقول المفروض في سائر الاغضاء غسل مقدرفكذا في هذه الوظيفة
ولا يقال حديث المغيرة ليس بدليل لانه يدل على فرضية عين الناصية والمدعى
قد رابع لان الحديث يحتمل التعيين وبيان المقدار ولو حملناه على التعيين
يكون نسخا ولو حملناه على البيان يكون بيانا وخيرا الواحد صالح للبيان لا للنسخ فحملناه
على ما يصلح لا على ما لا يصلح فان قيل حكم المسح في التيمم ثبت بقوله تعالى
فا مسحوا بوجوهكم وايديكم منه ثم الاستيعاب فيه شرط قلنا اما على ظاهر رواية الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله لا يشترط فيه الاستيعاب بهذا المعنى واما على ظاهر الرواية
فقد عرفناه اما بآشارة الكتاب وهو ان الله تعالى اقام التيمم في هذين العضوين
مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب في الغسل فرض فكذلك فيما اقيم مقامه او عرفناه
بالسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام لعما رضى الله عنه يكفبك ضربتان ضربة للوجه وضربة
للذراعين والسبابة الكناسة فاراد المكان الذي القى القوم الكناسة فيه فكان اطلاق
اسم الحال على المحل واتما لم يقتصر في ايراد الحديث على قوله مسح على ناصية مع كفايته
للمدعى لان نقل الحديث بما يتلوه يتعلق من الحكاية يوجب صحته وكادته .

قوله وفي بعض الروايات قدرة اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث اصابع وذكر

قال وسنن الطهارة غسل اليدين

في الاصل الفرض قد رثلت اصابع لاس الباء دخلت في المحل فتستوعب الآلة و هي غير مستوعبة عادة وحقيقة فيراد اكثرها والا صل في اليد الا صابع اذ لو قطعها بلا كف يجب نصف الدية كما لو قطعها مع الكف ولم يجب حكومة العدل للكف كما لو انفرد والثالث اكثرها في مقام الكل التقدير في مقام الكل الحقيقي وذكر ابن رستم رحمه الله في نوادره انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يمدها جاز في قول محمد رح في الرأس والخف جميعا ولم يجز في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله حتى يمدها فيصيب البلة ربع رأسه فالأصل ان مسئلة الرأس خمسة

قولان من اصحابنا وقول الشافعي وقول مالك وقول الحسن البصري رح *

قوله وسنن الطهارة وجه النمسك بالحديث انه عليه السلام نهى عن الغمس على وجه التاكيد والنهي العاري عن التاكيد يقتضي التحريم فهذا اولى فحرم الغمس قبل الغسل والاجتناب عن المحرم واجب وبالغسل يصير مجتنباً فيجب بالنظر الى اول الحديث وبالنظر الى آخره لا حيث اشار الى توهم النجاسة ومن شك في النجاسة يستحب غسلها ولا يجب فاليقين لا يزول بالشك فقلنا بالامر بينهما وهو السنة ثم غسلهما وان كان فرضا لكن تقديم غسلهما الى رغبة سنة وينوب عن الفرض كالفاحة تنوب عن الواجب بخبر التعيين وينوب عن الفرض بالنص وذكر الا ناء في الحديث بناء على عادتهم فلم اتوار على ابواب المساجد يتوضؤون منها والشرط في الحديث يحتمل انه خرج محزج العادة لان غسل اليدين اولا سنة مطلقا قال مولانا نجم الدين الزاهدي رحمه الله عليه فلما ظفرت بالرواية بحمد الله عن محمد رح في المحيط وتحفة الفقهاء وجمع نجم الائمة البخاري رح ان غسل اليدين الى الرسغ في ابتداء الوضوء سنة (علي)

قبل ادخالهما الا ناء اذا استيقظ المنوسي من منامه لتوابعه عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الا ناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده ولان البدآلة التطهير تنس البداية بتنظيفها وهذا الغسل الى الرسغ لوقوع الكفاية به في التنظيف .
قال وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه الصلوة والسلام لا وضوء لمن لم يسم

على الاطلاق زال الاشتباه بحمد الله على ان توهم النجاسة في آلة التطهير شامل لكل فيكون الاستئذان شاملا ويحتمل ان يكون شرطا لهذا فيدبه في الايضاح وشرط في مختصر الكرخي وما أثر شرح المختصر وذكر في شرح الآثار وانما نهى لاحتمال نجس اليد اذا عادتهم ان لا يستنجوا بالاحجار ولا بالماء حتى لو نام مستنجيا لاحاجة الى غسل اليدين .
قوله قبل ادخالهما الا ناء حكى عن الفقيه ابي جعفر الهندي واني رحمه الله ان الا ناء اذا كان صغيرا يمكن رفعه يرفعه المتوضي بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذه بيمينه ويصب الماء على كفه اليسرى ويغسلها ثلثا ولا يدخل يده فيه وان كان كبيرا لا يمكن رفعه كالجب وشبهه فان كان معه كوز صغير يرفع الماء بالكوز ولا يدخل يده فيه ثم يغسل يديه على نحو ما بينا فان لم يكن معه كوز صغير ادخل اصابع اليد اليسرى مضمومة في الا ناء ولا يدخل الكف ويرفع الماء من الجب ويصب على يده اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض فيفعل كذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى بالغا ما بلغ في الا ناء ان شاء وقوله عليه السلام لا يغمس يده في الا ناء محمول على ما اذا كانت الآنية صغيرة او كبيرة ومعه آنية صغيرة اما اذا كانت الآنية كبيرة وليس معه آنية صغيرة فانه يسمي محمول على الادخال على سبيل المبالغة
قوله وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء اختلف في لفظ التسمية قال الطحاوي رحمه الله عليه يقول بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وعن الوبري رحمه الله يتعوذ في ابتداء الوضوء ويسمى المتبرك والافضل فيه ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم .

(كتاب الطهارات)

والمراد به نفي الفضيلة والأصح أنها مستحبة وإن سماها في الكتاب سنة ، ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح .

قوله والمراد به نفي الفضيلة لا نفي الجواز لنلا يلزم الزيادة على النص بخبر الواحد وهي نسخ وهذا لأن الله تعالى أمر بالوضوء وهو غسل ومسح وما شرط التسمية فلو شرطناها بالخبر لنسخنا النص به ولأن قوله عليه الصلوة والسلام من توضأ وسمى كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يسم كان طهوراً لأعضاء وضوئه يقتضي وجود الوضوء بلا تسمية فحمل الأول على نفي الفضيلة ليعمل بها ولما ثبت سنيتها للوضوء شرطت ابتداء ليكون للوضوء كله لا لبعضه ، فإن قيل هلا أوجبتموها كما لفاتحة قيل له إنما جعلنا الفاتحة واجبة لمواظبة النبي عليه الصلوة والسلام من غير الترك ولم ينفل نفس المواظبة فضلاً عن عدم الترك حتى قال في الكتاب والأصح أنها مستحبة لاسنة إذا لسنه لا ثبت بدون المواظبة ولأن خبر الفاتحة ورد في الصلوة وإنها عبادة مقصودة وهذا الخبر ورد في الوضوء وأنه ليس بعبادة أو ليس بمقصود فأنحطت رتبة عن الأول فافاد السنة **قوله** والأصح أنها مستحبة لأن المواظبة لم تشتهر من رسول الله عليه الصلوة والسلام **قوله** وإن سماها في الكتاب أي في مختصر القدرى لأن لفظ المبسوط بلفظ الاستنجاء **قوله** هو الصحيح احتراز عن قولين آخرين قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء ليقع الاستنجاء أيضاً وهو سنة مع التسمية وقال بعضهم يسمى بعد الاستنجاء لأن قبله حال كشف العورة وذكر الله حال كشف العورة غير مستحب تعظيماً للاسم الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الإسلام وفتاوى قاضيخان ثم قال في فتاوى قاضيخان والأصح أن يسمى مرتين والاختلاف في التسمية نظير الاختلاف في غسل اليد فقال بعضهم يغسل يديه قبل الاستنجاء وقال بعضهم بل يغسلهما بعد الاستنجاء والأصح أن يغسلهما مرتين قبله وبعده (قوله)

(كتاب الطهارات)

والسواك لانه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقده يعالج بالاصبع لانه عليه السلام فعل كذاك : والمضمضة : والاستنشاق لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة : وكيفية ان يدمض ثلاثاً يأخذ لكل مرة ماءً جديداً : ثم يستنشق كذاك هو المحكي من وضوئه صلى الله عليه وسلم : ومسح الاذنين وهوسنة بماء الرأس خلافاً للشافعي رحمه الله لقوله عليه الصلوة والسلام الاذان من الرأس

يل
بأخذه فاع
بأخذه فاع
بأخذه فاع

قوله والسواك اي استعماله لان السواك والمسواك اسم للخبيشة المتعينة للاستياك وذكر في المحيط انه ينبغي ان يكون السواك من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويكون في غلظ الخنصر وطول الشبر وليستاك عرضاً طولاً فان لم يجد فليتمسك بحديث علي رضي التشويص بالمسبحة والا بهام سواك واما وقته فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاعة السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء زاد الفقهاء انه سنة حاله المضمضة تكميلاً لا نقاء وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رح ومن السنة حاله المضمضة ان يستاك **قوله** كان يواظب عليه اي مع تركه احياناً بدليل انه عليه السلام علم الاعرابي الوضوء ولم ينقل فيه تعليم السواك **قوله** والمضمضة والاستنشاق قيل المضمضة باليد اليمنى والاستنشاق باليد اليسرى قال الذنوبي رحمة الله عليه الاولين ان يدخل اصبعه في فمه وانفه والمبالغة فيهما سنة ايضاً قال شمس الاثمة الحلواني رحمة الله عليه المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب آخر وقال شيخ الاسلام رح المبالغة فيها الغرغرة وقال صدر الشهيد رحمة الله عليه المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ الفم فان لم يملأ الفم يغرغر حينئذ والمبالغة في الاستنشاق ان يضع الماء على منخرينه ويجذبه حتى يصعد **قوله** لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة ولا يقال المواظبة يدل على الوجوب حتى قال اهل الحديث هما فرضان في غسل

والمراد بيان الحكم دون الخلقة قال وتخليل اللحية لان النبي عليه السلام
امر جبرئيل عليه السلام بذلك وقيل هو سنة عند ابي يوسف رحمة الله عليه

صل
قال عليه الصلوة والسلام
نزل جبرئيل على النبي
اخلاص الحية الى التوضات
عنه

الجنابة والوضوء استدلالا بالمواظبة لانا نقول انه عليه السلام كان يواظب
في العبادات على ما فيه تحصيل الكمال كما كان يواظب على الاركان وفي كتاب
الله تعالى امر بتطهير اعضاء مخصوصة والزيادة على النص لا تجوز الا بما ثبت
به النسخ وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عرابي الوضوء ولم يذكرهما
فيه مع ان فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى النبي
صلى الله عليه وسلم هما ستان في الوضوء واجبتان في الغسل *

قوله والمرا د بيان الحكم لانه عليه السلام لم يبعث لبيان الخلقة فثبت انهما من اجراء
الرأس حكما ولو كانتا من اجزائه حقيقة لسن اقامة وظيفتهما بماء واحد كسائر الاجزاء
فكذا هذا ولان استيعاب الرأس بماء واحد سنة ولا يتم الاستيعاب بدونها
حيث جعلنا من الرأس وهذا لانه مسح زيد عن مسح مفروض فسن اقامة وظيفته
بماء الرأس لا بماء جديد كالا استيعاب وانما لا يتأدى فرض المسح به لانه ثبت
بالكتاب وكونهما من الرأس ثبت بخبر الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالكتاب
كمنا استقبال الحطيم بالصلوة لم يجز وان كان من البيت لان فرضية استقبال
القبلة ثبت بالنص وكون الحطيم من البيت ثبت بخبر الواحد فان قيل لم لا يجعل
الحديث بيانا لان وظيفتهما المسح لا الغسل من غير اثبات التبعية فكان الحديث
بيانا انهما من الممسوح قلنا لا يلزم من كون وظيفة الشيء المسح كونه من الرأس كالخف
قوله وتخليل اللحية ذكر في الايضاح واما تخليل اللحية فليس بمسنون عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله هو مسنون وكيفيته ان يخل
بعد التثليث من حيث الاسفل الى فوق *

(قوله)

جا ئز عند أبي حنيفة ومحمد رَحِمَهُمَا اللهُ أَنْ يَكْمَلَ الْفَرَضَ فِي مَحَلِّهِ وَالْإِصْبَعُ لَا يَمْسُحُ بِمَحَلِّ الْفَرَضِ وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلُّوا أَصَابِعَكُمْ كَيْ لَا تَتَخَلَّلَهَا

نَارِ جَهَنَّمَ لِأَنَّهُ اكْمَالُ الْفَرَضِ فِي مَحَلِّهِ وَتَكَرُّرُ الْغَسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَقَالَ هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ وَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ هَذَا وَضُوءٌ مِنْ يَضَاعَفُ اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَقَالَ هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ

قوله جائز عند أبي حنيفة ومحمد رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى أَيُّ لَوْ فَعَلَ لَا يَنْسَبُ إِلَى الْبِدْعَةِ كَمَا يَدْعُ مَا سَمِعَ الْحَقُّومُ **قوله** لِأَنَّ السَّنَةَ اكْمَالُ الْفَرَضِ فِي مَحَلِّهِ فَإِنْ قِيلَ يَشْكُلُ بِالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقِ وَمَسْحِ الْأَذْنَيْنِ قَلْنَا الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِشْقُ لَتَكْمِيلِ وَطَبَقَةِ الْوَجْهِ وَالْقَمِّ وَالْأَنْفِ مِنَ الْوَجْهِ وَأَمَّا الْأَذْنَانِ فَلَمَّا جَعَلْنَا مِنَ الرَّأْسِ كَانَ الْمَسْحُ فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ مِنْ وَجْهِهِ أَيْضًا **قوله** وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ يَعْنِي مَبَالِغَةً فِي إِصَالِ الْمَاءِ لِأَنَّ التَّخْلِيلَ أَنْ يَكُونَ سَنَةً بَعْدَ وَصُولِ الْمَاءِ وَقَبْلَهُ يَكُونُ فَرْضًا **قوله** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَلُّوا أَصَابِعَكُمْ فِي الْكَافِي كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا نَظَرًا إِلَى الْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلْوَجُوبِ فِي الْوَضُوءِ لِأَنَّهُ شَرْطُ الصَّلَاةِ فَيَكُونُ تَبَعًا لَهَا فَلَوْ فَلْنَا بِالْوَجُوبِ هُنَا كَمَا فِي الصَّلَاةِ لَسَاوَى التَّبَعِ الْأَصْلَ بِخِلَافِ النَّصِّينِ فِيهِمَا الظُّهُورُ الْفَارَتْ هُنَا كَيْتُ يَثْبُتُ التَّبَعُ بِثَبُوتِ الْأَصْلِ وَيَسْقُطُ بِسُقُوطِهِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَالْوَعِيدُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ مُتَعَلِّقٌ بِتَرْكِ إِصَالِ الْمَاءِ وَكَيْفِيَّةِ التَّخْلِيلِ أَنْ يَخْلَلَ بِخَنْصَرِيَّةِ الْيَسْرَى فَيَبْدَأُ بِخَنْصَرِ رِجْلِهِ الْيُمْنَى وَيَخْتِمُ بِخَنْصَرِ رِجْلِهِ الْيُسْرَى **قوله** فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَيْ عَلَى التَّثْلِيثِ وَعِبَارَةً أُخْرَى أَوْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ مَعْتَقِدًا أَنَّ كَمَالَ السَّنَةِ لَا يَحْصُلُ بِالثَّلَاثِ أَوْ نَقَصَ عَنْهُ مَعْتَقِدًا أَنَّ السَّنَةَ هَذَا فَأَمَّا لَوْ زَادَ لَطَمَانِيَّةُ الْقَلْبِ عِنْدَ الشُّكِّ أَوَّلِيَّةُ وَضُوءٍ آخِرُ فَلَا بَأْسَ بِهِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ يَتْرَكُ مَا يَرِيهِ إِلَى مَا لَا يَرِيهِ كَذَا فِي الْمَبْصُوطِ

قوله خالفوا في الفروض
رواه في منزهة القلوب
حديث الأعمش والشافعية
على مناهضة من جعله على آتم
تقرن من غير ذكر التحليل فيها
معرفة بما إذا لم يفسد الماء
بغير الأصابع ١٢٠٠

بنته في الصلاة
بنته في الصلاة

الظاهر ان شرح استنباب
النية اذ فيها القدح والبرق
وسنة فخمة المصنف
لذا الى الغاية ١٢

فقد تعدى وظلم والوعيد لعدم رويته سنة **قال** ويستحب للمتوضي ان ينوي الطهارة
فالنية في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رح فرض لانه عبادة فلا يصح بدون النية
كالتييم : ولنا انه لا يقع قرينة الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلوة لوقوعه طهارة
باستعمال المطهر بخلاف التيمم لان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة

قوله فقد تعدى التعدي يرجع الى الزيادة لانه مجاوزة عن الحد قال الله تعالى
ومن يتعد حدود الله فقد ظلم وظلم يرجع الى النقصان قال الله تعالى ولم يظلم
منه شيئا اي لم ينقص **قوله** فالنية في الوضوء سنة هي ان ينوي ازالة الحدث
او اقامة اباحة الصلوة **قوله** لانه عبادة لان العبادة فعل تؤتي بهاتعظيم الله تعالى
بامره ويثاب عليه وهو موجود في الوضوء قال عليه الصلوة والسلام الوضوء على
الوضوء نور على نور يوم القيمة فكان عبادة والنية شرط صحة العبادة لقوله تعالى
وما مروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين جعل الا خلاص وهو النية حال للعابد
والاحوال شروط وما لم ينوفما اخلصه عن الاستعمال للتبريد والتعليم او العادة
قوله كالتييم يعني لو لم يشترط النية في الوضوء لما شرطت في بدله وهو التيمم
لان البدل لا يفارق الاصل ولا تفرقه والنية لتحصيل العبادة ومتى لم يثبت
في الاصل لا يثبت في البدل كما بدال المغصوب وعكسه ابدال الكفارات
قوله ولنا انه لا يقع قرينة الا بالنية هذا قول بموجب العلة حيث التزم ما التزم
الشافعي رحمه الله يعني ان الوضوء لا يقع قرينة الا بالنية هذا مسلم الا ان الكلام
فيما وراءه وهو ان استعمال الماء في اعضاء الوضوء هل يوجب الطهارة بدون النية
ام لا قلنا بانه يوجب وذلك لان اعضاء الوضوء محكومة بالنجاسة في حق الصلوة
حيث امرنا بالتطهير لحقها وهو لا يتحقق بدون النجاسة اذ تطهير الظاهر مريح والماء
طهور بطبعه فاذا لا في النجس طهره فصدا المستعمل الطهارة او لا كما ماء (للا رواء)

للأرواء والطعام إلا شباخ لأن استعمال آلة التطهير في محل قابل للتطهير يفيد الطهارة لا صحالة فإذا ثبت الطهارة في أعضاء الوضوء بهذا الطريق كان متناحاً للصلاة وإن لم ينو لأن الوضوء جعل شرطاً للصلاة بوصف كونه طهارة لا بوصف أنه قربة بخلاف التيمم لأن التراب لم يعتل مطهراً فلا يكون مزيلاً للحدث أصلاً فلم يبق فيه إلا معنى التعبد وذلك لا يحصل بدون النية فإن قيل في الوضوء مسح والمسح غير مطهر بنفسه وضعا فلنا الماء مطهر بنفسه لا بفعلنا إلا أنه إذا قل حتى لم يكن سبباً لا ضعف عن التطهير للنجاسة الحقيقية لأن تطهيرها في إزالة عينها ونيمان نحن فيه النجاسة ضعيفة لأنه حكمي دون العيني فاستغنى عن الإزالة فإدلة الطهر فصار البلب كالمائل الذي يقدر على الإزالة في إفادة الطهر كذا في الأسرار

قوله أوهوبني عن القصد يريد به أن آية الوضوء ظاهرة للمعنى في وجوب الغسل والمسح وليس فيه ما يدل على النية فكان اشتراط النية زيادة على النص وذلك لا يجوز بالقياس والخبر الواحد بخلاف التيمم فإنه عبارة عن القصد لغة قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث أي لا تقصدوا فكان اشتراط النية فيه ثابتاً بالعبارة فإن قيل لأنسلم بأنه ليس في الآية ما يدل على النية بل فيها دليل على اشتراط النية وذلك لأن وجوب حكم الغسل خرج مخرج الجزاء للشرط فيتقيد به فم يكون تقديره فاغسلوا هذه الأعضاء للقيام إلى الصلاة ولا يعنى بالنية سوى أن يغسل هذه الأعضاء للقيام إلى الصلاة فكان هذا نظير قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فيشترط التحرير بنية هذه الكفارة والألا يجوز تعلق الجزاء بالشرط فكذا هذا قلنا هذا مسلم فيما كان ذلك حكماً غير شرط لحكم آخر وأما إذا كان هذا الحكم شرطاً لحكم آخر لا يشترط النية في هذا الشرط لأن الشرط يراعى

١
في مسح رأسه بالمشح
بالمسح على ما افقاره القدر
و قد روي عن النبي
ما افقاره ١٢٥

ويستوعب رأسه بالمشح وهو سنة وقال الشافعي رح السنة هو التلث بمياه مختلفة
اعتبارا بالمغسول ولنا ان انسا رضي الله عنه توشأ ثلثا ثلثا ومسح برأسه مرة واحدة وقال
هذا وضوء رسول الله عليه السلام والذي يروى من التلث محمول عليه بماء واحد

وجوده مطلقا وجوده قصد اكما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذنوا للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لما كان السعي شرطا لاداء الجمعة لا يشترط
في السعي نية ان يكون للجمعة حتى انه اذا سعى بغير قصد اداء الجمعة وحضر الجمعة
فادى بجوز فالحاصل ان المنوحي اذا نسي مسح الطهارة فاصابه المطر او جرى الماء
على اعضاء وضوئه او علم الوضوء انسانا وتوشأ للتبرد هل يكون مفتاحا للصلاة عندنا
يكون وعند الشافعي رح لا يكون والنية شرط للوضوء الذي هو قرينة وعبادة بالاتفاق

قوله ويستوعب رأسه بالمشح وكيفية ان يضع من كل واحدة من اليدين
ثلاث اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الا بهام والمسحة ويجافي كفيه ويمد هما
الى القفا ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمد هما الى المقدم ثم يمسح
ظاهر اذنيه باهاميه وباطنهما بمسحيه كذا في المستصفى وزاد في النهاية ويمسح
رقبته بظهر اليدين حتى يصير ماسحا ببلى ثم يصير مستعملا قلت هذا البيان الا فضل كذا
ويجوز ان يستوعب رأسه بالمشح بثلاث اصابع لان الماء لا يعطى له حكم الماء
المستعمل حال الاستعمال نص على ذلك في المسبوط فقال فكما ان في المغسولات
الماء في العضولا يصير مستعملا فكذا في اقامة السنة في الممسوح ولكن يجب ان
يستمعمل فيه ثلاث اصابع اليد في الاستيعاب ليقوم الاكثر مقام الكل حتى انه
لو مسح باصبعيه بجوانبها الاربع لا يجوز في الاصح لعدم استعمال اكثر الاصابع
قوله والذي يروى من التلث هو ما روي عن عثمان وعلي رضي الله عنهما انه

١
قال الامام الزبيدي
في شرح قول صاحب
الكنز ومسح التامخ
ومسح رقبته
والطبع مسح عليه ١٢

حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل ثلثا ومسح بالرأس ثلثا قلنا (المشهور)

وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رح ولان المفروض هو المسح والتكرار
يصير غسلا فلا يكون مسنونا فصا وكسح الخف : بخلاف الغسل لانه لا يضره التكرار :
ويرتب الوضوء ببدا بما بدأ الله تعالى بذكره : وبالميا من والترتيب في الوضوء
سنة عندنا وعند الشافعي رح فرض لقوله تعالى فامسكوا وجوهكم الآية
والفاء للتعقيب ولنا ان المذكر فيها حرف الواو وهي مطلق الجمع باجماع
اهل اللغة فتقتضي اعقاب غسل جملة الاعضاء :

المشهور عنهما انهما غسلا ثلثا ومسحا بالرأس مرة واحدة ولئن ثبت ما روي فمحمول
على ان التكرار ثلثا كان بماء واحد وما روي انه مسح مرة محمول على انه
استوعب الكل بالمرّة الواحدة كذا في مبسوط شيخ الاسلام .

قوله وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه روى الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله اذا مسح ثلثا بماء واحد كان مسنونا فان قيل اليد صار مستعملا
بالمرّة الاولى فكيف يسر امراره ثانيا وثالثا ولهذا قلنا مسح رأسه باصبع واحد ومده
حتى صار قدر ثلث اصابع لم يجز حتى يعيد الى الماء عند ما خلا فالزفر رح لان فرض المسح
يتأدى بالاصابة فاذا وضع الاصابع يتأدى الفرض فيأخذ الماء حكم الاستعمال قيل على
ما ذكرنا من رواية المبسوط لا يصير مستعملا وانما لم يجز ذلك لان الواجب ان يستعمل
فيه ثلث اصابع اليد على الاصح ولئن اخذ حكم الاستعمال لاقامة فرض آخر
لا يأخذه في اقامة السنة لانها تتبع للفرض فلا يفصل عن الاصل الا ترى انه
يسر الاستيعاب بماء واحد **قوله** والفاء للتعقيب اي مع الوصل فيقتضي غسل
الوجه عقب القيام الى الصلوة ويمنع تخلل عضو آخر بينهما تحقيقا للاتصال
فلما ثبت وجوب ترتيب غسل الوجه على القيام بمقتضى الفاء على ما ذكرنا
ثبت الترتيب في سائر الاعضاء لعدم القائل بالفصل فان كل من كان قائلًا بترتيب

تقديم مسح الرأس على مسح اليدين
وكذا مسح اليدين على مسح الرأس
تقديم مسح الرأس على مسح اليدين
الغسل متصل بالتدوير والتكرار
غسل مائة مرة في كل وضوء
التدوير ثلاثين مرة في كل وضوء
كل وضوء ثلاثين مرة في كل وضوء
مسح مائة مرة في كل وضوء
مسح مائة مرة في كل وضوء

والبداءة بالميا من فضيلة لقوله عليه السلام ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء حتى التنعل والترجل •

غسل الوجه على القيام قائل بترتيب سائر الاغضاء عليه وكل من لم يقل ذلك لم يقل هذا ولنا ان الماء موربه غسل هذه الاغضاء لانه عطف بعضها على بعض بالواو وهو مطلق الجمع بلا تعرض للمقارنة ولا ترتيب والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيقتضي تعقيب الجملة كانه قال فاغسلوا هذه الاغضاء الثلاثة وهذا لا يوجب الترتيب وفي هذا عمل بالسنة ودلالة الاجماع والمعقول اما السنة فهي ما ذكرنا هوداؤد في سنته ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ بذراعيه قبل وجهه والخلاف فيها واحد وروي انه عليه السلام نسي مسح رأسه في وضوئه فتذكر بعد فراغه فمسحه ببلى كفه • واما دلالة الاجماع فانه لو انغمس في الماء بنية الوضوء اجزاء وان لم يوجد الترتيب واما المعقول فاتهم وضعوا الفاء للترتيب مع الوصل فلو قلنا بان الواو يوجب الترتيب لكان تكرارا وهو خلاف الاصل اذا الاصل ان يكون كل كلمة موضوعة لمعنى خاص ومن الدليل على كون الواو موضوعة للمجمع المطلق صحة قولهم اشترك زيد وعمرو بالواو دون الفاء ولا معنى للاقتراق هنا في الصحة وعدمها سوى ان الفاء للترتيب ولا يتصور الترتيب هنا فلم يصح الواو للمجمع المطلق والمقام يستدعيه فصيح •

قوله والبداءة بالميا من فضيلة لان التيامن ليس من خصائص الوضوء كالسمية **قوله** حتى التنعل والترجل في المغرب رجل شعرة ارسله بالمرجل وهو لمشط وترجل فعل ذلك بشعر نفسه ومنه في تنعله وترجله ونهي عن الترجل الا غبا وتفسيره بنزع الخف خطأ وفي مبموط شيخ الاسلام رحمه من الناس من زعم ان المراد من الترجل نزع الخفين عن الرجل ولكن ذلك خطأ محض لان السنة في النزع ان يبدأ باليسار والله اعلم •

فصل في نواقض الوضوء

المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين لقوله تعالى اوجاء احد منكم من الغائط وقبل لرسول الله صلعم ما يحدث قال ما يخرج من السبيلين وكلمة ما عامة فتناول المعتاد وغيره : والدم والقيح اذا خرجا من البدن فتجاوزا الى موضع يلحقه

فصل في نواقض الوضوء

هي جمع ناقضة والنقض منى اضيف الى الاجسام يراد به ابطال تليقها ومنى اضيف الى غيرها يراد به اخراجه عما هو المطلوب منه كذا ذكره القاضي الامام ظهيرا لدين رحمة الله تعالى عليه والمطلوب هنا من الوضوء استحالة الصلوة **قوله** المعاني العلل كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى معان ثلث قيل ذكر المعاني احتراز عن ذكر لفظ مستعمل الفلا سفة كثيرا **قوله** ما يخرج من السبيلين اي خروج ما يخرج منهما لانه علة الانتقاض وهي عبارة عن المعنى **قوله** لقوله تعالى اوجاء احد منكم من الغائط وهو المطمئن من الارض واستعمل للحديث محازا لانه يقضى في مثل هذا الموضع تسيرا فقد امر بالتيمم عند عدم الماء للجائي من الغائط فيكون ناقضا للوضوء ضرورة لان التيمم لا يجب على المتوضي لان الامر بالتيمم عند عدم الماء امر بالتوضي عند وجوده دلالة ووجوبه دليل على الانتقاض ضرورة **قوله** وكلمة ما عامة فتناول المعتاد وغيره فيه نفي لقول مالك رحمه الله فان غير المعتاد كدم الاستحاضة لا ينقض الطهارة عنده وقوله عليه السلام كل ما يخرج من السبيلين ليس بمجرى على عمومته اذا ربح الخارج من القبل والذكر ليس بناقض كما قال في آخر هذا الفصل **قوله** اذا خرجا من البدن وتجاوزا شرط الخروج لان نفس النجاسة غير ناقضة ما لم توصف بالخروج اذ لو كان نفسها ناقضا لما حصلت الطهارة لشخص ما وشرط التجاوز وان كان

حكم التطهير والقى ملاً الفم وقال الشافعي رحمة الله عليه الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روي أنه عليه السلام فاء فلم يتوضأ ولأن غسل غير موضع الاصابة امر تعبدى فيقتصر على مورد الشرع وهو المخرج المعتاد

الخروج انما يتحقق بالنجاسة الخارجة عما يبدولان ذلك لا يسمى خارجاً وزفر رَح ظن البادي خارجاً وقال فيه بانتقاض الطهارة فيجب الاحتراز عنه .
قوله حكم التطهير اي حكم هو تطهيره كما يقال علم الطب والمراد ان يجب تطهيره في الجملة في الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم من الرأس الى ما لان من الانف انتقض الوضوء اذا استشاق فرض في الجنابة بخلاف البول اذا نزل الى قصبة الذكر ولم يظهر لان هناك النجاسة لم تصل الى موضع يلحقه حكم التطهير وعن هذا قلنا اذا كان في عينه قرحة وصل الدم منها الى جانب آخر من عينه فلا ينقض وضوءه لانه لم يصل الى موضع يجب غسله في الجملة
قوله فاء ولم يتوضأ وكان من عادته عليه السلام الوضوء عقيب كل حدث وروي انه فاء فغسل فمه فقبل له الا تتوضأ وضوءك للصلاة فقال هكذا الوضوء من القي ذكره محلي بالالف واللام فيصرف الى الجنس فيشمل القليل والكثير وانما يصرف الى المعهود اذا كان متعيناً اما لو كان محتملاً فلا والمعهود هنا تردد بين ان يكون قليلاً او كثيراً على ان الوضوء على الجنس يندرج تحته المعهود فكانت الفائدة اعم
قوله امر تعبدى اي تعبدنا الله تعالى وكلفنا غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس عند خروج الحدث من السبيلين من غير ان يدركه العقول لان الاعضاء غير متصفة بالنجاسة اذ علة الاتصاف قيام النجاسة ولم توجد بل قامت بمحل آخر فلا يوجب تنجس موضع آخر لان العلة معنى يحل بالمحل فيتغير به المحل الذي يقوم به العلة لا غيره فيبقى ظاهرة كما كانت والامر بالتطهير وهي ظاهرة (اثبات)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه الصلوة والسلام من فاء او رفع في صلوته فليصرف وليتوضأ وليبين على صلوته ما لم يتكلم

اثبات الثابت وازالة المزال وكلاهما محال فيقتصر على مورد الشرع لان شرط القياس ان يكون الحكم في اصل على وفق القياس لانه لو كان بخلافه كيف يقتضى القياس ثبوته في محل آخر مع انه ينفى في الاصل .

قوله ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل اي يجب لاقتضاء الجار والمجرور الفعل وتعين الوجوب لانه اخبار وهو كدهن الامر المقتضي للايجاب **قوله** او رفع قال العلامة المطرزي رحمه الله رفع سال رعا فنه وفتح العين هو الفصيح الاستدلال بالحديث من وجوه احدها انه عليه السلام امرنا بالانصراف ولا يباح الانصراف بعد الشروع الا بعد الانتقاض لان المضي واجب . والثاني انه امر بالوضوء وهو للوجوب والوضوء الواجب لا يكون الا من الحدث . والثالث انه امر بالبناء وادنى درجات الامر الباحة والجواز ولا جواز للبناء الا بعد الانتقاض لا يقال جاز ان يكون الا امر بالانصراف لغسل ما اصاب من الرعاف او القيء بدنه او ثوبه ويكون المراد بالوضوء الغسل وقد اريد بالوضوء غسل الفم في قوله عليه السلام هكذا الوضوء من القيء لا نا نقول لا يجوز لوجهين احدهما جواز البناء بدليل قوله وليبين فان الانصراف لغسل الثوب او البدن عن القيء والرعاف يفسد بالاتفاق . والثاني الاستدلال بالامر بالتوضي فان مطلق الوضوء ينصرف الى المعهود في الشرع اذ كل متكلم يتكلم باصطلاحه فدل الاطلاق من مبين الشرع على انه اراد الوضوء الشرعي ويؤيده ما ذكر في رواية اخرى او امذى وعن المذبي لا يجب الا الوضوء الشرعي فكذا عن غيره لان الامر واحد والنبي عليه الصلوة والسلام انما عبر عن غسل الفم بالوضوء على طريق المشاكلة لجواب سائل قال له حين فاء فغسل فمه الا تتوضأ

ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل معقول

وضوء ك للصلاة فأن قلت قوله عليه السلام وليبن ليس للوجوب فكذا قوله
فليصرف وليتوضأ ليناسب احكام المعطوفات قلنا القرآن في النظم لا يوجب القرآن في
الحكم وترك الاصل في جملة بدليل الاجماع لا يدل على تركه في جملة اخرى
والاجماع ثمة واعتبر بقوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمروا تحقه يوم حصاده
والثاني للوجوب والاول للاباحة .

قوله ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا التعليل يتوقف على
مقدمات أحدها بيان معلولية النص الوارد في الاصل اي السبيلين فنقول
هو معلول لانه تعدي الى الثبته التي تحت السرة فان الرواية منصوطة بان
الانسان ان طعن في السرة فخرج البول او العذرة انتقضت الطهارة عند الشافعي
رحمه الله ثبت انه معلول ولا تعدي بلا تعليل : وإثباته بيان العلة في الاصل فهي
الخارج النجس لان الحكم انما يتعلق بالخارج او بالخارج او بالنجس او بواحد
غير معين او بالمجموع او بالخارج والمخرج او بالخارج والنجس او بالخارج والنجس
لا يجوز الاول لان المحال لا تدخل تحت التعليل لئلا ينسد باب التعليل وهو
مفتوح فما يؤدى الى انسداده فهو مردود ولان المخرج لا يرى بله فلو تعلق
الانتقاض به لكان منتقض الطهارة في كل الاحوال ولا يتعلق بالخارج فالبزاق
والمخاط لا ينقضان ولا يتعلق بالنجس لما مر في المخرج ولم يصف الى واحد
غير معين لان كل معين لما يصلح للاضافة لا يصلح احدها ضرورة وبما مر
عرف بطلان باقى الوجوه سوى الوجه الاخير فتعين مرادنا والثالثة بيان
التاثير فنقول انه مؤثر اذا ظهر اثره في موضع من المواضع لانه عليه السلام قال
توضئي وصلي فانها دم عرق انفجر او جب الطهارة لمعنى النجاسة (وعلقه)

والاقتصار على الاغضاء الاربعة غير معقول لكنه يتعدى ضرورة تعدى الاول

وهلقة بالانفجار وله اثر في الخروج . الرابعة بيان ان العلة موجودة في الفرع فتقول هي موجودة فيه ولهذا استويا في تنجس الثوب باصا بينهما فلم يبق من بعد الا التعدية من الاصل الى الفرع لوجود العلة المشتركة فان قيل سلمنا ان الخارج النجس علة لانتقاض الطهارة وهو معقول اي مدرك بعقولنا اذ الطهارة مع النجاسة ضدان فلما اتصف بالنجاسة زالت الطهارة ولكن الاقتصار على الاغضاء الاربعة غير معقول فكان ينبغي ان يغسل محل النجاسة او كل البدن كما في الحيض والنفاس والجنابة قلنا ما هو معقول يجب تعديته لا ناكلفنا بالا اعتبار وتعدية الاحكام وما هو غير معقول وهو الاقتصار على الاغضاء الاربعة لا يمتنع تعديته ضمنا وضرورة وهذا لانه لا يخلو اما ان يتعدى وحده اومع لازمه لا يجوز الاول اذ لا وجود للشيء بدون لازمه ولان من شرط صحة القياس ان يتعدى الحكم الثابت في الاصل بلا تغير حتى اذا ثبت الحكم في الاصل بصفته ولازمه لا يجوز تعديته بدونها فتعين تعديته بصفته ولازمه وان كانت مخالفة للقياس وفي الاصل اعني الخارج من السبيلين الحكم مشتمل على امر معقول اصالة وهوزوال الطهارة وغير معقول تبعا وضمنا وهو الاقتصار على الاغضاء الاربعة لانه ثبت مرتبا عليه فكان تبعا فيجب ان يثبت الحكم في الفرع على وفاق ذلك مشتملا على امر معقول وغير معقول لئلا يلزم تغير حكم النص في الفرع وهذا كسقوط الجودة في باب الربوا يتعدى الى غير المنصوص عليه ضرورة تعدى وجوب التسوية لوجود العلة وهي القدر والجنس او الطعام مع الجنس مع انه يلزم منه تعدية امر غير معقول وهو استواء الجيد والردى لكن لما كان ضمنا وضرورة لم يعبا به كذا هنا وهذا لان الشيء متين ثبت في ضمن غيره لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم المتضمن كالحكالة

غير ان الخروج انما يتحقق بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير

الثابتة في ضمن الرهن فانها يلزم وان كانت من العقود الجائزة وكذا اقامة الاقامة من شرطها ثبوت المدرثم يصير الجندي مقيما في القيا في بنية اقامة الاقامة في المصر وهذا كثيرا للنظر على ان الاقتصار معقول لان الاصل ان يغسل كل الاعضاء لان كله موصوف بالحدث لانه لا يتجزى في حق جواز اداء الصلوة فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل ولان الصفة متى ثبت في البعض يتصف الكل به كالعلم والارادة فانهما قايما بالقلب ويوصف الذات بهما فان قيل على ما ذكرت ينبغي ان يتصف كل البدن بالنجس عند اصابة النجس بعضه فيجب تطهير كله عند وجوب تطهير بضعه قلنا هذا معارضة في موضع الاجماع فلا يرد ولان غسل المخرج لما وجب اذا القيام بين يدي الرب تعالى مستصحباً للقدرا ساءة في الادب وجب غسل الباقي لان غسل البعض دون البعض مخل بالزينة كغسل بعض الثوب الوسخ والتزيين هو المطلوب فيجب غسل كل البدن تحقيقاً لمعنى التزيين الا انه اقتصر على هذه الاعضاء الاربعة دفعا للخروج فيما يكثر وقوعه ويعتاد تكراره واقر على القياس فيما لا حرج فيه وهو الحيض والنفاس والجنابة .

قوله غير ان الخروج جواب لسؤال مقدرو هو ان يقال شرط صحة القياس ان لا يتغير حكم الاصل ولم يوجد اذ في الاصل وهو الخارج من السبيلين استوى القليل والكثير وفي الفرع لا قلنا مناط الحكم في الاصل والفرع هو الخروج والخروج انما يتحقق بالانتقال عن موضع النجاسة وفي الاصل يحصل بمجرد الظهور لان ذلك الموضع ليس موضع النجاسة فاذا ظهرت علم انها انتقلت الى موضع آخر وفي الفرع لا يتحقق الخروج الا بالسيلان لان تحت كل جلدة رطوبة فاذا زالت كانت بادية لا خارجة كالبيت اذا انهدم كان الساكن ظاهرا لا منتقلا عن موضعه (قوله)

وبملا الفم في القي^ي لان بزوال الفشرة تظهر النجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة بخلاف السبيلين لان ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال والخروج وملا الفم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بتكلف لانه يخرج ثلثا هراءا اعتبر حارجا وقال زفر رحمة الله تعالى عليه قليل القي^ي وكثيرة سواء كذا لا بشرية اسلان اعتبارا بالمخرج المعناد ولا طلاق قوله عليه الصلوة والسلام القلس حدث ولما قوله عليه الصلوة والسلام لبس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا ونوال دلي رضي الله تعالى عنه حسن عد الا حداث جملة اود سعة تملأ الفم واذا تعارضت الاخبار بحمل ما رواه الشافعي رحمة الله عليه على القليل

قوله وبملا الفم معطوف على قوله بالسيلان وهو ان يكون بحيث لو لم يتكلف لخرج وقيل ان يمنعه من الكلام وقيل ان يزيد على نصف الفم كذا في النهاية **قوله** ليس في القطرة والقطرتين اراد به الفلة وسماها قطرة لانه على عرضية التقاطر ويدل عليه قوله الا ان يكون سائلا **قوله** اود سعة تملأ الفم الدسعة الثبته يقال دسع اذا فاء ملا الفم واصل الدسع الدفع ولو كان مادونه حدثا عنده لم يحل له السكوت عند بيان الجملة ثبت انه كان يراه حدثا بهذا القيد **قوله** واذا تعارضت الاخبار يحمل لان الاصل في الادلة الاعمال وفي الحمل ذلك **قوله** فيحمل ما رواه الشافعي رحمه الله تعالى وهو فاء فلم يتوضأ على القليل وهو الظاهر من حاله عليه السلام لان الكثير نتيجة كثرة الاكل وهو عليه الصلوة والسلام كان بمعزل عن ذلك ولانه حكاية حال فلا عموم له والقليل مراد بالاجماء فلم يبق الكثير مراد الا وانه عليه السلام لم يتوضأ عن القي^ي في نورة ذلك وغسل فمه وقال هكذا الوضوء من القي^ي اي لاجل القي^ي نفسه فان الزيادة تجب عند ارادة الصلوة اما غسل الفم عن النجاسة فيجب حال القي^ي ويدل عليه ما روي في رواية

وما رواه زفر رحمة الله عليه على الكثير والفرق بين المسلكين ما قد منا :
 ولو قاء متفرقا بحيث لو جمع يملأ الفم فعند أبي يوسف رحمة الله يعتبر اتحاد
 المجلس وعند محمد رحمة الله عليه يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان ثم ما لا
 يكون حدثا لا يكون نجسا يروى ذلك عن أبي يوسف رحمة الله تعالى عليه

أخرى أنه عليه السلام قاء فتوضأ والفاء يوجب التعليق به كقولك سقاء فاروا :
قوله وما رواه زفر رحمة الله عليه على الكثير لان الفلوس مصدر قلوس اذا قاء
 ملاء الفم ذكره في المغرب **قوله** والفرق بين المسلكين أي بين السبيلين
 وغيرهما قد منا وهو قوله غبران الخروج يتحقق بالسيلان إلى آخره
قوله فعند أبي يوسف رحمة الله عليه يعتبر اتحاد المجلس لان لاتحاد المجلس اثرا
 في جمع المتفرقات ولهذا يتحد الاقوال المتفرقة في النكاح والبيع وسائر العقود
 باتحاد المجلس وكذلك التلاوات المتعددة لآية السجدة يتعدد بتعدد المجلس
 ويتحد باتحاده وعند محمد رحمة الله عليه اتحاد السبب وهو الغثيان أي اذا قاء
 ثانيا قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحدا وان قاء بعده كان
 السبب مختلفا لان لاتحاد السبب اثرا أيضا في اتحاد الحكم ولهذا لو جرح انسانا
 جراحات ومات منها قبل تخلل البرء يتحد الموجب ومتى تخلل البرء يختلف
 الموجب وكذا الومرض العبد في يد البائع فبرئ فباعه فمرض في يد المشتري ان كان
 هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد والا فلا وكذلك البول
 في الفراش والسرقة والابق وذكر في الكافي والاصح قول محمد رحمة الله عليه
 لان الاصل اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور للضرورة
 كما في سجدة التلاوة اذ لو اعتبر السبب لا يبقى التداخل لان كل تلاوة سبب
 وفي الاقارير اعتبر المجلس للعرف وفي الايجاب والقبول لدفع الضرر (قوله)

وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث لم ينتقض به الطهارة وهذا اذا قام مرة او طعاما او ماء فان قام ببلغم غير نافع عند ابي حنيفة ومحمد ر ح وقال ابو يوسف ر ح نافع اذا قام ملاء الغم والخلاف في المرتقي من الجوف اما النازل من الرأس فغير نافع بالاتفاق لان الرأس ليس بموضع النجاسة لا ابي يوسف ر ح انه نجس بالمجاورة

قوله وهو الصحيح احتراز عن قول محمد ر ح فانه نجس عنده والمذكور في الكتاب قول ابي يوسف رحمه الله خاصة حتى اذا اخذ ذلك بقطنة والقي في الماء لا يتنجس الماء عند ابي يوسف رحمه الله وكذا اذا صاب ثوبه منه اكثر من قدر الدرعهم منع الصلوة عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا ثم بعض مشايخنا رحمه الله اخذوا بقول محمد رحمه الله احتباطا وبعضهم اخذوا بقول ابي يوسف ر ح وهو اختيار المصنف رقا بالناس خصوصا في حق اصحاب القروح **قوله** فان قام ببلغم الى آخره قال الامام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير هذا الاختلاف يرجع الى اختلافهم ان البلغم طاهر ام نجس عندهما طاهر وعند ابي يوسف رحمه الله نجس وحكي عن الامام ابي منصور لما تريدي رحمه الله قال ليس هذا اختلاف حجة بل اختلاف صورة فتصور لابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان البلغم يهيج من جوانب الغم فاجابا انه طاهر وتصور لابي يوسف رحمه الله انه يهيج من البطن ويعلم منه فاجاب منه بانه نجس وفي المبسوط فابو يوسف رحمه الله يقول البلغم احدى الطبائع الاربع فكان نجسا كالمرة والصفراء وقالوا البلغم بزاق والبزاق طاهر ومعنى هذا ان الرطوبة في اعلى الحلق ترق فيكون بزاقا وفي اسفله يتنجس فيكون بلغما وبهذا تبين ان خروجه ليس من المعدة بل من اسفل الحلق وهو ليس بموضع النجاسة والبلغم هو النخامة وقال صلى الله عليه وسلم لعمار رضي الله عنه ما نخامتك ودموع عينك والماء الذي في ركبتك الاسواء

ولهما انه لزج لا تخلله النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في القي غير ناقض *
 ولو فاءد ما وهو علق يعتبر فيه ملاً الفم لانه سوداء محترقة * وأن كان ما ثعا
 فكذلك عند محمد رح اعتباراً بآثار أنواعه وعندهما ان سال بقوة نفسه ينقض
 الوضوء وان كان قليلاً لان المعدة ليست بمحل الدم فيكون من قرحة في الجوف
 ولو نزل من الرأس الى ما لان من الانف نقض الوضوء بالاتفاق لو صوله الى
 موضع يلحنه حكم التطهير فيتحقق الخروج *

قوله ولهما انه لزج لا يتخلله النجاسة فان قيل ينقض هذا بلغم يقع في النجاسة ثم
 يرفع بحكم نجاسته فلنا لا رواية في هذه المسئلة ولئن سلم فالفرق بينهما ان البلغم
 ما دام في الباطن يزداد ثخائنه فتزداد لزوجته فاذا انفصل عن الباطن تنزل
 ثخائنه فتقل لزوجته واذا قل لزوجته ازدادت رقة جازان يقبل النجاسة بخلاف ما اذا كان
 في باطنه وكان الطحاوي يميل الى قول ابي يوسف رح حتى كان يكره الا انسان
 ان يأخذ البلغم بطرف رداءه ويصلي معه كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** ولو فاءد ما
 وهو علق اي غليظ منجمد ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع
 الصغير ما اذا كان الدم منجمداً كالعلق لم ينقض الوضوء حتى يملأ الفم لان
 ذلك ليس بدم وانما هي مرة سوداء وبهذا يعلم ان موصوف السوداء المرة في قوله لانه
 سوداء محترقة ثم السوداء المحترقة يخرج من المعدة وما يخرج من المعدة لا يكون حدثاً
 ما لم يكن ملاً الفم **قوله** فكذلك عند محمد رحمه الله اي يعتبر فيه ملاً الفم ايضاً وقول
 ابي يوسف رح مضطرب منهم من يجعله مع ابي حنيفة رحمه الله ومنهم من يجعله مع
 محمد رحمه الله كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** اعتباراً بآثار أنواعه
 وأنواع القي خمسة الطعام والماء والمرة والصفراء والسوداء كذا ذكره الامام
 المحبوب رح **قوله** وعندهما ان سال لقوة نفسه اي خرج بقوة نفسه لا بقوة البزاق (و)

والنوم مضطجعا او منكنا او مستندا الى شيء

وفي الاصل برفق يخرج ... دم بالحكم للغالب وان استويا احب الي ان يتوضأ
الذي بالغنه كذا ذكره الزورناشي رحمه الله .

قوله والنوم مضطجعا او في المبسوط اما نوم المضطجع فناقض للوضوء وفيه طريقان أحدهما
ان عينه حدث بالسنه المروية فيه لان كونه طاهرا ثابت بيقين ولا يزول
اليقين الا بيقين مثله وخروج شيء منه ليس بيقين نعرفنا انه حدث . والثاني ان
الحدث مما لا يندرج عن النائم عادة فان نوم المضطجع يستحكم بنسرخي به
مناصلة رآله اشار رسول الله عليه الصلاة والسلام العبدان يكاء الله فاذا نامت
العبدان استطلق الوكاء وما هو ثابت عادة كالمبتقن به وكان ابو موسى
الا شعري رضي الله تعالى عنه يتول لا ينتقض الوضوء بالنوم مضطجعا حتى يعلم
بمخرج شيء منه فكان اذا نام اجلس عنده من يحفظه فاذا انتبه سأل له فاذا
اخبره بشئ رشي منه اعاد النوم وفي الا سرار قال علماءنا رحمهم الله تعالى النوم
لا يكون دنا في حال من احوال الصلوة وكذلك قاعدة خارج الصلوة الا ان
يكون متوركا لان التورك جلسة يكشف عن مخرج الحدث غير ان اليقظان
بمنعه فلما نام وزال قوة منعه والمسكة كانت زائلة بالجلسة تحقق الاستطلاق
وفي الذخيرة النوم مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على غيره فاما
اذا كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى ان من نام واضعا اليه على
عقبه وصار شبه المنكب على وجهه واضعا بطنه على فخذه لا ينقض وضوءه
قوله او منكنا اي على احد وركبه **قوله** او مستندا الى شيء في الكافي ولو نام مستندا
الى شيء لو ازيل لقسط لا ينقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي رحمه الله عليه
انه ينقض فان نام قاعدا فسقط روي عن ابي حذيفة رحمه الله انه قال ان انتبه قبل

لوازيل لسقط لان الاضطجاع سبب لا سترحاء المفاصل فلا يعرى عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمتيقن به والاتكاء يزيل مسكة اليقظة لزوال المقعد عن الارض ويبلغ الاسترخاء في النوم غايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنع من السقوط بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلوة وغيرها هو الصحيح لان بعض الاستمساك باق اذ لوزال لسقط فلم يتم الاسترخاء والا صل فيه قوله عليه السلام

ان يصل جنبه الى الارض لم ينقض وضوءه لانه لم يوجد شيء من النوم مضطجعا ردد الحديث بخلاف ما اذا انتبه بعد السقوط لانه وجد شيء من النوم حال الاضطجاع .
قوله لوازيل لسقط متعلق بقوله مستند **قوله** لان الاضطجاع سبب الاسترخاء .
 اي على وجه الكمال **قوله** والثابت عادة كالمتيقن به اي يدار الحكم على سببه كما في السفر مع المشقة وكما يستحدث الملك مع شغل الرحم في حق وجوب الاستبراء وكالتقاء المختارين في حق وجوب الغسل وكابلوغ مقام كمال العتل **قوله** مسكة اليقظة اي التماسك التي يكون للبفتان **قوله** في الصلوة وغيرها اذا نام على هيئة السجود او قائما او راكعا خارج الصلوة فنجد اختلاف المشايخ رحمهم الله وذكر ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة فاما خارج الصلوة يكون حدثا وفي ظاهرها رواية لا فرق بينهما لبقاء الاستمساك وعن علي بن موسى القمي رحمة الله عليه انه قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن اصحابنا المتقدمين ولكن على قياس مذاهبن ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على الصفة التي هي لنا السجود بان كان رافعا بطنه عن الارض مجافا لمرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا ولو نام قاعدا ووضع اليته على عقبية وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف رحمة الله عليه الوضوء كذا في المبسوطين وفي النهاية وروى عن ابي يوسف رح (انه)

لا وضوء على من نام قائما وقاعدا او راكعا او ساجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا **قوله** انه اذا نام مضطجعا استرخت مفاصله * والغلبة على العقل بالاغماء * والجنون لا به فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء والاغماء حدث في الاحوال كلها وهو القياس في النوم الا ان عرفناه بالاثروا لاغماء فقه فلا يقاس عليه *

انه قال لترعمدا لرم في حالة السجود ينقض وضوءه وان غلبته عيناه لم ينقض * **قوله** ليس الوضوء على من نام قائما للحدية التمسك بالحدية من ثلاثة اوجه الأول النص على انفي نفس اوجب فقد خالف : والثاني انما لاثبات المذكور في ما عداه : والثالث التعليل وهو استرخاء المفاصل فا خبر بالتعليل ان عينه ليس بحدث ولم يرد به اصل الاسترخاء بل اراد نهايته اذا صل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لانه نتيجة النوم والنوم موجود في كل الاحوال فلو حمل آخر الحدية على اصل الاسترخاء لتناقض الاول والاخر ولصار كانه قال لا وضوء على من استرخى مفاصله وانما الوضوء على من استرخت مفاصله ومتى حملناه على نهايته صار كانه قال اذا وجد استرخاء المفاصل على النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في النيام والركوع والسجود اذ بعض التماسك باق والاستط فان قبل انما القصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم فعلى هذا يوجب تصريحا بوضوء على النائم مضطجعا وليس كذلك لانتقاضه بسائر الاحداث وبالنوم متكنا * سندنا اننا المراد القصر عليه من بين انواع النوم قاعدا او قائما وغيرهما والزم متكنا او مستندا في معنى النوم مضطجعا فيدخل في حكم المضطجع بدلالة النص **قوله** والجنون بالربع عطا على الغلبة لان العقل في الاغماء يكون مغلوبا وفي الجنون يكون مسلوبا **قوله** والاغماء فقه لان في النوم اذا نبه انتبه وفي الاغماء لا وكذلك السكر يكون ناقضا كالاغماء (قوله)

(كتاب الطهارات - فصل في نواتض الوضوء)

والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود والقياس انها لا تنقض وهو قول الشافعي رحمه الله علينا لانه لبس بخارج نجس ولهذا لم يكن حدثا في صلاة الجنائز وتر سجدة التلاوة وخارج الصلاة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الا من ضحك منكم قهقهة فلبس الوضوء والصلاة جميعا وبمنك يترك القياس والاثرورد في صلاة مطلقة فيقتصر عليها والقهقهة ما يكون مسموعا ولجبرانه والضحك ما يكون مسموعا له دون جبرانه وهو عاين ما قبل يفسد الصلاة دون الوضوء والدايد الذي يخرج من الدبر نا قصة فان خرجت من رأس الجرح او سقط اللثيم منه لا ينقض

قوله والقهقهة اي تهقته بالغ **قوله** وبمنك يترك القياس لان الخبر تعين باصله وانما دخلت الشبهة في نفيه والرأي محتمل باصله في كل وصف على انه ليس فكان الاحتمال في الرأي اصلا وفي الخبر عارضا ونقول المراد من مرء بمثله اي بمثل هذا الحديث الذي عمل به الصحابة والتابعون وكان روايته من المعروفين بالتقدم والاجتهاد كما بي موسى الاشعري رض بترك القياس وقال في الاسرار والمشهور ما روى ابوالعالية مرسل ورواه مستندا الى ابي موسى الاشعري رض ان رجلا دخل في المسجد وفي بصره سوء فمر على بشر فيها خصفة الى ان ذكر حديث الضحك ثم قال ورواه ايضا اسامة بن زيد عن ابيه فهو وان ورد بخلاف التباس لكن لما ثبت برواية العلماء المشهورين وعمل به الصحابة والتابعون وجبرد القياس به وذكر في مبسوط شيخ الاسلام وروى ابو حنيفة رح عن منصور بن زاذان عن الحسن بن سعيد الجهني ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يصلي واصحابه خلفه فجاء اعرابي وفي بصره سوء اي ضعف فوقع في ركبة فضحك بعض اصحابه الحديث ثم قال فان قيل التعلق بهذا لا يصح لانه روي انه وقع في ركبة ولم يكن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبة فلنا ليس في خبر الجهني انه كان (يصلي)

والمُرَاد بالداية الدودة وهذا لان النجس ما عليها وذلك قليل وهو حدث في السيلين دون غيرهما .

يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ فَيَجُوزُ أَنْ يَقَالَ بِأَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ رَكْعَةً وَأَمَّا فَهَقِيقَةُ النَّائِثِ فِي الصَّلَاةِ فَقَدْ ذَكَرَ فُخْرُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْعَوَارِضِ وَالصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَدَثًا وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ لِأَنَّ الْفَهْقِيَّةَ جَعَلَتْ حَدَثًا لِقَبْحِهَا فِي مَوْضِعِ الْمَنَاجَاتِ وَسَقَطَ ذَلِكَ بِالنُّومِ وَلَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ لِأَنَّ النَّوْمَ يَبْطُلُ حُكْمَ الْكَلَامِ وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ الْفَهْقِيَّةَ مِنَ النَّائِثِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَنْقُضُ الْوَضُوءَ وَفِيهِ أَيْضًا الْمَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَهَقِيقَةُ صَلَاتِهِ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ دُونَ طَهَارَتِهِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مِنْ غَيْرِ وَضُوءٍ وَقِيلَ تَبْطُلُ طَهَارَةُ الْأَعْضَاءِ وَفِي فَهْقِيَّةِ السَّاهِي مِنَ الصَّلَاةِ وَالْبَانِي فِي الطَّرِيقِ بَعْدَ الْوَضُوءِ •

قوله والمراد بالداية الدودة إنما فسرناها به لأنه لو طار أذباب في الدبر ودخل ثم خرج من غير بلة لا ينقض الوضوء **قوله** لان النجس ما عليها لا يقال هذا تناقض لأنه قد سبق أن ما لا يكون حدثًا لا يكون نجسًا لا نأقول لعله ذكره بناء على قول محمد رحمه الله تعالى والاول قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خاصة ولو كان الاول قول الكل كما ذكر في الجامع الصغير مروى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما محكي عن أبي يوسف رحمه الله ولم يرو عن غيرهما خلاف ذلك فحل محل الاجماع نقول تقدير قوله النجس ما عليها النجس لو كان لكان ما عليها وبهذا يندفع التناقض فإن قيل القليل في غير السيلين إنما لم يكن حدثًا لعدم الخروج وهذا قد خرج فكان كالسيلين قلنا الخروج فيه مقدر بالسيلان فدار الحكم عليه فلم يجعل حدثًا وإن وجدت حقيقة الخروج تيسيرًا وهو كالجشاء فإنه ليس بحدث وإن خرج معه ريح منتنة والفساء حدث لأنه خارج من السيلين وإن كان قليلاً

فاشبه الجشاء والفساء : بخلاف الريح الخارجة من القبل والذكر لا تنبعث عن محل النجاسة : حتى لو كانت المرأة مفضاة يستحب لها الوضوء لاحتمال خروجها من الدبر : فان قشرت نقطة فسال منها ماء او صديدا وغيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسلم لا ينقض وقال زفر رح ينقض في الوجهين وقال الشافعي رح لا ينقض في الوجهين وهي مسألة الخارج من غير السبيلين وهذه الجملة نجسة لان الدم ينضج فيصير قيحا ثم يزداد نضجا فيصير صديدا ثم يصير ماء هذا اذا تشرها فخرج بنفسه : واما اذا عصرها فخرج بعصرة فلا ينقض لانه مخرج وليس بخارج والله اعلم .

قوله فاشبه الجشاء والفساء لف ونشروذ كرا لامام التمر تاشي رحمه الله واختلف ان الريح عينها نجس ام نجس بسبب مرورها على النجاسة وثمرته تظهر فما لو خرج منه الريح وعليه سراويل مبتلة من قال ان عينها نجس يقول يتنجس السراويل ومن قال لا يتنجس عينها وتنجسها بالمرور عليها يقول لا يتنجس السراويل كالומר الريح بنجاسة ثم مرت تلك الريح على ثوب مبتل فانها لا ينجسه **قوله** لاحتمال خروجها من الدبر اي لا يجب لعدم اليقين وفائدة الاحتمال تظهر في مسألة اخرى ايضا وهي ان المفضة اذا طلقها زوجها ثلاثا وتزوجت بزوجة اخرى ودخل بها الزوج الثاني لا تحل للاول ما لم تحبل لاحتمال ان الوطي كان في دبرها لا في قبلها كذا في الفوائد الظهيرية فان قيل على تعليل الاحتمال ينبغي ان يجب عليها الوضوء احتياطا قلنا كونها متوضئة كان ثابتا بيقين واليقين لا يزول الا بيقين مثله فلا يجب الوضوء لكون الاصل ثابتا بيقين كالموضوعي اذا شك انه احدث ام لا لا يجب الوضوء **قوله** فخرج بعصرة لا ينقض وذكر في المحيط عصرت القرحة فخرج منها شيء كثير وكانت بحال لولم يعصرها لا يخرج منه شيء ينقض الوضوء وكذا ذكر في الغياثية والذخيرة ولكن قال في الذخيرة وفيه نظرو في الفتاوى الظهيرية مثل ما ذكر في الهداية والله اعلم .

فصل في الغسل

وفرض الغسل المضمضة • والاستنشاق • وغسل سائر البدن وعند الشافعي
رحمة الله عليه هما سنتان فيه لقوله عليه السلام عشر من الفطرة أي من السنة
وذكر منها المضمضة والاستنشاق • وإيذا كانا سنتين في الوضوء • ولنا قوله تعالى وإن
كنتم جنباً فاطهروا أمر بالاطهار وهو تطهير جميع البدن • إلا أن ما تعذراً يصل
الماء إليه خارج بخلاف الوضوء لأن الواجب فيه غسل الوجه والمواجهة
فيهما منعدمة • والمراد بما روي حالة الحدث بدل قوله عليه الصلوة والسلام
أنهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء • وسنته أن يبدأ بالمغسل فيغسل يديه وفرجه

فصل في الغسل

قوله فرض الغسل المضمضة والاستنشاق أطلق اسم الفرض على المجتهد فيه هنا
وآختر من ذلك في أول الكتاب فقال والكعبان والمرفقان تدخلان في
الغسل لأن ظاهر النص هنا يتناول المضمضة والاستنشاق لأنه أمر بالمبالغة في
التطهير وذلك إنما يكون بإيصال الماء إلى ما يمكن إيصاله إليه **قوله** لقوله عليه السلام
عشر من الفطرة أي عشر خصال من السنة قبل خمس منها في الرأس وخمس
في الجسد تأتي في الرأس الفرق والسواك والمضمضة والاستنشاق وقص الشارب
والتي في الجسد اختان وحلق العانة ونتف الإبط وتقليم الأظفار والاستنجاء
بالماء كذا ذكره الإمام المصنوع رحمه الله عليه في الصوم من الجامع الصغير
قوله إلا أن ما يتعدى إيصال الماء إليه خارج كذا غسل العينين لما في غسلهما من الضرر
والإذى ولهذا لم يجب غسلهما عن النجاسة الحقيقية فاما المضمضة والاستنشاق
فيمكن من غير مشقة ولهذا اقترض غسل الأنف والضم عن النجاسة الحقيقية
فيفترض في الجنابة كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عليه •

ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الا رجليه ثم يفيض الماء على رأسه وساير جسده ثلاثاً ثم يتنحى عن ذلك المكان فيغسل رجليه هكذا حكت ميمونه رضي اغتمال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يؤخر غسل رجليه لانهما في مستنقع الماء المستعمل فلا يفيد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخره وانما يبدأ بالزالة للنجاسة الحقيقية كيلا تزداد باصا به الماء وليس على المرأة ان تنقض صفاتها في الغسل اذ بلغ الماء اصول الشعر لقوله عليه الصلاة والسلام لا م سلمة رضي الله عنها يكفيك اذ بلغ الماء اصول شعرك وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح لما فيه من الحرج بخلاف اللحية لانه لا حرج في اصال الماء الي اثنائها .

قوله ويزيل النجاسة في النهاية والاصح ان يقال ويزيل نجاسة وذكر وجه كونه اصح ثم قال الا ان الرواية بالالف واللام وفي الفوائد الكرمانية ويزيل نجاسة بدون الالف واللام لانها عست ان تكون وعست ان لا تكون فذكرها منونة اولى ولهذا قال ان كانت ولم يفل اذا كانت وذلك لان حرف التعريف اما ان تكون للعهد ولا عهد هنا او الجنس وادناه غير مراد لان اقل من الذرة لا يكون مراد او كذا اعلاه لعدم تصور جميع النجاسات على بدن الانسان قلت يصح ان يكون اللام لتعريف الحقيقة المعهودة في الذهن ويندرج تحته القليل من النجاسة والكثير منها وحكم الزالة لا يختلف فيهما فيكون المعروف هو الا ليق بهذا المقام **قوله** ثم يتوضأ وضوءه للصلاة هذا احتراز عما روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ان الجنب يتوضأ ولا يمسه رأسه لانه لا فائدة في المسح لوجود اسالة الماء من بعد وذلك لعدم معنى المسح والصحيح ظاهر الرواية لما روي انه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة الا رجليه والوضوء يشمل الغسل والمسح **قوله** وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح احتراز عما روى عن ابي حنيفة رحمه الله انها تبل (ذوائبها)

قال والمعاني الموجبة للغسل انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة وعند الشافعي رحمه الله خروج المني كيف ما كان يوجب الغسل لقوله عليه الصلوة والسلام الماء من الماء أي الغسل من المني ولنا ان الامر بالتطهر يتناول الجنب والجنباء في اللغة خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا نفض شهوته من المرأة واتحدت محمول على الخروج عن شهوة . ثم المعتبر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة

ذرائعها ثلاثا مع كل بلة عصرة لقوله عليه الصلوة والسلام الا قبلوا الشعر والصحيح الاول لانها يحتاج اليه النفض والظفر ثانيا وفيه حرج حتى ان المرأة ان لم تخرج في ايصال الماء الى اثناء الشعر بان كانت منقوضة الشعر يفترض عليها ايصال الماء الى اثناء الشعر لان شعرها من بدنها نظرا الى اصولها وليس منها نظرا الى رؤسها فبعدل بالشبهين في حق من يلحقه الحرج ومن لا يلحقه ولا يخالف الخصال نص لانه يتناول ما هو من البدن من كل وجه والرجل ان صفر كالعروي واشترك يجب ايصال الماء اليه احتباطا وقال بعضهم لا يجب النفض لا تراك والعلويين .

قوله والمعاني الموجبة للغسل ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله سبب وجوب الاغتسال ارادة ما لا يحل فعله بسبب الجنباء عند عامة المشايخ وعند بعضهم السبب هو الجنباء وهذا الخلاف مثل الخلاف الذي بيناه في نواقض الوضوء **قوله** والجنباء في اللغة خروج المني على وجه الشهوة أي الجنباء حالة تحصل عند خروج المني على وجه الشهوة **قوله** والحديث محمول على الخروج عن شهوة لان قوله عليه السلام الماء من الماء عام لا يمكن اجراءه على العموم لانه يتناول المذي والودي والمنى عن شهوة وعن غير شهوة فيراد به اخص الخصوص والمنى عن شهوة مراد بالاجماع فلا يفتى غيره مراده .

وعند أبي يوسف رحمة الله تعالى عليه ظهوره أيضا اعتبارا للخروج بالمزايلة
 اذ الغسل يتعلق بهما واما انه متى وجب من وجهه فلا احتياط في الايجاب
 والتقاء الختانين من غير انزال لقوله عليه الصلوة والسلام اذا التقى
 الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل انزل او لم ينزل ولا نه سبب للانزال

قوله وعند أبي يوسف رحمة الله تعالى عليه ظهوره أيضا أي على وجه الشهوة
قوله اذ الغسل يتعلق بهما أي بالمزايلة والخروج وقد شرطت الشهوة
 في احدهما بالاجماع فكذا بالآخر فإساءة وفائدة تظهر في من استمتع
 بالكف فلما انفصل المني عن مكانه عن شهوة أمسك ذكره حتى سكنت
 شهوته ثم سال او احتلم فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته فسال منه مني
 او نظرا إلى امرأته بشهوة فزايلا المني مكانه عن شهوة فأمسك ذكره
 حتى سكنت شهوته ثم سال بعد ذلك او اغتسل قبل ان يبوال ثم سال منه
 بقية المني يجب الغسل عندهما خلا فإله ولو بالالمجامع ثم اغتسل او نام
 فخرج شيء لا يجب اجماعا **قوله** متى وجب أي الغسل من وجه نظرا إلى
 حالة الانفصال **قوله** فلا احتياط في الايجاب فإن قيل دار الغسل بين
 الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قلنا جهة الوجوب راجحة لان الموجب
 اصل اذ الخروج بناء على المزايلة بالشهوة وعدم الخروج بالشهوة بعد المزايلة
 من العوارض النادرة فلا اعتبار لها **قوله** والتقاء الختانين أي مع توارى الحشفة
 والختان موضع القطع من الذكر والانثى والتقاءهما كناية عن الايلاج لطيفه
قوله والحشفة رأس الذكر **قوله** من غير انزال قيد به لرد قول من يشترط الانزال
 مع التقاء الختانين لا للشرط لان احدهما اذا كان كافيا لا يجب الغسل كان عند
 انضمامهما أولى وذكر في المبسوط واذا التقى الختانان وغابت الحشفة (وجب)

و نفسه يتغيب عن بصره وقد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه وكذا الايلاج
في الدبر لكمال السببية

وجب الغسل انزال اقليم ينزل وهو قول المهاجرين كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم
واما الانصار كما بي بن كعب وحذيفة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا لا يجب
الاغتسال بالاكسال ما لم ينزل وبه اخذ سليمان الا عمش لظاهر قوله عليه السلام
الماء من الماء ولنا ان النبي عليه الصلوة والسلام قال اذا التقى الختانان وجب الغسل
انزال او لم ينزل والاصح ان عمر رضي الله عنه لم يسوغ للانصار هذا الا جهاد
حتى قال لزيد اي عدو نفسه ما هذه الفتوى التي ظهرت عنك فقال سمعت
عمومي من الانصار يقولون كذلك فجمعهم عمر رضي الله عنه فسألهم فقالوا كنا
نفعل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نغتسل فقال او كان يعلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا لا فقال ليس بشيء وبعث الي عاتشة رضي الله عنها
فسألتها قالت فعلت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا فقال عمر
لزيد ان عدت الي هذا لا دبتك ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه السلام الماء من
الماء لان الماء موجود في الالتقاء تقديره لانه سبب الانزال اذ الغالب في مثله
الانزال وهو مغيب عن بصره وربما يخفى عليه الانزال لقلته فاقم السبب الظاهر
وهو الالتقاء مقام الانزال فيكون الماء موجودا تقديره فيجب الغسل بالحديث
فكان هذا منا قولا بموجب العلة ولانه لما قام مقام الانزال في حق وجوب
الحديث لان بقوله مقامه في حق وجوب الاغتسال اولى ولهذا احتج علي رضي الله
عنه على الانصار فقال يوجبون الرجم ولا يوجبون صاعا من الماء

قوله ونفسه اي نفس الانزال يتغيب عن بصره **قوله** لكمال السببية لانه سبب لخروج
المني غالبا كالايلاج في القبل لا شرا كهما لبنا وحرارة وشهوة حتى ان الفسقة

(كتاب الطهارات --- فصل في الغسل)

ويجب على المفعول به احتياطه بخلاف البهيمه وما دون الفرج لان السبب في قصته .
والحيض لقوله تعالى حتى يطهرن بالتشديد .

وجحوا قضاء الشهوة من الدبر على قضاء الشهوة من القبل كما في قصة قوم لوط .
قوله ويجب على المفعول به احتياطه هو علة وجوب الغسل لان الغسل مستحب لان
وجوب الغسل بدون الانزال فيه على قولهما ظاهر لانهما سويا السبيلين في ايجاب
الحد ففي هذا اولى وكذلك على اصل ابي حنيفة رحمة الله عليه لانه لما لم يوجب
الحد فيه للاحتياط في درء الحدود ههنا الاحتياط في الايجاب فيجب الغسل اجماعا
قوله والحيض اي روية الدم او حروج الدم لان الدم اذا حصل نقض الطهارة الكبرى
ولم يجب الغسل مع سيلان الدم لانه ينافيه فاذا انقطع امكن الغسل فوجب لاجل
ذلك الحدث السابق وما الا نقطاع فهو طهارة فلا يوجب الطهارة كذا في شرح
مختصر الكرخي ووجه التمسك بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن
بالتشديد هو ان حق الزوج ثابت في حال انقطاع الحيض وهو ممنوع التصرف
في ملكه قبل الاغتسال فلولا لم يجب لما منع لان بالباحات والتطوعات لا يمنع
الا ترى ان له حق نقض صومها اذا كان تطوعا وليس له حق النقض اذا كان
فرضا وهما قد منع عن القربان فعلم انه واجب ولانه منع من القربان الى غاية
فيحرم عليها التمكين ضرورة ويجب عليها التمكين اذا اطلبت منها لان حقه ثابت
حال انقطاع الحيض وهي لا يتوصل اليه الا بالغسل وما لا يتوصل الى الواجب
الا به يجب كوجوبه ومتى ثبت فيما دون العشرة ثبت فيها ضرورة اذ وجوب
الاغتسال هنا باعتبار الدم المخصوصة وقد وجد ثمه ولما احتيج الى الاغتسال
للقربان فلان يحتاج اليه للصلاة اولى لشدة احتياجهما الى الطهارة الا ترى انه
يحل وطى الجنب والمحدث ولا يحل صلواتهما (قوله)

وكذا الناس للاجماع . وسن رسول الله عليه السلام الغسل للجمعة . والعيدين وعرفة . ولا حرام صاحب الكتاب نص على السنة وقبل هذه الاربعة مستحبة وسمى محمد رحمه الله تعالى الغسل في يوم الجمعة حسنا في الاصل وقال مالك رح هو واجب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فبها زعمت ومن اغتسل فهو افضل وبهذا يحمل ما رواه على الاستحباب او على النسخ ثم هذا الغسل للصلوة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه وهو الصحيح لزيادة فضلها على الوقت واختصاص الطهارة بها وفيه خلاف الحسن والاعدان بمنزلة الجمعة لان فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال دفعا للتأذي بالرائحة واما في غيره والا حرام فسنبه في المناسك ان شاء الله تعالى .

قوله وكذا الناس للاجماع وهو بناء على نص ورد فيه واكتفوا به عن نقله ارفا سوء على دم الحوض لانه اقوى لانه ثبت بنفس السيلان بخلاف البعض **قوله** ان عبد الله تعالى تعلق بفعل ضراري فبهذه الخصلة او الفعلة يعنى الوضوء ينال الفضل ونعمت اى نعمت الخصلة هي وسئل الاصمعي رحمه الله فقال اظنه يريد فبالسنة اخذ كذا في الفائق **قوله** او على النسخ فدليل النسخ ما ذكر في المبسوط هو ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها وابن عباس رضي الله عنه فالامكان الناس عمال انفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرقون فيه والمسجد قريب السمك فكان يتأذي بعضهم برائحة البعض فامر بالاغتسال لهذا ثم انتسخ هذا حين لبسوا غير الصوف وتركوا العدل بآدابهم والمراد نسخ الوجوب لا الشرعية كقوله نسخت الزكاة كل صدقة ونسخ صوم رمضان كل صوم **قوله** وفيه خلاف الحسن وقائدة الخلاف ما اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوضأ وصلى الجمعة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون متبعا للسنة وعند الحسن يكون متبعا وفي المبسوط شيخ الاسلام اذا اغتسل

قال لبس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء لقوله عليه السلام كل فعل يمذي ففيه الوضوء والودي الغليظ من البول يتعقب الرفيق منه خروجاً يكون معتبراً به والمذي خاثر أيضاً ينكسر منه الذكر والمذي رفق يضرب إلى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل أهله والتفسير مأثور عن عائشة رضي الله تعالى عنها،

من الجنابة قبل طلوع الفجر ولم يحدث حتى صلى الجمعة بذلك الاغتسال فانه على قول محمد رحمه الله ينال فضل الاغتسال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا ينال ذكر فيه محمداً مكان الحسن بن زياد والاغتسال في الحاصل احدى عشر نوعاً خمسة منها فريضة الاغتسال من التقاء الختانين ومن انزال الماء ومن الاحتلام ومن الحيض والنفس وأربعة منها سنة الاغتسال يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الاحرام والعديدين وواحد منها واجب وهو غسل الميت وآخر مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم يستحب له ان يغتسل به امر رسول الله عليه السلام من جاءه يريد الاسلام وهذا اذا لم يكن جنباً وان كان جنباً ولم يغتسل حتى اسلم فقد قال بعض مشايخنا لا يلزمه الاغتسال لان الكفار لا يخاطبون بالشرائع والاصح انه يلزمه لان بقاء صفة الجنابة بعد اسلامه كبقاء صفة الحدث في وجوب الوضوء كذا في المبسوط .

قوله لبس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء فان قيل ما معنى قول محمد رحمه الله في الكتاب في الودي الوضوء ولا يتصور انتقاض الطهارة بالودي لانه انما يخرج على اثر البول وقد وجب الوضوء به قلنا انما ذكره ليتبين ان الواجب به انتقاض الطهارة لا الاغتسال لتصور انتقاض الطهارة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله او نقول الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي بل يجب به ايضاً حتى اذا حلف لا يتوضأ من الرعاف فبال ثم رعف ثم توضأ فانه يحث في يمينه فعلم ان كل واحد موجب للوضوء الا انه يكتفى بالوضوء مرة عن الكل

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

الطهارة من الأحداث جائزة بماء السماء والأودية والعيون والآبار والبحار لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غرزه أو طعمته أو ربه، وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته

وروي عن حلف ابن أيوب كتب إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى عليه يسأله عن رفع إنده ثم بال أن الوضوء يكون من الثاني أو من الأول فكسب إليه أن الوضوء يكون منهما وكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله في غير رواية الأصل أو نقول فائدة تظهر في حق سلس البول فانه إذا توضأ للبول ثم أودى حال بناء الوضوء انتقض طهارته بالودي والله أعلم *

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

قوله الطهارة من الأحداث الخب يطلق على الحقبتي والأحداث يطلق على الحكيم والسجس يشلها وتقيد الأحداث ليس للاختصاص بها فإن الأحداث يشارك الأحداث في هذا المعنى لكن لما سبق بيان الطهارتين الكبير والصغير وما بينهما احتاج إلى بيان ما يحصل به هاتان الطهارتان وهو الماء المطلق فصار على هذا التحقيق الألف واللام فيها للعهد أي الطهارة من الأحداث التي سبق ذكرها من الحيض والنفس والجنابة وغيرها ثم وجه التمسك بقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا في حق ماء السماء والأودية ظاهر وأما في حق ماء العيون والآبار فاما أن أصل المياه كلها من السماء قال الله تعالى هو الذي أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض أو يصرف وجهه تمسك الآية إلى ماء السماء أو يصرف وجهه تمسك قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور

(كتاب الطهارة ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه . ولا يجوز بما اعتصر من الشجر والتمر
لانه ليس بماء مطلق والحكم عند فقده منقول الى التيمم والوظيفة في هذه
الاعضاء تعبدية فلا تعدى الى غير المنصوص عليه واما الماء الذي يقطر من
الكرم فيجوز التوضي به لانه ماء خرج من غير علاج ذكره في جوامع ابي يوسف رح

الى غير الطهور البليغ في الطهارة وفي المغرب وما حكي عن ثعلب ان الطهور
ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره ان كان هذا زيادة بيان لنهايته في الطهارة فصواب
حسن والا فليس فعول من التفعيل في شيء وقياس هذا على ما هو مشتق من
الافعال المتعدية كقطوع ومنوع غير سديد

قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه المطلق هو المتعرض للذات دون الصفات
لا بالنفي ولا بالاثبات **قوله** ولا يجوز بما اعتصر بالقصر لا بالمد لانه ليس بماء حقيقته
وفيه اشارة الى جواز التوضي بما خرج بنفسه كالماء الذي يقطر من الكرم
قوله والحكم عند فقده منقول الى التيمم اي نقل التطهير عند عدم الماء المطلق الى
التيمم بالنص فيجب ومن ضرورته عدم الجواز بهذه المائعات **قوله** والوظيفة في هذه
الاعضاء تعبدية هذا جواب اشكال يرد على قوله والحكم عند فقده الماء المطلق منقول الى
التيمم بان يقال سلمنا بان الماء الذي اعتصر من الشجر والتمر ليس بماء مطلق ولكن
هو في معنى الماء المطلق كما انحقه ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بالماء المطلق
في ازالة النجاسة الحقيقية فيجب ان يكون في الحكمية كذلك فاجاب عنه وقال ان
من شروط صحة القياس ان لا يكون حكم الاصل معدولا به من القياس وانه معدول عنه
وذلك لان الاعضاء المحدث طاهرة حقيقته لعدم اصابته بالنجاسة الحقيقية وحكما
لانه لو صلى حامل محدث او جنب تصح صلوته ولو كان نجسا لما صححت كما لو كان
معدوم وتطهير الطاهر محال لانه اثبات الطهارة او ازالة النجاسة والطهارة (ثابتة)

وفي الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصار : ولا يجوز بماء غلب عليه غيره
فاخرجه عن طبع الماء كالا شربة والخل وماء الورد وماء الباقلي والمرق و
ماء الزردج لانه لا يسمى ماء مطلقا والمراد بماء الباقلي ما تغير بالطبخ فان
تغير بدون الطبخ يجوز التوضي به وتجاوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر

ثابتة ولا يمكن اثباتها لان الحاصل لا يحصل والنجاسة زائلة فلا يمكن ازالته لان
المزال لا يزال وغبر المطلق ليس في معنى المطلق من كل وجه حتى يلحقه به دلالة
لان الماء المطلق لا يبالى بحبته ويوجد مجانا والمقيد يبالى بحبته ويعز وجوده
بخلاف النجاسة المحتبئة فان ازالته بالماء المطلق معقول المعنى فيعدي
الي غيره من المائعات بجامع الازالة الحسبة .

قوله وفي الكتاب اي في المختصر القديري الباقلي اذا شددت اللام قصرت
وان حنفت مددت الواحدة بافلاة بافلاة كذا في الصحاح وماء الزردج هو ما يخرج
من العصفرا المنقوع فبطرح ولا يصبغ به **قوله** ما تغير بالطبخ عني بالتغير الثخونة
حتى اذا طبخ ولم ينخن بعد بل رقة الماء فيه باقية جاز الوضوء به ذكره الناطقي
كذا في فتاوى قاضي خان راجح **قوله** كالا شربة والخل ان كان المراد من الاشربة
الاشربة المتخذة من الشجر كشراب الرباس ومن الخل الخل الخالص كانا
من نظرا لمعنا من الشجر والتمر وكان ماء الباقلي والمرق نظرا لماء الذي
غلب عليه غيره وكان من صنعة اللف والنشر وهو ان تلف شيئين ثم تفسرهما ثقة
بان السامع يرد الى كل واحد منهما كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وان كان المراد من الاشربة الاشربة المخلوطة
بالماء كالدبس والشهد المخلوط به ومن الخل الخل المخلوط بالماء كانت الاربعة
كلها نظرا لماء الذي غلب عليه غيره **قوله** لا يسمى ماء مطلقا اذ لا يفهم بمطلق

اسم الماء ولهدا صح نفي اسم الماء عنه فيقال فلان لم يشرب الماء ان كان شرب ماء البا قلا والمرق ولو كان ماء حقيقة لما صح نفيه لان الحقيقة لا تسقط عن المسمى وبطلان صفة الاطلاق بغلبة الممتزج وهي بكثرة الاجزاء او بكمال الامتزاج وهو بطبخ الماء بخلط الطاهر بماء البا قلا والمرق او بتشرب النبات الماء حتى بلغ الامتزاج مبلغا يمتنع خروج الماء عنه الابعلاج والامتزاج بالطبخ انما يمتنع الوضوء به اذا لم يكن مقصود الغرض المطلوب من الوضوء وهو التنظيف كالا شنان والصابون اذا طبخا بماء الا اذا غلب ذلك على الماء فبصير كما لسابق المخلوط لزوال اسم الماء عنه والامتزاج الاختلاط بين الشئين حتى يمتنع التمييز ويتوضأ بماء الزعفران واللبن والزردج ان لم يطبخ ولم يغلب الماء خلافا للشا فعي رح عليه وان غلب لم يجز بغلبة الممتزج ولا يتوضأ بماء يسيل من الكرم لكمال الامتزاج ذكره في المحيط وفيل يجوز لانه خرج من غير علاج بخلاف ما اعتصر من شجر او ثمر لكمال الامتزاج لانه لا يخرج منه الابعلاج وهو العصر

قوله فغير احدا وصافه فيه اشارة الى انه اذا غير الاثنين او الثلاثة من الاوصاف لا يجوز التوضي به وذكر في النهاية ان المنقول من الاساتذة انه يجوز حتى ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير تكبر ولكن ذكر في اول تنمة الفتاوى ما يوافق الاشارة المذكورة في الكتاب وهو انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم الميبداني رحمه الله عن الماء الذي يتغير لونه لكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق في الكف اذا رفع الماء منه هل يجوز التوضي به قال لا ولكن يجوز شربه وغسل الاشياء به اما جواز شربه وغسل الاشياء به فلانه طاهر وما عدم جواز التوضي به لانه لما غلب عليه لون الاوراق صار ماء مقيدا بماء البا قلى (قال)

كماء المد والماء الذي احتلط به الزعفران او الصابون او الاشنان قال الشيخ رضي الله عنه
 الامام اجري في المختصر ماء الزردج مجرى المرق والمروي عن ابي يوسف رحمه الله
 بمنزلة ماء الزعفران وهو الصحيح كذا اختاره الناطقي والامام السرخسي رحمه الله الشافعي رحمه الله
 لا يجوز التوضي بماء الزعفران واشباهه مما ليس من جنس الارض لانه ماء مقيد الا يرى
 انه يتال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء لا يخلو عنها عادة ولنا ان اسم الماء
 باق على الاطلاق الا ترى انه لم يتجدد له اسم على حدة واصله الى الزعفران
 كاضافته الى البئر والعن ولا الخلط القليل لا يعتبر به لعدم مكان الاحتراز
 منه كما في اجزاء الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح
 وان تغير بالطحين بعد ما حلط به غيره لا يجوز التوضي به لانه لم يبق في معنى المنزل من
 السماء اذ النار غيرته الا اذا طبع فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه
 الا ان يغلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه

قال صاحب النهاية لما تغير لون الماء ههنا بوقوع الاوراق الكثيرة لا بد ان يتغير
 طعمه ايضا فحينئذ كان الوصفان من الماء زائلبين فصار موافقا لما اشار اليه في
 الكتاب فان قيل ينبغي ان لا يجوز به الوضوء اذا غير احدا وصفه لقوله عليه
 'صلوة والسلام الا ما غير طعمه اولونه او رائحته قيل معناه الا ما غير والمغير
 نجس فيكون المعنى لا ينجسه شيء ما الا ما غير نجس والنص ورد في الماء الجاري
 والحكم فيه انه لا يجوز استعماله حيث ترى فيه النجاسة او يوجد طعمها او ريحها
 فان هذه المعاني تدل على قيام النجاسة

قوله كماء المد وهو واحد المدود وهو السيل وانما خص بالذكر لانه يجي بغثاء ونحوه
 كذا في المغرب **قوله** واصله الى الزعفران الاضافة نوعان اضافة تعريف
 وضافة تقييد وعلامة اضافة التقييد تصور الماهية في المضاف كان تصور هاتيد

وكل ماء وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا كانت النجاسة او كثيرا
وقال مالك رحمه الله يجوز ما لم يتغير احدا وصفه لما روينا وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان
كان الماء قلتين لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لا يحتمل خبثا ولنا حديث المستيقظ
من منامه وقوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم ولا يغتسلن فيه من
الجنابة من غير فصل والذي رواه مالك رحمه الله تعالى عليه ورد في بئر بضاعة

كيلا يدخل تحت المطلق بيانه انه لو حلف لا يصلي يحنت بصلوة الظهر لا نه بصلوة مطلقة
واضافتها الى الظهر للتعريف ولا يحنت بصلوة الجنابة لانها ليست بصلوة مطلقة واضافتها
الى الجنابة للتنقيد وقد ذكرنا ما تبطل به صفة الاطلاق ويتقيد الماء به .

قوله وكل ماء المراد منه الدائم الذي لم يكن عشرين في عشرين كالأواني والآبار
قوله قليلا كانت النجاسة او كثيرا من قبيل ملحفة جد يدو عليه قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين ثم وجه التمسك بقوله عليه الصلوة والسلام
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ما قاله صاحب الاسرار ان مطلق
النهي يوجب التحريم وفساد الفعل شرعا ولا فصل في الحديث بين دائم
وغير دائم فهو على العموم الا ان يصير في حكم الجاري كالبحر وما لا يخلص
بعضه الى بعض فان قيل جاز ان يكون النهي للادب وللتنزيه فلنا مطلق النهي
يقضي الحرمة مع عرائئه عن التاكيد فكيف وقد اكذب بالنون الثقيلة ولانه
لو كان كذلك لما قيد بالدائم فان الجاري يشاركه في ذلك المعنى لان البول
في الماء الدائم كما هو ليس بادب كذلك البول في الجاري ليس بادب ايضا
فلا تبقى حينئذ لقيد الدائم فائدة **قوله** ورد في بئر بضاعة الباء في بضاعة تكسر وتضم
كذا في الصحاح وفي المغرب بالكسر لا غير عن الغوري وهي بئر قديمة
بالمدينة وكان ماؤها كبيرا فقل انه ثمان في ثمان . (قوله)

وماؤها سكان جاري في البساتين وما رواه الشافعي ضعفه ابوداؤد رحمه الله تعالى

قوله وماؤها كان جاريا ذكرت عائشة رضي الله تعالى عنها وانها كانت قناة ولها منفذ الى بساتينهم وتستقي منه خمسة بمائتين او سبعة والحال يدل عليه فان ماء البئر ان لم يكن قناة يتغير بالجيف فان قيل العبرة عندنا لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فكيف خص عموم قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور لا ينجسه شيء بسببه وهو وروده في بئر بضاعة قلنا الا حاد يث الموجهة للنجس مثل حديد المستعظ وحديث ولو غ الكلب وحديث النهي عن البول في الماء الدائم منعت عن اعتبار عموم اللفظ فوجب التخصيص بالسبب ضرورة فان قيل لما تبين انه مختص بالسبب لا يستقيم تمسك الشيخ رحمه الله تعالى عليه في اول الباب بعمومه قلنا قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه فضة مسلمة ثم في قوله عليه السلام الماء طهور ثبت كون الماء الجاري طهورا بعبارة النص وكون غيره طهورا بدلالة النص اذ كون الماء الجاري طهورا لكونه ماء مطلقا لا لكونه جاريا ثبت هذا الحكم في المياه كلها بعبارة النص ودلالته فبصم التمسك بعمومه في اول الباب وهذا نظير التمسك في حرمة الضرب والشم وسائرمانه اذ في عموم قوله تعالى ولا تقل لهما اف دلالة وان كان ثابت بالعبارة حرمة التأنيف بعمومه وهو النكلم لهما بكلمة اف على سبيل التضرع ونظيره كثيرة **قوله** وما رواه الشافعي رحمه الله عليه اراد به قوله عليه السلام اذ ابلغ الماء قلنتين لا يحتمل خبثا الحديد القلعة اسم لجرة تحمل من الحن تسع فيها قربتان وشيء وفي المغرب وقدر الشافعي رحمه الله القلتين بخمس شرب واصحابه بخمس مائة رطل وزنا كل قرية مائة رطل **قوله** ضعفه ابوداؤد وجهه انه نال في كتابه بلغني باسناد لا يحضرني من ذكره ومثله دون المراسيل

او هو يضعف عن احتمال النجاسة . والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به اذا لم ير لها اثر لانها لا تستقر مع جريان الماء والاثر هو الرأفة او الطعم او اللون والجاري ما لا يتكرر استعماله وقبل ما يذهب بنبته والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الاخر اذا وقعت النجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه اذا تحريك في السراية فوق اثر النجاسة ثم عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه يعتبر التحريك بالاغسال وهو قول ابي يوسف رح وعنه بالتحريك بالبدوعن محمد رح بالتوضي

لان المرسل بقطع القوال بانه من رسول الله عليه السلام وهو آية انفا نه وقوله باسناد لا يحضرني علي عكسه والمراسيل عنده ليست بحجة فهذا اولي وعن علي بن المدني اسناد محمد بن اسماعيل البخاري رحمة الله ان حديث القلتين مما لا يثبت وهكذا ذكر ابوداود ودolan ابن عباس وابن زيبر رضي الله عنهم امر ابنزح ماء بثرز مزم ولو كان هذا صحيحا لا حنجا عليها به فعلم بانه شاذ في حادثة تعم بها البلوى فبرد كخبر الوضوء مما مسته النار وفي منته اضطراب روي اذا بلغ الماء قلتين او ثلاثا وروي اذا بلغ الماء ربعن قلة والقلة اسم مشترك بين فامة الرجل ورأس الجبل والجرة فلا بصير حجة الا ببيان .

قوله او هو يضعف عن احتمال النجاسة يريد انه لقلته يضعف عن احتمال الخبت ومقاومته كما يقال فلان لا يحتمل الضرب وفلان لا يحتمل اذى الناس وهذه الدابة لا تحتمل هذا المقدار من الحمل وهذه الاستوانة لا تحتمل ثقل السقف فلا يتبعن ما ذهب اليه محملا **قوله** والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك طرفه الاخر المراد من تحرك احد طرفيه هو ان يتحرك بالارتفاع والانخفاض ساعة تحريكه **قوله** وعنه بالتحريك بالبدلان التحريك بها احف فكان اولي توسعة على الناس **قوله** وعن محمد رحمة الله تعالى عليه بالتوضي (لان)

وأما الكرا من تحت قفص
ليس ثوب كل ثبته أصبا
فإنه وجعل الوضوء في سبب

ووجه الأول أن الحاجة إلى الاغتسال في الحيض أشد منها إلى التوضي
وبعضهم قد روا بالمساحة عشرًا في عشر بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس
وعليه الفتوى واعتبر في العمق أن يكون بحال لا تنحسر الأرض بالغرف هو الصحيح
وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه ينجس موضع
الوقوف وعن أبي يوسف رحمه الله لا ينجس الا بظهور النجاسة فيه كما لما عالجاري

لأن التحريك بالوضوء أخف من التحريك بالاغتسال ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة
دفع الضرورة فإن الفاس أن يتنجس الكثير لأن الجزء الذي لا فائدة النجاسة ينجس
إلا لأية تنجس الجزء الذي يجاوز ثم وثم حتى يصبر الكل نجسا كما في غير الماء من المئات
لكن سقط حكم النجاسة تخفيفا لما اعتبر التخفيف في أصل الماء يعتبر التخفيف في التحريك
قوله ووجه الأول أن الحاجة إليه في الحيض أشد فيكون اختصاص الاغتسال
بالحيض أكثرنا لندير ما يخص بها أولى وأجد **قوله** وبعضهم قد روا بالمساحة
عشرًا في عشر وهو أبو سليمان الجورجاني رحمه الله تعالى عليه وذراع الكرباس
سبع قبضات فإنه اقصر من ذراع المساحة وهو سبع قبضات لكن بأصبع قائمة
في المرة السابعة كذا في الفوائد الكرمانية وذكر صاحب النهاية أن ذراع
الكرباس دون ذراع المساحة وقد ذكر الشيخ الإمام ظهير الدين اسحاق بن
أبي بكر الولوي الجي رحمه الله في الفتح الأول من كتاب الصلوة من قنواه
ونان فالمعتمدة ذراع الكرباس دون ذراع المساحة وهي سبع مشات لس
فوق كل مشات أصبع قائمة وذراع المساحة سبع مشات فوق كل مشات أصبع
قائمة وفي المحيط والاصح أن يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ولم يتعرض
الكرباس والمساحة وجعل في قنواه فاضحان الصحيح ذراع المساحة
وقال لأن ذراع المساحة باق بمسوحات **قوله** لا تنحسر الأرض بالغرف

قال وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزناير
والعقرب ونحوها وقال الشافعي رح يفسده لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة
بخلاف دود الخل وسوس الثمار لان فيه ضرورة ولنا قوله عليه السلام ^{نبي} هذا هو الحلال
اكله وشربه والوضوء منه ولان المنجس اختلاط الدم المسفوح باجزاءه عند الموت

ما تقدم لغوهم عند الموت
 - اذا كان صيا لا يخش
 روح البنا فلما الحيا اذا
 فاصحبا فراقا وعصا فوجته
 فقدر ضلوقهم ولوما شئت
 ففت الغيا فاستلجها
 دلت وهدا لان الدم
 للذي في الحيا في معدته ١٢

وهو الصحيح انما قاله نفيا لما ذكره المصلي ان المعتبر قد رذرا عين وحكي عن
ابي بكر بن حاتم انه قال قدر مشايخنا رحمهم الله تعالى با ربع اصابع مفتوحة ثم
اذالم يتجسس كله هل يتجسس شيء منه فهذا على وجهين ان كانت النجاسة مرئية
لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة : وقال بعضهم يتجسس مما حول
النجاسة بمقدار حوض صغير وهو اربع اذرع في اربع اذرع وما وراءه ظاهر وان كانت
غير مرئية بان بال فيه انسان او اغتسل فيه جنب حكي عن مشايخ العراق
لا فرق بين النجاسة المرئية وغير المرئية ومشايخ بخارا وبلخ فرقوا بين المرئية وغيرها
فقالوا في غير المرئية يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة بخلاف المرئية
ويبتني على هذا ما اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقط غسله وجهه في الماء فرفع الماء
من موضع الوقوع قبل التحريك قالوا على قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز
ما لم يتحرك الماء وبه قال ابو جعفر الا سترو شيئا رحمه الله وغيره من مشايخ بخارا
رحمهم الله جوزوا ذلك وتوسعوا فيه لعموم البلوى كذا في المحيط .

قوله وموت ما ليس له نفس سائلة اي دم سائل وذكر الزنا بير بلفظ الجمع دون غيره لان فيه انواعا شتى **قوله** لا ينجسه حكم في هذه المسئلة بعدم التنجس وفي الثانية بنفي الفساد لان الموت في المسئلة الاولى في غير معدنه فيتوهم التنجس فناسب نفيه وفي الثانية الموت في معدنه فلا يتوهم تنجسه بواسطة ضرورة لكن احتدل تغير صفة الماء فنجاه بقوله لا يغسده **قوله** وانا قوله عليه السلام وهو فيما (رواه)

حتى حل المذكي لانعدام الدم فيه ولا دم فيها والحرمة ليست من ضرورتها
 النجاسة كالطين وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يفسده الا السمك لما مروا انه مات في معدته
 فلا يعطى له حكم النجاسة كبيضه حال منخه ما ولانه لادم فيها اذا لموي
 لا يسكن في الماء والدم هو المنجس وفي غير الماء قيل غير السمك يفسده
 كالحل والعير وغيرهما

رواه سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
 عن اناء فيه طعام او شراب يموت فيه ما ليس له دم سائل قال عليه الصلوة والسلام
 هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء به كذا في المبسوطين *

قوله حتى حل المذكي لانعدام الدم فيه فان قيل ذبح المجوسي يريق ولا يظهر

وجرح الصيد يطهر ولا يريق والاهلي بالذبح يحل وان لم يسل الدم بعرض فلما
 الحكم بتعلق بالسبب وهو الذكاة الشرعية لا بنفس الازالة وذبح المجوسي غير

بأن الذكاة ذكاة

ذكاة شرعا والجرح في الصيد قام مقام الذكاة ضرورة وما لم يرق بعرض

لا يعتبر فدارا الحكم مع سبب الازالة تبسيرا كما لمشقة والسفر والعقل والبلوغ فلما

صارت الذكاة مبيحة مطهرة لانها سبب ازالة الدم وقامت مقامها صار الموت

منجما لانه سبب خلط الدم بغيرها بذهاب قوى الطبايع التي كانت تمتا زلقونها

في معادنها عن غيرها فصارت النجاسة معقولة لمجاورة الدماء النجسة والطهارة

معقولة بسيلان الدماء النجسة قبل الفساد وما لادم له فحال الحياة والموت والتذكية

وعدمها سواء **قوله** كبيضه حال مجاهد ما اي تغير صفرتها ما يعني لو صلى

وفي كنه ذلك البيضه تجوز الصلوة معها لان النجاسة في معدتها بخلاف ما اذا صلى

وفي كنهه قارورة فيها دم لا تجوز صلوته لان النجاسة ليست في معدتها **قوله**

قيل غير السمك يفسده وهو قول نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة وابي معاذ البلخي

(كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

لانعدام المعدن : وقيل لا يفسد لعدم الدم وهو الأصح والضدع البحري والبحري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المتمدن وما بعش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء وما ^{سبح} أي المعاش دون ما ^{سبح} أي المولد مفسد .

قال الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث خلافا لما لك والشافعي رح هما يقولان أن الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع : وقال زفر رح

وابي مطيع رحمه الله وقيل لا يفسد وهو قول ابي عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل رحمه الله كذا في المحيط .

قوله لانعدام المعدن في الكافي وما ذكر في الهداية لعدم المعدن تعليل بعدم وهو غير صحيح وناويله أن الموجب للنجس وهو الدم موجودا ذا اللون لون الدم والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود وإنما لم يفسد الماء لأن المانع موجود فلم يعمل الموجب والأصح هو القول بعدم الفساد وجعل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله التعليل الثاني وهو قوله ولا نه لادم فيه أصح فإن ما يسيل من هذه الحيوانات ليس بدم لأنه إذا شمس يبيض والدم إذا شمس يسود ويستوي أن ينقطع أولم ينقطع الأعلى قول ابي يوسف رحمه الله فإنه يقول إذا انقطع في الماء أفسده بناء على قوله أن الدم نجس وهو ضعيف فإنه لا دم في السمك إنما هو ماء آجن ولو كان فيه دم فهو ماء كوال فلا يكون نجسا كما أطحال والكبد وعن محمد رحمه الله أن الضدع إذا تفتت في الماء كرهت شربه لا للنجاسة لكن لأن أجزاء الضدع فيه والضدع غبرما كوال كذا في المبسوط **قوله** والضدع البحري والبحري سواء الضدع المائي ما يكون بين أصابعه سترة دون البري كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** في طهارة الأحداث قيد بالأحداث لما أنه يطهر الانجاس فبما روى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قال في المحيط واختلفوا في طهارة ماء المستعمل قال محمد هو طاهر ورواية عن ابي حنيفة رحمه الله واية عن ابي حنيفة رحمه الله واية عن ابي حنيفة رحمه الله واية عن ابي حنيفة رحمه الله (قوله)

(كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وصلا يجوز به) (٦٧)

وهو احد قولي الشافعي ان كان المستعمل متوضيا فهو طهور وان كان محدثا فهو طاهر غير طهور لان العضو طاهر حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهرا لكنه نجس حكما وباعتباره يكون الماء نجسا فقلنا بانتفاء الطهور به وبقاء الطهارة عملا بالشبهين وقال محمد بن حمر وهو رواية عن ابي حنيفة رح هو طاهر غير طهور لان ملاقة الطاهر الطاهر لا توجب التنجس الا انه اقيمت به قرينة فتغيرت به صفته كمال الصدقة وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمة الله تعالى عليهما هو نجس لقوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة

قوله وهو احد قولي الشافعي رحمة الله عليه المشافعي في الماء المستعمل اقول ثلاثة اظهر اقواله كما قاله محمد رحمة الله عليه انه طاهر غير طهور وقال في قول طاهر ومطهر وقال في قول ان كان المستعمل محدثا فهو طاهر غير طهور وان كان متوضيا فهو طاهر غير طهور وهو قول زفر رحمة الله وقال مالك رح طاهر وطهورا لانه احب الي ان ينوضا بغيره لما ان عنده اذا وقعت في الماء نجاسة حقيقة ولم يتغير طعمه ولا لونه ولا ريحه لم يتنجس **قوله** عملا بالشبهين فكان هذا كسور الحمار لما تعارضت الادلة بعضها يوجب الطهارة وبعضها يوجب النجاسة خرج من ان يكون طهورا وبقي طاهر بخلاف ما اذا لم يكن محدثا لانه لم يتحول الى الماء شيئا من حث الحفشة ولا من حب الحكم فكان هذا وغسل ثوب طاهر سواء **قوله** وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله هو نجس لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة الحديث فان النبي عليه السلام سوى بين النجاسة والحكمة والحقيقة فانه كما نهى عن البول كذلك نهى عن الاغتسال دل ان الاغتسال فيه يوجب النجاسة كما لبول لا يقال انما نهى الجنب عنه لانه لا يخلو عن المني وهو نجس لانه قد يخلو الجنب وانب وان غسل فرجه والنهي يتناول هذه الحالة

(كتاب الطهارة ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

ولا نه ماء ازيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء ازيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله نجس نجاسته غليظة اعتبارا بالمستعمل في النجاسة الحقيقية وفي رواية ابي يوسف رح وهو قوله نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف والماء المستعمل هو ماء ازيل به حدث او استعمل في البدن على وجه القرية قال رضي الله تعالى عنه وهذا عند ابي يوسف رحمه الله وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله ايضا وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يصير مستعملا الا باقامة القرية

قوله ولا نه ماء ازيلت به النجاسة الحكمية لان عضوا لجنب والمحدث له حكم النجاسة في الشرع حتى منع من جواز الصلوة ولذلك اطلق اسم التطهير لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والتطهير عبارة عن ازالة النجاسة وقد ازيلت تلك النجاسة بالماء فانقل حكم النجاسة اليه كما في الحقيقية فان قيل بالاعضاء حكم النجاسة والحكم لا يقبل التحول الى الماء فلنا لولم يلحق بالعين في حق الازالة لما ثبت حكم الازالة ولما تغير صفة الماء كما في الثوب الطاهر وقد تغير بالاجماع او بالدلائل التي فلنا ثبت انه تحول اليه ما كان بالعضو حكما ولا يثبت ذلك الا ان يعتبر ذلك الحكم بعين حله فان قيل هذا انما يتحقق في المحدث والجنب فاما المتوضي اذا توضأ ثانيا بنية القرية فلا لانه لم يكن باعضائه من النجاسة الحكمية حتى تزول من اعضائه وينقل الى الماء فلنا لما نوى القرية فقد اراد به طهارة على طهارة ونورا على نور على ما جاءت به الاخبار ولا يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة حكما فصارت الطهارة على الطهارة وعلى المحدث سواء حكما كذا في الاسرار **قوله** والماء المستعمل هو ما ازيل به حدث بان يتوضأ متبردا وهو محدث او استعمل في البدن على وجه القرية بان يتوضأ وهو طاهر بنية الطهارة **قوله** وهذا عند ابي يوسف رحمه الله اي كون الماء مستعملا باحد هما تول ابي يوسف رحمه الله وقيل هو قول ابي حنيفة رح ايضا (و)

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (١٩)

لان الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام اليه وانما نزال بالقربية وأبو يوسف رح يقول اسقاط
الغرض مؤثر ايضا فثبت الفساد بالا مرين ومتى يصبر الماء مستعملا صحيح انه كما زایل
العضو صار مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده

وذكرني مبسوط شيخ الاسلام قالوا يجب ان يكون قول ابي حنيفة كقول
ابي يوسف رح وقد دلت مسائل بقلت عنهم قال في كتاب الحسن قال ابو حنيفة رحمه
الله تعالى ان غمس رجل جنب او غير متوضي يديه الى المرفقين او احدي رجليه في
ماء في اجانه لم يجز ان يتوضأ منه لانه سقط فرضه عنه وذكر ابو يوسف رحمه الله
في نوادر المعلى رجل في بديه قد رثا خذا الماء بقمه وصبه على يده فغسلها لم يطهرها لانه
قد صار الماء مستعملا حين اخذ الماء بقمه وهو جنب وعند الماء الممنوع لنجس وقال
محمدرح في صلاة العصر طهر اليدين اذا لم يرد به المضمضة كدافي النهاية •

قوله لان الاستعمال بانتقال الآثام والاثم قد رثا قوله عم من اصاب من هذه القاذورات
لم يستر الله الا ان هذه النجاسة لا يظهر حكمها مادامت على البدن بمعارضة طهارة الايمان
فاذا انتقلت الى محل لا معارض له ظهر حكم النجاسة وانتقال الذنب من الكرامة وانما يستوجبها
بنية التقرب والحدث ليس بشيء حتى ينتقل الى الماء وانما هو عبارة عن منع اداء الصلوة
قوله الصحيح انه كما زایل العضو ذكر في المحيط ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل البدن
والاجتماع في مكان ليس بشرط هذا ومذهب اصحابنا رحمهم الله وقال وما ذكر في شرح
الطحاوي ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل البدن واستقر في مكان فذاك
قول سفيان الثوري رحمه الله وابراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ وهو اختيار الطحاوي
وبه كان يفتي ظهر الدين المرغيناني اما مذهب اصحابنا ما ذكره عن هذا قلنا
ان من نسي مسح رأسه فاخذ ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يحوز وفي نظم الزند ويسي
ان عند مشايخ بخارا يصير الماء مستعملا وان كان في الهواء حتى قالوا لو اصاب ثوبه يتنجس

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

والجنب اذا انغمس في البئر لطلب الدلو فعند ابي يوسف رحمه الله الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عندة لاسقاط الفرض والماء بحاله لعدم الامرين وعند محمد رحمه الله عليه كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء لعدم نية القربة وعند ابي حنيفة رحمه الله كلاهما نجسان الماء لاسقاط الفرض عن البعض باول الملافة

وفي الفتاوى الظهيرية اتفق علماءنا ان الماء الذي تأدت به القربة مادام مترددا في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا زایل العضو لم يصل الى الارض ولا الى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء اذا نزل على عضو انسان وجري فيه لم يصير متوضئا .
قوله والجنب اذا انغمس لطلب الدلو اراد به الجنب الذي ليس في بدنه نجاسة من المني وغيره فيه اشارة الى انه لو انغمس للاغتسال يفسد الماء عندا لكل
قوله وهو شرط عندة اي في الماء الذي هو ليس بجار ولا هو في حكم الجاري حتى انه لا يشترط في الماء الجاري والحياض الكبيرة وروي عن ابي يوسف رحمه الله ان الصب شرط في الثوب ايضا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه
قوله لعدم الامرين وهما اسقاط الفرض ونية التقرب ثم انما قدم قول ابي يوسف رحمه الله ولم يوسطه كما هو حقه لزيادة احتياجه الى البيان بسبب ترك اصله في هذه المسئلة بان كان يجب ان يتنجس الماء على مذهبه كما قاله ابو حنيفة رحمه الله لان الماء يصير مستعملا عندة بسقوط الفرض وقد سقط الفرض وان لم ينوفكانه انما ترك اصله في هذه المسئلة لضرورة الحاجة الى طلب الدلو فلم يسقط الفرض كيلا يصير الماء نجسا فيفسد البئر ونظيرة ما روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء ليغترف الماء لا يزول الحدث عن يده كيلا يفسد الماء للحاجة الى الاعتراف فكذا هذا فاما محمد رحمه الله مر على اصله حيث جعل الماء طاهرا لعدم نية القربة والرجل طاهرا لان الماء بطبعه طهور من غير نية (قوله)

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٧١)

والرجل لبهاء الحدث في بنية الاعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو اوفق الروايات عنه

قوله والرجل نجس نجاسة الجنابة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح انه نجس نجاسة الجنابة لا نه باول الملافة صار الماء مستعملا وكذا في قوله الثاني صار الماء مستعملا لسقوط الفرض فتنجس الرجل به **قوله** وهو اوفق الروايات عنه لان جميع البدن في حكم عضو واحد في حكم الاغتسال والماء مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا انفصل عن الماء انفصل العضو طاهرا وصار الماء مستعملا فيتنجس فعلى القول الاول لا تجوز الصلوة والائمة الشراة وعلى القول الثاني تجوز قراءة القرآن ولا تجوز الصلوة وعلى القول الثالث يجوز كلاهما ويسمى هذه المسئلة مسئلة جحط الجيم من النجس اي كلاهما نجسان والحاء من الحال اي كلاهما باحاهما عندابي يوسف ر ح والطاء من الطاهري كلاهما طاهران عند محمد رحمه الله قال القدوري كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني ر ح يقول الصحيح عندي من مذهب اصحابنا ر ح ان ازالة الحدث توجب استعمال الماء ولا معنى لهذا الخلاف اذ لا نص عنهم على هذا الوجه يعني ان الماء انما يكون مستعملا عندابي يوسف ر ح باحد الامر من اسقاط الفرض ونية القربة وعند محمد ر ح نية القربة ولا يجوز ان يؤخذ هذا الاختلاف من مسئلة البثر قال الكرخي ويمكن تخريجها بان يقال ان محمد انما لم يحكم نجاسة ماء البثر لمكان الضرورة كما قلنا في الجنب والمحدث اذا دخل يده في الاناء للاغتراف لا يصير الماء مستعملا بلا خلاف لمكان الضرورة فان الانسان عسى لا يجد اناء صغيرا ولا يمكنه صب الماء على يده من الاناء الكبير فيضطر الى الادخال وقامت اليد مقام الاناء الصغير وابو يوسف رحمه الله لم يعتبر تلك الضرورة في البثر فوقع الاختلاف وههنا لا ضرورة فثبت حكم الاستعمال عند اسقاط الفرض بلا خلاف ولا يصح الاستدلال بمسئلة البثر على اثبات الخلاف ههنا لوجود الفارق على ما ذكرنا كذا في المحيط والفوائد الظهيرية *

قال وكل اهاب دبغ فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الا جلد الخنزير والادمي لقوله عليه الصلوة والسلام ايما اهاب دبغ فقد طهر وهو بعمومه حجة على مالك رحمه الله في جلد الميتة ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تتفعدوا من الميتة باهاب لانه اسم لغير المدبوغ

قوله الا جلد الخنزير والادمي التقديم دليل التعظيم في موضع التعظيم كقوله تعالى والسابقون السابقون اولئك المقربون واما في موضع الا هانة فالتعظيم في ناخبة كقوله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد **قوله** وهو بعمومه حجة على مالك رح لان النكرة اذا اتصفت بصفة عامة تعم كقولهم اي عبيدي ضربك فهو حر يعتق كلهم اذا ضربوه فان قيل الحديث متروك الظاهر لانه يتناول جلد الخنزير والادمي ولا يطهران بالدبغ قلنا جلد الخنزير لا يندبغ فلا يطهر لان شعرة غليظينبت من لحمه ولانه نجس العين كالخمر وجلد الادمي ان احتمل طهر لكن لا يحل سلخه ودبغه احترامه كشعرة وفي النهاية وقال بعض الناس ان كان جلد ما يؤكل لحمه يطهر بالدباغ لحديث ميمونة رضي الله عنها وهو ما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه مريشة لميمونة فقال هلا انتفعتم باهابها فقبل انها ميتة فقال انما حرم من الميتة اكلها وان كان جلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالدباغ لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وجعل هذا القول قول الشافعي رحمه الله في مبسوط شمس الائمة السرخسي واستدل مالك بحديث عبد الله بن عليم الليثي رضي الله عنه قال اتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بسبعة ايام وفي رواية بشهرا وشهرين وكان فيه لا ينتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب وقلنا الاهاب اسم للجلد الذي لم يدبغ كذا قال الاصمعي والدليل عليه ايضا ما روي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تخطب وتمدح اباها فقال رحم الله ابا بكر ووالرؤس على كواهلها والدماء في اهبها كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى * (قوله)

(كتاب الطهارة ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٧٣)

وحجة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في جلد الكلب وليس الكلب
نجس العين الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطيادا

قوله وحجة على الشافعي رح في جلد الكلب التخصيص بجلد الكلب يوافق
رواية الاسرار ويخالف رواية المبسوط لما ان عنده على تلك الرواية كل ما لا يؤكل
لحمه لا يطهر جلده بالدباغ فقام على جلد الخنزير والادمي **قوله** وليس الكلب
بنجس العين هذه مسئلة اختلفت فيها روايات المبسوط ذكر في باب الحدث منه
الانتفاع به مباح في حالة الاختيار فلو كان عينه نجسا لما ابيح الانتفاع به ثم ذكر
في ارائل باب الوضوء والغسل منه في بيان مسئلة سور الكلب فقال وانصح
من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس ثم قال وبعض مشايخنا يقولون عينه ليس
بنجس ويستدلون عليه بطهارة جلده بالدباغ وذكرنا في كتاب الصيد منه في
مسئلة بيع الكلب في التعليل وبهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مبسوط شيخ
الاسلام راما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهر بالدباغ وفي رواية
لا يطهر وهو الظاهر من المذهب وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله اذ وقع في البئر
كلب او خنزير ومات اولم يمت اصاب الماء فم الواقع اولم يصب ينزع ماء البئر كله
اما الخنزير لان عينه نجس والكلب كذلك وايضا لو ابتل الكلب وانتفض وصاب
ثوبا اكثر من قدر الدرهم افسده وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج حيا
ان اصاب فيه الماء يجب نزح جميع الماء وان لم يصب فيه الماء فعلى قولهما يجب نزح
جميع الماء وعن ابي حنيفة رحمه الله لا بأس به وقال وهذا اشارة الى ان عين الكلب
ليس بنجس **قوله** الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطيادا فان قيل يشكل هذا بالسرقة
فانه نجس العين ثم انه ينتفع به ايقادا وتقوية للزراعة قيل هذا الانتفاع بالاستهلاك
وهو جائز في نجس العين كما لا اقتراب من الخمر للاقته .
يط

بخلاف الخنزير لانه نجس العين اذ الهاء في قوله تعالى فانه رجس منصرف اليه لقربه : وحرمة الانتفاع باجزاء الأدمى لكرا منه فخر جامعاً رويناه ثم ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ وان كان تشميساً او تريبالان المقصود يحصل به فلا معنى لاشتراط غيره : ثم ما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة لانها تعمل عدل الدباغ في ازالة الرطوبات النجسة وكذلك يطهر لحمه وهو الصحيح وان لم يكن مأكولاً :

قوله بخلاف الخنزير وفي المبسوط واما جلدا الخنزير فقد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يطهر بالدباغ ايضا وفي ظاهر الرواية انه لا يحتل الدباغ فان له جلودا مترا دنا بعضها فوق بعض كالأدمى وانما لم يطهر لعدم احتمال المطهر وهو الدباغ **قوله** منصرف اليه لقربه ولا يقال ينصرف الى المقصود في الكلام وهو المضاف نحو لقيت ابن عمرو وخذ منه لان في صرفه الى الخنزير عملا بهما لاشتماله على اللحم ولا ينعكس **قوله** ثم ما يمنع النتن والفساد الى آخره هذا عندنا وعند الشافعي رح لا يكون دباغا لبا يزيل الرطوبات النجسة وذلك باستعمال الشب والقرظ والعنص وذكر في الخلاصة حتى ان جلد المبتة اذا بيس ثم وقع في الماء القليل لا يفسده **قوله** وما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة وهذا اختيار بعض المشايخ رحمهم الله وعند بعضهم انما يطهر جلد الحيوان بالذكاة اذا لم يكن سورة نجسا كذا في النهاية **قوله** لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبة والذكاة في تسهيل ما هو نجس فوجه لان الدبغ يزيل بعد الاتصال والذبح يمنع الاتصال وهذا فيما اذا وجدت ازالة الرطوبات بالذكاة الشرعية بان كانت من الالهل بالتسمية واما اذا كان الذابح مجوسيا لا تجعل الازالة الحاصلة من ذبحه ازالة لان فعله اما تة في الشرع لا ذبح وحكم الموت اذا ثبت له لا بد من الدباغ كذا في الايضاح **قوله** وكذلك يطهر لحمها هذا يخالف ما ذكر في الاسرار وغيره ان جلود الصباع تطهر بالدباغ وبالذكاة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ثم قال فان قيل الجلد يكون متصلا باللحم (و)

(كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٧٠)

وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله لا نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حيوة فيها وايضا لا يتألم بقطعها فلا يحلها الموت اذا الموت زوال الحيوة .
وشعر الانسان وعظمه طاهر وقال الشافعي رحمه الله لا ينتفع به ولا يجوز بيعه ولنا ان عدم الانتفاع والعدم لكرامته فلا يدل على نجاسته والله اعلم .

واللحم نجس ولا يظهر بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهرا فلنا ان مشايخنا رحمهم الله من يتولوا اللحم طاهرون لم يحل الاكل ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عندنا طهرا ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رفيقة سمعنا من سادة اللحم الجاد الغليظ فلا يتنجس وذكر الناطقي رحمه الله اذا صلى ومعه من لحم السباع كالغلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوته ولو وقع في الماء اتسده كذا في فتاوى فاضلخان رحمه الله .

قوله وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله لا نجس وذكر في المبسوط وهذا الاختلاف بناء على ان الاحدية المشعر والعظم عندنا وقال الشافعي رحمه الله ما حيوة وقال الاثرع في العظم حيوة دون الشعر وفي السن بين الناس كلام انه عظم او طرف عصب يا بس فان العظم لا يحدث في البدن بعد الولادة وفي العصب روايتان في احدي الروايتين فيه حيوة لانه من حرته ويتنجس بالموت وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح لا خلاف في السن بين علماءنا رحمهم الله تعالى انه طاهر والاختلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس **قوله** اذا الموت زوال الحيوة في الكافي وقولهم الموت زوال الحيوة مع انه وجودي داخل تحت الخلق بالنص وهو قوله تعالى خلق الموت والحيوة ما اول اي الموت حالة يلزم منه زوال الحيوة فيكون هذا تعريفا للشيء بلا زمة والله اعلم .

فصل في البئر

إذا وقعت في البئر نجاسة نزلت وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف
ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس : فان وقعت فيها بعة او بعرتان
من بئر الابل او الغنم لم تفسد الماء استحسانا والقياس ان تفسد : لوقوع النجاسة في الماء
القليل وجه الاستحسان ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حاضرة والمواشي تبعر حولها فتلقبها
الريح فيها فجعل القليل عفو للضرورة : ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكثر الناظر اليه في
المروى عن ابي حنيفة رح وعليه الاعتماد ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر
والروث والخثي والبعر لان الضرورة تشتمل الكل وفي الشاة تبعر في المحلب بعة او بعرتين

فصل في البئر

قالوا مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار اذ القياس فيها احد الشئيين اما ما قاله بشر
انه يضم رأس البئر ويحفر في موضع آخر لانه وان نزع ما فيها يبقى الطين والحجارة
نجسا واما ما نقل عن محمد رحمه الله فانه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف رح ان ماء
البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع
النجاسة فيه كحوض الحمام اذا كان يصب من جانب ويؤخذ من جانب آخر
لم يتنجس بادخال اليد النجسة ثم قلنا وما علينا لو امرنا بنزع بعض الدلاء
ولا يخالف السلف وعند الشافعي تستخرج الفأرة ويبقى الماء طاهرا لما ان
المذهب عنده ان الماء اذا بلغ قلتين لا يحتمل خبثا وماء البئر اكثر من قلتين .
قوله نزلت اي البئر اي ماؤها بحذف المضاف لعدم الالتباس من قبيل جرى النهر
قوله ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حاضرة فيه إشارة الى ان حكم آبار الامصار على خلاف هذا
قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط واما اذا كان في الامصار اختلاف مشايخنا رح فيه
فال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها بعة او بعرتان لانها لا يخلو عن حائل بتابوت (او)

أَوْحَاطٌ فَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهَا الضَّرُورَةُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَتَنَجَّسُ اعْتِبَارًا لِلْوَجْهِ الْآخَرِ مِنَ
الِاسْتِحْسَانِ وَهُوَ انَّ الْبَعْرَ شَيْءٌ صَلْبٌ وَعَلَى ظَاهِرِهِ رَطُوبَةٌ الْأَمْعَاءُ فَلَا تَدْخُلُ خَلَّةَ النِّجَاسَةِ
فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَافْرَقٌ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ وَالصَّحِيحِ وَالْمُنْكَسِرِ وَالرُّوثِ وَالْبَعْرِ
وَعَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ يَفْرُقُ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ وَالصَّحِيحِ وَالْمُنْكَسِرِ وَالْبَعْرِ وَالرُّوثِ
وَقَالَ الْأَمَامُ التَّمَرُّقَاتِيُّ رَحِمَهُ وَخْتَلَفَ فِي آبَارِ الْبُيُوتِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَفْسُدُ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ
مَعْدُومَةٌ وَالْأَصَحُّ التَّسَوُّبَةُ أَيْ لَا يَفْسُدُ *

قوله قالوا ترمى البعرة ويشرب اللبن يعني لا يتنجس هذا اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط مفيدا بقوله لا يتنجس اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون لعموم البلوى والضرورة لان من عادتها انها تبعر عند الحلب وللضرورة اثر في اسقاط حكم النجاسة **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله القياس ما قاله الشافعي ولكن استحسن علماءنا الحديث ابن مسعود رضي الله عنه فانه خرئت عليه حمامة فمسحه باصبعه وكذلك ابن عمر رضي الله عنه ذرق عليه طائر فمسحه بحصاة وصلّى ولم يغسله **قوله** ولم يبق له عليه السلام

ولأنه يستحيل إلى تنن وفساد فصار كبول ما لا يؤكل لحمة وتأويل ما روي أنه عرف شفاءهم وحياً : ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحل شربه للتداوي لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة : وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحل للتداوي للقصة : وعند محمد يحل للتداوي وغيره لطهارته عند : *

استنزهوا من البول وجه التمسك أن البول عام يتناول بول ما يؤكل وما لا يؤكل والعام المتفق على قبوله أولى من الخاص المختلف في قبوله لأن منه أقوى فصار كعام الكتاب والخاص من خبر الواحد ولأنه ذكر في رواية أنس رضي الله عنه دون الأبول والحديث حكاية حال فمتى دار بين كونه حجة وغير حجة سقط الاحتجاج به على أنه عليه السلام خصهم بذلك لأنه عرف شفاءهم فيه بطريق الوحي ولا يوجد مثله في زماننا حتى لو تعين الحرام مدفعاً للهلاك الآن يحل كالميتة والخمر عند الضرورة ولأنه علم موتهم مرتدين وحياً ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر في نجس والحديث وهو قوله عليه السلام أن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم مختصاً بنا لكاف الخطاب ولأن المبيع والمحرم إذا وردا جعل المحرم أحراً ناسخاً لئلا يلزم النسخ مرتين ولأن فيه مثله وهي منسوخة فتبين به أنه كان في بدء الإسلام .

قوله ولأنه يستحيل إلى تنن وفساد وإنما قيد بالتنن والفساد احترازاً عما لا تنن فيه لما أن ما يحيله الطبع على نوعين نوع يحيله الطبع إلى فساد وهو نجس كالدماء والغائط : والثاني ما يحيله الطبع إلى صلاح وهو لبس بنجس كالبيضة والعسل واللبن وهذا هو القياس الصحيح كذا في الأسرار وذكر الأمام المحبوبي رحمه الله عليه جواب محمد رحمه الله عليه أن كون اللحم طاهراً لا يدل على طهارة البول إلا يرى أن لحم الأدمي طاهر وحرمة كرامته وبوله نجس (قوله)

(كتاب الطهارات - فصل في البثر)

١)

وان ماتت فيها فأرة او عصفورة او سودانية او صعوة او سام ابرص نزع منها عشرون
دلو الى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغرها يعني بعد اخراج الفأرة لحديث انس
رضي الله عنه قال في الفأرة ماتت في البثر واخرجت من ساعنها ينزع منها عشرون
دلو والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجنة فاخذت حكمها والعشرون
بطريق الايجاب والثلثون بطريق الاستحباب فان ماتت فيها حمامة او نحوها
كما دجاها والسنور نزع منها ما بين اربعين دلو الى ستين وفي الجامع
الصغير اربعون او خمسون وهو الاظهر لما روي عن ابي سعيد الخدري رح
انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البثر ينزع منها اربعون دلو هذا لبيان الايجاب
والخمسون بطريق الاستحباب ثم المعتبر في كل بثر دلوها الذي يستقي به منها

يقول في الجامع الصغير
في البثر ما بين اربعين
دلو الى ستين
القول المذكور في قوله
البرص

قوله وان ماتت فيها فأرة الى قوله او سودانية او سام ابرص في المغرب السوداء
طوبرة طويلة الذنب على قدر قبضة الكف وقد يسمى العصفور الاسود
وهي تأكل العشب والجراد وفيه سام ابرص من كبار الوزغ وفيه احسنت البه حسب
الطافة وعلى حسبها اي قدرها وروي عن ابي يوسف رحمه الله نزع عشرين دلو
الى ثلثين في الفأرة الواحدة وكذلك الى الاربع فان كانت خمسا ينزع منها اربعون دلو
الى التسع وان كانت عشرة فالجمع ينزع كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** والعشرون
بطريق الايجاب والثلثون بطريق الاستحباب وهذا الوضع لمعنيين ذكرهما شيخ
الاسلام في مبسوطه احدهما ان السنة جاءت في رواية ابن مالك رضي الله عنه عن
البيهي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفأرة اذا وقعت في البثر فماتت فيها انه ينزع منها
عشرون دلو او ثلثون هكذا رواه ابو علي الحافظ السمرقندي رحمه الله باسناده و
اولا حد الشينين فكان الاقل ثابنا يقينا وهو معنى الوجوب والاكثر يوتى به
املا يترك اللفظ المروي وان كان مستغنى عنه في العمل وهو معنى الاستحباب والثاني

وقيل دلويسع فيه صاع : ولونزح منها بدلو عظيم مرة مقد ارعشرين دلو ا جاز لحصول المقصود : وان ماتت فيها شاة او آدمي او كلب نزح جميع ما فيها من الماء لان ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما اقتبا بنزح الماء كله حين مات زنجي في بئر زمزم : فان انتفخ الحيوان فيها او تفسخ نزح جميع ما فيها صغرا حيوانا وكبرا لانتشار البلة في اجزاء الماء

ان الرواية اختلفت فيه اختلا فاكثيرا روى مسيرة عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في الفأرة التي تموت في البئر نزح منها دلاء وفي رواية سبع دلاء وفي رواية عشرون وفي رواية ثلثون وروى عن ابن عباس في الفأرة اربعون فاذا بعضهم اوجب في الفأرة عشرين وبعضهم اوجب اقل من عشرين وبعضهم اكثر من عشرين فاخذ علماءنا رحمهم الله بالعشرين لانه الوسط بين القليل والكثير فكان هو واجبا لتعينه وما وراه استحباب وهذا في الفأرة بالحديث واما العصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجثة فاخذت حكمها فان قيل مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار دون القياس والنص ورد في الفأرة والد جاجة والادمي وقد الحقت ما يشاكلها كالعصفور والصعوة والسودانية والسنور والحمامة والشاة والكلب بها قلنا بعد ما استحکم هذا الاصل صار كالذي ثبت على وفق القياس في حق التفريع عليه كالا جارة ونحوها من العقود التي يابى القياس جوازها

قوله وقيل دلويسع فيه صاع لينمكن كل احد من النزح **قوله** ولونزح منها بدلو عظيم مرة الى آخره فكان الحسن بن زياد رحمه الله يقول لا يظهر بهذا الان عند تكرار النزح ينبع الماء من اسفلها ويؤخذ من اعلاها فيكون في حكم الماء الجاري وهذا لا يحصل بنزح دلو عظيم منها ونحن نقول لما قدر الشرع الدلاء بقدر خاص عرفنا ان الاعتبار القدر المنزوح وان معنى الجريان ساقط لان ذلك يحصل بدون النزح كذا في المبسوط

قوله لا انتشار البلة في اجزاء الماء لان عند الانتفاخ ينفصل منها بلة نجسة وتلك البلة نجاسة ما نعة بمنزلة قطرة من خمر او بول تقع في البئر ولهذا قال محمد (رحمه)

وان كانت البئر معينة بحيث لا يمكن نزحها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفته ان تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزح منها الى ان تمتلئ او ترسل فيها قصبة وتجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزح منها مثلاً عشر دلاء ثم تعاد القصبة فينظر كم انتقص فينزح لكل قدر منها عشر دلاء وهذا عن ابي يوسف رح وعن محمد رح نزح ما تادلوا الى ثلثمائة فكانه بنى قوله على ما شاهد في بلده وعن ابي حنيفة رحمه الله في الجامع الصغير في مثله ينزح حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشيء كما هودأ به وقيل يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في امر الماء وهذا شبه بالفقه .

وان وجدوا في البئر فارة او غيرها ولا يدري متى وقعت ولم ينتفخ اعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا اتوا وضوءها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها وان كانت قد انتفخت او تسخت اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها وهذا عند ابي حنيفة رح وقال ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحققوا انها متى وقعت لان اليقين لا يزول بالشك وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة ولا يدري متى اصابته ولا يبي حنيفة رح ان للموت سبباً ظاهراً وهو الوقوع في الماء

رحمه الله اذا وقع في البئر ذنب فارة فانه ينزح جميع الماء لان موضع القطع لا ينفك عن نجاسة مائة بخلاف ما اذا اخرجت قبل الانتفاخ لان شيئاً من اجزائها لم يبق في الماء لانه لم يزل من اجزائها شيء الى الماء فالنجاسة بسبب المجاورة فاذا لم يبق من اجزائها شيء لم يبق الماء نجساً وانما ثبتنا الطهارة شرعاً والتطهر شرعاً بنزح عشرين دلاء كذا في المبسوطين .

قوله وعن محمد رح ما بنا دلو الى ثلثمائة وانما اجاب بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المبسوط والمروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا نزح منها مائة دلو يكفي وهو بناء على آبار الكوفة لقلّة الماء فيها **قوله** كما هودأ به كما في حبس الغريم وحدثنا القادسي في نقطاع حق الحضنة **قوله** وهذا شبه بالفقه اذا الرجوع الى اهل البصر اصل في كثير من الصور كما في الحكمين والشاهدين وتقويم المنلف قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون

منهاستفهموا النزح الى
البئر والى موضع في البئر
لا في الماء بقدر الحاجة ١١٣

فيحال به عليه الا ان الانتفاخ دليل التقادم فيقدر بالثلث وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فقدرناه بيوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها وآما مسألة النجاسة فقد قال المعلي هي على الخلاف فيقدر بالثلث في الباقي ويوم وليلة في الطري ولوسلم فالتوب بمرأى عينه والبشر غائبة عن بصره فيفترقان والله اعلم .

فصل في الآسار وغيرها

وعرق كل شيء معتبر بسؤره

قوله فيحال به عليه لان هذا السبب ظاهر وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة السبب الظاهر كمن جرح انسا ناولم يزل صاحب فراش حتى مات يضاف موته الى الجرح لانه السبب الظاهر وان احتمل بغيره وكذا لو وجد قتيل في محلة يضاف القتل الى اهلها وان احتمل انه قتل في موضع آخر ثم حمل هنا **قوله** فيقدر بالثلث انما قدر بالثلث لانه ادنى حد التقادم في هذا الا ترى ان من دفن قبل ان يصلى عليه يصلى على قبره الى ثلاثة ايام ولا يصلى بعد ذلك لانه يتفسخ في هذه المدة والله اعلم .

فصل في الآسار وغيرها

المؤربة الماء يبقها الشارب في الاناء والحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره ذكر في شرح الطحاوي والآسار على خمسة انحاء سؤر طاهر متفق على طهارته وسؤر نجس متفق على نجاسته وسؤر مكروه وسؤر مشكوك وسؤر مختلف فيه وهو سؤر سباء الوحش سوى الكلب والخنزير كالاسد والذئب والفهد وغيرها نجس عندنا خلافا للشافعي **قوله** وعرق كل شيء معتبر بسؤره يعني نجاسة وطهارة وحرمة وكراهة والمكروه ما كان طاهرا لكن الاولى ان يتوضأ بغيره والكراهة انما تثبت باحتمال النجاسة بخلاف الطاهر او يسقط حكم النجاسة لضرورة يمكن الاحتراز عنه في الجملة ولا ينتقض ما ذكره من الاصل بعرق الحمار لان فيه روايتين (ولانه)

لا نهما يتولدان من لحمه فاخذ احدهما حكم صاحبه وسؤرا لا دمي وما يؤكل لحمه طاهر لان المختلط به اللعاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهرا ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض والكافر وسؤرا الكلب نجس ويغسل الا ناء من ولوغه ثلثا لقوله عليه الصلوة والسلام يغسل الا ناء من ولوغ الكلب ثلثا ولسانه يلاقي الماء دون الا ناء فلما تنجس الا ناء فالماء اولى وهذا يفيد النجاسة والعدد في الغسل وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في اشتراط السبع ولان ما يصيبه بوله يطهر بالثلث فما يصيبه سؤره وهو دون اولى والا صراوا بالربع

ولانه خص بركوبه عليه السلام معروريا والحر حر الحجاز والثقل ثقل النبوة فلا بد ان يعرق الحمار ولان الشك في طهورة سؤر الحمار لا في طهارته لما عرف في تساويان .
قوله لانهما اي اللعاب والعرق وذكر السؤر وذكر اللعاب فيجوز اضمارة **قوله** ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض فان قيل ينبغي ان يكون سؤر الجنب نجسا على قول ابي يوسف رح لو جود اسقاط الفرض قيل على احدي الروايتين عنه لم يرتفع الحدث هنا نفيا للخرج وفي الرواية الاخرى وهو قول ابي حنيفة رح سقط الفرض الا انه لم يحكم بنجاسة الماء نفيا للخرج كذا ذكره الامام المعروف بخواهر زادة رح في مبسوطه **قوله** فلما تنجس الا ناء فالماء اولى فان قيل جاز ان يكون المراد بغسل الا ناء التعبد لا التنجس قلنا هذا لا يصح فان الجمادات لا يلحقها حكم العبادات ولا نه لو كان تعبد اوجب غسل غير موضع النجاسة كما في الحدث وبالا جماع هذا الغسل يجب في موضع الاصابة كما في سائر النجاسات فعلمنا انه وجب لازالة النجاسة لا للتعبد ولا يقال الحجر الذي استعمل في رمي الجمار يغسل ويرمي ثانيا لا قامة ائقربة لان الحجر آلة الرمي وقد يتغير الآلة بنقل نجاسة الآثام اليها كمال الزكوة والماء المستعمل **قوله** ما يصيبه بوله يطهر بالثلث ذكر في التهذيب ان عند الشافعي رح بوله ودوسا ثرما هو نجس منه لا يطهر الا بالغسل سبعا فلا يصير به محجوجا

(كتاب الطهارات - فصل في الآسار وغيرها)

محمول على ابتداء الاسلام : وسؤرا الخنزير نجس لانه نجس العين على ما مره
وسؤر سباع البهائم نجس خلافا للشافعي رحمه الله الكلب والخنزير لان لحمهما
نجس ومنه يتولد اللعاب وهو المعتبر في الباب : وسؤر الهرة طاهر مكروه وعن ابي يوسف
رحمته غير مكروه لان النبي عليه السلام كان يصغي لها الا ناء فتشرب منه ثم يتوضأ منه
ولهما قوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بيان الحكم الا انه سقطت النجاسة لعل الطوف

قوله محمول على الابتداء قلعا لهم عما الفوا من مخالطة الكلاب كما مر بكسر الدنان
حين حرم الخمر ثم نسخ ما ثبت تغليظا لقطع العادة لما تركوا العادة كما في الخمر ولا نه قال
في رواية وعفروا لثامنه بالتراب ولا يجب ذلك بالاجماع **قوله** وسؤر سباع البهائم نجس
المن قوله لان لحمها نجس والدليل على نجاسة لحمه حرمة الاكل فان حرمة الاكل قد ثبتت
لفساد الغذاء كاذباب والخنفساء والتراب لانه ما يبيح الا للغذاء في الاصل فيصير الاكل
بدونه عبثا وللخبث طبع كالضفدع والسحفات مما لا يعتاد الناس اكله بغير شرع لاستخبائهم
اياها وللنجاسة لان الله تعالى حرم اكل كل نجس بنفسه وبمجاورة كالخمر وما وقعت
فيه نجاسة او للاحترام كما في الآدمي ليبقى محترما ولا احترام للسباع ولا خبت فيها
ايضا فانها قبل التحريم كانت مأكولة ولا عدم الغذاء وهو طاهر فلم يبق الا النجاسة
فعلم ان المأكول منها وهو اللحم والشحم نجس واللحاح يتولد من اللحم فيكون
نجسا لانه يكون في حكم المتولد منه ولا يقال ينبغي ان لا يجوز بيع السبع لانه على
ما قررتم نجس العين فكان كالخنزير لانا نقول الحرمة ليست بشاملة فان الجلد
والعظم والشعر والعصب وما لا يؤكل منه طاهر فاشبه دهنا ماتت فيه فأرة فلا يمنع جواز
البيع لانه يحرم بتحريم مطلق لا من وجه دون وجه فان قيل الجلد متصل باللحم واللحم
نجس على ما ذكرتم فكيف يكون طاهرا قلنا بين اللحم والجلد جلدة رقيقة تمنع
مماسه اللحم الجلد الغليظ فلا ينجس كذا في الاسرار وقد ذكرناه فان قيل لما كان اللحم (نجسا)

نجسا بنفسه ينبغي ان لا يطهر بالذكاة كلحم الخنزير قلنا اختلف المشايخ رحمهم الله في طهارة لحمه بالذبح فالحققون منهم ذهبوا الى انه لا يطهر بالذكاة لان نجاسة سورة دليل على نجاسة لحمه وبه اخذ الفقيه ابو جعفر رحمه الله والامام الناطقي رحمه الله والقاضي الامام ابو زيد والامام المعروف بخواهر زادة وصاحب الخلاصة رحمهم الله وهو المختار وذهب بعضهم الى انه يطهر بالذكاة لانه لحم حيوان طاهر ولهذا طهر جلده بالذكاة باتفاق بين اصحابنا الا انه لا يمكن لهؤلاء التمسك في نجاسة السور بنجاسة اللحم كما تمسك بهذا الفريق الاول بل متمسكهم الآثار مثل ما روي عن عمرو وعمر بن العاص رضي الله عنهما انهما وردا حوضا فقال عمر يا صاحب الحوض اترد حوضك السباع وقال عمر يا صاحب الحوض لا تخبرنا فلولا انهما كانا يريان التنجس لم يكن لسؤال عدروا لانهي عمر معنى وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المياة التي تكون في الفلوات وما ينوبها من السباع فقال اذا بلغ الماء قلتين لم يحتمل خبثا فدل التعليل لنفي النجاسة بكثرة الماء لان الورد سبب منجس ثم الشيخ رحمه الله اختار في الكتاب ان اللحم يطهر بالذكاة وقد تمسك في نجاسة السور بنجاسة اللحم ولم يرد به النجس بالمجاردة وانما اراد به النجس لعينه وانه لا يطهر بالذكاة فين رأي كما لمتنا قض لان الظاهر المختار عند الشيخ ان اللحم يطهر بالذكاة ولما ثبت نجاسة السور بالاثرو ما عليه المحققون من ان اللحم لا يطهر بالذكاة يؤيد الاثر في اثبات نجاسة السور تمسك به في اثباتها الا ان يكون هو المختار عنده فلا تناقض .

قوله فبقيت الكراهة فان قيل انما يتعين كراهة السور ان لو انحصر احكام السباع فيما ذكرتم قلنا المتعلق بالسباع احكام ثلاثة نجاسة السور كسباع البهائم والثاني كراهته كسباع الطير والثالث حرمة اللحم فنجاسة السور لا يبراد اجماعا او بالنص وحرمة

ومارواه محمول على ما قبل التحريم ثم قيل كراهته لحرمة اللحم وقيل لعدم
 تحاميلها لنجاسة وهذا يشير الى التنزه والاول الى القرب من التحريم .
 ولو اكلت الفأرة ثم شربت على فورة الماء يتنجس : الا اذا مكثت ساعة
 لغسلها فمها بلعابها والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى
 ويسقط اعتبا والصب للضرورة وسؤر الدجاجة المخلاة مكروه لانها تخلط النجاسة .

اللحم لا يراد ايضا لانها ثابتة بنهي النبي عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع
 فبقيت الكراهة فان قيل لم قلتم بان الحرمة ثابتة بما رويناه من الحديث وانما يكون كذلك
 ان لو كان سابقا قلنا حرمة لحم السباع ان ثبت قبل هذا الحديث لا يكون ثابتة به وان
 لم يثبت لا يكون الحرمة من لوازم كونه سباعا فلا يمكن جعله مجازا عنها ولانه اذا لم يعرف التاريخ
 يجعل كانهما وردا دفعة واحدة واضافة الحرمة الى ما هو صريح في التحريم اولى .
قوله على ما قبل التحريم اي تحريم الهرة وذلك في حالة تحريم السباع **قوله** كراهته
 لحرمة اللحم لان سؤرها مختلط بلعابها ولعابها متولد من لحمها ولحمها نجس لما ذكرنا
قوله لعدم تحاميلها لنجاسة يعني ان عامة ما كولاها نجسة فيكون فيها نجسا وكان
 القياس نجاسة سؤرها الا انه غير متيقن فاسقطنا النجاسة واثبتنا الكراهة كما في يد
 الصبي والمستيقظ من المنام فعلى هذا لو علم انها لم تأكل الجيف لا يكره التوضي بسؤرها
قوله والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يعني به قوله الا
 اذا مكثت ساعة وتقريره انها اذا مكثت ساعة فالظاهر غسلها فمها بلعابها وهو طاهر
 وازالة النجاسة بما سوى الماء من المائعات عندهما جائز فيقع شربها بفم طاهر وعند
 ابي يوسف رحمه الله النجاسة وان كانت لا تزول الا بصب الماء مع المزيل عليها ففي
 مثل هذا الموضع سقط الصب لمكان الضرورة وعند محمد رحمه الله لا يتأتى هذا
 لعدم زوال النجاسة بالمائعات عنده .
 (قوله)

ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت قدميها لا يكره لوقوع الامن
عن المخالطة وكذا سور سباع اطير لا نهائاً كل الميتات فاشبه الدجاجة المخلاة وعن
ابي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا قدر على منقارها
لا يكره لوقوع الامن من المخالطة واستحسن المشايخ هذه الرواية وسور ما يسكن
البيوت كالحة والغارة مكروه لان حرمة اللحم اوجبت نجاسة السور
الا انه سقطت النجاسة لعله الطواف فبقيت الكراهة والتنبيه على العلة في الهرة

قوله ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت قدميها حكى عن الامام
الحاكم عبد الرحمن انه قال لم يرد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها
وان كانت محبوسة في بيتها فانها تحول في عذرات نفسها فلا يؤمن ان يكون
على منقارها قدر فيكره لتوضي بسورها كما لو كانت مخلاة وانما اراد بكونها محبوسة
ان تحبس في بيت التسمن لالاكل فيكون رأسها وعلفها وماؤها خارج البيت فلا يمكنها
ان تحول في عذرات نفسها وقال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وان كانت
محبوسة فانه يجوز التوضي به ولا يكره لانه ليس على منقارها نجاسة لامن حيث
الحقيقة ولا من حيث الاعتبار اما من حيث الحقيقة فظاهروا ما من حيث الاعتبار
فانها اذا كانت محبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى تحول فيها وانما تجد عذرات
نفسها وهي لا تحول في عذرات نفسها **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله ذكر
في المحيط وكان ابو يوسف اعتبر الكراهة لتوهم اتصال النجاسة بمنقارها لا الوصول
لعابها الى الماء وقال اذا لم يكن على منقارها نجاسة لا يكره التوضي بسورها واستحسن
المتأخرون رواية ابي يوسف رح وافتوا بها **قوله** والتنبيه على العلة في الهرة يعني
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كون الطوف علة لسقوط النجاسة في الهرة
فنحن نعدى هذا الحكم من الهرة الى سائر ما كن البيوت بتلك العلة المنصوصة

وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه ثم قبل الشك في طهارته لانه لو كان طاهر المكان لمهورا
 ما لم يغلب اللعاب على الماء وقبل الشك في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لا يجب
 عليه غسل رأسه وكذا البنت طاهرو عرقه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش فكذا سورة وهو الاصح

قوله مشكوك فيه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه هو طاهر وطاهر وطهور لانه
 جعل سؤر كل حيوان ينتفع بجلده طهورا فكذلك جعل سؤر السباع كالنمر
 والفهد سوى الكلب والخنزير طاهرا وطهورا للانتفاع بجلده كذا في
 الاسرار وكان ابو طاهر الدباس رحمه الله ينكر هذا ويقول لا يجوز ان يكون شيء من
 حكم الشرع مشكوكا فيه ولكن معناه محتاط فيه فلا يجوز ان يتوضأ به في حالة
 الاختيار واذا لم يجد غسره يجمع بينه وبين التيمم احتياطا كذا في المبسوط **قوله** ثم قبل
 الشك في طهارته لانه لو كان طاهر المكان لمهورا ما لم يغلب اللعاب على الماء
 اذا اختلط الطاهر بالماء لا يخرج من المطهريه اذا كان الطاهر المختلط بالماء شيئا لم يسقط
 عنه المطهريه واللعب سقط عنه المطهريه بتعارض الادلة ولهذا لا تزول به النجاسة
 الحقيقية وان كان مزيلا قال عافا خذ حكمه بالمجاورة بخلاف الخل وسائر الاشربة
 اذا اختلط بالماء لانه لم يسقط مطهريه المختلط فلم يتغير صفة الماء ما لم يكن مغلوبا
قوله وهو الاصح الضمير راجع الى قوله وقبل الشك في طهوريته ثم لما كان الشك في
 طهوريته على الاصح كان بقاءه على الطهارة بلا شك ثم عطف عليه لانه وعرقه بكونهما
 طاهرين مطلقا هذا في العرف بحكم الروايات الظاهرة صحيح واما في اللبن فغير
 صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبن الحمار والروايتان فيه ذكر شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله في المبسوط في تعليل سؤر الحمار فقال وكذلك اعتبار سورة بعرقه
 يدل على طهارته واعتباره بلبنه يدل على نجاسته جعل لبنه نجسا وذكر في المحيط
 ولبن الاثنان نجس في ظاهر الرواية وروي عن محمد بن حاتم طاهر ولا يؤكل (وذكر)

ويروى نص محمد رحمه الله عليه على طهارته وسبب الشك تعارض الأدلة في اباحته وحرمة او اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في نجاسته وطهارته وعن أبي حنيفة رحمه الله انه نجس ترجيحاً للحرمة والنجاسة وآبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلة

وذكر الامام الترمذي رحمه الله عن البزدي رحمه الله يعتبر فيه الكثير الفاحش هو الصحيح وعن ابن الايمية رحمه الله انه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وذكر في فتاوى ناصيخان رحمه الله وفي طهارة لبن الاثان روايتان واما في عرفه فعن أبي حنيفة رحمه الله في عرق الحمار ثلث روايات في رواية قال هو طاهر وفي رواية قال هو نجس نجاسة خفيفة وفي رواية قال هو نجس نجاسة غليظة وذكر القدوري ان عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة كذا في المحيط.

قوله ويروى نص محمد رحمه الله عليه وطهارته وهو ما روي عن محمد رحمه الله قال اربع لو غمس فيه النوب لم ينجس وهي سؤر الحمار والماء المستعمل ولبن الاثان وبول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط **قوله** تعارض الأدلة في اباحته وحرمة فقد روي انه عليه السلام نهى عن اكل لحوم الحمر الاهلية وروي عن غالب بن الجراح قال لم يبق من مالي الا حميرات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من سمين ما لك ولم يتعارض الخبران في سؤر الهرة اذ قوله عليه السلام الهرة سبع لا يفتضي نجاسة السؤر لما مر فلا يعارض قوله عليه السلام الهرة ليست بنجسة **قوله** واختلاف الصحابة رضي الله عنهم فانه روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه كان يكره التوضي بسؤر الحمار والبغل وروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه لا بأس بالتوضي به ولم يترجح احد القولين على الآخر فوجب ذلك اشكالاً فيه اولاً لان الحمار يشبه الهرة من وجه بمخالطته لانه يربط في الدور ولا فنية فيشرب من الاواني كالهرة ومن وجه يشبه الكلب لمجانبة لانه لا يلج المداخل والمضايق كالهرة فلو انتفت الضرورة اصلاً لكان سوره نجساً كالكلب

(كتاب الطهارات - فصل في الأسار وغيرها)

فإن لم يجد غيرهما يتوضأ بهما ويتيمم ويجوز أنهما يقدم وقال زفر رحمه الله لا يجوز إلا أن يقدم الوضوء لأنه ماء واجب الاستعمال فاشبه الماء المطلق ولنا أن المطهر أحدهما

ولو تحققت الضرورة فيه حسب تحققها في الهرة لوجب الحكم ببقائه على صفة الطهارة والطهورية فإذا تحققت الضرورة من وجهه دون وجهه بقي مشكلا فلا ينجس الماء بالشبهة ولم يزل الحدث به للشبهة وقيل هذا الوجه من التمسك هو الأصح وبه يخرج الجواب عما يرد من الأسئلة أحدها أن يقال لما تعارضت الأدلة في إباحة السور وحرمة ينبغي أن يغلب الحرمة أمالان المحرم والمبعض إذا اجتمعا يغلب المحرم على المبعض احتياطا وأما لان في الدليل المحرم دلالة كونه ناسخا لا ناسخا نقول إنما يجعل ذلك أن لو كان الشك والتردد في الحرمة والحل باعتبار النصين لأن النسخ إنما يجري في النص لا في الضرورة وههنا جاء الشك والتردد باعتبار الشك في الضرورة على ما ذكرنا وكذلك القول بالاحتياط إنما يكون في ترجيح الحرمة في غير هذا الموضع وأما ههنا فالاحتياط في إثبات الشك ليجب استعما له لأننا لورجنا جهة الحرمة هنا للاحتياط كان فيه ترك العمل بالاحتياط لأنه حينئذ لا يجوز استعمال سور الحمار مع أن احتمال كونه مطهرا باق باعتبار الشك فكان متيما عند وجود الماء في أحد الوجهين وذلك حرام فلا يكون عملا بالاحتياط ولا بالمباح والثاني أن يقال لما وقع التعارض في السور وللماء خلف وجب أن يصار إلى الخلف ويسقط استعمال الماء كمن له أنا أن أحدهما طاهر والآخر نجس فاشبه الطاهر عليه فإنه يسقط استعمال الماء ويجب التيمم فكذا ههنا قلنا الماء فيما نحن فيه طاهرا ذكرنا أن قضية الشك أن يقع كل واحد من الأصول على الصفة التي كانت قبل التعارض فلم يزل الحدث لأنه كان ثابتا قبل هذا فيبقى إلى أن يوجد لمزِيل بيقين فلما كان الماء طاهرا أو وقع الشك في طهوريته لا يسقط عنه استعماله لأنك بخلاف إلا نائين لأن أحدهما نجس يقينا والآخر وان كان طاهرا يقينا (لكنه)

فيفيد الجمع دون الترتيب وسؤر الفرس طاهر عند هالان لحمه مأكول

لكنه عجز عن استعماله لعدم علمه به وله خلف فيصار اليه والثالث هو ان يقال التعارض في الماء لا يوجب شكاً فيه كما اذا اخبر عدل بطهارة الماء وعدل آخر بنجاسته فانه يتوضأ به من غير ضم التيمم اليه قلنا عند تعارض الخبرين هناك وجب تساقطهما فصا را كما نهما لم يخبرا فرجحنا كون الماء مطهرا باستصحاب الحال لان الحال يصلح للترجيح والماء كان مطهرا قبل التعارض فيبقى كذلك بعد التعارض لانعدام الخبرين حكما بسبب التعارض ههنا انما جاء التعارض من جانب الضرورة على معنى ان فيه ضرورة من وجه دون وجه فلو ثبتت الضرورة من كل وجه لقلنا بالطهارة ولو لم تثبت من كل وجه لقلنا بالنجاسة على ما ذكرنا فلما تعارضت جهتا الضرورة تساقطتا للتعارض فابقينا ما كان على ما كان ايضا والرابع ان يقال في استعمال الماء ترك العمل بالاحتياط من وجه آخر لانه ان كان نجسا يتنجس العضوبه قلنا ان معنى الشك في كونه مطهرا لا في كونه طاهرا وهو الصحيح فعلى هذه الرواية لا يرد السؤال وعلى الرواية الاخرى بان كان الشك في طهارته قلنا الاحتياط في استعماله لان العضوطا هربيقين فلا ينجس بالشك والحدث ثابت بيقين فلا يزول بالشك ويشترط التيقن في الطهارة ولا يتيقن فيها الا بضم التيمم اليه .

قوله فيفيد الجمع دون الترتيب المراد به انه لا يخلوا لصلوة الواحدة عنهما وان لم يوجد الجمع في حالة حتى اذا توضأ بسؤر الحمار وصلّى ثم احدث وتيمم وصلّى تلك الصلوة ايضا جاز وفي الجامع الصغير لا ما مالمحبوبي رحمة الله تعالى عليه في رجل لم يجد الاسؤر حمارا ل يهريق ذلك السؤر حتى يصير عادما للماء ثم يتيمم فعرض قوله هذا على ابي الفاسم الصغار رحمه الله فقال هو قول جيد وفيه ايضا ذكر محمد رحمه الله في نوادر الصلوة لو توضأ بسؤر الحمار وتيمم ثم اصاب ماء نظيفا فلم يتوضأ به حتى ذاهب الماء ومعه سؤر الحمار فعليه اعادة التيمم وليس عليه اعادة الوضوء بسؤر الحمار لانه ان كان

(كتاب الطهارات ... فصل في الاسار وغيرها)

وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله في الصحيح لان الكراهة لا ظها رشفه فان لم يجد الانبيذ
التمر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يتوضأ به ولا يتيمم لحديث ليلة الجن فان النبي عليه
السلام توضأ به حين لم يجد الماء وقال ابو يوسف رحمه الله لا يتيمم ولا يتوضأ به وهو رواية
من أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال الشافعي رحمه الله عملاً بأية التيمم لانها اقوى
او هو منسوخ بها لانها مدنية وليلة الجن كانت مكينة وقال محمد رحمه الله يتوضأ به ويتيمم

مطهر افقد توضأ به وان كان نجس فليس عليه الوضوء لاني المرة الاولى ولا في المرة الثانية .
قوله وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله في الصحيح احتراز عن سائر الروايات وفي المحيط في
سائر الفرس عن أبي حنيفة رحمه الله اربع روايات قال في رواية احب الي ان
يتوضأ بغيره وهو رواية البلخي عنه وفي رواية الحسن عنه انه مكروه كحكمه وفي رواية
قال هو مشكوك فيه كسائر الحمار وفي رواية كتاب الصلوة قال هو طاهر وهو الصحيح
من مذهبه **قوله** فان لم يجد الانبيذ التمر ذكر القدر في رحمه الله في شرحه عن
اصحابنا ان التوضي بنبيذ التمر لا يجوز الا بالنية كما تيمم لانه بدل عن الماء حتى لا يجوز
التوضي به حال وجود الماء ولو توضأ بالنبيذ ثم وجد ماء مطلقاً ينتقض وضوءه كما
ينتقض التيمم بوجود الماء **قوله** لحديث ليلة الجن وهو ما روي عن ابن عباس رضي
الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ذات ليلة ثم قال ليقيم معي من لم يكن
في قلبه مثقال ذرة من كبر فقام ابن مسعود رضي الله عنه فحمله رسول الله عليه
السلام مع نفسه فقال عبد الله بن مسعود خرجنا من مكة فخط رسول الله عليه السلام
حولي خطا وقال لا تخرج عن الخط فانك ان خرجت عنه لم تلقني الى يوم القيمة ثم
ذهب يدعو الجن الى الايمان ويقرأ عليهم القرآن حتى طلع الفجر ثم رجع بعد طلوع الفجر
وقال لي هل معك ماء اتوضأ به فقلت لا الانبيذ التمر في اداة فقال عليه السلام تمر طيبة
وماء طهور فاخذوا توضأ به وصلى الفجر **قوله** لانها اقوى او هو منسوخ بها فان قيل نسخ

لان في الحديث اضطرابا وفي التاريخ جهالة فوجب الجمع احتياطا فلنا ليلة الجن كانت غير واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور عملت به الصحابة رضه وبمنله يزداد على الكتاب

نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب لا يجوز عندا لشافعي رحمه الله فكيف يستقيم قوله او هو منسوخ قلنا قال ذلك بناء على قول ابي يوسف رحمه الله فيكون حجة علينا **قوله** لان في الحديث اضطرابا اي مقالا في ثبوته وذلك لان مداره على ابي زيد مولى عمرو بن الحارث روي عنه ابو فزارة وكان نبأ ذا روى هذا الحديث ليهون على الناس امر النبيذ وابوزيد كان مجهولا عند النقلة ولانه روي عن ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قيل له هل كان ابوك مع النبي عليه السلام ليلة الجن فقال ولوددت ان لو كان ابي ما حب رسول الله عليه السلام ولو كان هو مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن لكان فخرا له عظيما ومنقبة ولعقبه بعده فكان لا يخفى على ابنه فلما ان مداره كما كان على ابي فزارة كان مداره ايضا على كبار الصحابة رضي الله عنهم لا طعن فيهم مع ان ابا فزارة غير مطعون فان مصنف الصحيح ذكر ان اسمه كان راشد بن كيسان الزاهد سمي زاهدا لذي يافته وبيع النبيذ لا يكون طعنا لجواز انه باع النبيذ اتفق الناس على ابا حته وقوله بان ابازيد كان مجهولا قلنا لا بل هو من كبار الائمة التابعين وكان معروفا وقوله بان عبد الله لم يكن مع النبي عليه السلام قلنا لا بل كان معه فان محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله اثبت كونه مع النبي عليه السلام باثني عشر وجها ومعني قول ابنه انه لم يكن اي لم يكن معه حالة الخطاب والدعوة والدليل على انه كان معه ما روي ان ابن مسعود رضي الله عنه رأى قوما يلعبون بالزط فقال ما شبه هؤلاء بالذين رأيتهم ليلة الجن **قوله** عملت به الصحابة رضي الله عنهم هو ما روي الحارث عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال الوضوء

(كتاب الطهارات - فصل في الاساور وغيرها)

وأما الاغتسال به فقد قيل يجوز عنده اعتبارا بالوضوء وقيل لا يجوز لانه فوقه والنبذ المختلف فيه ان يكون حلوا رقيقا يسيل على الاعضاء كالماء : وما اشد منها صار حراما لا يجوز التوضي به : وان غيرته النار فما دام حلوا رقيقا فهو على الخلاف وان اشد فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز التوضي به لانه يحل شربه عنده : وعند محمد رحمه الله لا يتوضأ به لحرمة شربه عنده ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة جريا على قضية القياس .

بنبيذ التمروضوء من لم يجد الماء وروى عنه من طرق مختلفة انه كان لا يرى بأسا بالوضوء بنبيذ التمر حال عدم الماء وروى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال توضؤا بنبيذ التمر ولا تتوضؤا باللبن وروى عنه من طرق مختلفة انه كان يجوز الوضوء بنبيذ التمر عند عدم الماء وهم كانوا من أئمة الفتوى فيكون قولهم مقدما على القياس وعن هذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان اشبهه كون عبد الله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجبن قلنا في الباب ما يكفي للاعتداد عليه وهو رواية هذه الكبار من الصحابة رضي الله عنهم كذا في مبسوط شيخ الاسلام .

قوله وأما الاغتسال به اختلف مشايخنا رح في الاغتسال بنبيذ التمر عند ابي حنيفة رح فمنهم من لم نجوزه لان الاثر في الوضوء خاصة والاصح انه يجوز لان المخصوص من القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كل وجه ولو لم تزل الجنازة لزال التيمم والتيمم غير مزيل للحدث هناك فكيف يزول الجنازة **قوله** ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة وقال الاوزاعي رحمه الله تعالى يجوز التوضي بما نرا لانبذة بالقياس على نبيذ التمر عندنا لا يجوز لان نبيذ التمر مخصوص عن القياس بالاثرة فلا يقاس عليه غيره والله اعلم .

باب التيمم

ومن لم يجد ماء وهو مسافر

باب التيمم

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله التيمم في اللغة القصد ومنه قول القائل وما أدري إذا تيممت أرضا أريد الخيرا يهما يليني وفي الشرع عبارة عن القصد إلى الصعيد للتطهير فالاسم الشرعي فيه معنى اللغة وثبوت التيمم بالكتاب وهو قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وآلسته وهو ما روي عن النبي عليه السلام أنه قال جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا أينما دركتني الصلوة تيممت وصليت ثم أعلم أن التيمم لم يكن مشروعا لغير هذه الأمة وإنما شرع رخصة لنا والرخصة فيه من حيث الآلة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث وفي محله حيث اكتفى في شطر أعضاء الوضوء .

قوله ومن لم يجد ماء أي ماء يكفي لرفع الحدث لأن مادون ذلك وجوده وعدمه سيان إذ لا تثبت به استباحة الصلوة فالحق بالعدم فإن قيل المذكور في النص ماء نكرة في موضع النفي فيتناول كل جزء منه فيكون مخاطبا في حق ذلك القدر بالاستعمال لأن ذلك القدر ماء طهور حقيقة وحكما أما حقيقة فظاهر وأما حكما فإنه إذا استعمله ثم أصاب ماء آخر لم يجب عليه إعادة الأول فصار كالعاري إذا وجد ثوبا يصير يستريح عورته يلزمه استعماله بقدره وكذلك إذا كانت به نجاسة حقيقية فوجد ماء لا يرفع جميعها بل يرفع بعضها يجب عليه استعماله في ذلك القدر فينبغي أن يجب هنا أيضا استعمال ذلك القدر من الماء تقليلًا للنجاسة الحكيمة كما هو مذهب الشافعي رحمه الله فإنه قال الضرورة لا تحقق إلا بعد استعمال الماء فيما يكفي قلنا المراد منه ماء يكفي للوضوء وذلك لأنه لم يمكن اجراؤه على العموم إذ وجود ماء نجس أو محتاج إليه لعطشه غير مراد فإرادته إخصا للخصوص وهذا الماء مراد

اجماعا فسقط غيره دل عليه ان الآية سبقت لبيان الطهارة الحكمية فكان قوله تعالى فلم تجدوا ماء اي ماء طهورا اي محلا للصلوة باستعماله في هذه الاعضاء وبوجود ما لا يكفي للوضوء لم يوجد ماء محل للصلوة لانه لم يثبت باستعمال هذا الماء شيء من الحل لان الحل حكم والعلة غسل الاعضاء كلها وشيء من الحكم لا يثبت ببعض العلة كبعض النصاب في حق الزكوة فصار هذا كمن وجد بعض الرقبة في حق الكفارة حل له التكفير بالصوم كالعدم الرقبة اصلا وهذا بخلاف ازالة النجاسة الحقيقية وسترا العورة لان الواجب الذي يزال فيهما امر حسي لانه عورة ظاهرة ونجاسة حقيقية واذا كان حسيا اعتبر الزوال حسلا حكما والزوال حسا ثبت بقدر الماء الذي معه وبقدر الثوب الذي معه يزول انكشف العورة حسا فيجب استعماله واما هنا الطهارة حكمية فلا يثبت شيء من الحكم ببعض العلة كالطلاق لا يثبت شيء منه بقوله انت او طالق في قوله انت طالق وكذلك في سائر العلل .

قوله او خارج المصراي يجوز لمن هو خارج المصروان لم يكن مسافرا وفيه رد لقول من يقول بانه لا يجوز التيمم الا للمسافر ذكر في المحيط ومن الناس من قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصرا لا اذا قصد سفرا صحيحا وفيه ايضا نفى لجواز التيمم في الامصار يدل عليه ما ذكر في شرح الطحاوي ان التيمم في المصرا لا يجوز الا في ثلاثة احوال احدها اذا خاف فوت صلاة الجنابة ان نوحا والثانية اذا خاف فوت صلاة العبد والثالثة اذا خاف الجنب من البرد بسبب الاغتسال وما ذكر الامام الترمذي رحمه الله ان من عدم الماء في المصرا لا يجزيه التيمم لانه نادر فان قيل النص مطلق عن اشتراط المعافاة فلا يجوز تقييده بها بالرأي قيل المعافاة القريبة مانعة بالاجماع والبعيدة غير مانعة بالاجماع فجعلنا الفاصل بين القريب (و)

نحو ميل او اكثر يتيمم بالصعيد لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وقوله عليه السلام التراب طهور للمسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحرج بدخول المصر والماء معدوم حقيقة

والبعيد ما ذكرنا لانه يلحقه الحرج بسبب الدخول في المصر والماء معدوم حقيقة .
قوله نحو ميل او اكثر قيل ذكر قوله او اكثر للتأكيد لقوله تعالى نفخة واحدة لان معنى التأكيد هو ان يستفاد من الاول ما يستفاد من الثاني وهذا كذلك فكان تأكيدها اولان المسافة انما تعرف بالخرز والظن فقال لو كان في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يجوز له التيمم وانما يجوز اذا تيقن ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر اولان تقديرات الشرع على اربعة انواع وتشهد القسمة العقلية عليها ايضا لانها ما ان تمنع الاكثر لا الاقل كمدة النفاس او على العكس كنصاب الزكاة او تمنعها كصلوة الفجر ولا تمنعها كقوله تعالى ان يستغفر لهم سبعين مرة فذكر قوله او اكثر ليعلم ان هذا من قبل ما يمنع النقصان دون الزيادة كنصاب الزكاة **قوله** والميل هو المختار في المقدار وعن محمد رحمه الله انه يجوز التيمم اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه ابي بكر محمد بن الفضل وعن الكرخي رحمه الله ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذا اكثر المشايخ كذا في فتاوى فاضل خان رحمه الله وقال الحسن بن زياد اذا كان الماء اماه يعتبر المبلان وان كان يمتة او يمسرة او خلفا فميل واحد لان ميلا للذهاب وميلا للرجوع فكان ميلين وفسر ابن شجاع الميل بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الى اربعة آلاف ذراع وفسر الغلوة بثلاث مائة ذراع الى اربعمائة ذراع وعن ابي يوسف رحمه الله ان الماء اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره فهو بعيد ويجوز له التيمم وهذا حسن جدا كذا في الذخيرة وذكر الامام الترمذي رحمه الله ان الفرسخ اثني عشر الف خطوة وقبل الغلوة مقدار رمية سهم

والمعتبر المسافة دون خوف الفوت لان التفريط يأتي من قبله : ولو كان يجد الماء الا انه مريض فخاف ان استعمال الماء اشتد مرضه يتيمم ما تلونا ولا ان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء وذلك يبيح التيمم فهذا اولى ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحرك او بالاستعمال واعتبر الشافعي رح خوف ائتلف وهو مردود بظاهر النص ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم بالصعيد وهذا اذا كان خارج المصر لما بينا ولو كان في المصر كذلك عند ابي حنيفة رح خلا فالحماهما يقولان ان تحقق هذه الحالة نادر في المصر فلا يعتبر وله ان العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره .

قوله والمعتبر المسافة دون خوف الفوت هذا احتراز عن قول زفر رحمه الله فانه يجوز التيمم اذا خاف فوت الوقت وان كانت المسافة اقل من ميل **قوله** ولان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء لان ثمن الماء مال والمال خلق لوقاية النفس فكان تبعاً فلما كان الحرج مدفوعاً عن الوقاية التي هي تبع لان يكون مدفوعاً عن الموقى الذي هو اصل اولى **قوله** ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحريك كما لمبطون والمشتكى من العرق المدني او بالاستعمال كالجدري والحصبة **قوله** وهو مردود بظاهر النص لان قوله تعالى وان كنتم مرضى يبيح التيمم لكل مريض من غير فصل ولو خلدنا نحن وظاهر الآية لقلنا بان تجزية التيمم وان كان لا يخاف زيادة مرض او ابطاء براء الا انه خرج هذا عن ظاهر الآية وبقي الباقي على ظاهرها **قوله** ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد ذكر خوف الجنب ولم يذكر خوف المحدث وذكر في الاسرار انهما سواء فقال في المصر خاف الهلاك من البرد لو اغتسل او توضأ جازله التيمم عند ابي حنيفة رحمه الله خلا فالحماهما وذكر في فتاوى قاضيخان الجنب الصحيح في المصر اذا خاف الهلاك من الاغتسال يباح له التيمم في قول ابي حنيفة رح والمسافر اذا خاف الهلاك من الاغتسال جازله التيمم في قولهم (و)

والتيمم ضربتان يمسح باحدهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين لقوله عليه
الصلوة والسلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وينقض يديه بقدر
ما يتناثرا لثراب كىلا يصير مثله .

واما المحدث اذا خاف الهلاك من التوضي اختلفوا فيه على قول ابي حنيفة والصحيح
انه لا يباح له التيمم ثم قال مشايخنا راح في ديارنا لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في عرف ديارنا
اجر الحمام يعطى بعد الخروج ويمكنه ان يدخل الحمام فيتعلل بالعسرة وذكر في المحيط
اختلاف الرواية في المحدث فجوزة شيخ الاسلام ولم يجوز الامام الحلواني رحمه الله .
قوله والتيمم ضربتان فيه اشارة الى ان من ضرب يديه على الارض للتيمم
فقبل ان يمسح بهما وجهه احدث ثم مسح بهما وجهه لا يجوز كذا ذكر السيد
الامام ابو شجاع رحمه الله تعالى لان الضربة من التيمم قال عليه السلام التيمم
ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فينقضه كما
ينقض الكل فصارك لو حصل الحدث في خلال الوضوء ينقضه كما ينقض الكل بعد التمام
وذكر الامام الاسبجاني رحمه الله انه يجوز كمن ملأ كفيه ماء للوضوء ثم احدث
ثم استعمله فانه يجوز كذا في التجنيس وما روي من الحديث حجة على ابن سيرين
بانه ثلث ضربات وعلى الازاعي والشافعي بانه الى الرسغين وعلى الزهري
رحمه الله بانه الى الباطن وعلى مالك رحمه الله بانه الى نصف الذراع وفي زاد
الفقهاء الاحوط ان يضرب بيديه على الارض ثم ينفضهما حتى يتناثرا لثراب
فيمسح بهما وجهه ثم يضرب اخرى فينفضهما ويمسح بباطن اربع اصابع يده
اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه
اليسرى بباطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر بباطن ابهامه اليسرى على
ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك .

ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا بخلل
 الاصابع : وينزع الخاتم ليتيم المسح : والحدث والجناية فيه سواء : وكذا الحيض والنفاس
 لما روي ان قوما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا ان قومنا نسكن
 هذه الرمال ولا نجد ماء شربا او شربا وفينا الجنب والحائض والنفساء فقال عليه السلام
 عليكم بارضكم : يجوز التيمم عند ابي حنيفة ومحمد رح بكل ما كان من جنس الارض
 كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ وقال ابو يوسف لا يجوز
 الا بالتراب والرمل وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب المنبت وهو رواية عن ابي يوسف
 رح لقوله تعالى ققيموا صعيدا طيبا اي ترابا منبتا قاله ابن عباس رضي الله عنه

قوله ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 ان الاكثر يقوم مقام الكل لان في الممسوحات الاستيعاب ليس بشرط كما في المسح
 بالخف والرأس كذا في المبسوط وفي النظم قد رآهم فمادونه عفو وان زاد لم يجز
 ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا رحمهم الله تعالى والناس عنه غافلون
قوله والحدث والجناية فيه سواء قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وهو قول
 اصحابنا رحمهم الله وعليه العلماء وقال بعض الناس بانه لا يتيمم الجنب والحائض
 والنفساء والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم روي عن عمرو وعبد الله بن ميمون
 وعبد الله بن عمر انهم كانوا لا يبيحون التيمم للجنب وعلي و ابن عباس رضي الله
 عنهم كانوا يبيحون التيمم للجنب **قوله** ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض
 قيل ان كل ما يحترق فيصير رمادا كالشجر او ينطبع ويلين كالحديد فهو ليس من جنس
 الارض وما عدا ذلك فهو من جنس الارض كذا في الزاد والنخبة وفي المغرب وهمز
 واو النورة خطأ **قوله** اي ترابا منبتا قاله ابن عباس رضي الله عنه وروي عن ابن
 عباس رضي الله عنه قال الصعيد الطيب تراب الحرث والطيب يذكر ويراد به المنبت كما في (قوله)

غير ان ابا يوسف زاد عليه الرمل بالحديث الذي روينا^١ ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض سمي به لصعوده والطيب يحتمل الطاهر فحمل عليه لانه اليق بموضع الطهارة او هو مراد بالاجماع ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار عند ابي حنيفة رح لا طلاق ما تلونا^٢.

قوله تعالى والبلدا الطيب ويذكر ويراد به الحلال كما في قوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم والحلال لا يلبق هنا والطيب المقرون بالارض اريد به المنبت فيما تلونا من الآية فيكون المراد بهذا الطيب المقرون بها المنبت ايضا اذ القرآن يفسر بعضه بعضا.

قوله غير ان ابا يوسف رحمه الله عليه زاد عليه الرمل لما روينا من الحديث وفي المبسوط جعل جواز التيمم بالرمل على قول ابي يوسف رحمه الله تولا له مرجوعا عنه فقال وكان ابو يوسف رحمه الله يقول اولالا يجزيه التيمم الا بالرمل والتراب ثم رجع وقال لا يجزيه الا بالتراب الخالص وهو قول الشافعي **قوله** ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض يعني ترابا وغيره وقال الزجاج لا اعلم اخلافا بين اهل اللغة فيه وقال الله تعالى صعيدا زلقا اي حجرا املس لان التراب لا يكون زلقا والطيب اسم للمنبت والحلال والطاهر واليق المعاني هنا الطاهر لانه شرع للتطهير قال الله تعالى لكن يريد ليظهركم **قوله** او هو مراد بالاجماع اي الطهارة شرط اجماعا فلم يبق غيره مراد الان الاسم متى احتمل معاني مختلفة وتعين واحد بطل الباقي ان يكون مرادا اذ المشترك لا عموم له **قوله** ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار اي على الصعيد الذي تيمم به غبارا لا يشترط استعمال جزء من الصعيد حتى لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها جاز عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا بلا فصل بين ما عليه غبار وبين ما ليس عليه غبار فان قيل ذكر في المائدة فامسحوا بوجوهكم وايدكم منه اي بعضه وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا غبار عليه قلنا من لا ابتداء الغاية هنا

وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
لأنه تراب رقيق والنية فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض
لأنه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ولنا أنه ينبىء عن القصد فلا يتحقق
دونه أو جعل طهوراً في حالة مخصوصة والماء طهور بنفسه على ما مر
ثم إذا نوى الطهارة أو استحالة الصلوة أجزاء ولا يشترط نية التيمم للحدث أو للجنب

قوله وكذا يجوز بالغبار بان نفص ثوبه أو لبده وتيمم بغبار وهو يقدر على الصعيد أجزاء
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يحجزه عند أبي يوسف رح إلا إذا كان لا يقدر
على الصعيد وجهه أن الغبار تراب من وجهه والماء موره التيمم بالصعيد فإن قدر عليه لم يحجز
إلا بالصعيد وإن لم يقدر عليه فحينئذ يتيمم بالغبار كما أن العاجز من الركوع والسجود يصلي
بأي ماء وهما احتجا بحديت عمر رضي الله عنه فإنه كان مع أصحابه فطروا فأمرهم
أن ينفصوا البودهم وسروجهم ويتيمموا بغبارها ولا أن الغبار تراب إلا أنه رقيق فكما
يجوز التيمم بالجنس من التراب على كل حال فكذلك بالرقيق كذا في المبسوط وذكر
في المحيط وإذا تيمم بالرماد لا يجوز ما إذا اختلط الرماد بتراب الأرض أن كانت
الغلبة للتراب يجوز وأن كانت الغلبة للرماد لا يجوز وكذلك التراب إذا خالطه
غير الرماد مما ليس من أجزاء الأرض يعتبر فيه الغلبة **قوله** والنية فرض في التيمم
وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لأنه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه
ولنا أنه ينبىء عن القصد فلا يتحقق بدونه بخلاف الوضوء أو جعل طهوراً في حالة
مخصوصة وهي حالة إرادة قرينة مقصودة فاعتبرت النية لتب الحالة التي جعل
التراب طهوراً فيها وقال شيخ الإسلام رحمه الله الشرع جعل التراب طهوراً بشرطين
بشرط عدم الماء وبشرط أن يكون التيمم للصلوة وكما لا يفيد التيمم الطهارة حال وجود
الماء فكذلك لا يفيد حال عدم النية وإنما قلنا ذلك لأن قوله تعالى فلم تجدوا ماءً

هو الصحيح من المذهب : فان تيمم نصراني يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متيمما عند
ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحمه الله هو متيمم لانه نوى قرينة مقصودة
ماء تيمموا بناء على قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والمرااد به فاغسلوا
للصلوة فكذا قوله فتييمموا للصلوة ولو نص على هذا كان ارادة الصلوة شرطا ليصير طهورا
فكذلك اذا ثبت هذا بدلالة صدر الآية وانما لم تشترط النية في الوضوء وان كان صدر الآية يقتضي
ذلك لان الوضوء غير مقصود بنفسه والمقصود منه الطهارة وهي كما تحصل بالوضوء لمنوى
الماء موربه تحصل بغبرة لان الطهارة في الوضوء حاصلة بطبع الماء وطبع الماء لا يتغير بالنية
وعدم النية كستر العورة وتطهير الثياب فانهما مأ موربهما لقوله تعالى خذوا زينتكم وقوله
تعالى وثيابك فطهر ومع ذلك لم تشترط النية لحصول المقصود مع النية وعدمها واما
التراب فغير طهور بطبعه وانما صار طهورا شرعا بخلاف القباس فلا يصير طهورا الا بالشرط
الذي ورد به النص كذا ذكر الجواب شيخ الاسلام رحمه الله وما قاله زفر رح من ان الخلف
لا يفارق الاصل في وصفه قلنا قد يفارق الخلف الاصل لاختلاف حالهما كما قلنا في القصاص
وهو الاصل في القتل فانه يثبت للورثة ابتداء وان كان السبب انعقد في حق المورث واذا
انقلب ما لا يثبت للمورث او لا ثم يصبر موروثا ولهذا يقتضي منه ديونه وينفذ وصاياه ويكون
بين الورثة على قدر سهامهم وانما كان كذلك لمفارقة الخلف الاصل في حاله لان القصاص
شرع لدرك التأروتشفى الصدر ويثبت عند انقضاء الحبة وعند ذلك لا يبقى للميت الا
ما يحتاج اليه والقصاص لا يصلح لحاجته فيثبت للورثة لدرك التأروتا اذا انقلب ما لا يثبت
للميت ابتداء لانه يصلح لحوائجه وقد انعقد سبب الوجوب في حقه لانه وجب بمقا بله دمه
وحيوته ثم يكون للورثة كسائر امواله وفي مسئلتنا ايضا حال الخلف يفارق حال الاصل لان
الاصل هو الماء مطهر بطبعه يعمل عمله في ازالته النجاسة الحقيقية والحكمية ولا كذلك التراب
لانه ملوث وانما يعمل عمل الماء اذا اقترنت به النية فصار عند النية خلفا عن الماء مطهرا معها
قوله هو الصحيح من المذهب هذا احتراز عما كان يقول ابو بكر الرازي رحمه الله

بخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف لانه ليس بقربة مقصودة ولهما ان
التراب ما جعل طهورا الا في حال ارادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة والا سلام
قربة مقصودة يصح بدونهاء بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة لا تصح بدون
الطهارة وان توضأ لا يريد به الا سلام ثم اسلم فهو متوضيء خلافا للشافعي رح بناء
على اشتراط النية فان تيمم مسلم ثم ارتد والعباد بالله ثم اسلم فهو على تيممه

بانه يحتاج الى نية التيمم للحدث او للجنابة لان التيمم لهما بصفة واحدة فلا يتميز
احدهما عن الآخر الا بالنية .

قوله بخلاف التيمم لدخول المسجد اي اذا تيمم المسلم لدخول المسجد ومس المصحف
فانه لم تجز الصلوة معه عند العامة **قوله** بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة المراد
بالقربة المقصودة ان لا يكون في ضمن شيء آخر بطريق التبعية كدخول المسجد ومس
المصحف وقراءة القرآن حيث لا يجوز الصلوة بذلك التيمم في قول عامة العلماء خلافا
لابي بكر بن سعيد البلخي رح يريد ان سجدة التلاوة قربة مقصودة لا صحة لها بدون
الطهارة حتى لو نوى المسلم بالتيمم سجدة التلاوة يصير متيمما لان يريد به ان الكافر
اذا تيمم يريد به سجدة التلاوة يصير متيمما فان الكافر اذا تتم للصلوة ثم اسلم لا تجوز
الصلوة بذلك التيمم نص على هذا شيخ الاسلام في مبسوطه فكذا اذا تيمم لسجدة التلاوة
وفرق ابو يوسف رحمه الله بين نية الاسلام وبين نية للصلوة فقال يكون متيمما
في الاول دون الثاني لان الاسلام يصح منه فتصح نيته والصلوة قربة لا تصح من الكافر
فلا تصح نية الصلوة فبجعل وجود هذه النية وعدوها بمنزلة فيبقى التيمم من غير نية
فلا يصح فان قيل ذكر في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقربة مقصودة وهنا جعلت
مقصودة وهذا يناقضه قلنا انما يكون تناقضا ان اركان النفي والا ثبات بجهة واحدة
فاما عندا خلاف الجهتين فلا والمراد بما ذكر في الكتاب انها قربة مقصودة (انها)

وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فيستوي فيه الابتداء والانتهاء : كالمحرمية في
النكاح : ولنا ان الباقي صفة كونه طاهرا فاعترض الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على
الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه : وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء
لانه خلف عنه فاخذ حكمه وتنقضه ايضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله

انها شرعت ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تبعا لا مرأ آخر بخلاف دخول
المسجد ومس المصحف والمراد بما ذكر في اصول الفقه ان هيئة السجدة ليس بمقصودة
لذا انها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل الايمان ومخالفة
اهل الطغيان فلما قلنا لا تختص اقامة الواجب بهذه الهيئة بل ينوب الركوع منها فان قيل
يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست بمقصودة فلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لا باحتها
فكان نيتها بنية اباحة الصلوة وفي الاوضح لو تيمم يريد به تعليم الغير لا تجوز به الصلوة
وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز ذكر في التواضع انه
لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيمم جازت الصلوة به •

قوله وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فان قيل الفعل انما يصير عبادة بالنية وهي
ليست بشرط عنده ذكر في الفوائد الظهيرية قيل في الجواب عنه ان التيمم الذي وقع النزاع
في انتقاضه منوي لانه لو لم يكن منويا لا يتأتى الخلاف او نقول عدم جواز التيمم للكافر
عنده لا لاشتراط النية بل لان الشارع جعل التراب طهورا للمسلم لا طهورا للكافر
للمحدث التراب طهورا للمسلم ولهذا لا يصح من الكافر وبالا رتدادا ارتفعت طهوريته
الى هذا المعنى اشار الامام التمر تاشي رحمه الله **قوله** كالمحرمية كما اذا طاعت امرأة
ابن زوجها يبطل النكاح ولو طاعت قبله لا يحل للاب تزوجها وكما اذا كان الزوجان
رضيعين فارضعتهما امرأة والاصل فيه ان كل صفة منافية للاحكام يحتوي فيها الابتداء والبقاء
كالرد والحدث العمدة في الصلوة **قوله** وتنقضه ايضا رؤية الماء اعلم ان رؤية الماء غير نافضة

لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب وخائف السبع والعدو
والعطش عاجز حكما

لانه ليس بخارج نجس وانما الناقض الحدث السابق لكن اضاف الانتقاض
الى الرؤية • بجاز لما ان عمل السبب يظهر عندها فينتهي كون التراب طهورا عند
رؤية الماء المقدور على استعماله •

قوله لان القدرة هي المرادة بالوجود اي الوجود المذكور في قوله تعالى **اولا** مستتم النساء
فلم تجدوا ماء في قوله عليه السلام التراب طهورا لمسلم ولوا الى عشر حجج ما لم يجد الماء
بخلاف الوجود المذكور في الكفارات في قوله تعالى **من** لم يجد فصيام ثلاثة ايام وفي
قوله تعالى **ومن** لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان المراد به الملك دون القدرة حتى انه
لو عرض عليه الماء لا يجوز له ان يتيمم ولو عرض على الحائض في اليمين الرقبة يجوز التكفير
بالصوم كذا ذكره الامام الترمذي **رحمته** هو غاية لظهورية التراب وتسميته غاية
انما كانت من حيث المعنى لا من حيث الصيغة فانه لم يرد فيه كلمة الغاية وقوله
عليه السلام ولوا الى عشر حجج ليس بغاية للتيمم حيث لم يقل الى وجود الماء بل
وردت فيه كلمة المدة في قوله عليه السلام التراب طهورا لم يجد الماء اي مادام
انه غير وجد للماء ولكن الحكم بعد ذلك الوقت يخالف ما قبله فسمي باسم الغاية
قوله وخائف السبع والعدو والعطش عاجز حكما لان صيانة النفس اوجب من صيانة الطهارة
بالماء فان لها بدلا ولا بدل للنفس اولان هذا في معنى المريض بجماع انه يفضي الى الهلاك
وجواز التيمم في حق المريض منصوص عليه فالحق هذابه واراد به الخائف على نفسه
او ماله وفي جمع العلوم له التيمم في كفة لبق او مطرا او حر شديد وفي التنف وتيمم لخوف
ضباع الودعة او قصد غريم لا وفاء له بدينه ولو خاف العطش على نفسه او على
دابته يتيمم وذكر المصنف رحمه الله في التجنيس والامام الولوالجي في فتاواه رجل (اراد)

والنائم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قادر على الاحتسب لو مر النائم المنيمة على الماء بطل تيممه حنيفة والمراد ما يكفي للوضوء لانه لا معتبر بما دونه ابتداء فكذا انتهاء

اراد ان يتوضأ فمنعه انسان عن التوضي بوعيد قيل ينبغي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلوة بعد ما زال عنه ذلك لان هذا عذر جاء من قبل العباد فلا يسقط فرض الوضوء عنه كما لمحبوس في السجن اذا وجد التراب الطاهر ولم يجد الماء يتيمم ويصلي فاذا خرج يعيد فكذا هذا وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله بعد مسئلة المحبوس في السجن وكذا الا سيرا اذا منعه الكفار عن الوضوء والصلوة يتيمم ويؤمى ثم يعيد وكذا المتيد ثم قال العلامة الزاهدي رحمه الله بخلاف الخائف منهم لان الخوف من الله تعالى وذكر الامام الوالجبى رحمه الله منيم مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف من عدو او سبع على نفسه لا ينتقض تيممه لانه غير قادر •

قوله والنائم عند أبي حنيفة رحمه الله قادر تقديره ذكر في فتاوى قاضي خان منيم مر على ماء وهونائم ذكر في بعض الروايات ان على نول أبي حنيفة رحمه الله ينتقض تيممه ثم قال وقيل ينبغي ان لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم وبقره ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل وقال الامام التمر تاشي رحمه الله وفي زيادات الحلواني رحمه الله في انتقاض تيمم النائم المار بالماء روايتان من غير ذكر خلاف والفرق بين النائم وخائف العدو والسبع ان النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء في غاية الندرة فلم يعتبر نومه وجعل كاليقظان حكما بيانه ان المسئلة مصورة فيما اذا امرنا ثم على الماء ماشيا او راكبا على الدابة وهي تسير والنوم حالة المشي واسيرنا د رخصا على وجه لا يتخلله اليقظة المشعرة بالماء وكذا الغالب ان يكون مع الرفقة ويشعروا بوجود الماء ولما كان الماء اعز شي في السفر يتكلمون بوجوده ويبادرون الى احرازه في الاواني ويجي منهم افعال تنبهه لا محالة اذا النوم في حالة السفر في غاية الخفة وكذا المسئلة مصورة فيما اذا لم يكن

ولا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب او يدبه الطاهر ولانه آله التظهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء
 ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء يتوضأ
 ولا يتيمم وصلى ليقع الاداء باكمل الطهارتين فصار كالطامع في الجماعة وعن ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله في غير رواية الاصول ان التأخير حتم لان غالب الرأي كما لمحقق
 وجه الظاهر ان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله ويصلى بتيممه
 ما شاء من الفرائض والنوافل وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يتيمم لكل
 فرض لانه طهارة ضرورية ولنا انه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقي شرطه

مضطجعا ولا مستندا في المحل اذ لو كان كذلك ينتقض وضوءه بالنوم فلا يتأتى هذه المسئلة
قوله لا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب او يدبه الطاهر اي في قوله تعالى قتيبموا صعيدا طيبا
قوله ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة وان لم يرج يتيمم في الوقت
 المستحب لانه لا يفيد التأخير وعند مالك رحمة الله يتيمم في وسط الوقت لانه خير الامور
قوله لان غالب الرأي كما لمحقق حتى سمي غالب الرأي بالعلم قال تعالى فان علمتموهن
 مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار وكذلك جواز التيمم للمريض وجوازا جراءة كلمة الكفر
 على المكروه انما كان لكون غالب الرأي بمنزلة المتحقق **قوله** وعند الشافعي
 رحمة الله يتيمم لكل فرض لانه طهارة ضرورية لان الصعيد ليس بطهور في نفسه
 اذ لو كان كذلك لكان طهورا عند الماء وانما جعل طهورا شرعا لضرورة الحاجة كطهارة
 المستحاضة والحاجة في الفرائض تزول بفرض واحد ولا تتجدد حاجة اخرى الا
 لمجيء وقت آخر بخلاف النوافل فان الحاجة الى النوافل دائمة **قوله** ولنا انه طهور
 حال عدم الماء لان الله تعالى شرع التيمم حال عدم الماء حيث قال فلم تجدوا ماء
 قتيبموا قتيبه الطهارة ببقائه وكذلك جعل النبي عليه السلام طهارة التيمم ممندا الى
 وجود الماء في الحديث فكان في حال عدم الماء كالوضوء وليس كالمستحاضة لان (الشرع)

ويتيمم الصحيح في المصرا إذا حضرت جنازة والولي غيره فخاف أن يشتغل بالطهارة أن تغوته الصلوة لأنها لا تقضى فيتحقق العجز وكذا من حضر العيد فخاف أن يشتغل بالطهارة أن يغوته العيد يتيمم لأنها لا تعاد وقوله والولي غيره إشارة إلى أنه لا يجوز للولي وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رح هو الصحيح لأن للولي حق الإعادة فلا فوت في حقه : وإن أحدث الإمام أو المقتدي في صلوة العيد تيمم وبنى عند أبي حنيفة رح وقال لا يتيمم لأن اللاحق يصلى بعد فراغ الإمام فلا يخاف الفوت وله أن يخوف باق لأنه يوم زحمة فيعثر به عارض تفسد عليه صلوته والخلاف فيما إذا شرع بالوضوء ولو شرع بالتيمم تيمم وبنى بالاتفاق لأن الواجبنا الوضوء يكون واجدا للماء في صلوته فيفسد

الشرع قدر طهارتها بالوقت نصا فتقدر به وأما ههنا قدر بالعدم فلا يجوز التقدير بالاداء قياسا لأنه حينئذ يكون تركا لتقدير ثبت نصا .

قوله ويتيمم الصحيح في المصرا إذا حضرت جنازة وقوله كذلك من حضر العيد وفيهما خلاف الشافعي رح وهذا بناء على أن صلوة العيد و صلوة الجنازة عندنا لا تعاد فيتحقق الفوات وعند الشافعي رح يجوز ما دتهما فلا يتحقق الفوات فلا يجوز التيمم ولا يقال شرط جواز التيمم عدم وجدان الماء ولم يوجد لأننا نقول الوجود مفسر بالقدرة وهو غير قادر إذا لا يمكنه الصلوة بطهارة الماء فصاعدا كخائف العطش ولأن التيمم شرع لصيانة الصلوة عن الفوات لأنه ربما امتد هذه الحالة فيجمع الصلوة في حقه فيخرج في الاداء و جاز أن يقتصر في الاداء فلما جوز الشرع التيمم لتوهم الفوات لأن يجوز عند تحقق الفوات **اولى قوله** وهو الصحيح احترازا من جواب ظاهر الرواية وفي الذخيرة فإن كان إما ما أو كان حق الصلوة له جازا لتيمم له أيضا وعن أبي حنيفة رح برواية الحسن أنه لا يجوز له التيمم فالشمس الأئمة رح الصحيح هذا ووجهه ما ذكر في الكتاب **قوله** ولو شرع بالتيمم تيمم وبنى بالاتفاق ذكر في الفوائد الظهيرية فإن كان شرعه بالتيمم فسبقه أحدث تيمم وبنى عند أبي حنيفة رحمه الله بلا إشكال

ولا يتيمم للجمعة وان خاف الفوت لو توضأ فان ادرك الجمعة صلاها والا صلى
الظهار بعلا نها تقوت الى خلف وهو الظهر بخلاف العبد وكذا اذا خاف فوت

واما على قولهما فاختلف المتأخرون قال بعضهم تيمم وبنى كما هو قول ابي حنيفة
رحمه الله لانه لا يمكنه التوضي للبناء لما فيه من بناء القوي على الضعيف كما اذا وجد
الماء في خلال الصلوة يستأنفها ولا يبني عليها وقال بعضهم لا بل يتوضأ ويبني
ويجوز ان يكون ابتداء الصلوة بالتيمم والبناء بالوضوء كما قلنا في جنب معه من الماء
قدر ما يكفي لوضوئه فانه يتيمم ويصلي فاذا تيمم وتحرم للصلوة ثم سبقه الحدث
يتوضأ بذلك الماء ويبني فهذه صلوة ابتداء بها بالتيمم وانتهائها بالوضوء قال رحمه الله
لكن هذا لا يقتضي ذلك لانه ليس فيه بناء القوي على الضعيف اذ التيمم هنا
اقوى من الوضوء لانه يزيل الجنابة والوضوء لا يزيلها ولا بد من معنى آخر فنقول
الطهارة الحاصلة بالتيمم مثل الطهارة الحاصلة بالوضوء بدليل جواز اقتداء المتوضي
بالتيمم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ويؤيد هذا ما ذكره القاضي الامام
فخر الدين رحمه الله في فصل المسح من فتاواه ما سمع الخف اذا احدث في صلوته
فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كما ان يتوضأ ويغسل رجليه
ويبني على صلوته كما لمصلي بالتيمم اذا احدث في صلوته فانصرف ثم وجد ماء كان
له ان يتوضأ ويبني على صلوته والفرق بين هذا وبين ما اذا وجد التيمم الماء في خلال
صلوته حيث يستأنف الصلوة وههنا لا يلزمه الاستئناف وهو ان التيمم ينتقض بصفة
الاستناد الى ابتداء وجوده عند اصابته الماء لانه يصير محدثا بالحدث السابق اذ
الاصابة ليست بحدث ولان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول
المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف وفي مسئلتنا لم ينتقض التيمم عند اصابته الماء
بصفة الاستناد لانتقاضه بالحدث الطاري على التيمم ولم يوجد القدرة على الاصل (حال)

الوقت لو توضأ لم يتيمم ويتوضأ ويقضي ما فاتته لان الفوات الى خلف وهو القضاء

حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف وذكر في المحيط واذا سبق الموت
الحدث في صلاة العيد في الجبانه فهذا على وجهين الاول اذا سبقه الحدث قبل الشروع
في الصلاة وانه على وجهين ايضا ان كان يرجو ادراك شيء من الصلاة مع الامام
لو توضأ لا يباح له التيمم وان كان لا يرجو ادراك شيء من الصلاة مع الامام لو توضأ
يباح له التيمم والوجه الثاني اذا سبقه الحدث بعد الشروع في الصلاة فهذا على
وجهين ايضا الاول ان يكون شروعه بالتيمم في هذا الوجه تيمم وبنى بلا خلاف
وان كان شروعه بالتوضوء ان كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالتوضوء يباح له التيمم
بالاجماع وان كان لا يخاف زوال الشمس فان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ
لا يباح له التيمم بالاجماع وان كان لا يرجو ادراك الامام قبل الفراغ تيمم وبنى
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يتوضأ ولا يتيمم فمن مشايخنا من قال هذا اختلاف
عصر زمان فكان في زمن ابي حنيفة رحمه الله يصلي صلاة العيد في جبانه بعيدة
من الكوفة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ زالت الشمس فكان خوف
الفوت قائما فافتنى على وفق زمانه وفي زمانهما كان يصلي صلاة العيد في جبانه
قريبة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ لا تزول الشمس فلم يكن خوف الفوت
قائما فافتنى على وفق زمانهما وكان شمس الائمة الحلواني رحمه الله وشمس الائمة
السرحسي رحمه الله يقولان في ديارنا لا يجوز التيمم لصلاة العيد لا ابتداء ولا بناء
لان الماء محبط بمصلي العيد فيمكن التوضي والبناء من غير خوف الفوت حتى
لو خيف الفوت يجوز التيمم ومنهم من قال هذا اختلاف حجة وبرهان قال ابو بكر
الاسكاف رحمه الله هذه المسئلة بناء على ان من شرع في صلاة العيد ثم افسد هالاقضاء
عليه عند ابي حنيفة رحمه الله فكان تفوته الصلاة على اصله لا الى بدل ولذلك

والمسا فر إذا نسي الماء في رحله فتيمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعد لها عند أبي حنيفة ومحمد رحم
وقال أبو يوسف رحم يعيدها والخلاف فيما إذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره وذكره
في الوقت وبعده سواء له أنه واجد للماء : فصار كما إذا كان في رحله ثوب فتيمم : ولأن
رحل المسا فر معدن للماء عادة فيفترض الطلب ولهما أنه لا قدرة بدون العلم وهي المراد
بالوجود ماء الرحل معدل للشرب لا للاستعمال ومسئلة الثوب على الاختلاف ولو كان
على الاتفاق ففرص الستري فوتر لا إلى خلف والطهارة بالماء تفوت إلى خلف وهو التيمم

جاز التيمم وعندهما يلزمه القضاء فلا تفوته لا إلى بدل فلا يجوز له التيمم وقبل الشروع
إذا فاتته الأداء لا يمكنه القضاء بالاجماع فكان الفوات لا إلى بدل فيجوز له التيمم
وغيره من المشايخ جعل هذا اختلافاً مبتدأ .

قوله والمسا فر إذا نسي الماء قيد بالنسيان لأن في الظن لا يجوز له التيمم بالاجماع ويعيد الصلوة
قوله أو وضعه غيره بأمره قيد به لأنه لو وضعه غيره بغير أمره وهو لا يعلم به جاز التيمم
اتفاقاً وعن محمد رحم في غير رواية الأصل أنه على الخلاف أيضاً واليه أشار في كتاب الصلوة
حيث قال مسافر تيمم وفي رحله ماء وهو لا يعلم به وهذا شامل لسبق العلم بالماء وعدمه
وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحم لأنه إنما لا يعذر عند أبي يوسف رحم لتقصيره في البحث
عن أدنى موضع منه وهو رحله وهذا المعنى لا يتغير لسبق العلم فإن قيل النسيان
لا يخرج صاحب الماء عن كونه واجداً له كما لا يخرج صاحب المال في التكفير إذا كفر
بالصوم واشترط عدم الوجود متساوياً في الفصلين قلنا إن عدم الأجزاء في مسئلة التكفير
قول أبي يوسف رحمه الله وحده فعلى ذلك يسقط الاعتراض ولئن سلمنا أنه قول
الكل وهو ظاهر فنقول المراد من الوجود في آية التيمم القدرة والمراد منه في التكفير
عدم كون المال في الملك لا القدرة المجردة ولهذا لو عرض المال على المكفر أقرضاً
أو هبة فلم يقبله فكفر بالصوم أجزاء وعرض الماء في فصل التيمم مانع ولو وضع (الماء)

وليس على المتيمم طلب الماء اذا لم يغلب على ظنه ان يقربه ماءً لان الغالب
 عدم الماء في الفلوات ولا دليل على الوجود فلم يكن واجداً وان غلب على
 ظنه ان هنا ك ماء لم يجز له ان يتيمم حتى يطلبه لانه واجد للماء نظراً
 الى الدليل ثم يطلب مقدار الغلوة ولا يبلغ ميلاً كيلا ينقطع عن رفقته وان كان
 مع رفقه ماء طلب منه قبل ان يتيمم لعدم المنع غالباً فان منعه منه يتيمم لتحقيق
 العجز ولو تيمم قبل الطلب اجزاه عند ابي حنيفة رح لانه لا يلزمه الطلب
 من ملك الغير وقال لا يجزيه لان الماء مبذول عادة ولو ابي ان يعطيه الا بئس المثل

الماء بنفسه ولكن وقع عنده انه فنى الماء لا يجزيه التيمم بالاجماع ولو كان الماء في اناء
 على ظهره او معلقاً في عنقه او موضوعاً بين يديه فنسيه وتيمم لا يجزيه بالاجماع لانه نسي
 ما لا ينسى فلا يعتبر نسيانه وان كان الماء معلقاً على الاكاف فان كان راكباً والماء في مؤخر
 الرجل يجزيه عندهما وان كان سائقاً فان كان الماء في مقدم الرجل يجزيه عندهما وان كان
 في مؤخره لا يجزيه بالاجماع كذا ذكره الامام المحبوبي رح في الجامع الصغير
قوله وليس على المتيمم طلب الماء وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز التيمم قبل
 الطلب في الفلوات لان عدم الوجود لا يكون بدون الطلب قال تعالى قل لا اجد
 فيما اوحى الي محرماً لكنا نقول قد يكون بدون الطلب كما لو جود قال عليه السلام
 من وجد اقطعة فليعرفها فقد سماه واجداً وان لم يوجد منه الطلب **قوله** لانه واجد للماء نظراً
 الى الدليل لان غالب الرأي كما لتحقيق في حق وجوب العمل ولهذا وجب العمل
 باخبار الآحاد والاقيسة والآي المأولة والمخصوصة والبيئات فان قيل لو كان غالب الرأي
 كما لتحقيق هنا لوجب التأخير فيما اذا غلب على ظنه انه يجد الماء في آخر الوقت
 قلنا عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان التأخير حتم ولان غلبة ظنه ثم
 انه سيصير يقرب الماء وههنا غلبة ظنه انه يقرب الماء **قوله** وان كان مع رفقه ماء طلبه منه

(كتاب الطهارات - باب المسح على الخفين)

وعنده ثمنه لا يجزيه التيمم لتحقيق القدرة ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش
لان الضرر مسقط والماله اعلم *

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة

وعن أبي نصر الصفار رحمه الله انما يجب السؤال في غير موضع عزة الماء وقبل
ان غلب على ظنه الا عطاء وجب السؤال والا فلا وما يحمله الحجاج من ماء زمزم
للعطية يمنع جواز التيمم وما يذكرون الحيلة انه يهبه لرفيقه ثم يستودعه اياه فليس
بشيء لانه قادر على استعماله بالرجوع في الهبة *

قوله وعنده ثمنه وفي بعض المواضع اذا باعه بمثل القيمة او بغبن يسير ومعه
مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد بمقدار ثمن الماء لا يتيمم بل يشتري الماء
قوله ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش قال الحسن البصري رحمه الله يلزمه الشراء
بجميع ماله وهذا القول غير مأخوذ به وقد رالف الغبن الفاحش في النوادر بضعف الثمن
وقال بعضهم الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كذا في المبسوط والمحيط
وقيمة الماء انما تعتبر في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضيخان *

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة اي ثابت بالسنة انما قال جائز لان الغسل افضل لانه
ابعد عن مظنة الخلاف وانما قال بالسنة وانها تتناول القول والفعل وقد ورد في
باب المسح حكاية فعله ورواية قوله فلماذا اطلق لفظ السنة دون لفظ الحديث وانه
لا يتناول الا القول لما انه قال بعضهم ثبت بالكتاب على قراءة الخفض وهو غير
جائز عند الجمهور بدلالة قوله الى الكعبين لان المسح غير مقدر بهذا بالاجماع
والصحيح ان جوازه ثبت بالسنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً (قوله)

والاخبار فيه مستفيضة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا
الرسالة الثالثة

قوله والاخبار فيه مستفيضة وذلك من حيث الفعل والقول أما الفعل فقد روى
 المسح ابو بكر وعمر والعبادلة الثلاثة والمغيرة بن شعبة وصفوان بن خزيمة وسعد
 بن ابي وقاص وجري بن عبد الله البلخي وسليمان بن بريدة والبراء بن عازب
 وابوردة وجابر وعمر بن حزم وابو موسى الاشعري وثوبان وعمر بن امية
 الضميري وبلال وسلمان وابو ايوب وحذيفة وعائشة وأم سعد الانصارية وأما القول
 فمنها ما روى عمرو علي وصفوان ابن غسال وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك
 وعائشة رضي الله عنهم انه قال يمسح المقيم يوما وليلة والمسا فرثلة ايام وابا لها
 وقال المغيرة بن شعبة توا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكنت اصب الماء
 عليه وعليه جبة شامية، صبقة الكمين فخرج يديه من تحت ذيله ومسح علي خفيه
 فقلت يا رسول الله نسيت غسل القدمين فقال بهذا امرني ربي عز وجل وكثرة
 الاخبار فيه قال ابو حنيفة رحمه الله ما قلت بالمسح على الخفين حتى جاءني فيه مثل ضوء
 النهار وقال ابو يوسف رحمه الله حبر المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته وقال الكرخي
 رحمه الله اخاف الكفر على من لم يرامسح على الخفين لان الآثار التي جاءت
 فيه في حيز التواتر وقال شيخ الاسلام رحمه الله والدليل على ان من لم يرامسح
 على الخفين كان ضالا وما روي ان ابا حنيفة رحمه الله سئل عن مذهب اهل السنة
 والجماعة فقال هو ان تفضل الشيخين يعني ابا بكر وعمر علي سائر اصحابه رضي
 الله عنهم وان تحب الخنتين يعني عثمان وعلي وان ترى المسح على الخفين اخذه
 من قول انس بن مالك رضي الله عنه ان من السنة ان تفضل الشيخين وتحب الخنتين
 وترى المسح على الخفين وروي ان قتادة رضي الله عنه لما قدم الكوفة دخل عليه
 ابو حنيفة رحمه الله وهو قتي فقال قتادة من اين انت فقال من الكوفة فقال انت من

لكن من رآه ثم لم يمسه آخذا بالعزيمة كان مأجورا ويجوز من كل حدث موجب للوضوء اذا لبسهما على طهارة كاملة ثم احدث خصه بحدث موجب للوضوء لانه لا يمسه من الجنابة على ما تبين ان شاء الله تعالى ويحدث متأخر لان الخف عهده مانعا ولو جوزناه بحدث سابق كالمستحاضة اذا لبست ثم خرج الوقت والمتميم اذا لبس ثم رأى الماء كان رافعا

القوم الذين اتخذوا دينهم شيعا قال الاول كني افضل الشيخين واحب الختتين وارى الصلوة خلف كل بروفا جر ولا اكفر احدا بذنب ولا اخرج احدا من الاسلام الا من الوجه الذي دخل وارى المسح على الخفين فقال له قتادة اصببت فالزم ثلث مرات قوله الا من الوجه الذي دخل يعني في الاسلام بالشهادة فلا يحكم بخروجه عن الاسلام الا بحجودها •

قوله لكن من رآه ثم لم يمسه آخذا بالعزيمة كان مأجورا قيل هذه الرواية مأخوذة على المصنف لما عرف في اصول الفقه ان هذه الرخصة رخصة اسقاط فينبغي ان لا يثاب بآتيان العزيمة اذ لا يبقى العزيمة مشروعة اذا كانت الرخصة للاسقاط كما في قصر الصلوة واجيب عنه بان العزيمة لم يبق مشروعة ما دام متخففا وما اذا نزع خفيه او احدهما والنزع مشروع له لحقه لم يبق المسح مشروعا وصار الوظيفة هي الغسل فاذا غسل رجله صار آخذا بالعزيمة وهي مشروعة وقت الغسل فيثاب لذلك **قوله** موجب للوضوء احتريزه عن الجنابة واستند المواجهة الى الحدث مجازا على ما مر **قوله** كالمستحاضة اذا لبست على السيلان او سأل بعد الوضوء قبيل اللبس يمسه في الوقت لا بعد خروجه لان انتقاص الوضوء عند خروج الوقت بالحدث السابق فتبين انها لبست الخف بلا طهارة وهذا لان الاستناد يظهر في الاحكام القائمة وجواز المسح منها فظهر ان اللبس حصل مع الحدث في حق هذا الحكم بخلاف ما اذا كانت الدم منقطعة وقت الوضوء واللبس لان هناك يستند الى سيلان متأخر عن اللبس فلا يظهر ان اللبس حصل مع الحدث فان قيل لو استند الانتقاص بخروج الوقت (لما)

وقوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو المذهب عندنا حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم احدث يجزيه المسح وهذا لان الخف مانع حلول الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعا

لما وجب عليه القضاء اذا شرعت في التطوع ثم خرج الوقت لانه ظهران الشروع حصل مع الحدث قلنا الثابت بالاستناد ثابت من وجه دون وجه لانه بين الطهور والاقتصار لان انتقاض الوضوء حكم الحدث والحدث وجد في تلك الحالة فهذا يقتضي صيرورتها محدثة من ذلك الوقت الا ان صيرورتها محدثة معلقة بخروج الوقت وخروج الوقت وجد الآن فهذا يقتضي صيرورتها محدثة في الحال فجعلناه طهورا من وجه اقتصارا من وجه ولو كان طهورا من كل وجه لا يجوز المسح ولا القضاء ولو كان اقتصارا من كل وجه ليجاز المسح ولو جب القضاء قلنا لا يجوز المسح ويجب القضاء اخذا بالا احتياط في كل فصل .

قوله وقوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث ولكن ذكر اللبس واراد به بقاءه لان للدوام فيما يستدام حكم الابتداء قال الله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين سمي دوام القعود تعودا **قوله** وهو المذهب عندنا احتراز عن قول الشافعي رحمه الله فانه يشترط كمال الطهارة وقت اللبس وما ذكر من نتيجة اختلاف المذهب بقوله حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة الى آخره لا يصلح نتيجة لما ذكر من اشتراط اللبس على طهارة كاملة فان عدم جواز المسح هنا يمكن ان يكون عنده باعتبار ترك الترتيب في الوضوء لا باعتبار اشتراط الطهارة كاملة وقت اللبس وانما تظهر ثمرة الاختلاف فيما ذكر في المبسوط ولو توضأ وغسل احدي رجله ولبس الخف ثم غسل الرجل الآخر ولبس الخف ثم احدث جاز له المسح عندنا وقال الشافعي

(كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين)

ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها لقوته عليه الصلوة والسلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها .

قال وابتدأوها عقب الحدث لان الخف مانع سراية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع

رحمة الله ان لم ينزع الخف الاول لا يجوز له المسح وان نزع ثم لبسه جاز له المسح لان الشرط ان يكون لبسه بعد اكمال الطهارة **قوله** وكنا نقول هذا اشتغال بما لا يفيد بان ينزع ثم يلبس من غير ان يلزمه فيه غسل وهو ليس من الحكمة فلا يجوز اشتراطه .

قوله ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها قال شيخ الاسلام في مبسوطه وقال مالك رحمه الله بان مدة المسح في حق المسافر غير موقنة بل يمسح عليهما كم شاء اذ البسهما على الطهارة وجعل هذا القول الا امام السرخسي رحمه الله قول الحسن البصري رحمه الله وقال كان الحسن البصري يقول المسح مؤيد للمسافر ثم قال وكان مالك رحمه الله يقول لا يمسح المقيم اصلا ويمسح المسافر ما بداه واحتج من ادعى التأيد للمسافر بحديث عمار بن ياسر قال قلت يا رسول الله امسح على الخفين يوما فقال نعم فقلت يومين قال نعم حتى انتهيت الي سبعة ايام فقال اذا كنت في سفر فامسح ما بدالك وتأويله عندنا ان مراده صلى الله عليه وسلم بيان ان المسح مؤيد غير منسوخ لان لا ينزع خفيه في هذه المدة والاخبار المشهورة لا تترك بهذا الشاذ وامامة العلماء احتجوا بما روي عن صفوان بن غسال المرادي رضى قال اتيت رسول الله عليه السلام فقال لي ما جاء بك فقلت طلب العلم فقال عليه السلام ان الملائكة تضع اجنحتها لطالب العلم رضاء بما يصنع فيما ذاجت فسل قال فسألت عن المسح على الخفين فقال للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وابتدأوها عقب الحدث هذا مذهب عامة العلماء وعند البعض من وقت اللبس وعند البعض من وقت المسح وفي شرح الزاهدي للقندوري قلت والمقيم (في)

والمسح على ظاهرهما خطوطاً بالاصابع يبدأ من قبل الاصابع الى الساق لتحديث مغبرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام وضع يديه على خفيه ومدهما من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة وكانني انظر الى اثر المسح على خف رسول الله عليه السلام خطوطاً بالاصابع ثم المسح على الظاهر حتى لا يجوز على باطن الخف وعقبه وساقه لانه معدول به عن القياس فيراعى فيه جميع ماورد به الشرع : والبداية من الاصابع استحباب اعتبار ابا اصل وهو الغسل : وفرض ذلك مقدار ثلث اصابع من اصابع اليد وقال الكرخي رحمه الله تعالى من اصابع الرجل والاول اصح اعتبار الآلة المسح

في مدة مسحه قد لا يتمكن المسح الا من اربع صلوات وقتية بالمسح كمن تواضاً ولبس خفيه قبل الفجر فلما طلع صلى الفجر وقعد قد راى تشهداً فاحدث لا يمكنه ان يصلي من الغد على هيئة الاولى لا اعتراض ظهور الحدث في آخر صلوته هكذا اوردته مطلقاً وقد يصلي خمسا وقد يصلي بالمسح ستا كمن اخر الظهر الى آخر الوقت ثم احدث ونوعاً ومسح وصلى الظهر في آخر وقته ثم صلى الظهر من العدد في اوله وقد يصلي به على هذا الوجه سبعة على الاختلاف .

قوله والمسح على ظاهرهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى المسح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة وقال الامام السرخسي رحمه الله في المبسوط ومسح الخف مرة واحدة وقال عطاء رحمه الله ثلاثاً كالغسل ولنا حديث مغيرة بن شعبه قال كانني انظر الى اثر المسح على ظهر خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطاً بالاصابع وانما تبقى الخطوط اذ لم يمسه الا مرة واحدة وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله وصورة المسح على الخفين ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد هما الى الساق فوق الكعبين ويخرج بين اصابعه وان بدأ من اصل الساق ومد الى الاصابع جاز (قوله)

ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير يتبين منه قدر ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز وقال زفر والشافعي رح لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل البادي بجب غسل الباقي ولنا ان الخفاف لا تخلو عن القليل عادة فيلحقهم الحرج في النزع وتخلو عن الكثير فلا حرج والكثير ان ينكشف قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها هو الصحيح

قوله ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير روي بالثناء المنقوطة بالثلث الموقية وبالباء المنقوطة بالواحدة التحتية ولكن قوله فيما بعده وان كان اقل من ذلك جاز يدل على ان الرواية هي الاولى اذ لو كانت الرواية الثانية لقل اصغر من ذلك جاز والتفاوت بينهما ان الاول يستعمل في الكمية المنفصلة والثاني في المتصلة وفي هذا اشارة الى ان الخروق يجمع في خف واحد ثم ههنا مذاهب اربعة عندنا الفصل بين الخرق القليل والكثير وهو استحسان وقال زفر والشافعي رحمهما الله قليله وكثيره سواء في منع جواز المسح بعد ان يرى شيء من الرجل وهو قباس وقال سفيان الثوري رحمه الله بمقابلته قليله وكثيره سواء لا يمنع جواز المسح بعد ان يطلق عليه اسم الخف وقال الاوزاعي رحمه الله يغسل ما ظهر من القدم ويمسح ما لم يظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** من اصابع الرجل اعتبر في الخرق اصابع الرجل لان الخرق يمنع قطع السفر وتتابع المشي وانه فعل الرجل فاما فعل المسح يتأدى بالياء والرجل محله والفعل يخاف الى الفاعل لا الى المحل فلهدا اعتبر في المسح اصابع اليد وفي الخرق اصابع الرجل وانما اعتبر الكرخي رحمه الله اصابع الرجل في حق المسح لان المسح يقع عليه وهو كثر المسوح فاعطي له حكم الكل وفي الايضاح مقدار مسح الخف عند الشافعي رحمه الله ادنى ما يطلق عليه اسم المسح والكلام فيه كالكلام في مسح الرأس **قوله** اصغرها هو الصحيح ذكر الامام ظهيرا لدين في تاء وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله المعتبر في الخرق اكبر الاصابع اذا كان الخرق عند اكبر الاصابع وان كان عند اصغر الاصابع يعتبر اصغر الاصابع (قوله)

لان الاصل في القدم هو الاصابع والثلاث اكثرها فقام مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط ولا معتبر يد حول الا نامل اذا كان لا ينفرج عند المشي ويعتبر هذا المقدار في كل خف على حدة فيجمع الخرق في خف واحد ولا يجمع في خفين لان الخرق في احدهما لا يمنع قطع السفر بالآخر بخلاف النجاسة المتفرقة لانه حامل للكل وانكشف العورة نظير النجاسة ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان بن عسال ربه انه قال كان رسول الله صلعم يأمرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلثة ايام ولما لبسنا من جنابة ولكن عن بول او غائط او نوم ولان الجنابة لا تتكرر عادة فلا حرج في النزاع بخلاف الحدث لانه يتكرر وينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء لانه بعض الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف لسرية الحدث الى القدم حيث زال المانع وكذا نزع احدهما لتعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة وكذا مضى المدة طار وينا واذ اتمت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلى وليس عليه اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل المدة لان عند النزاع يسرى الحدث السابق الى القدمين كما انه لم يغسلهما وحكم النزاع يثبت بخروج القدم الى الساق لانه لا معتبر به في حق المسح

قوله لان الاصل في القدم هو الاصابع واما اذا قالوا بان من قطع اصابع رجل انسان فانه يلزمه جميع الدية **قوله** ولا معتبر يد حول الا نامل وذكر في المحيط اذا كان بيد وقد رثاثة نامل من اصابع الرجل هل يمنع جواز المسح قال بعضهم يمنع واليه مال شمس الائمة السرخسي رح وقال بعضهم لا يمنع ويشترط ان يبدو وقد رثاثة اصابع بكما لها واليه مال شمس الائمة الحلواني رح وهو الاصح وقال فيه ايضا ثم الخرق الكثير انما يمنع جواز المسح اذا كان منفرجا يرى ما تحته واما اذا كان لا يرى ما تحته بان كان الخف صلبا لانه لو دخل فيه الاصابع يد خل فيه ثلاث اصابع لا يمنع جواز المسح وان كان يبدو قد رثاثة اصابع حاله المشي لا في حالة وضع القدم على الارض يمنع جواز المسح لان الخف يلبس للمشي **قوله** ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان قال الامام

وكذا بابا كثر القدم هو الصحيح ومن ابتداء المسح وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثة ايام وليا ليها عملا باطلاق الحديث ولانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره بخلاف ما اذا استكمل المدة للاقامة ثم سافر لان الحدث قد سرى الى القدم والخف ليس برافع ، ولو اقام وهو مسافر ان استكمل مدة الاقامة نزع لان رخصة السفر لا تبقى بدونه وان لم يستكمل اتمها لان هذه مدة الاقامة وهو مقيم .

نجم الدين الزاهدي رحمه الله في شرحه "لقدوري سألت استاذي شيخ الاسلام نجم الايمة البخاري عن صورته فقال توضأ ولبس خفيه ثم اجنب ليس له ان يشد خفيه فوق الكعبين ثم يغتسل ويمسح وقد تذكر لهذا ما ذكر محمد رح في الاصل ان المسافر توضأ ولبس خفيه ثم اجنب وعنده ماء يكفي للوضوء تيمم وصلى فان احدث وعنده ذلك الماء لم يمسح عليه ولا يجوز المسح لان الجنابة حلت القدم وما تذكر بعده من مروره على الماء الكثير نائم ليس بصحيح لان الجنابة لا تعود على الاصح كمن تيمم وبقر به ماء لا يعلم به .

قوله وكذا بابا كثر القدم هو الصحيح لان الاكثر حكم الكل هذا هو المروي عن ابي حنيفة رح فانه قال لا ينتقض المسح حتى يخرج اكثر القدمين من مكانه وهو قول الحسن بن زياد رح وقال في الاملاء اذا خرج نصف القدم الى الساق يبطل المسح فكان عليه غسل الرجلين وقال بعضهم اذا كان بحال يمكنه المشي مع ذلك الفدر من النزاع فانه يجوز المسح واذا لم يمكنه المشي لا يجوز واذا لم يخرج القدمين الى الساقين ولكن حركهما من مكانهما وارتفع العقب اذا بقي في الخف من الرجل مقدار ثلثة اصابع فانه يجزيه المسح هكذا روى ابن سماعة عن محمد رح وروي عن ابي حنيفة رح اذا خرج اكثر العقب من موضعه الى الساق فانه يبطل المسح كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح وذكر في المحيط اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه وكذا لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه لا ينتقض ذكره ابو علي الدقاق رح **قوله** ومن ابتداء المسح وهو مقيم (هذا)

قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه خلافا للشافعي رحمه الله فإنه يقول
البدل لا يكون له بدل ولنا إن النبي عليه الصلوة والسلام مسح على الجرموقين

البدل لا يكون له بدل
فمن لبس الجرموقين
فمن مسح عليهما
فمن مسح عليهما

هذا على ثلاثة أوجه في وجه يتحول مدته إلى مدة السفر بالاتفاق وهو ما إذا سافر
قبل أن تنتقض الطهارة التي لبس عليها الخفين وانتقضت طهارته وهو مسافر وفي وجه
لا يتحول إلى مدة السفر بالاتفاق وهو ما إذا سافر بعدما حدث واستكمل مدة المقيم وفي وجه
اختلفوا فيه وهو ما إذا سافر بعدما حدث قبل استكمال مدة المقيم عندنا يتحول مدته
إلى مدة السفر وعند الشافعي رح لا يتحول كذا في شرح الطحاوي وجه قول الشافعي
رحمه الله إن المسح عبادة فإذا شرع فيها على حكم الإقامة لم يتغير بالسفر كالصوم
يشرع فيه ثم يسافر وكالصلوة يشرع فيها في سفينة في المصر ثم يسير فيصير مسافرا في
صلوته لأن حال الإقامة حال عزيمة وحال السفر حال رخصة فإذا اجتمعنا في عبادة
غلبت العزيمة للرخصة وأنا نقول إنه سافر والمدة باقية فيتغير إلى مدة السفر قياسا على
ما لو لم يكن حدث أو حدث ولم يمسه فإنه يتغير إلى مدة السفر وهذا لأن المسحات
في المدة كصلوة يوم وليلة وصيام شهر بدلالة أن بعضها لا يبطل بالبعض وفساد آخر
المسحات لا يوجب فساد أولها فانعقاد حكم الإقامة لأولها لا يمنع انعقاد حكم السفر
لآخرها كمن سافر آخر اليوم أو آخر رمضان يسقط عنه شطربا في الصلوة وباقي
الصيام وهذا لأنه كما جاز أن ينفصل بعضه عن بعض فسادا فكذا جاز تغيرا وليس كالصوم
والصلوة لأن الصلوة الواحدة والصوم الواحد مما لا ينجز في اعتبار الإقامة في أوله
لا يبيح الفطر واعتبار السفر في آخره يبيح فترجى جانب الحرمة وكذلك في الصلوة
حيث يترجى جانب الإقامة للاحتياط لأنها لا تنجز في غلب جانب التكميل .
قوله قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه الجرموق ما لبس فوق الخف إنما
يجوز المسح على الجرموقين إذا لبسهما فوق الخفين قبل أن يحدث فاما إذا حدث ومسح

(كتاب الطهارات ... باب المسح على الخفين)

ولانه تبع للخف استعمالا وغرضا فصاركخف ذي طاقين وهو بدل عن الرجل
 لا عن الخف بخلاف ما اذا لبس الجرموقين بعد ما احدث لان الحدث
 حل بالخف فلا يتحول الى غيره ولو كان الجرموق من كرباس لا يجوز
 المسح عليه لانه لا يصلح بدلا عن الرجل الا ان تنفذ البلة الى الخف

بالخف لم يمسه على الجرموق لان حكم المسح استقر في الخف فصار من اعضاء الوضوء
 حكما فيصير الجرموق بدلا عنه وكذا لو احدث بعد لبس الخف لما ذكر في الكتاب
 ثم لو مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف الظاهر وعلى
 الجرموق الباقي وفي بعض رواية الاصل قال ينزع الجرموق الباقي ويمسح على
 الخفين وقال زفر رحيمسح على الخف الذي نزع الجرموق منه ولبس عليه في الآخر
 شي لان الاستتار باق وكان الغرض المسح فيزول المسح بقدر ما زال ولم ينزل الاستتار بخلاف
 ما اذا خلع احد خفيه ووجهه ما ذكر في بعض النسخ ان نزع احدا للجرموقين كنزهما كما
 ان خلع احدا للخفين كخلعهما ووجه الظاهر انه في الا بتداء لولبس الجرموق على احد
 الخفين كان له ان يمسه عليه وعلى الخف الباقي فكذلك اذا نزع احدا للجرموقين الا ان
 حكم الطهارة في الرجلين لا يحتمل التجزي فاذا انتفض في احدهما بنزع الجرموق
 ينتفض في الآخر فلهم هذا مسح على الخف الظاهر وعلى الجرموق الباقي كذا في المبسوط .

قوله ولانه تبع للخف استعمالا اي من حيث المشي والقيام والعود والانخفاض
 والارتفاع فانه انما دار الخف باستعمال الالبس في هذه الوجوه يدور معه
 الجرموق فكان تبع للخف في الاستعمال وكذلك في الغرض فان الخف
 كما هو وقاية للرجل كان تبعاله فانك ذلك الجرموق وقاية الخف كان تبعاله وكلاهما
 تبع للرجل وكذلك في غرض الاستدفاء ودفع الاذى عن الرجل كلاهما تبع للرجل
 فلا يفرده الجرموق بحكم على حدة **قوله** فصاركخف ذي طاقين فان قيل (لو كان)

ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين وقال لا يجوز إذا كانا ثخينين لا يشقان لما روي أن النبي عليه الصلوة والسلام مسح على جوربيه ولا أنه يمكنه المشي فيه إذا كان ثخيناً وهو أن يستمسك على الساق من غير أن يربط بشيء فاشبه الخف وله أنه ليس في معنى الخف لأنه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلا إذا كان منعلًا وهو محمل الحديث

لو كان الجرم موق مع الخف بمنزلة خف ذي طاقين ينبغي أن لا يجب المسح على الخفين عند نزع الجرم موقين كافي خف ذي طاقين إذا مسح عليه ثم نزع أحد طاقيه وكذا إذا مسح على خفيه ثم فشرجلد ظاهر الخفين وكذلك إذا كان الخف مشعراً قلنا إنما جعل الجرم موق تبعاً للخف من حيث الغرض والاستعمال لا من كل وجه فإن كل واحد أصل بنفسه فاعتبرت التبعية عند وجودهما وإنما يكون ذلك عند قيام الممسوح على حاله فإذا زال الممسوح فقد زالت التبعية حقيقة وحكما فيحل الحدث بما تحته فتجب إعادة المسح وأما ذو الطاقين فكل واحد منهما متصل بالآخر من كل وجه فيصير أن يحكم الاتصال كالشعر مع بشرة الرأس فكان المسح على أحد الطاقين مسحاً على ماتحته من حيث الحكم فكان الممسوح على حاله حكماً وإن زال الطاق الممسوح.

قوله ولا يجوز المسح على الجوربين إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين الجورب المجلد ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله والمنعل بالتخفيف وسكون النون ما وضع على أسفله جلدة كالنعل للقدم **قوله** إذا كانا ثخينين لا يشقان في المغرب شف الثوب إذا رق حتى رأيت ما وراءه ومنه إذا كانا ثخينين لا يشقان ونفي الشفوف تأكيد للنخابة وأما ينشقان فخطأ قال العلامة صاحب النهاية وجدت بخط الإمام تاج الدين الذر نوخي رحمه الله يعني خطأ رواية لا لغة وذلك لأنه ذكر في المغرب في باب النون نشف الماء أخذه من أرض أو غدير بخرقة أو غيرها من باب ضرب (ومنه)

وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين لانه لا حرج في نزع هذه الاشياء والرخصة لدفع الحرج ويجوز المسح على الجبائر وان شذها على غير وضوء لانه عليه الصلوة والسلام فعل ذلك وامر عليا رضي الله عنه به ولان الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف فكان اولى بشرع المسح

ومنه كان للبي عليه السلام خرقه ينشف بها اذا توفى وبهذا صح قوله في ماء غسل الميت ثم ينشفه بثوب اي ينشف ماءه حتى يجف .
قوله وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى في الكافي قال ابو حنيفة رحمه الله اولا لا يجوز المسح على الخفين لان مواظبة المشي فيه غير ممكن فصار كالرفيق ولما مرض قال لعوده فعلت ما كنت منعت عنه فاستدلوا على رجوعه ويجوز المسح على الجوارب اللبديّة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز قالوا ولو شاهد ابو حنيفة رحمه الله صلابتها لا قى بالجواز وفي زاد الفقهاء والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية **قوله** ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة الى آخره وقال بعض اصحاب الحديث وقيل انه احد قولي الشافعي رح يجزيه احتج المخالف بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بعث سرية فامرهم ان يمسحوا على المشاود وهي العمامة والتماخين وهي الخفاف وتأويل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خص به تلك السرية لعذرهم فقد كان يخص بعض اصحابه باشياء كما اجاز لعبد الرحمن لبس الحرير وخص حزيمة بشهادة واحدة كذا في المبسوط **قوله** ويجوز المسح على الجبائر اذا كان يضره المسح على الجراحة واما اذا كان لا يضره المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر وفي المحيط ذكر هذا القيد عن ابي علي الحسن بن الخضر النسفي رحمه الله ثم قال كان يقول ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون وفي الكافي ويمسح على العصاة كلها سواء كان تحته جراحة او لا لان العصاة لا تعصب على (وجه)

ويكتفى بالمسح على أكثرها ذكره الحسن رضى ولا يتوقف لعدم التوقيف بالتوقيت
 وإن سقطت الجبيرة عن غير برء لا يبطل المسح لأن العذر قائم والمسح عليها كالغسل لما تحتها
 مادام العذر باقيا وإن سقطت عن برء بطل لزوال العذر وإن كان في الصلوة استقبل
 لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل والله أعلم .

وجه يأتي على موضع الجراحة فحسب بل يدحل ما حول الجراحة تحت العصاة فكان
 في مسح ما يوارى حول الجراحة ضرورة فله أن يمسح ما حول الجراحة وما يوارى حولها
 وفي زاد الفقهاء فإن كان يضره المسح ولا يضره الحل يمسح على الخرق التي على
 الجراحة ويغسل حولها ما تحت الخرق الزائدة هكذا فسر ابن زياد .

قوله ويكتفى بالمسح على أكثرها قال شيخ الإسلام في مبسوطه إذا مسح على بعض
 الجبائر دون البعض هل يجزيه أم لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في إملاء
 الحسن بن زياد أن مسح على الأكثر أجزاء وإن مسح على النصف أو الأقل منه لا يجزيه
قوله ولا يتوقف لعدم التوقيف أي لعدم الأعلام من الشارء أي لم يروحد في
 توقيت المسح على الجبيرة **قوله** والمسح عليها كالغسل لما تحتها مادام العذر باقيا
 حتى لو مسح على جبيرة إحدى الرجلين لا يجوز المسح على خف الرجل الأخرى
 لئلا يكون جامعا بين الغسل حكما وبين المسح وكذلك لم يبطل بالسقوط **قوله** لأنه قدر
 على الأصل كالمتمم وجد الماء في خلال الصلوة وهذا بخلاف ما إذا صلى ركعة أو ركعتين
 بالتحري ثم تبينت جهة الكعبة فانه يني ولا يعتقل مع أن جهة التحري بدل
 عن جهة الكعبة لأن ذلك بطريق النسخ لما قبله لما إن أصله كان بطريق النسخ
 فيبقى في حق التحري كذلك والنسخ يظهر في حق القائم لا في حق الفائت
 فلذلك يني ولا يستقبل والله أعلم .

باب الحيض والاستحاضة

باب الحيض والاستحاضة

الدماء المختصة بالنساء ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض دم تنفضها رحم امرأة سالمة عن داء وصغرة والنفاس دم يعقب الولد . والآ استحاضة ما سواهما وقد جعلها بعض المتأخرين أربعة أقسام هذه الثلاثة والضائع قالوا والدم الضائع ما تراه قبل وقت البلوغ وإنما سموه ضائعا لمعنيين أحدهما أنه لا يترتب عليها أحكام الاستحاضة من الوضوء والصلوة والصوم وغيرها والثاني أن دم الاستحاضة يفسد دم الحيض بالشوب وهذا الدم لا يفسده حتى أن المراهقة إذا رأت قبل تمام تسع سنين خمسة أيام وعقبها بعد تمام التسع ثمانية أيام وطهرت طهرا صحيحا كانت الثمانية عادة لها بالاجماع ولو كان دم استحاضة لفسد بها الثمانية قال مولا ناسخ الدين الزاهد رحمه الله لافتقاره في هذا الخلاف فإن المتقدمين جعلوا الاستحاضة قسمين قسم يفسد دم الحيض ويغير أحكامها إذا صادفت الأهل في وقتها وقسم لا يفسده ولا يغير أحكامها كدم الصغيرة والمجنونة في وقته أما دم الحيض فإن الدم لا يكون حيضا إلا في وقت مخصوص وقد رخصوا وبلون مخصوص وله أحكام مخصوصة أما الوقت فمن تسع سنين على الأصح إلى الأياس والآياس يحصل بانقطاع الدم مدة لا تصلح لنصب العادة عند ستين سنة وعند أكثرهم عند خمس وخمسين والفتوى في زماننا عند الخمسين وهو قول عائشة رضي الله عنها وسفيان الثوري وابن المبارك ومحمد بن مقاتل الرازي وبه أخذ نصير بن يحيى وأبو الليث وعزالدين الكندي السمرقندي .

(قوله)

أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها وما نقص من ذلك فهو استحاضة لقوله عليه السلام أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ولياليها وأكثر عشرة أيام وهو حجة على الشافعي رح في التقدير يوم وليلة وعن أبي يوسف رح أنه يومان والأكثر من اليوم الثالث إقامة للأكثر مقام الكل قلنا هذا نقص عن تقدير الشرع وأكثر عشرة أيام ولياليها والزائد استحاضة لما روينا وهو حجة على الشافعي رح في التقدير بخمسة عشر يوماً ثم الزائد والنقص استحاضة لأن تقدير الشرع يمنع الحاق غيره به وماتراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض حتى ترى البياض خالصاً وقال أبو يوسف رح لا تكون الكدرة حيضاً إلا بعد الدم لأنه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر عن الصافي ولهما ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها جعلت ما سوى البياض الخالص حيضاً وهذا لا يعرف إلا سماعاً وفم الرحم منكوس فيخرج الكدر أولاً كالجرة إذا ثقب أسفلها وأما الخضرة فالصحيح أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء تكون حيضاً وتحمل على فساد الغذاء وإن كانت كبيرة لا ترى غير الخضرة تحمل على فساد المنبت ولا تكون حيضاً

قوله أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها في شرح القدوري للزاهدي رحمه الله عليه ثم هذه الأيام والليالي معتبرة بالساعات حتى لو رأت وطلع نصف قرص الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع دون نصفه فليس بحيض فتوضأ وتقي الصلوة وإن طلع تغسل ولا تقضي وكذا المعتادة بخمسة رأت وقد طلع نصفه وانقطع في الحادي عشر وقد طلع أكثره اغتسلت وقضت صلوة خمسة أيام لأنها مستحاضة وكان أبو اسحق الحافظ يقول هذا في أقل الحيض وأقل الطهر وفيما سواهما إذا كانت أخبرته المرأة بأنها طهرت في الحادي عشر أخذتها بعاشرة وفي العشرين تسعة وفي الطهر مثله وما كان يتعرض للساعات وعليه الفتوى **قوله** وماتراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرة ذكر في النهاية وأما ألوانه فسته السواد : والحمرة : والصفرة : والكدرة : والخضرة : والترتبة أما السواد

والحيض يسقط عن الحائض الصلوة ويحرم عليها الصوم *

فغير مشكل انه حيض لقوله عليه السلام دم الحيض اسود غبيط محتدم الغبيط الطري المحتدم شديد الحمرة الى السواد كانه نار تحتدم اي تتلهب والحمرة كذلك وهو اللون الاصل للدم الا ان عند غلبة السوداء يضرب الى السواد وعند غلبة الصفراء يرق فيضرب الى الصفرة ويتبين ذلك لمن اقتصد. والصفرة كذلك حيض فانها من اللون الدم اذا رق وقيل هي كصفرة السن او كصفرة القرية. واما الكدرة فلونها كلون الماء الكدروهي حيض في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله. واما الخضرة فقد انكر بعض مشايخنا وجودها حتى قال ابو نصر بن سلام حين سئل عن الخضرة كانها اكلت قصيلا على طريق الاستبعاد وذكر ابو علي الدقاق رحمه الله الخضرة نوع من الكدرة والجواب فيها على الاختلاف الذي بينا. واما التربة فهي ما يكون لونه كلون التراب وهي نوع من الكدرة وقد روي عن ام عطية رضي الله تعالى عنها وكانت غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة قالت كنا نعد التربة حضا التربة على النسبة الى التراب بمعنى التراب وروي التربة بوزن الترمية وهي نوع خفي يسير اقل من صفرة وكدرة وقيل من الرئة لانها على لونها وكل ذلك من الحيض لقوله تعالى يسألونك عن المحيض قل هو اذى وجميع هذه الالوان في حكم الاذى وروي ان النساء كن يبعثن الكراسف الى عائشة رضي الله عنها لتنظر اليها فاذا رأت الكدرة قالت لا حتى يرين القصة البضاء الكرسف الخرقه التي توضع في الفرج القصة اسم لشيء يشبه الجص وقيل اسم لشيء يشبه الخيط الا ببض يخرج من اقبال النساء عند انتهاء الحيض كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله.

قوله والحيض يسقط عن الحائض الصلوة احكامه اثنا عشر اربعة يختص بالحيض وهي القضاء العدة والاستبراء والحكم ببلوغها والفصل بين طلاق السنة وثمانية (يشترك)

وتقضى الصوم ولا تقضى الصلوة لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كانت احداًنا على عهد رسول الله عليه السلام اذا طهرت من حيضها تقضى الصيام ولا تقضى الصلوات ولان في قضاء الصلوات حرجاً لتضايفها ولا حرج في قضاء الصوم ولا تدخل المسجد وكذا الجنب لقوله عليه الصلوة والسلام فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب

يشترك فيها الحيض والنفاس وهي ترك الصلوة لا الى قضاء وترك الصوم الى قضاء وحرمة الدخول في المسجد وحرمة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن وحرمة مس المصحف وحرمة جماعها والثا من وجوب الغسل عند انقطاع الحيض فالاحكام السبعة تثبت ببروز الدم وذلك بمجاورته موضع البكارة كنواقض الطهارة وعن محمد رحمه الله انها اذا احست بالبروز ثبت حكم الحيض والنفاس واما حكم الاستحاضة فلا يثبت الا بالبروز وفي ظاهر الرواية لا يثبت عند محمد الحيض والنفاس ايضا الا بالبروز وثمرته الاحتلاف تظهر فيما اذا توضأت المرأة وضعت الكرسف ثم احست ان الدم نزل من الرحم الى الكرسف قبل غروب الشمس ثم رفعت الكرسف بعد غروب الشمس الصوم تام عندهما وعند محمد رح تقضى الصوم ثم قوله تسقط عن الحائض الصلوة والا سقاط يقتضي سابقة الوجوب وقع على اختيار بعض المشايخ منهم القاضي ابو زيد رحمه فانه ذكر في التقويم انه لا خلاف ان الادمي يخلق وهو اهل لا يجاب الحقوق عليه كلها فانه يخلق وعليه عشرة ارضه وخراجها بالاجماع وعليه الزكاة على قول اهل الحجاز وانما اختلفوا فيما سقط عنه بعد الصبي كما سقط عن الحائض الصلوة بعذر الحيض لالا انها ليست باهل لا يجاب عليها فان الصوم لزمها بل لدفع الحرج **قوله** وتقضى الصوم لا يقال وجوب القضاء يقتضي سابقة وجوب الاداء وما لم يجب الاداء لم يجب القضاء فكان ينبغي ان لا يجب قضاء الصوم هنا حيث لم يجب ادائه لانا نقول هذه نهايات في الاحكام فتنتهي الى ما انها الى الشرع على انا لا نسلم

وهو باطل لانه حجة على الشافعي ربح في اباحة الدخول على وجه العبور والمرور ولا تطوف
 بالبيت لان الطواف في المسجد ولا يأتيها زوجها بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وليس
 للحائض والجنب والنفساء قراءة القرآن لقوله ع م لا تقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن

انه لم يجب اداء ما ذكرنا من رواية التقويم وما ذكره فخر الاسلام رحمة
 الله تعالى عليه في باب الامور المعترضة من قوله وما الحيض والنفاس فانهما
 لا يعدمان اهلية بوجه ما لکن الطهارة عنهما شرط الصلوة وقد شرعت بصفة اليسر
 وفي فوت الشرط فوت الاداء وفي موضع الحيض والنفاس ما يوجب الحرج في القضاء
 ولذلك وضع عنهما وقد جعل الطهارة عنهما شرطا لصحة الصوم ايضا بخلاف القياس
 فلم يتعد الى القضاء ولم يكن في فضائه حرج فلم يسقط اصله

قوله وهو باطل لانه حجة على الشافعي رحمه الله الى آخره وهو يتمسك بقوله تعالى والاجنبا
 الا عابري سبيل قلنا المراد لمسافرون فيكون معنادا لمساافرين فانه يباح لهم الصلوة
 قبل الاغتسال بالتميم **قوله** ولا تطوف بالبيت فان قيل لم خصه بالذكرو قد استغبد
 من نوله ولا تدخل المسجد قلنا لزيادة البيان بالنسبة الى اولي العلم انها اذا حاضت بعد
 الدخول لا تطوف ايضا ولا يستفاد ذلك من قوله ولا تدخل المسجد وقال مولا بانجم الدين
 الزاهدي رحمه الله وما عمل به بعض الشارحين انها لما يمنع للحاجة الى الدخول في
 المسجد فضعيف فانها وان طافت خارج المسجد لا يجوز مع جوازها للطاهر لما ان
 الطواف بالبيت كالصلوة فالعليه السلام الطواف بالبيت صلوة **قوله** ولا يأتيها زوجها
 راعي الادب حيث ذكر بلفظ الكناية كما قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن
 وفي المحيط لو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها وان وطبها لا شيء عليه سوى
 التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق بدینار وفي آخره بنصف
 وقال بعض الناس يجب وان استباح اذاك يكفران بالاجماع * (قوله)

وهو حجة على مالك رح في الحائض وهو باطل لأنه يتناول ما دون الآية فيكون حجة على الطحاوي في إباحته وليس لهم مس المصحف إلا بغلافه ولا خذ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصوته وكذا المحدث لا يمس المصحف إلا بغلافه لقوله عليه السلام لا يمس القرآن إلا طاهر ثم المحدث والجنازة حلا اليد فيستويان في حكم المس والجنازة حلت القدم دون المحدث فيفتريان في حكم القراءة ٥

قوله وهو حجة على مالك رح في الحائض فإنه يجوز للحائض قراءة القرآن دون الجنب قال لان الجنب قادر على تحصيل صفة الطهارة بالاعتسال فيلزمه نقد يمه على القراءة والحائض عاجزة عن ذلك فكان لها ان تقرأ وذكر الطحاوي رحمه الله انها تمنع عن قراءة آية تامة ولا تمنع عن قراءة ما دون الآية لان المتعلق بالقرآن حكمان جواز الصلوة ومنع الحائض عن القراءة ثم في حق احد الحكمين تفصيل بين آية وما دونها فكذا في حق الحكم الآخر لكان نقول الكل قرآن فيكون ممنوعاً لكن اخذناه بالاحتياط في الصلوة والاحتياط في المنع ههنا وفي صلوة الجلا لي قال ابو الليث لا بأس ان يقول الجنب الحمد لله رب العالمين شكراً وبسم الله الرحمن الرحيم عند ابتداء امر تبركاً وفي العيون الجنب اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء لا بأس به وهذا اشارة الى انه يتغير بقصده حكمها كذا ذكره التمرقاشي رحمه الله وذكر ايضا وحرمة قراءة الآية ان كانت طويلة فظاهر وان كانت قصيرة يجري مثلها في اللسان من غير قصد كقوله تعالى ثم نظروا قوله لم يلد ولم تحرم وآذا حاضت المعلمة فينبغي لها ان تعلم القرآن كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم نصف آية ولا يكره لها التهجى بالقرآن وكذا لا يكره قراءة دعاء القنوت اللهم اننا نستعينك ونستغفرك كذا في المحيط **قوله** وليس لهم مس المصحف إلا بغلافه

وغلافه ما يكون متجا فباعنه دون ما هو متصل به كالجلد ! لمشرز هو الصحيح
ويكره مسه بالكم هو الصحيح لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يرخص
في مسها بالكم لان فيه ضرورة
وفي رواية لا يمسها الا طهارة مكره ١٢٥
سكتة الحديث واللفظ ١٢

وكذلك لبس لهم مس اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن لقوله تعالى لا يمسه
الا المطهرون وهذا وان قيل في تاويله لا ينزله الا السقرة الكرام البررة فظاهرة
يفيد منع غير الطاهر من مسه كذا في المبسوط .

قوله وغلافه ما يكون متجا فباعنه دون ما هو متصل به كالجلد لمشرز هو الصحيح وفي المحيط
والغلاف هو الجلد الذي عليه في اصح القولين وقيل هو المنفصل كالخريطة اختلفوا
فيما اذا كان المصحف مجلدا فمنهم من قال لا بأس باخذه لان المس يلا في جلده وقال
شمس الائمة الحلواني رحمه الله الاصح انه يمنع منه اذا كان الجلد ملتصقا لان الجلد
متصل به فكان تبعا كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه وقيل المكروه مس المكتوب لا موضع
البياض ذكره الامام التمر تاشي ولا بأس بكتابة القرآن اذا كانت الصحيفة او اللوح
على الارض او لو سادة عندهما ولو تمضمض الجنب او غسل يديه روي عن ابي
حنيفة رحمه لا بأس ان يقرأ القرآن او يمسه قال العلامة نجم الدين الزاهد رحمه الله
ورأيت جواب استاذي نجم الائمة البخاري رحمه الله في الفتوى انه لا بأس به
واختلفوا في مس المصحف بما عدا اعضاء الطهارة وبما غسل من الاعضاء قبل
اكمال الوضوء والمنع اصح **قوله** ويكره مسه بالكم هو الصحيح وفي المحيط قال بعض
مشايخنا يكره للحائض مس المصحف بالكم وعما منهم على انه لا يكره وفي الجامع
الصغير الامام التمر تاشي رحمه الله وقيل لو مسه بالكم جاز عن محمد رحمه الله
فيه روايتان وانما قال في الكتاب هو الصحيح لان الكم تبع للحامل الا ترى انه
لو بسط كمه على النجاسة وسجد عليه لا يجوز وكذا لو قام متخففا او متعلا على (النجاسة)

ولا باس بدفع المصحف الى الصبيان لان في المنع تضيق حفظ القرآن وفي الامر بالنظير
 حرجا بهم وهذا هو الصحيح قال واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يحل وطبها
 حتى تغسل لان الدم قديد رارة وينقطع اخرى فلا بد من الاغتسال لينتزع جانب الانقطاع
 ولولم تغسل ومضى عليها ادنى وقت الصلوة بقدر ان تقدر على الاغتسال والتحريمه حل
 وطبها لان الصلوة صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً ولو انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث
 لم يقربها حتى تمضي عادتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب

قوله يدركه بالمال
 وقوله اربيعاً
 الا اذا زاد عادتها في مدة الاغتسال
 قوله فطهرت حكماً
 بدخول الماء اذا حكم عليه
 بوجوب الاغتسال في الصلاة
 لغيرها فبطلت الصلاة
 لغيرها فبطلت الصلاة

النجاسة وكذا لو حلف لا يجلس على الارض وجلس على ثيابه على الارض يحنث
 الايضاح يمنع الكافر عن مسه عند ابي يوسف رحمه الله وان كان اغتسل
 وفي الفوائد اظهرية النظر الى المصحف لا يكره للجنب والحائض لان الجنابة لا يحل
 العين الا ترى انه لا يفترص ا يصل الماء اليها قالوا لا باس بان يحمل خراجيه
 مصحف وقال بعضهم يكره وزاد بعضهم فيه ايضا حتى قال يكره اخذ زمام الابل
 التي عليها المصحف ولكن ما قالوه بعيد حتى لو اجنب الحاج في المفازة لا يلزمه
 ان يلقي هميان الدنيا التي كتب عليها اسم الله كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه
قوله ولا باس بدفع المصحف الى الصبيان ذكر الامام المحبوبي رحمه الله
 فقال واما مس الصبيان المصاحف والالواح في المكاتب وغيره فلا باس به لانهم لا يخاطبون
 بالطهارة ولكن امر وابه تخلفوا واعتياداً ثم قال ولا يقال الباطل مخاطب بان لا يناوله المصحف
 مع العلم بحاله كما مخاطب بان لا يسقيه الخمر وان لا يلبس الذكور من الصبيان الحرير وهذا لان
 حكم مس المصحف مع الحدث اخف من حكم شرب الخمر ولبس الحرير مع التعلق بالامر
 الديني وهو حفظ القرآن وذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير ومن مشايخنا من كره تعليم
 الصبي بان يدفع اليه مصحف او لوح عليه كلام الله وعن هذا القول احتراز في الكتاب
 بقوله هو الصحيح **قوله** واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يحل وطبها حتى

وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطبها قبل الغسل لان الحيض لا مزيد له على العشرة
الا انه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالتشديد *

يغتسل اراد به الا نقطاع على رأس العادة بدليل ما ذكر بعده ولو كان انقطع الدم
دون عاداتها فوق الثلث الى آخره وفي المحيط وان كانت معتادة وانقطع الدم فيما
دون العادة ولكن بعد ما مضى ثلاثة ايام واغتسلت او مضى عليها الوقت كره
للزواج قربانها وكره لها الزوج بزواج آخر حتى يأتي عاداتها وتغتسل ولو كانت ايام حيضها
دون العشرة فانقطع الدم على رأس عاداتها اخرجت الاغتسال الى آخر الوقت
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تأخيرة الاغتسال في هذه الصورة على سبيل الاستحباب
دون الايجاب وفيما اذا انقطع الدم فيما دون عاداتها تأخير الاغتسال بطريق الايجاب *

قوله وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطبها قبل الغسل وحل الوطي منها ليس
بمتوقف على انقطاع الدم لكن ذكره بمقابلة قوله اولا واذا انقطع دم الحيض
لا قل من عشرة ايام او خرج مخرج العادة وفي هذه الصورة يستحب ان لا يقربها
قبل الاغتسال لما ذكر في الكتاب ولان الحائض بعد عشرة ايام كالتى صارت
جنباً والحكم فيها هكذا كذا ذكر في المستصفى ولا يشترط ههنا يمكن الاغتسال والتحريمه
في الوقت لوجوب الصلوة ويشترط في الصلوة الاولى نص على ذلك في المبسوط
ثم حل القربان قبل الاغتسال عند الانقطاع لتمام العشرة مذهبنا خلا فالزهر
والشافعي رحمهما الله فانهما يشترطان الاغتسال في صورتين قال مشايخنا رحمه الله زمان
الغسل من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيض فيما دونها ولكن ما قالوا في حق
القربان وانقطاع الرجعة وجواز الزوج بزواج آخر لا في حق جميع الاحكام الا ترى
انها اذا طهرت عند غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم
في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام بالاجماع وان لم يتم خمسة عشر (من)

قال والطهرا اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي قال رضي الله تعالى عنه هذا احدي الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله ووجهه ان استيعاب

من وقت الاغتسال وحكي ان خلف بن ايوب ارسل ابنه من بلخ الى بغداد للتعلم وانفق عليه خمسين الف درهم فلما رجع قال له اما تعلمت قال تعلمت هذه المسئلة ان زمان الغسل من الطهر في حق صاحب العشرة من الحيض فيما دونها فقال والله ما ضيعت سفرى .
قوله والطهرا اذا تخلل بين الدمين الى آخره روى محمد بن حمة الله تعالى عليه عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان الشرط ان يكون الدم محيطا بطرفي العشرة واذا كان كذلك لم يكن الطهرا المتخلل فاصلا بين الدمين والا كان فاصلا وعلى هذه الرواية لا يجوز بدء العدة الحيض ولا ختمه بالطهر قال لان الطهر ضد الحيض ولا يبدأ الشئ بما يصاده ولا يختم به ولكن المتخلل بين الطرفين يجعل تبعالهما كما قلنا في باب الزكوة وبيان هذا من المسائل مبتدأة رأت يوما دما وثمانية ايام طهرا ويومادما فالعشرة كلها دم لاحاطة الدم بطرفي العشرة ولورأت يوما دما وتسعة طهرا ويومادما لم يكن شيء منه حيضا كذا في المبسوط **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله الى آخره الاصل عند ابي يوسف رحمه الله وهو قول ابي حنيفة رح الآخر ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يصير فاصلا بل يجعل كالدم المتوالي ومن اصله انه يجوز بدء العدة الحيض بالطهر ويجوز ختمه به بشرط ان يكون قبله دم وبعده دم وان كان بعده دم ولم يكن قبله دم يجوز ختم الحيض بالطهر ولا يجوز بداءته به وان كان قبله دم ولم يكن بعده دم يجوز بدء العدة الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به ومن اصله انه يجعل زما ناهو طهر كله حيضا باحاطة الدمين به وحجته في ذلك ان الطهر الذي هو دون خمسة عشر يوما لا يصلح للفصل بين الحيضين فكذلك الفصل بين الدمين لان اقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوما له

بَابُ الطَّهَارَاتِ ... بَابُ الْحَيْضِ وَالْإِسْتِحَاضَةِ

(كتاب الطهارات ... باب الحيض والاستحاضة)

الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله وآخره كالنصاب في باب الزكاة وعن ابي يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقيل هو آخر اقواله ان الطهر اذا كان اقل من

فما دونه فاسد وبين صفة الصحة والفساد منافاة والفساد لا يتعلق به احكام الصحيح شرعا فكان كالدّم المتوالي وبيانه من المسائل مبتدأة رأت يوما دما واربعة عشر طهرا ويوما دما فالعشرة من اول ما رأت عنده حيض بحكمكم ببلوغها به وكذلك اذا رأت يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما وعند محمد رحمه الله لا يكون شيء منه حيضا واحتج محمد رحمه الله بان الدم المرئي في اليوم الحادي عشر لما كان استحاضة كان بمنزلة الرعاف فلو جاز ان يجعل ايام الطهر حيضا بالدم الذي هو ليس بحيض لجاز بالرعاف ولان ذلك الدم ليس بحيض بنفسه فكيف يجعل باعتبار زمان الطهر حيضا وقال ابو يوسف رحمه الله عليه انه خارج من محل مخصوص فلا يكون كالرعاف ثم قال قد يجوز ان يجعل الزمان الذي هو حيض كله صورة طهرا حكما فكذلك يجوز ان يجعل الزمان الذي هو طهر كله صورة حيضا باحاطة الدمين به واذا كان هذا في جميع المدة ثبت في اولها وآخرها بالطريق الاولي لكن اذا وجد شرطه وهوان يكون قبله وبعده دم ليكون الدم محيطا بالطهر وبيان هذا الاصل من المسائل على قوله امرأة عادت في اول كل شهر خمسة فرأت قبل ايامها بيوم يوما دما ثم طهرت خمستها ثم رأت يوما دما فعنده خمستها حيض اذا جاوز المرئي عشرة لاحاطة الدمين بزمان عادت وان لم ترفيه شيئا واما اذا لم يجاوز العشرة فيكون جميع ذلك حيضا وكذلك لو رأت قبل خمستها يوما دما ثم طهرت اول يوم من خمستها ثم رأت ثلاثة دما ثم طهرت آخر يوم من خمستها ثم استمر بها الدم فحيضها خمستها عنده وان كان ابتداء الخمسة وختمها بالطهر لوجود الدم قبله وبعده والا صل عند محمد رحمه الله عليه وهو الاصح وعليه الفتوى ان الطهر المختل بين الدمين اذا كان دون ثلاثة لا يصير (فاصلا)

وأقل الطهر خمسة عشر يوما هكذا نقل عن ابراهيم النخعي رضي الله عنه لا يعرف الا توقيفا ولا غاية لا كثرة لانه يمتد الى سنة وستين فلا يتقدر الا اذا استمر بها الدم ويعرف ذلك في كتاب الحيض ودم الاستحاضة كالرعاف لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطي لقوله عليه السلام توضئي وصلي وان فطر الدم على الحصر واذا عرف حكم الصلوة

دما فحيضها الثلاثة الاخيرة لما بينا ولورات ثلاثة دما وستة طهرا وثلاثة دما فحيضها الثلاثة الاولى لانه اسرعهما امكانا فان قيل قد استوى الدم بالطهرهنا فلما ذالا يجعل كالدم المتوالي قلنا استواء الدم بالطهر انما يعتبر في مدة الحيض واكثر الحيض عشرة والمرئي في العشرة ثلاثة دما وستة طهر ويوم دم فكان الطهر غايه هذا صافا صلاه

قوله وأقل الطهر خمسة عشر يوما وفي هذا خلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله وقال عطاء رحمه الله اقله تسعة عشر يوما قال لانه يشتمل الشهر على الحيض والطهر عا دة وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوما فاذا كان اكثر الحيض عشرة بقي الطهر تسعة عشر يوما قلنا هذا لا يعرف عقلا لانه من المقادير وما روي عن ابراهيم النخعي رحمه الله فالظاهر انه سمع من صحابي وذاسم من النبي صلى الله عليه وسلم وعند مالك رحمه الله تعالى عليه الطهر ما وجد اقل او اكثر لا طلاق قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن **قوله** ولا غاية لا كثرة معناه ما دامت ترى الطهر تصوم وتصلي وان استغرق عمرها **قوله** فلا يتقدر بتقدير الا اذا استمر بها الدم صورته امرأة بلغت فرأت ثلاثة دما وستة او ستين طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة سعد بن معاذ المزوزي رحمه الله تعالى طهرها ما رأت وحيضها ثلاثة ايام وقال محمد بن ابراهيم الميبداني طهرها ستة اشهر الا ساعة لان اقل المدة التي يرتفع الحيض فيها ستة اشهر وهو اقل مدة الحمل فنقصنا منه شيئا يسيرا وهو الساعة وبيان هذا ما ذكر في المحيط مبتدأة رأت عشرة دما وستة طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة (حيضها)

ثبت حكم الصوم والوطي بنتيجة الاجماع ولو زاد الدم على عشرة ايام ولها عادة معروفة دونها ردت الى ايام عادت بها والذي زاد استحاضة لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة ايام اقراؤها ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة

حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها تنقضي اذا طلقها زوجها بثلاث سنين وثلاثين يوما وقال الامام المبداني ان عدتها تنقضي بتسعة عشر شهرا الا ثلث ساعات لجواز ان يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج الى ثلثة اطهار كل طهر ستة اشهر الا ساعة وكل حيض عشرة ايام وقبل طهرها اربعة اشهر الا ساعة لانه اقل مدة استبانة الخلق فنقصنا ساعة والحاكم الشهيد قدرة شهرين قال الامام برهان الدين عمر بن علي بن ابي بكر رحمه الله والفتوى على قول الحاكم الشهيد لانه ايسر على المفتي والنساء

قوله ثبت حكم الصوم بنتيجة الاجماع يريد به ان حكم الصلوة عرف بقوله عليه السلام توضئي وصلي وان فطر الدم على الحصر عبارة فاذا عرف حكم الصلوة عبارة ثبت حكم الصوم والوطي دلالة اذ الاجماع منعقد على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطي ودم العرق لا يمنع واحدا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم انها دم عرق لادم رحم ثبت الحكم الاخران دلالة بنتيجة الاجماع اي بحكم الاجماع لان الحكم نتيجة السبب **قوله** لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة ايام اقراؤها اي ايامها المعهودة **قوله** ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة اذ كل واحد منها زائد على المقدرة عادة وشرعا والاصل وفاق العادة وعند مالك رحمه الله ثلثة من الزيادة على العادة يلحق بايامها ثم ما بعده طهر **قوله** وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة في المستحاضة ابتدأت بغنى التاء وضمها ومستحاضة حال يريد به حالا مقدرة بكوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين

قد روي في نسخة الاصل ان امر
باللينة لقوله اجمع المكون
على الجواب الصلوة دبر يوس
معيوب الصوم على الوطي بالوطي
الادوية لانه جعل الدم عرقا
في من الصلوة مع الحائض العائنة
فيمنها كونه مستحاضة مستحاضة
هذه في من الصوم والوطي المبيح
للمستحاضة فيمنها اولا المستحاضة

لأنه عرفناه حيضاً فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم .

فصل في الاستحاضة

المستحاضة ومن به سلس البول والرحام الدائم والجرح الذي لا يرقأ يتوضئون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاء من الفرائض والنوافل وقال الشافعي رحمه الله فتوضأ المستحاضة لكل مكتوبة لقوله عم المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ولأن اعتبار طهارتها ضرورة أداء المكتوبة

الخلود وكقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين أي مقدرين التحليق والتقصير ويمكن أن يقال إن مستحاضة بمعنى المصدر منصوب على أنه مفعول به لقوله ابتدأت على البناء للفاعل وفي الصحاح استحيضت المرأة استمر بها الدم بعد أيامها على البناء للمفعول كجن وغمي .

قوله لأنه عرفناه حيضاً أي لما استمر الدم ثلاثة أيام عرفناه حيضاً ولما جاوز العشرة وقع الشك في الزيادة على الثلاثة والمرئي فيها حيض أم استحاضة فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم .

فصل في الاستحاضة

قوله ما شاء من الفرائض والنوافل لا يراد به الحصر بل يصلون النذور والواجبات أيضاً مادام الوقت باقياً عندنا وعند الشافعي رحمه الله تتوضأ لكل مكتوبة وعند مالك لكل نفل أيضاً وقال مالك المستحاضة لا تتوضأ لأن ما يناقض الوضوء يقارنه فلا فائدة في الاشتغال به وقال بعض الناس بأنها تغتسل لكل صلاة وكان إبراهيم النخعي رحمه الله يقول تغتسل في آخر وقت الظهر فتصلي الظهر في آخر الوقت والعصر في أول الوقت بغسل واحد ثم تغتسل في آخر وقت المغرب فتصلي المغرب في آخر الوقت والعشاء في أول الوقت بغسل واحد وكذلك في العشاء مع الفجر وهذا الاختلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله في المستحاضة ومن به سلس البول واستطلاق البطن وانفلات الريح من الدبر وأما في حق صاحب الجرح السائل والرحام الدائم والخلاف بيننا وبينه بوجه آخر لما أنه لا يرى الخارج من غير السبيلين حدثاً . (قوله)

فلا تبقى بعد الفراغ منها ولنا قوله عليه السلام المستحاضة تنو ضا الوقت كل صلاة وهو المراد بالاول لان اللام تستعار للوقت يقال اتيتك لصلاة الظهر اي وقتها ولان الوقت اقيم مقام الاداء تيسيرا فصار الحكم عليه : واذا خرج الوقت بطل وضوءهم

قوله فلا تبقى بعد الفراغ منها اي لا تبقى للمكتوبة واما للنوافل فتبقى عنده ايضا لان حاجتها لم ترتفع في حق النوافل لانها خبر موضوع في كل وقت ولا نها اتباع للفرائض بدليل انها شرعت مكملات لها على ما ورد به الخبر فيكون لها حكم المنبوع لا حكم انفسها كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن فانها تصير لازمة تبعاله وكما لجدي يصير مقيما تبعا للامير وان كان في المفاضة **قوله** لان اللام تستعار للوقت قال شيخ الاسلام رحمه الله المراد بالصلاة المذكورة في الحديث الوقت فان الصلاة تذكر ويراد بها الوقت وذلك بالكتاب والسنة ومتعارف الناس اما الكتاب فقوله تعالى فخلقني من بعدهم حلف ايضا عوا الصلاة اي اوقات الصلاة والسنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جعلت لي الارض مسجدا وطهورا اينما ادركتني الصلاة تيممت وصلبت واراد بذلك وقت الصلاة لا نفس الصلاة لان الصلاة فعله وانه لا يسبقه ولا يتأخر عنه وكذلك يقال في مبتذل الكلام آتيك لصلاة الظهر اي وقت صلاة الظهر فحملنا الصلاة المذكورة في الحديث على الوقت تحريزا عن التعارض وتوفيقا بين الحديثين وانما لم يعكس الحمل لما ان في هذا الحمل ترجيح المفسر على النص المحتمل وهو الصحيح **قوله** تيسيرا لان التعليق بحقيقة الاداء متعسر فان الناس متفاوتون في الاداء بين مطول ومقصرو منهم من يرى الاداء في اول الوقت اولى وكذا على العكس وربما يعتريه مانع عن الاداء في اول الوقت فيحتاج الى التأخير وربما يؤد بها في اول الوقت خوفا من اعتراض العوارض فاقام الشرع الوقت مقام الاداء ليستوى الكل في بقاء الطهارة ويتيسر الامر على المكلفين (قوله)

واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى وهذا عند اصحابنا الثلاثة رحم وقال زفر رحم استأنفوا اذا دخل الوقت فان توضؤا حين تطلع الشمس اجزاهم عن فرض الوقت حتى يذهب وقت الظهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف وزفر رحمهما الله اجزاهم حتى يدخل وقت الظهر وحاصله ان طهارة المعذور تنقص بخروج الوقت بالحدث السابق عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويدخل الوقت عند زفروبا يهما كان عند ابي يوسف رحمه فائدة الاختلاف لا تظهر الا فيمن توضأ قبل الزوال كما ذكرنا او قبل طلوع الشمس لزفر رحم ان اعتبار الطهارة مع المنا في الحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر ولا ابي يوسف ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله وبعده ولهما انه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت ليتمكن من الاداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحدث عنده والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضأ المعذور لصلوة العيد له ان يصلي الظهر به عندهما وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة الضحى ولو توضأ مرة للظهر في وقته واخرى فيه للعصر

قوله في الاستحاضة
ما في الاصل من خروج وقت
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وقت الظهر ينقص عندنا وفي
الثانية خروجها بدخول وقت
عند العلماء الثلاثة رحمهم الله
عند زفر رحمهم الله

قوله واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى انما ذكر هذا مع انه يلزم من قوله بطل وضوءهم لجواز ان يبطل الوضوء لحق صلوة ولا يبطل لصلوة اخرى ولا يجب الاستيناف لحق تلك الصلوة كما قال الشافعي رحمه الله بطلان طهارة المستحاضة للمكتوبة بعد ادائها وبقاء طهارتها للنوافل وكذلك قوله في النيمم ايضا كما قال اصحابنا رحمهم الله في حق المنيم للجنازة في المصر بقاء تيممه في حق جنازة اخرى اذا حضرت والاشتغال بالوضوء يفوت الصلوة عليها وبطلانه في حق غيرها فاناد بقوله واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى ان الوضوء بطل في حق كل صلوة لاني حق بعضها كما في هذه المسائل

قوله ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر اي لا تعتبر الطهارة قبل الوقت لفرض الوقت لعدم الحاجة قبل الوقت لانها غير معتبرة اصلا بل هي معتبرة في حق النوافل وقضاء الفوائت فكانت طهارة في نعمها فلذلك وصفت بالانتقاض عند دخول الوقت (قوله)

فعند هـ ما ليس له ان يصلي العصر به لان نفاسه بخروج وقت المفروضة (وقد قيل انه يجزيه في رواية) والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة الا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه وكذا كل من هو في معناها وهو من ذكرناه ومن به استطلاق بطن او انفلات ربح لان الضرورة بهذا تتحقق وهي تعم الكل والله اعلم بالصواب •

فصل في النفاس

النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة لانه مأخوذ من تنفس الرحم بالدم او من خروج النفس بمعنى الولد او بمعنى الدم ^{الدم الخارج عقيب الولادة} _{بالتفاس لان ما قد ذكرناه}

قوله فعند هـ ما ليس له ان يصلي العصاري عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وانما خصهما بالذكر مع ان الحكم عند هـم جميعا كذلك لان عند هـما كل طهارة وقعت قبل الوقت للصلاة يعتبر في حقها كما لو توضأت قبل الزوال وهذا الوضوء وقع للعصروان وجد في وقت الظهر اذا الكلام فيما اذا دى الظهر فلا يكون له فينبغي ان لا يبطل عند هـما بالدخول واما عند ابي يوسف وزفر رحمهما الله كل طهارة وقعت قبل الوقت لا تبقى بعد الدخول كما لو توضأت قبل الزوال فانه ينتقض عند هـما لوجود الدخول وان لم يوجد الخروج فالولى ان ينتقض هنا لوجود هـما **قوله** والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة الا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه هذا حد المستحاضة في حق البقاء واما في حق الابتداء بان لا تجدي وقت صلاة زمانا تتوضأ وتصلي فيه خالية عن الحدث وذكر الا ما م التمر تاشي رحمه الله في الجامع الصغير المستحاضة من لا تجدي وقت صلاة بلا عذر ثم قال هذا في حالة البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السبلان من اول الوقت الى آخرة اعتبارا بالسقوط فانه لا يتم حتى ينقطع في الوقت كله والله اعلم •

فصل في النفاس

قوله النفاس هو الدم الخارج في المغرب النفاس مصدر من نفست المرأة بضم النون

والدم الذي تراه الحامل ابتداءً وحال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وإن كان ممتداً وقال الشافعي رحم حيض اعتباراً بالنفاس إذا جُمعا من الرحم ولأن الحمل ينسد فم الرحم كذا العادة والنفاس بعد انفتاحه بخروج الولد ولهذا كان نفاساً بعد خروج بعض الولد فيما روي عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأنه ينفث فيتنفس به والسقط الذي استبان بعض خلفه ولد حتى يصير المرأة به نفساء وتصير الأمة أم ولد به وكذا العدة تنقضي به

وفتحها إذا ولدت فهي نفساء وهن نفاس وقول أبي بكر رحمه الله إن أسماء نفست أي حاضت والضم خطأ وكل هذا من النفس وهي الدم وإنما سمي الدم بذلك لأن النفس التي هي اسم لجملة الحيوان قوامها بالدم وقولهم النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة تسميته بالمصدر كما لحبص سواء وأما اشتقاقه من تنفس الرحم أو خروج النفس بمعنى الولد فليس بذلك **قوله** والدم الذي تراه الحامل ابتداءً أي حالة الحمل **قوله** وإن كان ممتداً أي وإن كان نصاب الحيض ممتداً **قوله** اعتباراً بالنفاس بأن ولدت ولدين في بطن واحد فالنفاس من الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله مع أنها حامل بالثاني والجامع كونهما من الرحم **قوله** ولهذا كان نفاساً بعد خروج بعض الولد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في المحيط وفيه روى هشام عن محمد رحمه الله أنها لا تصير نفساء حتى يخرج الرأس ونصف البدن أو الرجلان أو أكثر من نصف البدن وعن محمد رحمه الله أنها لا تصير نفساء حتى يخرج جميع ولدها وهذا على أصله مستقيم فإن عند النفاس تعلق بوضع الحمل كله **قوله** والسقط الذي استبان بعض خلفه ولد وجملة أن المرأة إذا سقطت سقطاً بان كان استبان شيء من خلفه كما صبح مثلاً فهي نفساء فيما رأت الدم وله حكم الولد التام وإن لم يستبين شيء من خلفه فلا نفاس لها ولكن إن أمكن جعل المرءي من الدم حيضاً بان يتقدمه طهر تام يجعل حيضاً وإن لم يمكن جعله حيضاً فهو استحاضة (قوله)

واقول النفاس لاحدله لان تقدم الولد علم الخروج من الرحم فاغني عن امتداد جعل
علما عليه كما في الحيض واكثره اربعون يوما والزائد استحاضة لحديث ام سلمة رضي الله عن النبي
عليه السلام وقت للنفساء اربعين يوما وهو حجة على الشافعي رح في اعتبار الستين
فان جاء وزالدم الاربعين وقد كانت ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت الى ايام
عادتها لما بينا في الحيض وان لم تكن لها عادة فابتداء نفاسها اربعون يوما لانه امكن جعله
نفاسا فان ولدت ولد في بطن واحد فنفساها من الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف رح

فانه اشترط في النفاس
الحدود المذكورة
يعلم ان ذكر الدم
في النفاس

قوله واقول النفاس لاحدله وفي المحيط وليس لغته غاية على ظاهر رواية اصحابنا رح
وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال اقل النفاس مقدريا حد عشر يوما وعن ابي حنيفة رح
انه قدره بخمسة وعشرين يوما وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه اتفق اصحابنا رحمهم الله
على ان اقل النفاس ما يوجد فانها كما ولدت اذ ارات الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فانها تصوم
وتصلي وكان ما رأت نفاسا لا خلاف في هذا بين اصحابنا انما الخلاف فيما اذا وجب
اعتبار اقل النفاس في انقضاء العدة بان قال لها اذا ولدت فانت طالق فقالت انقضت
عدتي اي مفدا ريعتبر لا قل النفاس مع ثلث حيض عند ابي حنيفة رحمه الله يعتبر
الاقل بخمسة وعشرين يوما وعند ابي يوسف رحمه الله باحد عشر وعند محمد
رحمه الله بساعة وما في حق الصوم والصلوة فاقله ما يوجد وفي المحيط ولو ولدت
ولدا لم ترد ما فهمي نفساء في رواية الحسن عن ابي يوسف رحمه الله وهو قول
ابي حنيفة رحمه الله ثم رجع ابو يوسف رحمه الله وقال ه طاهرة وثمره الخلاف
تظهر في وجوب الغسل فاما الوضوء فواجب بالاجماع واكثر المشايخ اخذوا
بقول ابي حنيفة رح وبه كان يفتي الصدر الشهيد رحمه الله وبعضهم اخذوا بقول
ابي يوسف رحمه الله **قوله** واكثره اربعون يوما وقال الشافعي ستون يوما قال شيخ
الاسلام رحمه الله منهم من قال هذه المسئلة بناء على اكثر مدة الحيض لانا اجمعنا

وان كان بين الولدين اربعون يوما وقال محمد رحمه الله من الولد الاخير وهو قول زفر رحمه الله لانها حامل بعد وضع الاول فلا تصير نفساء كما انها لا تحيض ولهذا تنقضي العدة بالولد الاخير ولهما ان الحامل انما لا تحيض لانسداد فم الرحم على ما ذكرنا وقد انفتح بخروج الاول وتنفس بالدم فكان نفاسا والعدة تعلقت بوضع حمل مضاف اليها فيتناول الجميع والله اعلم .

على ان اكثر النفاس مقدرا ربعة امثال اكثر مدة الحيض عندنا عشرة وعند الشافعي رحمه الله اكثر الحيض خمسة عشر ومنهم من تكلم على سبيل الابتداء .

قوله وان كان بين الولدين اربعون يوما وانما قيد به احترازا عما قيل على قول ابي حنيفة رحمه الله يجب النفاس للولد الثاني ايضا في هذه الصورة اذ سبب النفاس ولادة الولد وقد تحققت الولادة فان استقام ايجاب نفاسين بخلاف الحيض لان شرط صيرورة الدم الثاني حيضا ان يتخلل بينهما طهر تام ولم يوجد فلا يمكن اثبات المشروط بلا شرط وقيل لا يجب عليها النفاس اصلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله من الولد الثاني بل كما وضعت الولد الثاني تغتسل وتصلّي هو الصحيح لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت هذه المدة وحكي ان ابا يوسف رحمه الله قال لا يبي حنيفة رحمه الله رأيت لو كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال ابو يوسف رحمه الله وان كان قال لان نفاس من الولد الثاني وان رغم انف ابي يوسف ولكنها تغتسل وتصلّي كما تضع الولد الثاني كذا في المحيط **قوله** بوضع حمل مضاف اليها يعني انها تنقضي بوضع الحمل قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان تضعن حملهن والحمل اسم لكل ما في البطن الا ترى ان من قال لا مرأته وهي حامل ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية في ذلك البطن لا يقع عليها الطلاق لما ذكرناه والله اعلم . (باب)

باب الانجاس وتطهيرها

تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه لقوله تعالى وثيابك فطهر. وقال عليه الصلوة والسلام حنثه واقرصيه ثم اغسله بالماء فاذا وجب التطهير بما ذكرنا في الثوب وجب في البدن والمكان لان الاستعمال في حالة الصلوة يشمل الكل ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع طاهر يمكن ازالته به كالخل وماء الورد ونحو ذلك

باب الانجاس وتطهيرها

انحبت يطلق على الحقيقي والحدث على الحكمي والنجس عليهما تطهير النجاسة ان فسر بالازالة فحسن وان فسر باثبات الطهارة فالمراد تطهير مكان النجاسة على حذف المضاف ثم وجوب التطهير في الثوب ثبت بعبارته النص وهو قوله تعالى وثيابك فطهر وفي البدن والمكان بطريق الدلالة وهذا لان تطهير الثوب انما وجب لان الصلوة مناجاة مع الله تعالى فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال وذلك في طهارته وطهارة ما يتصل به وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله لقيام الثوب به وتصور الصلوة بدونه في الجملة لان يجب عليه تطهير المكان مع كمال اتصاله لقيامه به وعدم تصور الصلوة بدونه اولى والكلام في البدن اظهر لان التطهير لما وجب لما يتصل ببدنه لان يجب تطهير بدنه اولى •

قوله حنثه واقرصيه اَحْت القشر باليدوا لعود والقرص القشر باطراف الاصابع كلاهما من باب طلب ثم المعتبر في طهارة المكان تحت قدم المصلي حتى لو اقتصم الصلوة وتحت قدمه اكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلوته فاسدة لانه لا بد من القيام وذلك يكون بالقدم فاذا كان في موضع السجود ففي رواية محمد بن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز لان السجود ركن كالقيام وفي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز كذا في الايضاح لان السجود يتأتى بالانف عندة وانه اقل من الدرهم **قوله** ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع ذكره الامام الترمذي رحمه الله وقال في شرح ابي ذر

• ما اذا عصر انعصر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد بن زفر والشافعي رحمهم الله لا يجوز الا بالماء لانه يتنجس باول الملا فاة والنجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء للضرورة ولهما ان المائع قانع والطهورية بعلقة القلع والازالة والنجاسة للمجاورة فاذا انتهت اجزاء النجاسة تبقى طاهرا وجواب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله واحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء واذا اصاب الخف نجاسة لم يجرم كالروث والعذرة والدم والمني فجفت فدلكه بالارض جاز وهذا استحسان وقال محمد رحمه الله لا يجوز وهو القياس الا في المني خاصة لانه المتداخل في الخف لا يزيلها الجفاف والدلك بخلاف المني على ما ذكره ولهما قوله عليه الصلوة والسلام

تجوز ازالة النجاسة بالماء المستعمل وفي المستصفي والماء المستعمل هذا اللفظ وقع في بعض نسخ المختصر ولا صحة له الا على رواية محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رح بانه طاهر غير طهور وبه اخذ محمد رحمه الله ثم قال الامام التمرنا شي رحمه الله وكذا القول في دم يغسل بالبول ان نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول حتى لو كان ذلك بول ما يؤكل لحمه وخصا فيه ما لم يفحش ولو حلف ما فيه دم لم يحدث ثم قال وذكر السرخسي رحمه الله واختلف في زوال النجاسة ببول ما يؤكل لحمه والاصح ان التطهير بالنجس لا يكون لتضاد بين الوصفين *

قوله مما اذا عصر انعصر احرز به عن مثل الدهن واللبس لان ما فيه من الدسومة لا ينعصر عن الثوب فبقي بنفسه في الثوب ولا يقدر على ازالة غيره وعن ابي يوسف رح غسل الدم من الثوب بدهن او سمن او زيت حتى ذهب اثره جاز **قوله** فلم يجز في البدن بغير الماء لان ما كان على البدن نظير الحدث اذ في تطهيره معنى العبادة بخلاف الثوب **قوله** فجفت فدلكه بالارض جاز وفي المحيط ذكر في الجامع الصغير في النجاسة التي (لها)

فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض فان الارض لهما طهور ولان الجلد لصلابته لا تتداخله اجزاء النجاسة الا قليلا ثم يجتذبه الجرم اذا جف فاذا زال زال مقامه وفي الرطب لا يجوز حتى يغسله لان المسح بالارض يكثره ولا يطهره وعن ابي يوسف رحمة الله عليه انه اذا مسح بالارض حتى لم يبق اثر النجاسة يطهر لعموم البلوى

لها جرم اذا اصاب الخف او النعل وحكه او حته بعد ما يبس انه يطهر في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وذكر في الاصل اذا مسحهما بالتراب يطهر قال مشايخنا رحمهم الله لولا المذكور في الجامع الصغير لكان نقول لا يطهران ما لم يمسحهما بالتراب لان المسح بالتراب له اثر في باب الطهارة فان محمدا رحمة الله قال في المسافر اذا اصاب يده نجاسة بمسحه بالتراب وآما للحك فلا اثر له في باب الطهارة والمذكور في الجامع الصغير بين ان للحك اثر ايضا وقال القدوري رحمة الله عليه في شرحه ومعنى قول ابي حنيفة رحمة الله عليه في هذه المسئلة ان الخف والنعل يطهران في حق جواز الصلوة معه اما لو اصابه الماء بعد ذلك يعود نجسا على احدي الروايتين واصل المسئلة الارض اذا ذهب اثر النجاسة عنها ثم اصابها الماء فانه يعود حكم النجاسة على احدي الروايتين •

قوله فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض وروى ابو سعيد الخدري رحمة الله تعالى عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي فخلع نعليه فخلع القوم نعالهم فقال لهم بعد الصلوة ما لكم خلعتم نعالكم فقالوا رأيناك خلعت نعليك فخلعنا فقال اخبرني جبرئيل عليه الصلوة والسلام ان فيهما قدرا اذا اتى احدكم باب المسجد فليقلب نعليه فان رأى فيهما قدرا فليمسحهما بالارض فان قيل الحديث ساقط فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستقبل الصلوة قلنا ان الخطر مع النجاسة نزل حينئذ ويحتمل انه كان اقل من الدرهم • (قوله)

وأطلق ما يروى وعليه مشايخنا رح فان اصابه بول فيبس لم يجزه حتى يغسله وكذا كل ما لا جرم له كالخمر لان الاجزاء تتشرب فيه ولا جاذب يجذب بها وقيل ما يتصل به من الرمل جرم له والثوب لا يجزي فيه الا الغسل وان يبس لان الثوب لتخلخله يتداخله كثير من اجزاء النجاسة فلا يخرجها الا الغسل والمنى نجس يجب غسله ان كان رطبا فاذا جف على الثوب اجزاء فيه الفرق لقوله عليه الصلوة والسلام لعائشة رض فاعسله ان كان رطبا وافرقيه ان كان يابسا وقال الشافعي رح المنى طاهر والحجة عليه ما روينا وقال عليه السلام وانما يغسل الثوب من خمس وذكر منها المنى ولو اصاب البدن قال مشايخنا رحمهم الله يطهر بالفرق لان البلوى فيه اشد وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يطهر الا بالغسل لان حرارة البدن جاذبة فلا يعود الى الجرم والبدن لا يمكن فرقه

قوله وأطلق ما يروى وهو قوله عليه السلام فان كان بهما فذر من غير فصل بين الرطب واليابس لا يقال اطلاق ما يروى لا يفصل بين التي لا جرم لها وبين التي لها جرم ايضا لا نأقول التي لا جرم لها خرجت بالتعليل وهو قوله عليه السلام فان الارض لهم اطهور اي مزيل نجاستهما ونحن نعلم يقينا ان الخف اذا تشرب البول او الخمر لا يزيله المسح ولا يخرج منه عن اجزاء الجلد فكان اطلاق الحديث مصروفا الى القدر الذي يقبل الازاله بالمسح حتى ان البول او الخمر لو استجسد بالرمل او بالتراب فجف فانه يطهر ايضا بالمسح على الارض قال شمس الاثمة رحمه الله وهو صحيح فلا فرق بين ان يكون جرم النجاسة منها ومن غيرها هكذا ذكره الفقيه ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف رحمه الله مثل ذلك الا انه لم يشترط الجفاف **قوله** اجزاء فيه الفرق هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يطهر لانه دم الا انه نضيج تخين فهو كساثر انواع الدم لا يطهر الا بالغسل لكن استحسنا علما ونا رحمهم الله فقالوا يطهر بالفرق للحديث (المذكور)

والنجاسة اذا اصابته المرأة او السيف اكتفى بمسحهما لانه لا تندخله النجاسة وما على
ظاهرة يزول بالمسح وان اصابته الارض نجاسة فجفت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة
على مكانها وقال زفر الشافعي رحمه الله لا تجوز لانه لم يوجد المزيل ولهذا لا يجوز التيمم بها

المذكور في الكتاب وروي عن محمد رحمه الله انه قال ان كان المني غليظا فجف يطهر
بالفرك وان كان رقيقا لا يطهر الا بالغسل قال شمس الاثمة رحمه الله مسئلة المني
مشكلة لان الفعل بمذي ثم يمني والمذي لا يطهر بالفرك الا ان يقال انه مغلوب فيجعل تبعا
وقال ابو اسحق الحافظ انما يطهر المني بالفرك اذا كان احليله طاهرا بان استنجن بالماء
وهكذا روى الحسن بن اصحابنا رحمهم الله وعن الفضلي رحمه الله ان مني المرأة
لا يطهر بالفرك لانه رقيق واختلف فيما اذا كان لثوب طاق آخر فنفذت البلة الى الطاق
والصحيح انه يطهر بالفرك لانه من اجزاء المني كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله *

قوله والنجاسة اذا اصابته المرأة او السيف وفي المحيط السيف او السكين اذا اصابه بول
او دم ذكر في الاصل انه لا يطهر الا بالغسل والكرخي رح ذكر في مختصره ان السيف
يطهر بالغسل من غير فصل بين الرطب واليابس والعذرة والبول **قوله** فجفت بالشمس
اجفاف بالشمس ليست بشرط حتى لو جفت بالظل يكون الحكم هكذا الا انه اخرج الكلام
مخرج العادة **قوله** وذهب اثرها اي ريحها ولونها وفي الخلاصة في النجاسة التي اصابته
الارض وهي رطب بعد فاراد تطهيرها ان يصب الماء عليها ويدلك بعد ذلك وينشف بصوف
او خرفة اذا فعل ثلاثا طهرت وان لم يفعل ذلك ولكن صب عليها ماء كثيرا حتى زالت النجاسة
ولا يوجد في ذلك لون ولا ريح كان طاهرا **قوله** ولهذا لا يجوز التيمم بها قبل في الفرق بين الصلوة
وبين التيمم ان التيمم يقتصر الى طهارة الصعيد وطهوريته والصلوة تقتصر الى الطهارة فحسب
وبالحديث ثبتت طهارته لا طهوريته فلما جازت الصلوة ولم يجز التيمم و اشار شيخ الاسلام رح
في مبسوطه الى ان الارض اذا اصابته نجاسة رطبة تجذب بعضها الى باطنها وما على ظاهرها

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ذكاة الارض يسمها وانما لا يجوز التيمم بها لان طهارة الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث:

تجذبها الشمس وتنشفها الريح فيقل النجاسة وقيل النجاسة لا تمنع جواز الصلوة وتمنع التطهيرية الا ترى انه لو وقع فطرة من الدم في البئر يتنجس الكل ولا يجوز التوضي به اولو صاب النوب او امكن لا يمنع جواز الصلوة الا انهم جعلوا الحد الفاصل بين القليل والكثير هنا بقاء الاثر وذهاب الاثر.

قوله ولنا قوله عليه السلام ذكاة الارض يسمها جعل في الاسرار هذا الحديث موقوفا على عائشة رضي الله عنها واما المروي عن النبي عليه السلام في هذا هو قوله عليه السلام اينما ارض جفت فقد ذكت وهكذا ايضا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وانما لا يجوز التيمم بها لان طهارة الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث يعني ان اشتراط طهارة التراب في التيمم ثبت بعبارة قوله تعالى ققيموا صعيدا طيبا فان قيل الحكم الثابت بدلالة النص كالحكم الثابت بعبارة النص في ان كل واحد منهما ثابت قطعا حتى صح اثبات الحدود والكفارات بدلالات النصوص فلما لم تجز معارضة خبر الواحد بعبارة الكتابات لا تجوز ايضا معارضة لدلالة الكتاب قلنا الدلالة انما تكون مثل العبارة اذالم يلحقها خصوص وقد خص من الدلالة هنا القليل الذي لا يمكن الاحتراز عنه بالا جماع وما دون الدرهم عندنا فلم يبق قطعيا فجاز تخصيصه بعد ذلك بخبر الواحد قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله في الكافي ولي فيه اشكال لان النص لا عموم له في الاحوال لانها غير داخله تحت النص وانما يثبت ضرورة والتخصيص يستدعي سبق التعميم ولان الطيب يحتمل الطاهر والمنبت وعلى الثاني حملة ابو يوسف والشافعي رحمهما الله لا يجوز ان يكون مرادين لان المشترك لا عموم له فيكون ما ولا وهو من الحجج المجوزة كالعام المخصوص ولم يذكر فيه (وجه)

وقد را الدرهم ومادونه من النجس المغلظة كالدم والبول والخمر وخرء الدجاج
وبول الحمام جازت الصلوة معه وان زاد لم تجز وقال زفر والشافعي رحمهما الله لا تجوز
قليل النجاسة وكثيرها سواء لان النص الموجب للتطهير لم يفصل ولنا ان القليل
لا يمكن التحرز منه فيجعل عفواً .

وجه التفصي عن اشكاله ويمكن ان يجاب عنه أما الجواب عن الاول فان المراد بالعموم
الاطلاق وبه يثبت الحكم في جميع الافراد ايضا وكذا المراد بالتخصيص التقييد بغير
ما لا يمكن الاحتراز عنه عند الشافعي رحمه الله وبأكثر من قدر الدرهم عندنا
فيكون مأولاً فيعارضه خبر الواحد والجواب عن الثاني ان الطهارة شرط بالاجماع وقوله
على الثاني حملة ابو يوسف والشافعي رحمنا نعم لكن مع اشتراطها الطهارة فيه يكون
قطعيّاً فلا يعارضه خبر الواحد وفي فتاوى قاضيخان رحمه الله الخشب اذا اصابته
النجاسة ثم اصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض اذا اصابتها النجاسة
ثم اصابها المطر وان لم يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف اذا لم يبق اثر النجاسة
واختلفوا في الشجر والكلأ ما دام قائماً على الارض يطهر بالجفاف وبعد
ما قطع لا يطهر الا بالغسل وكذا الخصب (الجص) حكمه حكم الارض اما الآجوة ان كانت
مفروشة فحكمها حكم الارض تطهر بالجفاف وان كانت موضوعة تنقل وتحول
ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلوة عليها وان كانت
النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز صلوته .

قوله وقد را الدرهم ومادونه الى آخره انما قدر بالدرهم لان محل الاستنجاء
مقدره قال النخعي رحمه الله استنجوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكفوا عنه بالدرهم
وكان النخعي رحمه الله يقول اذا بلغ مقدار الدرهم يمنع جواز الصلوة وكان الشعبي
رحمه الله يقول لا يمنع حتى يكون اكثر من قدر الدرهم فأخذنا بهذا لانه اوسع (قوله)

وقدرناه بقدر الدرهم اخذا عن موضع الاستنجاء ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثلقال وهو ما يبلغ وزنه مثقالا وقيل في التوفيق بينهما ان الاول في اترقيق والثانية في الكثيف وانما كانت نجاسة هذه الاشياء مغلظة لانها تثبت بدليل مقطوع به وان كانت مخففة كبوال مايؤكل لحمه جازت الصلوة معه حتى يبلغ ربع الثوب يروى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله لان التقدير فيه بالكثير الفا حش

قوله وقد رناه بقدر الدرهم اخذا عن موضع الاستنجاء وجه الاخذ ذكره القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله في الاسرار وقال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اكل محل فليوتر ومن افلا حرج عليه ومن استجمر فليوتر ومن افلا حرج عليه والا استجماروه والا استنجاء فثبت ان الاستنجاء غير واجب بالحجارة فعلم انه سقط حكمه لقلة النجاسة وان ذلك القدر عفو ولا ن الشافعي رحمه الله وافقنا ان الاستنجاء بالماء سنة غير واجب والحجارة لا تسأصل النجاسة عنه ولهذا لو جلس على ماء قليل نجسه كما لو اصاب موضعا آخر من بدنه فمسح بالحجارة لم يطهر فدل ضرورة انه عفو لقلة المكان فان قيل عفي عن الغسل لدفع الحرج قلنا ثبت ان الحرج مسقط حكم النجاسة والحرج قائم هنا لان الاحتراز عن النجاسة القليلة متعذر علينا **قوله** وقبل في التوفيق بينهما انما احتاج الى ذكر التوفيق لان محمد ذكر الدرهم الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن فقال ابو جعفر رحمه الله نوفق بين الفاظ محمد رحمه الله فنقول ان في الرقيقة يعتبر الدرهم من حيث العرض وفي الغليظة يعتبر من حيث الوزن كذا في المحيط **قوله** لانها تثبت بدليل مقطوع به اولوا لمقطوع به ما لمنصوص عليه وهو صحيح بلانا ويل لانه ان ورد في نجاستها نص قطعي (نظاهر)

والربع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام وعنه ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة كما لميزر
وقيل ربع الموضع الذي اصابه كالذيل والدخريص وعن ابي يوسف رحمه الله شبر
في شبروا نما كانت مخففة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لمكان الاختلاف
في نجاسته او لتعارض النصين على اختلاف الاصلين .
على اصل الي حنيفة
على اصل الي يوسف

فظاهر وكذا ان لم يرد لان الاجماع منعقد على نجاستها وهو حجة قطعية فكان اقوى
من خبر الواحد ومنى ثبتت نجاسة عين بخبر الواحد كانت غليظة ان لم يعارضه
نص آخر فلهما اولى ان تثبت الغليظة .

قوله والربع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام كحلق ربع الرأس في الاحرام وكشف
ربع العورة **قوله** كالدليل المراد بالدليل القدر الذي يفهم من قولهم فلان مشمر الذيل
كذا في النواهد اظهرية **قوله** وعن ابي يوسف رح شبر في شبراي شبرطولا وشبر عرضا
فيكانه قدر ذلك بباطن الخف والمراد بالباطن ما يلي الارض منه لان حكم النجاسة التي
لها جرم سافط لا اعتبار في الخفاف بدليل انه يطهر بالمسح على قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله في رواية عن محمد رحمه الله وبالمسح ان زال العين لا يزول الاثر والاثرا مانع
كما في الثوب وما سافط حكم انجاسته في حق الخف وباطن الخفين يبلغ شبرا في شبر قدر
الكثيرا لفا حش به كما قدروا الدرهم بموضع الاستنجاء ومحمد رحمه الله اعتبر ربع
الثوب نظرا الى هذا المعنى ايضا الا انه اخذ ذلك من باطن الخفين وظاهرهما فان
النجاسة تلطخ بهما عند امتلاء الخرق بالارواث . وانما كان مخففا عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله الى آخره وانما ذكر ابا يوسف ولم يذكر محمدا
رحمه الله مع هذا لا خلاف بينهما في هذا الاصل لان الكلام في بول ما يؤكل
لحمه ودوما فخره محمد رح فلا يتأتى قوله ههنا والدليل على ان اصلهما في هذه
المسئلة واحد قوله وقال لا يجزئ به حنى يفحش لان الاجتهاد فيه مساغا . (قوله)

واذا اصاب الثوب من الروث او من اجثاء البقر اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة فيه عند ابي حنيفة رحمه الله لان النص الوارد في نجاسته وهو ما روي انه عليه الصلوة والسلام رمى بالروثة وقال هذا رجس اوركس لم يعارضه غيره وبهذا يثبت التغليب عنده والتخفيف بالتعارض وقال لا يجزيه حتى يفحش لان الاجتهاد فيه مما غاء وبهذا يثبت التخفيف عندهما ولا ن فيه ضرورة لامتلاء الطرق بها وهي مؤثرة في التخفيف بخلاف بول الحمائر لان الارض تنشفه قلنا ضرورة في النعال قد اثرت في التخفيف مرة حتى يطهر بالمسح فيكفي مؤنتها ولا فرق بين مأكول اللحم وغير مأكول اللحم

قوله واذا اصاب الثوب من الروث او اجثاء البقر قيد بالثوب لان ثمرة الاختلاف تظهر في الثياب لا في الماء وكذلك لا تظهر ثمرة الاختلاف في غير الروث والخثي **قوله** وقال هذا رجس اوركس النبي عليه السلام طلب من ابن مسعود رضاء حجار الاستنجاء ليلة الجبن فاتاه بحجرين وروثة فاخذ الحجرين ورمى بالروثة وقال انها رجس اي نجس **قوله** لم يعارضه غيره لان البلوى لا تعتبر في موضع النص الا ترى ان البلوى في بول الحمائر اكثر لانه يترشش فيصيب الثياب ومع ذلك لا يعفى عنه اكثر من قدر الدرهم وكذلك البلوى للأدوية في بوله اكثر واختلاف العلماء لا يخرجها عن كونها غليظة لانه لما لم يرد نص بخلافه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي والرأي لا يعارض النص وانما قال ابو حنيفة رح بخفة نجاسة بول ما يؤكل لحمه لان قوله عليه السلام استنزها من البول عارضه حديث العرنين **قوله** لان الاجتهاد فيه مما غاء لان مالكا رحمه الله يقول بان البعر والروث وخثي البقر طاهر وقال ابن ابي ليلى السرقيني ليس بشيء قليله وكثيره لا يمنع واحتجا في ذلك بانه وقود اهل الحرمين فانهم يجمعونها ويطبخون بها القدر والخبز ولو كانت نجسا لما استعملوها الا ترى انهم لم يستعملوا العذرة **قوله** وقد اثرت في التخفيف مرة حتى يطهر بالمسح فيكفي مؤنتها فان قيل هذا التعليل مخالف للتعليل في (قدر)

وزفر رحمه الله فرق بينهما فوافق ابا حنيفة رحمه الله في غير ما كول اللحم ووافقهما في الماء كول وعن محمد رح انه لما دخل الري وقد رأى البلوى اقبل بان الكثير الفاحش لا يمنع ايضا وقاسوا عليه طين بخارا وعند ذلك رجوعه في الخف يروى وان اصابه بول الفرس لم يفسده حتى يفحش عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رح وعند محمد رح لا يمنع وان فحش لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده مخفف نجاسة عند ابي يوسف رح ولحمه مأكول عندهما واما عند ابي حنيفة رح التخفيف لتعارض الآثار وان اصابه خمر مالا يؤكل لحمه من الطيور اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا تجوز فقد قيل ان الاختلاف في النجاسة

في غير ما كول اللحم ووافقهما في الماء كول وعن محمد رح انه لما دخل الري وقد رأى البلوى اقبل بان الكثير الفاحش لا يمنع ايضا وقاسوا عليه طين بخارا وعند ذلك رجوعه في الخف يروى وان اصابه بول الفرس لم يفسده حتى يفحش عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رح وعند محمد رح لا يمنع وان فحش لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده مخفف نجاسة عند ابي يوسف رح ولحمه مأكول عندهما واما عند ابي حنيفة رح التخفيف لتعارض الآثار وان اصابه خمر مالا يؤكل لحمه من الطيور اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا تجوز فقد قيل ان الاختلاف في النجاسة

قدر القراءة في السفر وهو قوله ولان للسفر اثر في اسقاط شرط الصلوة فلان يؤثر في تخفيف القراءة اولى حيث استدل بوجود التخفيف مرة على تخفيفه ثانيا قلنا في فصل القراءة استدل باسقاط الاصل على التخفيف في الوصف وهو عمل بالدليل بالطريق الاولى لان الوصف تابع للاصل فيثبت فيه ما ثبت في الاصل لا محالة واما التخفيف هنا فعمل بخلاف الدليل وللضرورة وقد اندعت الضرورة بالتخفيف مرة فلو خففت ثانيا كان تعديا عن موضح ضرورة ودفع الالبلاء وهو خلاف موضوع التكليف لان في التكليف مشقة لا محالة و

قوله وزفر رحمه الله فرق بينهما فان زفر رحمه الله تعالى قاس الخارج من احد السبيلين بالخارج من السبيل الآخر وهو البول يختلف حكمه باختلاف كونه مأكول اللحم وغير مأكول اللحم فكذا الخارج من هذا السبيل كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** وقاسوا عليه طين بخارا قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على قياس هذه الرواية الكثير الفاحش من طين بخارا لا يمنع جواز الصلوة وان كان مختلطا بالعدرات ولم يأخذ من احتاط بذلك لانه لم يأخذ بالمقيس عليه وهو قول محمد رح في ارواث الري فكيف بما استنبط منه **قوله** واما عند ابي حنيفة رح التخفيف

يعني اضعف المصالح مع
الحق لعلها يكون الصلوة مباحة
على طهارة فروع الطهارة الخمسة
او على التقديرين فانه لما عرفت
فان الكفاية لطهارة رتبة عندنا
وقال السند والى الخفية والقول
على انه خمس مغلظة عند الجمهور
فتح التفسير

وقد قيل في المقدار وهو الاصح وهو يقول ان التخفيف للضرورة لعدم المخالطة فلا يخفف
ولهما انها تترق من الهواء والنجاس عنه متعذر فتحققت الضرورة ولو وقع في الاناء
فيل يفسده وقيل لا يفسده لتعذر صون الاواني عنه وان اصابه من دم السمك او لعاب
البغل او الحمار اكثر من قدر الدرهم اجزت الصلوة فيه ا مادام السمك فلا نه ليس بدم على
التحقيق فلا يكون نجسا وعن ابي يوسف راح انه اعتبر فيه الكثير الفاحش فاعتبره نجسا
واما لعاب البغل والحمار فلانه مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر.

لتعارض الآثار وهو حديث العربيين مع قوله عليه الصلوة والسلام استنزهوا من البول
فان قيل تعارض النصين كيف يتحقق وحديث العربيين منسوخ عنده قلنا انما قال ذلك
واباؤهم يقطع فيه فيكون صورة التعارض قائمة فان قيل تعارض الآثار انما كان في بول ما يثر كل
لحمه حتى لم يثبت التخفيف في بول الحمار لانعدام التعارض فيه لانه بول غير مأكول
اللحم وعند ابي حنيفة رح لا يؤكل لحم الفرس لما ان المراد من الكراهة كراهة التحريم
فكيف يتحقق تعارض الآثار فيه قلنا نعم كذلك الا ان حرمة لحم الفرس عنده ما كانت للنجاسة
بل كانت ابقاء للطهر تحاميا عن تقليل مادة الجهاد فكان الفرس طاهر اللحم عنده حتى
ان سوره طاهر بالاتفاق فيتحقق تعارض الآثار في بوله كذا في الفوائد الظهيرية.

قوله وقد قيل في المقدار وهو الاصح وكذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله
وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الاصح انه طاهر عندهما **قوله** قيل يفسده لانه
يمكن صون الاواني عنه وبه اخذ الفقيه ابو بكر الاعمش وعدم الفساد اختيار الكرخي رح
قوله فليس بدم على التحقيق بل السائل منه وطوبه متغيرة الا ترى اني بياضه
وسواد الدم عند الشمس وهذا كما قلنا ان الموضوع بماء بين الملاحاة لا يجوز لانه
على عكس طبع الماء حيث يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء فتكون حقيقة الماء
متخلفة عنه **قوله** فلانه مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر لانه ان (كان)

وان انتضخ عليه البول مثل رؤس الا بر فذلك ليس بشيء^١ لانه لا يستطاع الا متناع عنه

كان الشك في طهوريته كان طاهرا بلا شك وان كان في طهارته فلا يتنجس به الطاهر •
قوله مثل رؤس الا بر فذلك ليس بشيء^٢ اي ليس بشيء^٣ معتبر في النجاسة حتى يجب
 غسله وقد سئل ابن عباس رضي الله عنه عن ذلك فقال انا نرجو من عفو الله اوسع
 من هذا ولان الذباب يقعن على النجاسة ثم يقعن على ثياب المصلي ولا بد ان يكون
 على ارجلهم واجنحتهم شيء^٤ من النجاسة واحدا لا يستطيع الامتناع عنه ولا يستحسن لاحد
 اعداد ثوب لدخول الخلاء وروى ان محمد بن علي زين العابدين رضي الله تعالى
 عنهم تكلف لذلك اي اعد لبيت الخلاء ثوبا ثم ترك وقال لم يتكلف لهذا من هو خير
 مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم
 وعن الحسن البصري رحمه الله عليه ان رجلا سأل عن دم البق فقال له من اين انت
 قال من الشام فقال لاصحابه انظروا الى قلة حياء هذا الجاهل فانه من قوم اراقوا دم
 ابن رسول الله عليه السلام ثم جاء يسألي عن دم البق فعدا الحسن هذا من سؤال
 التعمق وكرة له التكلف لما فيه من حرج الناس والاصل فيه قوله عليه السلام بعثت
 بالحنيفية السمحة السهلة ولم ابعث بالرهبانبة الصعبة وعن الفقيه ابي جعفر الهندواني رح
 انه قال قول محمد رح في الكتاب مثل رؤس الا بر دليل على ان الجانب الآخر من
 الابرة معتبر وغيره من المشايخ قالوا بل لا يعتبر الجانبان جميعا لدفع الحرج وفي نوادر
 المعلى عن ابي يوسف رح اذا انتضخ من البول شيء يرى اثره لا بد من غسله وان
 لم يغسل حتى صلى وهو بحال لوجمع كان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلوة كذا ذكره
 البغالي فلوان هذا الثوب وقع في الماء القليل قال بعض مشايخنا ان قيل لا ينجس الماء
 فله وجه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء جميعا وان قيل ينجس فله وجه
 وهو الاصح لان سقوط اعتبار النجاسة انما كان لدفع الحرج ولا حرج في الماء فينجس • (قوله)

قال والنجاسة ضربان مرتبة وغير مرتبة فما كان منها مرتبة فطهارته بزوال عينه لان النجاسة حلت المحل باعتبار العين فتزول بزواله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته لان الحرج موضوع وهذا يشبر الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين وان زال بالغسل مرة واحدة وفيه كلام

قله فطهارته زوال عينه الى قوله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته يريد به فطهارته زوال عينه واثره والاثر هو اللون وانما اقتصر على ذكر العين لان زوال العين يعرف بزوال الاثر فيدل ذكر زوال العين على زوال الاثر والمعنى فطهارته زوال عينه واثره في جميع الاوقات الا وقت بقاء ما تشق ازالته من الاثر فمحط طهارته زوال العين فحسب ثم قيل في تفسير المشقة هو ما يحتاج في قلعه الى شيء آخر نحو الصابون والا شأن وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه الا ان تكون نجاسة لا يزول اثرها بالماء فان ذلك لا يضر لما روي عن خولة بنت يسار انها قالت يا رسول الله ان ابي ثوبا واحدا واني احبض فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رشيه واقرصيه ثم اغسله بالماء ففالت يا رسول الله يبقى له اثر فقال رسول الله عليه السلام يكفيك الماء فلا يضر كثرته ولان الاثر اذا لم يزل بالماء كان في ذلك ضرورة وحكم النجاسة يمقط بالضرورة او يقال لا نجاسة في الاثر اذا اثير عبارة عن اللون والنجاسة ما كانت بسبب اللون وانما كانت بسبب التثنية والعين وكذا الا مريين قدزالا وذكر في المحيط وحكي عن الفقيه ابواسحق الحافظ رحمه الله ان المرأة اذا خضبت يدها بحناء نجس او الثوب اذا اصبغ بصبغ نجس ثم غسلت يدها وغسل الثوب الى ان يصفر ويميل منه ماء ابيض ثم يغسل بعد ذلك ثلثا يحكم بطهارته وبطهارة الثوب بالاجماع **قله** وفيه كلام اي وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وكان الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقول بعد زوال عين النجاسة يغسل مرتين لانه التحق (بنجاسة)

وما ليس بمرئي فطهارته ان يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر
لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كافي
امرا لقبلة وانما قدروا بالثلاث لان غالب الظن يحصل عنده فاقيم السبب الظاهر مقامه
تيسيرا وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر
الرواية لانه هو المستخرج والله اعلم بالصواب *

بنجاسة غير مرئية غسلت مرة فيغسل مرتين وقال بعضهم يطهروا ان كان بمرة واحدة
لان النجاسة كانت بسبب العين وقد تيقنا بزوال العين فيحكم بطهارته كما
لو غسل ثلثا كذا في المبسوط *

قوله وما ليس بمرئي كالبول والخمر **قوله** وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من
منامه وهو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء
حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده فلما امرنا بالغسل ثلاثا في النجاسة الموهومة ففي
النجاسة المتحققة **اولى قوله** ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية وعن محمد رح
في غير رواية الاصول اذا غسل ثلث مرات وعصر في المرة الثالثة يطهروا في رواية
الاصول ايضا انه يكفي بالغسل مرة وذكر شمس الائمة الحلواني ان النجاسة
اذا كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه ذلك والحكم بطهارة الثوب على
قياس قول ابي يوسف رحمه الله فانه روي عنه ان الجنب اذا اتر في الحمام وصب
الماء على جسده حتى خرج عن الجنابة ثم صب الماء على الارزاح يحكم بطهارة
الارزاح لم يعصره وقال في رواية اخرى اذا صب الماء على الارزاح وامر الماء فوق
الارزاح يكفيه فهو حرم وان لم يفعل يجزيه كذا في المحيط والجامع الصغير للامام
التمرتاشي رحمه الله والله اعلم بالصواب *

(فصل)

فصل في الاستنجاء بماء لا ينجس

الاستنجاء سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه ويجوز فيه الحجر ومقام مقامه
يمسحه حتى ينقيه لان المقصود هو الا نقاء فيعتبر ما هو المقصود وليس فيه عدد مسنون

وقال الشافعي رحمه الله من التمس لقلوبهم من استنجى منكم فليستنج بثلاثة احجار ولنا قوله عليه
السلام من استجمر فليوترفه من فعل فحسن ومن لا فلا حرج عليه والايتار يقع على الواحد
وما رواه متروك الظاهر فانه لو استنجى بحجره ثلثة احرف جاز بالاجماع وغسله بالماء
افضل لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا ونزلت في اقوام يتبعون الحجارة الماء

فصل في الاستنجاء

قوله الاستنجاء سنة في المغرب يقال نجاء ونجى اذا حدث واصله من النجوة وهي
المكان المرتفع لانه يستريح بها وفي قضاء الحاجة ثم قالوا استنجى اذا مسح موضع النجس
وهو ما يخرج من البطن او غسله وقيل من نجى الجلد اذا قشره وجاز ان يكون
السين للطلب كما ستخرج اي طلب النجوليزيله ثم الاستنجاء بالاحجار سنة مؤكدة
عندنا حتى لو تركه وصلى بغير استنجاء اجزته صلوته وقال الشافعي رحمه الله فريضة لو ترك
بالاحجار وبما يقوم مقامه لم تجز صلوته والمسئلة في الحاصل فرع لمسئلة اخرى
وهوان النجاسة اذا كانت قدر الدرهم او اقل هل تفرض ازالها لجواز الصلوة او لا
فعندنا لا تفرض وعنده تفرض كما لو كانت هذه النجاسة على موضع آخر الا ان في هذا
الموضع يطهر بالاحجار والمدر في سائر المواضع لا يطهر الا بالماء **قوله** من استجمر
الاستجمار استعمال الجمار وهي الصغار من الاحجار كذا في المغرب ووجه التمسك
بالحديث ان الشارع نفى الحرج عن تارك الاستنجاء فدل انه ليس بواجب ودل
ان وصفه وهو الايتار ليس بواجب ايضا كما صله **قوله** نزلت الآية في اقوام وهم اهل (قباء)

ثم هو ادب وقيل هوسنة في زماننا ويستعمل الماء الى ان يقع في غالب ظنه انه قد طهر ولا يقدر بالمرات الا اذا كان موسوسا فيقدر بالثلث في حقه وقيل بالسبع ولو جاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيه الا الماء

قباء لما نزلت الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله عز وجل اثنى عليكم فما الذي تصنعون عند الغائط فقالوا يا رسول الله نتبع الغائط الا حجارا لثلة ثم نتبع الا حجارا الماء قتلا النبي عليه الصلوة والسلام الآية فهذا التخصيص يشير الى انه افضل .

قوله ثم هو ادب اي الاستنجاء بالماء ادب لان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان يستنجي بالماء مرة ويتركه اخرى وهذا هو الادب **قوله** وقيل هوسنة في زماننا روي عن الحسن البصري رحمة الله عليه انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال انه سنة فويل كيف يكون سنة ورسول الله عليه الصلوة والسلام والخيار ومن الصحابة كعمر وابن مسعود رضي الله عنهما تركوه فقال هم كانوا يبعرون بعراواتهم تثلطون ثلطانصار سنة في زماننا كالا ستنجاء بالحجر والمدر **قوله** ولا يقدر بالمرات بل يفوض الى رأي المستنجي يغسل الى ان يقع في قلبه انه قد طهر وبعضهم قدر ابا ثلث وبعضهم بالسبع وبعضهم بالتسع وبعضهم بالعشرة ومنهم من قدر في الا حليل بالثلث وفي المقعد بالخمس **قوله** الا اذا كان موسوسا بالكسر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له اوالية اي يلقي اليه الوسوسة **قوله** فيقدر بالثلث في حقه كافي نجاسة غير مرئية لان البول غير مرئي والغائط وان كان مرئيا فالمستنجي لا يراه فكانت بمنزلة نجاسة غير مرئية ومنهم من قدر بسبع مرات اعتبارا بالحد يث الذي ورد في ولوغ الكلب .

وفي بعض النسخ الا المائع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء على ما بينا وهذا لان المسح غيره زيل الا انه اكتفي به في موضع الاستنجاء فلا يتعداه ثم يعتبر المقدار المائع وراء موضع الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لسقوط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد رحمة الله تعالى عليه مع موضع الاستنجاء اعتبارا بسائر المواضع ولا يستنجي بعظم ولا بروت لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولو فعل يجزيه لحصول المقصود ومعنى النهي في الروث النجاسة وفي العظم كونه زاد الجن ولا يستنجي بطعام لانه اضاعة واسراف

قوله وفي بعض النسخ الا المائع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء لان قوله الا المائع يقتضي ان لا يجوز بالماء ثلثات وقوله على ما بينا يريد به قوله في اول الباب وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء **قوله** اعتبارا بسائر المواضع اي في سائر المواضع لا يعفى القليل منه بل اعتبارا لكل اكر من قدر الدرهم وان كان القليل بافراده عفاها فبها كذلك والفرق بينهما ان هذا موضع محكوم بطهارته شرعا حتى لو صلى بدون الغسل مع استعمال الاحجار يجوز بلا كراهة بالاجماع نصا كالطهارة حقيقة بخلاف قليل النجاسة فانه غير محكوم بطهارته حتى كرهت الصلوة عندنا ولم يجز عند الشافعي **قوله** ولا يستنجي بعظم ولا بروت فان ارتكب النهي واستنجى به اجزاه وقال الشافعي رحمه الله لا يجزيه لنا ان المعتبر الانقاء وذلك يحصل به كما يحصل بغيره واما ورود النهي عن ذلك فقد بين عليه السلام وجهه وهو تعلق حق الغير به فقال العظم زاد اخوانكم من الجن والروث علف دوابهم وهذا لا يمنع حصول الاستنجاء به كما لو استنجى بثوب الغير فان قبل الروث نجس فلا يزول به النجاسة كما لو غسل النجاسة بماء نجس قبل النجاسة تزول اذا غسلها (بماء)

ولا يمينه لان النبي عليه الصلوة والسلام نهى عن الاستنجاء باليمين والله اعلم .

بماء نجس ويخلفها نجاسة اخرى وفي مسئلتنا هو يابس فتخفف النجاسة ولا يخلفها غيرها والاستنجاء نوعان الأول بالحجر وما يقوم مقامه كالمدر والتراب والخشب والخرقة والرماد ونحوها وفي النظم يستنجي بثلاثة اصدار فان لم يجد فبالاحجار فان لم يجد فبثلاثة اكف من تراب ولا يستنجي بما سواها من الخرقة والقطن ونحوهما لانه روي في الحديث انه يورث الفقر وكيفيته ان يأخذ الذكر شماله ويمره على جدار او حجرا ومدريأتي من الارض ولا يأخذ الحجر بيمينه لانه نهى عن الاستنجاء باليمين ولا يأخذ الذكر بيمينه والحجر بشماله لانه عليه السلام نهى عن مس الذكر باليمين وان اضطر يمسك مدرا بين عقبيه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر بيمينه ولا يحركه لانه اهون من العكس وفي النظم يدبر الرجل في زمان الصيف بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني والثالث والمرأة تفعل في الاحوال كلها مثل ما يفعل الرجل في الشتاء والثاني بالماء وكيفيته انه يرخي جالساً كل الارحاء ليظهر ما بداخله من النجاسة الا الصائم مخافة فساد صومه بوصول الماء الى باطنه حتى قالوا لا يتنفس حالة الاستنجاء ولا يقوم حتى تنشفه بخرقة وفي النظم لبستنجي بيساره فيصعد اصبعه الوسطى على غيرها قليلا ويغسل موضعه ثم بنصره ثم خنصره ثم سبابته ويغسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر وقيل حتى يخشن ولا يبتدىء باصابعه كلها والمرأة تصعد بنصرها ووسطاها والامعادون الواحدة كيلا يقع في قلبها فتنزل فيجب الغسل والله اعلم .

كتاب الصلوة

باب المواقفت

جمع موقوفات والموقوفات ما وقف به إلى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الْفَرَضُ نوعان فرض عيني وفرض كفاية فنَرَضُ العن ما يلزم كل واحد اقامته ولا يسقط عن البعض باقائه البعض كالإيمان ونحوه وفرض كفاية ما يلزم جميع المسلمين اقامته ويسقط باقائه البعض عن الباقيين كالجهاد وصلوة الجنازة والصلوة فرض عن تثبت فرضيتها بالكتاب وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومحافظة اداؤها في اوقاتها فهذا النص يقتضي الفريضة الامر ثم هي خمس لان النص يقتضي عدداله وسطى وواو الجمع تلطف للمتضى للمغائرة واقفه خمس ضرورة والسنة وهي غير واحد واجماع الامة واذا تثبت فرضيتها يحتاج الى سبب وجوبها وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اذا الشيء لا يجب الا بسببه ولا يعرف الا ببيان حقيقته ولا يوجد الا بركنه وعند شرطه ولا يفعل الا لحكمه فسبب وجوبها الوقت لانها تضاف اليه وهي تدل على البنية وتكرر بنكررة والسبب الجزء المتصل بالاداء لاكله وهو سبب نفس الوجوب اذ سبب وجوب الاداء الخطاب وتفسيرها لغة الدعاء قال فصلي على دنها وارسم وقيل من الصلي وهو العظم الذي عليه الاليتان لان المصلي يحرك صلويه في الركوع والسجود وفي الشريعة اسم لهذه الافعال المعلومه من القيام والركوع والسجود سميت بذلك لما فيها من الدعاء والثناء فعلى هذا يكون من الاسماء المغيرة وقيل هو من الاسماء (المنقولة)

اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الافق وأخروقتها
 ما لم تطلع الشمس لحديث ائمة جبرئيل ؑ م فإنه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيها في اليوم الاول حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس
 ان تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك
 ولا معتبرا بالفجر الكاذب وهو البياض الذي يبدؤ طولاً ثم يعقبه الظلام
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا يغرنكم اذان بلال ولا الفجر لمستطيل

المنقولة لوجود الصلوة بدون الدعاء والثناء كما في الامي والفرق بين التغير والنقل ان في النقل
 لم يبق المعنى الموضوع له مرعياً وفي التغير يكون باقياً لكنه زيد عليه شيء آخر وما شرطها
 فيجبي في بابه وأما أركانها الاصلية فاربعة الفيام والقراءة والركوع والسجود وأما القعدة الاخيرة
 فهي وان كانت فرضاً خلافاً للمالك رح الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة على ما يحيى
 ان شاء الله تعالى وأما حكمها فسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا والثواب في الآخرة لان
 حكم الشيء ما يفعل لا جله وانما يؤدي الصلوة ليسقط الواجب ويحصل الثواب

قوله اول وقت الفجر اي اول وقت صلوة الفجر وإنما قدم وقت الفجر وان كان
 الواجب تقديم الظهر كما ورد في الحديث لانه اول صلوة فرصت لعدم الاختلاف
 في اوله وآخره بخلاف غيره **قوله** وأخروقتها ما لم تطلع الشمس اي قبيل
 طلوع الشمس وهو من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء **قوله** ثم قال في آخر
 الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك فإن قيل هذا يقتضي ان لا يكون
 الاول والاخر وقتاً لها فلنا لما صلى في اول الوقت وآخرة وجد البياض منه فعلا
 لهما فاحتج الى بيان ما بين الاول والاخر فبين بالقول اي قال هذا بيان للوقت المستحب
 اذا اداء في اول الوقت مما يتعسر على الناس ويؤدي الى تقليل الجماعة وفي التأخير الى
 آخر الوقت خشية الغوات فكان المستحب ما بينهما مع قوله عليه السلام خير الا مورا وسطها

وانما الفجر المستطير في الافق اي المنتشر فيها واول وقت الظهر اذا برزالت الشمس لامامة
جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول حين زالت الشمس وآخروقتها عند ابي حنيفة
رح اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقال اذا صار الظل مثله سوى في الزوال
وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه في الزوال هو الذي يكون للأشياء وقت الزوال

قوله وانما الفجر المستطير في الافق اي المنتشر فيه اختلف المشايخ في ان العبرة
لاول طلوعه او لا ستطارته وانتشاره **قوله** وآخروقتها عند ابي حنيفة رحمه الله
اذا صار ظل كل شيء مثليه اي آخروقتها الذي يتحقق عنده خروج وقتها
ودخول وقت العصر وهذا نظر قوله وآخروقت المغرب حين يغيب الشفق ولا شك
ان بغيبوبة الشفق يتحقق الخروج فاطلق اسم الآخر على القريب منه ويدل عليه
رواية المنظومة والعصر حين المرء يلقي ظله قد صار مثله وذكر شيخ الاسلام رحمه الله
واختلفوا في آخروقت الظهر قال ابو حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية اذا صار ظل كل
شيء مثليه سوى في الزوال خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وقال اذا صار
ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
قوله وفي الزوال هو الذي يكون للأشياء وقت الزوال وذلك يختلف باختلاف الامكنة
والاوقات وقد قيل لا بد ان يبقى في لكل شيء عند الزوال في كل موضع الا بمكة والمدينة في
اطول ايام السنة فلا يبقى بمكة ظل على الارض وبالمدينة تأخذ الشمس الحيطان الاربعة
وذلك الذي الاصلي غير معتبر في التقدير بالظل وفي المبسوط طريق معرفة الزوال ان ينصب
عود مستوي في ارض مستوية فمادام ظل العود في النقصان علم ان الشمس في الارتفاع
لم يزل بعد وان استوى الظل علم انه حال الزوال فاذا اخذ الظل في الزيادة علم انها زالت
فيخط على رأس الزيادة فيكون رأس الخط الى العود في الزوال فاذا صار ظل العود مثله
من رأس الخط لا من العود خرج وقت الظهر عنده وعند هما اذا صار مثله من ذلك الخط (قواه)

لهما امامة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول للعصر في هذا الوقت ولآبي حنيفة رح
قوله عليه الصلوة والسلام ابرد وابدوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم واشد
الحر في ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار لا ينقضى الوقت بالشك
واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين واخر وقتها ما لم تغرب الشمس
لقوله عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها

قوله لهما امامة جبرئيل عم في اليوم الاول في هذا الوقت اي حين صار ظل كل شيء مثله
قال النبي عليه الصلوة والسلام في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفي بعض
النسخ في اليوم الثاني والمراد به الظهر وهذا ايضا حجة لهما عليه اذ المراد به بيان آخر الوقت
الا ان هذه الحجة لا تقوى لان امامة جبرئيل عم في اليوم الثاني لا تدل على ان لا تكون
ما وراء وقت الامامة وقتا لها لا ترى انه عم ام للفجر في اليوم الثاني حين اسفر الوقت يبقى بعده
الى طلوع الشمس وصلى العشاء في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل والوقت يبقى بعده
قوله وله قوله عم ابردوا بالظهر اي اذ خلوا صلوة الظهر في البرد اي صلوا اذا سكنت شدة
الحر وفي جهنم شدة حرها واشد الحر في ديارهم اذ صار ظل كل شيء مثله ولا يتغير الحر الا بعد
المثلين واذا تعارضت الآثار يبقى ما كان على ما كان ووقت الظهر ثابت ببقين فلا يزول
بالشك ووقت العصر ما كان ثابتا فلا يدخل بالشك **قوله** واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر
على القولين اي على اختلاف القولين فعنده اذ صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر
ويدخل وقت العصر وعندهما اذ صار ظل كل شيء مثله يدخل وقت العصر فعلى هذا يكون
الاختلاف في اول وقت العصر واخر وقت الظهر وهو ظاهر الرواية واما فيما رواه الحسن عن ابي
حنيفة رح انه اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل
كل شيء مثله فكان بينهما وقت مهمل كما بين الفجر والظهر فعلى هذا يكون الاختلاف
في دخول وقت العصر وفي خروج وقت الظهر اتفاق **قوله** واخر وقتها ما لم تغرب الشمس

وأول وقت المغرب اذا غربت الشمس وأخروقتها ما لم يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه مقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات لان جبرئيل عليه السلام ام في اليومين في وقت واحد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وأخروقتها حين يغيب الشفق وما رواه كان للحرز من الكراهة ثم الشفق هو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عند أبي حنيفة رحمه وعندهما هو الحمرة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه وهو قول الشافعي رحمه لقوله عليه السلام الشفق الحمرة ولا أبي حنيفة رحمه قوله عليه الصلوة والسلام وأخروقتها المغرب اذا اسود الافق وما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما ذكره مالك رحمه في الموطأ وفيه اختلاف الصحابة وأول وقت العشاء اذا غاب الشفق وأخروقتها ما لم يطلع الفجر الثاني لقوله عليه الصلوة والسلام وأخروقتها حين يطلع الفجر وهو حجة على الشافعي رحمه الله في تفديرة بذهاب ثلاث الليل وأول وقت الترتيد العشاء وأخروقتها ما لم يطلع الفجر لقوله عليه السلام في الترتيد ما بين العشاء الى طلوع الفجر

اي زمان قبيل غروب الشمس وقال الحسن بن زياد رحمه الله آخر وقت العصر حين تصفر الشمس وهو قول الشافعي رحمه الله .

قوله وأول وقت المغرب الى قوله وأخروقتها ما لم يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات وعنه انه مقدار بستر ووضوء واذا نين وخمس ركعات والحديث المروي حجة عليه في اقواله **قوله** وفيه اختلاف الصحابة رضي عنى التمسك بالحديث المرفوع فيه في المسئلة المختلفة بين الصحابة لم يكن حجة لان عدم التمسك به وعدم القبول منه دليل انقطاعة على ما عرف في اصول الفقه فمذهبهم مروي عن عمرو علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو المختار عند الاصمعي والخليل ومذهب مروي عن أبي بكر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم وهو المختار عند المبرد وحمد بن يحيى واذا تعارضت الاخبار والآثار بقي ما كان على (ما كان)

قال رحمه هذا عندهما وعند أبي حنيفة رح وقته وقت العشاء الا انه لا يتقدم عليه عند التذكر للترتيب

فصل

ويستحب الا سفار بالفجر لقوله عليه الصلوة والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر
وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يستحب التعجيل في كل صلوة

ما كان وقت المغرب كان ثابتا بيقين فلا يخرج بالشك وقت العشاء لم يكن ثابتا بيقين
فلا يدخل بالشك فقول أبي حنيفة رحمه الله اوثق لان الاصل في باب الصلوة
ان لا يثبت منها ركن ولا شرط الا بما فيه يقين وقولهما اوسع للناس كذا ذكره
في الاسرار ولان المغرب كالفجر حيث يقام في اثر نور الشمس كالفجر ثم البياض
في الفجر كالحمرة فليكن كذلك هنا ليكون صلاتان في وضوح النهار وصلاتان
في اثره وصلاتان في غسق الظلام العشاء والوتر.

قوله وهذا عندهما وعند أبي حنيفة رح وقته وقت العشاء وهو فرع الاختلاف في صفته فعنده
الوتر واجب والوقت متى جمع بين صلتين واجبتين فهو وقتها وان امرتتقد يم احدهما
كصلوة الوقت والفائتة وعندهما سنة شرعت بعد العشاء فيدخل وقته بعد العشاء
كركة الظهر ولا خلاف في الفضا فان الوتر اذا فات يقضى عندهما ايضا وفائدة
الاختلاف تظهر فيما اذا صلى العشاء بغير وضوء ناسيا وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر
يعيد العشاء ولا يعيد الوتر عنده خلا فاليهما وفيما اذا تذكر الوتر في صلوة الفجر عند
سعة الوقت يغسد فجرة عنده خلا فاليهما **قوله** ولا يقدم عليه عند التذكر للترتيب
هذا جواب سؤال يرد على قول أبي حنيفة رحمه الله وهو انه لو كان وقتها واحدا
لجازا داء الوتر قبل العشاء فاجاب عنه بقوله للترتيب والله اعلم.

فصل

قوله ويستحب الاسفار بالفجر يقال اسفرا أصبح اي اضاء ومنه اسفر بالصلوة اذا صلاها في
مد

والحجة عليه ما روينا وما نرويه قال والابراد بالظهر في الصيف وتقديمه
 في الشتاء لما روينا ولرواية انس رضي الله عنه قال كان النبي عليه الصلوة
 والسلام اذا كان في الشتاء بكرة بالظهر واذا كان في الصيف ابرد بها وتأخير
 العصر ما لم تتغير الشمس في الشتاء والصيف لما فيه من تكثير النوافل لكراحتها
 بعده والمعتبر فيه تغير القرص وهو ان يصير بحال لا تحار فيه الا عين وهو الصحيح
عنه انه لا يبرأ من التكثير في الصيف والابراد في الشتاء

الاسفار والباء للتعدية ولا يمكن حمل الامر على الوجوب اجما عا فتعين الاستحباب
 وقال الشافعي رح يستحب التعجيل في كل صلوة والمراد من التعجيل هو ان يكون
 الاداء في النصف الاول كذا في الاسرار لان في هذا اظهار المسارعة في اداء العبادة وهو
 مندوب اليه لقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة الية قلنا المسارعة الى مغفرة الله تعالى
 انما يكون في المسارعة الى الشيء الذي هو افضل عند الله من غيره والتأخير افضل
 لان فيه تكثير الجماعة على ان لاية عامة فتحملها على بعض الصلوة بدليل ما روينا
 ثم حدا لا سفار ما قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله والقاضي الامام ابو علي
 النسفي رحمه الله وهو ان يبدأ بالصلوة بعد انتشار البياض في وقت لوصلي الفجر
 بقراءة مسنونة صابن اربعين آية الى ستين آية واكثر وترتل القراءة فاذا فرغ من الصلوة
 لو ظهر له سهو في طهارته يمكنه ان يتوضأ ويعبد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله .

قوله والحجة عليه ما روينا اشارة الى قوله عم اسفروا بالفجر وقوله وما نرويه اشارة الى قوله واذا
 كان بالصلوة ابرد بها فانه يدعى التعجيل في كل صلوة فكان الابراد بالظهر حجة عليه
قوله لا تحار فيه الا عين هو الصحيح هذا احتراز عن قول سفيان وابراهيم النخعي فانهما يعتبران
 تغير الضوء الذي يقع على الجدار قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله اخذنا بقول
 الشعبي رحمه الله عليه وهو تغير القرص لان تغير الضوء يحصل بعد الزوال (قوله)

والتأخير إليه مكروه ويستحب تعجيل المغرب لان تأخيرها مكروه لما فيه من التشبه باليهود وقال عليه السلام لا يزال امتي بخير ما عجلوا المغرب وأخروا العشاء •

قال وتأخيرا لعشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله عم لولا ان اشق على امتي لا خرت العشاء الى ثلث الليل ولان فيه قطع السمر المنهي عنه بعده وقيل في النصف تعجل كيلا تتقلل الجماعة والتأخير الى نصف الليل مباح لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة عارضة دليل الندب وهو قطع السمر بواحدة ^{التي بالليل} فتثبت الا باحة والى النصف الا خير مكروه لما فيه من تقليل الجماعة وقد انقطع السمر قبله ويستحب في الوتر لمن يالف صلوة الليل ان يؤخر الوتر الى آخر الليل وان لم يثق بالانتباه او تر قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل

قوله والتأخير إليه مكروه وفي الايضاح قال اصحابنا التأخير الى هذا الوقت مكروه فاما الفعل فغير مكروه وفي الكافي وقبل الاداء مكروه ايضا **قوله** وتأخيرا لعشاء الى ما قبل ثلث الليل اي يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام لولا ان اشق على امتي لا خرت العشاء الى ثلث الليل فان قيل ينبغي ان يكون سنة كما لسواك حيث قال فيه لولا ان اشق على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء قلنا ثبت سنة السواك بمواظبة عليه السلام ولولا هالقلنا باستحبابه ايضا ولا مواظبة هنا ولانه قال ثم لا مرتهم والا لمر للوجوب وقد امتنع الوجوب بعرض المسئلة فيكون سنة اما هنا قال لا خرت وفعله مطلقا يدل على الاستحباب لا على الوجوب والتأخير الى نصف الليل مباح لان التأخير من حيث انه مقلل الجماعة مكروه ولكن به انقطع السمر المنهي بعد العشاء بالكلية فيكون مندوبا فتعارض دليل الندب والكراهة فتسا فثبت الا باحة والى النصف الا خير مكروه لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السمر قد انقطع قبله

(كتاب الصلوة ... باب المواقيث ... فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة)

واذا كان يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها وفي العصر والعشاء تعجيلها لان في تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر توهم الوقوع في الوقت المكروه ولا توهم في الفجر لان تلك المدة مديدة وعن ابي حنيفة رحمة الله عليه التأخير في الكل للاحتياط الا ترى انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله والله اعلم بالصواب •

فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة

لا تجوز ا لصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها
لحديث عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه
تكرري صلاتك

وقيل في الصيف تعجل لان التأخير لقطع السمرو في الصيف ينامون كما يغيب الشفق ولا يشتغلون بالسمر فكان التعجيل افضل لما فيه من تكثير الجماعة والسمر معدوم •
قوله واذا كان يوم غيم قال شيخ الاسلام رحمه الله واذا كان اليوم يوم غيم فكل صلوة في اسمها عين فانها تعجل كالعصر والعشاء والله اعلم •

فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة

قوله لا تجوز ا لصلوة عند طلوع الشمس هذا باطلا فله لا يكاد يستقيم ويحتمل انه اراد بقوله لا تجوز الكراهة فيتناول الفرائض والنوافل لان الكراهة اذا كانت لمعنى في الوقت توجب نقصا في الصلوة وانما لا تجوز الفرائض فيها لانها وجبت كاملة فلا يتأدى بالنقصان حتى يجوز عصر يومه لانه وجب ناقصا لنقصان سببه فاذا لامنافاة بين الكراهة وعدم جواز الفرائض ويحتمل انه اراد به قضاء الفرائض والواجبات كالوتر وسجدة التلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه فاما لو تلا آية السجدة فيها وسجدها وحضرت جنازة فيها فصلى عليها تجوز مع الكراهة لانها وجبت ناقصة فاذا سجد بها سجدت وفي شرح الطحاوي ولو اوجبت على نفسه صلوة (في)

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة) (١٧٧)

قال ثلاثة اوقات نها نارسول الله عليه الصلوة والسلام ان يصلي فيها وان تقبر فيها موتا نا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تنصف للغروب حتى تغرب والمراد بقوله وان تقبر صلوة الجنائز لان الدفن غير مكروه

في هذه الاوقات فلا فضل له ان يصلي في وقت مباح ولو صلى في هذا الوقت يسقط عنه وكذلك اداء التطوعات في هذا الوقت يجوز مع الكراهة ويحتمل انه اراد به انه لا يجوز فعله شرعا فاما لو شرع يلزم كما يقال لا يجوز مباشرة البيع الفاسد اما لو باشر وقبض المبيع ثبت المثلث يؤيده ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في اصول الفقه فلا ينعدم اصل العبادة مشروعا فيه ولكن يحرم الاداء ويلزم بالشروع كما يلزم بالندرا لان الصلوة عبادة معلومة باركانها والوقت ظرف لها لا معيار ولا يصبر مؤديا بمجرد الشروع والمحرم هو الاداء ويتصور لهذا الشروع الاداء بدون صفة الحرمة بان يصبر حتى تبيض الشمس فلم يكن الشروع فاسدا كما لم يكن النذر فاسدا فيلزم القضاء لهذا ولكن لا يتأدى به واجب آخر لان النهي باعتبار صفة الوقت الذي هو ظرف الاداء يمكن نقصانا في الاداء والواجب في ذمته بصفة الكمال فلا يتأدى بالناقص •

قوله ثلاثة اوقات نها نارسول الله عليه السلام ان يصلي فيها يريد به اي صلوة كانت فرضا او نفلا بخلاف سائر الاوقات المكروهة حيث يكره النقل فيها فلا يلزم بها ابطال العدد **قوله** عند طلوع الشمس حتى يرتفع اختلفوا في قدر الوقت الذي يباح فيه الصلوة بعد الطلوع قال في الاصل اذا طلعت حتى ارتفعت قدر رمح او رمحين يباح فيه الصلوة وكان ابو بكر صحه دبن الفضل رح يقول مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فالشمس في الطلوع لا تباح فيه الصلوة فان عجز عن النظر تباح فيه الصلوة وقال الفقيه ابو حفص السنكر درمي يؤتى بطست ويوضع في ارض مستوية فما دامت الشمس تقع في حيطانه فهي في الطلوع فلا تحل الصلوة واذا وقعت في وسطه فقد طلعت وحلت الصلوة كذا في المحيط

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي نكره فيها الصلوة)
 والحديث باطلاقة حجة على الشافعي رحمه الله في تخصيص الفرائض وبمكة في حق
 النوافل وحجة على ابي يوسف رح في اباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال •
 قال ولا صلوة جنازة لما رويناه ولا سجدة تلاوة لانها في معنى الصلوة الا عصر يومه عند
 الغروب لان السبب هو الجزء القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده
 ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت قاض

علم ان الزوال هو وقت الصلاة
 بمرور الاوقات وكذا النوافل
 في بعض الاوقات وعنده الصلاة
 يؤخر الفرائض في هذه الاوقات
 في جميع البلاد ان يجوز
 المؤدى عنده فيها بكرة
 ع

قوله والحديث باطلاقة حجة على الشافعي رح في تخصيص الفرائض وبمكة لا يكره
 قضاء الفوائت عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها عند الشافعي رحمه الله لقوله
 عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ولا يكره
 النفل في هذه الساعات الثلث بمكة عنده لقوله عليه السلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا
 احدا طاف لهذا البيت وصلى في اية ساعة شاء من ليل او نهار وروى ابو ذر رضى الله
 عنه مقرونا بقوله الا بمكة قلنا هذه الزيادة شاذة لا تجوز الزيادة بها على الحديث المشهور والجواب
 عن حديث بني عبد مناف قلنا الشرع نهى عن الصلوة في هذه الاوقات لابن عبد مناف
قوله ولا سجدة تلاوة لانها في معنى الصلوة لان النهي عن الصلوة باعتبار الشبهة بمن
 يعبد الشمس والتشبيه يحصل بالسجود وانما لم يجعل سجود التلاوة في حكم الصلوة
 في انتقاص الموضوع بالقياس لانه بخلاف القياس ورد في صلوة مستجمعة للتحريم
 وجميع الاركان واللام في قوله عليه السلام فليعد الموضوع والصلوة للعهد فلم يتناول
 سجدة التلاوة ولا صلوة الجنازة ولا يمكن القول بالقياس لكونه مخالفا للقياس
قوله لان السبب هو الجزء القائم من الوقت اي الذي يلي الشروع **قوله** لانه لو تعلق
 بالكل لوجب الاداء بعده لان السببية لما كانت متعلقة بكل الوقت فما لم يوجد كله
 لا يحصل السبب لان المجموع ينتهي بانتفاء جزء وان صلى بعد الوقت يكون قضاء
قوله ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت قاض بالان الاداء اذا لم (يتصل)

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة) (١٧٩)

واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوة لانها وجبت كاملة فلا تأدي بها لنقص قال رحمه والمراد بالنفي المذكور في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا فيه آية السجدة فسجدها جاز لانها اديت ناقصة كما وجبت اذ الوجوب بحضور الجنائز والتلاوة ويكره ان يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب لما روي انه عليه السلام نهى عن ذلك ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوايت ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنائز لان الكراهة كانت لحق الغرض يتصل بجزء تعين للسببية كان تفويتا كما اذا لم يتصل الاداء بالجزء الاخير فانه يكون تفويتا ولا وجه لجعله مفوتا ما بقي الوقت كذا ذكره شمس الاثمة رحمه الله وفيه اشكال وهوانه انما صار قضاء ثمه لفوات الوقت ولم يفت الوقت هنا فلا تصير قضاء.

قوله واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت اي اذا كان الجزء القائم وهو الذي يلي الاداء سببا فالجزء الاخير تعين للسببية وهو ناقص فيصير الواجب ناقصا اذا الحكم نتيجة السبب فقد اداها كما وجبت فان قيل لو شرع في العصر في وقت مستحب ومدة الى الوقت المكروه يجوز ولو جعل الوجوب مضافا الى الجزء الذي يلي الشرع لما جاز لان السبب كامل وقد ادى ناقصا فلنا الشرع جعل له حق شغل كل الوقت بالاداء وهو العزيمة في الباب فجعل ما يتصل به من الفساد عفووا اذا احتراز عنه مع الاقبال على الصلوة متعذر **قوله** والمراد بالنفي المذكور في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا سجدة فيه وسجدها جاز اي مع الكراهة لانها اديت ناقصة كما وجبت اذ الوجوب بحضور الجنائز والتلاوة وذكر في تحفة الفقهاء ان الافضل في صلوة الجنائز ان يؤديها ولا يؤخرها لقوله عليه السلام ثلاث لا يؤخرن منها الجنائز اذا حضرت وفيه ايضا وكذا سجدة التلاوة فانه انما يكره في هذه الاوقات فيما اذا كانت التلاوة في غير هذه الاوقات واما التلاوة في وقت مكروه وسجدها فيه جاز من غير كراهة **قوله** ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوايت اي بعد صلوة الفجر الى ان تأخذ الشمس في الطلوع وبعد العصر الى ان تتغير الشمس.

ليس بمفوت لعدم الجواز ولا
الجزء الذي يكره هذه الاوقات
التي ذكرها في غير هذه
قوله لا يجوز الصلاة عند
طلوع الشمس او غروبها
على حقيقة صحيح الجواز
ويقدر العمل في العطف
بجميع الكراهية مجازا على كون
الحقيقة والجواز مراد
بلفظين وهو قوله في
هذا ملخص على النسخة

لبصير الوقت كالمشغول به لا لمعنى في الوقت فلم يظهر في حق الفرائض وفيما وجب

لعينه كسجدة التلاوة وظهرت في حق المذور لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وفي حق ركعتي الطواف وفي الذي شرع فيه ثم افسده لان الوجوب لغيره هو ختم الطواف وصيانته المودى عن البطالان ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر لانه عم لم يزد عليهما مع حرصه على الصلوة ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تأخير المغرب ولا اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة الى ان يفرغ لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة .

فانما تجب لعينه ككونه وجوباً
غير مرتفوع على فعل العبد
بدليل وجوبها باسماع
فعله رت كالمواقيت
عنه

قوله لبصير الوقت كالمشغول به اذا الفرض انتقد يري اقوى من النفل ثواباً فمنعه
قوله فلم يظهر في حق الفرائض لان الفرض الحقيقي اقوى من التقديري وفيما
وجب لعينه اي لم يظهر فيما وجب لعينه رداله الى جنسه وهو الفرض لان الواجب
فرض عملاً وظهر في المذور لان ما الزمه بالنذر نفل لان النذر سبب موضوع لالتزامه
النفل بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بنفل لان النفل سجدة غير مشروع فيكون
واجباً بايجاب الله تعالى **قوله** لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وهو ايجاب العبد
اذ صيغة النذر لا ايجاب وانه يثبت من العبد ففيما يرجع الى حق صاحب الشرع كانه
لا ايجاب وسجدة التلاوة وجبت بايجاب الشرع وان كانت التلاوة فعله كجمع المال فعله
وجوب الزكاة بايجاب الشرع **قوله** لان الوجوب لغيره وهو ختم الطواف وصيانته
المودى لما كان الوجوب فبهما لغيره بقيا نفلاً بذاتهما وقد ظهر اثره في النفل فكذا
فيهما كما في المذور وكذا اذا نذر صوم يوم بعينه لا يظهر تعيينه في حق صوم القضاء والكفارة
بخلاف ما وجب لعينه لانه لما كان واجباً لعينه استحال ان يكون نفلاً بذاته وسجدة
التلاوة لم تشرع نفلاً فصارت واجبة ابتداء **قوله** ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر
باكثر من ركعتي الفجر الاوقات التي تكره فيها الصلوة اثني عشر فليته منها نكرو الصلوة
فيها بدعنى في الوقت وهي وقت الطلوع والروب والا ستواء في سائر اوقات الجنس (الصلاة)

باب الاذان

الاذان سنة للصلوة الخمس والجمعة •

الصلوة فرضا ونفلا والبواقي لمعنى في غير الوقت فلذلك اثير في النوافل وما في معنى النوافل .
لا في الفرائض وتلك البواقي تسعة هي بعد طلوع الفجر وبعد الغريضة قبل طلوع الشمس وبعد
صلوة العصر قبل المغرب وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند
الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العبدین وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء •

باب الاذان

قوله الاذان هو الاعلام لغة قال الله تعالى واذان من الله ورسوله **قوله** الاذان سنة اي
سنة الهدى وقال بعضهم انه واجب لما روي عن محمد رحمة الله تعالى عليه ان اهل بلدة
من بلاد الاسلام اذا تركوا الاذان والاقامة فانه يجب القتال معهم وانما يقاتل على ترك
الواجب دون السنة وعامة مشايخنا قالوا انهما سنتان كذا في التحفة وذكر في المحيط قال
ابو يوسف رح اذا امتنعوا عن اقامة الفرائض نحو صلوة الجمعة وسائر الفرائض واداء الزكاة
يفاتلون ولو امتنع واحد ضربته واما السنن نحو صلوة العبد و صلوة الجماعة والاذان فاني
امرهم وا ضربهم ولا اقاتلهم لنقع التفرقة بين الفرائض والسنن ومحمد رحمه الله
يقول الاذان و صلوة العبد ونحو ذلك وان كانت من السنن الا انها من اعلام الدين
والاصرار على تركها استخفاف بالدين فبقا تلون على ذلك وقد نفل عن مكحول
رحمه الله انه قال السنة سنتان سنة اخذها هدى وتركها لا باس به وسنة اخذها
هدى وتركها ضلالة كالاذان والاقامة و صلوة العبد يقاتلون على الضلالة الا ان احدا
اذا ترك ذلك يضرب ويحبس لتركه سنة مؤكدة ولا يقاتل لان فعله لا يثردى الى
الاستخفاف بالدين فوقع اختيار القدروري وصاحب الهداية على ما عليه العامة
فقال الاذان سنة للصلوات الخمس والجمعة ثم جازان يكون تخصيص الجمعة لازالة
وهم من بتوهم بان الاذان لها كصلوة العبدین بجامع انهما يتعلقان بالامام والمصر

دون ما سواها للنقل المتواتر وصفة الاذان معروفة وهو كما اذن الملاك النازل من السماء

الجامع والافهي داخله تحت الخمس وثبوت الاذان بالكتاب وهو قوله تعالى
واذا ناديتهم الى الصلوة اتخذوها هزا ولعبا والنداء الى الصلوة ليس الا الاذان والسنة
وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاورا صحابه في امر الاذان فاشير
الى الضرب بالناقوس فقبل هو للنصارى واشير الى النفخ في قرن فقبل للمبهور واشير
الى ايقاد النار فقبل هو للمجوس فلم يتفقوا على شيء وكان عبد الله بن زيد الانصاري
رضي الله عنه بينهم فلم يتناول الطعام تلك الليلة قال وكنت بين الماء ثم واليقظان اذ رايت
نازلا من السماء وعليه بردان اخضران فقام على جذم حائط فاستقبل القلب فقال الله اكبر
الى آخره ثم سكت هنيهة ثم قام فقال مثل مقالته الاولى وزاد في آخره قد قامت الصلوة
مرتين فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرته بذلك فقال رؤيا صدق القها على
بلال فانه امد صوتا منك فعلمها بالالاف قام بلال على ارفع سطح فاذا فجاء عمر رضى بجر رداءه
وقال لقد طاف في الليلة ما طاف بعبد الله الا انه سبقني فقال عليه السلام هذا اثبت وروي
ان سبعة من الصحابة رضي الله عنهم رأوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة وكان
ابو جعفر محمد بن علي ينكر هذا ويقول يعمدون الى ما هو من معالم الدين فيقولون
ثبت بالرؤيا كلا وانما ثبت ذلك بتعليم جبرئيل عليه السلام ليلة المعراج حين صلى
رسول الله عليه السلام بالملائكة وارواح الانبياء عليهم السلام عند بيت المقدس ولا منافاة
فيجوز ان يكون احدهما مؤيد الآخر واجماع الامة فانهم لم يختلفوا في ثبوته وانما
اختلفوا في صفته فقبل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة فلو امتنع اهل بلدة لقائلهم
الامام عند محمد خلافا لابي يوسف رح وفي الترجيع فعند الشافعي رح فيه ترجيع وفي
التكبير عندنا اربع مرات وعند مالك رح مرتان •

قوله دون ما سواها كالوتر والعبددين والكسوف لان السنن والتطوعات مكملات (للفرائض)

ولا ترجع فيه وهو ان يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بهما وقال الشافعي رحمه الله فيه ذلك لحديث ابي محمد وروى رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام امره بالترجيع ولنا انه لا ترجيع في المشاهير وكان ما رواه تعليما فظنه ترجيعا ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين لان بلا لارضي الله عنه قال الصلوة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه السلام را قد افعال النبي عليه الصلوة والسلام ما احسن هذا يا بلال اجعله في اذانك وخص الفجربة لانه وقت نوم وغفلة والا قامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو المشهور ثم هو حجة على الشافعي رحمه الله في قوله انها فرادى فرادى الا قوله قد قامت الصلوة مرتين *

للفرائض واتباعها فالاذان للاصل اذان للتبع والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤدي في وقت العشاء فاكتفي باذانه والنراويح وصلوة العيدين سنة *

قوله ولا ترجيع فيه سورة الترجيع ان يأتي بالشهادتين مرتين مخافة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهدان محمد ارسول الله خفيا الى قوله اشهدان لا اله الا الله رافعا صوته فتكررا للشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الا خفاء ومرتين على سبيل الجهر **قوله** فكان ما رواه تعليما فظنه ترجيعا اي ما روى الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابا محذورة بالترجيع وكان تعليما فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره بالتكرار حالة التعليم ليحسن تعلمه وكان ذلك عادته فيما يعلم اصحابه فظن انه امره بالترجيع وقيل انه كان مؤذنا مكة فلما انتهى الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خفض صوته خفاء من اهل مكة لانه كان حديث العهد بالاسلام فعرك رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنه وامره ان يعود فيرفع صوته ليعلمه ان لا خفاء من الحق * (قوله)

ويترسل في الاذان ويحذر في الاقامة لقوله عليه الصلوة والسلام لبلال رحمه الله اذ اذنت فترسل واذا اقامت فاحذر وهذا بيان الاستحباب ويستقبل بهما القبلة لان الملك النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولو ترك الاستقبال جاز لحصول المقصود ويكره لمخالفة السنة ويحول وجهه للصلوة والفلاح يمنة ويسرة لانه خطاب للقوم فيواجههم به وان استدار في صومعة فحسن ومرادة اذالم يستطع تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه مكانهما كما هو السنة بان كان الصومعة متسعة فامان غير حاجة فلا والافضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه بذلك امر النبي عليه الصلوة والسلام بلالا رضي الله تعالى عنه ولانه ابلغ في الاعلام فان لم يفعل فحسن لانها ليست بسنة اصلية .

قوله ويترسل في الاذان والترسل ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تغن ولا تطريب من قولهم على رسلك اي اتند وترسل في القراءة تمهل فيها والحدرد الوصل والسرعة **قوله** ويحول وجهه للصلوة والفلاح يمنة ويسرة اي الصلوة في اليمين والفلاح في الشمال وقيل ان الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك والاصح هو الاول **قوله** فان لم يفعل فحسن اي الاذان حسن لا ترك الفعل لان ذلك الفعل وان لم يكن من السنن الاصلية لكن فعل امر به النبي عليه السلام فلا يليق ان يوصف تركه بالحسن لكن الاذان معه حسن فاذا تركه بقي الاذان حسنا **قوله** لانها ليست بسنة اصلية اي لم يكن في اذان الملك النازل من السماء ولهذا لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه وهو الاصل وانما كان ذلك لاقامة سنة الصوت الا ترى الى قوله عليه الصلوة والسلام بانه ان دى لصوتك علل بذلك .

والتثويب في الفجر حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة حسن وكرة في سائر الصلوة ومعناه العود الى الاعلام بعد الاعلام على حسب ما تعارفوه وهذا تثويب احدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة رضي الله عنهم لتغيير احوال الناس وخصوا الفجر به لما ذكرنا واما آخرون استحسنته في الصلوة كلها لظهور التواني في الامور الدينية وقال ابو يوسف رح لا اري باسا بان يقول المؤذن للامير في الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي على الصلوة حي على الفلاح الصلوة يرحمك الله واستبعده محمد رحمه الله لان الناس سواسية في امر الجماعة وابيوسف رحمه الله خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تقوتهم الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي .

قوله والتثويب في الفجر الى قوله وهذا تثويب احدثه علماء الكوفة التثويب العود الى الاعلام بعد الاعلام ومنه الثيب لان مصيبتها عائد اليها والثواب لان منفعة عمله تعود اليه والمثابة لان الناس يعودون اليه وهو اربعة قديم وهو الصلوة خير من النوم وكان بعد الاذان وهو الاصح الان علماء كوفة الحقوة بالاذان ومحدث احدثه علماء كوفة بين الاذان والاقامة حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين وتثويب كل بلد على ما تعارفوه اما بالتخنيج او بالصلوة الصلوة او قامت قامت لانه للمبالغة في الاعلام واما يحصل ذلك بما تعارفوا به وما استحسنته المتأخرون وهو التثويب في سائر الصلوة لزيادة غفلة الناس وقل ما يقومون عند سماع الاذان فيستحسن التثويب للمبالغة في الاعلام وما احدثه ابو يوسف رحمه الله للامير بان يقول السلام عليك ايها الامير حي على الصلوة حي على الفلاح يرحمك الله لانهم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسن تخصيصهم بما كان يخص به رسول الله ع ما اذا اشتغلوا بغير ذلك فلا وكذا كل من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي والقاضي يخص بنوع اعلام لانه لو لم يخص بنوع

ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا
يجلس في المغرب ايضا جلسة خفيفة لانه لا بد من الفصل اذا وصل مكروه
ولا يقع الفصل بالسكنة لوجود هابين كلمات الاذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطبتين
ولا يبي حنيفة رحمه الله ان التأخير مكروه فيكتفى بادنى الفصل احتراماً عنه
والمكان في مسئلتنا مختلف وكذا النغمة فيقع الفصل بالسكنة ولا كذلك الخطبة
وقال الشافعي رحمه الله يفصل بركعتين اعتباراً باسائر الصلوة والفرق قد ذكرناه
قال يعقوب رأيت ابا حنيفة رح يؤذن في المغرب ويقوم ولا يجلس بين الاذان والاقامة

فصل في الفرق بين
الاجل الى قوله ان
وهو خلاف ما سائر
من الله خير من ليس بمكروه
عنه

اعلام لا يعرف هو وقت الحضور فيحضر كما سمع الاذان ولم يحضر القوم بعد فيحتاج
الى انتظارهم فيتعطل مصالح المسلمين وكراهه محمد رحمه الله وقال افا لا يبي
يوسف رحمه الله حبث خص الامراء بالتثويب لما روي ان عمر رضي الله عنه اتاه
مؤذن مكة يؤذنه بالصلوة فانتهره وقال اليس في اذانك ما يكفيناه

قوله ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب اتفق العلماء ان الوصل بين الاذان
والاقامة مكروه قال عليه السلام لبلال اجعل بين اذانك واقامتك قدر ما يفرغ الاكل من
اكله غير ان الفصل في سائر الصلوات بالسنة او بما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها وهنا
يكره التطوع قبله فلا يفصل به ثم قال لا الجلسة تحقق الفصل لانها شرعت للفصل
كما بين الخطبتين يوم الجمعة وقال ابو حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما
بسكنة يسكت قائماً ساعة ثم يقيم ومقدار السكنة عنده قد رما يتمكن فيه
من قراءة ثلث آيات قصار وآية طويلة وروي عنه انه مقدار ما يخطو ثلث خطوات
قوله ولا كذلك الخطبة لان المكان واحد والهيئة متحدة فلا يقع الفصل الا بجلسة (قوله)

فصل في الفرق بين
الاجل الى قوله ان
وهو خلاف ما سائر
من الله خير من ليس بمكروه
عنه

وهذا يفيد ما قلناه وان المستحب كون المؤذن عالما بالسنة لقوله عليه الصلوة والسلام ويؤذن لكم خباركم ويؤذن للفائتة ويقوم لانه عليه الصلوة والسلام قضى الفجر غداة ليلة التعريس باذان واقامة وهو حجة على الشافعي رحمه الله في اكتفائه بالاقامة فان فاتته صلوات اذن الاولى واقام لما رويناه

قوله وهذا يفيد ما قلناه اي فعل ابي حنيفة رحمه الله يفيد ان المؤذن لا يجلس بين الاذان والاقامة في المغرب ويفيد ان المستحب كون المؤذن عالما بالسنة اي بالاحكام الشرعية لان للاذان سنا وآدابا فلا بد من العلم بها ولانه من باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوز الي غير العلماء ولهذا قال علي رضي الله عنه لو استطعت الاذان مع الخلافة لاذنت قبت ان الاحسن ان يكون عالما اما ما في الصلوة بخلاف ما يقوله بعض المتأخرين ان الاحسن للامام ان يفوض الاذان والاقامة الي غيره فان النبي عليه السلام ما باشر الاذان والاقامة بنفسه وقد كان اما ما لهم في الصلوة قال شمس الائمة رح هذا في حقه عليه السلام وفي حقنا اذان الامام بنفسه اولى لان المؤذن يدعوا الي الله فمن كان علي درجة منا فهو اولى الناس به وقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما في بعض الاوقات روى عقبة بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس اذن واقام وصلى الظهر **قوله** قضى الفجر غداة ليلة التعريس روى ابوقتا دة كنا مع رسول الله عليه السلام في غزاة فعرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا حرا الشمس فارتحلنا حتى ارتفعت ثم نزلنا فامر بلافاذن فصلينا ركعتين ثم اقام فصلينا الغداة التعريس نزول المسافر آخر الليل (قوله)

وكان مخبرا في الباقي ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء
وان شاء اقتصر على الاقامة لان الاذان لا يستحضر وهم حضور قال رض وعن محمد
رحمة الله انه يقيم لما بعدها لا يؤذن قالوا يجوز ان يكون هذا قولهم جميعا وينبغي ان يؤذن
ويقيم على طهر فان اذن على غير وضوء جاز لانه ذكر وليس بصلوة فكان الوضوء
فيه استحبابا باطلا في القراءة ويكره ان يقيم على غير وضوء لما فيه من الفصل بين الاقامة
والصلوة وبروي انه لا تكره الاقامة ايضا لانه احد الاذنين وروي يكره الاذان ايضا لانه يصير
داعيا الى ما لا يجيبه بنفسه ويكره ان يؤذن وهو جنب رواية واحدة ووجه الفرق
على احدي الروايتين وهوان للاذان شبه بالصلوة فيشترط الطهارة عن اغلظ الحديثين
دون اخفهما عملا بالشبهين وفي الجامع الصغير اذا اذن على غير وضوء واقام
لا بعيد والجنب احب الي ان يعبد وان لم يعد اجزاه الاول فلفحة الحدث
واما الثاني ففي الاعادة بسبب الجنابة روايتان والآشبه ان يعاد الاذان ولا تعاد الاقامة

بالاستغفار بالجملة المصروف
والا كما هم شرعت متصلة
بالشروع في الصلوة ١٢

قوله وكان مخبرا في الباقي هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس
فيشترط كلاهما كذا قاله الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله **قوله** لانه يصير داعيا
الى ما لا يجيب بنفسه لانه يدعو الناس الى التأهب للصلوة فاذا لم يتأهب لها يكون
داعيا الى ما لا يجيب بنفسه فيدخل تحت قوله تعالى انأمروا الناس بالبر وتسمون انفسكم
قوله وهوان للاذان شبه بالصلوة من حيث انه يراعى فيه الاستقبال والوقت
الا انه ليس بصلوة حقيقة فلو كان صلوة من كل وجه لما جاز مع الحدث والجنابة ولولم تكن
صلوة بوجه اجاز معهما فقلنا يكره بالجنابة اعتبار الجانب الشبه ولا يكره بالحدث
اعتبار الحقيقة واعتبرنا جانب الشبه في الجنابة دون الحدث لاننا اعتبرناه في الحدث
لزمنا اعتبارا في الجنابة لانها اغلظ فتعطل جانب الحقيقة **قوله** والجنب احب الي ان يعبد
ذكر في شرح الطحاوي تستحب اعادة اذان اربعة الجنب والمرأة والسكران والمجنون (قوله)

لان تكرار الاذان مشروع دون الاقامة وقوله وان لم يعد اجزاه يعنى الصلوة لانها جائزة بدون الاذان والاقامة .

قال وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد ليقع على وجه السنة ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت لان الاذان للاعلام وقبل الوقت تجهيل وقال ابو يوسف وهو قول الشافعي رحمه الله يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل لتوارث اهل الحرمين والحجة على الكل قوله عليه السلام لبلال رضي الله عنه لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومديده عرضا والمسافر يؤذن ويفيم لقوله عليه السلام

قوله لان تكرار الاذان مشروع اي في الجملة كما في الجمعة قال وان لم يعد اجزاه يعنى الصلوة كما فسر بهذا لانه ذكر في الايضاح ويحتمل ان يكون المراد من التجاوز اصل الاذان لان رفع الصوت رائد في الباب وفي المبسوط وليس على النساء اذان ولا اقامة لانها مستثناة الصلوة بالجماعة وجما عتهن منسوخة وكذلك ان صلين بالجماعة صلين بغير اذان ولا اقامة قوله وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد لانها ان رفعت صوتها فقد باشرت منكر الان صوتها عورة وان لم ترفع فقد اخلت بالاعلام الذي هو المقصود فيعاد اذا نذرت قوله لتوارث اهل الحرمين اي اهل مكه ومدينة فان قيل جاء في الحديث لا يغرنكم اذان بلال فعلم بهذا انه كان يؤذن قبل الوقت قلنا اذان بلال لم يكن للصلوة حيث قاله عليه السلام لا يغرنكم اذان بلال فانه يؤذن لرجع قائمكم وينسحر صائمكم ويفوم فائمكم فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم وانما كان صلوة الفجر باذان ابن ام مكتوم وكان هو رضي الله عنه اعمى لا يؤذن حتى يسمع الناس يقولون اصبحت اصبحت فان قيل قال في المبسوط البصير احب الي ان يؤذن من الاعمى فكيف جعل النبي عليه السلام مؤذنا وغيره احب منه قلنا انما كان غيره اولى منه لان غيره اعلم بمواقيت الصلوة وكان مع ابن ام مكتوم من يحفظ عليه اوقات الصلوة فيكون تأذينه وتأذين البصير سواء

لا بني ابي مليكة رضى اذا سافرتما فاذا واقما فان تركهما جميعا يكره ولوا كثر
بالاقامة جاز لان الاذان لا يستحضر الغائبين والرفقة حاضرون والاقامة لا اعلام الافتتاح وهم
اليه محتاجون فان صلى في بيته في المصر يصلي باذان واقامة ليكون الاء على هيئة
الجماعة وان تركهما جاز لقول ابن مسعود رضى اذان الحى يكفيننا والله اعلم بالصواب

قوله لا بني ابي مليكة ذكر هذا الحديث في المبسوط بخطاب غيرهما قال
روى عن النبي عليه السلام انه قال لما لك بن الحويرث وابن عم له اذا سافرتما
فاذا واقما وفى الجامع الصغير لفخر الاسلام والامام المحبوبى ما يوافق المبسوط
قوله فان تركهما جميعا يكره لانه صار نارا كالصلوة بجماعة حقيقة وتشبيها وترك الصلوة
بجماعة مكروه فكذا ترك التشبه يكون مكروها كما فى الصوم متى عجز عن الصوم وقدر
على التشبه كره ترك ذلك فكذا هذا وقال عليه السلام من اذن فى ارض قفر واقام
صلى بصلوته ما بين الخائفين من الملائكة ومن صلى بغير اذان واقامة لم يصل معه الاملكاه
قوله لقول ابن مسعود روى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه صلى بعلمة والاسود
بغير اذان ولا اقامة وقال يكفيننا اذان الحى واقامتهم وفى التفاريق وله ان يصلى
فى بيته بلا اذان ولا اقامة ان شاء وان كانوا جماعة وعن ابي يوسف رحمه الله اساءا
فى ترك ذلك وفى الجامع الكرخى رحمه الله لا يرخص فى ترك احدهما واما
بيان ما يجب على السامعين عند الاذان فيقول يجب عليهم الاجابة على ما روى
عن النبي عليه السلام اربع من الجفاء وذكر من جملتها من يسمع الاذان والاقامة
ولم يجب والاجابة ان يقول مثل ما قاله المؤذن الى قوله حى على الصلوة حى
على الفلاح فانه يقول مقام ذلك لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لان اعادة ذلك
تشبه الاستهزاء وكذلك اذا قال المؤذن الصلوة خبر من النوم يقول صدقت وبررت كذا
فى التحفة وفى التفاريق اذا كان فى المسجد اكثر من مؤذن اذ نوا واحد بعد (واحد)

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

يجب على المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والانساجس على ما قد مناه
قال الله تعالى وثيابك فطهر وقال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ويستر عورته لقوله تعالى

واحد فالحرمة الاولى وسئل ظهير الدين عن يسمع الاذان في وقت واحد من الجهات
ماذا يجب عليهم قال اجابة اذان مسجده بالنقل وعن الحلواني رحمه الله لو اجاب
باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون صحيحا ولو كان في المسجد ولم يجب لا يكون آثما
وفي العيون فارئ سمع الاذان فالا فضل له ان يمسك ويسمع الاذان به ورد الاثر
وفي فوائدها الرستغني رحمه الله لو سمع وهو في المسجد يمضي في قراءته وان كان
في بيته فذلك ان لم يكن اذان مسجده والله اعلم .

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

انما قيد الشروط بالتي تتقدمها لانه تبين في هذا الباب الشروط التي تتقدمها
لا الشروط التي لا تتقدمها كالقعدة الاخيرة قبل انها فرض وليس بركن اصلي بل
هي شرط الخروج من الصلوة كالتحريم فانها شرط الدخول في الصلوة وليس بركن
وترتيب افعال الصلوة فيما لم يشرع مكررا في الركعة كترتيب الركوع على القراءة
والسجود على الركوع وكذلك مراعاة المقام على المقتدي وعدم تذكر فائتة قبلها
وهو صاحب ترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة فان هذه الاشياء شروط
جواز الصلوة التي لا تتقدمها ثم الشروط متنوعة الى ثلاثة انواع شرط لانعقاد كالنية والتحريم
والوقت والخطبة في الجمعة وشرط للدوام كالطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والثالث
ما شرط وجوده في حالة البقاء فلا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة بائداء الصلوة وهو القراءة
فانه ركن في نفسه شرط في سائر الاركان لان القراءة موجودة في جميع الصلوة تقديرا

خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلوة وقال ع م لا صلوة لحائض الا بخمار اي لبالغة وعورة الرجل ماتحت السرة الى الركبة لقوله ع م عورة الرجل ما بين سرقته الى ركبته ويروى مادون سرقته حتى تجاوز ركبته وبهذا تبين ان السرة ليست من العورة خلا لما يقوله الشافعي رح والركبة من العورة خلا فانه ايضا وكلمة الى نحملها على كلمة مع عملا بكلمة حتى او عملا بقوله ع م الركبة من العورة وبدن الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها لقوله ع م المرأة عورة مستورة واستثناء العضوين للابتلاء بهما

قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلوة لان اخذ الزينة عينها لا يمكن فيكون المراد محلها وهذا من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل واريد بالمسجد الصلوة وهذا بطريق اطلاق اسم المحل على الحال فان قيل الآية وردت في شأن الطواف كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما لا في حق الصلوة فلا يكون حجة في وجوب الستر في حق الصلوة قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وهذا عموم في اللفظ لانه قال عند كل مسجد فقد امر باخذ الزينة عند كل مسجد وهذا مما يمنع القصر على المسجد الحرام **قوله** وكلمة الى يحملها على معنى مع لانها تحتمله قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قيل اي مع اموالكم وقوله عليه السلام حتى تجاوز ركبته محكم في ان الركبة عورة فحمل المحتمل على المحكم دفعا للتعارض ولانها لو كانت محمولة على حقيقتها وهي الغاية فهي غاية اسقاط فيدخل ولئن كانت غاية مدفعا رضى الروايتان فتساقطتا فثبت عورة الركبة بقوله عليه السلام الركبة من العورة **قوله** لقوله ع م المرأة عورة مستورة اي يجب سترها وهي اسم للمجموع فيتناول كله وهذا لان الصيغة وان كانت اخبارا حقيقة لكنها غير مرادة لانا نشاهد ها غير مستورة فلو حمل على حقيقة للزم الخلف في كلام الشارع فحملناه على وجوب الستر اذا الوجود لا زام الاخبار والوجوب مفض الىه (قوله)

قال رضي الله عنه وهذا تنصيص على ان القدم عورة ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح
 فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف تعيد الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 وان كان اقل من الربع لا تعيد وقال ابو يوسف رح لا تعيد ان كان اقل من النصف

قوله وهذا تنصيص على ان القدم عورة لما انه اثبت اولا كون جميع بدن
 المرأة عورة ثم استثنى منه الوجه والكف لا غير بقي ما وراءهما تحت
 المستثنى منه والقدم ما وراءهما فكان من جملة المستثنى منه وانه مبقى
 على اصل العورة فكان القدم ايضا مبقى على اصل العورة لا محالة **قوله** ويروى
 انها ليست بعورة وهو الاصح لان المرأة محتاجة الى كشف قدميها عند مشيها
 كما تحتاج الى اظهار وجهها ويدها عند المعاملة فاذا خرج الوجه والكف من
 ان يكون عورة للحاجة مع ان الكف والوجه في كونه مشتهين فوق القدم فلان
 يخرج القدم الاولى **قوله** فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف فان قيل لماذا جمع
 محمد رحمه الله بين الثلث والربع وذكر الربع مغل عن ذكر الثلث قلنا الجواب
 عنه من وجهين أحدهما ان محمدا رحمه الله عليه لم يثبت القول في الربع بالكثرة
 لانه لم يرو عن النبي عليه السلام ان الربع كثير وقد روي في الثلث كما قال في حديث سعد
 في الوصية ولكن دل الدليل على كون الربع كثيرا كما في حلق الرأس فرد دين الثلث
 والربع كيلا يكون قاطعا فيما له تردد والثاني ان ابا حنيفة رحمه الله عليه
 سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاوردها محمد رحمه الله عليه في الكتاب
 كذلك كذا في الفوائد الظهيرية لا يقال بانه لا يقع الاحتراز عما ذكر بهذا
 التردد لان المفهوم من مثل هذا الكلام ارتباط الحكم بكل واحد من المذكور
 لا نأقول كما يفهم ما ذكرتم يفهم ارتباطه باحدهما كما يقال فلان ابن هذا وهذا

لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابل له اقل منه اذ هما من اسماء المقابلة وفي النصف عنه روايتان فاعتبر الخروج عن حد القلة او عدم الدخول في ضده ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس والخلق في الاحرام ومن رأى وجه غيره يخبر من رؤيته وان لم ير الا احد جوانبه الاربعة والشعر والبطن وانخذ كذلك يعني على هذا الاختلاف لان كل واحد عضو على حدة والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح

قوله لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابل له اقل منه فان قيل يشكل على هذا قوله تعالى يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا قلنا انما سمي كل واحد من الفريقين كثيرا بالنظر الى انفسهم لا بالنظر الى ما يقابلهم فاننا لو خيلنا ومجرد النظر الى انفس المهديين مع قطع النظر عن اهل الضلال لا شك ان المهديين يرون شملا كثيرا وكذلك اهل الضلال وقال صاحب الكشف ان اهل الضلال كثير حقيقة واهل الهدى كثير مرتبة وعظمة فكانت نسبة الكثرة الى كل واحد من الطائفتين بمعنى على حدة فلا يتناهيان حينئذ **قوله** فاعتبر الخروج عن حد القلة يعني لما كان القليل والكثير من اسماء المقابلة فالنصف لا يكون قليلا ولا كثيرا لان ما يقابل له ليس اقل منه ولا اكثر منه ففي احدى الروايتين يعتبر الخروج عن القلة ويكون ما نعا وفي الرواية الاخرى يعتبر عدم الدخول في حد الكثرة ولا يكون ما نعا **قوله** ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس فيه اشكال لانه لم يكن الواجب فيه مسح الكل حتى يقوم الربع فيه مقام الكل بل الواجب فيه مسح بعض الرأس **قوله** والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح احتراز بقوله هو الصحيح عن اختيار صدر الشهيد رحمه الله فانه ذكر في الجامع الصغير ان المراد بالشعر ما على الرأس واما المسترسل هل هي عورة فيه روايتان وذكر الامام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير واما الشعر المسترسل دل هي عورة في رواية المنتهى (لبس)

وانما وضع غسله في الجنبانة لمكان الحرج والعورة الغليظة على هذا الاختلاف والذكر
يعتبر بانفراده وكذا الاثنيان وهذا هو الصحيح دون الضم

ليس بعورة حتى قال فيه لو يكشف شيء من شعر المرأة اسفل من الاذنين جازت صلواتها
وان كان اكثر من الثلث او الربع وهذا لانه لا يوارى الرأس فلا يكون حكمه حكم
الرأس لكن مع هذا يحرم النظر ابدا لانه عورة بل لان النظر الى شعرهن فتنة كما انظر
الى وجه المرأة الشابة او الى شعور الماء عن شهوة البه اشار النبي عليه السلام في قوله
من نظر الى وجه امرأة اجنبية عن شهوة صب في عينه الا نك يوم القيمة ولهذا المعنى
قال مشايخنا رحمهم الله تمنع المرأة الشابة عن كشف وجهها بين الرجال في زماننا هذا على
رواية المنتقى وفي رواية اخرى هو عورة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح للفتوى لانه احوط .

قوله وانما وضع غسله جواب اشكال يرد على قوله هو الصحيح بان يقال لو كان
الشعر لنا زل من الرأس عورة على ما زعمت انما كان باعتبار انه من بدنها
وليس هو من بدنها بدليل سقوط غسلها في الجنبانة فقال سقوط غسله لا باعتبار انه ليس
من بدنها بل هو من بدنها لانه متصل به خلفه ولكن سقوط غسله باعتبار الحرج
قوله والعورة الغليظة وهي القبل والدبر على هذا الاختلاف عندهما انكشاف
الربع منهما مانع جواز الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله انكشاف الاكثر
وفي النصف روايتان عنه وفي المحيط ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه انه يعتبر في
السواتين قدر الدرهم وفيما عدا ذلك الربع وانما ذل ذلك لان العورة نوعان غليظة وخفيفة
كالنجاسة ثم في النجاسة الغليظة يعتبر الدرهم وفي الخفيفة يعتبر الربع فكذا العورة
ولكن هذا وهم من الكرخي لانه قصد به التغليظ في العورة الغليظة وهذا في الحقيقة
تخفيف لانه اعتبر في الدبر قدر الدرهم والدبر لا يكون اكبر من قدر الدرهم فهذا
يقتضي جواز الصلوة وان كان جميع الدبر مكشوف وهذا يناقض وهذا معنى ما ذكر

وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظاهرها عورة وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة لقول عمر رضي الله عنه عنك الخمار يادفارق تشبهين بالحراثر ولانها تخرج للحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة فاعتبر بها لهابذوات المحارم في حق جميع الرجال دفعها للمخرج قال ولولم يجد ما يزيل به البجاسة صلى الله عليه وسلم لم يعد وهذا على وجهين ان كان ربع الثوب او اكثر منه طاهرا يصلي فيه ولو صلى عريانا لا يجزيه لان ربع الشيء يقوم مقام كله وان كان الطاهر اقل من الربع فكذلك عند محمد رحمة الله عليه وهو احد قولي الشافعي رحمة الله تعالى عليه لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وفي الصلوة عريانا

فخر الاسلام رحمه الله واما العورة الغليظة فقد قدر في ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله بما زاد على قدر الدرهم احتياطا وهذا احتياط يرجع الى المناقضة لان موضع الحدث جملته اقل من الزائد على قدر الدرهم

قوله وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة الى قوله في ثياب مهنتها المهنة بفتح الميم او كسرهما الخدمة والابتذال من مهن القوم اذا خد منهم وانكر الاصمعي الكسر كذا في الصحاح وكانت جوارى عمر رضي الله عنه يخدم من الضيفان كاشفات الرؤس مضطربات الثديين **قوله** وكذلك عند محمد رح اي لا تجزيه الصلوة الا فيه لان الصلوة في الثوب النجس اقرب الى الجواز من الصلوة عريانا فان القليل من النجاسة لا يمنع الجواز وكذلك الكنير في قول بعض العلماء قال عطاء رح من صلى وفي ثوبه سبعون فطرة من دم جازت صلوته ولم يفل احد بجواز الصلوة عريانا في حال الاختيار وفي الاسرار ان خطاب التطهير ساقط عند عدم الماء فصار هذا الثوب وثوب طاهر بمنزلة ولان ربع الثوب لو كان طاهرا لم يجز الا ان يصلي فيه فكذلك ههنا لان نجاسة ثلثة ارباعه في افساد صلوته فيه ونجاسته الكل سواء حاله الاختيار فهما سواء ايضا حاله الاضطرار في انه لا يفسد الصلوة الا انا لقول ان خطاب الستر بسبب النجاسة ساقط في حق (الصلوة)

ترك الفروض وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يتخير بين أن يصلي عريانا وبين أن يصلي فيه وهو لا فضل لأن كل واحد منهما مانع جواز الصلوة حالة الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلوة وترك الشيء الذي خلف لا يكون تركا ولا فضلية لعدم اختصاص الستر بالصلوة واختصاص الطهارة بها ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا قاعدا يؤمى بالركوع والسجود هكذا فعله أصحاب رسول الله عليه السلام

الصلوة لأن الله تعالى ما خاطب بالستر للصلوة إلا بالطاهر وما سقط الخطاب بالستر عنه صار حال العري كحال الستر باعتبار أن خطاب الستر عنه ساقط فحينئذ صار عري العورة كعري الوجه في حق سقوط الخطاب بالستر فلما استوى الحالان من غير تفاوت بينهما كان مخيرا بينهما وما إذا كان ربع الثوب طاهرا فقد توجه عليه الخطاب بقدر الطاهر وإن سقط بقدر النجس فرجحنا جهة الوجوب لأن الباب باب العبادات وإنما قدروا بالربع لأنه حد الكثير الفاحش في باب العورة والنجاسة الخفيفة وفول محمد رحمه الله أحسن كذا في الأسرار.

قوله ترك الفروض أي إذا صلى قاعدا مؤميا وهو المستحب أما إذا صلى قائما بالركوع والسجود عندنا يجوز فحينئذ لا يصير تركا إلا فرضا واحدا وهو الستر **قوله** ويستويان في حق المقدار قليل الانكشاف عفو كقيل النجاسة والكثير منهما مانع ولا يبعد أن يقال قوله ويستويان في حق المقدار وقع على اختيار الكرخي إذ مقدار الانكشاف من العورة الغليظة معتبرا بما زاد على الدرهم كما في النجاسة الغليظة وكذلك العورة الخفيفة معتبرة في الانكشاف بالنجاسة الخفيفة إذ المانع فيهما مقدار الربع **قوله** والافضلية لعدم اختصاص الستر بالصلوة يعني لما لم يختص الستر بالصلوة لأنه يكون الستر للصلوة وللناس كان نفعه أعم فكان الستر أولى بخلاف الطهارة لأنها مختصة بالصلوة **قوله** ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا قاعدا فإن قيل قوله عليه السلام لعمر بن

(كتاب الصلوة ... باب شروط الصلوة التي تتقدمها)

فان صلى قائما اجزاء لان في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى ايها شاء الا ان الاول افضل لان الستر واجب لحق الصلوة وحق الناس ولانه لا خلف له والايماء خلف عن الاركان .

قال وينوي الصلوة التي يدخل فيها نية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل والاصل فيه قوله عليه السلام الاعمال بالنيات ولان ابتداء الصلوة بالقيام وهو متردد بين العادة والعبادة ولا يقع التمييز الا بالنية والمتقدم على التكبير كما لقا ثم عنده اذا لم يوجد ما يقطعه وهو عمل لا يليق بالصلوة ولا معتبرا لما أخرجه منها عنه لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية

الحصين رضي الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعدا يفتضي ان لا يجوز اداء الغرض للعاري قاعدا قلنا هذا غير مستطع على القيام حكما لانه لا يمكنه ستر ما قدر على ستره الا بترك الركوع والسجود والقيام فكان عاجزا عن القيام حكما وروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انهما قالوا العاري يصلي قاعدا بالايماء وروي عن اس بن مالك رضي الله عنه قال ان اصحاب رسول الله هم ركبو في السفينة فانكسرت بهم السفينة فخرجوا من البحر عراة فصلوا قعودا بايما وهذا قول روي عنهم ولم يرو عن اقرانهم خلاف ذلك فحل محلا الاجماع فعرف بهذا ان حديث عمر بن الحصين محمول على ما اذا كان المصلي لابسا

قوله فان صلى قائما اجزاء في المبسوط اذا صلى قائما بالركوع والسجود عندنا يجوز وعند الشافعي رحمه الله واجب وفي بحر المحيط يصلي العراة وحدا نامتا عدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الا ما ويرسل كل واحد رجله نحو القبلة ويضع يديه بين فخذه يؤمى ايماء وان اومى القائم او ركع او سجد القاعد جاز **قوله** ولا معتبرا لما أخرجه منها هذا نفى لقول الكرخي فعنده يجوز بنية متأخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم يجوز الى الثناء وقال بعضهم الى القعود وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع رأسه من الركوع فان نوى قبل الشروع روي عن محمد (انه)

وفي الصوم جوزت للضرورة والنية هي الارادة والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان فلا معتبر به ويحسن ذلك لا جنما عزمته ثم ان كانت الصلوة نفلا يكفيه مطلق النية وكذا ان كانت سنة في الصحيح وان كانت فرضا لا بد من تعيين الفرض كالظهر مثالا لا خلافا للفروض

انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلوته بتلك النية .
قوله وفي الصوم جوزت للضرورة وهي ان وقت الشروع في الصوم وقت سهو وغفلة لانه وقت نوم فلو شرطت النية وقت الشروع وهو انفجار الصبح لضاق الامر على الناس
قوله والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي قال محمد بن سلمة رحمه الله هذا القدر نية وكذا في الصوم والا صح انه لا يكون نية لان النية غير العلم بها الا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسافر اذا علم الإقامة لا يصبر مقيما ولو نواه يصبر مقيما
قوله اما الذكر باللسان فلا معتبر فيه اي في كونه شرطا لصحة الشروع ويحسن الذكر باللسان لان يجتمع عزيمة قلبه والعزيمة عقد القلب على ما يفعل وفي شرح الطحاوي الافضل ان يشتعل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع **قوله** وكذا ان كانت سنة في الصحيح ذكر المصنف رح في التجنيس وقال في السنن يكفيه مطلق النية على ظاهر الرواية وهو اختيار عامة المشايخ والاحتياط في السنن ان ينوي الصلوة متابعة لرسول الله عليه السلام
قوله كالظهر مثالا هذا اذا كان في الوقت وقال ظهر اليوم او ظهر الوقت او فرض الوقت اما اذا نوى الفجر او الظهر او غيرهما ولم ينو ظهر الوقت فمنهم من يقول لا يجزيه لانه ربما كان عليه ظهر صلوة فاعتة فلا يتعين فرض الوقت بهذا الاسم ومنهم من يقول يجزيه لان ظهر الوقت مشروع الوقت والفاضة ليست بمشروع الوقت فمطلقة ينصرف الى ظهر الوقت هذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان يصلي بعدما خرج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى فرض الوقت لا يجوز لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت

وان كان مقتديا بغيره ينوي الصلوة ومتابعته لانه يلزمه فساد الصلوة من جهته فلا بد من التزامه
قال ويستقبل القبلة لقوله تعالى فولو وجوهكم شطره ثم من كان بمكة ففرضه اصابة
 عينها ومن كان غائبا ففرضه اصابة جهتها هو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع

يكون هو العصر فاذا نوى فرض الوقت كان نيا للعصر و صلوة الظهر لا تجوز بنيتها
 والاولى ان ينوي ظهرا اليوم فانه يجوز سواء كان الوقت خارجا وباقيا .
قوله وان كان مقتديا ينوي الصلوة ومتابعته وفي شرح الطحاوي ولو نوى صلوة الامام
 اجزاء وقام مقام نيتين وذكر شيخ الاسلام رح على خلاف هذا وقال فاما اذا قال نويت
 صلوة الامام فهذا لا يكفي لصحة الاقتداء به لان هذا نعين اصلوة الامام وليس باقتداء به
 فكانه يقول صلى الصلوة التي يصلبها الامام فكان نعيينا لما يصلبها الامام لا اقتداء
 بالامام ومنهم من يقول متى انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده كفاة عن نية الاقتداء
 الا ان الصحيح ما ذكرنا لان الانتظار متردد قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم العادة
 فما لم يقصد الاقتداء بالامام لا يصير مقتديا بمجرد الانتظار وقالوا وان اراد تسهيل الامر
 على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام فبكفيه ذلك فيكون نية للاقتداء به ولما يصلبه الامام
 وفي فتاوى قاضي حن رح والاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام
قوله ففرضه اصابة جهتها هو الصحيح ذكر في المحيط ومن كان غائبا عن الكعبة ففرضه
 جهة الكعبة لا عينها وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي والشيخ ابي بكر الرازي
 رحمهما الله قال الجرجاني رحمه الله فرض الغائب عنها اصابة عينها لان المأمور به
 ذلك ولا فصل في النص وثمرته الاختلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة فعنده
 يشترط وعندهما لا يشترط وهذا الان عند ابي عبد الله لما كانت اصابة عينها فرضا ولا يمكنه اصابة
 عينها حال غيبته عنها الا من حيث النية شرط نية عينها وعندهما لما كان الشرط اصابة
 جهتها لمن كان غائبا وذلك يحصل من غير نية العين فلا حاجة الى اشتراط نية (العين)

ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر لتحقيق العذر فاشبه حالة الاشتباه فان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرتة من يسأله عنها اجتهد لان الصحابة رضوان الله عليهم تحروا واصلوا ولم ينكر عليهم رسول الله عم ولان العمل بالادلة الظاهر واجب عند انعدام دليل فوقه العين وامانية الكعبة بعد ما توجه اليها هل يشترط اولا فكان الشيخ ابوبكر محمد بن الفضل يقول بانه يشترط وكان الشيخ ابوبكر محمد بن حامد يقول بانه لا يشترط اجواز الصلوة وذكر المصنف رحمه الله في التجنيس ونية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال البيت شرط من الشرائط فلا تشترط فيه النية كالوضوء وبعض المشايخ يقول ان كان يصلي الى المحراب فكما قال الحامدي وان كان في الصحراء فكما قال الفضلي وذكر الزندوسي في نظمه ان الكعبة قبلته من يصلي في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبلته اهل مكة من يصلي في بيته او في البطحاء ومكة قبلته اهل الحرم والحرم قبلته اهل العالم قال مولانا فخر الدين البديعي رح وهذا على التقريب فاما التحقيق فالكعبة قبلته العالم وقبل مكة وسط الدنيا قبلته اهل المشرق الى المغرب عندنا وقبلته اهل المغرب الى المشرق وقبلته اهل المدينة الى جهة يمين من توجه الى المغرب وقبلته اهل الحجاز الى يسار من توجه الى المغرب وفي شرح القدوري لمولانا نجم الدين الزاهدي رح ولو حول القادر وجهه عن القبلة دون صدره لا يفسد ولو حول صدره فسد فالواو هذا الجواب الباق بقولهما وعند ابي حنيفة رح ينبغي ان لا يفسد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن بقصد الاصلاح يفسد عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله اذا لم يكن بقصد ترك الصلوة لا يفسد مادام في المسجد

قوله ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر بان اختفى من العدو او غيرة ويخاف انه اذا تحرك واستقبل القبلة ان يشعر به العدو وجاز له ان يصلي فاعدا او قائما بالايما او مضطجعا حيث ما كان وجهه وكذا لو كان مريضا لا يمكنه ان يحول وجهه وليس بحضرتة احد يوجهه وكذا لو انكسرت السفينة وبقي على لوح وخاف ان يستقبل القبلة يسقط في الماء يباح له في هذه الصورة ان يصلي حيث ما كان وجهه كذا في المحيط

والاستخبار فوق التحري فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي زح يعيدها اذا استدبر لتيقنه بالخطأ ونحن نقول ليس في وسعه الا التوجه الى جهة التحري والتكليف مقيد بالوسع فان علم ذلك في الصلوة استدرا الى القبلة لان اهل فباء لما سمعوا تحول القبلة استدروا كما يثبتهم في الصلوة واستحسنه النبي عليه السلام وكذا اذا تحول رأيه الى جهة اخرى توجه اليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدى قبله .

قال ومن ام قومه في ليله مظلمة فتحري القبلة وصلى الى المشرق وتحري من خلفه وصلى كل واحد منهم الى جهة وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام اجزاهم لوجود التوجه الى جهة التحري وهذه المخالفة غير مانعة كافي جوف الكعبة ومن علم منهم بحال امامة تفسد صلواته لانه اعتقد ان امامه على الخطأ وكذا لو كان متقدما عليه لتركه فرض المقام

قوله والاستخبار فوق التحري لان الخبر قد يكون حجة على غيره والتحري لا يكون حجة على غيره وهذا اذا كان المخبر من اهل ذلك الموضع وفي التجنيس رجل كان في المفازة فاشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب ووقع اجتهاده الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع ودما مسا فران مثله لم يلتفت الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره **قوله** فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي زح يعيدها اذا استدبر فان قبل اذا تحري في الاواني والاثاب ثم ظهر انه اخطأ نجب الاعادة فهلا وجبت الاعادة هنا فلنا الاصل ما يحتمل الانتقال بعد الثبوت لا تجب الاعادة وامر القبلة بهذه الصفة الا ترى انها تحولت من بيت المقدس الى الكعبة ثم منها الى جهتها وما لا يحتمل الانتقال بعد الثبوت تجب الاعادة فطهارة الاواني والاثاب لا يحتمل الانتقال فتجب الاعادة وهذا لان ما يحتمل التحول بجب القول بالتحول بالضرورة ولا كذلك ما لا يحتمل التحول **قوله** من غير نقض المؤدى لان تبدل الرأي بمنزلة النسخ وعمل النسخ يظهر في المستقبل لا في الماضي فكذلك هنا اجتهاده معتبر في المستقبل لا في الماضي والله اعلم .

باب صفة الصلوة

فرائض الصلوة سنة

باب صفة الصلوة

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالوصف والصفة يقوم بالموصوف فقول القائل زيد عالم وصف لزيد لا صفة له وعلمه القائم به صفة لا وصفه **قوله** صفة الصلوة من قبل اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات جزء الصلوة اذ هذه الاوصاف اوصاف ذاتية لما ان عند تمام هذه الاوصاف يتم الصلوة وجاز ان يوصف العرض بالصفات الذاتية كاللونية والعرضية واستحالة البقاء فيقال المواد عرض ولون ومستحيل البقاء وانما لا يوصف بصفات زائدة على الذات كالبقاء والحياة والقدرة مع ان الافعال الشرعية جواهر فلذلك يوصف بالصحة والفساد والجواز والبطلان والفتح والاقالة **قوله** فرائض الصلوة ستة الرواية ستة على تاويل الفروض ذكرها بلفظ الفرائض دون غيرها لما انها اعم من الاركان والشروط اذ لفظ الفرائض يتناولها فان الاربعة منها وهي القيام والقراءة والركوع والسجود اركان اصلية والتحريم شرط جواز الصلوة والقعدة الاخيرة فهي وان كانت فرضا الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة بدليل انها لم يشرع في الركعة الاولى وانما شرعت هي شرطا للتحليل كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في المستصفى وكان شيخنا رحمه الله كبيرا ما يقول لنبوت الشيء بشرط ستة اشياء العين وهو عبارة عن ماهية الشيء والركن وهو عبارة عن جزء الماهية والحكم وهو الاثر الثابت بالشيء والركن وهو الاثر والمحل والشرط والسبب فالعين الصلوة هنا والاركان القيام والقراءة والركوع والسجود والمحل الآدمي المكلف والشرط ما تقدم من طهارة البدن والثوب وغير ذلك والحكم الجواز في الدنيا والثواب في الآخرة والسبب الاوقات

التحرمة لقوله تعالى وربك فكبر والمراد تكبيرة الافتتاح والقيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين والقراءة لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والركوع والسجود لقوله تعالى وركعوا واسجدوا والقعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد لقوله عليه السلام لا بن مسعود رضي حين علمه التشهد اذا قلت هذا اوفعلت هذا فقد تمت صلوتك علق التمام بالفعل قرأ اولم يقرأ قال وما سوى ذلك فهو سنة اطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة وضم السورة اليها ^{الذي في}

ثم من العبادات ما لها تحريم وتحليل كالصلوة والحج ومنها ما لا تحريم لها كالزكاة والصوم * **قوله** التحريم والتحريم جعل الشيء محرما والهاء لتحقيق الاسم كذا قاله الامام بدر الدين رحمه الله وانما اختصت التكبيرة الاولى بهذا الاسم لان بها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع **قوله** علق التمام بالفعل قرأ اولم يقرأ لان معناه اذا قلت هذا وانت فاعدا وفعلت هذا اي تعدت لا جما عنا انه لا يقول هذا الا في القعود ولقوله عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص اذا رفعت رأسك من السجدة الاخيرة وفعدت تدرا لنشهد فقد تمت صلوتك علق تمام الصلوة به فعلم ان المفروض هو القعدة **قوله** قول من قال علق التمام باحد هما فيكون احدهما وهو القعدة او القعدة مع القراءة فرضا غير وارد لان هذا قول يخالف الاجماع اذ لم يقل احد بفرضية قراءة التشهد انما الخلاف في القعدة هل هي فرض ام لا عندنا فرض وعند مالك رحمه الله ليس بفرض فان قال كلف ثبتت الفرضية بخبر الواحد وفي اتصاله شبهة كما في قوله عليه السلام خللوا اصابعكم ولا صلوة الا بفاتحة الكتاب قلنا هذا الخبر وقع بآنا لمجمل قوله تعالى اقيموا الصلوة على ما ذكر في الاسرار فكان ثبوت الفرضية بالنص لا به كما في قدر مسح الرأس **قوله** اطلق اسم السنة وفيها واجبات هذا اذا اراد بقوله وما سوى ذلك الاشارة الى الفرائض المذكورة كما ذكرها ويحتمل ان يكون اشارة الى مقدار التشهد فيكون معناه وما سوى مقدار التشهد من القعود الذي يصلي فيه على النبي عليه الصلوة والسلام ويدعو ويسلم (قوله)

ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الأفعال والقعدة الأولى وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة والقنوت في الوتر وتكبيرات العبدین والكبير فيما يجهر فيه والمخافتة فيما يخافت فيه ولهذا تجب سجدة السهو بتركها هذا هو الصحيح وتسميتها سنة في الكتاب لما أنه ثبت وجوبها بالسنة .

قال واذا شرع في الصلوة كبر لما تلونا وقال عليه السلام تحريمها التكبير وهو شرط عندنا خلافا للشافعي رحمه الله حتى ان من يحرم للفرض كان له ان يؤدي بها التطوع عندنا

قوله ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الأفعال وهي السجدة الثانية اي في ركعة احتراز عما شرع غيره كرر فيها كالركوع فان الركوع بعد السجود لا يقع معتدابه بالاجماع **قوله** هذا هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في تكبيرات العبدین والقنوت فان فيهما القياس والاستحسان وذكر في المبسوط في باب السهو وان سهى فيها عن قراءة التشهد في القعدة الأولى أو تكبيرات العيد وقنوت الوتر ففي القياس ان لا يسجد للسهو لان هذه الأذكار سنة فتركها لا يتمكن كثير نقصان في الصلوة كما اذا ترك الثناء والتعوذ وهذا لان مبني الصلوة على الأفعال دون الأذكار وسجود السهو عرف بفعل رسول الله عليه السلام وما نقل ذلك عنه الا في الأفعال وجه الاستحسان ان هذه السنة تضاف الى جميع الصلوة فقال تكبيرات العيد وقنوت الوتر وتشهد الصلوة فتركها يتمكن النقصان والتغير في الصلوة فاما ثناء الافتتاح فغير مضاف الى الصلوة فتركه لا يتمكن النقصان في الصلوة **قوله** واذا شرع في الصلوة اي اراد الشروع **قوله** حتى ان من يحرم للفرض كان له ان يؤدي بها التطوع ذكر العلامة الزاهدي رحمه الله في شرحه للتقديري باطل بنص يجوز اداء صلوة كثيرة بتكبيرة واحدة خلافا للشافعي رح حتى لو بنى على الظهر ركعتيه او العصر او فائتة او على النفل نفلا اجزاء

هو يقول يشترط لهما ما يشترط لسائر الأركان وهذا آية الركبة ولنا أنه عطف الصلوة عليه في النص (وهو قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلين) ومقتضاه المغايرة ولهذا لا يتكرر ركعتا الأركان

وذكر فخرا لا سلام في أول الجامع الصغير في مسألة السهو أن بناء الفرض على فرض آخر لا يجوز فقال ولو كان على رجل فوائت فصلين الظهر ثم قام منه إلى العصر من غير تكبيرة الافتتاح لم يصح شارعا في العصر لأن أحرام الظهر لا ينتظم العصر كما ينتظم النفل وذكر القاصي الإمام أبو زيد رحمه الله في الأسرار والفرض وإن انقضى فهو حرام بعد ذلك فجاء شرط الصلوة وإن لم يكن ثبت للنفل ابتداء كما يتأدى النفل بطهارة الفرض وكذا الفرض إلا أن فرضا آخر لا يتأدى به ههنا لأنه مع كونه شرطا فهو عقد على الأداء كعقد الإجارة على عمل والعقد على الفرض يتضمن النفل لأنه صلوة مثل النفل وزيادة فمن حيث أنه صلوة فالباب واحد فتجوز الزيادة ما شاء إلا أنه يكره له ذلك أي بناء النفل على تحريمه الفرض لترك التحلل من الفرض على الوجه المشروع وهو التسليم كما يكره له إذا تكلم ولم يسلم وفي شرح البزدوي لا يجوز أداء فرضين بتكبيرة وقال أبو الفضل الكرماني رحمه الله لا يجوز بناء الفرض على الفرض ولا الفرض على النفل دون عكسه كالافتداء وفي قنية المنية بعلا مة شهر (شرف الأئمة المكي) وفيه أي وفي شرح قاضي الصدر يصح بناء العصر على تحريمه الظهر وبناء الفرض على تحريمه النفل وعلى عكسه والقضاء على الأداء لأن التكبيرة شرط عندنا وعند الشافعي رحمه الله ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على حدة شب (شرح أبو ذر) مثله •

قوله هو يقول يشترط لهما ما يشترط لسائر الأركان أي من الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والوقت **قوله** ولنا أنه عطف الصلوة عليه في النص وهو قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلين • (قوله)

ومراعاة الشرائط لما يتصل به من القيام ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لان النبي عليه السلام
 واظب عليه وهذا اللفظ يشبر الى اشتراط المقارنة وهو المروي عن ابي يوسف رح
 والمحكي عن الطحاوي رحمه الله والاصح انه يرفع اولا ثم يكبر لان فعله نفى الكبرياء
 عن غير الله تعالى والنفي مقدم ويرفع يديه حتى يحاذي بها ميه شحمة اذنية
 وعند الشافعي رحمة الله عليه يرفع الي منكبيه وعلى هذا تكبيرة القنوت
 والاعباد والجنائز له حديث ابي حميد قال كان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كبر
 رفع يديه الي منكبيه ولما رواه وايل بن حجر والبراء وانس رضي الله تعالى عنهم
 ان النبي عليه السلام كان اذا كبر رفع يديه حذاء اذنية ولان رفع اليد لعلام الاصم
 وهو بما قلناه وما رواه بحمل على حالة العذر والمرأة ترفع حذاء منكبيها هو الصحيح
 لانه استرلها فان قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر ولا اله
 الا الله او غيره من اسماء الله تعالى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله

قوله ومراعاة الشرائط لما يتصل به من القيام قال الامام بدر الدين رحمة الله عليه
 الدليل عليه ان من وقع في البحر ولم يصل الماء الي اعضاء وضوئه فكبر وغمس
 في الماء ورفع صلى بالايماء تجوز صلوته وان كان حالة التكبير غير متوضي
قوله وهو المروي عن ابي يوسف رحمة الله عليه اي انه قال والمحكي عن الطحاوي
 رحمه الله اي انه كان يفعل هكذا **قوله** والنفي مقدم على الاثبات كما في
 كلمة الشهادة الا ان ابا يوسف رحمة الله عليه يقول ثبت التقدم هناك
 ضرورة الكلام ولا ضرورة هنا **قوله** حذاء منكبيها هو الصحيح هذا احتراز عن
 رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمهما الله انها ترفع يديها حذاء اذنيها
 كالرجل لان كفها ليست بعورة *

(قوله)

وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان يحسن التكبير لم يجزه الا الله اكبر والله الاكبر
 والله الكبير وقال الشافعي رح لا يجوز الا بالاولين وقال مالك رح لا يجوز الا بالاول لانه
 هو المنقول والاصل فيه التوقيف والشافعي رح يقول ادخال الالف واللام ابلغ في الثناء
 فقام مقامه وأبو يوسف رح يقول ان افعل ونعبد في صفاته تعالى سواء بخلاف ما اذا كان
 لا يحسن لانه لا يقدر الا على المعنى ولهما ان التكبير هو التعظيم لغه وهو حاصل
 فان افتتح الصلوة بالفارسية او قرء فيها بالفارسية او ذبح وسمى بالفارسية وهو يحسن العربية اجزاء
 عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجزيه الا في الذبيحة وان لم يحسن العربية اجزاء
 اما الكلام في الافتتاح فمحمد مع أبي حنيفة رح في لعربية وضع أبي يوسف رح في الفارسية
 لان لغة العرب لها من المزية ما ليس لغيرها واما الكلام في القراءة فوجه قولهما ان القرآن اسم
 لمنظوم عربي كما نطق به النص الا ان عند العجم عنه يكتفي بالمعنى كالا يماء بخلاف
 التسمية لان الذكر يحصل بكل لسان ولا أبي حنيفة رح قوله تعالى وانه لفي زبر الاولين
 لم يكن فيها بهذه اللغة ولهذا يجوز عند العجم الا انه يصير ميثما لخالفة السنة المتوارثة

قوله وقال أبو يوسف ان كان يحسن التكبير لم يجز الا كذا ولم يذكر في الكتاب الله
 كبير وبه ينعقد ايضا عنده ولم يفصل بين ما اذا كان يعلم ان الصلوة تفتح بالتكبير
 او لا يعلم وذكر في كتاب الصلوة وقال أبو يوسف رح اذا كان يحسن التكبير ويعلم ان الصلوة
 تفتح بالتكبير لا يصير شارعا الا بما ذكرنا من الالفاظ فاما اذا كان لا يعرف
 الافتتاح بالتكبير تجزيه وان كان يحسن التكبير وذكر فخر الاسلام رحمه الله فالصحيح
 ما ذكره هنا اي في الجامع الصغير لان الجهل لا يجعل عذرا في دار الاسلام
 وفي شرح الزاهدي في هذه المسئلة خمسة اقوال عند مالك لا يدخل في الصلوة الا بقوله
 الله اكبر لانه هو المنقول وقال الشافعي رحمه الله بلفظين الله اكبر الله الاكبر

ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لما تلونا والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات

لا نه ابلغ من الاول وقال ابو يوسف رح بثلاثة الفاظ الله اكبر الله الاكبر الله الكبير
وقال محمد رحمه الله تعالى عليه بكل ذكر تام هو تعظيم لله تعالى كقوله الرحمن
اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله وقال ابو حنيفة رحمه الله باسم من اسمائه
كل فظة الله او الرحمن وهو الصحيح لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى علق الفلاح
بذكر اسمه معقبا بالصلوة وقد حصل ثم اختلفت الروايات والمشايخ ان الشروع
عنده بالاسماء الخاصة او بها وبالمشركة كالرحيم والكريم والاظهر والاصح انه بكل
اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي رحمه الله واقتى به المرغيناني وعن الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا قال الله ولم يزد عليه صار شارعا وهكذا كل اسم من اسماء
الله تعالى التسعة والتسعين وفي الغنية المنية ولو كان الاسم مشتركا كالرحيم فان اراد به
ذات الله تعالى يصير شارعا لان الارادة والنية ترفع وجوه الاحتمالات *

قوله ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح هذا احتراز عن قول ابي سعيد
البردعي رحمه الله فانه قال انما جوز ابو حنيفة رحمه الله القراءة بالفارسية دون غيرها من
الاسنة لقرب الفارسية من العربية وقال الكرخي رحمه الله والصحيح النقل الى
اي لغة كانت وقال الامام المحبوبي رحمه الله الخلاف فبمن لا يهتد بشيء منه
وقد قرأ في الصلوة كلمة بالفارسية او اكثر منها واما نواعتاد قراءة القرآن او كتابة
المصحف بالفارسية يمنع منه اشد المنع حتى ان واحدا من اهل الاهواء في زمان الشيخ
الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله كتب قويم وبعثها اليه ان الصبيان
في زماننا يشق عليهم التعلم باللغة العربية هل يجوز لنا ان نعلمهم بالفارسية فقال
للمحتفتي ارجع حتى نتأمل ثم استحب من حاله فاذا هو كان معروفا بفساد مذهبه

والخلاف في الاعتداد ولا خلاف في انه لا فساد ويروى رجوعه في اصل
المسئلة التي قولها وعليه الاعتماد والخطبة والتشهد على هذا الاختلاف
وفي الاذان يعتبر التعارف ولو افتتح الصلوة باللهم اغفر لي لا تجوز لانه
مشوب بحاجته فلم يكن تعظيما حالصا ولو قال اللهم فقد قيل يجزيه لان معناه
يا الله وقيل لا يجوز لان معناه يا الله أما بخير فكان سؤالا
ارادتهنا بخير

فاعطى لواحد من خدامه سكيना فقال اقتله بهذا ومن اخذك به فقل ان فلانا
امرني به ففعل فجاء بشرطي اليه وقال ان الامير يدعوك فذهب الشيخ اليه
فقص القصة وقال ان هذا كان يريد ان يبطل كتاب الله تعالى فخلع له
الامير وجازاه بالخير ومشايخ بلخ رحمه الله اخذوا في هذه المسئلة بقولها وهو
مختار الفقيه ابي الليث رحمه الله وكذا ذكر الامام فخر الدين فاضي
خان رحمه الله في الجامع الصغير وكان الشيخ ابوبكر محمد بن الفضل يقول
الخلاف فيما اذا جرى على لسانه من غير قصد اما من تعمد ذلك يكون زنديقا
او مجنونا فالمجنون يد اوى والزنديق يقتل .

قوله والخلاف في الاعتداد ولا خلاف في انه لا فساد كذا ذكر في المحيط
ايضا وذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي والفاضي فخر الدين رحمهما الله
انه لا يفسد عندهما وذكر ابوبكر الرازي انه رجع الى قولها وهو الصحيح
قوله وفي الاذان يعتبر التعارف ذكر في المبسوط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله
انه لو اذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذن جاز وان كانوا لا يعلمون ذلك لم يجز
لان المقصود هو الاعلام ولم يحصل **قوله** واذا افتتح الصلوة باللهم اغفر لي لم يجز وكذا بقوله
استغفر الله او اعوذ بالله او انا لله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصير شارعا بل خلاف (قوله)

قال ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة لقوله عليه الصلوة والسلام ان من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة وهو حجة على مالك رحمة الله تعالى عليه في الارسال وعلى الشافعي رحمة الله تعالى عليه في الوضع على الصدر

قوله ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة وقال شيخ الاسلام رحمه الله يجب ان يعلم بان في الاعتماد اربع مسائل احدىها انه هل يضع يده اليمنى على اليسرى في الصلوة ام لا والثانية كيف يضع والثالثة اين يضع والرابعة متى يضع اما الاولى فليقول علما ثنا الثالثة السنة ان يعتمد بيده اليمنى على اليسرى وقال مالك رحمه الله بانه يرسل ارسالا وان شاء اعتمد فالارسال عند مالك رحمة عزيمته والا اعتماد رخصة وفي المبسوط الاعتماد سنة الا على قول الاوزاعي فانه كان يقول يتخير المصلي بين الاعتماد والارسال وكان يقول انما امروا بالاعتماد اشفاقا عليهم لانهم كانوا يطولون القيام وكان ينزل الدم الى رؤس اناملهم اذا ارسلوا والمذهب عند علما ثنا انه سنة واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انما معشر الانبياء امرنا بان نأخذ شما يلنا بايماننا في الصلوة وقال علي رضي الله عنه من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلوة واما صفة الوضع وهي المسئلة الثانية ففي الحديث المرفوع لفظ الاخذ وفي حديث علي رضي الله عنه لفظ الوضع واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بان يضع بالحن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرمح ليكون عاملا بالحديثين واما موضع الوضع وهو المسئلة الثالثة فالافضل عندنا تحت السرة وعند الشافعي رحمه الله الافضل ان يضع يديه على الصدر لقوله تعالى فصل لربك وانحر قيل المراد وضع اليمين على الشمال على النحر وهو الصدر ولانه موضع نور الايمان تحفظه بيده في الصلوة الاولى ولنا حديث علي رضي الله تعالى عنه كما رويها والسنة اذا اطلقت ينصرف في الاغلب

ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يضم إليه قوله أني وجهت وجهي إلى آخره لرواية علي رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان يقول ذلك ولهما رواية انس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلوة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره ولم يزد على هذا وما رواه محمود على التهجد وقوله وجل ثناؤك لم يذكر في المشاهير فلا يأتي به في الفرائض والآولى أن لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير

يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العيد وتكبيرات الجنائز والقنوت ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وفي الكا في للعلامة النسفي رحمه الله ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيدات اتفاقاً .

قوله ثم يقول سبحانك اللهم سبحان في الاصل مصدر ثم صار علماً للتسبيح وهو منصوب بفعل لازم اضماره وبحمدك في موضع الحال أي تسبيح حامدين لك لأنه لولا انعامك بالتوفيق لم تتمكن من عبادتك كذا في الكشاف **قوله** وجهت وجهي إلى آخره هذا الذكر وهو وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما أنا من المشركين ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين كذا في المبسوطين وقال في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ولا يغير شيئاً من ذلك إلى آخر الآية الا أنه اذا انتهى إلى قوله وانا اول المسلمين يجب ان يغير ويقول وانا من المسلمين ولو قال وانا اول المسلمين اختلف المشايخ فيه فمنهم من يقول يفسد صلوته لأنه كذب ومنهم من يقول لا يفسد لأنه يحمل على انه اراد به قراءة ما في القرآن لا الانباء عن نفسه وأبو يوسف رحمه الله يقول الاخبار وردت بهما فاجمع بينهما عملاً بالاجابة كلها وجعل البداءة بالتسبيح أولى في بعض الروايات لان القرآن ورد به وهو قوله وسبح بحمد ربك حين يقوم وفي رواية تخيران شاء اتى قبل الثناء وان شاء بعده .

(قوله)

لتتصل النية به هو الصحيح ويستعبد بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ومعناه اذا اردت قراءة القرآن والاولى ان يقول استعبد بالله ليوافق القرآن ويقرب منه اعوذ بالله ثم التعوذ تبع للقراءة دون الثناء عند ابي حنيفة ومحمد رحم لما تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدي ويؤخر عن تكبيرات العيد خلافا لابي يوسف

قوله لتتصل النية به هو الصحيح احتراز عن قول بعض المتأخرين فانه يقولها قبل التكبير ومنهم الفقيه ابو الليث رحمه الله لانه ابلغ في العزيمة وبهذا القن العوام من الناس هذا الذكر ليقيم مقام النية وليكون عملا بما روي عنه في الاخبار ومنهم من يقول لا يستحب ذلك لانه يؤدي الى ان يطول مكثه في المحراب قايما مستقبلا القبلة ولا يصلي وهذا مذموم شرعا فانه روي عن النبي عليه السلام انه قال مالي اراكم سامدين متحيرين كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحم **قوله** والاولى ان يقول استعبد بالله في شرح العلامة الزاهدي والكلام فيه في ثلاثة مواضع احدها في اصله عندنا يتعوذ وعند مالك رحمه الله لا يتعوذ ولا يسمى والثاني في موضعه وهو ان يتعوذ قبل القراءة لما ذكرنا وعند اصحاب الظواهر وحمزة المعري بعده والثالث في لفظه باطل واختيار ابي عمرو وعاصم وابن كثير اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزاد حفص من طريق هبيرة اعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم واختار نافع وابن عامر والكسائي اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم واختار حمزة استعبد بالله من الشيطان الرجيم وعليه الفتوى والاختيار وبه ورد اعم الاخبار والآثار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والكلام في التسمية في مواضع منها انها من القرآن عندنا وعند مالك رحمه الله ليست من القرآن والثاني في انها ليست من الفاتحة ومن رأس كل سورة لكنها انزلت للفصل بين السور وقال الشافعي رحمه الله انها من الفاتحة وفي سائر السور قولان والثالث انه لا يجهر بها في الصلوة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وفي خارج الصلوة اختلاف الروايات والمشايخ في التعوذ (و)

قال ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم هكذا نقل في المشاهير ويسر بهما لقول ابن مسعود رضي الله عنه أربع يخفيهن إلا مام وذكر منها التعوذ والتسمية وآمين وقال الشافعي رحمه الله يجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة لما روي أن النبي عليه السلام جهر في صلواته بالتسمية

والتسمية وقبل يخفي التعوذ دون التسمية والصحيح أنه يتخير فيهما ولكن يتبع إمامه من القراء وهم يجهرون بهما إلا حمزة فإنه يخفيهما والرابع أن المصلي يسمي في أول كل ركعة وعن أبي حنيفة أن التسمية حسن بين السورتين وفي رواية الحسن عنه يسمي في الركعة الأولى ثم لا يعبد قال الحسن والاحسن أن يسمي في أول كل ركعة عند أصحابنا جميعا لا خلاف فيه ومن زعم أنه يسمي مرة في الأولى فحسب فقد غلط على أصحابنا غلطا فاحشا عرفه من تأمل في كتب أصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما رواية المعلن عن أبي حنيفة رحمهم الله أنه تجب التسمية في الثانية كوجوبها في الأولى وفي روايتهما ورواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهم الله لا يجب إلا عند الافتتاح فإن قرأها في غيرة فحسن ثم قال الحسن والصحيح أنه تجب التسمية في كل ركعة ولا يقرأها بين السورتين عند هم إلا في صلوة المخافة عند محمد رح وأما وجوبها خارج الصلوة فالصحيح من الأقوال أنها تجب واجمع القراء أنه يقرأها في أول الفالحة وكذا في سائر السور إلا حمزة وأبا عمرو في إحدى الروايتين والخامس أنها آية كاملة على الأصح في جميع الأقوال إلا في قول من لا يجعلها من القرآن إلا في سورة النمل والصحيح أنها آية في حق جواز الصلوة وحرمتها على الجنب والحائض وذكر بكران الأصح أنها آية في حق الحرمة لا في حق جواز الصلوة بها فإن فر من القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بأخبار الأحاد وذكر الفقيه أبو جعفر في النوادر أن كبر وتعوذ ونسي التناء لا يعيد وكذا أن كبر وبدء بالقراءة ونسي التناء وتعوذ والتسمية لقوات محلها ولا سهو عليه وقبل يجب وأن كبر وتعوذ ثم مجد يسمي وأن كبر ومجد ثم يسمي لا يتعوذ وكذا أن كبر وسمى ثم مجد

قوله ويسر بهما في المغرب أسرار الحديث أخفاء وأما يسر بهما بزيادة الباء فسهو

يقرأ التسمية في
السور الأربع جهرًا

قلنا هو محمول على التعليم لان انما رضي الله عنه اخبرانه عليه السلام كان لا يجهر بها ثم عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يأتي بها في اول كل ركعة كما تعود وعنه انه يأتي بها احتياطاً وهو قولها ولا يأتي بها بين السورة والفاتحة الا عند محمد رحمه الله تعالى عليه فانه يأتي بها في صلوة المخافة ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة او ثلث آيات من اي سورة شاء فقراءة الفاتحة لا تتعين ركناً عندنا وكذا ضم السورة اليها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى عليه في الفاتحة ولما لك رحمه الله فيهما له قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها وللشافعي رحمه الله قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ولنا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز لكنه يوجب العمل فقلنا هو جوبههما

قوله قلنا هو محمول على التعليم اي على تعليم انها بين التعوذ والقراءة كما شرع الجهر بالكبير للاعلام وقد روي ان عمر رضي الله عنه حين اتاه وفد العراق جهر بالثناء وانما جهر للتعليم **قوله** ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة في شرح الزاهدي واختلف في القراءة على خمسة اقوال قال الاصم وابن عبيد ليست بفرض اصلاً حتى لو لم يقرأ في الصلوة مع القدرة يجزيه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرض في الركعات كلها وقال الحسن البصري رحمه الله فرض في ركعة واحدة وقال مالك رحمه الله فرض في ثلث ركعات وقال اصحابنا رح فرض في الركعتين من غير تعيين **قوله** خلافاً للشافعي رحمه الله عليه في الفاتحة قال الشافعي رحمه الله بتعين الفاتحة ركناً حتى لو ترك حرفاً منها في ركعة لا تجوز صلوته **قوله** والزيادة عليه بخبر الواحد فان قيل لم قلت بانه خبر الواحد بل هو مشهور لان العلماء تلقته بالقبول فتجوز الزيادة بمثله قلنا انما تجوز الزيادة على الكتاب بالخبر المشهور اذا كان محكماً واما اذا كان محتملاً فلا وهذا (الحديث)

وإذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقولها المؤتم لقوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا
 ولا متمسك لمالك رحمه الله في قوله عليه السلام واذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين
 من حيث القسمة لانه قال في آخره فان الامام يقولها ^{اي يقرأها} ~~اي يقرأها~~
 قال ويخفونها لما روينا من حديث ابن مسعود رضي تعالى الله عنه ولانه دعاء
 فيكون مبناه على الاخفاء والمد والقصر فيه وجهان والتشديد خطأ فاحش
 الحديث محتمل لان مثل هذا الكلام بذكر لنفي الجواز كما قال لاصلوة الا بالطهور ويذكر لنفي
 الفضيلة كما قال لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد ولما كان كذلك صار محتملا وبالمحتمل
 لا تجوز الزيادة على الكتاب كذا في طريقة البزكري ومبسوط شيخ الاسلام رحمه
قوله آمين وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله
 انه لا يقول الامام آمين انما يقول المأموم وذلك لان الامام داع والمأموم
 مستمع وانما يؤمن المستمع لا الداعي كما في سائر الادعية خارج الصلوة واما قوله
 عليه السلام اذا امن الامام فامنوا سمي الامام مؤمنا باعتبار التسيب والمسبب يجوز ان
 يسمى باسم المباشركا يقال بنى الامير داره المدينة **قوله** ويخفونها وقال الشافعي
 رحمه الله يجهر بها الا امام في الصلوة التي يجهر فيها بالقراءة والمأموم يخافت هكذا
 ذكرنا لمزني رحمه الله في مختصره وذكر في الخلاصة الغزالية ومن سنن الصلوة ان يجهر
 بالتأمين في الجهرية ومد هبنا مذهب عمرو علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما
 ترك الناس الجهر بالتأمين وما تركوا الا لعلمهم بالنسخ **قوله** لما روينا من حديث
 بن مسعود رضي الله تعالى عنه وهو اربع يخفيهن الامام **قوله** ولانه دعاء فان معناه اللهم
 اجب دليله قوله تعالى قد اجيب دعوتكما سيما همدان عيين وموسى عم كان داعيا وهارون عم
 مؤمنا واذا سمع المقتدي من الامام ولا الضالين في صلوة لا يجهر فيها هل يؤمن فعن بعض
 المشايخ انه لا يؤمن وعن الفقيه ابي جعفر يؤمن كذا في المحيط **قوله** والتشديد خطأ فاحش

قال ثم يكبر ويركع وفي الجامع الصغير يكبر مع الانحطاط لان النبي ءم كان يكبر عند كل خفض ورفع ويحذف التكبير حذفاً لان المد في اوله خطأ من حيث الدين لكونه استنفها ما وفي آخره لحن من حيث اللغة ويعتمد بيديه على ركبته ويفرج بين اصابعه لقوله ءم لانس رة اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج اصابعك ولا يندب اليه التفريح الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاحذول الى الضم الا في حالة السجود ^{اللازم}

اي في هذا الموضع لا في نفسه فانه في نفسه لغة صحيحة بمعنى فاصدين قال الله تعالى والأمين البيت الحرام ويفسده الصلوة عندهما خلافاً لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وفي الكافي والمد فيه بلا تشديد اختياراً لفقهاء والقصر احتياطاً لاهل اللغة .

قوله وفي الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط والا ارتفاع ومن داب هذا الكتاب انه اذا وقع نوع مخالفة بين رواية الجامع الصغير وبين رواية القدوري يصرح بذلك الجامع الصغير ثم المخالفة هنا هي ان الاول يشير الى ان التكبير في محض القيام كذا قال بعض مشايخنا وهكذا ذكر في المحيط مستنداً بقول محمد رحمة الله اذا اراد ان يركع يكبر والثاني يقتضي مقارنة التكبير مع الانحطاط لان مع للمقارنة وبه قال بعض مشايخنا ايضا وقبل يكبر عند الخرو ورجبت يكون ابتداء عند ابتداء الخرو وروايتها عند انتهائه وقال الطحاوي يخروا كما مكبروا في خزائن الاكمل لا يكره وصل القراءة بتكبير الركوع وفي غريب الرواية كان ابراهيم يصل خاتمة السورة بتكبير الركوع وعن ابي يوسف رحمة الله ربما وصل وربما ترك وقال ابو جعفر يصلهما وصلا وانما ترك ابو يوسف رحمة الله الافضل تعليماً للرخصة **قوله** خطأ من حيث الدين لكونه استنفها ما ويفسده الصلوة ويكفر به لو تعمده لان هذا يقتضي ان لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته وهو كفر وفي آخره لحن من حيث اللغة اي عدول عن سنن الصواب حتى قال مشايخنا (رح)

وفيما وراء ذلك يترك على العادة ويبسط ظهره لان النبي عليه الصلوة والسلام كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه لان النبي عليه السلام كان اذا ركع لا يصوب رأسه ولا يقنعه ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه لقوله عليه الصلوة والسلام اذا ركع احدكم فليفل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اي ادنى كمال الجمع ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المأثم ربنا لك الحمد .

رح لواد خل المدين الباء والراء في لفظا كبر عند افتتاح الصلوة لا يصير شارعا .
قوله وفيما وراء ذلك يترك على العادة اي عند الافتتاح وعند القعود وفيه رد على قول من قال يفرج عند الافتتاح **قوله** ولا يرفع رأسه ولا ينكسه معناه يسوي رأسه بعجزه لانه ما مور بالاعتدال في الركوع والاعتدال فيدان يكون ظهره مستويا من الجانبين لا يرفع عجزه اعلى من رأسه ولا رأسه اعلى من عجزه كذا في المبسوط **قوله** وذلك ادناه هذا من تتمه الحديث ثم بين المصنف رحمه الله ان مراد رسول الله عليه السلام من قوله ادناه اي ادنى كمال الجمع وادنى كمال السنة لان يكون المراد ادنى ما يجوز به الصلوة او يفام به الواجب لانه لا يمكن اثبات فرضية التسبيح بهذا الخبر لانه لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ولا اثبات الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لم يعلمه ذلك الا عرابي حين علمه الفرائض والواجبات ولو كان القول به ثلث مرات من الواجبات لعلمه وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله فان سبح مرة واحدة روي عن محمد رحمه الله انه قال يكره ذلك وقال ابو مطيع البلخي تلميذ ابي حنيفة رحمه الله لو نقص من ثلث في تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلوته وذهب في ذلك الى انه ركن مشروع فكان نظير القيام فوجب ان يحمله ذكر مفروض قيا ساعلى القيام . (قوله)

ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وقالا يقولها في نفسه لما روى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام كان يجمع بين الذكرين ولانه حرص غيره فلا ينسى نفسه وله قوله عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد هذه قسمة وانها تنا في الشراكة ولهذا لا يأتي المؤتم بالتسميع عندما خلافا للشافعي رحمه الله ولانه يقع تحميدة بعد تحميد المقتدي وهو خلاف موضوع الامامة والذي رواه محمول على حالة الانفراد والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وان كان يروي الاكتفاء بالتسميع ويروي بالتحميد والامام بالدلالة عليه اتى به معنى
 جازعاً قولي الا ان من غيره ١٢

قوله ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رح فان قيل ما جواب ابي حنيفة رح عما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه من خمسة يخفهن الامام وفي رواية اربع يخفهن الامام وذكر منها التحميد قلنا قال في الاسرار انه غريب وحدثت القسمة معروف ومرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم برواية ابي موسى الاشعري رضي الله عنه **قوله** والمنفرد يجمع بينهما في الاصح احتراز عن القولين الآخرين المذكورين بعد احدهما الاكتفاء بالتسبيح والثاني الاكتفاء بالتحميد قال شيخ الاسلام رح والاصح عند ابي حنيفة رح ان المنفرد يأتي بالتحميد لا غير وفي البحر المحيط في التحميد اربع روايات ربنا لك الحمد ربنا ولك الحمد اللهم ربنا لك الحمد اللهم ربنا ولك الحمد قال العلامة شمس الائمة الحلواني رحمه الله ثم في الرواية التي تجمع بينهما يأتي بالسمع حالة الارتفاع واد استوى قائما قال ربنا لك الحمد وهكذا رواه زين المشايخ في اذكار الصلوة عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يفعل كذلك وفي شرح الزاهدي فان قلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان عند كل خفض ورفع ولم يترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت عد في المحيط قبيل مسائل الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفي روضة الناطقي ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر (عمر)

قال ثم اذا استوى قائما كبر وسجدا ما التكبير والسجود فلما بينا وما الاستواء قائما فليس بفرض وكذا الجلسة بين السجدين والطمأنينة في الركوع والسجود وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحمه الله يفترض ذلك كله وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام ثم فصل فانك لم تصل قاله لا عرابي حين اخف الصلوة ولهما ان الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض لغة فتعلق الركبة بالادنى فيهما وكذا في الانتقال اذ هو غير مقصود وفي آخر ما روي تسميته اياه صلوة حيث قال وما نقصت من هذا شيئا فقد نقصت من صلواتك

عمر وعليهما واياه ريرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال الطحاوي رحمه الله وكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بهما من بعد رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع قال استاذنا رحمه الله ترك العمل بهما منصوص ايضا فقد ذكر رحمه الله في خزائن الفقه والظن ان تكبيرات فرائض يوم وليلة اربع وتسعون وان يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد بالتكبير المذكور الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او لم يكن جمعا بين الروايات والآثار والاختبار

قوله اما التكبير والسجود فلما بينا يريد به ما ذكر من قوله لانه عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع وقوله تعالى واركعوا واسجدوا **قوله** فتعلق الركبة بالادنى اي بادنئ ما يطلق عليه اسم الركوع والسجود **قوله** وكذا في الانتقال اي يتعلق الجواز بادنئ ما يقع عليه اسم الانتقال اذ هو غير مقصود بل هو وسيلة الى تحصيل الركن الذي بعده ولما لم يكن مقصودا شرط ادنى ما يحصل به الانتقال فشرط رفع الرأس من السجود لينتقل الانتقال لان رفع الرأس فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال بلا رفع الرأس بان سجد على وسادة فنزعت الوسادة من تحت رأسه وسجد على الارض يجوز

ثم القومة والجلسة سنة عندهما وكذا الطمانينة في تخريم الجرجاني رح وفي تخريم الكرخي رح واجبة حتى تجب سجدة السهو بتركها ساها عنده ويعتمد يديه على الارض لان وايل بن حجر وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد وادغم على راحتيه ورفع عجزته قال ووضع وجهه بين كفيه ويديه حذاء اذنيه لما روي انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك قال وسجد على انفه وجهته لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه فان اقتصر على احدهما جاز عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الا من عذر وهو رواية عنه لقوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وعد منها الجبهة ولا بي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو لما موربه الا ان اخذ والذقن خارج

قوله ثم القومة والجلسة سنة اي القومة بعدما رفع رأسه من الركوع والجلسة بين السجدين سنة عندهما وكذا الطمانينة في الركوع والسجود عند عبد الله الجرجاني اعتبار هذه الطمانينة بالطمانينة التي في القومة والجلسة فهي سنة اجماعا فكذا هذه والكرخي فرق بينهما وقال الركوع والسجود ركنان مقصودان والطمانينة شرعت لتكملهما فيجعل المكمل واجبا كما قلنا في الفاتحة ولا نتفال ركن شرع لغيره فشرع اكماله بالسنة كالتلث في الطهارة ليظهر التفاوت بين المكملين كما ظهر التفاوت بين الركنين فعند الكرخي رحمة الله لما كانت واجبة يجب بترك الطمانينة ساها سجود السهو وعند الجرجاني رحمة الله عليه لما كانت سنة لا يجب **قوله** لان وايل بن حجر الحبر يضم الحاء وبعده الجيم كذا في المغرب وصف اي بالفعل فسجد اي وايل ويضع اول ما كان اقرب الى الارض الركبة ثم اليد ثم الوجه وعند الرفع يرفع اول ما كان ابعد من الارض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه **قوله** لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء القدمين واليدين والجبهة (قوله)

والمذكور فيما روي الوجه في المشهور ووضع اليدين والركبتين سنة عند التحقيق
 السجود دونها وأما وضع القدمين فقد ذكر القديري رحمه الله أنه فريضة في السجود
 قال فان سجد على كور عما منه وفاضل ثوبه جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يسجد على كور عما منه ويروي أنه صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد يتقي
 بفضله حر الأرض وبرد ما ويدي ضبعيه لقوله صلى الله عليه وآله وأيد ضبعيك ويروي
 وأيد من الأبداد وهو المد والاول من الأبداء وهو الأظهر ويجافي بطنه عن فخذه
 لانه عليه السلام كان اذا سجد جافى حتى ان بهمة لو ارادت أن تمر من يديه لمرت
 وقيل اذا كان في الضعف لا يجافي كلاً يؤذي جاره ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة
 لقوله عليه السلام اذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فليوجه من اعضائه القبلة ما استطاع
 ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثاً وذلك ادناه لقوله عليه السلام

قوله والمذكور فيما روي الوجه في المشهور والصلوات مأمورة بالحديث ورد
 بيان ان هذه الاعضاء محال السجدة والمذكور فيه الوجه والمراد به البعض والخد والذقن
 خارج بالاجماع ثم اذا اقتصر على الجبهة جاز فكذا اذا اقتصر على الأنف وصار رك
 الجبهة كترك اليدين والركبتين ولانا اجمعناه انه يجوز الاقتصار على الأنف بعد فلو
 لم يكن الأنف مسجد لما جاز الاقتصار عليه كالذقن والخدين ولان الجبهة عظم مثلث
 والأنف طرفها الثالث فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكر الفقيه ابو جعفر
 فكذا على الأنف وفي المحيط ذكر الأنف وهو اسم لما صلب دليلاً على انه لا يكفيه
 ان يسجد على ما لان منه وهو الأربعة وان عليه ان يمكن ما صلب منه ثم السنة
 في السجود عندنا ان يسجد على الجبهة واليدين والركبتين والقدمين وقال زفر
 والشافعي رحمهما الله وهو واجب للحديث ابن عباس رضي الله عنه ولنا ان مطلق
 السجود لا يستدعي وضع اليد والركبة لغة ولهذا تصح صلوة المكفوف بالاجماع

اذا سجدا حدكم فليقل في سجوده سبحانه ربي الاعلى ثلاثا وذلك ادناه اي ادنى كال
الجمع ويمتدح ان يزيد على الثلث في الركوع والسجود بعد ان يختم بالوتر لانه
عليه السلام كان يختم بالوتر وان كان اماما لا يزيد على وجه يمل القوم حتى لا يؤدي
الى التنفير ثم تسبيحات الركوع والسجود سنة لان النص يتناولهما دون تسبيحاتهما
فلا يزداد على النص والمرأة تنخفض في سجودها وتلزم بطنها بفخذها لان ذلك استرها
قال ثم يرفع رأسه ويكبر لما رويناه فاذا اطمأن جالسا كبر وسجد لقوله عليه الصلوة والسلام
في حديث الاعرابي ثم ارفع رأسك حتى تستوي جالسا ولولم يستوجج لسا
وكبر وسجدا اخرى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه

والامر محمول على الندب وفي مختصر الكرخي رحمه الله سجد ورفع اصابع
رجليه على الارض لا يجوز وفي صلوة الجلابي واما اعضاء السجود فسبعة وفريضة
السجود تتعلق بعضوا حد منها في قول ابي حنيفة رحمه الله وهو الوجه وقال زفر
والشافعي رحمهما الله يتعلق بجميعها وعد وضع القدمين على الارض حال السجود
من السنن الفعلية وفي القدوري فرض السجود يتأدى بوضع القدمين والجبهة والانف
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يتأدى بالانف قال العلامة الزاهدي وظاهر
ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط والقديري يقتضي انه اذا رفع احد القدمين
دون الاخرى ان لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ ان فيه روايتين كور العمامة دورها
من كور العمامة وكورها اذا دارها على رأسه وهذه العمامة عشرة اكوار وعشرون كورة
البهمة ولد الشاة وهي بعد السخلة فان السخلة اول ما يضعه امه ثم يصير بهمة.

قوله واذا سجدا حدكم معطوف على قوله واذا ركع احدكم لانهم في حديث واحد
قوله ثم يرفع رأسه ويكبر الرفع فرض ليتحقق الانتقال الى السجدة الثانية
قوله لما رويناه اشارة الى قوله لان النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع (قوله)

وتكلموا في مقدار الرفع والأصح أنه إذا كان إلى السجود أقرب لا يجوز لأنه يعد ساجداً وإن كان إلى الجلوس أقرب جاز لأنه يعد جالساً فتتحقق الثانية •

قال فإذا اطمأن ساجداً كبيراً وقد ذكرناه ويستوي قائماً على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الأرض وقال الشافعي رحمه الله تعالى جلس جلسة خفيفة ثم ينهض معتمداً على الأرض لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك ولنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام كان ينهض في الصلوة على صدور قدميه ومأواه محمول على حالة الكبر ولا نهد في هذه قاعدة استراحة والصلوة ما وضعت لها ويفعل في الركعة الثانية مثل ما يفعل في الركعة الأولى لأنه تكرار الأركان إلا أنه لا يستغنى ولا يتعوذ لأنهما لم يشرعا إلا مرة واحدة

الركعة الأولى لا يستغنى ولا يتعوذ لأنهما لم يشرعا إلا مرة واحدة

قوله وتكلموا في مقدار الرفع وبعض مشايخنا قالوا إذا زایل جبهته عن الأرض ثم أعادها جاز ذلك عن السجدة وعن الحسن بن زياد ما هو قريب من هذا فإنه قال إذا رفع رأسه بقدر ما يجري فيه الريح يجوز وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يكون عنهما ما لم يرفع جبهته مقدار ما يقع عند الناظر أنه رفع رأسه ليسجد أخرى فإن فعل ذلك جاز عن السجدة وعن الحسن بن سلمة رحمه الله لا يكون عن سجدة واحدة وفي القدر وري أنه يكفي بادننى ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيخ الإسلام القول الأخير وهو المذكور في القدر وري أصح قال لأن الواجب هو الرفع فإذا وجد أدنى ما يتناوله اسم الرفع بان رفع جبهته كان مؤدياً لهذا الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه أدنى ما يتناوله وله الاسم بخلاف الركوع لأن الركوع هو الميلان والانحناء الظاهر وإذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد البعض يرجح الأكثر منهما إن كان إلى الركوع أقرب فقد وجد الركوع وإن كان إلى القيام أقرب فقد عدم الأكثر فصار كأنه لم يركع بخلاف السجود فإنه يحصل بوضع الجبهة على الأرض والواجب وضع الجبهة على الأرض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه أدنى ما يكون حق الوضع وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز ما لم يستوقفاً وقد ذكرناه

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى جلس جلسة خفيفة بخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله في

ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رح في الركوع والرفع منه لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الاربع في الحج والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء

موضعين في اعتماد اليدين عندنا يعتمد بهما على ركبتيه وعندنا يعتمد بهما على الارض والثاني في الجلسة قال شمس الائمة الحلواني رح الخلاف في الافضل حتى لو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عند الشافعي رح ولو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عندنا كذا في المحيطه

قوله ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رحمة الله عليه في الركوع والرفع منه وفي المسئلة حكاية تصلح دليلا للمفريقين فان الازاعي لقي ابا حنيفة رضي الله عنه في المسجد الحرام فقال ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد حدثني الزاهدي عن سالم عن ابن عمر ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فقال ابو حنيفة رحمه الله حدثني حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود فقال الازاعي عجا من ابي حنيفة رحمه الله احدثه من الزاهدي عن سالم عن ابن عمر وهو يحدثني عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فرج مذهبنا بعلواسناده فقال ابو حنيفة رح اما حماد فافقه من الزاهدي وابراهيم افقه من سالم ولولا سبق ابن عمر لقلت علقمة افقه منه واما عبد الله فعبد الله فسكت الازاعي فرج حديثه بفقه روايته وهو المذهب لان الترجيح بفقه الرواة لا بعلواسناده ولانه لما تراضت روايتا فعله وجب المصير الى قوله وهو الحديث المشهور لا يرفع الا يدي الا في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند استلام الحجر وعند لصفا والمروة وعند الموقفين وعند الجمرتين اي الاولى والوسطى (قوله)

كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه واذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية اقترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب اليمنى نصبا ووجه اصابعه نحو القبلة هكذا وصفت عائشة رضي الله عنها فعود رسول الله صلعم في الصلوة ووضع يده على فخذه وبسط اصابعه وتشهد ويروى ذلك في حديث وايل ابن حجر رضي الله عنه ولان فيه توجيه اصابع يديه الى القبلة وان كانت امرأة جلست على اليتها اليسرى واخرجت رجلها من الجانب الايمن لانه استرلها والتشهد التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام عليك ايها النبي الى آخره

قوله كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه اي يحمل ما رواه على الا ابتداء عن ابن الزبير رضي الله عنهما انه رأى رجلا يرفع يديه في الصلوة عند الركوع فقال له ما هذا فان هذا شيء فعله النبي عليه السلام ثم تركه وقال ابن مسعود رضي الله عنه رفع النبي عليه السلام فرفعنا وترك فتركنا وقال ابن عباس رضي الله عنه ان العشرة المبشرة بالجنة رضي الله عنهم ما كانوا يرفعون ايديهم الا لا فتاح الصلوة على ان رواية ابن عمر سا فطة وقال مجاهد صليت حلف بن عمر سنتين فلم اراه يرفع يديه الا لا فتاح الصلوة والراوي اذا عمل بخلاف ما روى سقطت روايته كما عرف في اصول الفقه **قوله** وبسط اصابعه ذكر محمد رحمه الله في غير رواية الاصول حديثنا عن النبي عليه السلام في الاشارة ثم قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله وحكي عن الفقيه أبي جعفر انه يعقد الخنصر والبصر ويحلق الوسطى مع الابهام ويشير بسبابته وفي الجامع الصغير المرتب وعن أبي يوسف رحمه الله في املائه يروى الاشارة عن النبي عليه السلام وفسره بما فسر به ابو جعفر رحمه الله ثم قال وقال غيره من اصحابنا يشير بثلاثة وخمسين ثم قال وان الاشارة بالسبابة رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وفي املاء عن أبي يوسف رحمه الله كما تقدم وفي قول المدنيين يجب ان يعقد الثلث والخنصر ويشير بالسبابة وعن الحلواني يقيم اصبعه عند قوله

وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما فانه قال اخذ رسول الله صلعم بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني سورة من القرآن وقال قل التحيات لله الى آخره والّا خذ بهذا اولى من الاخذ بشهادة ابن عباس رضي الله عنهما وهو قواه التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الى آخره لان فيه الامر واقله الاستحباب والالف واللام وهما للاستغراق وزيادة الواو وهي لتجديد الكلام

لا اله ويضع عند قوله الا الله ليكون النصب كالنفي والوضع كالاتبات وفي المحيط وقيل رفع سبابة اليد اليمنى في التشهد عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي رحمهم الله من السنن وفي ظاهر الاصول لا يرفعها وكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله قال العلامة نجم الدين الزاهدي لما اتفقت الروايات عن اصحابنا جميعا في كونه سنة وكذا عند الكوفيين والمدنيين وكثرة الاخبار والاثر اركان العمل بها اولى .

قوله وهذا تشهد عبد الله بن مسعود اعلم ان الصحابة رخصه اختلفوا في التشهد لعمر تشهد ولعلي تشهد ولعبد الله بن عباس تشهد ولعبد الله بن مسعود تشهد ولعائشة تشهد ولجابر تشهد ولغيرهم ايضا تشهد فاخذ علما ونا رحمهم الله بتشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واحذا لشافعي رحمه الله بتشهد عبد الله بن عباس رضي الله عنه وتشهده كما ذكر في الكتاب الا انه قال في آخرة واشهد ان محمدا رسول الله بدين عبده وقال الشافعي رحمه الاخذ بما رواه ابن عباس اولى بوجوه اربعة احدها ان فيه زيادة كلمة وهي المباركات والثاني انه يوافق القرآن كما قال الله تعالى فيه تحية من عند الله مباركة طيبة والثالث انه ذكر الاسلام بغير الالف واللام واكثر تسليمات القرآن مذكور بغير الالف واللام قال الله تعالى سلام عليكم طبتم قالوا سلاما قال سلام وسلام عليه يوم ولدوا وشرف الكلام ما يوافق القرآن والراى بع انه متأخر عن خبرين لان ابن عباس كان صغير السن فانما اختار ما استقر عليه من الامر وا بن مسعود كان من الشيوخ ينقل ما كان في الابتداء كما (ينقل)

كما في القسم وتأكيده التعليم ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى لقول ابن مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله صلعم التشهد في وسط الصلوة وآخرها فان كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من التشهد وان كان آخر الصلوة دعا لنفسه بما شاء ويقرأ في الركعتين الاخيرين بفاتحة الكتاب وحدها لحديث ابي قتادة رضي الله عنه ان النبي صلعم قرأ في الاخيرين بفاتحة الكتاب وهذا بيان الا فضل

ينقل التطبيق واصحابنا رحمهم الله قالوا الاخذ بتشهد ابن مسعود الاولى لوجوه عشرة كلها مذكورة في النهاية والجواب عما رجم به الشافعي رحمه الله ايضا فليطلب هناك .
قوله كما في القسم فان من قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا ففعله يلزمه ثلث كفارات ولو قال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا ففعله لزمنه كفارة وتأكيده التعليم فانه روي عن محمد بن الحسن انه قال اخذ ابو يوسف رحمه الله عليه بيدي وعلمني التشهد وقال اخذ ابو حنيفة رحمه الله عليه بيدي وعلمني التشهد وقال حماد اخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد وقال علقمة اخذ ابن مسعود بيدي وعلمني التشهد وقال ابن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي وعلمني التشهد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذ جبرئيل عليه السلام بيدي فعلمني التشهد وحكي ان اعرابياد خل على ابي حنيفة رحمه الله فقال له بواوين فقال له بواوين فقال الاعرابي بارك الله فيك كما بارك في الاول افتحير اصحابه وسأله عنه فقال سألتني عن التشهد بواو كتشهد ابن عباس ام بواوين كتشهد ابن مسعود فقلت بواوين فقال بارك فيك كما بارك في شجرة مباركة زينونته لاشرقية ولا غريبة
قوله لقول ابن مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله صلعم الى قوله بما شاء من لفظ الحديث

هو الصحيح لان القراءة فرض في الركعتين على ما يأتيك من بعد ان شاء الله تعالى وجلس في الاخيرة كما جلس في الاولى لما روينا من حديث وايل وعائشة رضي الله عنهما ولا نها اشق على البدن فكان اولى من التورك الذي يميل اليه مالك رحمه الله الذي يرويه انه صلعم فعده توركاً ضعفه الطحاوي رحمه الله او يحمل على حالة الكبر ويتشهد وهو واجب عندنا وصلى على النبي صلعم وهو ليس بفريضة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله فيهما لقوله صلعم اذا قلت هذا وفعلت فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد

قوله هو الصحيح وهذا احتراز عما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان القراءة في الاخيرين واجبة حتى لو تركها ساها يلزمه سجوده كذا ذكر شيخ الاسلام في المبسوط والامام المصنوع رحمه الله في الجامع الصغير في باب القراءة وذكر في المحيط وان ترك القراءة والتسبيح في الاخيرين لم يكن عليه حرج ولم يكن عليه سجدة السهو وان كان ساها لكان افضل هذا هو الصحيح من الروايات كذا ذكره القدوري في شرحه وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لو سبى في كل ركعة الاخيرين ثلث تسبيحات اجزاء وقراءة الفاتحة افضل فان لم يقرأ ولم يسبى كان مسيئاً ان كان متعمداً وان كان ساها فعليه سجدة السهو لان القيام في الاخيرين مقصود فيكرة اخلاوة عن الذكر والقراءة جميعاً كما في الركوع والسجود وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يسبى فيهما ولا يسكت الا انه اذا اراد ان يقرأ الفاتحة فليقرأ على جهة الثناء لا القراءة وبها اخذ بعض المتأخرين **قوله** ضعفه الطحاوي قال ان هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر وهو ضعيف عند نقلة الحديث **قوله** خلافاً للشافعي رحمه الله فيهما اي في قراءة التشهد والصلوة على النبي عليه السلام فانهما فرضان عنده حتى اذا ترك قراءة التشهد والصلوة على النبي لا تجوز الصلوة احنج الشافعي رحمه الله في قراءة التشهد بحديث ابن مسعود رضي الله عنه انه قال كنا (نقول)

والصلوة على النبي صلعم خارج الصلوة واجبة اما مرة واحدة كما قاله الكرخي

نقول قبل ان يفترض التشهد السلام على الله السلام على جبرئيل وميكائيل فقال النبي عليه السلام قل قوله التحيات لله الى ان قال في آخره اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك والا استدلال من ثلثة اوجه أحدها هو انه قال قبل ان يفترض التشهد فقد اطلق اسم الفرض على التشهد ولانه قال له قل والا امر للوجوب والثالث انه علق التمام به فدل انه لا يتم بدونه والجواب عنه اما قوله قبل ان يفترض التشهد معناه قبل ان يقدر فالفرض في اللغة عبارة عن التقدير قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم وكذلك الامر لانه امر على سبيل التعليم والتلقين والامر على هذا الوجه لا يكون فرضا الا ترى ان قوله قل لم يفد الوجوب في بعض الكلمات لان الواجب عندهم خمس كلمات وقوله علق التمام به قلنا علق التمام باحد هما واجمعنا على ان التمام تعلق بالقعدة فانه لو تركها لم يجزه فلا يتعلق بالثاني ليتحقق التخيير واحتج في الصلوة على النبي عليه السلام بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه والامر للوجوب ولا وجوب خارج الصلوة فدل على انه واجب وبقوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يصل علي في صلوته وقل مقدارها اللهم صل على محمد وزاد الغزالي وعلى آل محمد واصحابنا رحمهم الله احتجوا بما روينا ان النبي صلى الله عليه وآله قال لابن مسعود بعد ما علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك فقد علق باحدهما فمن علق بالصلوة على النبي عليه السلام فقد خالف النص وقوله ولا وجوب خارج الصلوة قلنا الصلوة على النبي عليه السلام خارج الصلوة واجبة في العمر مرة كما ذكر الكرخي اذا الامر لا يفرض التكرار وكلما ذكر او سمع ذكر النبي عليه السلام تجب الصلوة كما قال الطحاوي رحمه الله لان الامر يقتضي التكرار بل لانه تعلق وجوبه بسبب منكر روه والذكر فيتكرر بتكرره فاما ان تكون واجبة في الصلوة للصلوة

(كتاب الصلوة ... باب صفة الصلوة)

أو كما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم كاختاره الطحاوي فكفيها مؤنة الأمر والفرض المروى في التشهد هو التقدير

فلا دلالة في لفظ الآية عليه فإن قيل الآية مطلقة فيحملها على خارج الصلوة وداخلها عملا بالاطلاق قلنا الحالة غير مذكورة نصا وإنما تثبت اقتضاء ولا عموم للمقتضي فإن قيل سلمنا أنه لا عموم له لكن الصلوة حالة تعينت بقوله عليه السلام لا صلوة من لم يصل علي في صلوته قلنا لما علم الأعرابي فرائض الصلوة لم يذكر عليه الصلوة فعلم بأنه محمول على نفي الكمال لقوله عليه السلام لا صلوة لجار المسجد إلا في المسجد وفي المحيط قراءة التشهد ليست بفرض عندنا وأما إذا قرء البعض وترك البعض ففي ظاهرها رواية فكذلك تجوز صلوته لأنه إذا ترك الكل تجوز ففي البعض أولى وفي بعض الروايات لا تجوز صلوته عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله لأنه إذا شرع في القراءة اقترض عليه الإتمام فإذا ترك فقد ترك الفرض فتفسد صلوته وهو نظير من سلم ثم تذكر أن عليه سجدة تلاوة فلو ذهب ولم يسجد بها فصلوته تامة ولو خرسا جدا ثم رفع رأسه وذهب فسقطت صلوته ثم الكلام في كيفية الصلوة على النبي عليه السلام ذكر عيسى بن إبان رحمه الله في كتاب الحج على أهل المدينة أن محمدا سئل عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد إلى آخره وهو موافق لحديث كعب بن عجرة رضى وكان ابن عباس وأبو هريرة رضى الله عنهما يصليان عليه على نحو ما بينا إلا أنهما كما نأيزيدان وأرحم محمد وآل محمد كما رحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد وحكي عن محمد بن عبد الله بن عمران أنه كان يكره قول المصلي وأرحم محمد وآل محمد وكان يقول هذا نوع ظن بتقصير الأنبياء عليهم السلام فان أحدا لا يستحق الرحمة إلا باتيان ما يلام عليه ونحن أمرنا بتعظيم الأنبياء عليهم السلام وتوقيرهم ولهذا إذا ذكر النبي عم لا يقال رح ولكن يصلى عليه وهكذا ذكر شيخ الإسلام (رح)

قال ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة لما رويناه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقال له النبي عليه السلام ثم اختر من الدعاء الطيبة واعجبه اليك ويبدأ بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى الاجابة

رح في المبسوط وقال لان الدعاء بالترحم انما يحسن من الغير لا نبياء لان في الدعاء بالترحم تقصير اللمد موله وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط انه لا بأس به لان الاثر ورد به وكان الشيخ ابو الحسن الرستغني رحمه الله ايضا يقول لا بأس وكان معنى قولنا ارحم محمدا ارحم امة محمد فهو راجع الى الامة وهذا كمن جنى جناية وللجاني اب شيخ كبير و اراد ان يقيم العقوبة على الجاني فالناس يقولون للذي يعاقبه ارحم هذا الشيخ الكبير وذلك ارحم راجع الى الابن الجاني حقيقة ويكون معناه ارحم هذا الشيخ بالرحم على ابنه الجاني كذا في المحيط .

قوله ودعا بما يشبه الفاظ القرآن كقوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب ونحو قوله رب اجعلني مفيم الصلوة ومن ذريتي الآية وقوله ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية وقوله ربنا ظلمنا انفسنا الآية وقوله ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته **قوله** والادعية الماثورة ومن الادعية الماثورة ما روي عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني يا رسول الله دعاء ادعوه في صلوتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم . وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعوي كلمات منهن اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم **قوله** ثم اختر من الدعاء الطيبة واعجبه صح بتذكير الضمير في النسخ الموثوق بها وكذا لفظ المبسوطين

ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزاً عن الفساد وله دأياً تبي بالما نوراً لمحفوظ
وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله اللهم زدوني فلابد يشبه كلامهم
وما يستحيل كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول
لاستعمالها فيما بين العباد يقال رزق الامير الجيش ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام
عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك لما روى ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
عن يمينه حتى يرى بياض خده الا يمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الا يسر

قوله ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزاً عن الفساد اي تحرزاً عن فساد الجزء
الملاقي بكلام الناس لا جميع الصلوة بالاتفاق لانه بعد التشهد فان الادعية التي
تشبه كلام الناس انما تفسد الصلوة اذا كانت قبل تمام فرائض الصلوة
اما اذا كانت بعد التشهد فلا تفسد لما ان حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا تفسد ها فكيف
ما يشبهه وهذا عند هما ظاهر وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان كلام الناس صنع منه
فتتم صلواته لوجود الصنع **قوله** ثم يسلم عن يمينه في المبسوط ومن يحرم للصلوة فكانه
غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التحلل كانه رجع اليهم فيسلم والتسليمتان
قول جمهور العلماء وكبار الصحابة عمرو بن علي وابن مسعود رضي الله عنه وكان مالك
رحمه الله يقول يسلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه وهكذا روت عائشة رضي الله عنها
وسهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا ان
الا حد برواية كبار الصحابة اولى فانهم كانوا يرون النبي صلى الله عليه وسلم كما قال ليليني منكم
اولوا الا حلام والنهي واما عائشة رضي الله عنها كانت تقف في صف النساء وسهل
بن سعد كان من جملة الصبيان فيحمل على انهما لم يسمعا التسليم الثانية على
ما روي انه عليه السلام كان يسلم الثانية اخفض من الاولى وفي شرح الطحاوي
فالتسليم الاولى للخروج من الصلوة والثانية للتسوية وترك الخفاء (قوله)

وينوي بالتسليم الأولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك
في الثانية لان الأعمال بالنيات

قوله وينوي بالتسليم الأولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وهذا اللفظ الجامع
الصغير واما رواية المبسوط فتقديم الحفظة على الرجال اما النية فلانه يحبي سنة فليكن بالنية
قياسا على سائر السنن وهكذا يقول خارج الصلوة اذا سلم ينوي السنة كذا ذكره شيخ الاسلام
رحمه الله وقد ذكر الحفظة ههنا واخره في الجامع الصغير حتى ظن بعض اصحابنا
ان ما ذكره ههنا بناء على قول ابي حنيفة رحمه الله الاول في تفضيل الملائكة
على البشر وما ذكره في الجامع الصغير بناء على قوله الاخر في تفضيل موسى البشر
على الملائكة وهو مذهب اهل السنة والجماعة وليس كما ظنوا فان الواو لا يوجب الترتيب
والمختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء عليهم السلام افضل من كل الملائكة وعوام
بني آدم وهم الانبياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم
وقالت المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بني آدم لقوله تعالى لن يستكف المسيح
ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون اي ولا من هو اعلى منه قد راوا عظم منه
خطرا وهم الملائكة الكروبيون ويدل عليه تخصيص المقربين كما يقال فلان لا يستكف
عن خدمتي ولا ابوه يراد بالمدكور آخراتا كيد المذكور قبله وانما يؤكد الشيء
بالافضل فالافضل وقال العلامة النسفي رحمه الله في الكافي والجواب انا لا نسلم
تفضيل الثاني لكن هذا لا يمس ما تنازعنا فيه لان الآية تدل على ان الملائكة المقربين
باجمعهم افضل من عيسى ولا نزاع فيه ولان المراد ان الملائكة مع مالههم من خصوصية
القدرة الفائقة على قدرة البشر والعلوم اللوحية وانهم مجرد واعن التوالد
الازدواجي رأسا لا يستكفون عن عبادته فكيف من تولد من آخر لا يقدر على ما يقدر
ولا يعلم ما يعلمون وهذا لان شدة البطش وسعة العلوم وغرابة التكون هي التي

ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلوته هو الصحيح لان الخطاب حظ
الحاضرين ولا بد للمقتدي من نية امامه فان كان الامام من الجانب الايمن او
الايسر نواه فيهم وان كان بحذاءه نواه في الاولى عند ابي يوسف رح
ترجى الجانب الايمن وعند محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح نواه
فيهم لانه ذو حظ من الجانبين والمنفرد ينوي الحفظة لا غير لانه ليس معه سواهم

تورث الحمقى وامثال النصارى حبثا وهم الزيف عن العبودية حيث رأوا المسيح
ولد من غير اب يرى الا كمة والابرص ويحيى الموتى وينبى بما ياكلون
ما وتدخرون في بيوتهم فبرؤا من العبودية وقالوا ان لم يكن ابن الله فمن ابوه فقبل لهم
هذه الاوصاف في الملائكة اتم منها في المسيح ومع هذا لم يستنكفوا من العبودية فكيف
المسيح على انه لا يلزم من هذا تفضيل الملائكة على الانبياء بالمعنى الذي ينازعنا فيه
وهو كثرة الثواب اذا بشر قهروا نوازع الهوى في ذات الله تعالى مع انهم جبلوا
عليها فضاهت الانبياء عليهم السلام الملائكة في العصمة وتفضلوا في قهر البواعث النفسانية
ودواعي الجسدانية فكانت طاعتهم اشق لكونها مع الصارف بخلاف طاعة
الملائكة فكانت ازيد ثوابا على ان الآية دليلنا اذ مساق الكلام على ان المسيح اولى
بالعبودية من الملائكة عليهم السلام والثواب يتقدر بقدر العبودية *

قوله ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلوته هو الصحيح في شرح العلامة
الزاهدية واختلف ايضا في نية المسلمين فقبل ينوي الحضور منهم وقيل بالاولى
الحضور والثانية جميع عباد الله الصالحين من الملائكة والانس وقيل ينوي بهما جميع
المؤمنين وقيل لا ينوي الفساق الا يرى انا نقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
قوله ولا بد للمقتدي من نية امامه تخصيص الامام بالذكر يؤيد قول من يقول
انه ينوي من يشاركه في الصلوة كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله (قوله)

والامام ينوي بالتسليمين هو الصحيح ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا لان الاخبار في عدد هم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام ثم اصابة لفظ السلام واجبة عندنا وليست بفرض خلافا للشافعي رح هو يتمسك بقوله عدم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه والتخيرينا في الفرضية والوجوب الا انا اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطا وبمثله لا ثبت الفرضية والله اعلم .

قوله والامام ينوي بالتسليمين هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعضهم ينوي الامام في التسليم الاول والاصح انه ينوي في التسليمين كذا ذكره قاضي خان رح وقال صدر الاسلام ولم يذكر الامام هل ينوي ام لا ونحب ان لا ينوي لانه يجهر بالسلام ويشير اليهم وهو فوق النية فلا حاجة الى النية **قوله** ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا لان الاخبار في عدد هم قد اختلفت فقد روى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكارة وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي عليه السلام ويبلغه الرسول وفي بعض الاخبار مع كل مؤمن ملكان وفي بعضها مع كل مؤمن ستون ملكا وفي بعضها مع كل مؤمن مائة وستون ملكا **قوله** فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام فانه لا ينبغي ان يعين عددا في ايمانهم للاختلاف فربما يؤمن بمن ليس بنبي اولا يؤمن بمن هو نبي لوعين عددا بل يؤمن من آدم الى محمد عليهم الصلوة والسلام **قوله** ولنا ما روينا واحتج اصحابنا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام حين علمه التشهد قال له اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد والتخيرينا في الفرضية والوجوب اذا فائدته رفع الجناح اذا اتى بما يختار وترك الاخرى الفرضية او الوجوب يقرر الجناح **قوله** وبمثله لا ثبت الفرضية

فصل في القراءة

قال ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الأولىين من المغرب والعشاء
ان كان اماما ويخفي في الآخرين هذا هو المتوارث وان كان منفردا فهو مخير

إشارة إلى قوله عم وتحليلها التسليم وذكر في الأسرار ان هذا الخبر من اخبار الأحاد فلا تثبت
به الفرعية وفي النوازل لو قال السلام ودخل رجل في صلوته لا يصير دخلا فيثبت بهذا
ان الخروج لا يتوقف على عليكم فان سلم أولا عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد
واذا سلم تلقاء وجهه يعيد وسلام الامام يخرج المقتدي عن صلوته حتى لو فقهه
لم يبطل وضوءه وعندهما يبطل وضوءه ويسلم المقتدي مقارنا للامام عند أبي حنيفة رحمه الله
كالتكبير وقبل بعده كقولهما وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان المقتدي
يصرخا رجا عن الصلوة بسلام الامام فشرط ان يسلم مع الامام حتى يصرخا رجا بسلام
نفسه فيكون مقيما للسنة كذا في المحيط والله تعالى اعلم

فصل في القراءة

قوله ويجهر بالقراءة في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء والا صل
ان النبي عليه السلام كان يجهر بالقراءة في الصلوة كلها في الابتداء وكان المشركون
يؤذونه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلوتك ولا تخافت بها اي لا تجهر بصلوتك كلها
ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة
النهار فكان يخافت بعد ذلك في صلوة الظهر والعصر لانهم كانوا مستعدين للايذاء
في هذين الوقتين ويجهر في المغرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء
والفجر لانهم كانوا رقادا وجهر بالجمعة والعيد لانها اقامتهما بالمدينة وما كان
للكفار بها قوة الايذاء وهذا العذر وان زال بكثرة المسلمين بقيت هذه السنة
لان بقاء الحكم يستغني عن بقاء السب

(قوله)

ان شاء جهر واسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه ليس خلفه
من يسمعه والا فضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة ويخفيها الا امام
في الظهر والعصر وان كان بعرفة لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء
اي ليست فيها قراءة مسموعة وفي عرفة خلاف مالك رحمه الله عليه والحجة عليه
ما رويناه ويجهر في الجمعة والعيدين لورود النقل المستفيض بالجهر وفي التطوع
بالنهار يخافت وفي الليل يتخير اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وهذا لانه مكمل
له فيكون تبعا ومن فاته العشاء فصلاها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر
كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قضى الفجر غداة ليلة التعمير بجماعة

قوله ان شاء جهر واسمع نفسه لكونه امام نفسه والا امام انما يجهر لاسماع القوم ليتدبروا في
قراءته فيحصل لهم احضار القلب قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا
آياته ولينذركم الالباب وهو لما كان امام نفسه احتاج الى اسماع نفسه ليكون اقوى
في التفكير والتدبر واحضار القلب فيجهر ويكتفي بادناه للحصول المفصودة وان شاء خافت
لان الجهر لاسماع من خلفه وليس خلفه احد يسمعه **قوله** صلوة النهار عجماء اي ليست
فيها قراءة مسموعة انما فسر بهذا احترازا عن قول ابن عباس رضي الله عنه وتفسيره
فانه يقول لا قراءة في هاتين الصلوتين لقوله صلوة النهار عجماء اي ليس فيها قراءة
ولنا قوله عليه السلام لا صلوة الا بالقراءة وقيل لحباب بن الارت رضي الله عنه
بم عرقتم قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة الظهر والعصر قال باضطراب
لحيته وقال ابو قتادة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يسمعنا الآية والآيتين في الظهر احبانا وتاويل الحديث اي ليست فيها قراءة مسموعة
كذا في المبسوط **قوله** وفي الليل يتخير اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وفي قوله
اعتبارا بالفرض في حق المنفرد اشارة الى ان افضلية الجهر لما ذكر قبله في حق المنفرد

وان كان وحده خافت حتما ولا يتخير هو الصحيح لان الجهر يختص بها اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما :

والافضل هو الجهر وفي المبسوط وان شاء جهر وهو افضل لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان تهجد يوقض الوسنان ويونس اليقضان ومصر النبي عليه السلام بابي بكر رضي الله عنه وهو تهجد ويخفي القراءة ويعمر رضي الله عنه وهو جهر بالقراءة وبلال رضي الله عنه وهو ينقل من سورة الى سورة فلما اصبحوا سأل كل واحد منهم عن حاله فقال ابو بكر كنت اسمع من اناجيه وقال عمر رضي الله عنه كنت اوقض الوسنان واطرد الشيطان وقال بلال كنت انتقل من بستان الى بستان فقال لابي بكر ارفع من صوتك قليلا وعمر اخفض من صوتك قليلا وبلال اذا ابتدأت سورة فاتمها على نحوها :

قوله وان كان وحده خافت حتما هو الصحيح قال العلامة صاحب النهاية قوله هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه وفخر الاسلام وقاضي خان والامام التمرقاشي والامام المحبوبي في شروحيهم للجامع الصغير وذكروا الامام قاضي خان رحمه الله تعالى وان صلى وحده خافت لان الجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يجهر به بعد خروج الوقت وقال بعضهم يتخير بين الجهر والمخافة والجهر افضل كما في الوقت وهو الصحيح لان القضاء يكون على وفق الاداء وفي الاداء المنفرد يتخير بين الجهر والمخافة والجهر افضل فكذلك في القضاء وذكروا فخر الاسلام رح في هذه المسئلة وان كان وحده خافت وليس ذلك حتم بل انه ان يجهر ان شاء وان يجهر افضل وقال ايضا في النهاية قوله لان الجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت يدل على ان قوله في الكتاب فصلها بعد طلوع الشمس لا يقتصر الحكم على ما بعد طلوع الشمس بل اذا صلاها بعد طلوع الفجر يكون الحكم كذلك فان كان وحده خافت حتما لا فقه قضاء بغير جماعة والجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يكون سنة فيه كما بعد طلوع الشمس (قوله)

ومن قرأ في العشاء في الأوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الآخرين
وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهر وهذا عند
ابي حنيفة ومحمد بن رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه لا يقضي واحدة
منهما لان الواجب اذافات من وقته لا يقضي الا بدليل ولهما وهو الفرق بين
الوجهين ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه تترتب عليها السورة فلو قضاها
في الآخرين تترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما اذترك السورة

تدبر الله بدليل ادريس
ليس سجود لا في الدليل
انما هو على مشروعا
ليعرفه الامام علي والصورة
في الدليلين في مشروعه

قوله ومن قرأ في العشاء في الأوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في
الآخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهر
وقال عيسى بن ابان ينبغي ان يكون الجواب على العكس اذا ترك الفاتحة
يقضيها في الآخرين وان ترك السورة لا يقضي وجه ذلك ان قراءة الفاتحة واجبة
وقراءة السورة غير واجبة والواجب اولى بالقضاء وروى الحسن بن زياد عن
ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه انه يقضيها اما السورة فلما يذكرها اما الفاتحة فلما قال
عيسى بن ابان وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا تقضي واحدة منها ما الفاتحة فلما يذكر
واما السورة فلانها سنة في الاوليين وما كان سنة في وقتها كان بدعة في غير وقتها
فلا تقضي وجه ظاهر الرواية ان قراءة الفاتحة واجبة في الاوليين وكذا السورة معها
حتى لو ترك احدهما ساها كان عليه سجود المهورقضاها في الشفع الثاني اولم يقص
وسجود السهل لا يجب الا بترك الواجب او بتأخيرها الا ان الشفع الثاني محل لاداء الفاتحة
فان قرأ الفاتحة فيه مرة يكون اداء ولا يكون قضاء وان قرأها مرتين كان بدعة لان
تكرار الفاتحة في قيام واحد غير مشروع فلهذا لا تقضي الفاتحة بخلاف السورة
لان الشفع الثاني ليس بمحل الاداء للسورة فجاز ان يكون محلا للقضاء فان قيل
القضاء صرف ماله الى ما عليه وقد شرعت الفاتحة في الآخرين حفا له فله صرفها الى

لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع ثم ذكرهنا ما يدل على الوجوب
وفي الاصل بلفظة الاستحباب لانها ان كانت مؤخره فغير موصولة بالفاتحة
فلم يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه ويجهر بهما هو الصحيح لان الجمع
بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيع فلا بد من تغيير وتغيرا لنفل وهو الفاتحة الاولى
ثم المخافتة ان يسمع نفسه والجهر ان يسمع غيره وهذا عندا لهند واني رحمه الله
لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت وقال الكرخي ادنى الجهر
ان يسمع نفسه وادنى المخافتة تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصماخ

ما عليه فيقضيها والسورة لم تشرع في الاخرين حقاله فلا يقضيها قلنا على رواية
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان قراءة الفاتحة واجبة لم يملك صرفها الى
ما عليه لانها لم تشرع حقاله واما السورة فشرعت نفلا في الاخرين حتى لو قرأها
فيهما لم يجب سجود السهو فملك صرفها الى ما عليه .

قوله لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع وهو ان يترتب عليها السورة لان المترخي مترتب
لا محالة غاية ما في الباب ان السورة تنفع منفصلا عن الفاتحة التي في الاولين الا ان هذا القدر
من التغيير ينجر بمجدتي السهو **قوله** ثم ذكرهنا اي في الجامع الصغير ما يدل على
الوجوب وهو قوله قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة وهو اخبار عن المجتهد فجرى مجرى
اخبار صاحب الشرع في اقتضاء الوجوب وفي الاصل اي في المبسوط بلفظة الاستحباب وهو
قوله واذا ترك السورة في الاولين احب الي ان يقرأها في الاخرين لان من صفة العمل
بالسورة الترتيب مع الوصل والترتيب لم يفت اكن الوصل فات فامكن العمل به من وجه
دون وجه فقل الاصل قضاؤها ولا يجب لبقاء اصله وفوات وصفه **قوله** ويجهر بهما
هو الصحيح ذكر في الكافي ثم عن ابي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات في رواية يخاف
بهما لان الفاتحة مقدمة على السورة فكانت اصلا والسورة تتبع لها ومن حق (الفاتحة)

وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا وعلى هذا الاصل كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغير ذلك.

الفاتحة هنا المخافنة فتخافت السورة تبعالها وفي رواية بجهر بالسورة دون الفاتحة وهو اختيار فخر الاسلام رحمه الله لان الفاتحة اداء والسورة قضاء والا داء يكون بحسب محله والقضاء بحسب الفوات والسورة فاتت بصفة الجهر فتقضى كذلك والفاتحة في محلها فتراعى صفتها والقضاء يلتحق بموضعه فلا يجتمع الجهر والمخافنة في ركعة تقديرا وذكر فخر الاسلام في مبسوطه لم يذكر ههنا كيفية القضاء في التقديم والتأخير قال بعضهم تقدم السورة على الفاتحة لانها ملحقة بالقراءة في الاوليين فكان تقديم السورة أولى وقال بعضهم تؤخر وهو الاشبه وابتعد من التغير.

قوله وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا حيث قال ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء خافت لانه جعل الجهر اسماع نفسه فلا بد وان يكون المخافنة تصحيح الحروف فادنى الجهر عنده ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره وادنى المخافنة ان تصحح الحروف وقال صاحب المحيط الاصح قول الهند واني ودفول الفضلي رحمه الله وقال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله عليه الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع ادناه ويسمع من يقربه **قوله** وعلى هذا الاصل اي وعلى هذا الخلاف قوله والاستثناء بان قال الامامة بعد قوله لغلان علي الف او بان قال ان شاء الله او ان دخلت الدار بعد قوله انت طالق جهر ان اسمع نفسه صح استثناء المائة وصح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا وان لم يسمع نفسه وحصل تصحيح الحروف فعلى الاختلاف **قوله** وغير ذلك كالبيع والتسمية على الذبيحة ووجوب سجدة النلاوة وقيل الصحيح ان في بعض النصرفات يكتفى بمعاها وفي بعضها شرط سماع الغير كما في البيع لو ادنى المشتري صماخه الى فم البائع فسمع يكفي ولو سماع البائع بنفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي

وإدنى ما يجزي من القراءة في الصلوة آية عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ثلاث آيات
 قصار وآية طويلة لأنه لا يسمى قارئاً بآية واحدة فإشبه قراءة ما دون الآية وله قوله تعالى فاقروا
 ما تيسر من القرآن من غير فصل إلا أن ما دون الآية خارج والآية ليست في معناه
 وفي المغرب قرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلوة
 الفجر في سفره بالمعوذتين ولأن المسفر أثر في إسقاط شرط الصلوة فلأن يؤثر في تخفيف
 القراءة أولى وهذا إذا كان على عجلة من السبيل وان كان في أمانته وقرار
 بقرآن في الفجر نحو سورة البروج وان شئت لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف

ص
 معبر عن ما هو عليه
 لم يصر في أصل الآية
 ما لا يعلق بخروج
 إلى الكمال والكمال من التواتر
 ما هو من حقيقة وحكمها
 وما هو من أدلة الحكماء
 قرأ ما صفة كنه ليس لقارئ
 حكم حيث جاز في كنه الحكماء
 وما لا يعلق بخروج من كنه الحكماء

قوله وإدنى ما يجزي من القراءة في الصلوة آية عند أبي حنيفة رحمه الله عليه
 أعلم أن القراءة في الحضرة في الصلوة على أقسام قسم يتعلق بالجواز وقسم يخرج عن
 حد الكراهة وقسم يدخل به في حد الاستحباب أما الأول لو قرأ آية قصيرة ولم يقرأ
 بفاتحة الكتاب جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله ويكره ومندهما لا يجوز أن قرأ الفاتحة
 ومعها سورة قصيرة أو ثلاث آيات قصار وآية طويلة جاز من غير كراهة والمستحب في الفجر
 في الركعتين أربعون آية سوى فاتحة الكتاب كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه
 ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله إذا قرأ آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان نحو
 قوله تعالى كيف قدر ثم نظروا ما أشبه ذلك يجوز بلا خلاف بين المشايخ وأما إذا قرأ
 آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان أو آية قصيرة هي حرف واحد
 نحو قوله تعالى ص ن ق وهذه آيات عند بعض القراء تختلف المشايخ فيه وإذا قرأ آية
 طويلة في الركعتين نحو آية الكرسي وآية المداينة قرأ بعضهاني ركعة والبعض في ركعة
 تختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله قال بعضهم لا يجوز لأنه ما قرأ آية
 تامة في كل ركعة وعامة منهم على أنه يجوز لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث
 آيات قصار أو يعدلها فلا يكون قراءته أدنى من قراءة ثلاث آيات كذا في المحيط

ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بأربعين آية أو خمس آية سوى فاتحة الكتاب ويروي من أربعين إلى ستين ومن ستين إلى مائة وبكل ذلك ورد لا أثر ووجه التوفيق أنه يقرأ بالأربعين مائة وبأكثرها إلى أربعين وبالأوسط ما بين خمسين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها وإلى كثرة الاشتغال وقلة .
قال وفي الظهر مثل ذلك لاستوائهما في سعة الوقت وقال في الأصل أودونه لأنه وقت الاشتغال فبنقص عنه تحرزا عن الملل والعصر والعشاء سواء يقرأ فيهما بأوسط المفصل وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصارا المفصل والأصل فيه كتاب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أبي موسى الأشعري رحمه الله تعالى عليه

قوله ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بأربعين آية أو خمس آية أي حال الاختيار وفي حال الضرورة يقرأ بقدر ما لا يفوته الوقت وقال صاحب المحيط رحمه الله ذكر في الكتاب أنه يقرأ في الفجر في الركعتين بأربعين أو خمسين أو ستين آية سوى فاتحة الكتاب ثم قال ولم يرد بقوله أربعين أو خمس في كل ركعة بل أراد به أربعين فيهما في كل ركعة عشرون كذا في المحيط **قوله** وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها قال العلامة حافظ الدين الأنسني رحمه الله عليه في الكافي وقيل إن كانت الليالي نصارا فأربعون وإن كانت طوا لا ما بين الستين إلى المائة وإن كانت متوسطة فما بين الأربعين إلى الستين وقيل إن كان الوقت وقت كسب كالصيف فأربعون وإن كان وقت فراغ كالشتاء فما بين الستين إلى المائة وفيما بينهما فما بين الأربعين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الآي وقصرها وتوسطها

ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء با وساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل ولان مبنى المغرب على العجلة والتخفيف البق بها والعصر والعشاء يستحب فيهما التأخير وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحب في وقت فيهما بالواسط ويطيل الركعة الاولى من الفجر على الثانية اعانة للناس على ادراك الجماعة قال وركعتا الظهر سواء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله احب الي ان يطول الركعة الاولى على غير هاتى الصلوة كلها الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوة كلها ولهما ان الركعتين استويا في استحقاق القراءة فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة والحديث محمول على الاطالة من حبت الثناء والتعوذ والتسمية ولا معتبر بالزيادة والنقصان بما دون ثلث آيات لعدم امكان الاحتراز عنه من غير حرج وليس في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجوز غيرها لا طلاق ما نلونا .

قوله ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل المفصل السبع سمي به لكثرة فصول وهو من سورة محمد وقيل من الفتح وقيل من قاف الى آخر القرآن وطوال المفصل الى سورة البروج والواسط منها الى لم يكن والقصار منها الى آخر وقيل طوال المفصل من سورة الحجرات الى سورة عبس والواسط من كورت الى سورة الضحى والقصار منه الى آخر المصحف هكذا ذكر في شرح الطحاوي والجامع الصغير للامام المحبوبي رحمهما الله وذكر في المجرد قد ر القراءة المفروضة والمسنونة ثم قال قال ابو حنيفة رحمه الله والذي يصلي وحده بمنزلة الامام في جميع ما وصفنا من القراءة الا انه ليس عليه الجهر كما مامه ويطيل الركعة الاولى من الفجر على الثانية ذكر في المحيط ثم يعتبر التطويل من حبت الآيات اذا كان بين ما يقرأ في الاولى وبين ما يقرأ في الثانية مقاربة من حيث الآي اما اذا كان بين الآي تفاوت (من)

ويكره ان يوقت بشيء من القرآن شيء من الصلوات لما فيه من هجرا لباقي وايهام التفضيل ولا يقرأ الموثم خلف الا امام خلا فالشافعي في الفاتحة له ان القراءة ركن من الاركان فيشتركان فيها وتناقله عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وعليه اجماع الصحابة وهو ركن مشترك بينهما ولكن حظ المقتدي الانصات والاستماع

من حيث الطول والقصر تعتبر الكلمات والحروف وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي ان يكون التفاوت بينهما بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثالث في الثانية وفي شرح الطحاوي قال ينبغي ان يقرأ في الاولى ثلاثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات هذا هو بيان الاولوية واماميان الحكم فنقول التفاوت وان كان فاحشاً بان قرأ في الاولى باربعين آية وفي الثانية بثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثروا ما اطالة الركعة الثانية على الاولى فمكروه بالاجماع .

قوله ويكره ان يوقت بشيء من القرآن شيء من الصلوات في الكافي قبل انما تكره الملازمة اذا لم يعتقد الجواز بغيره اما اذا اعتقد الجواز بغيره وانما قرأها لا نها يسر عليه فلا يكره **قوله** ولا يقرأ الموثم خلف الامام خلا للشافعي رحمه الله في الفاتحة فالذهب عندها الكوفة انه لا يقرأ في شيء من الصلوات وعند اهل المدينة منهم مالك يقرأ في صلوة الظهر والعصر ولا يقرأ في صلوة الجهر وعند الشافعي رحمه الله يقرأ في كل صلوة الا ان في صلوة الجهر وان قرأ فاتحة الكتاب بعد فراغ الامام منها فان الامام ينصت حتى يقرأ المقتدي الفاتحة واستدل بحديث ابي عبادة فانه قال صلى بنارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما انصرف قال اني لاراكم تقرؤون خلفا ما مكم فلنا اجل قال لا تفعلوا ذلك الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأها (قوله)

قال عليه السلام واذا قرأ الامام فانصتوا

قوله قال عم واذا قرأ الامام فانصتوا لا يقال ان الامام يسكت ليقرأ المقتدي لان الخلاف ثابت في امام لم يسكت ولانه لا يخلو اما ان يسكت اولاً فان لم يسكت فظاهر وان سكت فقد وقع في الحرام لان السكوت بلا قراءة طويلاً حرام حتى لو سكت طويلاً ساها لزمه سجود السهو ومنع المقتدي عن القراءة مأثور عن ثمانين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضي الله عنهم وقد دون اهل الحديث اساميتهم والجواب عن الشافعي رحمه الله انه ركن من الاركان فيشتركان فيه وأنا نقول نعم يشتركان فيه لكن حظ المقتدي الاستماع والانصات لان المطلوب من القراءة التدبر والتفكير وحيوة القلوب والعمل به قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكروا لوالالباب وإذا انما يحصل بالاستماع اذا قرأ لا بالمغالبية ولانه كلام عظيم من رب عظيم فيجب الاستماع نه اذا قرئ كما في الشاهد وهو كما لخطبة يوم الجمعة لما شرعت وعظا وتذكيرا وجب الاستماع اليها التحصل فائدتها لا ان يخطب كل لنفسه بخلاف سائر الاركان لانها شرعت للخشوع ولا يحصل لهم الخشوع الا بالسجود معه والركوع معه فان قيل التعليل بمعنى التدبر والتفكير انما يصح في صلوة يجهر فيها والخلاف ثابت في صلوة يخافت فيها ايضا فكيف توجد هذه الفائدة فيها قلنا المأمور به شيان الاستماع والانصات فان لم يمكن الاستماع فالانصات له يمكن بدون الاستماع فيجب ما يمكن كذا في الاسرار وذكرك في المحيط القراءة ما سقطت عن المقتدي لمكان الانصات ولكن انما سقطت لان قراءة الامام جعلت له قراءة حتى شارك الامام في القيام الذي هو محل قراءة الامام او نقول لانسلم بانها ركن لان المقتدي ان خاف فوت ركعة جازت صلوته وان لم يقرأ اجماعا كما اذا درك الامام في الركوع ولو كانت من الاركان في حقه لما سقطت بهذا العذر كما لركوع والسجود فان قيل اليس ان القيام يسقط لخوف فوت الركعة قلنا لا كذلك فانه لو كبر راعا لم يجز ولا بد (من)

ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رحمه الله عليه ويكره عند هـ لما فيه من الوعيد ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترغيب والترهيب لان الاستماع والانصات فرض بالنص والقراءة وسؤال الجنة والتعوذ من النار كل ذلك محل به وكذلك في الخطبة وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام لفرضية الاستماع الا ان يقرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فيصلى السامع في نفسه واختلفوا في النامي عن المنبر والاحوط هو السكوت اقامة لفرض الانصات والله اعلم .

من ان يكبر قائماً فان امتداد القيام يسقط لخوف فوت الركعة وفرض القيام يتأدى بادنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع .

قوله ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رح المقتدي اذا قرأ خلف الامام في صلوة لا يجهر فيها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره واليه مال الشيخ الامام ابو حفص وبعض مشايخنا ذكروا في شرح كتاب الصلوة ان على قول محمد رحمه الله لا يكره وعلى قولهما يكره كذا في الذخيرة في اقسام الفصل الثاني من كتاب الصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع في مسائل المقتدي منها هذه المسئلة وقال والاصح انه يكره وقال شمس الائمة السرخسي رح تقسد صلوته في قول عدة من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** لما فيه من الوعيد قال النبي عليه السلام من قرأ خلف الامام يملاً فاه جمرة وقال علي رضي الله عنه من قرأ خلف الامام فخطأ الفطرة وقال عبد الله البلخي من قرأ خلف الامام ملئ فوه ترا باً وعن سعد بن ابي وقاص وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من قرأ خلف الامام فلا صلوة له ذكره في شرح التاويلات **قوله** ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترغيب فيه رعاية الادب فان قوله لا يسأل الجنة ولا يتعوذ شنيع **قوله** فيصلى السامع في نفسه اي يصلي بلسانه خفياً **قوله** اقامة لفرض الانصات لانه مأثور بالاستماع والانصات اذا قرب من الامام وعند البعد وان لم يقدر على الاستماع فقد قدر على الانصات فيجب عليه .

باب الإمامة

الجماعة سنة مؤكدة لقوله عليه الصلوة والسلام الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق واولى الناس بالإمامة اعلمهم بالسنة وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه اقرأهم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم اذا نابت نائبة ونحن نقول القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لسائر الاركان فان تساوا فاقراءهم لقوله عليه الصلوة والسلام يؤم القوم اقرأهم بكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة

باب الإمامة

قوله الجماعة سنة مؤكدة اي تشبه الواجب في القوة قال داؤد واحمد بن حنبل واسحق بن راهوية وابن حزيمة الجماعة فرض وقيل فرض كفاية **قوله** واولى الناس بالإمامة اعلمهم بالسنة يريد به اذ الم يطعن في دينه فان تساوا فاقراءهم اي اعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما لقوله عليه الصلوة والسلام يؤم القوم اقرأهم لكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا سواء فاقد مهم هجرة فان كانوا سواء فاكبرهم سنا وفي رواية فان كانوا سواء فاحسنهم وجها **قوله** اعلمهم بالسنة اي افقهم في دين الله فقد ذكره في بعض الروايات مفسرا ولما انتسخت الهجرة بعد الفتح صار الورع مقامه لقوله عليه الصلوة والسلام امها جر من هاجر مانهى الله تعالى عنه واكبرهم سنا اعظمهم حرمة عادة و رغبة الناس في الاقتداء به اكثر ومعنى قوله احسنهم وجها اكثرهم صلوة بالليل في الحديث من كثر صلوته بالليل حسن وجهه بالنهار

(قوله)

واقراء هم كان اعلمهم لانهم كانوا يتلقونه باحكامه فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا فقد منا الا علم فان تساوا وافرغهم لقوله عليه السلام من صلى خلف عالم تقى فكانما صلى خلف نبي فان تساوا وافرغهم لقوله عليه السلام لا بني ابي صليكة وليؤمكما اكبركما سنا ولا ن في تقديمه تكثير الجماعة ويكره تقديم العبد لانه لا يتفرغ للتعلم والاعرابي لان الغالب فيهم الجهل والفاسق لانه لا يهتم لا مريدينه والا عمى لانه لا يتوقى النجاسة وولد الزنا لانه ليس له اب يشفقه فيغلب عليه الجهل ولان في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بروفا جرولا يطول الا امام بهم الصلوة لقوله عليه السلام من ام قوما فليصل بهم صلوة اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذا الحاجة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن الجماعة

قوله واقراء هم كان اعلمهم فان قيل لما كان اقراء هم اعلمهم فما معنى قوله عليه السلام فان كانوا سواء في القراءة فاعلمهم بالسنة والمساواة في القراءة توجب المساواة في العلم لا محالة فحينئذ يكون معنى الحديث يؤم القوم اعلمهم فان تساوا فاعلمهم فهذا لا يصح قلنا يكون معنى قوله ليؤم القوم اقراء هم لكتاب الله تعالى اي اعلمهم باحكام كتاب الله ومعنى قوله اعلمهم بالسنة اي افقهم في دين الله تعالى وهم الاعلم باحكام كتاب الله تعالى والسنة فيكون الاعلم الثاني غير الاعلم الاول او نقول المساواة في القراءة توجب المساواة في العلم في ذلك الزمان ظاهر الانطعا فجاز تصوير مساواة الاثنين في القراءة مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام اليس ان ابي بن كعب كان اقراءهم وعبد الله ابن مسعود كان اعلم فصاحب الشرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين حكم هذا الممكن لو اتفق وقوعه او نقول قال ذلك بحسب زماننا فان المساواة في القراءة لا تستلزم المساواة في العلم **قوله** وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل بروفا جروجه الاستدلال بالحديث انه عليه السلام جوز الاقتداء بكل برو

لأنها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الإمام وسط الصف فيكره كالعراة وإن فعلن قامت الإمام وسطهن لأن عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك وحمل فعلها الجماعة على ابتداء السلام ولأن في التقدم زيادة الكشف ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه

فأجر لكل واحد من هؤلاء المذكورين بعد كونه مسلماً لا يخلو ما إن كان برا أو فاجراً فيصح الاقتداء بهم ولأن الحديث دل على جواز الاقتداء بالفاسق مع الموجب للتفريق وموجب التفريق موجود في غيره فثبت الحكم في الفاسق بالعبارة وفي غيره بالدلالة وقال مالك رحمه الله لا تجوز الصلوة خلف الفاسق لأنه لما ظهرت منه الخيانة في الأمور الدينية فلا يؤتمن في أهم الأمور وأكنا نقول إن عبد الله بن عمرو وأبى مالك وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم وكذلك التابعون كانوا يصلون خلف الحجاج صلوة الجمعة وغيرهم مع أنه كان أسق أهل زمانه حتى قال الحسن في رواية مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله قال عسروا بن عبد العزيز لوجاءت كل أمة بحسناتها وجئنا بأبي محمد لغلبناهم يعني الحجاج ويكره الاقتداء بصاحب الهوى والبدعة والحاصل أن كل من كان من أهل قبلتنا ولم يغفل في هواه حتى يحكم بكفره تجوز الصلوة خلفه وإن كان هوياً يكفر أهلها كالجهمي والقدرى الذي قال بخلق القرآن والرافضي الغالي الذي ينكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه لا تجوز وأما الصلوة خلف الشافعية فمن كان منهم يميل عن القبلة أو لم يتوضأ بالخارج النجس من غير السبيل أو لم يغسل المني الذي هو أكثر من قدر الدرهم لا تجوز على الأصح والأفتحوز وقيل لكنه يكره ولو مس اجنبية ولم يتوضأ لا يصح الاقتداء به على الأصح كمن خالف تحريره في القبلة ۞

قوله لا نهال تخلو عن ارتكاب محرم وهو زيادة الكشف وحرمتها ظاهراً لقوله تعالى ولا يبدبن زينتهن إلا ما ظهر منها أو ترك مقام الإمام وهو حرام أيضاً لأنه ترك السنة من كل وجه فإنه يعمل به النبي عليه السلام ولا واحد من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** كالعراة (ذكر)

حديث ابن عباس رضي الله عنه عليه السلام صلى به واقامه عن يمينه ولايتاً خرم عن الامام وعن محمد رح انه يضع اصابعه عند عقب الامام والاول هو الظاهر وان صلى خلفه او في يساره جاز وهو موسي^١ لانه خالف السنة وان ام اثنين تقدم عليهما وعن النبي يوسف رح يتوسطهما

ذكر شيخ الاسلام رح العراة اذا كانوا جماعة يصلون وحده انا فعودا يؤمرون ايماء ولا يصلون بجماعة لانهم لا يتوصلون الى اقامة الجماعة الا بعد ارتكاب امر مكروه لان الامام منهم يحتاج الى ان يقوم وسطهم حتى صلوا بجماعة كيلا يقع بصرهم على عورته وهذا امر مكروه والجماعة سنة وترك ما هو سنة اولي من ارتكاب ما هو مكروه وهذا عندنا وقال الحسن البصري رحمه الله يصلون جماعة لانهم يتوصلون الى اقامة الجماعة من غير ارتكاب مكروه بان تقدموا امامهم ويغضوا ابصارهم عن عورة الامام.

قوله لحديث ابن عباس رضي وحديثه ان ابن عباس يقول بت عند خالتي ميمونة رضي لاراقب صلوة النبي عليه السلام بالليل فانتبه وقال نامت العيون وغارت النجوم وبقي الحي القيوم ثم قرأ آخر سورة آل عمران ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار آيات الى آخره ثم قام الى شن معلق فتوضأ وافتتح الصلوة فقامت وتوضأت ووقفت على يساره فاخذ بذني وادارني خلفه حتى اقامني عن يمينه وفي رواية مبسوط شيخ الاسلام وقمت خلفه فاخذ رائي واقامني عن يمينه فعدت الى مقامي فاعادني ثانيا وثالثا فلما فرغ قال ما منعك يا غلام ان تثبت في الموضع الذي اوفتكت قلت انت رسول الله ولا ينبغي لاحد ان يساويك في الموقف فقال عليه السلام اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل **قوله** ولايتاً خرم عن الامام وعن محمد رح انه يضع اصابعه عند عقب الامام وهو الذي وقع عند العوام وان كان المقتدي اطول فكان سجوده قدام الامام لم يضره لان العبرة لموضع الوقوف لا لموضع السجود كما لو وقف في الصف ووقع سجوده امام الامام بطوله كذا في المبسوط وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة بالساق والكعب والاصح انه ما لم يتقدم اكثر قدم المقتدي لا يسعد

ونقل ذلك عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما ولنا انه عليه السلام تقدم على
انس واليتيم حين صلى بهما فهذا للافضلية والاثردليل الاباحة ولا يجوز للرجال
ان يقتدوا بامرأة او صبي اما المرأة فلقوله عليه السلام واخر وهن من حيث
اخرهن الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي فلا نه متنفذ فلا يجوز اقتداء المفترض به
في التراويح والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ رحم ولم يجوز مشايخ خارج ومنهم من حقق
الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف وبين محمد رحمهما الله والمختار انه لا يجوز
في الصلوة كلها لان نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالمسجد بالاجماع
ولا يبنى القوي على الضعيف بخلاف المظنون لانه مجتهد فيه فاعتبر العارض عندما
وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي لان الصلوة متحدة ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء

قوله ونقل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو ما روي ان ابن مسعود صلى
بعلقة والاسود رضي الله عنهما فقام وسطهما **قوله** على انس واليتيم اخوانس
لا به اسمه عمير النبي عليه السلام اقامهما خلفه وام سليم وراءهما والمرأة في
حكم الاصطفاف كالعدم حتى لو كان رجل واحد خلفه وامرأة يقوم الرجل
بحذاء الامام كما لو لم تكن معه امرأة **قوله** وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه
مشايخ بلخ السنن المطلقة هي السنن الرواتبه المشروعة قبل الفراغ وبعد الصلوة العبد
على احدي الروايتين والوتر عندهما وصلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما
كذافي الفوائد الظهيرة **قوله** ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف
ومحمد رحمهما الله اي لم يجوز ابو يوسف رحمه الله اقتداء البالغ بالصبي في
النفل المطلق ايضا وجوزه محمد رحمه الله والصحيح قول ابي يوسف رحمه الله
قوله لانه مجتهد فيه لان عند زفر رحمه الله يجب القضاء على الظان فاعتبر العارض
عندما قال التمر تاشي رحمه الله وذلك لان سقوط اضمن عن الامام بظن عارض فجعل (كان)

لقوله عليه الصلوة والسلام ليبلني منكم اولوالاحلام والنهي ولان المحاذاة
 مفسدة فيؤخرن وان حاذته امرأة وهما يشتركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان
 نوى الامام اما منها والقياس ان لا تفسد وهو قول الشافعي رحمة الله تعالى
 عليه اعتبارا بصلواتها حيث لا تفسد وجه الاستحسان ما روينا عنه من المشاهر

كان الضمان غير ساقط في حق المقتدي فبقي اقتداء ضامن بضا من اما الصبي فليس من
 اهل الضمان فلا يمكن ان يجعل ضامنا في حق المقتدي فبقي اقتداء ضامن بغير ضامن
 فكان فيه بناء القوي على الضعيف.

قوله لقوله عليه السلام ليبلني منكم اولوالاحلام والنهي وروي ليبلني بالنون المشددة
 والاحلام جمع الحلم وهو ما يراه الناظم يقول حلم بالفتح واحتلم ويقول حلمت بكذا وحلمته
 ايضا كذا في الصحاح ولكن غلب استعماله فيما يراه الناظم من دلالة البلوغ فكان المراد
 هنا ليبلني البالغون وذكر في الفائق امر معاذا ان يأخذ من كل حال دينا راقلا المراد من
 بلغ وقت الحلم حلم اولم يحلم **قوله** وجه الاستحسان ما روينا وهو قوله عليه السلام ليبلني
 منكم اولوالاحلام وانه من المشاهر فتجوز الزيادة به على كتاب الله تعالى وذكر صاحب
 المحبط ان وجوب التأخير على الرجل ليس بمقصود على الخبر بل بالكتاب وذلك
 لان تأخير النساء انما وجب اما تفضيلا للرجال على النساء وتفضيل الرجال عليهن ثابت
 بنص مقطوع به وهو قوله تعالى وللرجال عليهن درجة او وجب تأخيرهن صيانة لصلوة
 الرجال عن الفساد فان المرأة من قرنها التي قدمها عورة فرما تشوش الامر على الرجل
 فيكون ذلك سببا لفساد صلوة الرجل وصيانة الصلوة عن الفساد واجبة بالنص المقطوع
 وهو قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وجاء الخبر معين لما ثبت بالنص المقطوع به لان
 يكون الحكم مقصودا على خبر الواحد وذكر صاحب الاسرار ان فرض الصلوة لا تثبت
 بخبر الواحد او امر فرض الجماعة تثبت بخبر الواحد لان اصل الجماعة تثبت بالسنّة

وهو المخاطب به دونها فيكون هو التارك لغرض المقام فتفسد صلوته دون صلواتها كالمأموم
 اذا تقدم على الامام وان لم ينو امامتها لم تضرب ولا تجوز صلوتها لان الاشتراك لا يثبت
 دونها عندنا خلافا لفررح الاتري انه يلزمه الترتيب في المقام فيتوقف على التزامه

قوله وهو المخاطب به دونها فان قيل لما كان هو مأمورا بالتأخير كانت هي مأمورة
 بالتأخير ضرورة فيجب ان تفسد صلوتها ايضا فلنا الضرورة غير مسلمة لما انه يمكن
 للرجل تأخيرها بدون تأخيرها بان يتقدم عليها خطوة او خطوتين فلما لم تثبت الضرورة
 في تأخيرها لم يتناولها مقتضى خطاب الرجال لان حكم المقتضى انما يثبت اذا كان
 من ضرورات المقتضى او نقول هي مأمورة بالتأخير ضمنا لا قصدا غير ان الثابت
 بالضرورة بحظر نية عن الثابت مقصودا فظهرنا الامر بالتأخير في حقها في حق لحق الاثم
 وفي حقه بالفساد اظهارا للفرقة بين الثابت ضمنا وبين الثابت مقصودا لما عرف ان حكم
 الامر الثابت في ضمن النهي دون حكم الامر الثابت مقصودا وان تأخيرها لما ثبت في
 ضمن التأخير لا يكون هي مأمورة بالتأخير اذ لم يوجد منه التأخير لان المتضمن انما يوجد
 عند وجود المتضمن لا غير وذكر في المحبط والذخيرة ان المرأة اذا جاءت بعدما شرع الرجل
 في الصلوة ونوى امامتها واقتدت به فلم يمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة او خطوتين لان
 ذلك مكروه في الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة او باليد وما شبه ذلك فاذا فعل ذلك فقد وجد
 منه التأخير فيلزمها التأخير فاذا لم يتأخر فقد تركت فرضا من فروض المقام فتفسد صلوتها
 لاصلوته ثم قال وهذه المسئلة عجبية **قوله** كالمأموم اي كالمقتدي فان هناك لما خوطب
 المقتدي برعاية ترتيب المقام دون الامام فسدت صلوة المقتدي اذا ترك الترتيب بان يقدم
 على الامام ولا تفسد صلوة الامام سواء تقدم او تأخر لانه غير مخاطب بترتيب المقام
قوله وان لم ينو امامتها لم يضرب ولا تجوز صلوتها لان الاشتراك لا يثبت دونها قال شمس
 الائمة السرخسي لا تفسد صلوة الامام وهذا لانا لو صححنا اقتداءها به بغير النية (قدرت)

كالإقتداء وإنما يشترط نية الامامة اذا اُتت محاذية وان لم يكن بجانبها رجل
فيه روايتان والفرق على احدهما ان الفساد في الاول لازم وفي الثاني محتمل
ومن شرائط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة.

فدبرت على افساد صلوة الرجل كل امرأة متى شاءت بان تقتدي به فتقف على جنبه وفيه من
الضرورة ما لا يخفى وفي صلوة الجمعة والعيدين أكثر مشايخنا قالوا لا يصح اقتداءؤها به مالم ينو امامتها
وان كان الجواب مطلقا في الكتاب يعني يجوز اقتداء المرأة بالرجل في الجمعة والعيدين
ولكن هو محمول عند أكثر المشايخ على وجود النية من الامام ومنهم من سلم ولكن
يفرق بينهما وبين سائر الصلوات فيقول الضرورة ههنا في جانبها لانها لا تقدر على اداء
صلوة العيدين والجمعة وحدها فصحبنا اقتداءها لدفع الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات.

قوله كالاقتداء يعني فساد صلوة المقتدي لما جاء من قبل امامه لم يصح اقتداءه به
الا بالنية حتى لو جاء فساد صلوته من قبل امامه كان مرضيا بسبب التزامه
بالاقتداء فلا يثبت ذلك بدون الاقتداء فكذا هنا لما كان وهم فساد صلوة الامام
من جانب المرأة بسبب المحاذاة لم يصح اشتراكها في صلوة الامام بدون التزامه بالنية
قوله ومن شرائط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة اي تحريمه واداءه ونعني بالشركة تحريمه
ان يكونا باثنين تحريمهما على تحريمه الامام ونعني بالشركة اداءه ان يكون لهما امام
فيما يؤديان تحفيفا او تقدير احتي لو اقتدى رجل وامرأة بامام فاحدثا وتوضئا ثم جاء
وقد صلى الامام فقاما ليقيضا فحاذته فسدت صلوته لوجود الشركة تحريمه لانهما بنيتا تحريمهما
على تحريمه الامام واداء لان لهما اماما قايما يقضيان لانهما التزاما الاداء مع الامام فلزمهما
الخروج عن عهدهما التزاما وهذا لان الشركة تثبت بينهما وبين الامام في ابتداء الصلوة فبقي
حكم تلك الشركة مالم ينته كل افعال الصلوة لان التحريم لا تتراد لذاتها بل لافعال الصلوة فما
بقي شيء من افعال الصلوة تبقى الشركة فصارا لاحق فيما يقضي كانه خلف الامام تقدير

وان تكون الصلوة مطلقة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل لانها عرفت مفسدة بالنص بخلاف القياس فيراعى جميع ما ورد به النص ويكره لهن حضور الجماعات يعني الشواب منهن لما فيه من خوف الفتنة ولا بأس للعجوز ان تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وقال لا يخرجن في الصلوة كلها لانها لا فتنة لقلّة الرغبة اليها فلا يكره كما في العيد وله ان فرط الشبق ^{الشهوة} حامل فتقع الفتنة غير ان

ولهذا لا يقرء ولا يسجد للمسيح ولو كان خلفه حقيقة لغسدت صلوته بالمحاذاة لتركه ترتيب المقام كذا هنا ولو كان مسبوقين والمسئلة بحالهما لم تفسد صلوته لان الصلوة وان اشتركت تحريمه لكونهما بانبيين تحريمتهما على تحريمه الامام حتى لا يصح الاقتداء بالمسبوق لان احرامه احرام البناء فلم يجز لغيره بناء تحريمته على تحريمه لكنها ليست بمشتركة اداء لانه لا امام لهما فيما يقضيان حقيقة وتقديرهما حقيقة فظاهر واما تقديرهما فلا لهما ما التزما الاداء مع الامام فيما يسبقانه لانه لا يتصور المتابعة فيما مضى فلم يجعل كأنهما خلفه فكانهما في حكم المنفردين ولهذا يقرء المسبوق ويسجد للمسيح

قوله وان تكون الصلوة مطلقة حتى ان المحاذاة في صلوة الجنائز لا تفسد صلوته لانها ليست بصلوة مطلقة لغوات بعض الاركان حتى لا يحث بصلوة الجنائز لو حلف ان لا يصلي فصارت كسجدة التلاوة وان تكون المرأة من اهل الشهوة بان تكون بالغة او صبينة مشتهاة حتى لو كانت صبينة لا تشتهي وهي تعقل الصلوة فحاذت الرجل لا تفسد صلوته عند البعض وذكر الامام المحبوبي رحمه الله ان محاذاة الامرء ايضا تفسد صلوة الرجل عند البعض واطلاق المرأة يتناول الاجنبية والمحرم والحليلة والصغيرة المشتهاة والكبيرة التي يتنفر عنها الرجال لما انها كانت مشتهاة فيما مضى فيبقى حكمها كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله **قوله** وان لا يكون بينهما حائل حتى لو كان بينهما اسطوانة او سترة قدر مؤخرة (الرجل)

الفاسق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة اما في الفجر والعشاء فهم نائمون

الرجل او عودا وقصة منتصبة للستره او حائط او دكان قدر ذراع لا يفسد وان كان بينهما فرجة قدر ما يسعها رجل او سطوانة قيل لا يفسد وعن محمد رحمه الله انه يفسد في غريب الرواية قال ابو حنيفة رحمه الله عن حماد سألت ابراهيم عن رجل يصلي في الجانب الشرقي من المسجد والمرأة في الغربي بخذاً انه قال يكره الا ان يكون بينهما قدر مؤخرة الرجل قال محمد رحمه الله وبه نأخذ وذكر في الخلاصة محالا علي فواؤد القاضي ابي علي النسفي رحمه الله حد المأذاة ان يحاذي عضوا منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يحذاً بها اسفل منها ان كان يحاذي الرجل شبعاً منها تفسد صلوته وفي المبسوط وان وقفت امرأة في الصف مقتدية بالامام وقد نوى الامام اما متبها تفسد صلوة من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها يحذاً ائها فقط وان كن ثلاثا ووقفن في الصف لفسدت صلوة من عن يمينهن ومن عن يسارهن وصلوة ثلثة ثلثة خلفهن الى آخر الصفوف وان كانتا امرأتين تفسدان صلوة اربعة من عن يمينهما ومن عن يسارهما واثنين خلفهما يحذاً ائهما وعن ابي يوسف رحمه الله انه جعل المأذاة كالثلاث فقال تفسدان صلوة من عن يمينهما ومن عن يسارهما وصلوة رجلين رجلين خلفهما الى آخر الصفوف وقيل الثلث صف فيفسدن صلوة صفوف الرجال خلفهن كالصف التام ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلوتهم على الاصح وان كان وراءهن صف الرجال ثم الحائط ثم صفوف الرجال فعدت صلوة الكل وفي فوائد الرستغني اقتديت علي رف المسجد وتحته صفوف الرجال لا تفسد صلوتهم وفي البقالي اقتدت علي رف او ستره قدر قامه الرجل لا تفسد ودونها تفسد ولو كان الرجل على ستره او رف والمرأة قدامة تفسد سواء كان قدر قامه الرجل او دونه وهذا اذا لم يكن على الرف ستره فاما اذا كان عليه ستره قدر ذراع لا تفسد في جميع الاحوال * (قوله)

(كتاب الصلاة - باب الامامة)

وفي المغرب بالطعام مشغولون والحيثية متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره
قال ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة ولا الطاهرة خلف
المستحاضة لان الصحيح اقوى حالا من المعذور والشئ لا يتضمن ما هو فوقه
والامام ضامن بمعنى انه تضمن صلوته صلوة المقتدي ولا يصلي القارئ خلف
الامي ولا المكتسي خلف القارئ لقوة حالهما

قوله وفي المغرب بالطعام مشغولون اختلفت الروايات في المغرب ذكرنا انه من قبيل صلوة
العشاء وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان ذكر انها من قبيل صلوة
الظهر واما صلوة الجمعة فقد ذكرها شيخ الاسلام من قبيل صلوة العيد بن حتى يباح لهن
الخروج اليها بالاجماع وذكرها قاضي خان من قبيل صلوة الظهر حتى لا يباح لهن الخروج
اليها عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر فخر الاسلام رحمه الله في المبسوط اما العجائز فلا بأس
بخروجهن الى العيدين بالاجماع وتكلموا ان خروجهن للصلوة اولئك كثير الجمع
روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن للصلوة وروى ابو يوسف رح
عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن لتكبير السوا ديقمن في ناحية ولا يصلين لانه
قد صح ان النبي عليه السلام امر الحاض بذلك فانهن اسن من اهل الصلوة والفتوى اليوم
على الكراهة في الصلوة كلها الظهور الفساد فمتى كره حضورا لمسجد للصلوة لان يكره الحضور
مجالس العلم خصوصا عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا بحلية العلم اولى الى هذا لفظه رح
قوله بمعنى تضمن صلوته صلوة المقتدي اي صارت صلوة المقتدي في ضمن صلوة الامام
صحته وفساد الاله لم يضر فيها اداء اجماعا اذ لا يسقط عنهم اداء الامام **قوله** ولا يصلي القارئ
خلف الامي ذكر قاضي خان رح في فتاواه ولا يصح اقتداء الامي بالاخرس ويصح اقتداء
الاخرس بالامي وقال في المحيط قل بعض مشايخنا انما لا يصح اقتداء الامي بالاخرس
لان الاخرس لا يأتي بالتحريم وهي فرض والامي يأتي بها فصار اقتداء القارئ (بالامي)

ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز لانه طهارة ضرورية والطهارة بالماء اصابة ولهما انه طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة ويؤم الماسح الغاسلين لان الخف مانع سراية الحدث الى القدم وما حل بالخف يزيله الماسح بخلاف المستحاضة لان الحدث لم يعتبر شرعا مع قيامه حقيقة ويصلي القائم خلف القاعد

قوله ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز ذكر شيخ الاسلام رحمه الله هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فقالوا يختلفوا في ان المتيمم هل يؤم المتوضئين قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بانه يؤم المتوضئين استحسانا اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضئين وقال محمد رحمه الله لا يؤم المتوضئين سواء كان مع المتوضئين ماء اولم يكن واجمعوا على ان ماسح الخف يؤم الغاسلين ولمن كان بمثل حاله **قوله** لانه طهارة ضرورية من حيث انه يصار اليه عند الضرورة والعجز عن استعمال الماء ولهما انه طهارة مطلقة اي غير موقته بوقت بخلاف طهارة المستحاضة وههنا شبهة معروفة فان محمد ا رحمه الله جعل طهارة التيمم ضرورة هنا فلذلك لم يجوز امامته للمتوضئين وجعلها مطلقة في باب الرجعة حتى اذا انقطع دم المعتدة في الحيضة الثالثة وايامها دون العشرة وتيممت تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير ان يصلي كما اذا اغتسلت فقال لان طهارة التيمم مطلقة وهما جعلها مطلقة هنا حتى تجوز امامته للمتوضئين وضرورية هناك حتى قال بعدم انقطاع الرجعة بمجرد التيمم وذلك لان محمد ا رحمه الله اختار الاحتياط في المتوضئين فلم يجوز امامته المتوضئين احتياطاً لانه لما لم يجوز اقتداء المتوضي به لا بد له من ان يقتدي بالمتوضي او يصلي وحده فيخرج عن عهدة الصلوة اجماعاً وكذلك في فصل الرجعة لما انقطعت الرجعة لبس له ان يرا جعها ولا يحل له وطئها فكان هذا اخذاً بالاحتياط

وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم

والحكم بسقوط الرجعة مما يؤخذ بالاحتياط اجماعاً حتى انها لو اغتسلت وبقي على بدنهما لمعة تنقطع الرجعة عنها احتياطاً وان لم يحل اداؤها الصلوة وهما يحل لها الصلوة فالولي ان تنقطع وكذا لو اغتسلت بسوء الحمار تنقطع الرجعة اجماعاً احتياطاً فلما كان العمل بالاحتياط اصلاً عنده وهو متحد في الموضعين ولكن اختلف سبب الاحتياط في الموضعين فلا يتناقض مذهبه لان اصله واحد غير منقوض وهو العمل بالاحتياط وانما جاءت صورة التناقض لا بخلاف طريق الاحتياط في الموضعين ولكن الاحتياط شيء واحد فيهما فلا يتناقض وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله احتارا جانب الاطلاق في حق الصلوة وما يلحقها وجانب الحقيقة فيما سواه فان الشارع اما اعطى له حكم الطهارة المطلقة في حق الصلوة قال الله تعالى ولكن يريد ايطهركم حتى اجمع العلماء الثلاثة في من تيمم في حالة الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه كما اذا توضأ ثم ارتد ثم اسلم لان التيمم في حق بقاء الطهارة مثل طهارة الوضوء غير موقوفة بوقت فعلاً بالاطلاق في الصلوة لورود طهارته في حق الصلوة ولكن في الحقيقة هو تلويث وليس بطهارة فعلاً بحقيقته فيما سوى الصلوة حتى لم تكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة به كالبيع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينضم اليه القبض.

قوله وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لان المعتدي بنى صلوته على الامام وتحريمه الامام لم تنعقد للقيام فلا يمكنه بقاء القيام عليه فحينئذ كان اقتداءه في بعض الصلوة دون البعض لان المعتدي منفرد بالقيام فكان اقتداء وانفراد في حالة واحدة ولما روي ان النبي عليه السلام سقط عن الفرس فجحش جنبه وصلى واصحابه جالسا وهم قيام ثم قال ولا يؤمن احد من بعدي جالسا (قوله)

ونحن تركناه بالنص وهو ما روي أنه عليه السلام صلى آخر صلوته فاعدوا القوم خلفه قيام

قوله ونحن تركناه بالنص وهو ان النبي عليه السلام لما ضعف في مرضه قال مروا ابا بكر يصلي بالناس فقالت عائشة لحفصة رضى قولي له ان ابا بكر رجل اسيف اذا وقف في مكان لا يملك نفسه فلو امرت غيره فقالت ذلك كرتين فقال عليه السلام انتن صواحبات يوسف مروا ابا بكر يصلي بالناس فلما افتتح ابا بكر الصلوة وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه خفة فخرج يهادي بين علي والفضل ورجلاه يحطان الارض حتى دخل المسجد فسمع ابا بكر رضي الله عنه حس مجي النبي عليه السلام فتأخروا وتقدم النبي عليه السلام وجلس يصلي بصلوته والناس يصلون بصلوة ابي بكر يعني ان ابا بكر كان يسمع تكبير النبي عليه السلام فيكبر والناس يكبرون بتكبير ابي بكر رضي الله عنه قال العلامة الزاهد رحمه الله وبه عرف جواز رفع المؤذنين اصواتهم بالتكبير في الجمعة والعيدين وغيرها ولان صلوة القائم والقاعد واحدة فان القعود قيام مقصود لان كماله باستواء النصفين وقد وجد نصفه فكان بمنزلة اقتداء المستوي قائما بالمنحنى ظهره حتى كان كالراكم فلما لم يوجب فوات استواء النصف الاعلى عدم جواز الاقتداء لم يوجب ايضا فوات استواء النصف الاسفل عدم جواز الاقتداء لانهما سواء في تكميل القيام واسم النصف ولا يلزم اذا كان يؤمى ايماء فاقتردى به فانه لا يصح لما ان صلوة المقتدى بركوع وسجود ولا ركوع ولا سجود في الايماء اصلا لان الركوع انما يكون بانحناء الظهر والسجود بوضع الجبهة على الارض ولم يوجد في الايماء فاما في القعود فقد وجد نصف القيام وهو القيام بالنصف الاعلى ولان القيام في ركبتيه نوع قصور بدليل سقوطه عند سقوط الركوع والسجود فاكفينا فيه بالقيام القاصر ولا قصور في الركوع والسجود واما المزمع فليس له قيام ولا ركوع ولا سجود اصلا فلو قلنا بجواز اقتداء من يجمع هذه الاركان به لكان ذلك قولا بجواز بناء الموجد على المعدوم وانه لا يصح والجواب عن تعلقه بالخبر انه

ويصلي المأثم خلف مثله لاستوائهما في الحال الا ان يؤم المأثم قاعدا والامام مضطجعا لان القعود معتبر فثبت به القوة ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المأثم لان حال المأثم اقوى وفيه خلاف زفر رحمة الله تعالى عليه

محمول على الاستحباب وقيل على غير حال العذر والتخيير بين القيام والقعود في الفرائض كان مخصوصا بالنبي عليه السلام .

قوله ويصلي المأثم خلف مثله لاستوائهما في الحال فان كان الامام قاعدا والمأثم قائما بالايماء فصح اقتداؤه به ايضا لان هذا القيام لبس بركن حتى كان الاولى تركه دل عليه انه لو عجز عن السجود وقدر على غيره من الافعال يصلي قاعدا كذا ذكره الامام التمرقاشي رح **قوله** الا ان يؤم المأثم قاعدا والامام مضطجعا اي فحينئذ لا يجوز وذكر الامام التمرقاشي رح واختلف قوله في اقتداء الذي يصلي قاعدا مؤميا بالذي يصلي مضطجعا والاصح انه يجوز على قول محمد وكذلك الاظهر على قولهما جوازه وفي المحيط ما يوافق رواية الهداية وفي تعليقه ان حال المستلقي في الايماء دون حال القاعدا لا ترى انه لا يجوز صلوة التطوع بالايماء مستلقيا اذا كان قادرا على القعود وذكر الامام التمرقاشي رح وعلى هذا الخلاف اقتداء السليم بالاحدب الذي بلغ احد يدايه حدا لركوع يعني جاز خلافا لمحمد رح وفي النظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والا فذلك عندهما وبه اخذ عامة العلماء خلاف محمد رح **قوله** وفيه خلاف زفر رح فان عنده يجوز ان يؤم المأثم لمن يركع ويسجد لان الركوع والسجود هنا سقط الى بدل والمنادي بالبدل كالمنادي بالاصل ولهذا قلنا ان المتيمم يؤم المنوضين وبه فارق ما تقدم وهو اقتداء القارئ بالامي وغيره لان هناك الغرض سقط لا الى بدل فلم يمكن البناء عليه ولنا ان الايماء ليس ببديل عن الركوع لانه بعضه وبعض الشيء لا يكون بدلا عنه فلما كان هو بعض الاصل ثم لو جاز الاقتداء لكان مقتديا في بعض الصلوة دون البعض وذلك لا يجوز كذلك في المحيط (قوله)

ولا يصلي المفترض خلف المتنفل لان الاقتداء ببناء ووصف الفرضية معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم

قوله ولا يصلي المفترض خلف المتنفل الخ وجملة ان اقتداء المفترض بالمتنفل او على العكس او اقتداء مصلي فرض بمصلي فرض آخر او الاقتداء بمحدث او جنب بعد العلم او قبله لا يجوز عند ناسوى اقتداء المتنفل بالمفترض وعند مالك رحمه الله لا يجوز هو ايضا ويقول انهما صلاتان مختلفتان اختلفتا اسما فلا يصح بناء احدهما على الاخرى قياسا على الفرضين المختلفين وعند الشافعي رح يجوز في جميع ذلك الا اذا علم قبل الاقتداء ان الامام جنب او محدث فلا يجوز الاقتداء به عنده ايضا واما الاقتداء بالكافر والمرأة فلا يجوز عنده ايضا فلا يجوز عندنا سواء علم اولم يعلم فقال لان المرأة لا تصلح لامامة الرجل لانها جعلت تبعا للرجل في باب الجماعة فلا يجوز ان يجعل اصلا والكافر لا صلوة له فالأقتداء بمن لا صلوة له باطل والقياس في السجدة كذلك الا اني تركت القياس بالاثار على ما يأتي بيانه احنج هو في صحة اقتداء المفترض بالمتنفل واختلاف الفرضين بحديث معاذ رضي الله عنه فانه كان يصلي مع النبي عليه السلام العشاء ثم يرجع فيصلبها بقومته في بني سلمة فكان صلوة العشاء لمعاذ نفلا مع قومته ولا صحابه فرضا والمعنى في المسئلة هو انهما صلاتان اتفقتا في الافعال المعهودة وتصحان جماعة وفرادى فصح بناء احدهما على الاخرى بالاقتداء قياسا على صلوة واحدة ولنا قوله عليه السلام الامام ضامن اي يتضمن صلوته صلوة القوم وتضمن الشيء فيما هو فوقه يجوز وفيما هو دونه لا يجوز وهو المعنى في الفرض فان الفرض يشتمل على اصل الصلوة والصفة والنقل يشتمل على اصل الصلوة واذا كان الامام مفترضا بصلوته تشتمل على صلوة المقتدي وزيادة فصح اقتداء به واذا كان الامام يصلي متفلا فصلوته لا تشتمل على ما تشتمل عليه صلوة المقتدي فلا يصح اقتداء به لانه بناء القوي على الضعيف فيكون منفردا في حق الوصف وذكر في المحيط ثم بين مشايخنا اختلافا في اقتداء المفترض بالمتنفل قال بعضهم اقتداء المفترض

قال ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر

بالمتمنفل كما لا يجوز في جميع افعال الصلوة لا يجوز في فعل واحد لان المعنى لا يوجب الفصل لان الاقتداء ببناء على سبيل المشاركة وانما يصح بناء الموجود على الموجود لا بناء الموجود على المعدوم واما اقتداء المفترض بالمتنفل ببناء الموجد على المعدوم في حق صفة الفرضية وبعض مشايخنا قالوا اقتداء المفترض بالمتنفل انما لا يجوز في جميع افعال الصلوة ولكن يجوز في فعل واحد الا ترى الى ما ذكره محمد ربح ان الامام اذا رفع رأسه من الركوع جاء انسان واقتدى به فقبل ان يسجد سجدتين سبق الامام الحدث فاستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به صح الاستخلاف ويأتي الخليفة بالسجدتين ويكون هاتان السجدتان نفلا للخليفة حتى يعبد هما بعد ذلك وفرضا في حق من ادرك اول الصلوة ومع هذا صح الاقتداء وكذلك المتنفل اذا اقتدى بالمفترض في الشفع الا خبر يجوز وهذا اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القراءة ومع هذا جاز اقتداءه وعمامة المشايخ لم يجوزوا اقتداء المفترض بالمتنفل في شيء من افعال الصلوة واجابوا عن المسئلتين اما المسئلة الاولى فانا لا نقول بان السجدتين نفل في حق الخليفة بل هي فرض لوجود حد الفرض فان حده انه اذا لم يأت به تفقد صلوته وهذا كذلك لان الخليفة قام مقام الاول ولو كان الاول في مكانه كانت السجدتان فرضا في حقه كذا في حق الخليفة واما المسئلة الثانية فلنا صلوة المقتدي اخذت حكم الفرض بسبب الاقتداء ولهذا لزمه قضاء ما لم يدرك مع الامام من الشفع الاول وكذلك لو افسد المقتدي الصلوة على نفسه يلزمه قضاء اربع ركعات واذا اخذت صلوة المقتدي حكم الفرض كانت القراءة تغلا في حقه كافي حق الامام فكان هذا اقتداء المتنفل بالمتنفل في حق القراءة واما حديث معاذ فتأويله انه كان يصلي مع رسول الله عليه السلام بنية النفل ليتعلم منه سنة القراءة ثم يأتي فيصلي بهم الفرض وعلى هذا تغاير الفرضين عندنا يمنع صحة الاقتداء لما ان تغاير الفرضين يمنع صحة المشاركة لان صلوة المقتدي مع صلوة الامام صلاتان لا يجوز للمقتدي ان يبني احدهما على الاخرى بنفسه اذا كان يصلي وحده فلا يجوز له البناء على تحريمه الامام (قوله)

لان الاقتداء شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي رح يصح في جميع ذلك لان الاقتداء
عنده اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن مراعى ويصلى المتفعل خلف المفترض
لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء ومن اقتدى
بامام ثم علم ان امامه محدث اعاذ لقوله ع م من ام قومائه ظهرا نه كان محدثا واجنبيا
اعاد صلوته واعادوا وقبه خلاف الشافعي رح بناء على ما تقدم ونحن نعتبر معنى التضمن
وذلك في الجواز والفساد واذا صلى امي يقوم يقرؤن ويقوم اميين فصلوتهم فاسدة
عند ابي حنيفة رح وقال لا صلوة الا امام ومن لا يقرأ تامة لانه معذور ام قوما معذورين
وغير معذورين فصار كما اذا ام العاري عرا ولا بسين وله ان الامام ترك فرض القراءة مع
القدرة عليها ففسد صلوته وهذا لانه لو اقتدى بالقارئ تكون قراءته قراءة له بخلاف تلك
المثلة وامثالها لان الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق المقتدي ولو كان يصلى
الاممي وحده والقارئ وحده جازها لصحبه لانه لم تظهر منهما رغبة في حق الجماعة

قوله لان الاقتداء شركة اي في التحريم وموافقة اي في الافعال **قوله** ومن اقتدى بامام
ثم علم ان امامه محدث قيد بالعلم بعد الاقتداء لانه لو علم قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء
به بالاجماع **قوله** بناء على ما تقدم وهو ان الاقتداء عند اداء على سبيل الموافقة من غير
معنى التضمن **قوله** وله ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فان قبل هذا اعتبار بقدرة
الغير ومن اصل ابي حنيفة رح انه لا يعتبر القدرة بالغير كما لا عمن لا تجب عليه الجمعة
عنده وان اصاب قاءدا والسج وان كان غنيا وله قاعة كثيرة قلنا هذا اعتبار بقدرة لانه بالاقتران جعل
صلوته بقراءة وهو قادر على الاقتداء فان قبل لم قلتم ان قراءة الامام قراءة في حق من لا قراءة
عليه وهو ليس من اهلنا قلنا قراءة الامام نفذت على المقتدي بطريق الولاية ومن ضروريتها
حجر المولى عليه فلما وجب حجر من هو اهل للولاية تحقيقا للولاية لان ثبت الولاية على
من ليس باهل لها اولى فان قبل لو كان الاممي يصلي وحده وهنا كقارئ يصلي
تلك الصلوة جازت صلوة الاممي ولم يعتبر قدرته بالاقتران بالقارئ فلنا ذكر

فان قرأ الامام في الاوليين ثم احدث ثم قدم في الاخرين اميا فسدت صلواتهم وقال زفر رح
لا تفسد لنا دي فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلوة فلا تخلو عن القراءة اما تحقيقا وتقديرا
ولا تقدير في حق الامي لانعدام الاهلية وكذا على هذا لو قدمه في التشهد والله اعلم •

ابوحازم رحمه الله ان قياس قول ابي حنيفة رحمه الله انه لا تجوز صلوته وهو قول
مالك رح واحترز عنه بقوله هو الصحيح وبعد التسليم قلنا لم تظهر هناك رغبة في اداء
الصلوة بالجماعة فلا يعتبر وجوده في حق الامي بخلاف ما نحن فيه وذكر في المحيط
ورأيت في بعض النسخ ان القارئ اذا كان على باب المسجد ارجو ان المسجد والامي في المسجد
يصلي وحده تجوز صلوة الامي بلا خلاف كذا اذا كان القارئ في صلوة غير صلوة الامي
جاز للامي ان يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق وذكر الفقيه ابو عبد الله الجرجاني
رح في مسألة الاخرس والامي اذا صلى كل واحد منهما يقوم اميين وفارين وخرس انما تفسد
صلوة الامي والاخرس عند ابي حنيفة رح اذا علم ان خلفه قارئاً ما اذا لم يعلم لا تفسد
صلوته كما قال الا ان في ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل ووجه ذلك ان القراءة
فرض وما يتعلق بالفرائض لا يختلف بين العلم والجهل الا ترى انه لو ترك القراءة
ناسيا او جاهلا او عامدا لا يجوز والي هذا كان يميل الشيخ الزاهد ابو نصر اصفهاري •

قوله فان قرأ الامام في الاوليين ثم قدم في الاخرين اميا اي احدث فاستخلف
اميا وقال زفر رح لا يفسد وكذا عن ابي يوسف في غير رواية الاصول **قوله** ولا تقدير في
حق الامي اذا شئ انما يثبت تقدير ان لو امكن تحقيقا والامي عاجز لعدم الاهلية فلا تثبت
القراءة تقدير في حقه فلا يصلح خليفة واشتغاله باستخلاف من لا يصلح خليفة مفعد لصلوته

قوله وكذا على هذا لو قدمه في التشهد اي قبل ان يقعد قدر التشهد ولو قدمه بعد ما قعد قدر
التشهد فهو على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمه الله وقيل لا يفسد عند
الكل لوجود الصنع منه وهو الاستخلاف وانما الخلاف فيما ليس من صنعه كطلوع الشمس
ونحوه وهو اختيار فخر الاسلام رح والاول اختيار شمس الأئمة السرخسي رح والله اعلم •

باب الحدث في الصلوة

ومن سبقة الحدث في الصلوة انصرف فان كان اما ما استخلف وتوضأ وبني والقياس ان يستقبل وهو قول الشافعي رحمه الله لان الحدث ينافيها والمشي والا نصراف يفسد انها فاشبه الحدث العمد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من قاء او رعف او اذى في صلوته فلينصرف ولبتوضأ وليبن على صلوته ما لم يتكلم وقال عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم فقاء او رعف فليضع يده على فمه ويقدم من لم يسبق بشيء والبلوى فيما يسبق دون ما يعتمد فلا يلحق به والا ستيناف افضل تحرزا عن شبهة الخلاف وقبل ان المنفرد يستقبل والا امام والمقتدي يبني صيانة لفضيلة الجماعة

باب الحدث في الصلوة

قوله ومن سبقة الحدث في الصلوة انصرف اي من غير توقف حتى لو مكث ساعة يصير مؤذيا جزء من الصلوة مع الحدث فيفسد ما ادى فيفسد الكل ضرورة لان الصلوة الواحدة لا يتجزى صحة وفساد **قوله** فان كان اما ما استخلف وتفسير الاستخلاف هو ان يأخذ بثوبه ويجره الى المحراب كذا في الخلاصة وكان مالك رحمه الله يقول في الابتداء يبني ثم رجع وقال لا يبني ثم رجع وقال يبني فعابه محمد رحمه الله في كتاب الحج برجوعه من الاثر الى القياس **قوله** ينافيها اي الاجتماع بينهما كما لسواد مع البياض لقوله عليه السلام لا صلوة الا بطهارة **قوله** يفسد انها اي يفسد ان الصلوة ولكن لا ينافيها كما في صلوة الخوف فان الصلوة باقية مع المشي والانصراف **قوله** فلينصرف ولبتوضأ هما اللوجوب وليبن دليل على الشرعية لانه امر بالبناء وادنى درجات الامر الاباحة وانما لم يكن البناء واجبا لان البناء لتيسير الامر على المصلي وفي ايجابه ينقلب اليسر عسرا فلا يكون واجبا **قوله** والبلوى جواب عن قوله فاشبه الحدث العمد (قوله)

والمنفرد ان شاء اتم في منزله وان شاء عاد الى مكانه والمقتدي يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ او لا يكون بينهما حائل ومن ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلوة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقى والقياس فيهما الاستقبال وهو رواية عن محمد رحمة الله تعالى عليه لوجود الانصراف من غير عذر وجه الاستحسان انه انصرف على قصد الاصلاح الا ترى انه لو تحقق ما توهمه بنى على صلوته

قوله والمنفرد ان شاء اتم في منزله لانه ان اتم في منزله سلمت صلوته عن مشي زائد وان عاد حصل اداء جميع الصلوة في مكان واحد وكلاهما مطلوب فيتخير **قوله** الا ان يكون امامه قد فرغ اي فحينئذ يتخير المقتدي فان قيل كيف يستقيم هذا واللاحق في حكم المقتدي فيما ينتم من صلوته فاذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتداء به من ضيق او نهرب فينبغي ان لا تجوز صلوته في منزله قلنا نعم هو فيما يؤدي من الافعال بمنزلة المقتدي ولكن الامام قد خرج من حرمة الصلوة فكيف يراعى ترتيب المقام بينه وبين من خرج من الصلوة **قوله** اولا يكون بينهما حائل بان يكون بينه وبين المسجد بحيث لو اقتدى به صح اقتداؤه حينئذ جاز ان يؤدي بقية صلوته فيه لان البقاء اسهل من الابتداء ولو اقتدى به وهو في بيته والمسجد ملائح جاز فكذا جاز الاتمام او بان يكون الاقتداء في الجبابة في الصف الاول فسبقه الحدث فانصرف وتوضأ في آخر الصفوف ولم يعد الى مكانه والامام في الصلوة واتم حيث توضأ تجوز صلوته **قوله** وهو رواية عن محمد رحمة الله وخلاف محمد رحمة الله فيما اذا كان باب المسجد على غير حائط القبلة ليتحقق الانصراف واما كان يمشي في المسجد ووجهه الى القبلة بان كان باب المسجد على حائط القبلة لا تفسد صلوته بالافتراق فوجه القياس ظاهر لان هذا انصراف عن القبلة من غير عذر (قوله)

فالحق قصد الاصلاح بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج وان استخلف فسد لانه عمل كثير من غير عذر وهذا بخلاف ما اذا ظن انه افتتح الصلوة على غير وضوء فانصرف ثم علم انه على وضوء حيث تعمده وان لم يخرج لان الانصراف على سبيل الرفض الا ترى انه لو تحقق ما توهمه يستقبله وهذا هو الحرف ومكان الصفوف في الصحراء له حكم المسجد ولو تقدم قدومه فالحديث السترة وان لم تكن فمقدار الصفوف خلفه وان كان منفردا فموضع سجوده من كل جانب

قوله فالحق قصد الاصلاح بحقيقته نظيره الكفار اذا اتروا باسارى المسلمين فانه يباح للمسلمين الرمي اليهم اذا كان من قصد هم الرمي الى الكفار فعلم ان القصد الى الشيء ملحق بحقيقة ذلك الشيء **قوله** فهذا هو الحرف اي الاصل الذي تخرج عليه المسائل وهو ان الانصراف اذا كان على سبيل قصد الاصلاح لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد واذا كان على سبيل الرفض يستقبل وان لم يخرج من المسجد منها انه لو كان متيمما فرأى سرايا فظنه ماء فأنحرف فظهر انه سراب او رأى بثوبه لونا فظنه دما فأنحرف او كان ماسح الخف فظن ان مده مسحته مضت فرجع ليعسل قدميه يستقبل في هذه الوجوه ولو كان في المسجد لانه قصد ترك صلوته واتصل فعله بقصده فانقطعت صلوته **قوله** فالحديث هو السترة لان موضع تلك السترة ما ومنتهى اقدامه شرعا الا ترى ان المرور بين يدي المصلي مكروه ولا يكره من وراء السترة فاذا تباين المكانان في حكم من احكام الصلوة صار بمنزلة المسجد بالنسبة الى غير المسجد وان لم يكن سترة فمقدار الصفوف التي خلفه لانه احد جانبيه فيقاس بالثاني **قوله** وان كان منفردا فموضع سجوده اي مقدار موضع سجوده (قوله)

وان جن او نام فاحتلم او اغمى عليه استقبال لانه يندرج وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ماورد به النص وكذلك اذا قهقه لانه بمنزلة الكلام وهو قاطع وان حصر الإمام عن القراءة فقد م غيره اجزاهم عند أبي حنيفة رحمة الله عليه وقال لا يجزيهم لانه يندرج وجوده فاشبه الجنابة وله ان الاستخلاف لعل العجز

قوله وان جن او نام فاحتلم او اغمى عليه استقبال هذا اذا وجدت هذه الاشياء قبل ان يقعد قدرا لتشهد فاما اذا اغمى عليه بعد ما قعد قدرا لتشهدا واصابه لم فان صلوته وصلوة القوم تامة لانه صار خارجا عنها بالاغماء وليس عليه ركن من اركان الصلوة فتجزيه صلوته وصلوة من كان بمثل حاله فان قيل اليس ان الخروج بصنعه فرض على قول أبي حنيفة رح و لم يوجد قلنا وجد لانه بعد ما صار محدثا بالاغماء لا بد من اضطراب يوجد منه وذلك صنع منه وان لم يوجد الاضطراب فقد رما وجد فيه من المكث بعد الحدث قاطع للصلوة لانه يصير مؤديا جزء من الصلوة مع الحدث والاداء صنع منه فكيف ما كان فقد وجد منه صنع امام من حيث الاضطراب او من حيث الاداء مع الحدث كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** لانه بمنزلة الكلام من حيث ان كلامهما ينقل المعنى من ضميره الى فهم السامع والمعنى في القهقهة الفرح وفي المبسوط القهقهة افحش من الكلام عند المناجاة ولهذا جعلت ناقضة للموضوع ثم سوي بين النسيان والعمد ففي القهقهة اولى **قوله** وان حصر الامام عن القراءة هذه المسئلة من خواص الجامع الصغير الحصر تحتين العي وضيق الصدر والفعل منه حصر مثل لبس ومنه امام حصر فلم يعتنع ان يقرأ وصم الحاء خطأ كذا في المغرب **قوله** وقال لا يجزيهم اي الاستخلاف بل يتمها بغير قراءة كالاممي اذا ام قوما اميين وذلك لان جواز الاستخلاف عرف نصا بخلاف القياس والنص ورد في الحدث وهذا ليس في معناه لان الحدث مما تعم به البلوى ولا يندرج اما النسيان جميع ما يحفظ امر ناد فاشبه الجنابة وذكر في الفوائد الظهيرية وليس الحصر في معنى الحدث لوجوه احدها (ان)

وهو ههنا الزم والعجز عن القراءة غير نادر فلا يلحق بالجنابة ولو فرأ مقدار ما تجوز به الصلوة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع لعدم الحاجة اليه وان سبقه الحدث بعد التشهد توضاً وسلم لان التسليم واجب فلا بد من التوضي لياتي به وان تعمد الحدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عملاً ينافي الصلوة تمت صلوته لانه يتعد البناء لوجود القاطع لكن لا اعادة عليه لانه لم يبق عليه شيء من الاركان فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت الصلوة وقدم من قبل فان رآه بعد ما قعد قدر التشهد او كان ماسحاً فانقضى مدة مسحه او كان امياً فتعلم سورة

ان الطهارة شرط لجميع الصلوة والقراءة شرط لبعضها والثاني انه لا يجوز الصلوة بدون الطهارة وللصلوة جواز بدون القراءة والثالث ان القراءة تجري فيها التباينة بخلاف الطهارة •

قوله وهو ههنا الزم اي العجز ههنا الزم لان المحدث عسى يجد ماء في المسجد فيمكنه اتمام الصلوة من غير استخلاف اما الذي نسي جميع ما يحفظ لا يقدر على الا تمام الا بالتعليم والتذكير وذكر الامام الترمذي رحمه الله قال الرازي انما يستخلف اذا لم يمكنه ان يقرأ شيئاً فان امكنه قراءة آية فلا يستخلف وان استخلف فسدت صلوته وقال صدر الاسلام رحمه الله صورة المسئلة اذا كان حافظاً للقرآن الا انه لحقه خجل وخوف فامتنعت عليه القراءة فاما اذا نسي فصا ر امياً لم يجز الاستخلاف **قوله** لان التسليم واجب فلا بد من التوضي هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله اصابة لفظة السلام نرض على ما مر الا ان عنده لا يجوز البناء **قوله** فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت صلوته وقدم من قبل اي مرفي تعليل مسئلة صلوة العيد في باب التيمم وهو قوله لا نالوا وجبنا الوضوء يكون واجداً للماء في خلال صلوته فتفسد **قوله** او كان امياً فتعلم سورة قبل اريد به تذكرة لان المتعلم لا بد له من التعليم وذلك فعل ينافي الصلوة فتتم صلوته بالاتفاق وقبل تعلم بلا عمل كثير (قوله)

او خلع خفيه بعمل يسيرا وعريانا فوجد ثوبا او مؤميا فقد رعى الركوع والسجود او تذكر
فائنة عليه قبل هذا والا امام القارئ حدث فاستخلف اميا او طلعت الشمس في النجر
او دخل وقت العصر وهو في الجمعة او كان ما سمحا على الجبيرة فسقطت عن برءا وكان
صاحب عذرا فاقطع عذره كالمستحاضة ومن بمعناه بطلت الصلوة في قول ابي حنيفة
رحمه الله وقيل الا صل فيه ان الخروج عن الصلوة بصنع المصلي فرض عند ابي حنيفة
رحمه الله وليس بفرض عندهما فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كما اعتراضها
في خلال الصلوة وعندهما كما اعتراضها بعد التسليم لهما ما روينا من حديث ابن
مسعود رضي الله عنه وله انه لا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج من
هذه وما لا يتوصل اليه الفرض الا به يكون فرضا ومعنى قوله تمت قارب التمام
والاستخلاف ليس بمفسد حتى يجوز في حق القارئ وانما الفساد ضرورة حكم
شرعي وهو عدم صلاحية الامامة ومن اقتدى بالامام بعد ما صلى ركعة فحدث
الامام فقدمه اجزاه لوجود المشاركة في التحريمة والا ولى للامام ان يقدم مدركا

ز
وقال لا تمت صلواته

قوله او خلع خفيه بعمل يسيرا لا تساعه فان احتاج الى معالجة تمت صلواته بالاتفاق
وهذه مسائل تسمى اثنا عشرية لانها بذلك العدد في الروايات المشهورة وقد تزيد
عليها مسائل منها اذا كان يصلي بالثوب وفيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم
ثم وجد من الماء يغسل به النجاسة في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الفجر
فدخل وقت زوال في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الظهر في وقت العصر
فتغيرت الشمس في هذه الحالة كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وقيل الاصل فيه ان الخروج
عن الصلوة بصنع المصلي فرض الى آخره هذه ما ذكره ابو سعيد البردعي رحمه الله وذكر
شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذه النكته ثم قال ولكن هذا ليس بقوي الاستحالة
ان يقال ينادى فرض الصلوة بالحدث العمدة ولو كان الخروج بصنع المصلي فرضا
لاختص بما هو قربة كالخروج من الحج ولكن الصحيح لابي حنيفة رحمه الله (ان)

لانه اقدر على اتمام صلوته وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم لعجزه عن التسليم
فلو تقدم يبتدى من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام
يقدم مدركا يسلم بهم فلوانه حين اتم صلوة الامام فقهه او احدث متعمدا وتكلم
او خرج من المسجد فسدت صلوته و صلوة القوم تامة لان المفسد في حقه وجد في
خلال الصلوة وفي حقهم بعد تمام اركانها والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلوته
وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح فان لم يحدث الامام الاول وقعد قدر التشهد ثم فقهه
او احدث متعمدا فسدت صلوة الذي لم يدرك اول صلوة الامام عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال لا تفسد وان تكلم او خرج من المسجد لم تفسد في قولهم جميعا لهما ان صلوة المقتدي
بناء على صلوة الامام جواز افسادها ولم تفسد صلوة الامام فكذا صلوته وصار كالسلام والكلام

ان التحريم باقية بعد الفراغ من التشهد واعتراض المغير في هذه الحالة كاعتراضه في خلال
الصلوة بدليل ان المسافر لو نوى الإقامة في هذه الحالة يتغير فرضه كالونواها في خلال الصلوة *
قوله لانه اقدر على اتمام الصلوة بان تتم الصلوة مثل اتمام صلوة الامام من غير استخلاف
آخر للتسليم **قوله** فان لم يفرغ تفسد وهو الاصح وذكر في المبسوط فاما الامام الاول فان كان قد فرغ
من صلوته خلف الثاني مع القوم فصلوته تامة كغيره من المدركين وان لم يفرغ تفسد وهو
الاصح لانه لما استخلفه فقد صار مقتديا به فتفسد صلوته بفساد صلوة امامه الا ترى انه لو صلى
ما بقي من صلوته في منزله ان كان بعد فراغ الامام الثاني جاز وقبل فراغه لا يجوز لان له اماما
يلزمه الاقتداء به فاذا تفرد بصلوته في حال وجوب الاقتداء فسدت صلوته **قوله** فسدت صلوة
الذي لم يدرك هذا اذا لم يقيد الركعة بالسجدة لانه لم يتأكد انفرادة حتى كان على المسبوق
ان يتابع الامام في سجدة السهو في هذه الحالة وان لم تقصد صلوته بترك المتابعة فاما
اذا قيد المسبوق ركعة بالسجدة تأكد انفرادة حتى لا تلزمه متابعة الامام في سجود
السهو في هذه الحالة فلا تقصد صلوة المسبوق بفساد صلوة الامام لتأكد انفرادة كذا في المحيط

وله ان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلوة الامام فيعقد مثله من صلوة المقتدي غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لانه منه والكلام في معناه وينتقض وضوء الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلوة ومن احدث في ركوعه او سجوده توضاً وبنى ولا يعتد بانني احدث فيها

قوله وله ان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه ذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير ولا نحدث والقهقهة يفسدان الجزء الذي يلاقيانه من الصلوة لانهما يبطلان الطهارة والطهارة شرط الصحة فيتعدى الفساد بواسطة فساد الطهارة بخلاف السلام لانه محلل لا مفسد وكذلك الكلام يتناول الصلوة ابتداء من غير ان يصادف شرطاً فيفسده بفساد شرطه لان الكلام لا يبطل الطهارة فاذا لم يفسد جزء من صلوة الامام وجب التحليل لان فرق ما بين المحلل والمفسد ما قلنا والمحلل لا يتعدى عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الى المقتدي وذكر في المبسوط بخلاف السلام والكلام فالسلام منه للصلوة والكلام قاطع لا مفسد لانه لا يفوت به شرط الصلوة ولهذا قيل لو تكلم الامام بعد ما قعد قد را تشهد فعلى القوم ان يسلموا ولو احدث الامام متعمدا او قهقهة لم يسلم القوم **قوله** والكلام في معناه لان السلام انما صار محلا لكونه كلاما الا ترى انه يحث في يمينه لا يكلم فلاننا نسلم وهو امام وفلان من المقتدين والكلام يشبه السلام من وجه لا شمال السلام على معنى الكلام لما فيه من كاف الخطاب ولهذا كان في خلال الصلوة مفسدا ويفارق السلام من حيث ان السلام في الصلوة مشروع في الجملة دون الكلام فعملنا بالشبهين فظهرنا شبه الانهاء في حق المبسوق لمكان الافتقار الى البناء وظهرنا شبه القطع في حق الامام لاستغنائه عن البناء (قوله)

لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان اماما فقدم غيره دام المقدم على الركوع لانه يمكنه الاتمام بالاستدامة ولو ذكر وهو راكع او ساجدا ان عليه سجدة فانحط من ركوعه لها ورفع رأسه من سجوده فسجدها يعيد الركوع والسجود وهذا بيان الاولى ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر الممكن

قوله لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق لانه جزء من صلوته واداء جزء من صلوته بعد سبق الحدث مفسد لصلوته حتى لو احدث الامام وهو راكع ورفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده فسدت صلوته و صلوة القوم ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مریدا به اداء ركن فسدت صلوة الكل وان لم يرد به اداء الركن ففيه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله ولوسبقه الحدث في قيامه في موضع القراءة فذهب لينوضاً فسبح في ذلك الوقت قبل ان يتوضأ لا تفسد صلوته وان قرأ تفسد سواء قرأ ذاهبا او جائيا في الصباح فان قيل السجدة تتم بالوضع عند ابي يوسف فكيف يصح قوله لان اتمام الركن بالانتقال قلنا التمام على نوعين تمام من حيث الماهية وتمام مخرج من العهدة فان من اعتق رقبة مقطوع اليدين عن الكفارة لا يصح وان تمت ماهية لعدم التمام المخرج من العهدة ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ وركع وسجد اولا يصوم فصام ساعة حث لوجود التمام ماهية وان لم يتم تماما مخرجا عن العهدة **قوله** دام المقدم على الركوع اي مكث راكعا كما كان لانه يمكنه اتمام الركوع بالاستدامة لان الخليفة قائم مقام الاول فكان الاول في مكانه ولو كان هو في مكانه كان يمكث في ركوعه فكذا هذا **قوله** ان عليه سجدة اي صلابة او سجدة تلاوة **قوله** ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر الممكن وهو ان يكون الركوع مرتبا على السجود الاصلي في هذه الركعة لو لم يكن الركوع محسوبا اذ لو كان محسوبا اذ ايفوت هذا الترتيب وكذلك لو تذكر في السجود وبجمل ان يكون المراد بهذا الترتيب تقريب السجود الى محله بقدر الامكان (قوله)

وان لم يعد اجزاه لان الترتيب في افعال الصلوة ليس بشرط ولان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد وعن ابي يوسف رح انه تلزمه اعادة الركوع لان القومة فرض عنده قال ومن ام رجلا واحدا فحدث وخرج من المسجد فاما موم امام

قوله وان لم يعد اجزاه وقال زفرو الشافعي رحمهما الله عليه الاعادة لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عندهما فالتحقت هذه السجدة بمحملها وبطل ما ادعى من القيام والقراءة والركوع وترك الترتيب لان السجدة الغائنة ركن من الركعة فلم يصح فعل ما بعده قبل فعله كالسجدة قبل الركوع وعندنا الترتيب في افعال الصلوة ليس بفرض لان المسبوق يبدأ بما ادرك ويؤخر ما فاته وفيه ترك الترتيب لان الذي فاته هو الاول ولو كان الترتيب ركنا لما جاز له تركه بعذر الجماعة كالترتيب بين الصلوة ولئن كان الترتيب واجبا فقد سقط بعذر النسيان فان قبل يشكل بما اذا قعد قدر التشهد ثم عاد للسجدة الصلوية وتذكر في الركوع انه لم يقرأ سورة فعاد لقراءة السورة فانه يرفض بعض ما كان فيه قلنا المشروع في الصلوة فرض اربع انواع ما يتحد في كل الصلوة كالقعدة وما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعدد في كل الصلوة كالركعات وما يتعدد في كل ركعة كالسجود فالترتيب ليس بشرط بين ما يتعدد في كل الصلوة وبين ما يتعدد في كل ركعة لان السجدة اركان متكررة كالركعات اركان متكررة فثم الترتيب ليس بشرط كما في المسبوق فكذا بين السجدة والركعات والركعات و بين المتعدد في كل الصلوة او في الركعات و بين المتعدد في كل الصلوة لان ما احدث شرعيته يراعى وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك في الشرع فاذا غير فقلب الفعل وعكسه وقلب المشروع باطل **قوله** ولان الانتقال مع الطهارة اشارة الى الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم ان تمام الركوع برفع الرأس لان الركن انما يتم بالانتقال وبعد الحدث لا يمكن ان يجعل انتقالا كيلا (يصير)

نوى اولم ينو لما فيه من صيانة الصلوة وتعيين الاول لقطع المزا حمة ولا مزاحمة هنا
 ويتم الاول صلوته مقتديا بالثاني كما اذا استخلفه حقيقة ولو لم يكن
 خلفه الا صبي او امرأة قيل تفسد صلوته لا بخلاف من لا يصلح للامامة وقيل
 لا تفسد لانه لم يوجد الا بخلاف قصد اوهولا يصلح للامامة والله اعلم •

يصير مؤد يا شيئا من الصلوة مع الحدث فيلزمه اتمام الركوع بعد الطهارة وذلك
 لا يمكن الا بالاعادة اما تذكر السجدة لا يمنع من الانتقال لان اداء شي من الصلوة
 بعد تذكر السجدة جائز فانه لو اخرجتلك السجدة الى آخر الصلوة تجوز صلوته الا انه
 لم يقصد بهذا الرفع اتمام ذلك الركوع فتجب له الاعادة •

قوله نوى اولم ينو عين الامام الاول اولم يعين او نوى هذا المأموم الخ لانه اولم ينو
قوله ولو لم يكن خلفه الا صبي او امرأة ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله امام
 احدث وخلفه من لا يصلح للامامة نحو الصبي والاممي والمرأة اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد
 صلوة الكل لانه لما احدث وخرج من المسجد تعين المقتدي للامامة كانه استخلفه فتفسد صلوة
 الكل وهو قول زفر وقال بعضهم تفسد صلوة الامام لا غير وقال بعضهم تفسد صلوة المقتدي
 لا غير وهو الصحيح لان المقتدي انما يتعين للامامة اذا كان اهلا للامامة صيانة
 للصلوة عن الفساد اما اذا لم يكن اهلا كان في تعيينه افساد صلوة الكل فلا يتعين واذا
 لم يتعين لم يصح الامام مقتديا به وبقي الامام منفردا فلا تفسد صلوة الامام وتفسد صلوة
 المقتدي لانه خلا مكان امامه عن الامام وقال الامام التمر تاشي رحمه الله والاصح
 ان صلوة الامام لا تفسد لان الامامة انتقلت منه من غير صنعه وعلى هذا مسافر ومقيم
 يقضيان فائتة والمسا فر هو الامام فا حدث لا يصير المقيم اما ماله وان كان خلفه جماعة
 لا يتعين احد هم الا بتقدم الامام او القوم او بتقدمه فيقتدوا به ولو استخلف الامام
 رجلين او هور رجلا والقوم رجلا او القوم رجلين او البعض رجلا وبعضهم رجلا تفسد صلوة

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها)

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

ومن تكلم في صلوته عامدا أو ساهيا بطلت صلوته خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه في الخطاء والنسيان ومفرعه الحديث المعروف ولنا قوله عليه السلام ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وإنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن

الكل فان خرج الامام قبل تعيين الخليفة فسدت صلوة القوم والا امام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد او لم يغم خليفته مقامه او يستخلف القوم غيره او يتقدم بنفسه حتى يصح الاقتداء به ولو تأخر الا امام يستخلف فلبت في مكانه لينظر فقبل ان يستخلف كبر رجل من وسط الصف للخلافة وتقدم فصلوة من كان امامه فاسدة ومن كان خلفه جائزة وكذا لو استخلف الامام رجلا من وسط الصف فخرج الامام قبل ان يقوم خليفته مكانه تفسد صلوة من امامه كذا في النهاية والله اعلم .

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

قوله ومفرعه الحديث المعروف وهو قوله عليه السلام رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد رفع الحكم اذ هما يوجدان حسا والخلف في خبره محال والحكم نوعان حكم الدنيا وهو الفساد وحكم العقبي وهو الاثم ومسمى الحكم يشملهما فيتناولهما **قوله** ولنا قوله عليه السلام ان صلواتنا هذا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما لا يصلح في الصلوة فمباشرة ناسيا او عامدا تفسدها كالاكل والشرب ولهذا لو طال الكلام كان مفسدا ولو كان النسيان فيه عذرا لاستوى فيه ان يطول وان يقصر كالاكل في الصوم وقوله ومسمى الحكم يشملهما قلنا الحكم نوعان مختلفان احدهما الجواز والفساد والثاني الاثم فصار بمنزلة الاسماء المشتركة والمشارك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد الآخر وقد اريد رفع الاثم بالاجماع ولا يقال انه بمنزلة العام لان العام ما يتناول الافراد (المتحدة)

وما رواه محمول على رفع الائم بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار

المتحدة حدا او حقيقة كالرجال وهنا ما ذكرنا من الحكمين مختلفان كالعين للذهب والينبوع فان قيل الحكم من حيث انه حكم جنس فينبغي الفساد والائم لانهما من افراد ذلك الجنس قلنا هنا الحكمان مختلفان فمن الجواز ان يثبت الفساد ويرتفع الائم كما يجوز ان يثبت الجواز مع الائم كما اذا توضأ بماء نجس ولم يعلم بالنجاسة وصلّى فصلوته فاسدة ويثاب على ذلك ولو صلى مع استجماع شرائطها واركانها وهو مرء في صلوته فالصلوة جائزة وهو آثم في ذلك فلما ثبتت المخالفة بينهما لم يمكن ان يراد اهما بلفظ واحد لان اللفظ الواحد لا يتناول المعنيين المختلفين فان قيل يشكل بلفظ الشيء فانه يتناول السواد والبياض قلنا لا نسلم فان تناوله اياهما بمعنى انهما موجودان لا من حيث السواد والبياض وهما لما يتناول المعنيين المختلفين صار كالاسماء المشتركة وقد اريد احدا المعنيين فلا يراد الاخر كما اذا اريد بالعين الذهب لا يراد الينبوع وغيره *

قوله وما رواه محمول على رفع الائم لما ذكرناه مشترك ولان الحكم غير ملفوظ وانما ثبت مقتضى والمقتضى لا عموم له وحكم الآخرة وهو الائم مراد اجماعا فلم يبق حكم الدنيا مرادا وعليه يحمل قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم فان قيل القليل من فعل هو ليس من افعال الصلوة عفو فينبغي ان يكون القول كذلك فلما ذكر في الاسرار لا يجوز اعتبار القول بالفعل لان الاحتراز عن اصل الفعل الذي ليس من الصلوة غير ممكن لان في الحي حركات هي افعال لبست من الصلوة ولا يمكنه الاحتراز عن اصلها فلم يكن مفسدا حتى يكثر ويدخل في حد ما يمكن الاحتراز عنه ولا كذلك الكلام فيمكن الاحتراز عن قليله وكثيره

قوله بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار فان المتشهد يسلم على النبي وعلى عباد الله

فيعتبر ذكر في حالة النسيان وكلاما في حالة التعمد لما فيه من كاف الخطاب
 فان ان فيها اوتاه او بكى فارتفع بكاءه فان كان من ذكر الجنة او النار
 لم يقطعها لانه يدل على زيادة الخشوع وان كان من وجع او مصيبة قطعها
 لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس وعن ابي يوسف
 رحمة الله تعالى عليه ان قوله اه لا تفسد في الحالين واوه تفسد وقيل الاصل
 عنده ان الكلمة اذا اشتملت على حرفين وهما زائدتان او واحد بهما لا تفسد
 وان كانتا اصليتين تفسد وحروف الزوائد جمعوها في قوله اليوم تنساه وهذا
 لا يقوى لان كلام الناس في متفاهم العرف يتبع وجود حروف الهجاء وانها مالمعنى
المراد من المتفاهم كلام الناس في متفاهمهم

الصالحين وهو اسم من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام بكاف الخطاب وانما يتحقق معنى
 الخطاب فيه عندا لقصد فاذا كان ناسيا شبهناه بالاذكار واذا كان عامدا شبهناه بالكلام
قوله فيعتبر ذكر في حالة النسيان اراد به ان يسلم على ظن انه اتم الصلوة
 فاما اذا سلم في خلال الصلوة وهونا من صلوته فصلوته فاسدة **قوله** فان ان فيها
 الانين صوت المتوجع نحو آه **قوله** اوتاه اي قال اوه او بكى فارتفع بكاءه
 اي حصل به الحروف **قوله** فان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها سئلت عائشة
 رضي الله عنها عن الانين في الصلوة فقالت ان كان من خشية الله تعالى لا تفسد
 صلوته وان كان من الالم تفسد وقال عم طويي للبكاين في الصلوة وهذا لان الانين ونحوه
 متى كان من ذكر الجنة او النار صار كأنه يقول اللهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من
 النار ولو صرخ به لا تفسد صلوته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه قال انا مصاب
 وانه مفسد وعن ابي يوسف رح انه قال ان كان يمكن الامتناع عنه يقطع الصلوة وان كان
 لا يمكن الامتناع عنه لا يقطع وعن محمد ان كان الممرض خفيفا يقطع وان كان ثقيلا
 لا يقطع لانه لا يمكنه القعود الا بالانين **قوله** في الحالين اي في حال ذكر النار وحال التوجع (قوله)

ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد وان تنحج بغير عذر بان لم يكن مدفوعا اليه وحصل به
 احروف ينبغي ان يفسد عندهما وان كان يعذر فهو عفو كالعطاس والجشاء اذا حصل به حروف
 لم يشترط في قولهم ان يفسد عندهما وان كان يعذر فهو عفو كالعطاس والجشاء اذا حصل به حروف

قوله ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد كما اذا قيل انتم اليوم ساء لتمونيها
 وهذا مفسد بالاتفاق وهذا لا يرد عليه لان كلامه في الحرفين لا في الزائد
 عليهما الا ان يقال العبرة في كونه كلا ما لوجود الهجاء وافهام المعنى وحروف
 الزوائد وغيرها والكلمة على حرفين او اكثر في ذلك سواء فمن هذا لا يقوى
 اصل ابي يوسف راجح كذا ذكر في الكتاب **قوله** فان لم يكن مدفوعا اليه اي لم يكن مضطرا
 بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به حرف نحو اح بالفتح والضم يفسد عندهما وفي
 مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ان كان التنحج لتحسين الصوت فكذلك ايضا لانه يفعله
 لاصلاح القراءة فيصير من القراءة معنى الا ترى ان المشي للبناء لا يقطع الصلوة وان
 لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لاصلاح الصلوة فصار من الصلوة معنى حتى اذا لم يكن
 من عذر يقطع الصلوة وفي المحيط وان لم يكن مدفوعا اليه في التنحج الا انه لاصلاح الحلق
 ليتمكن من القراءة ان ظهر له حروف نحو قوله اح او يكلف لذلك كان الفقيه اسمعيل
 الزاهد يقول يقطع الصلوة عندهما لانها حروف مهجاة وقال غيره من المشايخ لا يقطع
 الصلوة وان لم تظهر له حروف مهجاة لا يقطع الصلوة عندهما **قوله** ينبغي ان يفسد عندهما
 انما لم يقطع الجواب للاختلاف في هذه المسئلة فظهر منه ان المختار عنده الفساد عندهما
قوله كالعطاس اذا حصل به حروف ذكر في المبسوط العطاس لا يكون قاطعا للصلوة وان
 سمع فيه حرف مهجاة وهي اصهب اراد بالاصهب هيئة العطاس فانه يكون لبعض الناس
 على هذه الهيئة والجشاء ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع
 عندهما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع (قوله)

(كتاب الصلوة - باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها)

ومن عطس فقال له آخر يرحمك الله وهو في الصلوة فسدت صلوته لانه يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم بخلاف ما اذا قال العاطس او السامع الحمد لله على ما قالوا لم يفسد الصلوة لانه لم يتعارف جوابا وان استفتح ففتح عليه رجل في صلوته فسدت صلوته ومعناه ان يفتح المصلي على غير امامه لانه تعلم وتعلم فكان من كلام الناس ثم شرط التكرار في الاصل لانه ليس من اعمال الصلوة فيعفى القليل منه ولم يشترط في الجامع الصغير

قوله ومن عطس فقال له آخر يرحمك الله انما قيد بقوله لا خير لانه اذا قال العاطس بنفسه ذكر في الفتاوى الطهرية لا تفسد صلوته لان هذا بمنزلة قوله يرحمني الله وهذا لا يفسد **قوله** وهو في الصلوة اي القائل في الصلوة **قوله** على ما قالوا اشارة الى خلاف البعض وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في العاطس بحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرك لسانه فلو حرك تفسد صلوته كذا في المحيط **قوله** على غير امامه سواء كان ذلك الغير في الصلوة او خارج الصلوة **قوله** ثم شرط التكرار في الاصل اي في المبسوط وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط في الرجل يصلي وخلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح ففتح عليه الرجل الذي يصلي غير مرة فانه ينظر ان اراد بهذا تعليمه فان صلوته تفسد لان التعليم ليس من افعال الصلوة فاذا كثر في الصلوة اوجب الفساد كما لو اشتغل بعمل آخر وان لم يرد بذلك تعليمه ولكن اراد قراءة القرآن لا تفسد صلوته لان القراءة من اعمال الصلوة فلا تفسد وان كثر ونظير هذا ما قالوا في رجل يصلي فقال له انما انما مالك فقال الخبل والبغال والحمير فانه ينظر ان اراد جوابه بفسد صلوته وان لم يرد جوابه بل اراد قراءة القرآن لا تفسد وكذلك لو كان الرجل يصلي وامامه كتاب موضوع وخلفه رجل يسمى يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة وكذلك لو قبل للمصلي باي موضع مررت فقال بئر معطلة وقصر مشيد او كان راكبا في سفينة وابنه خارج السفينة فقال يا بني اركب (معنا)

لان الكلام بنفسه قاطع وان قل وان فتح على امامه لم يكن كلاما استحسانا لانه مضطر الى اصلاح صلوته فكان هذا من اعمال صلوته معنى وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مرخص فيه وقراءته ممنوع عنها ولو كان الامام انتقل الى آية اخرى تفسد صلوة الفاتح وتفسد صلوة الامام لو اخذ بقوله لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة وينبغي للمقتدي ان لا يعجل بالفتح

معناه هو على هذا التفصيل من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واما على قول ابي يوسف لا تفسد صلوته اراد بذلك تعليمه اولم يرد واراد به جواب السائل اولم يرد لان الاصل عنده ان ما كان قرآنا او ثناء فانه لا يتغير بالنية وعندهما بتغير كذلك في شروح الجامع الصغير.

قوله لان الكلام بنفسه قاطع وان قل القارئ اذا استفتح غيره فكانه يقول بعد ما قرأت ما ذا فذكرني والذي يفتح عليه فكانه يقول ما قرأت كذا فخذمني **قوله** وان فتح على امامه لم يكن كلاما واطلاق هذا دليل على ان ما اذا قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلوة وما اذا لم يقرأ سواء لا تفسد صلوة الفاتح بالفتح ولا صلوة الامام بالاخذ وذكر القاضي خان رحمه الله في الجامع الصغير ان استفتح بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة ففتح عليه فالوافسدت صلوته وان اخذ الامام بقوله فسدت صلوة الكل والاصح انها لا تفسد صلوته لانه لو لم يفتح عليه ربما يجري على لسانه ما يكون مفسدا فكان فيه اصلاح صلوته **قوله** وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعض المشايخ فانهم قالوا ينوي بالفتح على امامه التلاوة وهو سهو وانما هذا اذا اراد ان يفتح على غير امامه فحينئذ ينبغي ان ينوي التلاوة دون التعليم فلا يضره ذلك كذا في المبسوط **قوله** وتفسد صلوة الامام اذا اخذ بقوله ذكر في المحيط ولو اخذ الامام من الفاتح بعدما انتقل الى آية اخرى هل تفسد صلوة الامام حكى عن القاضي الامام ابي بكر الرازي رحمه الله انه قال تفسد صلوته وغيره من المشايخ قالوا لا تفسد

وللا مام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء او انه او ينتفل الى آية اخرى
فلو اجاب في الصلوة رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد عند ابي حنيفة و محمد
رحمهما الله وقال ابو يوسف رح لا يكون مقصدا وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه
له انه ثناء بصيغته فلا يتغير عزيمته ولهما انه لخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله
مجعل جوابا كالتشمين والاسترجاع على الخلاف في الصحيح وان اراد به اعلامه انه
في الصلوة لم تفسد بالاجماع لقوله عليه السلام اذا نابت احدكم نائبة في الصلوة فليسهج

قوله ولا مام ان لا يلجئهم اليه والالجاء ان يردد الآية او يقف ساكنا
قوله بل يركع اذا جاء او انه وانما اطلق الاوان ولم يفصل لان الرواية اختلفت فيه في بعضها
اعتبر الاستحباب وفي بعضها اعتبر فرض القراءة فذكر الا مام التمر تاشي رحمه الله
محالا على الشافعي رحمه الله ينبغي الامام اذا ارتج ان يتجا وزالى سورة اخرى او
يركع اذا كان قرا المستحب صيانته للصلوة عن الزوائد وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله
يكره للامام ان يتردد فيلجئ القوم الى ان يفتحوا عليه اذا كان قرا مقدارا ما يتعلق
به الجواز ولكن يركع وصاحب المحيط وقاضي خان ذكر انهما ذكره ابو بكر الرازي رح
قوله ولو اجاب المصلي رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد وصورة ذلك اذا قيل
بين يدي المصلي امع الله اله آخر فقال لا اله الا الله يريد جوابه وعلى هذا الخلاف اذا وصف
الله بوصف لا يليق به فقال سبحان الله يريد به الجواب او احبر بخبر يسره فعال الحمد لله
يريد به الجواب كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** ولهما انه اخرج
الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فيصير كانه قال الحمد لله على قدوم ابي واشباه
ذلك ولو صرح بذلك تفقد صلوته فكذا هذا **قوله** والاسترجاع على هذا الخلاف في الصحيح
وقبل هو مفسد بالاتفاق والفرق لابي يوسف رحمه الله ان الاسترجاع لاظهار المصيبة
فكانه قال اصبت بكذا فاعينوني وما شرعت الصلوة لاجله والتحميد لا طهارا لشكر (والصلوة)

ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر والتطوع فقد نقض الظهر لانه صبح شروعه في غيره فيخرج عنه ولو افتتح الظهر بعد ما صلى من ركعة فهي هي وتجزي بتلك الركعة لانه نوى الشروع في عين ما هو فيه فلغت نيته وبقي المني على حاله

والصلوة شرعت لاجله ولا ن صيغة هذه الالفاظ للثناء على الله تعالى وهو موجود في القرآن ولم تجر العادة بين الناس في استعمال هذه الالفاظ بين الناس للجواب بخلاف الاسترجاع وتشميت العاطس لانه غلب استعمال هذه الالفاظ بين الناس للجواب وفي قوله يرحمك الله خطاب للعاطس .

قوله ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر هذا اذا لم يكن صاحب ترتيب فيصيح شروعه في العصر اما اذا كان صاحب ترتيب يصير شارعا في النفل بافتتاحه العصر عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعلى هذا من في الظهر كبير ونوى الجمعة او في الجمعة كبير ونوى الظهر او كان يصلي منفردا فكبر ونوى الاقتداء بالامام في تلك الصلوة وكذا المقتدي لو كبر للتفردا وللا مامة يخرج عن صلوته ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فافتتح ثانيا لاجله فهو على الافتتاح الاول الا ان يكون الداخل امرأة وحاصله ان الثانية لو كانت غير الارأى ونوى الدخول في غير ما هو فيه كان من ضرورته خروجه عما هو فيه فيبطل ما صلى كمن باع بالف ثم جدد البع باقل منها او باكثر او بدينا ينتقض الاول كذا هنا وكذا الوصال على مال ثم قال على مال غيره واما الثانية لو كانت عين الاولى فلا يلغو ما صلى بل يحسب ما صلى من الصلوة وهي المسئلة الثانية التي ذكرها وهي مسئلة هي اي تلغونية الافتتاح حتى لو صلى بعدها ثلث ركعات يخرج عن عهدة فرض الظهر ولو صلى اربعا بعد ما نوى على ظن ان الاولى انتقضت ولم يقعد في الثالثة تنفس صلوته لانه ترك القعدة الاخيرة لان الركعة الاولى وقعت محسوبة ولم يبطل هذا اذا نوى بقلبه واما اذا نوى بلما نه وقال نويت ان اصلي الظهر انتقض ما صلى ولا يجزأ بتلك الركعة (قوله)

واذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه عبادة ^{أي الضم} الإضافية إلى عبادة الله لا لأنه يشبه بصنيع أهل الكتاب ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عمل كبير ولأنه تلقن من المصحف فصار كما إذا تلقن من غيره وعلى هذا لا فرق بين الموضوع والمحمول وعلى الأول يفتقران ولو نظر إلى مكتوب وفهمه فالصحيح أنه لا تفسد صلوته بالاجماع بخلاف ما إذا حلف أن لا يقرأ كتاب فلا ن حيث بحث بالفهم عند محمد رحمه الله لأن المقصود هناك الفهم أما فساد الصلوة فبالعمل الكبير ولم يوجد

قوله وإذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلوته فيد الإمام اتفاقاً فإن الحكم لا يختلف في غيره وفي المبسوط وإذا قرأ في صلوته من المصحف فسدت صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله يجزيه بغير كراهة وهو يقول لو كره هذا الصنيع لأنه صنيع أهل الكتاب كان يجب أن يكره إذا كان يصلي وهو يقرأ عن ظهر القلب لأن منهم من يصلي هكذا وكذلك نتصدق كما يتصدقون ونأكل ونشرب كما يأكلون ويشربون فلا يكره قلنا إنما نهينا عن التشبه بهم فيما لنا منه بد كما يكره اللاتمان أن يصلي سادلاً ثوبه لأنه صنيع أهل الكتاب ولا فرق في الكتاب بين ما إذا قرأ قليلاً أو كثيراً وقال بعض مشايخنا أن قرأ مقدراً آية تامة تفسد صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله عليه والأقوال بعضهم أن قرأ مقدراً العاتحة تفسد صلوته وفيما دون هذا لا تفسد **قوله** ولو نظر إلى مكتوب أي غير القرآن فالصحيح أنه لا يفسد بالاجماع وذكر شيخ الإسلام رحمه الله المصلي إذا نظر في المحراب فإذا فيه مكتوب كن في صلوتك خاشعاً فنظر في ذلك وتأمل حتى فهم قال بعض مشايخنا على قول أبي يوسف رحمه الله لا تفسد وعلى قول محمد رحمه الله تفسد قاسوا هذه المسئلة على مسألة اليمين أن حلف لا يقرأ كتاب فلان فوصل إليه كتاب فلان فنظر فيه حتى فهم ولم يقرأ بلسانه قال أبو يوسف رحمه الله لا يحنث في يمينه لأنه لم يقرأ بلسانه والقراءة مما يكون باللسان وعلى قول محمد رحمه الله يحنث متى فهم ما فيه (فجعل)

وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة مرورشيء الا ان المار اثم لقوله عليه الصلوة والسلام لو علم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه من الوزر لوقف اربعين

فجعل محمد رح التفهم كالقراءة في حق الحنث فكذا في حق افساد الصلوة ثم لو قرأ كن في صلوتك خاشعا تفسد صلوته فكذا هذا ولهذا قالوا يجب ان لا يضع المصلي الجزء بين يديه لانه ربما يكون مكتوبا فيه الجزء الثاني والاول فينظر في ذلك ويغفهم فبدخل في ذلك الاختلاف فيجب ان يتحرر عن هذا ومن مشايخنا من يقول على قول محمد رحمة الله عليه ايضا لا بنسب لان قراءة الكتاب غير مقصود في نفسه وانما المقصود علم ما فيه فيصرف اليمين الى ما هو المقصود وذلك يحصل بالنظر فيه والتفهم ولا كذلك ههنا والدليل عليه انه لو نظرا الى جيب امرأة وعليه مكتوب انت طالق وفهم ولم يقرأ لا تطلق امرأته وكذا اذا كان انت حر مكتوبا في جيب عبده فنظروا فهم لا يعتق عبده فدل ان محمدا رحمة الله انما جعل التفهم بمنزلة القراءة في قراءة الكتاب خاصة فاما في حق سائر الاحكام المتعلقة بالنطق لا يجعل التفهم كالقراءة *

قوله وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة وعلى قول اصحاب الظواهر تفسد صلوة المصلي بمرور المرأة بين يديه لما روى ابو ذر رضي الله عنه انه قال عليه السلام يقطع الصلوة مرور المرأة والحصار والكلب لكننا نقول انكرت عايشة رضي الله عنها هذا الحديث حين بلغها وقالت لعروة يا عروة ماذا نقول اهل العراق قال يقولون يقطع الصلوة مرور المرأة والحصار والكلب فتالت يا اهل العراق والشقاق والنفاق فرتمونا بالكلاب والحصار كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وانا معترضة بين يديه اعترض الجنابة فاذا سجد حبست رجلي واذا قام مددتها **قوله** لو وقف اربعين وروي عن ابي جهيم الانصاري رضي الله عنه قبل له ما ذا تحفظ عن رسول الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

وانما يأتى امر في موضع سجوده على ما قبل ولا يكون بينهما حائل ويجازي أعضاء المار
أعضاء لو كان يصلي على الدكان وينبغي لمن يصلي في الصحراء ان يتخذ امامه سترة
لقوله عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سترة
ومقدارها زراع فصاعدا لقوله عليه السلام اعجز احدكم اذا صلى في الصحراء ان يكون امامه

وسلم يقول لو علم المار ما ذا عليه وفي رواية ما ذا عليه من الوزر لوقف اربعين وابوجهيم كان
اسمه ايوب فكان ايوب يقول لا ادري قال اربعين عا ما ام اربعين شهرا ام اربعين يوما
وروي ايضا عن كعب رضي الله عنه انه قال لو علم المار ما ذا عليه لكان ان يخسف الله به
الارض خبره كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله .

قوله وانما يأتى امر في موضع سجوده على ما قبل واختلف في الموضع الذي يكره
المرور فيه منهم من قدره بثلاثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم بأربعين ومنهم بموضع سجوده ومنهم
بمقدار الصغين او ثلثة والاصح ان كان بحال لو صلى صلوة خاشع لا يقع بصره على المار فلا يكره
لحوائج يكون منتهى بصره في قباة الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدور قدميه وفي سجوده
الى اربعة انفه وفي قعوده الى حجرة وفي سلامه الى منكبيه كذا ذكره الامام الترمذي
رحمه الله واختار فخر الاسلام رحمه الله ذلك ايضا وقال اذا صلى راما بصره الى
موضع سجوده فلم يقع عليه بصره لم يكره وهذا احسن واما غيرهما كالا مام شمس
الاثمة السرخسي وشيخ الاسلام وقاضي خان رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب
الهداية بان الموضع الذي يكره فيه المرور هو موضع العجود ثم ذكر شيخ الاسلام
رحمه الله هذا الحد الذي ذكرنا اذا كان الرجل يصلي في الصحراء واما في المسجد
فالحد هو المسجد الا ان يكون بينه وبين المار مطوانة او غيرها والمسجد الكبير كالجامع مثلا
قيل كالصحراء وقيل كالمسجد الصغير وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام رحمه الله وان مر
من بعد في المسجد الجامع فقد قيل يكره والاصح انه لا يكره **قوله** ويجازي أعضاء المار (أعضاء)

مثل مؤخرة الرجل وقيل ينبغي ان يكون في غلط الاصبع لا ن مادونه
لا يبدول لنا ظر من بعيد فلا يحصل المقصود ويقرب من السترة لقوله عليه الصلوة
والسلام من صلى الى ستره فليدن منها ويجعل السترة على حاجبه الايمن او
على الايسر وبه ورد الاثر ولا بأس بترك السترة اذا امن المرور ولم يواجه
الطريق وسترة الامام ستره للقوم لانه عليه الصلوة والسلام صلى ببطحاء مكة

اعضاءه لو كان يصلي على الدكان انما شرط هذا فانه لو صلى على الدكان والدكان مثل قامة
الرجل فهو ستره فلا يأثم المار وكذا السطح والسير وكل مرتفع ومن مشايخنا من حده
بقدر السترة وهو ذراع وهو غلط لانه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب وان استتر
بظهر انسان جالس كان ستره وان كان قائما اختلفوا فيه وان استتر بدابة فلا بأس به
وقالوا حيلة الراكب اذا اراد ان يمر ان ينزل فيصير وراء الدابة ويمر فيصير الدابة ستره
ولا يأثم وكذا لو مرر جلان متحاذيان فان كراهة المرور واثمه تلحق الذي يلي المصلي
كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله .

قوله مثل مؤخرة الرجل بضم الميم وكسر الخاء لغة في آخرته وهي الخشبة اعريضة
التي تحاذي رأس الراكب وتشديد الخاء خطأ كذا في المغرب فمؤخرة الرجل
جاز ان تكون مقدار الزراع وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله من حديث ابي جحيفة
رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ركز عنزة وقال مقدار العنزة انما يكون طول ذراع
قوله وبه ورد الاثر وهو ما روي عن المقداد رضي الله عنه انه قال ما صلى رسول الله
عليه السلام الى شجرة ولا الى عود ولا عمود الا جعله على حاجبه الايمن ولم يصمده
صمدا كذا في الجامع الصغير نفخر الاسلام رحمه الله اي لم يقصده قصد ابا لمواجهته (قوله)

الى عنزة ولم يكن للقوم سترة ويعتبر الغرز دون الالتقاء والخط لان المقصود لا يحصل به ويدرك المارا اذا لم يكن بين يديه سترة او مربينه وبين السترة لقوله عليه السلام فاذا راوا ما استطعتم ويدروا بالاشارة كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله تعالى عنهما او يدفع بالتسبيح لما روينا من قبل ويكره الجمع بينهما لان باحدهما كفاية.

الشيخ بالاشارة

قوله الى عنزة بالتنوين وهي شبه العكازة وهي عصا ذات زج كذا في المغرب الزج الحديد التي في اسفل الرمح **قوله** ويعتبر الغرز دون الالتقاء والخط وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه انما يغرز اذا كانت الارض رخوا فاما اذا كانت الارض صلبة لا يمكنه الغرز فانه يضع وضعه لان الوضع قد روي كما روي الغرز لكن يضع طولا لا عرضا ليكون على مثال الغرز فان لم يكن معه خشبة او شيء يضع هل يخط خطأ قال لا يخط خطأ والخط ليس بشيء هكذا روي عن محمد رحمة الله عليه رواه عصمة وقال الشافعي رحمه الله بانه يخط خطأ وبه قال بعض مشايخنا المتأخرين وقالوا يخط طولا لا عرضا وقيل يخط شبه المحراب **قوله** كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله عنها روي ان النبي عليه السلام كان في بيت ام سلمة فقام عمر بن ام سلمة ليمر بين يديه فاشار اليه ان تف فوقف ثم قامت زينب بنت ام سلمة رضي الله عنها التمر بين يديه فاشار اليها ان تفني (فاتت) فمرت فلما فرغ من صلوته قال ناقصات العقل ناقصات الدين صواحب يوسف صواحب كرسف يغلبن الكرام ويغلبهن اللثام وفي المغرب الكرسف القطن وبه سمي رجل من زهاد بني اسرائيل كان يقوم الليل ويصوم النهار فكفر في سبب امرأة عشقها ثم تداركه الله بما سلف منه فتاب عليه هكذا في الفردوس ومنه الحديث صواحب يوسف صواحب كرسف والله اعلم (فصل)

فصل فيما يكره

ويكره للمصلي ان يعبت بثوبه او بجسده لقوله عليه السلام ان الله تعالى كره لكم ثلثا وذكر منها العبت في الصلوة ولان العبت خارج الصلوة حرام فما ظنك في الصلوة ولا يقلب الحصى لانه نوع عبت الا ان لا يمكنه من السجود فليسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام مرة يا اباذر والافذر ولان فيه اصلاح صلوته ولا يفرقع اصابعه لقوله عليه السلام لا تفرقع اصابعك وانت تصلي ولا يتخصرو وهو وضع اليد على الخاصرة لانه عليه السلام نهى عن الاختصار في الصلوة ولان فيه ترك الوضع المسنون

فصل فيما يكره

قوله ويكره للمصلي ان يعبت بثوبه قال الامام بدر الدين الكردي رحمه الله العبت الفعل الذي فيه غرض ولكن ليس بشرعي والسفه مالا غرض فيه اصلا **قوله** وذكر منها العبت في الصلوة قال عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى كره لكم ثلثا الرث في الصوم والعبت في الصلوة والضحك في المقابر رواه ابو هريرة رضي الله عنه **قوله** فیسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام يا اباذر مرة والافذر وفي بعض الروايات وان تركتها فهو خير لك من مائة ناقة سوداء الحدة تكون لك كذا في المبسوط **قوله** ولا يفرقع اصابعه فرقع اصابعه اذا غمزها او مدها حتى يصوت لقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه اني احب لك ما احب لنفسي لا تفرقع اصابعك وانت تصلي **قوله** ولا يتخصر في المبسوط وهو فعل المصاب وحالة الصلوة حال يناجي فيها العبد ربه فهي حال الافتخار لا حال اظهار المصيبة ولانه فعل اهل الكتاب قال عليه السلام الاختصار في الصلوة راحة اهل النار وقد نهينا عن التشبه بهم

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ولا يلتفت لقوله عليه السلام لو علم المصلي مع من يناجي ما التفت ولو نظر بمؤخر عينه يمنة ويمنة من غير ان يلوي عنقه لا يكره لانه عليه السلام كان يلاحظ اصحابه في صلوته بموق عينيه ولا يقعي ولا يفترش ذراعيه لقول ابي ذر رضي الله عنه نهاني خليلي عن ثلث ان انقرنك الديك وان اقعي اقعاء الكلب وان افترش اقتراش النعلب والآقعاء ان يضع اليديه على الارض وينصب ركبتيه نصبا هو الصحيح ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام ولا بيده لانه سلام معني حتى لو صاح بنية التسليم تفسد صلوته ولا يترفع الا من عذر لان فيه ترك سنة القعود

قوله ولا يلتفت روي عن رسول الله عليه السلام ان الرحمة توافيه العبد ما دام في صلوته فاذا التفت اعرض عنه ولا ان الالتفات يمنة ويسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه ولو انحراف عن القبلة بجميع بدنه فسدت صلوته فاذا انحراف ببعض بدنه يكره كالعمل اليميني في الصلوة يكره لان كثرة يعمد وقال عليه السلام تلك خلصة يختلمها الشيطان من صلوة العبد وهذا دليل على ان الالتفات مما لا يقطع الصلوة وان انحراف عن القبلة يمنة او يسرة ما لم يستدبر القبلة **قوله** والآقعاء ان يضع اليديه الى قولته هو الصحيح وقيل الآقعاء ان ينصب قدميه كما يفعل في السجود ويضع اليديه على عقبه **قوله** ولا يترفع الا من عذرو في المبسوط ومن علل فيه فقال التربع جلوس الجبابرة فلهذا كره في الصلوة وهذا ليس بقوي فان النبي عليه السلام كان يترفع في جلوسه في بعض احواله حتى انه كان يأكل يوما من ربعا فنزل عليه الوحي كل كفا تأكل العبد وهو كان منزها من اخلاق الجبابرة وكذلك عامة جلوس عمر رضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تربعا والصحيح ان الجلوس على الركبتين اقرب الى التواضع من التربع فهو اولي في حالة الصلوة الا عند العذر • (قوله)

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره) (٢٩٥)

ولا يعقص شعرة هوان يجمع شعرة على هامته ويشده بخيط او بصمغ ليتلبد فقد روي
عن النبي عليه السلام نهى ان يصلي الرجل وهو معقوص ولا يكف ثوبه لانه نوع تجبر
ولا يمدل ثوبه لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن المدل وهوان يجعل ثوبه على رأسه
وكتفيه ثم يرمل اطرافه من جوانبه ولا يأكل ولا يشرب لانه ليس من اعمال الصلوة
فان اكل او شرب عامدا وناسيا فسدت صلوته لانه عمل كبير وحالة الصلوة مذكرة ولا بأس
بان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره ان يقوم في الطاق لانه يشبه صنيع
اهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان بخلاف ما اذا كان سجوده في الطاق

قوله ولا يعقص شعرة وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وصورة العقص هوان يشد صغيرته
حول رأسه كما تفعله النساء او يجمع شعرة فيعقد في مؤخر رأسه وكل ذلك مكروه وعن
عمر رضي الله عنه انه مر برجل ساجد عاقص شعرة فحله حلا عنيفا وقال اذا طول
احدكم شعرة فليرسله ليسجد معه **قوله** ولا يكف ثوبه والكف ان يرفع الثوب من
بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود كذا في المغرب **قوله** ولا يمدل ثوبه وفي مبسوط
شيخ الاسلام رحمه الله هوان يضع الرداء او القباء على كتفيه ولم يدخل يديه في الكمين
وفي الخلاصة وهو مكروه سواء كان تحته قميص ام لا **قوله** ولا يأكل ولا يشرب اما اذا كان
بين اسنانه شيء فابتلعه لا تفسد صلوته لان ما بين اسنانه تبع لريقه ولهذا لا يفسد به
الصوم قال بعضهم هذا اذا كان ما بين اسنانه قليلا مادون الحمصة فاما اذا كان اكثر
من ذلك تفسد صلوته وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم مادون ملاء الفم لا يفسد
صلوته وفرق بين الصلوة وبين الصوم كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله **قوله** ومجوده
في الطاق المراد من الطاق المحراب ويكره ان يقوم في الطاق قال شمس الاثمة الحلواني
رحمه الله وفيه طريقان احدهما انه اذا دخل الطاق صار ممتازا عن القوم في المكان
لانه في معنى بيت آخروذ لك صنيع اهل الكتاب والتشبه بهم مكروه وقال عليه السلام

(كتاب الصلوة ... باب ما يفقد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان لما قلنا وكذلك على القلب
في ظاهرا لرواية لانه اذ وراء الامام
مختلطة

من تشبه بقوم فهو منهم خصوصا في الصلوة ولهذا يكره الاعتجار وهو ان يشد العمامة
حول رأسه وييدي هامته كما يفعل الشطار ويكره تغطية الفم في الصلوة لانه تشبه بهم والوجه
الثاني ما حكى عن الفقيه ابي جعفر رحمه الله انه قال لانه يشبهه على من عن يمينه
وعن يساره حاله حتى اذا كان بجنب الطاق عمودان وراء ذلك فرجة يطلع فيها من
عن يمينه وعن يساره على حاله فلا بأس به لان الامام انما كان اماما ليعلم بحاله
فيتحقق الاتمام وانما هذا بالعراق لان محاريبهم مجوفة مطوقة مبنية باللبن والآجر
وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله من اخار الطريقة الاخيرة لم يكره عند
عدم الاشتباه وان كان مقام الامام في الطاق بان كان على جانبي الطاق فرجة ومن اختار
الطريقة الاولى قال يكره في الوجهين جميعا وقال هذا هو الوجه •

قوله ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان انما قيد به لانه لو كان معه بعض
القوم لا يكره **قوله** وكذلك على القلب في ظاهرا لرواية وذكر الطحاوي رح انه لا يكره لزوال
المعنى الاول وهو التشبه بصنيع اهل الكتاب فانهم لا يفعلون هكذا ولم يذكر في الكتاب مقدار
ارتفاع الدكان الذي يكره قال بعضهم ما لم يجاوز قامة الرجل الوسط لا يكره وهو اختيار
شمس الأئمة الحلواني رح وذكر الطحاوي رحمه الله انه مقدّر بقدر قامة الرجل وهكذا
روي عن ابي يوسف رحمه الله وقيل انه مقدّر بمقدار ما يقع به الا متياز وقيل انه مقدّر
بقدر ذراع اعتبارا بالستره وعليه الاعتماد وكذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله
وذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان القوم اذا كانوا على الدكان انما يكره اذا لم يكن فيه عذر
اما عند العذر فلا يكره كما في الجمعة فان القوم يقومون على الرفوف والامام على الارض
ولم ينكرا حد لضيق المكان وحكي عن شمس الأئمة الحلواني رح ان الصلوة (على)

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره) (٢١٧)

ولا لباس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث لان ابن عمر رضي الله عنه
ربما كان يمتدحنا في بعض اسفاره

على البرفوف في الجامع من غير ضرورة مكره وعند الضرورة بان امتلاء المسجد فلا لباس به
وهكذا يحكى عن الفقيه ابي الليث رحمه الله في الطاق فانه اذا تحققت الضرورة بان ضاق
المسجد على القوم والامام يقوم في الطاق لا يكره كذا في الجامع المحبوبي *
قوله ولا لباس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث انما قيد بان يظهر لانه اذا صلى
الى وجه غيره يكره لما روي ان عمر رضي الله عنه رأى رجلاً يصلي الى وجه غيره
فعزهما بالدارة وقال للمصلي اتستقبل صورة في صلوتك وقال للقاعد اتستقبل المصلي
بوجهك ولو صلى الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره
وفي قوله الى ظهره اشارة الى انه لا لباس بان يصلي وان كان بقربه قوم يتحدثون او نائمون
ومن الناس من كره ذلك لما روي ان النبي عليه السلام نهى عن ان يصلي الرجل وعنده
قوم يتحدثون او نائمون وتاويل ذلك عندنا اذا رفعوا اصواتهم على وجه يخاف
وقوع الغلط في الصلوة وفي النائم اذا كان يخاف ان يظهر صوت من النائم فيضحك
في صلوته ويخجل النائم اذا انتبه فان لم يكن كذلك فلا لباس به والدليل على انه لا يكره
ما روي ان اصحاب رسول الله عليه السلام كانوا يصلون وبعضهم كانوا يقرؤون وبعضهم
كانوا يتعلمون الفقه وبعضهم كانوا يذكرون الموعظ ولم يمنعهم عن ذلك رسول الله
عليه السلام كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله والفوائد الظهيرية
قوله كان يستدحنا في وجه الاستدلال به انه لما ثبت به اباحة الصلوة الى ظهر رجل قاعد
يتحدث وليس في وسع المصلي منعه من الحديث ثبت ان المتحدث لا اثر له في نفي
الاحقة والجواز بالضرورة اذا التكليف يدور مع الوسع

(كتاب الصلوة ... باب ما يقصد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ولا لباس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق أو سيف معلق لانهما لا يعبدان وباعتبار
ثبت الكراهة ولا لباس بان يصلي على بساط فيه تصاوير لان فيه استهانة بالصورة
ولا يسجد على التماثيل ولا يرلا نه يشبه عبادة الصورة وأطلق الكراهة في الاصل لان المصلي معظم
ويكره ان يكون فوق رأسه في السقف او بين يديه او يحاذيه تصاوير او صورة معلقة

قوله ولا لباس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق وانما اورد هذه المسئلة هكذا
لان من العلماء من كره هذا فقالوا اما السيف فانه آلة الحرب وفي الحديد لباس شديد فلا يليق
تقديمه في مقام الابتهاال وقيل هو قول ابن عمر رضى واما في استقبال المصحف فان فيه
تشبها باهل الكتاب فانهم كانوا يفعلون ذلك بكتبهم وقيل هو قول ابراهيم النخعي رح
لانا نقول لا يفعلون ذلك عبادة لكن ليقرأ منه في صلواتهم وذلك يكون مكروها
عندنا ولانه لو كان موضوعا امام المصلي فليس به لباس فكذا اذا كان معلقا واما السيف
فلنا نعم انه آلة الحرب لكن الموضوع موضع الحرب ولهذا سمي محررا با فيليق هو فيه
ولانا امرنا باخذ الاسلحة في صلوة الخوف قال الله تعالى وليأخذوا اسلحتهم فاذا كان
معلقا بين يديه كان امكن من اخذها اذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة وقد كانت
العنزة تحمل امام رسول الله عليه الصلوة والسلام فكانت تركيز بين يديه فيصل اليها
وهي سلاح فتبين انه لا لباس بالاسلحة بين يدي المصلي **قوله** ولا لباس بان يصلي على
بساط فيه تصاوير ذكر في المغرب التمثال ما يصنعه ويصوره شبهها بخلق الله تعالى من
ذوات الروح والصورة عام واما قولهم ويكره التماثيل والتماثيل فالعطف للبيان واما
تماثيل شجر فمجازان **قوله** وأطلق الكراهة في الاصل اي لم يفصل في المبسوط
في الكراهة بين ان يسجد على الصورة او لا يسجد ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله
فان صلى على بساط فيه تماثيل فانه يكره لانه متى صلى عليه تشبه هذه الصلوة (الى)

(كتاب الصلوة ... باب ما يفقد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره) (٢٩٩)

لحديث جبرئيل صلوات الله عليه ان لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبد وللناظر لا يكره لان الصغار جدا لا تعبد واذا كان التمثال مقطوع الرأس اي ممحوا الرأس فليس يتمثال لانه لا تعبد بدون الرأس وصار كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا

الى الصورة وحقيقة الصلوة للصورة حرام فما يشبهها يكون مكروها ولان البساط الذي يعد للصلوة يعظم من بين سائر البسط فيكون هذا نوع تعظيم للصورة وقد امرنا بالاهانة ثم قال هكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب وذكر في الجامع الصغير انه اذا كان في موضع سجدة يكره لما فيه من التعظيم له فان كان في موضع جلوسه وقيامه لا يكره لما فيه من الاهانة .
قوله لحدث جبرئيل عليه السلام وهو ما روي مجاهد عن ابي هريرة رضي الله عنه ان جبرئيل عليه السلام استأذن على رسول الله عليه السلام فقال له ادخل فقال كيف ادخل بيتا فيه ستر عليه تماثيل حيوان او رجال اما ان يقطع رؤسها او تجعل بساطا توطأ انا معشر الملائكة لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة **قوله** لان الصغار جدا لا يفسد وكان على خاتم ابي هريرة رضي الله عنه ذبا بتان ولما وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام على عهد عمر رضي الله عنه كان على فسه صورة اسد ولبؤة وبينهما صبي يلحسانه فلما نظر اليه عمر رضي الله عنه اغرورقت عيناه بالدموع ودفعه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه واصل ذلك ان بخت نصر حين استولى اخبر ان بعض مايولد في زمانك يقتلك وكان يبتغي الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام القته امه وابوه في عيصه وجاء ان يتجوس القتل فقبض الله له اسدا يحفظه ولبؤة ترضعه وهما يلحسانه فاراد بهذا النقش ان يحفظ منه الله تعالى عليه وكان لابن عباس رضي الله عنه كانون محفوف بصور صغار **قوله** كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا وقوله على ما قالوا ايدان بخلاف البعض وذكر الامام الترمذي رحمه الله واحتلف فيمن صلى

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره لأنها تداس وتوطأ بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على السترة لأنه تعظيم لها واشد هاكرهه أن تكون أمام المصلي ثم من فوق رأسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولولبس ثوباً فيه تصاوير بكرة لأنه يشبه حامل الصنم والصلوة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وتعاد على وجه غير مكروه وهو الحكم في كل صلوة أدت مع الكراهة ولا يكره تمثال غير ذي الروح لأنه لا يعبد ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله عليه السلام اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلوة ولا نفيه إزالة الشغل فاشبه درء المارويستوي جميع أنواع الحيات هو الصحيح لا إطلاق ما روينا

وبين يديه شمع أو سراج فليل يكره كما لو كان بين يديه كانون فيه جمر أو نار موقدة والصحيح أنه لا يكره لأن السراج أو الشمع لا يعبد أحد ومن ظهروا بالدين رح الأصل أن كل ما يعم تشبهاتهم فيما يعظمونه يكره الاستقبال في الصلوة اليه وهم يعبدون الجمر يدون الضرام إلا أن الاستقبال إلى الضرام يكره لأنه لا ينفك عن الجمر وقالوا أيضاً يكره الصلوة إلى تنور مفتوح الرأس فيه ناره **قوله** ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه وقد كره بعض المتأخرين التمثال على الكبير من الوسائد التي توضع في صدر المجلس ليجلس عليها لأن ذلك في معنى الأزار في كره الجلوس عليها **قوله** ولا يكره تمثال غير ذي الروح روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه نهى مصوراً عن التصوير فقال كيف اصنع وهو كسبي قال إن لم يكن لك بد فاعليك بتمثال الأشجار **قوله** اقتلوا الأسودين أراد بهما الحية والعقرب هنا وفي حديث عائشة رضي الله عنها رأيتنا وما لنا طعام إلا الأسودان المراد بهما التمر والماء ذكره في الفائق **قوله** ويستوي جميع أنواع الحيات هو الصحيح هذا احتراز عن قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله فإنه يقول الحيات على نوعين منها ما يكون من سواكن البيوت وهي جنبية ومنها (لا يكون)

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره) (٣٠١)

ويكره عدل الآي والتسبيحات في الصلوة وكذلك عدل السور لان ذلك ليس من اعمال الصلوة وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعا مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاءت به السنة

مالا يكون فيها وأجني صورتها بضاء لها صغيرتان تمشي مستوية فلا يباح قتلها وفي قوله عليه السلام اقتل الاسودين اشارة الى هذا وأيده قوله عليه السلام اياكم والحية البيضاء فانها من الجن وفي غير الصلوة على قوله لا يحل قتله الا بعد الا عذار والانداز بان يقال خل طريق المسلم من فان ابي فحينئذ يقتل وغير الجن ما كان يضرب لونه الى السواد وفي مشيه التواء والامام الطحاوي رحمه الله يقول انه فاسد من قبل ان النبي عليه السلام اخذ على الجن العهود والمواثيق بان لا يظهر ولا امته في صورة الحية ولا يدخلوا بيوتهم فاذا انقضوا العهد يباح قتلها وقال الامام قاضي خان رحمه الله والاولى هو الا عذار رجاء العمل بالعهد وذكر شمس الائمة السرخسي رح في المبسوط وقيل هذا اذا امكنه قتل الحية بضربة واحدة كما فعله رسول الله عليه السلام في العقرب فاما اذا احتاج الى معالجة وضربات فليست قبل الصلوة كما لو قاتل انسان في صلوته لان هذا عمل كثير ثم قال ولا يظهر ان الكل سواء فيه لان هذا عمل رخص فيه للمصلي وهو كما لمشي بعد الحدث والاستقاء من البئر والتوضي .

قوله ويكره عدل الآي والتسبيحات في الصلوة اختلف المشايخ في محل الخلاف قال بعضهم لا خلاف في المكتوبة انه يكره وانما الخلاف في النوافل ومنهم من قال لا خلاف في النوافل انه لا يكره وانما الخلاف في المكتوبة وفي النهاية وما روي في الاحاديث من قرأ في الصلوة كذا كذا مرة قل هو الله احدث وكذا كذا تسبيحة فذلك الاحاديث لم يصحها الثقات اما صلوة التسبيح قد اوردوا الثقات وهي صلوة مباركة فيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة وانه يقدر ان يحفظ وان احتاج بعد يخر الا صابع حتى لا يصير عملا كثيرا ثم السلف كانوا يختلفون في عدل الآي والتسبيح في غير الصلوة فمنهم

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل)

قلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع فيمتغني عن العد بعده والله اعلم .

فصل

ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك والاستدبار يكره في رواية لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما ينحط منه ينحط الى الارض بخلاف المستقبل لان فرجه مواز لها وما ينحط منه ينحط اليها ويكره المجامعة فوق المسجد

من كان يكره ذلك وقدر روي عن عمر رضي الله عنه انه لما رأى من يفعل ذلك فقال عد ذنوبك لتستغفر منها وانت مستغن عن عدا التسيب قال : شايخنا رحمهم الله فالصواب ان لا ينهي الضعفاء عن عد النواة فذلك اسكن للقلوب .

قوله قلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع انما يتأتى هذا في الآي دون التسيبحات والله اعلم .

فصل

قوله ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء الممدود بيت النغوط والمقصود البيت ثم كما يكره استقبال القبلة بالفرج كذلك يكره للمرأة ان تمسك ولد ها نحوها ليقول وفي جمع العلوم لا يدخل الخلاء الامستور الرأس ولا يتحنج ولا يبرز ولا يمتخط ويكره الكلام عند الوطي والخلاء ويسكت اذا عطس ويكره مد الرجلين الى القبلة في النوم وغيره عمدا وكذا الى المصحف وكتب الفقه واختلف في الاستقبال للتطهير والازالة في الاجناس لا يكره الاستقبال حالة الاستنجاء والطهور كذا ذكره الامام الترمذ شي رحمه الله تعالى وقال الشافعي رحمه الله انما يكره في القضاء وامافي الاكنة فلا وفي حديث ابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهما ان النبي عليه السلام قال لا تستقبلوا القبلة لغائط او بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا وهذا بالمدينة لان من شرق او غرب لم يكن مستقبل الكعبة ولا مستدبرا

(قوله)

والهول والتخلي لان سطح المسجد اه حكم المسجد حتى يصح الاقتداء منه
 بمن تحته ولا يبطل الا عنكاف بالصعود اليه ولا يحل للجنب الوقوف عليه
 ولا لباس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد ما اعد للصلوة في البيت لانه لم يأخذ حكم
 المسجد وان ندبنا اليه ويكره ان يغلق باب المسجد لانه يشبه المنع من الصلوة
 وقيل لا لباس به اذا خيف على مناع المسجد في غيرا وان الصلوة •

قوله اليه السلام الخاذه من
في تفسيره لا ينفك عن
الجملة من غير طعن ايصلا فيه
الموافق للسنة ١٢٨١

قوله والبول والنخلي أي التغوط **قوله** وإن ندبنا إليه قال عليه السلام لا تتخذوا بيوتكم قبورا وهو عبارة عن ترك الصلوة في البيت وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير ولم يذكر كراهة البول والمجامعة والنخلاء في المواضع المتخذة لصلوة الجنازة وقد قال بعض أصحابنا إن ذلك يكره فيها كما في المساجد التي على القوارع وعند الحياص والأصح أنه ليس بهذا الموضع حرمة المسجد فإنه لا بأس با دخال الميت فيه مع أننا أمرنا بتجنب المساجد الموتى وما كان هذا إلا نظير الموضع المعد لصلوة العيد وذلك لا يأخذ حكم المسجد فهذا مثله وأما المسجد الجامع فهو أعظم المساجد حرمة والمساجد المبنية على القوارع لها حكم المسجد إلا أن الاعتكاف فيها لا يجوز لأنه ليس لها إمام ومؤذن معلوم وذكر الصدر الشهيد في الفتاوى والمختار للفتوى في المسجد الذي اتخذ لصلوة الجنازة والعيد أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وإن انفصل الصغوف رفقا بالناس وفي ما عدا ذلك ليس له حكم المسجد وفي التفاريق لا تعتكف المرأة في بيتها في غير مسجد ومعناه الموضع المعد للصلوة **قوله** ويكره أن يغلق باب المسجد قالوا لا بأس في زماننا بغلق باب المسجد ولا يفتح إلا في أوقات الصلوة والتدبير في ذلك إلى أهلها لأن الغلبة لأهل الفساد ويخاف منهم على منافع المسجد وعلى منازل الجيران بالليل وجاز أن يختلف الحكم باختلاف أحوال الناس ألا ترى أن النساء كن يحضرن الجماعات ثم صعن من ذلك وكان المنع

ولا لباس بان ينقش المسجد بالحبس والساج وماء الذهب وقوله لا لباس يشير الى انه لا يؤجر عليه لكنه لا ياتم به وقيل هو قرينة وهذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل ضمن

صوابا فكذلك اغلاق باب المسجد في زماننا والتدبير فيه الى اهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير امر القاضي يكون متوليا .

قوله ولا لباس بان ينقش المسجد قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في قوله لا لباس اشارة الى انه لا يؤجر بذلك ويكفيه ان ينجورا سا برأس وهذا لان النبي عليه السلام لما قبل له الانهدم مسجدك ثم نبنيه قال لا عرش كعرش موسى او قال عريش كعرش موسى وكان سقف مسجده من الجريد وكان يكف اذا مطر حتى قال ابو سعيد الخدري رضي الله عنه رأيت سجد في ماء وطين ولان النبي عليه السلام عد ذلك من اشراط الساعة قال يزخرف المساجد ويطول المبارات وعلي رضي الله عنه قال حين مر بمسجد مزخرف لمن هذه البيعة وانما قال ذلك لكرهه هذا الصنيع في المساجد ولما بعث الوليد بن عبد الملك اربعين الف دينار ليزين بها مسجد رسول الله صم فمر بها علي بن عمر بن عبد العزيز فقال المساكين الى هذا المال اخرج من الاساطين وعندنا لا بأس بذلك لما روي ان داؤد صلوات الله عليه بنى مسجد بيت المقدس ثم ائمه سليمان صلوات الله عليه بعده فزينه حتى نصب الكبريت الاحمر على رأس القبة وكان ذلك اعز ما يوجد في ذلك الوقت وكان يضيء من ميل والغزالات يغزلن في ضوءها في اللالي وفي الجامع الصغير للمحبوبي حتى كانت الغزالات يغزلن في ضوءها من مسافة اثنا عشر ميلا وفي الحديث الذي يرووا زيادة فانه قال وقلوبهم خاوية من الايمان وانما كره ذلك لهذا **قوله** اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء مثل التجصيص (و)

باب صلوة الوتر

الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقال سنة ظهور آثار السنة فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له ولا أبي حنيفة رحمة الله عليه قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر امر وهو للوجوب ولهذا اوجب القضاء بالا جماع وانما لا يكفر جاحده

وذكر الامام الترمذي رحمه الله في التخصيص ايضا وكان الزرنجيري رحمه الله يقول هذا في زمانهم اما في زماننا لو صرف ما يفضل من العمارة الى التنقيش بجوز لان الظلمة يأخذون ذلك وليس بمستحسن كتابة القرآن على المحاريب والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان بوطأ وفي جمع السفني مصلح اوبسأط فيه اسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا لو كان عليه الملك لا غير اوالالف واللام وحدها وكذا يكره اخراجه من ملكه اذ الم يأم من استعمال الغير فالواجب ان يوضع في اعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب لما فيه من الاهانة والله اعلم

باب الوتر

قوله لظهور آثار السنن حيث لا يكفر جاحده وليس له اذان ولا اقامة وتجب القراءة في الركعة الثالثة ولا جماعة في عامة السنة ويؤدى في وقت العشاء فان قبل الواجب ايضا لا يكفر جاحده قلنا يستدل بالمجموع وهو ان لا يكفر جاحده ولا يؤذن له فان قبل الواجب ايضا بهذه المثابة كصلوة العيد قلنا لا نسلم بانه لا اذان في صلوة العيد بل قولهم الصلوة يرحمك الله اذان واعلام على ان تمنع وجوب صلوة العيد على قول من قال انها سنة لان الاذان هو الاعلام بان ما يدعي اليه لازم الاتيان به فكان من خصائص الواجب فصح الاستدلال بعدم الوجوب **قوله** ان الله تعالى زادكم صلوة اخبر بالزيادة وانما يزداد على الشيء اذا كان المزيد عليه منحصر والنوافل غير منحصرة

لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى لما روي عنه انه سنة وهو يؤدى الى وقت العشاء
فاكتفى باذاته واقامته

فيكون زيادة على الفرائض لانها معلومة المفادير وقضيتها ان تكون فريضة الا انه امتنعبت
الفريضة لشبهة في الدليل فثبت الوجوب لا مكان اتيانه بمثله فان قيل السنن ايضا مقدرة
فهذا مكان زيادة على السن قلنا زيادتها على الفرائض اولى لما فيه من الاحتياط والعمل
بالرواية المشهورة ان الله زاد صلوة على صلواتكم الخمس ولان فيه عملا بحقيقة الامر
وهو الوجوب ولا كذلك عكسه ولانه لما احتمل هذا وذلك تعين ما ذكرنا لقوله عليه السلام
الوتر حق واجب فمن لم يوتر فليس منا ولا يقال تعين قولهما لقوله عليه السلام ثلث
كتبت علي وهي لكم سنة الوتر والضحي والاضحي لان فيه بيان انه ليس بمكتوبة
كالخمس علما واعتقادا والاستدلال بالحديث للوجوب من ثلثة اوجه احدها بالزيادة
فانها انما يتحقق على الشيء اذا كان من جنس المزيد عليه ولا يقال زاد في ثمنه
اذا وهب هبة مبتدأة ولا يقال زاد على الهبة اذا باع والمزيد عليه واجب فكذا الزيادة والثاني انه
قال فصلوها وانه امر والامر للوجوب والثالث انه اضاف الى الله تعالى والسنن يضاف
الى رسول الله عليه السلام ويدل عليه وجوب القضاء بتركه ناسيا او عاصيا وان طالت المدة
ولا يؤدى على الراحلة من غير عذر ولا يجوز بدون نية الوتر بخلاف التطوع وسائر السنن
ولو كانت سنة اكفها نية الصلوة كما في سائر السنن كذا في شرح الطحاوي وتحفة الفقهاء

قوله لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى بما روي عنه انه سنة روى حماد بن زيد
عن ابي حنيفة رحمه الله انها فريضة وبه اخذ زفر وروى يوسف بن خالد التيمي عنه
انها واجبة وهو الظاهر من مذهبه وروى نوح بن ابي مريم عنه انها سنة وبه اخذ
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وفيل في التوفيق بين الاقوال ان ما روي
عنه انه فريضة اي عملا لا اعتقادا وما روي عنه انه سنة اي ثبت وجوبه بالسنة (قوله)

قال الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام لما روت عائشة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يوتر بثلاث وحكى الحسن رحمه الله اجماع المسلمين على الثلاث وهذا احد اقوال الشافعي رحمه الله وفي قول يوتر بتسليمتين وهو قول مالك رحمه الله والحجة عليهما ما روينا ويقت في الثالثة قبل الركوع وقال الشافعي رحمه الله بعده لما روي انه عليه الصلوة والسلام قنت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا ما روي انه عليه السلام قنت قبل الركوع وما زاد على نصف الشيء فهو آخرة ويقت في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله في غير النصف الاخير من رمضان لقوله عليه السلام للحسن رضي الله عنه حين علمه دعاء القنوت اجعل هذا في وترك من غير فصل وقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لقوله تعالى فاترؤا ما تيسر من القرآن

قوله الوتر ثلاث ركعات وفي تحفة الفقهاء وقال الشافعي رح هو بالخيار ان شاء وتر بركعة او بثلاث او بخمس او بسبع او بتسع او باحدى عشر ركعة ولا يزيد على هذا وقال الزهري رحمه الله في شهر رمضان ثلاث ركعات وفي غيره ركعة ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ولما رأى عمر رضي الله عنه سعدا يوتر بركعة قال ما هذه البتراء لتشفعها اولاً دبتك وانما قال ذلك لان الاثر اشتهر ان النبي عليه السلام نهى عن البتراء **قوله** وما زاد على نصف الشيء آخرة وذا قد يكون بعد الركوع وقد يكون قبله فكون محتملا وما روينا محكم فيحمل المحتمل على المحكم **قوله** ويقت في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول لا يقت الا في النصف الاخير من رمضان لما روي ان عمر رضي الله عنه لما امرابي بن كعب رضي الله عنه بالا ما مة في ليالي رمضان امره بالقنوت في النصف الاخير وتأويله عندنا ان المراد بالقنوت طول القراءة لا القنوت في الوتر **قوله** وقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لما روي ان النبي عليه السلام اوتر ثلاث ركعات قرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون

وإذا اراد ان يقنت كبر لان الحالة قد اختلفت ورفع يديه وقت لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر منها القنوت ولا يقنت في صلوة غيرها خلافا للمشافعي رحمه الله في الفجر

وفي الثالثة بقل هو الله احد وقت قبل الركوع لكن لا ينبغي ان يقرأ سورة معينة على الدوام لان الغرض مطلق القراءة لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والتعيس على الدوام يفضي الى ان يعتقد بعض الناس واجبا وانه لا يجوز لكن لو قرأ بما ورد به الآثار احيانا يكون حسنا ولكن لا يواظب لما ذكرنا كذا في تحفة الفقهاء.

قوله وإذا اراد ان يقنت كبر لان الحالة قد اختلفت ولا يقال في مثل هذا الاختلاف لا يشرع التكبير كما لو انتقل من التناء الى القراءة لان الاستفتاح سنة فيكون كالتكبير الذي هو فرض لانه بجائسه والكل ثناء اما القنوت فواجب ومخالف للقراءة فلا يكون تبعاله **قوله** ورفع يديه ونسب لقوله عليه السلام لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن اي لا يرفع الايدي على وجه السنن الاصلية التي هي سنة الهدى الا في هذه المواضع ورفع اليدين عند الدعاء على ما عليه عمل الامة انما هو من الآداب والاستحباب والاتباع بالآثار لا على سنة الهدى ذكر في المستخلص السيد الامام ابو القاسم السمرقندي رحمه الله آداب الدعاء عشرة الى ان قال الثالث ان يدعو مستقبل القبلة ويرفع يديه بحيث يرى بباص ابطيه قال النبي عليه السلام ان ربكم حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يردهما صفرا وذكر ركن الاسلام رحمه الله في شرعة الاسلام في فصل سنن الدعاء بعد ما ذكر شرائطه جملة ويبدأ بالدعاء لنفسه ويرفع يديه الى المنكبين ويجعل باطن كفيه مما يلي وجهه وفي المبسوط والمحيط في باب الاستسقاء وعن ابي يوسف رح ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعيه لان رفع اليدين في الدعاء سنة هذا لفظهما ولعل المراد به انه من السنن الزوائد في المبسوط وعن محمد بن الحنفية رضي الله عنه قال الدعاء اربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية ففي دعاء الرغبة يجعل (بطون)

لما روى ابن مسعود رضاه صلى الله عليه وسلم قنت في صلوة الفجر شهرًا ثم تركه
 فان قنت الامام في صلوة الفجر يسكت من خلفه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله يتبعه لانه تبع لامامه والقنوت مجتهد فيه ولهما انه منسوخ
 ولا متابعة فيه ثم قيل يسكت قائمًا ليتابعه فيما يجب متابعتة وقيل يقعد تحقيرًا للمخالفة

بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشيء
 وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء
 الخفية ما يفعله المرء في نفسه وعلى هذا قال ابو يوسف رحمه الله في الاملاء يستقبل
 بباطن كفيه القبلة عند افتتاح الصلوة واستلام الحجر وقنوت الوتر وتكبيرات العيد
 ويستقبل بباطن كفيه السماء عند رفع الايدي على الصفا والمروة وبعرفات ويجمع
 وعند الجمرتين لانه يدعوني هذه المواقف بدعاء الرغبة .

قوله لما روى ابن مسعود وهكذا عن انس قال قنت رسول الله عليه السلام في صلوة الفجر شهرًا
 او قال اربعين يوما يدعو على رعل وذكوان فعصبه حين قتلوا القراء وهم سبعون رجلا وثمانون
 رضي الله عنهم وفي المبسوط فلما نزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم
 ترك ذلك وقال ابو عثمان الهندي رحمه الله صليت خلف ابي بكر رضي الله عنه سنتين
 وصليت خلف عمر رضي الله عنه كذلك فلم ارواحدا منهما يقنت في صلوة الفجر وهم
 رروا القنوت ورووا تركه ففعله المتأخرون المتقدم وعن ابي مالك الاشجعي انه قال
 سألت ابي عن القنوت في صلوة الفجر فقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وصليت خلف ابي بكر وخلف عمر وخلف عثمان وخلف علي رضي الله
 عنهم فلم يقنتوا يا بني بدعة وفي شرح القدوري للزاهدي رحمه الله ثم لا بد من
 معرفة دعاء القنوت وكيفية قراءته اما الدعاء فاطول ما روي فيه ما روى
 عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول بعد الركوع اللهم اغفر لنا وللمؤمنين

لان الساكت شريك الداعي والاول اظهر

والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والف بين قلوبهم واصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفره اهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقا تلون اولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل اقدامهم وانزل بهم بأسك الذي لا يردده عن القوم المجرمين بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اننا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير ونشكرك ولانفرك ونخلع ونترك من يفجرك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبدك نصلي ويروى بالواو ونسجدوا لك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق . كذا في بعض الروايات وفي بعض الروايات انه كان يبتدىء باللهم اننا نستعينك الى آخره والتوفيق بين الروايتين انه كان يريد ذلك حين كان يدعو على الكفار ولهذا فبده عمر رضي الله عنه بما بعد الركوع ثم نسخ واقتصر بما ذكرناه في آخر الوتر قبل الركوع وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه قال علمني رسول الله عليه السلام كلمات اقولهن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت انت تقضي ولا يفضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت كذا في شرح الامام حمام الدين المودني واثبت التسمية في دعاء القنوت على قول ابن مسعود رضي الله عنه انهما سورتان من القرآن صحيح فاما على قول ابي انه ليس من القرآن وهو الصحيح فلا حاجة الى التسمية وبه اخذ عامة العلماء ولكن الاحتياط ان يجتنب الحائض والنفساء والجنب قراءته .

قوله لان الساكت شريك الداعي لقوله تعالى قد اجبت دعوتكما وكان موسى عليه السلام يدعوها رونا يؤمن وسمي داعيا لانه كان شريك الداعي فان قيل هذا التعليل غير ملائم لان الفاعل الساكت ايضا فيكون شريك الداعي فلنا الساكت شريك الداعي (فيما)

ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر واذا علم المقتدي منه ما يزعم به فساد صلوته كالفسد وغيره لا يجزيه الاقتداء به

فيما اذا اتفقا هيئته وهو عند كونهما قائمين لانه حينئذ يكون مددا ورودا وله وليس كذلك اذا اختلفا هيئته والفا ر ق العرف واذا قعد لم يعد اليه حتى يسجد معه •

قوله ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية الصواب بالشافعي لما ذكر في المغرب ومن الخطاء الظاهر قولهم اقتداء الحنفي بشفعي المذهب ذكر ابو اليسر ان اقتداء الحنفي بشافعي المذهب غير جائز من غير ان بطعن في دينهم لما روي مكحول النسفي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ان من رفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فسد صلوته وجعل ذلك عملا كثيرا فسلوهم فاسدة عندنا فلا يصح الاقتداء و ذكر في الفوائد ا لظهيرية بعد ما ذكر هذا ففيه نظرا لفساد الصلوة عند رفع الرأس من الركوع برفع اليدين لا يمنع صحة الاقتداء في الابتداء لجواز صلوة الامام اذا كان واجب ان المراد بقوله فلا يصح الاقتداء اي لا يؤدي صلوته في ضمن صلوته وفي الكافي ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لا كما يروى ان رفع اليدين عند الركوع والرفع منه عمل كثير يفسد الصلوة اذا العمل الكثير ما لوراء الناظر من بعيد يظنه خارج الصلوة **قوله** وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر لان الخلاف في المتابعة في قنوت الفجر مع انه اتباع في الخطاء اجماع على المتابعة في الدعاء المسنون لان قنوت الوتر صواب بيقين **قوله** واذا علم المقتدي ما يزعم به فساد صلوته كالفسد يعني ان الاقتداء به انما يصح اذا كان الامام يتحاشى مواضع الاختلاف بان يتوضأ من الخارج النجس من غير السبيلين كالفسد **قوله** وغيره يعني ان يقف الى القبلة مستويا ولا ينحرف انحرا فافا حشا ولا يكون متعصبا ولا شاكيا في ايمانه وان لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المني او يفرك اليابس منه وان لا يقطع الوتر وان يراعى

والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء والله اعلم •

الترتيب في الفوائت وان يمسح ربع رأسه وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله عن شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده رحمه الله انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء بيقين يجوز الاقتداء به ويكره ثم قال ولو شهد احتجامة ولم يتوضأ وغسل موضع الحجامه الصحيح انه لا يجوز الاقتداء به لمن شاهد ذلك ولو غاب عنه ثم رأى يصلي الصحيح انه يجوز الاقتداء به وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله فان شاهد انه مس امرأة ولم يتوضأ ثم اقتدى به فان اكثر مشايخنا قالوا يجوز وقال الهندي واني لا يجوز •

قوله والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في الكتاب انه يجهر بالقنوت ام يخافت ولا اشكال في المنفرد انه يخافت واما اذا كان اماما فقد اختلفت المشايخ قال بعضهم بانه يخافت بها واليه ذهب الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وابو حفص السفكرد ري رح وقد جرى التوارث بالمخافه في مسجد ابي حفص الكبير رح وهو من اصحاب محمد رح ولولا انه علم من محمد ان من سنته المخافه لما خافت ولان القنوت دعاء في الحقيقة والسبيل فيه المخافه الالعارض وكان الجهر بالقنوت في بلادنا انما استحسنا بخلاف القياس لان البلاد بلاد عجم وكانوا لا يعلمون ذلك فاستحسنوا الجهر لكي يتعلموا كما روي عن عمر رضي الله عنه انه جهر بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ليتعلموا وفي الخلاف قال ابو يوسف يجهر الامام وقال محمد يخافت واما المأموم فعن ابي يوسف انه يثمن ولا يقرأ القنوت وعن محمد انه يخافت كالامام وفي شرح المودني في القنوت طول القيام دون الدعاء وعن ابن عمر لا يعرف من القنوت الا طول القيام وبه فسر قوله تعالى من هو قانت والقانتين وفي الصغرى القنوت في الوتر هو الدعاء دون القيام ومن لا يعرف القنوت يقول يارب ثلاث مرات ثم يركع واختيار ابي الليث رحمه الله انه يقول اللهم اغفر لي واختيار مشايخنا قوله اللهم اغفر لنا ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار •

باب النوافل

والسنة ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وبعدها ركعتان واربع قبل العصر وان شاء ركعتين
وركعتان بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها وان شاء ركعتين والاصل فيه قوله عليه السلام
من ثابر علي ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتا في الجنة وقسر علي نحو
ما ذكر في الكتاب غير انه لم يذكر الاربع قبل العصر فلهذا سماه في الاصل حسنا وخيرا
لاختلاف الآثار والافضل هو الاربع ولم يذكر الاربع قبل العشاء فلهذا كان مستحبا
لعدم المواظبة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الاربع فلهذا
حبر الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله علي ما عرف من مذهبه

باب النوافل

قوله وفسر اي النبي عليه السلام علي نحو ما ذكر في الكتاب اي المبسوط او القدوري
قوله غير انه لم يذكر الاربع قبل العصر عند تفسير هذا الحديث **قوله** فلهذا سماه اي
محمد بن الحسن حسنا في الاصل اي في المبسوط وخيرا اي بين الاربع والركعتين
بقوله واربع قبل العصر وان شاء ركعتين **قوله** لا اختلاف الآثار قال عليه السلام رحم الله امرء
صلي قبل العصر اربعين روي انه عليه السلام كان يصلي قبل العصر ركعتين والاربع افضل
قوله ولم يذكر الاربع قبل العشاء اي النبي عليه السلام لم يذكر الاربع في تفسير هذا الحديث
قوله وذكر فيه اي في هذا الحديث ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الاربع وهو
حديث ابن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا من صلي بعد العشاء اربع ركعات
كن له كمثلهن من ليلة القدر **قوله** خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله علي ما عرف
من مذهبه من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب انه يصلي ركعتين بعد العشاء قول ابي
يوسف ومحمد رحمهما الله واما علي قول ابي حنيفة رح فالافضل ان يصلي اربعين وجعل

والا ربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا كذا قاله رسول الله ﷺ وفيه خلاف الشافعي رح

هذا فرعا لمسئلة اخرى وهي ان صلوة الليل مثنى مثنى افضل ام اربع بتسليمة واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله الا ربع افضل وعندهما مثنى مثنى افضل وقال بعضهم هذا لا يصح لان اخلا فهم في التطوع الذي ليس من السنن ولكن الصحيح ما قاله الاولون لان محمد ارحمه الله جعله بمنزلة صلوة الليل ولم يعده من السنن الموقته لانه قال ان فعله بحسن كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله قلت انما يكون فرعا لمسئلة اخرى ان لو كان الخلاف في الاربع بتسليمة افضل ام بتسليمتين وقوله الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله يدل على ان الاربع افضل بالاتفاق فالظاهر انه اراد ان الاربع افضل من الركعتين فلا يكون فرعا حينئذ .

قوله والاربع قبل الظهر بتسليمة واحدة فلو اداهما بتسليمتين لا يكون معتدا عندنا **قوله** كذا قاله رسول الله ﷺ وهو قوله عليه السلام اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن ابواب السماء ثم ترتب السنن ذكر الحلواني رح اقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب فان النبي عليه السلام لم يدعهما في سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر فانها سنة متفق عليها والتي قبلها مختلف فيها وقيل هي للفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر المحسن رحمه الله واختلف في اقوبها بعد ركعتي الفجر قبل التي قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر آكد وهو الاصح وذكر الحلواني رحمه الله افضل ان يردى كله في البيت الا التراويح لان في التراويح اجماع الصحابة ومنهم من يجعل بعض ذلك احيانا في البيت والصحيح ان كل ذلك سواء ولا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل ما يكون ابعد من الرياء واجمع للاخلاص والخشوع وذكر الحلواني رح ولا بأس بان يقرء بين الغريضة والسنة الا وادوني شرح الشهيد (رح)

قال ونوافل النهار ان شاء صلى بتسليمة ركعتين وان شاء اربعا وتكره الزيادة على ذلك
واما نافلة الليل قال ابو حنيفة ان صلى ثمان ركعات بتسليمة واحدة جاز وتكره الزيادة على ذلك
وقالا لا يزيد في الليل على الركعتين بتسليمة وفي الجامع الصغير لم يذكر الثماني في صلوة الليل
ودليل الكراهة انه عليه الصلوة والسلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة لزد تعليم الجواز
والأفضل في الليل عند أبي يوسف ومحمد رحمة الله عليهما مثني مثني وفي النهار
اربع اربع وعند الشافعي رحمة الله فيهما مثني مثني وعند أبي حنيفة رح فيهما اربع اربع
للشافعي رحمة الله فوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مثني مثني ولهما الاعتبار بالتروايح
ولأبي حنيفة رح انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعا اربعا روتها عائشة رضي الله عنها
وكان عليه السلام يواظب على الاربع في الضحى ولانه ادوم تحريمة فيكون اكثر مشقة
وازد فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعا بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب
يخرج والتروايح تؤدي لجماعة فتراعى فيها جهة التيسير ومعنى مارواه شفعالا وتراوا الله اعلم.

رح القيام الى السنة متصلا بالفرض مسنون وفي الشافعي كان النبي عليه السلام اذا سلم يمكث قدر
ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وكذلك عن الباقي.
قوله ودليل الكراهة انه عم لم يزد فان قيل وردت السنة في صلوة الليل بالزيادة على الثماني
فقد روي انه عليه السلام كان يصلي بالليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركعات احد عشرة
ركعة ثلث عشرة ركعة قلنا الذي روي خمس ركعات ركعتان صلوة الليل وثلث وتر
والذي روي سبع ركعات اربع صلوة الليل وثلث وتر والذي روي تسع ركعات ست صلوة الليل
وثلث وتر والذي روي احد عشر ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وتر والذي روي ثلث
عشرة ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وتر وركعتان سنة الفجر **قوله** ومعنى مارواه شفعالا وترا
وفي آخر مارواه الشافعي رحمة الله وفي كل ركعتين نسلم اي فنشهد والله اعلم. (فصل)

فصل القراءة

القراءة في الفرض واجبة في الركعتين وقال الشافعي رحمه الله في الركعات كلها بقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة وقال مالك رحمه الله في ثلث ركعات اقامة للاكثر مقام الكل . نيسيرا ولنا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي التكرار وانما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى لانهما تتشاكلان من كل وجه فاما الاخرى ان تفارقانها في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقدورها فلا تلحقان بهما والصلوة فيما روى مذكرة صريحا تنصرف الى الكاملة وهي الركعتان عرفا كمن حلف لا يصلي صلوة بخلاف ما اذا حلف لا يصلي

فصل القراءة

قوله والقراءة في الفرض واجبة مسئلة القراءة خمسة المذكور منها في الكتاب ثلث وقال الحسن البصري رح ركن في ركعة لان الامر لا يقتضي التكرار وقال ابو بكر الاصم رح القراءة ليست بركن في شيء من الصلوة وانما هي سنة كسائر الاذكار لان مبنى الصلوة على الافعال دون الاقوال الا ترى ان العاجز عن الافعال القادر على الاقوال لا يخاطب بالصلوة بخلاف العكس بخلاف التكبيرة الاولى فانها لا يؤثر بها في الصلوة **قوله** لانهما يتشاكلان فان قيل الركعة الاولى مع الثانية افرقتا في تكبيرة الافتتاح والتعوذ والثناء قلنا المشابهة والمساكلة في الكمية والكيفية فيما يرجع الى نفس الصلوة واركانها فاما التكبير فشرط وهو زائد والتعوذ والثناء ايضا زائدان ليسا من اركان الصلوة فالا فتراق فيها لا يقدح في ثبوت المماثلة **قوله** والصلوة فيما روى مذكرة صريحا وهو قوله عم لا صلوة الا بقراءة والصلوة متى ذكرت صريحا تنصرف الى الركعتين وان لم تذكر صريحا تنصرف الى الواحدة كما في مسئلة اليمين ونحن به نقول ايضا ان اداء ركعتين لا يكون بدون القراءة وفي ذوات الاربع من الفرائض انما تجوز الصلوة بالقراءة ايضا وهي القراءة الموجودة في الاوليين على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القراءة في الاوليين قراءة في الاخرين اي تنوب عن (ذلك)

وهو مخير في الآخرين معناه ان شاء سكت وان شاء قرأ وان شاء سبج كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله وهو لما ثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم الا ان الفضل ان يقرأ لا نه عليه السلام دائم على ذلك ولهذا لا يجب السهو وتركها في ظاهر الرواية والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر اما النفل فلان كل شفع منه صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كتحريرة مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحريم الاولى الاركتان في المشهور عن اصحابنا راجح ولهذا قالوا يستغفر في الثالثة فيقول سبحانك اللهم واما الوتر فلا احتياط

قوله وهو مخير في الآخرين ان شاء سكت اي مقدار ثلث تسبيحات وان شاء قرأ اي الفاتحة **قوله** الا ان الفضل ان يقرأ لانه عليه السلام دائم على ذلك والمداومة مطلقا لا تدل على الوجوب بل على السنة وانما تدل على الوجوب لو كانت مقرنة بغير ترك **قوله** ولهذا لا يجب السهو وتركها هذا الايضاح ان قراءة الفاتحة في الآخرين على وجه الافضلية لا على وجه الوجوب **قوله** في ظاهر الرواية احترز به عن رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله فانه قال ان لم يقرأ ولم يسبج كان مصيئا ان كان متعمدا وان كان ساهيا فعليه سجدة تاخيرا لان القيام في الآخرين مقصود فيكرة اخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعا والاوان اصح وهو ان تركهما لا يوجب الكراهة لان الاصل في القيام القراءة فاذا سقطت القراءة في الآخرين بقي القيام المطلق فيكون قيامه كقيام الموتى بخلاف الركوع والسجود لان القراءة فيهما غير مشروعة وانما المشروع فيهما الذكر فلا يجوز اخلاؤهما عن الذكر كذا في المحيط او نقول لا يكره الاخلاء لقوله عليه السلام القراءة في الاولين قراءة في الآخرين **قوله** ولهذا لا يجب بالتحريم الاولى الاركتان هذا اذا نوى اربع ركعات حتى يحتاج الى التقيد بالمشهور فاما اذا شرع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين بالاتفاق **قوله** واما الوتر فلا احتياط فان شبهة كون الوتر سنة تامة لا خلاف الا حديث روي انه عليه السلام قال ثلث كتبت علي ولم تكتب عليكم وهي لكم سنة الوتر والاضحى والاضحى وترك القراءة في ركعة من المنة يفقدها

(قوله)

قال ومن شرع في نافلة ثم افسد ما قضاها وقال الشافعي رحمه الله لا قضاء عليه لانه متبرع فيه ولا لزوم على المتبرع ولنا ان المؤدى وقع قرينة فيلزمه الاتمام ضرورة صيانة عن البطالان وان صلى اربعا وقرأ في الاولين وقعد ثم افسد الاخيرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة فيكون ملزما هذا اذا افسد الاخيرين بعد الشروع فيهما ولو افسد قبل الشروع في الشفع الثاني لا يقضى الاخيرين وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقضى الاخيرين اعتبارا للشروع بالندب وان الشروع يلزم ما شرع فيه وما لا صحة له الا به وصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثاني بخلاف الركعة الثانية وعلى هذا سنة الظاهر لانها نافلة وقيل يقضى اربعا احتياطا لانها بمنزلة صلوة واحدة وان صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد ركعتين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يقضى اربعا وهذه المسئلة على ثمانية اوجه والا صل فيها ان عند محمد رحمه الله ترك القراءة في الاولين او في احدهما يوجب بطلان التحريمة

قوله لانها بمنزلة صلوة واحدة حتى ان الزوج اذا خيرا مرأته وهي في الشفع الاول من هذه الصلوة او اخبرت بشفعة لها فامت اربعا لا يبطل خيارها ولا شفعتها بخلاف سائر التطوعات كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** وهذه المسئلة على ثمانية اوجه وانما انحصرت على الثمانية لاقتضاء القسمة العقلية اياها وهذه الاقسام كلها في الحقيقة في اقسام ترك القراءة لان الفساد جاء من قبل الترك ولهذا لم يأت بما اذا قرء في الكل مع ان القسمة العقلية تقتضيه ثم ترك القراءة لا يخلوا ما ان كان في الكل او في البعض فلو ترك في الكل فهو الوجه الاول وان ترك في البعض فلا يخلوا ما ان ترك في الشفع او في الركعات وان ترك في الشفع فلا يخلوا ما ان ترك في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الثاني وان كان في الاول فهو الوجه الثالث وان كان في حق الركعات فلا يخلوا ما ان كانت الركعة منفردة عن الشفع التام او مختلطة به فان كانت منفردة عنه فلا يخلوا ما ان كان (في)

لأنها تعقد للأفعال وعند أبي يوسف ترك القراءة في الشفع الأول لا يوجب بطلان التحريم وإنما يوجب فساد الأداء لأن القراءة ركن زائد لا ترى أن للصلوة وجوداً بدونها غير أنه لا صحة للأداء إلا بها وفساد الأداء لا يزيد على تركه فلا يبطل التحريم وعند أبي حنيفة ترك القراءة في الأوليين يوجب بطلان التحريم وفي أحدهما لا يوجب لأن كل شفع من التطوع صلوة على حدة وفسادها بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه فقضينا بالفساد في حق وجوب القضاء وحكمنا ببقاء التحريم في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً وأثبت هذا نقول إذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عندهما لأن التحريم قد بطلت بترك القراءة في الشفع الأول عندهما فلم يصح الشروع في الشفع الثاني وبقيت عند أبي يوسف رح فصم الشروع في الشفع الثاني ثم إذا فسد الكل بترك القراءة فيه فعليه قضاء الأربع عنده

تكرار الركعة في التطوع لا يوجب بطلان التحريم
الركعة فتنكح فائدة
يجب قضاء الركعة الأولى بطل الركعة الثانية

في ركعة أو ركعتين فإن كان في ركعة فلا يخلو ما إن كان في الشفع الثاني أو في الأول فإن كان في الثاني فهو الوجه الرابع وإن كان في الأول فهو الوجه الخامس وإن كان في ركعتين فهو الوجه السادس وإن كانت مختلطة بالشفع التام فلا يخلو ما إن كان في الشفع الثاني مع إحدى ركعتي الأول أو على انعكس فالأول السابع والثاني الثامن .
قوله لأنها تعقد للأفعال والأفعال قد فسدت وهذا بالاجماع ومع صفة الفساد لا بقاء للتحريم وذلك لأن الأفعال لما فسدت صارت الأفعال حينئذ بمنزلة أفعال ليست هي من الصلوة ومن فعل في صلوته أفعال ليست هي من الصلوة تبطل بها التحريم كأنه نظم والحدث العمد كذا هنا كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله **قوله** لا ترى أن للصلوة وجوداً بدونها كما في حق الآخرس وكما في حق المقتدي حيث يتحمل منه الإمام **قوله** وفساد الأداء لا يزيد على تركه بان شرع في الصلوة ولم يأت بركان الصلوة حال كونه منفرداً أو خلف الإمام وكما إذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ لأن الفاسد ثابت الأصل فأت الوصف فيكون أقوى من فائت الأصل والوصف وترك الأداء لا يفسد التحريم

ولو قرأ في الأوليين لا غير فعليه قضاء الاخرين بالاجماع لان التحريم لم تبطل فصح الشروع في الشفع الثاني ثم فساد بترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الاول ولو قرأ في الاخرين لا غير فعليه قضاء الاوليين بالاجماع لان عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني وعند ابي يوسف رح وان صح فقدا داهما ولو قرأ في الاوليين واحدى الاخرين فعليه قضاء الاخرين بالاجماع ولو قرأ في الاخرين واحدى الاوليين فعليه قضاء الاوليين بالاجماع ولو قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخرين على قول ابي يوسف رح قضاء الاربع وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان التحريم باقية وعند محمد رح قضاء الاوليين لان التحريم قد ارتفعت عنده . وقد انكر ابو يوسف رح هذه الرواية عنه وقال رويت لك عن ابي حنيفة رح انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد رح لم يرجع عن روايته عنه ولو قرأ في احدى الاوليين لا غير قضى اربعاً عندهما وعند محمد رح ركعتين ولو قرأ في احدى الاخرين لا غير قضى اربعاً عند ابي يوسف رح وعنهما ركعتين

في الشفع الثاني ثم فساد بترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الاول ولو قرأ في الاخرين لا غير فعليه قضاء الاوليين بالاجماع

والاصل المذكور في هذا الكتاب

فساده اولى فان قيل لم قلتم بان هذا ترك بل هذا تاخير قلنا هذا ترك قبل اشتغاله بالاداء وانما يعرف كونه تاخيراً اذا اشتغل بالاداء قبل اشتغاله بالاداء يصح اطلاق اسم الترك عليه كذا قال العلامة شمس الدين الكردي رحمه الله الا ان لقائل ان يقول لان سلم بان مثل هذا الترك لا يكون دون الفساد وهذا ظاهر عند المصنف رحمه الله .
قوله وقد انكر ابو يوسف رح على محمد رحمه الله هذه الرواية عنه قد جرت محاورة بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في مذهب ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخرين حين عرض عليه الجامع الصغير فقال ابو يوسف رحمه الله رويت لك عنه ان عليه قضاء ركعتين وقال محمد رحمه الله بل رويت لي ان عليه قضاء اربع ركعات وقيل ما حفظه ابو يوسف رحمه الله هو قياس مذهبه لان التحريم ضعفت بالفساد بترك القراءة في ركعة فلا يلزمه الشفع الثاني بالشروع فيه (بهذه)

وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الْقُعُودِ وَالْمَخْتَارِ أَنْ يَقْعُدَ كَمَا يَقْعُدُ فِي حَالَةِ التَّهَشُّدِ لِأَنَّهُ عَمْدٌ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ
فَإِنْ افْتَتَحَهَا قَائِمًا ثُمَّ قَعَدَ مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ جَازٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَعِنْدَهُمَا لَا يَجْزِيهِ
وَهُوَ قِيَاسٌ لِأَنَّ الشَّرْعَ مَعْتَبَرٌ بِالنَّذْرِ وَلَهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْأَشِرِ الْقِيَامَ فِيمَا بَقِيَ وَلِذَا بَاشَرَ صَحَّةً بِدُونِهِ

لَيْسَتْ عَلَى النِّصْفِ بَلْ هُوَ مِثْلُ صَلَاةِ الْقَائِمِ فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا فِي حَالِ عَدَمِ الْعَذْرِ فِي النُّوَافِلِ
وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ قَدْ أَوْعَنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ
فِي عَامَةِ صَلَوَتِهِ بِاللَّيْلِ مُحْتَبِيًا كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ .
قَوْلُهُ وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الْقُعُودِ ذَكَرَ فِي التَّمَتَةِ مِنْ صَلَى التَّطَوُّعِ قَاعِدًا بِعَذْرِ أَوْ بِغَيْرِ عَذْرٍ
فَفِي الشَّهَادَةِ يَقْعُدُ كَمَا فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ أَجْمَاعًا أَمَّا حَالَةُ الْقِيَامِ فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَنْ شَاءَ فَكَذَلِكَ قَعَدَ وَأَنْ شَاءَ تَرَبَّعَ وَأَنْ شَاءَ احْتَبَى وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ
احْتَبَى وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ أَنْهُ يَتَرَبَّعُ وَعَنْ زُفَرٍ رَحِمَهُ أَنْهُ يَقْعُدُ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ فِي مَخْتَصَرِ الْكُرْخِيِّ
عَنْ مُحَمَّدٍ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ يَقْعُدُ كَيْفَ شَاءَ وَذَكَرَ الْفَقِيهُ أَبُو الْبَرَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ
الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَذَا اخْتَارَهُ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَيْضًا ذَكَرَهُ فِي الْمَبْسُوطِ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ اخْتَارَ الْأَحْتَبَاءَ وَقَالَ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ الْأَفْضَلُ أَنْ يَقْعُدَ فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ مُحْتَبِيًا لِأَنَّ عَامَّةَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِ الْعُمُرِ كَانَ مُحْتَبِيًا وَلَا أَنْ الْمُحْتَبَى يَكُونُ أَكْثَرَ تَوَجُّهًا
لِأَعْضَائِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ لِأَنَّ السَّاقِينَ يَكُونَانِ مُتَوَجِّهَيْنِ كَمَا يَكُونُ حَالَةُ الْقِيَامِ **قَوْلُهُ** لِأَنَّ الشَّرْعَ
مَعْتَبَرٌ بِالنَّذْرِ مِنْ حَيْثُ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُلْزَمٌ إِدَاءَ الصَّلَاةِ ثُمَّ مِنْ نَذْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ
قَائِمًا لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَكَذَلِكَ إِذَا شَرَعَ قَائِمًا وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
يَقُولُ الْقُعُودُ فِي التَّطَوُّعِ بِإِعْذَارٍ كَالْقُعُودِ فِي الْفَرَضِ بِعَذْرِ ثُمَّ هُنَاكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ حَالِ
الْإِبْتِدَاءِ وَالْبَقَاءِ فَكَذَلِكَ هُنَا وَهَذَا لِأَنَّهُ كَانَ مَخِيرًا بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَخِيَارُهُ فِيمَا لَمْ يَتَّوْبَقِ
وَالشَّرْعُ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ مَا بَاشَرَهُ وَمَا لَا صَحَّةَ لِمَا بَاشَرَ إِلَّا بِهِ وَلِلرَّكْعَةِ صَحَّةٌ بِدُونِ الْقِيَامِ فِي الرَّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ)

بخلاف النذر لانه التزمه ناصحتي لولم ينص على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ رح

الثانية بدليل حالة العذر فلم يلزمه القيام بالشروع وهذا لان الشروع ليس بملزم لذاته وإنما صار ملزما لغيره وهو صيانة ما أدى عن البطلان وصيانته تحصل بما يحمي صلوة اذ الثابت ضرورة يتقدر بقدرها بخلاف النذر فانه ملزم ناصا وقد نص على صفة القيام فيلزمه حتى لولم ينص عليه لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتصيص عليه كالتابع في الصوم وقيل يلزمه بصفة القيام احبار المالكية يوجبون على نفسه بما يوجب الله تعالى عليه مطلقا وقيل هو على الخلاف والدليل على التفرقة بين الشروع والنذر بالاجماع انه لو نذر ان يصوم شهرامتنا بعافرض وافطر يلزمه الاستقبال وفي الشروع لا يلزمه الاستقبال وكذلك لو نذر الحج ما شيا يلزمه كذلك ولو شرع فيه ما شيا لم يلزمه المشي وفي الفوائد الظهيرية في تقرير هذه المسئلة في باب المريض قال الامام ظهير الدين رحمه الله فيه ثم وقع الاشتباه ان الاختلاف في القعود في الركعة الاولى او الركعة الثانية ثم قال فيه ذكر في الكتاب يريد به الجامع الصغير يدل على ان الاختلاف في القعود في الركعة الثانية حيث قال القيام في الثانية ينفصل عن القيام في الاولى والتوجه الثاني يدل على ان الاختلاف فيهما على السواء وهو ان المتطوع في الابتداء كانت له الخيرة بين الافتتاح قائما وبين الافتتاح قاعدا فكذلك في الانتهاء بالطريق الاولى لأن حكم الاستدامة اخف بدليل ان الامام لا يجوز له انشاء الجمعة بلا جمع ويجوز له البناء على حسب اختلاف الاصلين وكذلك لا يجوز التحريم مع الحدث ويجوز الاستدامة معه ولو افتتح التطوع قاعدا ثم بداله ان يقوم فقام وصلى ما بقي قائما اجزاه عندهم جميعا لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يفتتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقي عشر آيات ونحوها قام فاتم قراءته ثم ركع وسجد وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية فقد انتقل من القعود

ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اي جهة توجهت يؤمى ايماء لحديث ابن عمر رض
قال رأيت رسول الله عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يؤمى ايماء ولان
النوافل غير مختص بوقت فلوا لزمنا النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة او ينقطع هو عن النافلة

الى القيام ومن ثقبام الى القعود فدل ان ذلك جائز في التطوع وهذا يشكل على قول
محمد رحمه الله فان عند التحريم المنعقدة للقعود لا تكون منعقدة للقيام حتى
ان المريض اذا قدر على القيام في وسط الصلوة فمدت صلوته عند ومع ذلك جوز
ههنا وذلك اما ان يثبت ذلك بالحديث الذي روينا اولان المريض ما كان قادرا
على القيام وقت الشروع في الصلوة فما انعقد تحريمته للقيام فاما في صلوة التطوع كان
قادرا على القيام فانعقدت تحريمته للقيام ويجوز هو في صلوة التطوع لان افتتاح صلوة
التطوع قاعدا مع القدرة على القيام جائز بالاتفاق .

قوله ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اي جهة توجهت وهل يشترط التوجه
الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على
الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة ثم تركها وانحرف عنها واما اذا افتتح الصلوة الى
غير القبلة لا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابتداء انما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا
لم يأخذوا به لانه لا فصل في النص وفي الايضاح واستقبال القبلة في الابتداء ليس
بواجب وقال الشافعي رحمه الله هو واجب وذكر في الخلاصة ان كيفية الصلوة
على الدابة ان يصلي بالايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع
رأسه على شيء سائرة دابته او واقفة وذكر في المحيط بعد ذكر صلوة التطوع ولو اومى على
الدابة وهي تسير لم يجز اذا قدر ان يقفها وان تعذر الوقف جاز لان سير الدابة مضاف
الى راكمها ويتحقق بسبب ذلك اختلاف المكان فلا يتحمل الا عند العذر وفي المبسوط
وان كان على سرجه فذكر كذلك تجوز صلوته وكان محمد بن مقاتل وابو حفص الكبير (يقولان)

أما الفرائض فمختصة بوقت والسنن . الرواتب نوافل وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينزل لسنة الفجر لأنها أكد من مآثرها والتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر والجواز في المصر وعن أبي يوسف رحمه الله عليه أنه يجوز في المصر أيضا ووجه الظاهر أن النص ورد خارج المصر والحاجة إلى الركوب فيه أغلب فان افتتح التطوع راكبا ثم نزل بيني وإن صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبل لأن أحرام الراكب

يقولان لا تجوز إذا كانت النجاسة في موضع الجلوس أو في موضع الركابين أكثر من قدر الدرهم وأكثر مما يخرج جوزوا ذلك وهو الصحيح لأن الأركان أقوى من الشرائط فإذا سقط اعتبار الأركان هنا لم حاجة لأن يسقط شرط طهارة المكان أولى .

قوله أما الفرائض فمختصة بوقت أي لا يشق عليه النزول لادائها فلا تصلي المكتوبة على الدابة من غير عذر ومن الأعذار الخوف من اللص والسبع وطبن المكان وكون الدابة جموحا لنزل عنها لا يمكن الركوب إلا بمعين وكون المصافر شيخا كبيرا لا يجد من يركبه فعند هذه الأعذار تجوز المكتوبة على الدابة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً

قوله وعن أبي حنيفة رحمه الله عليه أنه ينزل لسنة الفجر ذكر ابن شجاع أن ذلك يجوز أن يكون لبيان الأولى أي الأولى أن ينزل كركعتي الفجر قال والنقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أن جواز التطوع على الدابة يطلق للمسافر خاصة والصحيح أن المسافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج المصر وذكر في الأصل إذا خرج من المصر فرسخين أو ثلاثة فله أن يصلي على الدابة وقال بعضهم بقدر الميل وإن كان أقل من ذلك لا يجوز كذا في المحيط **قوله** والجواز في المصر أي ينفي الجواز في المصر وذكر في الهارونيات أن عند أبي حنيفة رح لا يجوز التطوع على الدابة في المصر وعند محمد رح يجوز ويكره عند أبي يوسف رحمه الله لا بأس به

انعتقد مجوزا للركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا اتي بهما صح واحرام النازل
انعتقد لوجوب الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر ومن ابي
يوسف رحمة الله تعالى عليه انه يستقبل اذا نزل ايضا

قوله انعتقد مجوزا لانه شرع راسكبا مع القدرة على النزول فيكون له الخبر في
ان يأتي بالايماء رخصة او يأتي بالركوع والسجود عزيمة وهذا لان التزام
الشيء ناقصا لينا في اداءه كاملا لابقاء ولا ابتداء الا ترى ان من نذر ان يصلي ركعتين
في وقت مكروه فصلى في وقت مشروع جاز ولو شرع في وقت مكروه فله
ان يمكث في ذلك الوقت فيتم كما ملا اذا لم يوجد منه ما ينافي الصلوة بخلاف احرام النازل
لانه التزام الكامل فلم يجز الاداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء كمن نذر صلوة مطلقا
لا يجوز اداؤها في الوقت المكروه ابتداء واذا طلعت الشمس في خلال الفجر لم يجز
اتمامه فان قيل اذا شرع قائما في النفل فالتحرمة انعقدت موجبة للقيام قلنا لا نسلم
فان له القعود بدون العذر على قول ابي حنيفة رحمه الله فان قيل القول بالبناء
فيما اذا احرم راسكبا يؤدي الى بناء القوي على الضعيف وذا لا يجوز كما لمريض
اذا صلى بالايماء ثم استطاع لا يجوز له البناء تحريزا عما قلنا قلنا لا يما من المريض دون الايماء
من الراكب لان الايماء من المريض بدل عن الاركان على معنى انه لا يصار اليه الا
عند العجز عن الاركان والايماء من الراكب ليس ببديل عنها لان البديل في العبادات
اسم لما يصار اليه عند تعذر غيره والمريض اعجزه مرضه عن الاركان فكان الايماء
بدلا عنها والراكب لم يعجزه الركوب عن الاركان لانه يمكنه الانتصاب على الركابين
فيكون ذلك قيا مامنه وكذلك يمكنه ان يخرر راسه وسا جدا ومع هذا الشارع اطلقه في الايماء
فلا يكون الايماء بدلا عن الاركان فكان قويا في نفسه فلا يؤدي الى بناء القوي (على)

وكذا عن محمد رحمه الله تعالى عليه اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاصح هو الاول وهو الظاهر والله اعلم بالصواب .

على الضعيف مثل ما يكون في حق المريض الا ترى انه لما جاز المسح على الخفين مع القدرة على الغسل جازا قداء الغسل بالمسح فان قيل اذا كان الايماء على الدابة قويا بنفمه لماذ الا يجوز البناء اذا تحرم نازلة ثم ركب او اركب قبل له اما اذا ركب فلان الركوب عمل كثير واما اذا ركب فلان الدليل ينافي جواز الصلوة راكبا لان سير الدابة يضاف اليه راكبا فيتحقق الاداء في اماكن مختلفة فحينئذ يتحقق الاداء في حالة المشي واذلا يجوز لان الشرع جعل الاماكن المختلفة مكان واحد لمكان الحاجة الى قطع المسافة وصيانة ما يستصعبه في السفر عن التوى والتلف فلو تطوع نازلا لا يحصل له هذه المقاصد والتحريم نازلا دليل استغنائه عما ذكرنا فلا يجوز له البناء .

قوله وكذا عن محمد رحمه الله اذا نزل بعد ما صلى ركعة في الجامع الصغير لقاضي خان رح وعن محمد رحمه الله الراكب اذا نزل يستقبل الصلوة والنازل اذا ركب يبني لان الراكب اذا نزل لو استقبل كان مؤد يا جميع الصلوة بركوع وسجود وهو اولي من اداء البعض بالايماء والبعض بركوع وسجود والنازل اذا ركب لو استقبل كان مؤد يا جميع الصلوة بالايماء ولو بني كان مؤد يا بعضها بركوع وسجود فكان البناء اولي وهذا اذا صلى ركعة اما اذا لم يصل ركعة ثم نزل يبني ووجهه مع انه مخالف لظاهر الرواية عنه انه لما لم يتم ركعة كان مجرد تحريمة وهي شرط عندنا فالشرط المنعقد للضعيف كان شرطا للقوي كالطهارة للنافة تكون طهارة للمكتوبة فصح بناء القوي عليه اما اذا صلى ركعة فقد تأكد فعل الصلوة الضعيف فلا يبني عليه القوي كما في الا بتداء **قوله** والاصح هو الظاهر وهو ان الراكب اذا نزل لا يستقبل وفي عكسه يستقبل والله اعلم .

فصل في قيام شهر رمضان

يُستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم إمامهم خمس ترويعات كل تروعة بتسليمين ويجلس بين كل ترويعتين مقدار تروعة ثم يوتر بهم ذكر لفظ الاستحباب والأصح أنها سنة كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه واظب عليه الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم والنبي عليه الصلوة والسلام بين العذر في تركه ألهوا ظنة وهو خشية أن يكتب علينا والمنة فيها الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع أهل المسجد كلهم عن إقامتها كانوا مسيئين ولو أقامها البعض فالتخلف عن الجماعة تارك للفضيلة لأن أفراد الصحابة رضي الله عنهم روي عنهم التخلف والمستحب في الجلوس بين الترويعتين مقداراً التروعة وكذا بين الخامسة وبين الوتر

فصل في قيام شهر رمضان

قوله قال يستحب أن يجتمع الناس بعد العشاء في رمضان فيصلي بهم إمامهم خمس ترويعات الأصل فيه ما روي أن النبي عليه الصلوة والسلام خرج ليلة في شهر رمضان فصلّى بهم عشرين ركعة واجتمع الناس في الثانية فخرج فصلّى بهم فلما كانت الثالثة كثرت الناس فلم يخرج وقال عرفت اجتماعكم لكنني خشيت أن يفترض عليكم فكان الناس يصلونها فرادى إلى أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمضى رأياً أن يجتمعهم على إمام واحد فجمعهم على أبي بن كعب وكان يصلي بهم خمس ترويعات يجلس بين كل ترويعتين وفي المغرب روي عن أبي حنيفة أنه كان يصلي بهم التراويح وهي جمع تروعة وأصلها المصدر وعن أبي سعيد سميت التروعة لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات والتروعة هنا اسم لكل أربع ركعات فكانت جملتها عشرين ركعة وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله وأما عند مالك رحمه الله فأنها مقدرة بثلاثين ركعة اتباعاً بعمر وعلي رضي الله عنهما وما رويناهما المشهور (بين)

(كتاب الصلوة ... فصل في قيام شهر رمضان)

وهو نصف الرابع (٢٢٩)

لعادة اهل الحرمين وآسنحس البعض الاستراحة على خمس تسليمات وليس بصحيح وقوله ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل التروية قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى والأصح ان وقتها بعد العشاء الى آخر الليل قبل التوتر وبعده لانها نوافل سنت بعد العشاء ولم يذكر قدر القراءة فيها وأكثر المشايخ رحمة الله تعالى عليهم على ان السنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القوم

بين الصحابة والتابعين وما روى مالك غير مشهورا ومحمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويحتين اربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب اهل المدينة واهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين اسبوعا واهل كل بلدة بالخيار يسبحون او يهللون او ينتظرون سكوتا وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان الترويحة مأخوذة من الراحة فيفعل ما قلنا تحقيقا للاسم .

قوله لعادة اهل الحرمين اي عادتهم في الانتظار بين الترويحتين لانهم يجلسون بين كل ترويحتين مقدارا ترويحة كما ذكرنا عادتهم **قوله** ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل التوتر اختلف المشايخ في وقتها حكى عن الشيخ الامام اسمعيل المستملي وجماعة من متأخري مشايخ بلخ رحمهم الله ان جميع الليل الى طلوع الفجر قبل العشاء وبعده وقتها لانها سميت قيام الليل فكان وقتها جميع الليل وقال عامة مشايخ بخارا رحمهم الله وقتها ما بين العشاء والتوتر فان صلاها قبل العشاء او بعد التوتر لم يؤدها في وقتها لان التراويح عرفت بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه وهم صلوا بعد العشاء قبل التوتر قال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشاء لا يكون تراويحا ولو صلى بعد العشاء وبعد التوتر جاز وتكون التراويح لانها تتبع العشاء بمنزلة السنة **قوله** ولم يذكر قدر القراءة اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب

بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات بحيث يتركها لأنها ليست بحنة ولا يصلى
الوتر جماعة في غير شهر رمضان وعليه اجماع المسلمين والله اعلم .

لان التطوع اخف من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات قراءة وهو المغرب وهذا ليس
بصحيح لان الختم لا يحصل بهذا القدر والختم في التراويح مرة واحدة ستة وقال بعضهم
يقرأ مقدار ما يقرأ في العشاء لأنها تتبع العشاء وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس وبه
تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستائة وآيات
القرآن ستة آلاف وشيء فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم في التراويح والفضيلة
في الختم مرتين واهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشرة ليال وعن ابي حنيفة
رحمه الله انه كان يختم في كل شهر رمضان احدى وستين ثلاثين في الليالي وثلاثين
في الايام وواحد في التراويح كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله .

قوله بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها يعني اذا علم ان قراءة الدعوات تثقل
على القوم لكن ينبغي ان يأتي بالصلوات لان الصلوة فرض عند الشافعي رح فيحتمل
في الاتيان بها كذا في الخلاصة **قوله** ولا يصلى الوتر جماعة في غير شهر رمضان وفي
رمضان الصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه
لما جازا لداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالمكتوبة كذا في فتاوى
قاضي خان رحمه الله وذكر القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله ان الوتر بالجماعة
احب الي في رمضان واختار علماؤنا رحمهم الله ان يوتر بالمنزل في رمضان
ولا يوتر جماعة لان الصحابة لم يجتمعوا في الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا
على التراويح بها فعمر رضي الله عنه كان يؤمهم فيها في رمضان وابي بن كعب كان
لا يؤمهم فيها والله اعلم .

باب ادراك الفريضة

ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى صيانة للمودى على البطلان
 ثم يدخل مع القوم احرارا لفضيلة الجماعة وان لم يقيد الاولى بالمسجدة يقطع
 ويشرع مع الامام هو الصحيح لانه بمحل الرض والقطع للاكمال بخلاف ما اذا كان
 في النفل لانه ليس للاكمال ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقم او خطب
 بقطع على رأس الركعتين يروى ذلك عن ابي يوسف رحمه الله عليه

باب ادراك الفريضة

قوله ثم اقيمت اراد بالاقامة شروع الامام في الصلوة لاقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن
 في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالمسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين
 اصحابنا كذا قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله كذا في الفوائد الظهيرية والجامع
 الصغير البرهاني **قوله** يصلي اخرى صيانة للمودى عن البطلان فان قيل كيف
 يستقيم هذا على اصل محمد رح والاصل عنده ان صفة الفريضة اذا بطلت بطل اصل الصلوة
 فلم يكن المؤدى مصونا حينئذ من البطلان قال رحمه الله سمعت والذي يقول ليس هذا
 مذ هبنا لمحمد رحمه الله في جميع المواضع انما هذا مذهب له فيما اذا لم يتمكن من
 اخراج نفسه عن العهدة بالمضي فيها والفرق بينهما ان ابطال صفة الفريضة لا حراز نضل
 الجماعة باطلاق من الشرع وابطال صفة الفريضة هناك ليس باطلاق من جهة
 الشرع فجاز ان ينقلب نفلا ههنا وصار كما مكفرا بصوم اذا ايسر في خلال الصوم كذا
 في الفوائد الظهيرية **قوله** وان لم يقيد الاولى بالمسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو
 الصحيح وما الى هذا فخر الاسلام رحمه الله وبعضهم قالوا يصلي ركعتين ثم يقطع
 وما الى هذا شمس الائمة السرخسي رحمه الله وكان الشيخ محمد بن ابراهيم
 المبداني رحمه الله يختلف فتواه في هذا ولا يقال بان ما اتى به ان لم يكن صلوة كانت

وقد قيل يتمها وان كان قد صلى ثلاثا من الظهر يتمها لان لاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص بخلاف ما اذا كان في الثالثة ^{بغير} بعدد لم يقبدها بالسجدة حيث يقطعها لانه بمحل الرفض ويتخير ان شاء عاد فقعد وسلم وان شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلوة الامام

هي قرينة والجماعة سنة فلما اذا يجوز ابطالها لمراعاة السنة الا ترى انه لو شرع في التطوع ولم يقبدها بالسجدة حتى اقيمت للفرض فانه لا يقطع لانا نقول هذا ابطال صورة لكنه وسيلة الى الاكمال فلا يعد ابطالا كمن شك في صلوته فلم يدرك ثلاثا صلى ام اربعا وذلك اول ما عرض له فانه يستحيل بخلاف ما اذا شرع في النفل لان ذلك القطع ليس للتكميل .

قوله وقد قيل يتمها حكى عن السعدي انه كان يقول كنت افتي بانه يتم سنة الظهر اربعا بخلاف التطوع حتى وجدت رواية في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله اذا شرع في سنة الجمعة ثم خرج الامام فان كان صلى ركعة اضاف اليها اخرى وسلم فرجعت عن ذلك كذا ذكره التمرقاشي رحمه الله **قوله** لانه بمحل الرفض لان مادون الركعة محل الرفض لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة اوفي ركوعها مادون الركعة ليس له حكم الصلوة على ما ذكرنا فكان محل الرفض **قوله** ويتخير ان شاء عاد فقعد وسلم ذكر السرخسي رحمه الله انه يعود الى التشهد لا محالة لانه اراد الخروج عن الصلوة المعتد بها والخروج عن صلوة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة قال بعضهم يقرأ التشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم يكن قعدة ختم وقال بعضهم يكفي التشهد الاول لان بالعود الى القعدة يرتفع القيام وجعل كانه لم يوجد اصلا فكانت هذه القعدة هي القعدة الاولى وقد تشهد فيها ثم يسلم تسليمين عند بعضهم لانه تحلل من القرية فكان بالتسليمين وعند بعضهم يعلم تسليمه واحدة لان التسليم الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه

واذا اتمها يدخل مع القوم والذي يصلي معهم نافلة لان الغرض لا يتكرر في وقت واحد فان صلى من الفجر ركعة ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم لانه لو يضاف اليها اخرى تقوته الجماعة وكذا اذا قام الى الثانية قبل ان يقيد بها بالسجدة وبعد الاتمام لا يشرع في صلوة الامام لكراهة التفلن بعد الفجر وكذا بعد العصر لما قلنا وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان التفلن بالثلاث مكروه

قوله واذا اتمها يدخل مع القوم وفي المحيط فاذا اتمها ان شاء دخل مع القوم بنية التطوع وان شاء لم يدخل لان ما يؤدى مع الامام تطوع له والناس في التطوعات بالخيار ولكن الانضل ان يدخل في صلوة الامام لان التطوع بعد الظهر مشروع فلو خرج من المسجد ولم يصل مع الامام ربما يتهم انه ممن لا يرى الجماعة وقد ورد في غير هذه الصورة نص وهو ما روي ان النبي عليه السلام فرغ من الظهر فرأى رجلين في اخريات الصفوف لم يصليا معه فقال علي بهما فاتي بهما وفرأتهما ترتعد فقال علي رسلكما فاني ابن امرأة كانت تأكل القديد ثم قال مالكما لم تصليا معنا فالا كنا صلينا في رحا لنا فقال عليه السلام اذا صليتما في رحا لكما ثم اتيتما صلوة قوم فصليا معهم واجعلا صلوتكما معهم سبحة اي نافلة فان قيل اليس ان التطوع بجماعة مكروه خارج رمضان قلنا نعم اذا كان الامام او القوم متطوعين اما اذا ادعى الامام الغرض والقوم التفلن فلا بهذا الحديث **قوله** وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية اي لا يشرع في صلوة الامام بعد ما صلى المغرب وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال الاحسن ان يدخل مع الامام ويصلي ثلث ركعات مع الامام فاذا فرغ الامام قام واتم الرابعة اكثر ما فيه ان فيه نوع تغيير الا ان هذا التغيير انما وقع بسبب الاقتداء والتغيير بسبب الاقتداء لا بأس به كمن ادرك الامام في السجدة فانه يتابعه فيها والسجود قبل الركوع غير مشروع وكمن ادركه في القعدة فانه يتابعه فيها والقعدة قبل اداء الاركان ليس بمشروع وعنه في رواية

وفي جعلها اربعاً مخالفة امامته ومن دخل مسجد اذ اذن فيه يكره له ان يخرج حتى يصلي لقوله عم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع قال الا اذا كان من ينتظم به امر جماعة لانه ترك صورة تكميل معنى وان كان قد صلى وكانت الظهر والعشاء فلا بأس بان يخرج لانه اجاب داعي الله مرة الا اذا اخذ المؤذن في الإقامة لانه يتهم بمخالفة الجماعة عيانا وان كان العصر والمغرب والفجر خرج وان اخذ المؤذن فيها لكرهه التفل بعدها ومن انتهى الى الامام في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر

اخرى يدخل في صلوة الامام ويسلم على رأس الثالثة مع الامام لان هذا تغير وقع في التطوع بسبب الاقتداء فليس به بأس كما لو اقتدى بالامام في الظهر بعد ما صلاها وترك الامام القراءة في الاخرين فانه يجوز صلوة المقتدي لانه تغير وقع بسبب الاقتداء وعندنا ان دخل في صلوة الامام فعل كما قال ابو يوسف رحمه الله في الرواية الاولى بان يتم اربعاً لان مخالفة الامام اهون من مخالفة السنة

قوله وفي جعلها اربعاً مخالفة لامامه فان قيل هذا مخالفة بعد فراغ الامام من صلوته فليس به بأس كما لمقيم اذا اقتدى بالمسافر والمسبوق فانهما يقومان بعد فراغ الامام من صلوته قلنا صلوة المسافر والمقيم واحد بالنظر الى الاصل ولان صلوة المسافر على عريضة ان يصير اربعاً واما المسبوق فقد عرف جوازها بالسنة قال عليه السلام وما فاتكم فاقضوا **قوله** ومن دخل مسجدا فاذن فيه يكره له ان يخرج حتى يصلي وقيل ان يخرج ليصلي في مسجد حبه ولم يصلوا فيه فلا بأس لان الواجب عليه ان يصلي في مسجد حبه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس ايضا لانه صار من اهله والافضل ان لا يخرج لانه يتهم الا ان يكون امام قوم او مؤذنا يتفرق الناس في مسجد حبه بغيبته **قوله** وان كان العصر والمغرب خرج فان قيل حديث المصححة مطلق قلنا انما قاله حين فرغ من الظهر وهو وقت لا يكره التطوع فيه فقيده بمثله فان قيل العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب قلنا نعم امكننا حمله على غير هذه الصلوة (دفعاً)

ان خشي ان تفوته ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل لانه امكنه الجمع بين الفضيلتين وان خشي فوتها دخل مع الامام لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بالترك ان لم يخلف سنة الظهر حيث يتركها في الحالين لانه يمكن اذا وافى الوقت بعد الفرض

دفعاً للمعارض بينه وبين النهي عن النفل بعد العصر والفجر فان قيل روي ايضا انه عم قاله بعد صلوة الفجر قلنا ان صحت الرواية نحمله على وقت ام ينهم عن الصلوة بعد الفجر ثم نسخ ذلك بالنهي فان قيل لا نهى في النفل بعد المغرب قلنا سبق ان فيه مخالفة السنة ومخالفة الامام وهما منهيان .

قوله ان خشي ان تفوته ركعة ويدرك الاخرى واصل هذا ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال اذا اقيمت فلا صلوة الا المكتوبة وانما خص سنة الفجر من هذا بالاثار روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم انهم صلوهما بعد الشروع ولقوله عليه السلام صلوهما وان طردكم الخيل وقوله عليه السلام ركعة الفجر خير من الدنيا وما فيها واذا تعارض عمل بكل واحد منهما والعمل بهما ممكن فيما اذا صلى سنة الفجر وركعة من الفرض اما اذا خشي ان تفوته الركعتان جميعا صلى الفرض وترك السنة لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها ان لم يخلف سنة الفجر من ثواب الجماعة قال عم صلوة الجماعة تفضل صلوة المنفرد بتسع وعشرين درجة وكذا صاحب الشرع ندب الى السنة ولم يوعد واوعد على ترك الجماعة قال عم تارك الجماعة ملعون ولان الجماعة مكملات ذاتية والسنة مكملات خارجية ولم يذكر في الكتاب انه ان كان يرجو ادراك القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوت الركعتان يدل على انه يدخل مع الامام وحكي عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يصلي ركعتي الفجر لان ادراك التشهد عندهما كما ادراك الركعة على قول ابي حنيفة رحمه الله وحكي عن الفقيه اسماعيل

هو الصحيح وإنما الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنهما ولا كذلك سنة الفجر على ما نبين ان شاء الله تعالى والتقييد بالاداء عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد اذا كان الامام في الصلوة والأفضل في عامة السن ولنوافل ادائها في المنزل هو المروي عن النبي عليه الصلوة والسلام قال واذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل طلوع الشمس لانه يبقى نغلا مطلقا وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى احب الي ان يقضيهما الى وقت الزوال لانه عليه الصلوة والسلام قضاهما بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس ولهما ان الاصل في السنة ان لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب والحديث ورد في قضاؤها تبعاً للفرض فبقي ما رواه على الاصل وانما تقضى تبعاً له وهو يصلي بالجماعة او وحده الى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله واما سائر السن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها واختلف المشايخ رحمه الله في قضاؤها تبعاً للفرض

الزاهد رحمه الله انه كان يقول ينبغي ان يشرع في السنة ثم يقطعها ويدخل مع الامام حتى يلزمه بالشروع فيتمكن من القضاء بعد الفجر قال الامام السرخسي رحمه الله وليس هذا بقوي فانما وجب بالشروع لا يكون اقوى مما وجب بالنذر وقال نص محمد رح ان المنذور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع ثم هذا ايضا امر بالاتيان على قصد ان يقطعها وهذا غير مستحسن شرعا كذا ذكره الامام التمرقاشي والقاضي خان رح •

قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم انه لا يقضيهما **قوله** لاختصاص القضاء بالواجب لان القضاء اسقاط الواجب بمثل من عنده **قوله** وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله اى وفيما بعد الزوال يقضى الفرض لامحالة وهل تقضى السنة تبعاً له قال بعض اصحابنا تقضى السنة ايضا وهو احد قولي الشافعي رحمه الله وكذا في سائر (السنن)

ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد
رحمة الله قد ادرك فضل الجماعة لان من ادرك آخر الشيء فقد ادركه فصار محرزاً ثواب
الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ولهذا بحث به في يمينه لا يدرك الجماعة ولا بحث
في يمينه لا يصلي الظهر بالجماعة ومن اتى مسجداً قد صلى فيه فلا بأس بان يتطوع قبل
المكتوبة صابداً له مادام في الوقت ومراده اذا كان في الوقت سعة وان كان فيه ضيق تركه
قبل هذا في غير سنة الظهر والفجر لان له ما زيادة مزبه قال عليه السلام في سنة الفجر
صلوها ولو طردتكم الخيل وقال في الاخرى من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي

السنن كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وذكر في المحيط انه لا يقضى الحنة
بعد الزوال وان تركها مع الغرض من غير ذكر الخلاف .
قوله ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد
رحمة الله قد ادرك فضل الجماعة تخصيص ذكر محمد رحمه الله ليس لبيان الاختلاف
فيما بينهم فانهم اتفقوا في الموضعين وهو انه لم يصل الظهر بجماعة وانه ادرك فضل الجماعة
اصل ما ذكر محمد رح في الجامع مع رجل قال عبده حران صلى الظهر بجماعة فادرك ركعة
لم بحث لانه لم يصل الظهر بجماعة لانه منفرد ببعضه حتى لزمته القراءة اذ الظهر اربع
ركعات فانما يصبر مصلياً له بالجماعة اذ صلى كله او اكثره ليقام مقام كله فلوا درك
الثلث حث وقيل لا ولو قال عبده حران ادرك الظهر حث با دراك ركعة لان ادراك
الشيء ادراك آخره يقال ادركت ايامه اي آخرها وانما خص قوله لان الشبهة انما ترد
على مذهبه فان من ادرك الامام في التشهد في الجمعة لم يصرمدر كالهاعنده
خلافاً لهما فيتوهم انه لا يدرك عنده فضيلة الجماعة با دراك الاقل فاحتج الى

وقيل هذا في الجميع لانه عليه السلام واظب عليه عند اداء المكتوبات بالجماعة ولا سنة دون المواظبة والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها لكونها مكملات للفرائض
 الا اذا خاف فوت الوقت ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام
 رأسه لا يصبر مدركا لتلك الركعة خلافا لزر فر رحمة الله هو يقول ادرك الامام فيما له حكم
 القيام ولنا ان الشرط هو المشاركة في افعال الصلوة ولم يوجد لا في القيام ولا في الركوع

تخصيص قوله قبل هذا في غير سنة الفجر واظهر وهو اختيار شمس الاثمة السرخسي
 وصاحب المحيط وقاضي خان والنمر تاشي والمحجوبي رحمهم الله
قوله وقيل هذا في الجميع وهو اختيار شمس الاسلام رحمة الله عليه **قوله** والاولى
 ان لا يتركها في الاحوال كلها سواء صلى الفرض بجماعة او لا لانها شرعت
 بجبر نقصان تمكن في الفرائض كما روينا وحاجة من فاتته الجماعة اليه امس
 الا اذا خاف فوت الوقت **قوله** ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف
 حتى رفع الامام رأسه لا يصبر مدركا لتلك الركعة عندنا خلافا لزر فر رحمة الله ذكر
 العلامة حافظ الدين النمفي رحمة الله في المصنف شرح المنظومة وهذا اذا امكنه
 الركوع اما اذا لم يمكنه لا يعتد به عند زفر رحمة الله ايضا كذا قاله شيخنا رحمة الله
 ناقلنا من كتب المشايخ رحمهم الله قال الامام القاضي ظهير الدين رحمة الله ثمرة
 الخلاف تظهر في ان هذا عنده لاحق في هذه الركعة حتى يأتي بها قبل فراغ الامام
 وعندنا هو مسبوق بها حتى يأتي بعد فراغ الامام واجمعوا انه لو انتهى الى الامام
 وهو قائم فكبر ولم يركع حتى رفع الامام ثم ركع انه يصبر مدركا لتلك
 الركعة واجمعوا انه لو اقتدى به في قومة الركوع لا يصبر مدركا لتلك الركعة (قوله)

ولوركع المفتدي قبل امامه فادركه الامام فيه جاز وقال زفر رح لا يجزيه لان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما بينه عليه ولنا ان الشرط هو المشاركة في جزء واحد كفى الطرف الاول •

باب قضاء الفرائت

ومن فاتتة صلوة قضاها اذا ذكرها وقدمها على فرض الوقت والاصل فيه ان الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحق وعند الشافعي رحمه الله مستحب لان كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره ولنا قوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها

قوله ولوركع المفتدي قبل امامه فادركه الامام فيه جاز اي الركوع وكذا اذا فعل هذا في السجدة وكرة لقوله عليه السلام لا تبادروني بالركوع والسجود وقوله عليه السلام اما يخشى الذي يركع قبل الامام ان يحول رأسه رأس الحمار وقال زفر رحمه الله لا يجزيه اي الركوع **قوله** كفى الطرف الاول بان شارك امامه في ابتداء الركوع ورفع رأسه قبل رفع الامام وليس ببناء على ما اتى به قبله لانه تلاشى وما شاركه فيه كابتداء الركوع اذ المدوام فيما يستدام حكم الابتداء والله اعلم •

باب قضاء الفوائت

قوله اصل بنفسي يعني شرعيته لذاته لا لغيره والظاهر حين شرع وجب ولم يكن العصر جوداً لا تحقيقاً ولا تقديراً فيمنحبل ان يكون الظهر مشروعاً له بخلاف الطهارة لانه غير مشروع بنفسه بل باعتبار الصلوة في اي وقت توضع شرعية الصلوة موجودة فيه فيكون شرطاً ولا يقال الايمان اصل وهو شرط لا اعتبار بالعبادات لان الايمان اصل وليس بشرط شيء من العبادات اذ لو كان شرطاً لكان تبعاً وانما اعتبار العبادات بالايمان لكونها فرعاً له وثمرة ولا يجوز وجود الفرع والثمره بدون الاصل فيكون الافتقار نوعين افتقار المشروط الى الشرط وافتقار الفرع الى الاصل وفيما نحن فيه لا يجوز ان يكون افتقار الفرع الى الاصل ولا افتقار المشروط الى الشرط لان كل واحد من الغرضين اصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره ولا فرعاً له

ثم ليعد النبي صلى مع الامام ولو خاف فوت الوقت يقدم الوقتية ثم يقضيها لان الترتيب يسقط بضيق الوقت وكذا بالنسيان وكثرة الفوائت كيلا يؤدي الى تفويت الوقتية

قوله ثم ليعد النبي صلى مع الامام امر بالاعادة وهو للموجب فان قيل النمسك به لا ينم لانه خبر الواحد فلا تثبت الفرضية به ولعن كان مشهورا فهو دون الكتاب وهو يقتضي جواز الوقتية قبل الفائتة والخبر ياباه وكان الثابت موجب الكتاب كما عند ضيق الوقت على ان الاصل عند التعارض الجمع فيحمل الخبر على الاستحباب توفيقا بينهما قلنا انه خبر مشهور موجب للعلم الاستدلال حتى يضل جا حدة وذا فيما ثبت قطعا فجاز ان يعارض الكتاب وان كان خبر واحد لكان ثبت لجواز الوقتية شرطه فيجوز لانه ورد بنا لمجمل الكتاب وهو قوله تعالى واقموا الصلوة وانما تتحقق المعارضة ان لو اقتضى الكتاب جواز الوقتية قبل الفائتة وليس كذلك فان الكلام عند سعة الوقت والخطاب انما يتوجه في آخر الوقت ولا يمكن حمله على استحباب الاعادة لانه لو صلى الوقتية قبل وقتها فتجب اعادتها فان قيل لا نسلم انه اذا قبل وقتها قلنا فقله عم من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت التذكروقتا للفائتة فلم يبق وقتا للوقتية اذ الوقت الواحد لا يسمع لغرضين اداء فان قيل لو كان وقت التذكروقتا للفائتة لتأدت بنية الاداء ولجازت اذا تذكرها عند الاحمرار قلنا وقت التذكروقتا للفائتة بخبر الواحد وما مضى وقتها بالمتواتر فحناط في نية القضاء اذ الاداء بنية القضاء جائزا اتفاقا وفي عكسه خلاف والاحتياط في ايجاب القضاء في وقت مستحب **قوله** كيلا يؤدي الى تفويت الوقتية اي عن الوقت وهو حرام لان آخر الوقت للوقتية بالنص والاجماع والمتواتر من الاخبار فلو قلنا بوجوب تقديم الفائتة بالخبر لنسخناها بالخبر وذا لا يجوز بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة لانه امكن العمل بالدلائل اذ الكتاب لا يقتضي الاداء في اول الوقت بل في الوقت فلا يلزم النسخ ولان هناك يلزم التأخير وهو هنا يلزم الابطال والتأخير اهون (وكثرة)

ولو قدم الفائتة جازلان النهي عن تقديمها

وكثرة الفوائت في معناه اذ لو اشتغل بها مع ما لا بد له من الاوطار لغات الوقتي به وكذا النسيان
لانه لو لم يسقط به الترتيب لغات الوقتيات المتوحدات وقد صحت في الوقت بالكتاب
فلا يرفع بخبر الواحد ولان الترتيب انما ثبت بالخبر وهو تناول المذكر القادر على تقديم
الفائتة والناسي عاجز عن تقديم الفائتة على الوقتية مع نسيان الفائتة فلو كان لكان
تكليف عاجز فان قيل ما علمتم بخبر الفاتحة مثل ما علمتم بخبر وجوب الترتيب حيث
قلتم بفساد الصلوة عند ترك الترتيب وما قلتم بفساد الصلوة عند ترك الفاتحة مع ان
كلا منهما خبر الواحد قلنا القول بوجوب الترتيب قول بزيادة شرط في جواز الصلوة
والقول بتعيين الفاتحة قول بزيادة الركن في الصلوة فجاز ان يثبت الشرط بخبر الواحد
ولا يثبت الركن به لانحطاط رتبة الشرط عن رتبة الركن او نقول ان صبغة قوله لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب صبغة يستعمل مثلها نفى الكمال استعمالا ظاهرا كما في لافتي الاعلى
ولا صلوة لجمار المسجد الا في المسجد ولا وضوء لمن لم يسم فيمكن ان يحمل على نفى الكمال من
حيث الوجوب واما الحديث الذي ذكر في الكتاب فيه بيان النهاية على ما روينا ومثله
لا يذكر الا في مقصود لا يراد به غيره فانه يحصر لذلك على ما يقتضيه ظاهر لفظ الحديث
وذلك نص على ما نحن فيه من المذهب او نقول وهو الاصح من الجواب اننا قلنا بوجوب
تعيين الفاتحة على وجه يلزم فساد الصلوة بتركها يلزم نعم الكتاب الذي يقتضي
الجواز هو اطلاق قوله تعالى فاقروا ما تبسم من القرآن وذلك لا يجوز كما قلنا بجواز
الوقتية مع تذكر الفائتة عند ضيق الوقت لئلا يلزم مثل هذا وما قلنا بوجوب الترتيب
عند سعة الوقت على وجه يلزم فساد الوقتية لا يلزم نعم الكتاب بل كان عملا بخبر الواحد
والكتاب لان بذلك يتأخر حكم ما ثبت بالكتاب ولا يبطل وكان له ولاية التأخير بدون

لمعنى في غيرها وهو صيغته الوقتية عن الفوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز لانه اذا قبل وقتها الثابت بالحديث ولو فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل لان النبي عليه الصلوة والسلام شغل عن اربع صلوات يوم اخذ ق فضاء من مرتبائهم قال صلوا كما رأيتموني اصلي الا ان تزيد الفوائت على ست صلوات لان الفوائت قد كثرت فتسقط الترتيب فيما بين الفوائت في نفسها كما سقط بينها وبين الوقتية وحد الكثرة ان تصير الفوائت سنا لخروج وقت الصلوة السادسة وهو المراد بالمدكور في الجامع الصغير وهو قوله وان فاتته اكثر من صلوة يوم وليلة اجزته التي بدا بها لانه اذا زاد على يوم وليلة تصير سنا

هذا فلان ثبت هوله لاشتغاله بقضاء الفائتة التي جعل خبر الواحد ذلك الوقت وقتا لها اولى .
قوله لمعنى في غيرها يعنى النهي عن الفائتة عند ضيق الوقت ليس بمعنى في الفائتة بل لكون الاشتغال بها يوجب تفويت الوقتية عن وقتها الا ترى ان التطوع وسائر الافعال التي تتضمن تفويت الوقتية منهى عنه ايضا ولو كان النهي بمعنى في نفس الفائتة لاختص النهي بها هذا بخلاف النهي عن تقديم الوقتي عند سعة الوقت فانه نهى لمعنى في الوقتي وهو كونه مؤد يا قبل وقته الثابت بالخبر الا ترى انه حل له التطوع وسائر الافعال من الاكل والشرب وغيرهما والنهي اذا كان لمعنى في غيره يجوز ارتكاب المنهي عنه لكن مع الكراهة كالبيع وقت النداء وان كان لمعنى في نفسه لا يجوز له ارتكاب المنهي عنه كبيع الخمر **قوله** صلوا كما رأيتموني اصلي امر بالترتيب عن مولانا شمس الدين الكردي رحمه الله انه قال انما لم يقل كما صليت اذ ليس في وسع احد ان يصلي كما صلى في الخشوع والخشوع وغيرهما لكن في وسعهم ان يصلوا كما رأوا **قوله** الا ان تزيد الفوائت على ست صلوات اي متاوقات كقوله الصلوة اما مك اي وقتها ومراده ان تصير الفوائت سنا ودخل وقت السابعة فانه يجوز اداء السابعة ولو حمل الكلام (على)

وعن محمد رحمه الله عليه انه اعتبر دخول وقت السادسة والآول هو الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وذلك في الاول ولما اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قيل تجوز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت وقيل لا تجوز ويجعل الماضي كما نه لم يكن زجراله عن التهاون

على الحقيقة لا يجوز اذاؤها وبعضهم حملوا على الحقيقة وشرطوا فوات السابعة ويحتمل ان يقال معناه ان تصير الفوائت ستا على ان معنى قوله ان تزيد الفوائت ان تكثر ومعنى قوله على ست صلوات كما تنة الفوائت على ست صلوات اي تزيد الفوائت في نفسها حتى تصير ستا فيسقط الترتيب في الفوائت بنفسها كما يسقط بينها وبين الوقتية لان الكثرة لما اثرت في اسقاط الترتيب عن اعيانها لان يسقط الترتيب في انفسها اولى فان الضرب لما كان علة الالم فاذا وقع اثر في محل الوقوع اولاً ثم يتعدى الى غيره عند شدة الضرب وقيل ان الترتيب لا يسقط فيها لانها علة السقوط فيعمل في غيرها لا في نفسها لئلا يصير الشيء الواحد علة ومعلولا قلنا العلة الكثرة والحكم سقوط الترتيب وهما متغايران •

قوله وعن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة احتج بان كثرة الشيء وهو ان ينتهي الى اقصاه واقصى الصلوات خمس فتشبه بالصوم حتى قالوا ان الجنون الكثير مقدربا ستغراق الشهر **قوله** والآول هو الصحيح لان كثرة الشيء هو ان يدخل في حد التكرار لانه مالم يزد على الجنس وهو صلوة يوم وليلة كان فيه شبهة الاتحاد من حيث الجنسية فشرط الدخول في حد التكرار لتثبت الكثرة بخلاف الصوم فانه لو شرط التكرار ثمة لزدت الزيادة المؤكدة على الاصل المؤكدا لا يدخل وقت وظيفة اخرى مالم يمض احد عشر شهرا **قوله** ولما اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة اعلم ان الفوائت نوعان قديمة وحديثة فالحديثة تسقط الترتيب بخلاف وفي القديمة

ولو قضي بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر
فانه روي عن محمد رحمه الله عليه فيمن ترك صلوة يوم وليلة وجعل يقضي
من الغد مع كل وقتية فائتة فالفوائت جائزة على كل حال والوقتيات فاسدة ان
قد مهال دخول الفوائت في حد القلة وان اخرها فكذلك
بكر

اختلاف المشايخ وتفسير القديمة رجل ترك صلوة شهر مجانته وفسقا ثم ندم على ما صنع
واستغل باداء الصلوات في مواقيتها فقبل ان يقضي تلك الفوائت ترك صلوة ثم صلى
صلوة اخرى وهوذا كره هذه المتروكة الحديثه قال بعض المثلثاخرين من مشايخنا رح
لا تجوز هذه الصلوة ويجعل الماضي كان لم يكن احتياطا وزجرا عن التهاون وان لا تصير
المعصية وسيلة الى التخفيف والتيسير وبعضهم قالوا يجوز وعليه الفتوى كذا في المحيط
وجعل الصدر الشهيد رحمه الله القول الاول صحيحا وذكر العلامة النسفي رحمه الله
في الكافي وما قالوا مؤد الى التهاون لا الى زجره عنه فان من اعناد تفويت الصلوة
لوافتي بعدم جواز الصلوة تفوت اخرى ثم وثم حتى تبلغ الحديثه حد الكثرة •

قوله ولو قضي بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر
لان سقوط الترتيب كان بعله الكثرة المفضية الى الحرج فلما قلت الفوائت لم يبق
الحرج فعاد الحكم الذي كان قبله وكان هذا نظير الحضانة فانها اذا ثبتت لمحرم الصغير
من النساء سقط ذلك الحق بالتزوج ثم اذا ارتفعت الزوجية يعود الحق الذي كان سقط
بالتزوج لزوال المانع فكذا ههنا واليه مال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وعند البعض
لا يعود الترتيب واليه مال الشيخ ابو حفص الكبير رحمه الله فقال الترتيب قد سقط
والساقط لا يحتمل العود كذا ههنا وكذا ذكره شمس الائمة وفخر الاسلام رحمهما الله
فان قبل الترتيب اذا سقط بالنسيان وضيق الوقت يعود عند التذكر وسعة الوقت قلنا قال (شمس)

الا العشاء الا خيرة لانه لا فائتة عليه في ظنه حال ادائها

شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير والاصح عندي ان الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت لا يعود اذا نلت لما انه سقط مراعاة الترتيب في هذه الصلوات والساقط يكون متلاشيا فلا يتصور عوده فاما بسبب النسيان وضيق الوقت ما سقط مراعاة الترتيب لكنه تعذر للعجز اما عجز الناسي فظاهر واما العجز عند ضيق الوقت فللأجل يلزمه ابطال الحكم الثابت بالكتاب والخبر المتواتر بخبر الواحد فلما خرج الوقت انعدمت تلك الضرورة فوجدنا مكان الجمع بين العمل بموجب خبر الواحد وموجب الكتاب على ما مر.

قوله الا العشاء الا خيرة لانه لا فائتة عليه في ظنه حال ادائها وهذا ظن في موضع الاجتهاد فعند الشافعي رحمه الله هي جائزة لما انه لا يرى وجوب الترتيب هذا اذا كان الرجل جاهلا فان كان عالما لم يجز العشاء الا خيرة ايضا لانه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات واما فساد ما وراء العشاء الا خيرة فلانه كلما صلى فائتة عادت الفوائت اربعا فنعدت الوقتية ضرورة فاستدل بهذه الرواية على ان الفوائت اذا كثرت وسقط الترتيب ثم عادت الى القلة يعود الترتيب وهذا مشكل لان الكثرة المسقطه لم تثبت الا ان يأول بانه مد الوقتية الى آخر الوقت ثم ادعى الفائتة بعد خروج الوقت لانه لو ادعى الفائتة في الوقت لما صح القول بانه يعود الترتيب لانه انما يسقط الترتيب بخروج وقت السادسة ولكن لا بد ان يكون شروع الوقتية في وقت الساعة اذ لو كان عند الضيق لكانت الوقتية صحيحة ولا يمكن ان يحمل على ما روي عن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة لان الوقتيات فاسدة وعلى تلك الرواية تكون صحيحة وان غربت الشمس وقد ادعى بعض صلوة العصر الوقتية وعليه صلوة او صلاتان قبلها وهذا كراها قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في نوادر صلوة المبصر انه ينمها وطعن عيسى رحمه الله في هذا وقال الصحيح انه يقطعها بعد غروب الشمس ثم يبدأ بالظهر ثم بالعصر

ومن صلى العصر وهو ذاكراته لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت وهي مسألة الترتيب واذا فسدت الفرضية لا يبطل اصل الصلوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله تبطل لان التحريمة عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت اصلا ولهما انها عقدت لا صل الصلوة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل

لان ما بعد غروب الشمس الوقت قابل للظهر والعصر والمعنى المسقط لمراعاة الترتيب ضيق الوقت وقد انعدم بغروب الشمس لان الوقت قد اتسع فهو بمنزلة ما لو افتتح العصر في اول الوقت وهو ناس للظهر ثم تذكر وهناك تلزمه مراعاة الترتيب فكذلك في هذا الموضع وهذا لان ما يعترض في خلال الصلوة يجعل كالموجود عند افتتاحها كالمتميم اذا وجد الماء والعاري اذا وجد الثوب ثم قال وما ذكره عيسى فهو القياس لكن محمد رح استحسن فقال لو قطع صلوته بعد غروب الشمس كان مؤد يا جميع العصر في غير وقتها ولو اتمها كان مؤد يا بعض العصر في وقتها وكما سقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء جميع العصر في وقتها تسقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء بعض العصر في وقتها توضيحه انه في الابتداء كان ما مورا بالشروع في العصر وان كان يعلم يقينا ان الشمس تغرب قبل فراغه منها ولو كان هذا المعنى ما نعاله من اتمام العصر لكان تيقنه به عند الشروع ما نعاله من افتتاح العصر واحدا لا يقول انه لا يفتح بالعصر عند ضيق الوقت وان كان الحال هكذا توضيحه انه عند ضيق الوقت قد سقطت مراعاة الترتيب في هذه الصلوة وبعد ما سقط الترتيب في صلوة لا يعود في تلك الصلوة بخلاف حالة النسيان فهناك الترتيب غير ساقط عنه ولكنه تعذر بالجهل فاذا زال العذر قبل الفراغ من الصلوة بقي عليه مراعاة الترتيب كما كانت لانه لما زال العذر في خلال الصلوة صار كما لم يكن .

قوله ومن صلى العصر وهو ذاكراته لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت (والعبرة)

ثم العصر يفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل جائزا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله عليه وعندهما يفسد فسادا باقيا لا جواز له بحال وقد عرف ذلك في موضعه ولو صلى الفجر وهو ذا كرا نه لم يؤثر في فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وهذا بناء على أن الوتر واجب عند سنة عندهما ولا ترتيب فيما بين الفرائض والسنن

والعبارة لا صل الوقت عندهما وعند محمد ربح للوقت المستحب حتى لو شرع في العصر وهوناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل به يقع العصر في وقت مكروه يقطع العصر عندهما ويصلى الظهر ثم يصلى العصر بعد غروب الشمس وعند أبي حنيفة في العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس وإذا فسدت الفريضة لا تبطل الصلوة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما وعند محمد رحمه الله تبطل.

قوله ثم العصر يفسد فسادا موقوفا إلى قوله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يفسد فسادا باقيا ذكر في شرح الطحاوي وصورة المسئلة فقال رجل ترك صلوة الفجر وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والشجر في اليوم الثاني والظهر مع التذكر جاز ظهر اليوم الثاني إجماعا وما صلى قبله فيه اختلاف وفي المبسوط هذه هي المسئلة التي يقال واحدة تصح الخمس وواحدة نفسد الخمس فالواحدة المصححة هي العادة قبل قضاء المنروك والواحدة المفسدة هي المنروكة تقضى قبل العادة والأصل فيه أن العلة إنما تؤثر في غيرها لا في نفسها لأنها صفة تجل بالمحل فيعتبر بها حال المحل ومحال أن يكون العلة محلا ثم سقوط الترتيب حكم والكثرة علة وإنما يثبت الحكم إذا ثبتت العلة في حق ما بعدها لا في حق نفسها لئلا يؤدي إلى تقديم الحكم على السبب كما إذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يثبت الأذن فيما يتجر بعده لا في ذلك

وعلى هذا إذا صلى العشاء ثم توضأ وصلى السنة والوتر ثم تبين أنه صلى العشاء
بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والسنة دون الوتر لأن الوتر فرض على حدة عند
وعندهما يعيد الوتر أيضا لكونه تبعا للعشاء والله أعلم .

البيع الذي رآه وكذلك كون الكلب معلما بتركه إلا كل ثلاث مرات يثبت الحل
فيما بعد الثلاث لا فيها إلا أنه يقول إن المعلول يقارن العلة والكثرة صفة لهذه الجملة
وحكمها سقوط الترتيب فإذا ثبت صفة الكثرة لوجودها خير استندت الصفة التي أولها فاستندت
بحكمها فيثبت الجواز لكل وعلى هذا سائر المستندات مثل مرض الموت والعقر فالعلة
المبيحة للفطر مسيرة ثلاث أيام ثم إذا خرج من الكوفة إلى المدائن قصر وأفطر ولم يجعل ذلك
تقدما للحكم على السبب كذا هنا وفي المحيط قال مشايخنا وإنما لا تجب إعادة الفوائت
عند أبي حنيفة رحمه الله إذا كان عند المصلي أن الترتيب ليس بواجب وإن صلوته
جائزة وأما إذا كان عنده فماد الصلوة بسبب الترتيب فعليه إعادة الكل كما قال أبو يوسف
ومحمد رحم لان العبد مكلف بما عنده فلا يبعد أن ينوقف حكم الصلوة المؤداة على ما يظهر في
ثاني الحال كمصلي الظهر يوم الجمعة أن أدركها ظهر أن المؤدى تطوع والإمكان فرضا
وكمعادة انقطع دمها فيما دون عاداتها فصلت صلوة فان عاد الدم تبين أن صلوتها
لم تصح وإن لم يعد تبين أنها كانت صحيحة .

قوله وعلى هذا أي على أن الوتر واجب عند أداءه في وقته بطهارة
أذوقته وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعذر النسيان فلا تلزمه إلا عادة وعندهما
يعيد الوتر أيضا لأنه سنة فكانت تبعا للفرض فلما وجبت إعادة الفرض
وجبت إعادة ما هو تبع له والله أعلم .

باب سجود السهو

يسجد للمهوى الزيادة والنقصان سجدتين بعد السلام ثم يتشهد ثم يسلم وعند الشافعي رحمه الله يسجد قبل السلام لما روي انه عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه السلام لكل سهو سجدتان بعد السلام وروي انه عم سجد سجدتي السهو بعد السلام

باب سجود السهو

قوله يسجد للمهوى الزيادة والنقصان بعد السلام نفي لقول مالك رحمه الله فانه يقول ان كان سهو عن نقصان سجد قبل السلام لانه جبر النقصان وان كان من زيادة يسجد بعد السلام لانه ترغيم للشيطان وفيه حكاية روي ان ابا يوسف رحمه الله كان مع هارون الرشيد رحمه الله فجاء مالك رحمه الله فقال له ابو يوسف ما قولك في هذه المسئلة فاجاب بمذهبه فقال ابو يوسف ما قولك لوقوع السهو في الزيادة والنقصان جميعا فمكت مالك فقال ابو يوسف الشيخ تارة يخطي وتارة لا يصيب فقال مالك رحمه الله على هذا ادركنا مشايخنا فظن ان ابا يوسف رحمه الله قال له الشيخ تارة يخطي وتارة يصيب كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** ثم يتشهد ثم يسلم وسجود السهو يرفع التشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة لان الاقوى لا يرتفع بالادنى بخلاف الصلابة فانها اقوى من القعدة فيرفعها وبخلاف سجدة التلاوة فانها اثر القراءة المفروضة فالتحقت بها وفي المحيط ان ارتفاع القعدة الاخيرة بالسجدة الصلابة وسجدة التلاوة انما كان لانه عاد الى شي محله قبل القعدة فيصير افضا للقعدة لهذا المعنى بخلاف سجود السهو فانه يؤتى به بعد القعدة وفي ارتفاع القعدة بالعود الى سجدة التلاوة روايتان في رواية لا يرتفع وهو اختيار شمس الائمة السرخسي رحمه الله عليه

(قوله)

فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله سالما ولا ان سجودا سهوا لا يتكرر
فيؤخر عن السلام حتى لو سهى عن السلام ينجبر به وهذا الخلاف في الاولوية

قوله فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله لا يقال ان في المعارضة بين الحجتين
انما يصار الى ما بعدهما من الحجة لا الى ما فوقهما والقول فوق الفعل لان
القول موجب والفعل لا فكيف يصار الى القول عندا لمعارضة بين الفعلين لا نأقول
اذا وقعت المعارضة بين الحجتين انما يصار الى ما بعدهما عندا نعد ام الحجة فيما فوقهما
وان كانت حجة فوقهما فلا يحتاج حينئذ الى المعارضة وهناك كذلك وان انكر الخصم
ثبوته بنقل العدول ولا يقال ايضا هذا ترجيح بكرة العلة لانه انما يلزم ان لو قلنا بترجيح القول
بالفعل ولا نقول به بل نقول لما تعارضت روايتا فعله رجعا الى ما هو الحجة في الباب وهو حديث
القول في الباب ولا يقال بان الاصل في الدلائل اعمالها لا اهمالها فلم يعمل بحديثي
الفعلين لا نأقول فيما قلنا اعمال للاصل ايضا وهو ان الاصل في التعارض التوقف لما ان
التوقف موجب التعارض كما ان العمل موجب الدليل عند عدم التعارض **قوله** حتى لو سهى
عن السلام ينجبر به صورته اذا شك في صلوته عند السلام فلم يدر اثلثا صلى ام اربعا فشغله
تفكره حتى اضر السلام ثم ذكر انه صلى اربعا لزمه سجودا سهوا ولو كان لم يسجد سهوا قبله
ووجد هذا ثم سجد ينجبر به ولو سجد ثم وجد هذا فان سجد له يتكرر سجودا سهوا
وهو خلاف المشروء ولو لم يسجد بقي نقص لازم غير مجبور فيؤخر عن السلام كيلا يبقى
نقص غير مجبور **قوله** وهذا الخلاف في الاولوية اي الخلاف المذكور بين الشافعي رحمه
في الاولوية فان الاولى ان يأتي عندنا بعد السلام ولو اتى بسجود السهو قبل السلام جاز
عندنا ايضا وذكر في الاسرار قال علماءنا رحمهم الله الاحسن ان يسجد هما بعد السلام
وذكر في المحيط ولو سجد قبل السلام اجزا عندنا قال القدوري رحمه الله هذه رواية
الاصول قل وروي عنهم انه لا يجزئه لانه اداه قبل رتبته ووجه رواية الاصول ان (فعله)

ويأتي بالتسليمين هو الصحيح صرفاً للسلام المذكور إلى ما هو المعهود يأتي بالصلوة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لأن الدعاء موضعه آخر الصلوة •

فعله حصل في فصل مجتهد فيه فلا يحكم بفساده لأننا لو أمرناه بالعادة بتكرار السجود وهذا شيء لم يقل به أحد من العلماء فلا يكون فعله على وجه قال به بعض العلماء أولى من أن يكون على وجه لم يقل به أحد من العلماء •

قوله ويأتي بالتسليمين هو الصحيح احترازاً عما اختاره فخر الإسلام وشيخ الإسلام وصاحب الإيضاح رحمهم الله فانهم اختاروا أن يسلم تسليمة واحدة من جانب اليمين فحسب لأنه قال في الكتاب ثم يسلم ثم يسجد وهذا لا يتناول إلا بتسليمة واحدة ثم اختار فخر الإسلام رحمه الله عليه أن تكون تلك التسليمة الواحدة تلقاء وجهه ولا ينحرف عن القبلة لأن ذلك لمعنى التحية دون التحليل وقال شيخ الإسلام رحمه الله ولو سلم تسليمين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك ولكن شمس الأئمة السرخسي وصدر الإسلام أبا اليسر وظهر الدين المرغباني رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب الهداية بالتسليمين ونسب صدر الإسلام قال بالتسليمة الواحدة إلى البدعة فقال أخوه فخر الإسلام رحمه الله وإنما اختاراه ما اختاراه بإشارة محمد رحمه الله في كتاب الصلوة فبغضاً عن هذه البدعة وإنما العهد على من قصر في طلبه **قوله** ويأتي بالصلوة إلى أن قال هو الصحيح وفي المحيط واختلفوا في الصلوة على النبي وفي الدعوات أنها في قعدة الصلوة أم في قعدة سجدة السهو ذكر الكرخي أنها في قعدة سجدة السهو لأنها هي القعدة الأخيرة والفراغ من الصلوة بهذه القعدة والطحاوي قال كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلوة على النبي عليه السلام فعلى هذا القول يصلي على النبي في القعدتين جميعاً ومنهم من قال في المسئلة اختلاف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يصلي في القعدة الأولى وعند محمد رحمه الله يصلي في القعدة الأخيرة بناء على أصل وهو أن سلام من عليه السهو

قال ويلزمه السهو اذا زاد في صلوته فعلا من جنسها ليس منها وهذا يدل على ان سجدة السهو واجبة وهو الصحيح لانها تجب لجبر نقصان تمكن في العبادة فتكون واجبة كالدماء في الحج واذا كان واجبا لا يجب الا بترك واجب او تأخير او تأخير ركن ساهيا هذا هو الاصل وانما وجبت بالزيادة لانها لا تعري من تأخير ركن او ترك واجب •

قال ويلزمه اذا ترك فعلا مسنونا كانه اراد به فعلا واجبا الا انه اراد بتسميته سنة ان وجوبها ثبت بالسنة •

يخرجه من الصلوة عندهما فاذا كان كذلك كانت القعدة الاولى هي قعدة الختم وعند محمد رحمة الله عليه على خلافه واختار فخر الاسلام ايضا ما اختاره صاحب الهداية انه يأتي بها بعد سجدة السهو •

قوله وهذا يدل اي قوله ويلزمه السهو **قوله** هو الصحيح احتراز عن قول القدوري فانه يقول انه سنة عند عامة اصحابنا رحمهم الله كذا في التحفة وذكر في المحيط كان ابو الحسن الكرخي رحمة الله عليه يقول هو واجب استدلالا بما قال محمد رحمة الله اذا سهى الامام وجب على المولود ان يسجد وقال غيره من اصحابنا انه سنة استدلالا بما قاله محمد رحمة الله ان العود الى سجود السهو لا يرفع التشهد ولو كان واجبا لكان رافعا للتشهد كسجدة التلاوة **قوله** ويلزمه اذا ترك فعلا مسنونا وفي المحيط وترك السنة المضافة الى جميع الصلوة نحو ان يترك التشهد في القعدة الاولى يوجب سجود السهو تكلم المشايخ فيما يوجب سجود السهو فقل انه تجب لسته اشياء بتقديم ركن تقديم الركوع على الفاتحة والسورة وتأخير ركن تأخير السجدة الصلبية وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان او القيام الى الثالثة بتكرار التشهد وتكرار ركن ركوعين وثلاث سجعات وتغيير الواجب كالجهير فيما يخاف او عكسه وبتركه واجبا كالقعدة الاولى بترك سنة مضافة الى جميع الصلوة كالتشهد في القعدة الاولى وذكر صدر الاسلام (ر)

قال او ترك قراءة فاتحة لأنها واجبة او القنوت او التشهد او تكبيرات العبدین لأنها واجبات لأنه عليه السلام واظب عليها من غير تركها مرة وهي اماراة الوجوب ولا نها تضاف الى جميع الصلوة فدل انها من خصائصها وذلك في الوجوب ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى والثانية والقراءة فيهما وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو هو الصحيح

رحمه الله ان سبب الوجوب واحد وهو ترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا اجمع ما قيل فيه لان جميع ما ذكر من مراعاة الترتيب والافعال والاذاكار واجبة وكذا التشهد في القعدة الاولى عنده وعليه المحققون وكذلك يجب السهو عندنا في تكبيرة الافتتاح بان شك في حاله القيام او بعدها انه هل كبر الافتتاح ام لا وطال تفكره فيه ثم علم انه قد كبر فبنى او ظن انه لم يكبر فكبر وبنى فعليه سجدة السهو فيهما كذا في المحيط *

قوله او ترك فاتحة الكتاب اراد في الاولين وان تركها في الاخرين من الفرض لا يجب الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى الى قوله هو الصحيح اي يحتمل القعدة الاولى والثانية مجازا والقراءة فيهما اي يحتملها حقيقة ولا يلزم من هذا الكلام الجمع بين الحقيقة والمجاز فيستحيل لان المستحيل اجتماعهما مرادين بلفظ واحد وهو لم يتعرض الارادة بل قال يحتمل هذا وذاك ولا فساد فيه السنان قول القرع يحتمل الحيض والطهر مع استحالة اجتماعهما مرادين **قوله** وكل ذلك واجب يشكل على هذا العموم القعدة الاخيرة لانها فرض وليست بواجبة ويحتمل انه اراد بقوله وكل ذلك واجب غير القعدة الثانية لما مر انها فريضة اذ التخصيص شائع فذكره سابقا لانها فرض دليل على انها غير مراد هنا كقوله تعالى واوتيت من كل شيء مع تيقنا انه لم يوت كثيرا من الاشياء وما قالوا انما قال ذلك لان ذلك عند البعض ليست بفريضة بل هي واجبة لا يصح لانه قوا غير متصور

ولو جهر الا امام فيما يخافت او خافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهو لان الجهر

وقيل انما يحتمل على تأخير القعدة الثانية وفيه من الفساد ما فيه لانه ان اريد بالواجب
الفرض لم يرد به الواجب الحقيقي وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وقد اريدت الحقيقة
هنا في غير القعدة الثانية فلم يرد المجاز ولا انه اريد حقيقة الترك بقوله وترك في
مجرهما فلم يرد التأخير فيها لئلا يصير جمعا بين الحقيقة والمجاز قلت يحتمل انه اراد ان
الاتيان بكل واحد منهما في محل واجب وترك كل واحدة في موضع يجب الاتيان
به فيه يتحقق ترك الواجب وهو الاتيان به في محله غير ان القعدة الثانية اذا لم يوث بهافي
محله الا يوثى بها بعده وتجب سجدة السهو والقعدة الثانية لا يتحقق تركها اصلا الا بعمل تقسد
الصلوة لكن يتحقق ترك الاتيان بهافي موضع يجب الاتيان بهافي فيجب سجود السهو
بترك الاتيان بهافي محلها وذلك واجب وليس بفرض اذ لو كان الاتيان بهافي موضعها فرضا
لفسدت الصلوة بتأخيرها ولا تقسد بل تجب سجدة السهو فثبت انه اراد بقوله وكل ذلك
واجب معنى تعم الجميع وهذا من قبيل عموم المجاز ولهذا قال وفيها سجدة ولم يقل في
تركها سجدة وقوله هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في التشهد بانه سنة لا واجب
لكن جواب الاستحسان هو واجب .

قوله ولو جهر الا امام فيما يخافت او خافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهو وهذا
مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا يلزمه واحتج في ذلك بما روى
ابوقنادة رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمعنا الآية والائتين في الظهر
والعصر وذلك لان الجهر والمخافة هيئة من هيآت القراءة لا من اصل القراءة فتكون سنة
كهيآت الفعل نحو اخذ الركب وهيئة القعدة واحتج علماءنا رحمهم الله بما روى ثوبان
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل سهو سجدتان بعد السلام و
لم يفصل فهو على الكل الا ما قام الدليل والمعنى فيه ان المنروك واجب لان الجهر (على)

في موضعه والمخافة في موضعها من الواجبات واختلفت الرواية في المقدار

على الامام فيما يجهر بالقراءة واجب ليعتصم القوم قراءته لان قراءة الامام اقيمت مقام قراءة المقتدي لوجود المقصود وهو الاستماع ولما قام مقام القراءة وجب ان يكون فرضا فلا يتباعد عن ان يكون واجبا وكذلك المخافة واجبة على الامام لان المخافة في الاصل شرعت لصيانة القرآن عن مغالطة الكفرة الا ترى ان النبي عليه السلام امر بالمخافة حين كان الكفار يغالطونه ولهذا شرع في صلوة النهار دون الليل لانهم كانوا انيام في صلوة الليل فدل انها شرعت لصيانة القرآن وصيانة القرآن عن مثل هذا واجبة واما اخذ الركب وغيره كتكبيرات الخفض والرفع وتسبيحات الركوع والسجود فليس فيه ما يدل على الوجوب مع انه قال عمر رضي الله عنه سنت لكم الركب فخذوا بالركب فقيس عليه هيئة سائر الافعال بخلاف الجهر والمخافة واما الحديث فمحمول على انه عليه السلام انما فعل ذلك عمد النبي ان القراءة مشروعة في الظهر والعصر عندنا لا يجب السهو متى يعتمد ذلك ثم سوى بين الجهر والمخافة في رواية كتاب الصلوة وفصل الجواب في نوا در الصلوة فقال ان جهر فيما يخافت لزمته سجدتا السهو قل ذلك اوكرر وان خافت فيما يجهر فان كان في اكثر الفاتحة وفي ثلث آيات من غير الفاتحة او آية قصيرة على مذهب ابي حنيفة حلت لزمه سجدة السهو والا فلا قد فرق بين الجهر والمخافة ووجه الفرق بينهما هو ان حكم الجهر فيما يخافت اغلظ من المخافة فيما يجهر لان الصلوة التي يجهر فيها لها حظ من المخافة فانه يخافت به القراءة في الآخرين وكذلك المنفرد يخير في الصلوة التي يجهر فيها بخلاف الصلوة التي يخافت بالقراءة فيها في ذينك الحكمين ثم اعتبر من الفاتحة اكثرها لما انها وان كانت قرأنا حقيقة ولكن يقوم مقام الدعاء في الآخرين ولو كانت دعاء على الحقيقة لما وجبت السجدة بتغير صفتها كلها فوفرنا على الشبهين حظهما كما ذكره شيخ الاسلام . (قوله)

والاصح قدوما تجوز به الصلوة في الفصلين لان اليسير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير ممكن وما يصح به الصلوة كثير غير ان ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلث آيات وهذا في حق الامام دون المنفرد لان الجهر والمخافة من خصائص الجماعة • قال وسهو الامام يوجب على الموتم السجود لتقرر المحبب الموجب في حق الاصل ولهذا يلزمه حكم الائمة بنية الامام •

قوله والاصح قدوما تجوز به الصلوة في الفصلين احترازه عن رواية نوادر الصلوة وما ذكره قاضي خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير بعد ذكر ما تجب فيه سجدة السهو وكذا لوجهه وهو امام فيما يسرفه قل ذلك او كثر في الروايات الظاهرة او خافت فيما يجهر قل ذلك او كثر وذكر الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله عليه ظاهر الجواب ان الجهر والمخافة سواء وفي كل ذلك سهو وان كانت كلمة **قوله** لان الجهر والمخافة من خصائص الجماعة اي وجوبها هذا الذي ذكره جواب ظاهرا لرواية واما جواب رواية النوادر فانه تجب عليه سجدة السهو وكذا ذكره الناطقي في واقعاته رواية ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في المنفرد اذا جهر فيما يخاف ان عليه سجدة السهو لما ذكرنا واما وجه ظاهر الرواية انه اذا خافت فيما يجهر فظاهرا لانه يخير بين الجهر والمخافة والتخير لنا في الوجوب كذلك اذا جهر فيما يخاف لم يترك واجبا عليه لان المخافة انما وجبت لنفي المغالطة وانما يحتاج الى هذا في صلوة يؤدي على سبيل الشهرة والمنفرد يؤدي على سبيل الخفية فلم تكن المخافة واجبة عليه **قوله** وسهو الامام يوجب على الموتم السجود لتقرر السبب الموجب في حق الاصل وهو وجوب سجدة السهو في حق الامام والمتابعة على القوم لازمة حتى ان الامام اذا شهد وقام من القعدة الاولى الى الثالثة قسي بعض من خلفه التشهد حتى قاموا جميعا فعلى من لم يشهد ان يعود ويتشهد ثم يتبع امامه وان خاف (ان)

فان لم يسجد الا امام لم يسجد الموتى لانه يصير مخالفا لمامه وما التزم الاداء الامتا بعا فان سهى الموتى لم يلزم الامام ولا الموتى السجود لانه لو سجد وحده كان مخالفا لمامه ولو تابعه الامام ينقلب الاصل تبعا ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حالة القعود اقرب عاد وقعد وتشهد لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه ثم قيل يسجد للسهو للناخير والاصح انه لا يسجد كما اذا لم يتم

ان تفوته الركعة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يتشهد بطريق المتابعة بخلاف ما اذا ادرك الامام في السجود فلم يسجد معه السجدة الثانية فانه يقضي السجدة الثانية ما لم يخف فوت ركعة اخرى فاذا خاف ذلك تركها لان هناك هو يقضي تلك الركعة بسجدة تيمنا فعليه ان يشتغل بادراك الركعة الاخرى اذا خاف فوتها وههنا لا يقضي هذا التشهد بعد هذا فعليه ان يأتي به ثم ينبع امامه بمنزلة الذي نام خلف الامام ثم انتبه كذا ذكر في نوادر الصلوة .

قوله فان لم يسجد الا امام لم يسجد الموتى لانه يصير مخالفا فان قلت يشكل على هذه المسائل التسع التي ذكر في الخلاصة والخزانة انها اذا لم يفعلها الا امام يفعلها القوم احد بها اذا لم يرفع الا امام يديه عند تكبيرة الافتتاح يرفع القوم واذا لم يثن الامام فالمقتدي يثنى وكذلك لو ترك الامام تكبيرة الركوع وتسميحه وتسميعه وتكبير الانكسار وقراءة التشهد والنسليم والتاسع تكبير التشريق قلت هذه الاحكام لا تثبت في ضمن شيء باشارة الامام بل ثبت ابتداء على كل واحد من الامام والمقتدي ولا يجري فيها النيابة فلما لم يفعلها الامام يفعلها المقتدي واما وجوب سجدة السهو انما ثبت في ضمن فعل باشارة الامام فلما لم يأت المباشرة لا يجب على غيره لان السبب ثبت في حق الامام ولو وجب على غيره انما يجب بسبب المتابعة والمتابعة انما تكون ان لو كان موافقا لامامه وفي الاتيان بها عند عدم اتيان امامه بها مخالفة فلا يجب **قوله** لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه كغناء المصر له حكم المصر في حق صلوة العبد والجمعة وكحرية البئر

(كتاب الصلوة ... باب سجود السهو)

ولو كان الى القيام اقرب لم يعد لانه كالقائم معنى وسجد للسهو لانه ترك الواجب وان سهى عن القعدة الا خيرة حتى قام الى الخامسة رجع الى القعدة ما لم يسجد لان فيه اصلاح صلوته وامكنه ذلك لان ما دون الركعة بمحل الرفض .
قال والغى الخامسة لانه رجع الى شيء محله قبلها فيرتفض وسجد للسهو لانه اخرجها وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه استحکم شروعه في الناقلة قبل اكمال اركان المكتوبة ومن ضرورته خروجه عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلوة حقيقة حتى يحسب بها في يمينه لا يصلي

له حكم البئر وما قرب من العامر له حكم العامر في المنع عن الاحياء كذا في المحيط وعليه قوله عليه السلام لقنوا موتاكم .
قوله ولو كان الى القيام اقرب لم يعد ويعتبر ذلك بالنصف الاسفل من الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان الى القيام اقرب والا لا هذا الذي ذكره رواية عن ابي يوسف رحمه الله واستحسن مشايخنا رحمهم الله روايته وفي ظاهر الرواية وان لم يستوقا ثما يعود وان استوى قائما لانه اذا استوى قائما اشتغل بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستوقا ثما واصل هذا ما ذكر في المسبوط والمحيط انه روي عن النبي عليه السلام انه قام من الثانية الى الثالثة قبل ان يقعد فسبحوا له فعاد وروي انه لم يعد ولكن صبح لهم فقاموا ووجه التوفيق بين الحد يثن ان ما روي انه عاد كان لم يستوا وان ما روي انه لم يعد كان بعد ما استوى قائما **قوله** لان ما دون الركعة بمحل الرفض لانه ليس له حكم الصلوة ولهذا لا يحسب به في يمينه لا يصلي **قوله** وسجد للسهو لانه اخرجها اراد به الواجب القطعي وهو الفرض **قوله** وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده يعود الى القعدة ويتشهد ويسلم ويمجد سجدتي السهو فتجزية صلوته هذا اذا قام الى الخامسة ساهيا فان قام اليها عامدا ولم يكن قعدا لانه لم يكن

وتحولت صلوته نفلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح خلا فالله
 علي ما مرفيضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم لاشي عليه لانه مظنون ثم انما يبطل
 فرضه بوضع الجبهة عند أبي يوسف رحمه الله لانه سجود كامل

فعلي قول علمائنا ما لم يقيد الخامسة بالسجدة لاتعمد صلوته كما لو قام اليها ساهيا وقال
 الشافعي رحمه الله بانه كما قام الى الخامسة عامدا تفسد صلوته فالكلام بيننا وبينه في هذه
 المسئلة في موضعين أحدهما هو ان الزيادة اذا كانت ركعة واحدة وقد حصلت ساهيا
 هل يقبل الرض ام لا عندنا لا يقبل كما لو كانت الزيادة ركعتين وعنده يقبل الرض كما
 دون الركعة والثاني ان الزيادة اذا كانت دون الركعة وقد حصلت عمد اهل يفسد
 الرض ام لا عندنا لا يفسد وعنده يعمد واحتج بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه اذا صلى الظهر خاسا ولم ينقل انه تعد في الرابعة ولا انه اعاد صلوته ولانه زاد في
 صلوته ما ليس منها ساهيا فلا تفسد صلوته كما لو اتى بمادون الركعة ولا يلزم ما اذا قام
 عامدا لان الفرق ثابت بين فعل يوجد ساهيا وبين فعل يوجد عامدا كما في السلام
 وفي الكافي للعلامة النسفي رحمه الله في قوله وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه
 وقال الشافعي رحمه الله ان كان عامدا بطلت صلوته وان كان ساهيا لا بناء علي ان هذه
 الركعة عنده عبث اذا لترتيب في افعال الصلوة فرض عنده واصابة لفظ السلام فرض
 ايضا والنفل شرع بعد الفراغ عن الفرض فاذا قدمه بطل فصا رعبا منا فيا للصلوة
 ومذهبه في المنافي ان يجعل عفوا بالسهو وعندنا صلوة فتأكد شروعه في النفل قبل
 اكمال الفرض اذ القعدة الاخيرة فرض وقد تركها لمضادة بين الفرض والنفل كمن تحرم
 للفرض ثم كبر ينوي التطوع بطل الفرض •

قوله وتحولت صلوته نفلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله خلا فالله
 رحمه الله علي ما مرفي في باب قضاء الفوائت ولان صلوته لو لم تفسد اصلا ههنا تصير تطوعا

وعند محمد رحمه الله برفعه لان تمام الشيء بأخذه وهو الرفع ولم يصح مع الحدث
وثمره الخلاف تظهر فيما اذا سبقه الحدث في السجود بنى عند محمد رح خلافا

لابي يوسف رحمه الله ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى القعدة ما لم يسجد
للخامسة وسلم لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وامكنه الاقامة على وجهه
بالقعود لان مادون الركعة بمحل الرض وان قيد الخامسة بالسجدة ثم تذكر ضم اليها ركعة
اخرى وتم فرضه لان الباقي اصابة لفظه السلام وهي واجبة وانما يضم اليها اخرى
لتصير الركعتان نفلا لان الركعة الواحدة لا تجزيه لنهييه عليه الصلوة والسلام عن
البتراء ثم لا تنوبان عن سنة الظهر هو الصحيح لان المواظبة عليها بتحريمه مبتدأة
وترك القعدة على رأس الركعتين في التطوع مفسد للصلوة عنده واذا بطل صلوته
لا يضيف الى الخامسة ركعة اخرى وعندهما ترك القعدة على رأس الركعتين
في التطوع لا يفسد الصلوة فبقيت التحريمه فيضيف اليها ركعة اخرى عندهما حتى
يصير متنفلا بست ركعات لان النفل شرع شفعالا وترا كذا في المحيط .

قوله وعند محمد رحمه الله برفعه الجبهة وهو المختار للفتوى **قوله** وثمره الخلاف
تظهر فيما سبقه الحدث في السجود بنى عند محمد رحمه الله عليه خلافا لابي
يوسف رحمه الله وقيل ان ابا يوسف رحمه الله سئل عنها فقال بطلت ولا يعود
اليها فاخبر بجواب محمد رحمه الله فقال ربه صلوة فصدت يصلحها الحدث وثره كلمة
استعجاب عند اهل العراق وانما قالها ابو يوسف رحمه الله تهكما وقيل الصواب ربه
بالضم والزاي ليست بخالصة **قوله** ولو قعد في الرابعة اي قدر التشهد ثم قام اي ساهيا
قوله ضم اليها ركعة اخرى ذكر في الاصل ما يدل على الوجوب حيث قال فيه عليه
ان يضيف وكلمة على للايجاب **قوله** لنهييه عليه الصلوة والسلام عن البتراء فان قيل النهي
يقرر المشروعية فلنا ثبت نسخه ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه ما اجزت ركعة قط
قوله هو الصحيح احراز عن قول بعضهم حيث قالوا تنوبان عن سنة الظهر (قوله)

ويسجد للسهو استحسانا لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لآعلى الوجه المسنون وفي النفل بالدخول لآعلى الوجه المسنون ولوقطعها لم يلزمه القضاء لانه مزنون ولواقندي به انسان فيهما يصلي ستا عند محمد رحمه الله لانه المؤدي بهذه التحريمة وعند هما ركعتين لانه استحكم خروجه عن الفرض ولواقصده المقتدي لاقضاء عليه عند محمد رحمه الله اعتبارا بالامام وعند ابي يوسف رح يقضي ركعتين لان الحقوط بعارض يخص الامام

قوله ويسجد للسهو استحسانا والقباس ان لا يلزمه سجود السهو لان هذا سهو وقع في الفرض وقد انتقل منه الى النفل ومن سهى في صلوة لا يجب عليه ان يسجد في صلوة اخرى وجه الاستحسان انه انتقل من الفرض الى النفل الا ان النفل بناء على التحريمة الاولى فيجعل في حق وجوب سجدة السهو كأنها صلوة واحدة وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعا بتسليمة واحدة وقد سهى في الشفع الاول يسجد للسهو في آخر الصلوة وان كان كل شفع من التطوع كصلوة على حدة لكن كلها في حق التحريمة صلوة واحدة فالوا وهذا القياس والاستحسان بناء على مسئلة اخرى وهي ان المصوب اذا اشتغل بقضاء ما فاتته ولم يتابع الامام في سجود السهو هل يسجد في آخر الصلوة القياس ان لا يسجد لان السهو وقع في صلوة الامام وهو انتقل الى صلوة اخرى وفي الاستحسان يجب لان صلوته بناء على صلوة الامام فيجعل كأنها صلوة واحدة في حق وجوب سجدة السهو كذا في هذا قيل هذا القياس والاستحسان على قول محمد رحمه الله لان عنده سجود السهو في هذه الصلوة لنقصان تمكن في الفرض بترك السلام واما عند ابي يوسف رحمه الله لنقصان تمكن في النفل فكان واجبا قياسا واستحسانا كذا في المحيط **قوله** ان تمكن النقصان في الفرض اي عند محمد رح وقوله وفي النفل بالدخول لآعلى وجه المسنون اي عند ابي يوسف رحمه الله وانما قدم قول محمد رح على قول ابي يوسف

قال ومن صلى ركعتين تطوعا فسهى فيهما وسجد للمهوثم اراد ان يصلي اخروين لم يبين لان السجود يبطل لوقوعه في وسط الصلوة بخلاف المسافر اذا سجد للمهوثم نوى الاقامة حيث يبني لانه لو لم يبين يبطل جميع الصلوة ومع هذا لو ادى صح لبقاء التحريمه ويبطل سجود السهو وهو الصحيح ومن سلم وعليه سجد تا السهو فدخل رجل في صلوته بعد التسليم فان سجد الامام كان داخلا والا فلا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله هو داخل سجد الامام او لم يسجد لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلوة اصلا لانها وجبت جبر النقصان فلا بد من ان يكون في احرام الصلوة وعندهما يخرج على سبيل التوقف لانه محلل في نفسه وانما لا يعمل لحاجته الى اداء السجدة فلا يظهر دونها ولا حاجة على اعتبار عدم العود ويظهر الاختلاف في هذا وفي انتقاض الطهارة بالتحقة وتغير الفرض بنية الاقامة في هذه الحالة ومن سلم يريد به قطع الصلوة وعليه سهو فعليه ان يسجد للمهو

لانه هو المختار والمعتمد للفتوى ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** ثم اراد ان يصلي اخروين الصحيح اخرين **قوله** ومع هذا لو ادى صح اي المتطوع لو بنى وادى صح كذا ذكره الامام المرغيناني وذكر شيخ الاسلام رحمه الله وان بنى على ذلك ينبغي ان يعيد سجدتي السهو لانه لما بنى حصلت السجدتان في وسط الصلوة فلا يعتد بهما فكان عليه الاعادة لكن هذا يخالف ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط في الفرق بين التطوع يريد البناء بعد السجدة وبين المسافر ينوي الاقامة بعدها فقال وحقيقة الفرق هو ان السلام محلل ثم بالعود الى سجود السهو تعود حرمة الصلوة للضرورة وهذه الضرورة فيما يرجع الى اكمال تلك الصلوة لا في حق صلوة اخرى ونية الاقامة عملها في وجوب اكمال تلك الصلوة فظهر عود الحرمة في (حقها)

لان هذا السلام غير قاطع الصلوة ونيتة تغييرا لمشروع فلغت ومن شك في صلوته فلم يدرك ثلاثا صلى ام اربعاً وذلك اول ما عرض له استأنف لقوله عم اذا شك احدثكم في صلوته انه كم صلى فليستقبل الصلوة وان كان يعرض له كثير ابني على اكبر راءته

حقها فاما كل شفع من التطوع فصلوة على حدة ولم تعد الحرمة في حق صلوة اخرى فلم هذا الا يمكنه ان يبنى عليها ركعتين فهذا التعليل يشير الى انه لو بنى عليها ركعتين لا يصح وذكر في الكتاب انه لو بنى صح فتحققت المخالفة .

قوله لان هذا السلام غير قاطع ونيتة تغييرا لمشروع فلغت وهذا لانه غير محلل عند محمد رح فمتى قصد تحليله فقد قصد تغييرا لمشروع وعندهما هو محلل على سبيل التوقف فمتى قصد ان يجعله محللا على الثبات فقد قصد تغييرا لمشروع فلغت واذا بطلت نيتة بقي مجرد السلام في مسجد للسهو فان قيل يشكل بما اذا نوى الا شراك بالله تعالى فانه يصير مشركا من ساعته وان كانت نيتة مغيرة لرأس المشروعات قلنا النية المجردة لا تبطل ما توقف تحققه على النية مع عمل الجوارح والصلوة من هذا القبيل بخلاف الايمان فان تحققه لا يفترق الى عمل الجوارح اذ هو تصديق بالجنان والاقرار باللسان شرط اجراء الاحكام على القول المنصور وهو اختيار الشيخ رئيس اهل العنة ابو منصور الماتريدي رحمه الله ولا ن شرط الايمان عزيمة استمرار الايمان فلما نوى الكفر فاقطع شرطه وبفوات الشرط يفوت المشروع فلماذا صار كما فرأى في الفوائد الظهيرية ولكن بقي لي فيه بعض الاشكال وهو ان النية ههنا لم توجد مجردة عن العمل لاقترائها بالتسليم الذي هو التحليل لا سيما على قولهما والجواب عنه ان النية المقرونة بالعمل انما تعمل اذا لم يكن ذلك العمل المقرون به النية مستحقا عليه زمان اقتران النية به والسلام زمان اقتران النية به مستحق عليه لانه يجب عليه ان يعلم حتى يتمكن من ان يمسجد للمسهو فلا يعمل النية فكانت النية مجردة عن العمل على هذا التقدير **قوله** وذلك اول ما عرض له

لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليتحرك الصواب وان لم يكن له رأي بنى على اليقين
لقوله عم من شك في صلوته ولم يدرك ثلثا صلى اربعة بنى على الاقل والاستقبال
بالسلام اولى لانه عرف محلا دون الكلام ومجرد النية يلغو وعند البناء على الاقل
يقعد في كل موضع ينوهم آخر صلوته كيلا يصبر تاكافرض القعدة والله اعلم •

اختلف المشايخ رحمهم الله في معنى قوله اول ما عرض له او اول ما سهى قال بعضهم
معناه ان السهو ليس بعادة لانه لم يشبه في عمرة قط وقال بعضهم معناه اول
سهو وقع له في عمرة ولم يكن سهيا في صلوته قط • من حبن بلغ وقال بعضهم معناه اول
سهو وقع له في تلك الصلوة والاول اشبه •

قوله لقوله عليه السلام فليتحرك الصواب وهذا الحديث محمول على ما اذا وقع له
غير مرة والاول على ما اذا وقع له اول مرة والاتعارضا لمضادة بين الاستيناف
والتحري والحمل على هذا اولى لان الحمل على عكسه يوجب ترك العمل
باحدهما اذا لواستقبل فيما اذا وقع غير مرة مع تعذرا لمضي لانه لو استقبل لوقع
ثانيا وثالثا ثم وثم لان يستقبل فيما اذا وقع ذلك اولا مع امكان المضي اولى وقوله ومجرد
النية بلغوا لانه تصبر مسئلة هي هي تشك في صلوته انه هل كبر للافتتاح ام لاهل احدث ام لا
هل اصاب ثوبه نجاسة ام لا هل مسح رأسه ام لا ان كان ذلك اول مرة استقبل والامضى
شك في لوترانه ثانيا وثالثا لانه يتم تلك الركعة ويقنت فيها لجوازها الثالثة ويقعد
ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقنت ايضا هو المختار والمصوب بركتين في الوتر قنت
مع الامام في الركعة الاخيرة ثم قام الى الفضاء لا يقنت ثانيا في الثالثة لان المصوب
مأمور بان يقنت مع الامام فصا ر ذلك موضعا فلا يقنت مرة اخرى لان تكراره غير
مشروع في موضعه والشاك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه يقنت مرة اخرى والله اعلم •

باب صلوة المريض

إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد لقوله عم لعمران بن حصين رضى صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب تؤمى ايماء ولان الطاعة بحسب الطاقة قال فان لم يستطع الركوع والسجود اومى ايماء يعنى قاعدا لانه وسع مثله وجعل سجودا خفضا من ركوعه لانه قائم مقامهما فاخذ حكمهما ولا يرفع الي وجهه شيئا يسجد عليه لقوله عليه الصلوة والسلام ان قدرت ان تمجد على الارض فاسجد والا فامسك فان فعل ذلك وهو يخفض رأسه اجزاه لوجود الايماء

ارسل المريض باليد الى الارض

باب صلوة المريض

قوله واذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا وفي المحيط لم يرد بهذا العجز العجز اصلا بحيث لا يمكنه القيام بان يصبر مستعدا بل اذا عجز عنه اصلا او قدر عليه الا انه يضعفه ذلك ضعفا شديدا حتى يزيد عليه لذلك او يجرد وجعا لذلك او يخاف ابطاء البرء فهذا وما لو عجز عنه اصلا سواء وذكر الامام الترمذى رحمه الله اختلف في حد المرض الذي يبيح الصلوة قاعدا قيل ان يكون بحال لو قام سقط من ضعف او دوران رأس او غير ذلك وقيل ان يصير صاحب فراش واصح الاقوال ان يلحقه بالقيام ضرر و اذا كان قادرا على بعض القيام دون تمامه كيف يصنع قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يؤمر بان يقوم مقدار ما يقدر فاذا عجز فقد حتى اذا كان قادرا على ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة او كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها قالوا يؤمر بان يكبر قائما ويقرأ ما يقدر عليه قائما ثم يتعد اذا عجز وبه اخذ شمس الأئمة الحلواتي رحمه الله ثم اذا قدر على القيام منكئا قال شمس الأئمة الحلواتي رحمه الله الصحيح انه يصلي قائما منكئا ولا يجزيه غير ذلك وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا او كان له خادم لواتكأ

وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل
رجليه الى القبلة واومى بالركوع والسجود لقوله عم يصلي المريض قائماً فان لم يستطع
فقاعد فان لم يستطع فعلى قفاه يؤمى ايماء فان لم يستطع فالله تعالى احق بقبول العذر منه
قال رضي الله عنه وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة جازاً ما روينا من قبل
الا ان الاولى هو الاولى عندنا حلاً فالشافعي رحمة الله تعالى عليه لان اشارة
المستلقي تقع الى هواء الكعبة واشارة المضطجع على جنبه الى جانب قدميه

عليه قدر على القيام فانه يقوم ويتكأ خصوصاً على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
فان عندهما قدرته على الوضوء بغرة كقدرته بنفسه فكذا هذا ولم يذكر في الاصل
ما اذا لم يقدر على القعود مستوياً وقدر عليه متكئاً او مستنداً الى حائط او انسان او
ما اشبه ذلك قال مشايخنا ينبغي ان يصلي قاعداً مستنداً او متكئاً ولا يجزيه ان يصلي
مضطجعاً وهو نظير ما في القيام كذا في المحيط .

قوله وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه اي لانعدام الايماء ولا يلزمه في الايماء
تقريب الجبهة الى الارض باقصى ما يمكنه كذا ذكره ابو بكر و ذكر شمس الأئمة الحلواني
رحمة الله ان المؤمى اذا خفض رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود جازوا ووضع بين يديه
وسائد فالصق جبهته عليها ووجد ادنى الانحناء جاز عن ذلك الالباء والا فلا
قوله وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره اراد بهذا ان توضع له سادة تحت رأسه
حتى يكون شبه القاعد لبناكم من الايماء بالركوع والسجود اذ حقت الاستلقاء تمنع
الاصحاء عن الايماء فكيف بالمرضى كذا ذكره الامام بدر الدين الكردي رحمه الله ويؤمى
اربعة اشياء القيام والركوع والسجود والقعود وقبل ينبغي للمستلقي ان ينصب ركبته
ان قدر عليه حتى لا يمدرجليه الى القبلة **قوله** فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر
اي بعذر التأخير هو الصحيح **قوله** لما روينا اي من حديث عمران بن الحصين (قوله)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

(كتاب الصلوة ... باب صلوة المريض) (٣٦٧)

وبه تتأدى الصلوة فان لم يستطع الا يماء برأسه اخرت عنه ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه خلافا لفررحمة الله لما روينا من قبل ولان نصب الابدال بالرأي ممتنع ولا قياس على الرأس لانه يتأدى به ركن الصلوة دون العين واختيها وقوله اخرت عنه اشارة الى انه لا تسقط عنه الصلوة وان كان العجزا كثر من يوم وليلة اذا كان مغيثا وهو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المغمى عليه.

قوله وبه تتأدى الصلوة اي بالايماء الذي يدل عليه الاشارة وهذا لان الصلوة بايماء ماله فعل غير الايماء وبالفعل يتأدى الصلوة وما رواه الشافعي رحمه الله محمول على انه كان لا يقدر على ان يستلقي على قفاه ذلك كان به ناسورا والترحيص بعذر الشخص لا يدل على ثبوته لغيره **قوله** ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه وقال زفر رحمه الله يؤمى بعينه وقلبه واذا صح يعبد وذكر في المختلعات قال زفر رحمه الله يؤمى بالحاجبين اولاً لقربه من الرأس فان عجز فبالعينين فان عجز فبقلبه وقال الشافعي رحمه الله بعينه وقلبه وقال الحسن رحمه الله بحاجبيه وقلبه ويعبد اذا صح وعن ابي يوسف رحمه الله ان المريض اذا عجز عن الايماء بالرأس يؤمى بعينه لا يؤمى بقلبه وسئل محمد رحمه الله عن ذلك فقال لا اشك ان الايماء بالرأس يجوز ولا اشك ان الايماء بالقلب لا يجوز واشك في الايماء بالعين انه هل يجوز **قوله** لما روينا من قبل وهو قوله عليه السلام فان لم يستطع فالله احق لقبول العذر منه **قوله** اشارة الى انه لا تسقط عنه الصلوة الى ان قال وهو الصحيح وقيل الاصح ان عجزه اذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الاغماء لان مجرد الغفل لا يكفي لتوجه الخطاب فقد ذكر محمد رحمه الله ان من قطع بداهة من المرفقين وقدماه من الساقين لصلوة عليه وهو احتار شيخ الاسلام بن فخر الاسلام وناصري خان وغيرهم رحمهم الله وفي فتاوى قاضي خان والاول اصح اي وجوب القضاء

قال وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا
يؤمى ايماء لان ركنية القيام للتوسل به الى العجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان
لا يتعقبه السجود لا يكون ركناً فيتخير والافضل هو الايماء قاعدا لانه اشبه بالسجود
وان صلى الصحيح بعض صلوته قائماً ثم حدث به مرض اتمها قاعدا يركع ويسجد ويؤمى
ان لم يقدر او مستلقيا ان لم يقدر لانه بناء الادنى على الاعلى فصار كالاقداء
ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض ثم صح بنى على صلوته قائماً عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله استقبل بناء على اخلا فهم
في الاقداء وقد تقدم بيانه وان صلى بعض صلوته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود
استأنف عندهم جميعاً لانه لا يجوز اقداء الراكع بالمؤمى فكذا البناء
ومن افتتح التطوع قائماً ثم اعيا بالباس بان يتوكأ على عصا او حائط او يقعد لان هذا عذر

عند شريح لا يقدر ان يقوم
 فانما هو كذا اليه بنى في حق
 نفسه وعند بنى لا يقدر
 كذا بنى ١٢

قوله ويصلي قاعدا يؤمى ايماء هذا لبيان الافضية فانه لو اومى قائماً يجوز وقال في
 الايضاح وان عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام صلى قاعدا بايماء فان صلى
 قائماً بايماء اجزاء ولا يستحب له ذلك وقال زفر والشافعي رحمهما الله يصلي قائماً
 لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن اداء ركن آخر **قوله** فيتخير اي بين الايماء قائماً
 وبين الايماء قاعدا على ما ذكرنا **قوله** لانه اشبه بالسجود لان عند الايماء قاعدا يصير
 رأسه اقرب الى الارض من الايماء قائماً وعن هذا قلنا بان المؤمى يجعل السجود
 اخفض من الركوع لان ذلك اشبه بالسجود كذا في المبسوط **قوله** واستأنف عندهم
 جميعاً الاعلى قول زفر رحمه الله فان عنده بنى لما ان اصله انه يجوز اقداء الراكع
 بالمؤمى وعندنا لا يجوز فكذا البناء في حق صلوة نفسه كذا في المحيط فان قيل الايماء
 خلف فينبغي ان يجوز الاقداء كالمتميم والمتوضي والماسح والغسل واذا جاز الاقداء
 جاز البناء ضرورة قلنا الايماء بعض الركوع والسجود وبعض الشيء لا يصلح خلفاً (عنه)

وان كان الاتكاء بغير عذر يكره لانه اساءة في الادب وقيل لا يكره عند ابي حنيفة
رحمة الله لانه لو قعد عنده ليجوز من غير عذر فكذا لا يكره الاتكاء وعندهما
يكره لانه لا يجوز القعود عندهما فيكره الاتكاء وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق

عنه لكنه سقط عنه ما عجز عنه للمضروبة ولزمه ما قدر عليه من عينه فان قيل لم لا يصلح بعض الشيء
خلفا عن كله قلنا لان فيه جعل الشيء خلفا عن نفسه وهذا خلف وهذا لان الاصل عبارة
عن مجموع هو داخل فيه فمتى صار خلفا عن المجموع يصير خلفا عن نفسه ضرورة .

قوله وان كان الاتكاء بغير عذر يكره اي بالاتفاق والفرق لابي حنيفة
رحمة الله في القعود بلا عذر والاتكاء بلا عذر انه يخير في الابتداء بين ان يفتح
التطوع قائما وبين ان يفتحه قاعدا فيبقى هذا الخيار في الانتهاء من غير كراهة وما في
حق الاتكاء فهو غير مخير في الابتداء بين ان يصلي متكئا وبين ان يصلي غير متكئ
بل يكره له ذلك لما فيه من سوء الادب واظهار التجبر فكذلك في الانتهاء كذا في المحيط
قوله وقيل لا يكره عند ابي حنيفة رحمة الله لانه لو قعد عنده ليجوز من غير عذر فكذا
لا يكره الاتكاء ان عني الجواز بلا كراهة فالتقريب ظاهر لانه لما لم يكره القعود بلا عذر
مع انه مفوت للقيام لان لا يكره الاتكاء مع انه غير مفوت اولي وان عني الجواز
مع الكراهة فكذلك اذ القعود المفوت للقيام جائز فلا يكره الاتكاء اذ لو كره للزم
الاستواء بين ما ينقض القيام اعني القعود وبين ما ينقضه ولا ينقضه اعني الاتكاء
والاستواء محال وهذا الوجه الاخير كانه مراد المصنف رحمة الله اذا ذكر بعده انه ان
قعد بغير عذر يكره اتفاقا **قوله** وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق فان قيل كيف يوصف
هذا بالكراهة وقد انعدم الجواز عندهما لهذه الصلوة بسبب القعود ولا يوصف صلوة
غير جائزة بالكراهة قلنا المراد من هذا انه لو صلى ركعة قائما ثم قعد في الثانية ليقرأ
لاحيائه ثم قام واتم الثانية قائما فان هذه الصلوة جائزة مع صفة الكراهة كذا قاله

وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وقد مر في باب النوافل ومن صلى في السفينة قاعدا من غير علة اجزاء عند أبي حنيفة رحمه الله والقيام افضل وقال لا يجزبه الا سبب عذر لان القيام مقدور عليه فلا يترك الا لعلته وله ان الغالب فيها دوران الرأس وهو كما لم يتحقق الا ان القيام افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والخروج افضل ان امكنه لانه اسكن لقلبه والخلاف في غيرا لمربوطة والمربوطة كالشط وهو الصحيح ومن اغمى عليه خمس صلوات او دونها نضى وان كان اكثر من ذلك لم يقض وهذا استحسان

مولانا الامام حميد الدين الضري رحمه الله قلت هذا الجواب لا يوافقه .
قوله وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وفي الكافي ثم قال وان تعد بلا عذر يكره اتفاقا وهذا مشكل على قولهما لانهما قائلان بعدم الجواز وهو لا يوصف بالكراهة لكننا نقول قوله لا يجوز ليستلزم الكراهة فاستفاد وصفه به وهذا اوفق ثم قوله بالانفاق يخالف لما ذكره فخرالا سلام رحمه الله في مبسوطه حيث قال لو تعد في النفل من غير هذا ولا يكره في الصحيح عنده لان الابتداء على هذا الوجه مشروع من غير كراهة فالبقاء الاولى لان حكم الانتهاء اسهل من حكم الابتداء الا ترى ان الحدوث يمنع ابتداء الصلوة ولا يمنع البقاء **قوله** والمربوطة كالشط هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم بانه ايضا على الخلاف ولكن الاصح انه لا يجوز فيه الا قائما في قولهم وهذا اذا كانت مربوطة بالشط وان كانت موثقة بالانجر في لجة البحر وهي تضرب قيل يحتمل وجهين والاصح انه ان كانت الريح تحركها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة وان حركتها قليلاً فهي كالواقفة كذا ذكره التمرناشي رحمه الله وذكر المحسن فان كانت موثقة على الشط قال بعض مشايخنا هو على الخلاف وهذا غلط والاصح انه لا تجوز الصلوة في قولهم جميعاً وكذا رواه ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله نصاً وعن العلامة نور (الاثمة)

والقياس ان لا قضاء عليه اذا استوعب الاغماء وقت صلوة كامل لتحقق العجز فاشبه الجنون وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كثرت الفوائت فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلا حرج والكثير ان يزيد على يوم وليلة لانه يدخل في حد التكرار والجنون كالاغماء كذا ذكر ابو سليمان رحمة الله تعالى عليه بخلاف النوم لان امتداده نادر فيلحق بالقاصر ثم الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمة الله تعالى عليه لان التكرار يتحقق به وعندهما من حيث الساعات وهو المأثور عن علي وابن عمر رضي الله عنهم والله اعلم بالصواب .

الا ئمة المنصوراني رحمه الله سفينة موثوقة على شط الجحون وهي على ظهرا لماء غير مستفرة على الارض والشط طين لا تمكنه الصلوة فيه الا بالايماء يصلي في الشط بالايماء لان الصلوة في السفينة لا تجوز .

قوله والقياس ان لا قضاء عليه وهو قول الشافعي لانه عجز مانع عن فهم الخطاب فنا في الوجوب اذا استوعب وقت صلوة كالجنون على قول البعض **قوله** فيلحق بالقاصر يريد به القاصر من النوم **قوله** من حيث الاوقات اي من حيث مضي الاوقات لان التكرار اي تكرار الصلوات بتحقيق به اي بمضي الاوقات بان اغمي عليه قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني الا انه افاق قبل دخول وقت العصر لا قضاء عليه وعند محمد رحمة الله يلزمه القضاء ما لم يمتد الى وقت العصر **قوله** وهو المأثور اي ما قلنا من الاستحسان روي ان عليا رضي الله عنه اغمي عليه اربع صلوات فقضاهن وعبد الله بن عمر اغمي عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضهن والله اعلم بالصواب .

باب سجود التلاوة

قال سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر في آخر الأعراف : وفي الرعد :
والنحل : وبني إسرائيل : ومريم : والاولى من الحج : والفرقان : والنمل :
والنجم : والشمس : والنجم : والنجم : والنجم : والنجم : والنجم : والنجم : والنجم :
في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه وهو المعتمد والسجدة الثانية في الحج للصلوة عندنا
وموضع السجدة في حم السجدة عند قوله تعالى لا يمامون في قول عمر رضي الله تعالى عنه

باب سجود التلاوة

قله سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر وعند الشافعي رحمه الله كذلك لكن في الحج عنده
سجدة واحدة وليس في سورة ص سجدة وموضع السجدة في حم السجدة عند الشافعي رحمه الله ان
كنتم اياه تعبدون : وعندنا آخر الآية الثانية عند قوله وهم لا يسأمون : أحج الشافعي رح
ان في سورة الحج سجدة واحدة لعقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الحج سجدة واحدة وقال فضلت الحج بسجدة واحدة من لم يسجد هما لم يقرأ هما ومذهبنا
مروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قال سجدة التلاوة في الحج هي الاولى
والثانية سجدة الصلوة وهو الظاهر حيث قرن بها الركوع فقال اركعوا واسجدوا والسجدة
المقرونة بالركوع سجدة الصلوة وتاويل قوله عليه السلام فضلت الحج بسجدة واحدة احدهما
سجدة التلاوة والثانية سجدة الصلوة وكذا استدلل الشافعي رحمه الله على ان السجدة في
ص سجدة الشكر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا في خطبته سورة ص
فتشزن الناس للسجدة قال علام تشزنتم انها توبة نبي ولنا ما روي ان واحدا من الصحابة
قال يا رسول الله رأيت فيما يرى النائم كأنني اكتب سورة ص فلما انتهيت الى موضع
السجدة سجدت الدواة والقلم فقال عليه السلام نحن احق بهما من الدواة والقلم فامر بها (حتى)

وهو المأخوذ للاحتياط والسجدة واجبة في هذه المواضع على التالي والسامع

حتى تلبت في مجلسه وسجدها مع أصحابه فإن قيل في الحديث زيادة وهي أنه قال سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نسجد ها شكراً قلنا هذا لا ينبغي كونها سجدة تلاوة فمأمن عبادة يأتي بها العبد إلا وفيها معنى الشكر ومرادة من هذا بيان سبب الوجوب أنه كان توبة داود عليه السلام وإنما لم يسجد ها في خطبته ليبين أنه يجوز تأخيرها وقد روي أنه سجدها في خطبته وذلك دليل على الوجوب وعلى أنها سجدة تلاوة فقد قطع الخطبة لها .

قوله وهو المأخوذ للاحتياط فإنها إن كانت عند الآية الثانية لم تجز تعجيلها وإن كانت عند الأولى جاز تأخيرها إلى الآية الثانية فكان فيما قلنا خروج عن العهدة بيقين

قوله والسجدة واجبة في هذه المواضع وقال الشافعي رحمه الله هي سنة لما روي أن رجلاً تلا عند النبي عليه السلام فلم يسجد لها الرجل فلم يسجد ها رسول الله عليه السلام وقال كنت إماماً لو سجدت لسجدنا وروي أن عمر رضي الله عنه قال في خطبته وقد تلا سجدة فاشرب الناس للسجدة فقال على رسلكم فإن هذا شيء لم يكتب عليكم والجواب عن الحديث الأول أنه عليه السلام لم يسجد في فورة ذلك وهو جائز عندنا لأن السامع إنما يلزمه السجود على الفور إذا سجد التالي الأتري أن قال لو سجدت لسجدنا وهذا يدل على سجدة لو سجد لا محالة والجواب عن قول عمر رضي الله عنه أنه لم يكتب علينا التعجيل بها فإن أراد أن يبين للمقوم جواز التأخير وما يدل على الوجوب أن الله تعالى وبخ من ترك السجود بقوله فما لهم لا يؤمنون : وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون والتوبيخ لا يكون إلا بترك الواجب ولأن آيات السجدة كلها أدالة على الوجوب لأنها ثلاثة أقسام قسم أمر صريحاً مثل التي في والنجم وقرأ باسم ربك والأمر للوجوب ومنها ما فيه ذكر طاعة الأنبياء والمرسلين والأولياء وذلك يوجب الاقتداء لقوله تعالى فيهم اقتده والثالث ذكر ما فيه استكفاف الكفار ومخالفتهم في ذلك

سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وهي كلمة انجذاب وهو غير مقيد بالقصد *

قال وإذا تلا الإمام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه لالتزامه متابعتها وإذا تلا المأموم لم يسجد إلا مأم ولا المأموم في الصلوة ولا بعد الفراغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله عليه يسجدونها إذا فرغوا لأن السبب قد تقرر ولأننا ننع بخلاف حالة الصلوة لأنه يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة أو التلاوة ولهما أن المفندي محجور عن القراءة لئلا تصرف الإمام عليه

واجبة لكن علق بالتلاوة كما علق أوامر الصلوة بأوقات مخصوصة واضيفت إلى تلك الأوقات وكذلك هذه إلى التلاوة فكانت التلاوة سببا لوجوبها ولهذا قال بعضهم التلاوة سبب لوجوب السجدة على السامع دون السماع وقيل السماع في حقه هو السبب وهو اختيار فخر الإسلام رحمه الله لكن الجواب عنه أن الأصل في السببية هو التلاوة والسماع بناء عليه لأنه من المتولدات وإنما تجب السجدة إذا تحققت القراءة من الأهل وهو أن يكون عاقلا غير محجور عليه حتى لو علم الببغاء آية السجدة وجرى على لسانه لا تجب على السامع السجدة وكذا لا تجب بقراءة المجنون *

قوله سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد مملا باطلاق النص ولأن السبب يعمل عمله قصد به أو لم يقصد لأنه مجعول للحكم وإنما ذكره لأن في بعض لفظ الآثار السجدة على من جلس لها فيوهم أن السجدة إنما تجب على من هو قاصدا لها وليس كذلك **قوله** يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة أو التلاوة وهذا لأنه لو سجدها التالي وتابعه الإمام انقلب الإمام المتبوع تبعا والتبع متبوعا وإن لم يتابعه الإمام كان مخالفا لإمامه وإياها كان يلزم خلاف موضوع الإمامة وإن سجدها الإمام وتابعه التالي كان خلاف موضوع التلاوة فإن التالي إمام السامعين قال عليه السلام لنال كنت أما نالو سجدت لسجدنا معك (قوله)

وتصرف المحجور لا حكم له بخلاف الجنب والحائض لانهما منهيان الا انه لا يجب على الحائض بتلاوتها كما لا تجب بسماها لا نعدام اهلية الصلوة بخلاف الجنب ولو سمعها رجل خارج الصلوة سجدها هو الصحيح لان الحجر ثبت في حقهم فلا يعدوهم فان سمعوا وهم في الصلوة سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة لانها ليست بصلوة لان سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلوة ومجدها بعدها لتحقيق سببها ولو سجدوها في الصلوة لم يجزهم لانه ناقص لمكان النهي فلا يتأدى به الكمال .

قال واعادوها لتقر وسببها ولم يعيدوا الصلوة لان مجرد السجدة لا ينافي احرام الصلوة وفي النوادر انها تفسد لانهم زادوا فيها ما ليس منها وقيل هو قول محمد رحمه الله فان قرأها الامام وسمعها رجل ليس معه في الصلوة فدخل معه بعد ما سجدها الا امام لم يكن عليه ان يسجدها

قوله وتصرف المحجور لا حكم له المحجور هو الممنوع عن التصرف على وجه يظهر نفاذ مثل ذلك التصرف عليه من جهة غيره كالصبي والعبد المحجور والمجنون لقيام المولى والولي مقام هؤلاء وقيل المحجور هو الممنوع لحق العباد والمنهي هو الممنوع لحق الشرع اذا ثبت هذا نقول المقتدي محجور عن القراءة لانه منع الشارع اياه عن القراءة لانه نفذ قراءة الامام عليه الاتري انه لا يجوز له قراءة مادون الآية والآية جميعا فان قيل تصرف المحجور له حكم فالعبد المحجور ان باع او اشترى يتوقف على اجازة مولاه ولو توكل عن الغير في بيع ماله صح ولو طلق امرأته تطلق ولو اقر بحد او قصاص نفذ فظهر في حق مولاه قلنا انه توقف لاحتمال الاجازة وانما يظهر اثر الحجر (النفاذ اذا الحجر) لاحتمال لحق الضرر لمولاه وذا في النفاذ لاني التوقف فلا يظهر الحجر فيه وهو ليس بمحجور عن نفس التصرف وانما الحجر في حق لحق العهدة وقد ظهر اثره فيه حتى لا ترجع الحقوق عليه وهو ملحق بالا حرار في حق الدم والطلاق وتصرف المحجور لغو فيما حجر عنه لاني غيره **قوله** لان الحجر ثبت في حقهم اي في حق الامام ومن معه لان المقتدي انما حجر عن القراءة لئلا يوسوس

لانه صار مدركا لها بادراك الركعة وان دخل معه قبل ان يسجد ها سجدها معه
لانه لو لم يسمعها سجدها معه فهناك ولي وان لم يدخل معه سجدها وحده لتحقق السبب
وكل سجدة وجبت في الصلوة فلم يسجد ها فيها لم تقض خارج الصلوة لانها صلوتية

على الامام القراءة ولما قال عليه السلام مالي انازع القرآن وكذا قراءته ليخل بتدبر
سائر المفتدين في قراءة الامام فيكون محجورا في حقهم ايضا

قوله لانه صار مدركا لها بادراك الركعة هذا اذا ادركه في آخر تلك الركعة اما لو ادركه
في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ لانه لم يصرمد ركعا لتلك القراءة ولا بما تعلق بتلك
القراءة من السجدة اما اذا ادركه في آخر تلك الركعة صار مدركا للركعة كلها نصار مدركا للقراءة
وما يتعلق بالقراءة من السجدة كما لو ادرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر في
رمضان فانه يكون مدركا للفنوت فان قيل النيابة تجري في الاقوال كما لقراءة والفنوت منها
لا في الافعال والسجدة منها قلنا نعم اذا كان الفعل مقصودا اما اذا كان في ضمن القراءة فلا
وهذا لان السجدة انما وجبت بالتلاوة فكانت ملحقة بها الا ترى ان القعدة الاخيرة ترتفع
بالعود الى سجدة التلاوة مع انها دون القعدة اذ هي واجبة والقعدة فريضة والاقوى لا يرتفع
بالادنى لكنها لما كانت نتيجة التلاوة لمغروضة كانت ملحقة بها وكان حكمها كحكمها
فان قبل السجدة لو كانت ملحقة بالتلاوة لذابت سجدة الامام عن سجدة المفتدي ويحجر
المفتدي عن السجدة كما يحجر عن التلاوة قلنا المفتدي مأثور بالانباع فيجب الاتباع فيه
وانما يحجر عن التلاوة لما فيها من الاخلال بواجب الاستماع والسجود لا يخل بواجب الاستماع
فلم يحجر عنه **قوله** وان دخل معه قبل ان يسجد ها سجدها معه لا يقال ينبغي ان لا يتابعه
لان ما وجب عليه من السجدة ليست بصلوتية والسجدة متى لم تكن صلوتية لا يجوز
ادائها في الصلوة خصوصا على رواية النواذير حيث تفقد الصلوة بها على ما ذكرنا
لانا نقول تلك السجدة وان لم تكن صلوتية لكنها صارت صلوتية بالاعتداء لان الاعتداء تأثيرا (في)

مع السجدة

ولها منزلة الصلوة فلا تتأدى بالنقص ومن تلا آية سجدة فلم يصح له أن يركع في صلوة فاعادها وسجد اجزته السجدة عن التلاوتين لان التلاوة

صلوتية فاستتبع الاولى وفي النواذر يسجد اخرى بعد الغرض

قوة السبق فاستوتنا قلنا للثانية قوة اتصال المقصود فترجحت بها مع الواجب كما في ثم دخل في الصلوة فتلاها سجدا لان الثانية هي المستتبعة ولا وجه الى التقييد بالمجلس

يؤدي الى سبق الحكم على السبب ومن كرر تلاوة سجدة واحدة زنى بعد ثانيا

سجدة واحدة فان قرأها في مجلسه فسجدتها ثم ذهب ورجع فقرأ بقية التلاوة في المجلس
وان لم يكن سجدا لاولى فعليه السجدتان

احدة فبقي

في تصوير غير الواجب واجبا وتصوير الواجب لا ترى ان القعدة على مع الاسباب فريضة على المسافر وبالاعتداء بالمقيم لم يبق فرضا وكذلك الرجل اذا تحرم الارض مع الفصل

ركعتان لا غير وهو اذا اقتدى بمن يصلي الظهر يلزمه الاربع حتى لو افسد يلزم الاصل وهو

وكذلك الاخرى ان تجبان على المسافر بالاعتداء بالمقيم في الوقت كذا في الفوائد الب من ذلك

قوله ولها منزلة الصلوة وفي الجامع الكبير لقاضي خان رحمة الله عليه ما ذكر في

اقوى لانها وجبت بتلاوة تعلق بها جواز الصلوة الا ترى انه لو ضحك في سجدة فانه بعدد

الصلوة تنتقض طهارته ولو ضحك فيها خارج الصلوة لا تنتقض **قوله** فلم يسجد هاديا فان نام

في صلوته فاعادها وسجد اجزته السجدة عن التلاوتين هذا اذا لم يتبدل مجلس روى لان

مجلس التلاوة فاما اذا تبدل فعليه لكل تلاوة سجدة كما لو لم يدخل في الصلوة ولا يتبدل بالاكل

بدخوله في الصلوة لان الصلوة محقق القراءة والمحقق للقراءة لا يكون مبدلا لمجلسا

قوله قلنا للثانية قوة اتصال المقصود وهو السجدة فكانت اقوى ولا يبعد ان يكون سجدة

تبع اللاحق اذا كان اللاحق اقوى كسنة الفجر لان الثانية عند اتصال المقصود تلاها

كفعل مجتهدا تصل القضاء به فحينئذ يصير هو بمنزلة المجمع عليه في القوة ما كن

(كتاب الصلوة ... باب سجود التلاوة)

السجدة على التداخل دفعا للخرج وهو تداحل في السبب دون
ليق بالعبادات والثاني بالعقوبات

ن مبني السجدة على التداخل دفعا للخرج ولما روي ان النبي
كان عليه بنزل جبرئيل بآية السجدة فيجمع منه ويقرأ على الصحابة
لها سجدة واحدة وروي عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه
ان القرآن في مسجد الكوفة وكان يكرر آية السجدة في مكان واحد
لحو خطوة او خطوتين وكان يسجد لذلك مرة وكذلك الحكم اذا ذكر النبي
مجلس واحد مرارا فعلى قول الكرخي لا يجب ان يصلي عليه الا مرة
قول الطحاوي يجب عليه الصلوة بكل مرة وان كان التكرار في مجلس
حق الرسول كما قال عليه السلام لا تجفوني بعد موتي قبل وكيف نجفي
قال ان اذكر في موضع ولا يصلي علي وحقوق العباد لا تتداخل وعلى هذا
س وحمد الله في مجلس مرارا ينبغي للسامع ان يشتمه في كل مرة لانه
س ولا يصح انه اذا زاد على اثلثة لا يشتمه كذا في المبسوط والمحيط قوله وهو
السبب دون الحكم التداخل على ضربين تداحل في الحكم وهو في الحدود
بتمعت من جنس واحد تداحل لان الجنس واحد والمقصود متحد وهو
تمكن فيما زاد على الواحد شبهة فوات المقصود وتداخل في السبب وهو في
والاصل هو تداحل في الحكم لانه امر حكمي بخلاف نفاس اذ الاصل ان
مسببا فيلحق بالاحكام الارب اسباب لبوتها حسا لكن قولنا بالتداخل في الحكم
ان يبطل التداخل لانه بالنظر الى الاسباب بتعدد وبالنظر الى الحكم يتحد فيتعدد
في العبادات لانها متى دارت بين الثبوت والسقوط تثبت لان مبناها على التكرار
فيها بخلاف العقوبات فان مبناها على الضرر والعنف حتى لو دارت بين الثبوت (و)

وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للمتفرقات فاذا اختلف
عاد الحكم الى الاصل

والسقوط يسقط ولان للمجلس اثر في جمع سبب الوجوب لا في جمع الواجب كما في
العقود فانه يثبت الاتحاد به بين كلام العاقلين لا في الحكم وهذا التداخل تقيد بالمجلس
فعلم بانه تداخل في السبب لا في الحكم فاثبتته تظهر فيما لوزي فحدثتم زني بعد ثانيا
ولو تلا وسجد ثم تلا لا يجب ثانيا ^{و لو لم يكن التداخل في السبب لكان التلاوة التي بعد السجدة سببا ولم تقدم وذلك ليجوز ٩١٢}
قوله وامكان التداخل عند اتحاد المجلس شرط التداخل اتحاد الآية والمجلس
لان النص والاجماع والخرج انما يوجد في مجلس واحد وآية واحدة فبقي
ما وراءه على اصل القياس ولان التداخل انما يصح عند جامع يجمع الاسباب
ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالاجاب مع الفصل
حقيقة ويتحد الاقارير المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو
ان يتكرر الحكم بتكرار السبب اي السجدة بالتلاوة ثم انما يختلف المجلس اذا ذهب عن ذلك
المجلس بعيدا وما اذا ذهب قريبا فاحاد المجلس باق والفاصل بين القريب والبعيد ما ذكر في
المحيط انه اذا مشى خطوتين او ثلثا فذلك قريب واذا كان اكثر من ذلك فانه بعد
قال محمد رحمه الله فان كان نحو من عرض المسجد وطوله فهو قريب وفي المبسوط فان نام
قاعد او اكل لقمة او شرب شربة او عمل عملا يسرا ثم قرأها فليس عليه اخرى لان
بهذا القدر لا يتبدل المجلس وذكر الامام الترمذي رحمه الله في روضة العلماء بالاكل
لا يختلف المجلس حتى يشبع وبالشرب حتى يروي وبالكلام حتى يكثر استحسانا
وعن محمد رحمه الله بمراي العين لا يختلف وفي البيت والسفينة والمسجد تكفيه سجدة
وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالجامع وقبل خلافه وكذا لو تلاها
في المسجد ادخل تم اعادها في الخارج تكفيه الواحدة وكذا لو تلاها في كرم في اماكن

ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة لانه دليل الاعراض وهو لمبطل هنالك
وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب وفي الانتقال من غصن الى غصن كذلك
في الاصح وكذا في الدياسة للاحتياط ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر
الوجوب على السامع لان السبب في حقه السماع وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع
على ما قيل والا صح انه لا يتكرر الوجوب على السامع لما قلنا

مختلفة وقيل في الجامع تكفيه سجدة واحدة عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد
رحمه الله سجدتان وكذا لو تلاها في دار السلطان .
قوله ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة فانها اذا قامت من مجلسها يبطل خيارها
لان ذلك ليس بسبب اختلاف المجلس بل لوجود دلالة الاعراض **قوله** وهو المبطل هنالك
اي الاعراض صريحا ودلالة **قوله** وفي تسدية الثوب بتكرر الوجوب الى آخره ذكر
الاختلاف في شروح الجامع الصغير في المسائل الثلاث كلها وفي امثالها وقال الامام
الترمذاني رحمه الله واختلف في تسدية الثوب والدياسة والذي يدور حول الرحن
والذي ينسج حول الحوض والنهر والذي تلا على غصن ثم انتقل الى غصن آخر والاصح
هو الايجاب لان المجلس ليس مجلس ابتداء ولهذا يعتبر مختلفا في الغصنين في الحل
والحرم حتى ان التحلل اذا رمى صيدا واصيد على غصن شجرة اصلها في الحل وذلك
الغصن في الحرم يجب انجزاء ولم يعتبر الاصل فكذلك ههنا **قوله** للاحتياط اي
بالنظر الى اتحاد العمل واتحاد اسم المجلس لا يتبدل المجلس فلا يتكرر
الوجوب وبالنظر الى حقيقة اختلاف المكان يتكرر الوجوب فقلنا بالتكرار احتياطا
قوله وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل اي يتكرر الوجوب
على السامع وان اتحد مجلسه لما ان سماعه مبني على التلاوة ومجلس التلاوة يتبدل فيعتبر به
وذكر صدر الشهيد رحمه الله في الجامع الصغير ولو تبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر (الوجوب)

ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بسجدة الصلوة
وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه

الوجوب على السامع لان الحكم يضاف الى السبب وهو قول الامام علي البزدوي كانه جعل
التلاوة سببا وكذا ذكر بعض المتأخرين من مشايخنا في شرح هذا الكتاب وقال القاضي
الامام المنتسب الى الاسيحاب انه لا يتكرر الوجوب على السامع لان سبب الوجوب
في حق السامع ومكان السماع متحد هذا هو الاصح وعليه الفتوى وفي الكافي والا صل ان
التلاوة سبب بالاجماع لان السجدة يضاف اليها ويتكرر بتكررها في السماع خلاف فقيل انه
سبب لما روينا والصحيح ان السبب في حق السامع هو التلاوة لكن السماع شرط لتعمل التلاوة
في حقه وليس في الحديث بيان السبب بل فيه بيان الوجوب على السامع.

قوله ومن اراد السجود كبر التكبير ليس بواجب كما في الصلوة كذا في المبسوط
لابي عمير البزدوي رحمه الله تعالى وفي المحيط وروى الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى انه لا يكبر عند الانحطاط لان التكبير لا ينتقل من الركن
وعند الانحطاط ههنا لا ينتقل من الركن **قوله** ولم يرفع يديه احتراز عن قول الشافعي
رحمه الله فان صغتها عند ان يسجد سجدة واحدة فيكبر افعاليديها وياثم يكبر للسجود
ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويسلم واقلمها وضع الجبهة على الارض بلا شروع ولا سلام
كذا في الخلاصة الغزالية وذكر في المبسوط ولم يذكر ما ذا يقول في سجدة ثم قال
والاصح ان يقول من التسبيح ما يقول في سجدة الصلوة وبعض المتأخرين استحسنا ان
يقول فيها سبحان ربنا انه كان وعد ربنا المفعول واستحسنوا ايضا ان يقوم ويسجد لان
الخروج وسقوط من القيام والقرآن ورد به وان لم يفعل لم يضره وفي المحيط وان لم يذكر فيها شي
اجزاه لانها لا يكون اقوى من السجدة الصلوتية وهناك جائز بدونه فهنا اولي

ولا تشهد عليه ولا سلام لان ذلك للتحلل وهو استدعي سبق التحريمه وهي منعدمة
 قال ويكره ان يقرأ السورة في الصلوة او غيرها ويدع آية السجدة لانه يشبه
 الاستنكاف عنها ولا بأس بان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لانه مبادرة اليها
 قال محمد رحمه الله احب الي ان يقرأ قبلها آية وايتين دفعا لوجه التفضيل واستحسنوا
 اخفاءها شفقة على السامعين والله اعلم بالصواب *

قوله ولا تشهد عليه ولا سلام لني لقول بعض اصحاب الشافعي رحمه الله فانهم يقولون
 بهما فقال شيخ الاسلام في المبسوط ومن اصحاب الشافعي رحمه الله من لم يأخذ بما قاله
 الشافعي رح اكن قال فيها تشهد وتسليم **قوله** وهو استدعي سبق التحريمه وهي
 منعدمة ولا يقال فيه تحريمه وهي التكبير لان هذه التكبير ليست للتحريم بل لمشابهة هذه
 السجدة بسجدة الصلوة والتكبير فيها ليست للتحريم بل للانتقال الى السجود فكذا ههنا
قوله واحب الي ان يقرأ قبلها آية وايتين او بعدها **قوله** واستحسنوا اخفاءها شفقة على
 السامعين وفي المحيط فان كان التالي وحده يقرأ كيف شاء يعني يقرأ آية السجدة
 جهرا او اخفاء وان كان معه جماعة قال مشايخنا رحمهم الله ان كان القوم متأهبين
 للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ جهرا حتى يسجد
 القوم معه لان في هذا حثا لهم على الطاعة وان كانوا محدثين ويظن انهم يسمعون
 ولا يسجدون او وقع في قلبه انه يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأها في نفسه
 ولا يجهر تحريزا عن تأثيم المعلم وذلك مندوب اليه وفيه ايضا ذكر ما في الرقيات فيمن
 قرأ آية السجدة كلها الا الحرف التي في آخرها قال لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي
 يسجد فيه وحده لم يسجد الا ان يقرأ الاكثر من آية السجدة وفي فوائد الامام السفكر دري
 رحمه الله ان من تلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه
 السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله او ما بعده اكثر من (نصف)

باب صلوة المسافر

السفر الذي يتغير به الأحكام ان يقصد الا نمان مسيرة ثلاثة ايام ولياليها بمير الابل ومشي
الاقدام لقوله عم يمسح المقيم كل يوم وليلة والمسا فر ثلاثة ايام ولياليها عمت الرخصة
الجنس ومن ضرورته عموم التقدير وقدر ابو يوسف رح بيومين واكثر اليوم الثالث
فذكر في كتابه ان يمسح التقدير بثلاثة ايام الفها عام بالنسبة الى ذلك

نصف الآية تجب المجدة وما لا فلا وعن ابي علي الدقاق فيمن سمع مجدة من قوم قرأ
كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من قال والله اعلم .

باب صلوة المسافر

قوله السفر الذي يتغير به الأحكام من نحو قصر الصلوة واباحة الفطر وامتداد مدة
المسح ثلاثة ايام وسقوط الجمعة والعبدین وسقوط الاضحية وحرمة الخروج على
الحرمة بغير محرم وانما قيد بقوله الذي يتغير به الأحكام لان سيرانى المسافة سفر
فى اللغة لانه عبارة عن الظهور ولهذا حمل اصحابنا رحمهم الله قوله عليه السلام ليس على
الفقير والمسافر اضحية على الخروج من بلدة او قرية حتى سقطت الاضحية بذلك التقدير
ثم ذكر القصد وهو الارادة الحادثة لانه لو طاف جميع الدنيا بلا قصد السفر لا يصير مسافرا
والقصد وحدة غير معتبروا لفعل وحدة كذلك وانما العبرة للمجموع ثم الاقامة تثبت
بمجرد النية بخلاف السفر ووجه الفرق ان السفر فعل والفعل لا يكفيه مجرد النية
والاقامة ترك الفعل وفي الترك يكفي مجرد النية **قوله** مسيرة ثلاثة ايام ولياليها
اي مع الامتراحات التي تكون في خلال ذلك ثم المعنى في تعيين ثلاثة ايام هو الترخص
فى السفر لمكان الحرج والمشقة والحرج في ان يحمل رحله من غير اهله وبحط في غير
اهله وذلك لا يتحقق فيما دون الثلث **قوله** عمت الرخصة الجنس ذكر المسافر محلي
باللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود واقتضى تمكن كل مسافر من مسح ثلاثة ايام

والشافعي رحمه الله بيوم وليلة في قول وكفى بالسنة حجة عليهما والسير المذكور هو الوسط
وعن أبي حنيفة رح التقدير بالمراحل وهو قريب من الاول ولا معتبر بالفراسخ وهو الصحيح
ولا يعتبر السير في الماء معناه لا يعتبر به السير في البر فاما المعتبر في البحر فما يليق بحاله

ولياليها ولا يتصور ان يجمع كل مسافر ثلاثة ايام ولياليها الا وان يكون اقل مدة السفر ثلاثة
ايام ولياليها اذ لو كان اقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة
والزيادة عليها منفية اجماعا فكان الاحتياج الى اثبات ان الثلاثة اقل مدة السفر
وفد دل عليه الحديث على ما بيناه

قوله والشافعي رحمه الله بيوم وليلة وفي قول بومان وليلتان وفي قول اثنا عشر بريدا
كل برید أربعة اميال وكل ثلاثة اميال فرسخ فيكون ثمانية واربعين ميلا ويكون
بالفرسخ ستة عشر فرسخا **قوله** وهو قريب من الاول اي التقدير بثلاث مراحل
قريب الى التقدير بثلاثة ايام لان المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة
خصوصا في اقصا ايام السنة كذا في المبسوط **قوله** ولا معتبر بالفراسخ هو الصحيح
احتراز عن قول عامة المشايخ فان عامة المشايخ قدروها بالفراسخ ايضا ثم اختلفوا
فيما بينهم بعضهم قالوا احد وعشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية عشر وبعضهم قالوا
خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر لانها الوسط لاعداد كذا في المحيط **قوله** ولا يعتبر
السير في الماء معناه لا يعتبر به السير في البر اي لا يعتبر بالسير في الماء السير في البر بان
كان لموضع طريقان احدهما في الماء وهو يقطع بثلاثة ايام ولياليها فيما اذا كانت
الرياح مستوية لا غالبية ولا ما كنة والثاني في البر وهو يقطع بيوم او يومين فانه
اذا ذهب في طريق الماء يترخص وفي البر لا ولوا انعكس التقدير ينعكس الحكم ايضا وكذلك
لوا اختلف الطريقان في البر ثبت الحكم بحسب ذلك ايضا وقال في المحيط في مصر له
طريقان احدهما مسيرة يوم والاخر مسيرة ثلاثة ايام ولياليها ان اخذ في الطريق (الذي)

كما في الجبل قال وفرض المسافر في الرابعة ركعتان لا يزيد عليهما

الذي هو مسيرة يوم لا يقصر الصلوة وإن أخذ في الطريق الذي هو مسيرة ثلاثة أيام وليا ليها
نصرا لصلوة فالمعتبر في البحر ما يليق بحاله أي تعتبر ثلاثة أيام وليا ليها في السير في البحر
بعد أن كانت الرياح مستوية لا غالبية ولا ساحكة .

قوله كما في الجبل فإنه يعتبر ثلاثة أيام وليا ليها في السير في الجبل وإن كانت تلك المسافة
في السهل يقطع بمادونها كذا في الخلاصة **قوله** وفرض المسافر في الرابعة ركعتان لا يزيد عليهما
وفي المبسوط القصر عزيمة في حق المسافر عندنا وقال الشافعي رحمه الله رخصة واستدل
بقوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة فهو تنصيص على أن أصل الفريضة
أربع والقصر رخصة وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله شرع القصر بلفظ لا جناح وهو يذكر للاباحة
لأنه لا وجوب كما قال الله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء يدل أن القصر مباح وليس بواجب
ولما كان مباحا كان المسافر فيه بالخيار وعن عمر رضي الله عنه اشككت على هذه الآية
فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما لنا نقصر وقد آمنا ولا نخاف شيئا وقد
قال الله تعالى إن خفتن فقال النبي عليه السلام إنها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
صدقته فقد حلق القصر بالقبول وقد سماه صدقة والمتصدق عليه ينتخير في قبول الصدقة
فلا يلزمه القبول حتما فيما هو من الأركان الخمس فكذا هذا ولأن هذا رخصة شرعت
للمسافر فينتخير فيها كما في الصوم وكما في الجمعة مع الظهر ولأنه لو اقتدى بالمقيم صار
فرضه أربعاً ولو كان ركعتان كان لا يتغير فرضه لأجل المقيم ولنا ما روي عن عمر رضي
الله عنه أنه قال صلوة المسافر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تام غير قصر على لسان نبيكم
وفي رواية تمام وعن ابن عمر رضي الله عنهما صلوة المسافر ركعتان من حالف السنة فقد
كفروا لمعنى في المسئلة أنه ترك الركعتين الأخريين بدلاً يلزمه والائتم بالحقه

وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرضه الاربع والقصر رخصة اعتبارا بالصوم

فكان تطوعا كما تراءى التطوعات وأما الجواب عن تعلقه بالآية فقبل المراد من القصر المذكور فيها هو القصر في الاوصاف من ترك القيام الى القعود او ترك الركوع والسجود الى الايماء لخوف العدو وبديل انه علق ذلك بالخوف وقصر الاصل غير متعلق بالخوف بالاجماع وإنما هو متعلق بالسفر وعندنا قصر الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب وأما تعلقه بحديث الصدقة قلنا هو دليلنا لانه امر بالقبول والامر للوجوب ولان هذه صدقة بواجب في الذمة وليس له حكم المال فيكون اسقاطا محضا لا يرتد بالرد كما لصدقة بالقصاص والطلاق والعناق يكون اسقاطا محضا لا يرتد بالرد فكذا هذا فيكون معنى قوله فقبلوا صدقته فاعملوا بها واعتقدوها كما يقال فلان قبل الشرائع اي اعتقدوها وعمل بها وإنما قلنا ان التصديق بما لا يحتمل التملك اسقاط محض لان التصديق احد اسباب التملك والتمليك المضاف الى محل يقبله مثل ان يقول لا خروعت لك هذا العبد او ملكته او تصدقت به عليك اذا صدر من العباد يقبل الرد حتى لو قال الآخر لا قبل لا يثبت له ولاية التصرف فيه واذا صدر من الله تعالى لا يرتد بالرد لانه معترض الطاعة لا يمكن رد ما اثبتته وواجبه سواء كان لنا او علينا مثل الارث فانه تملك من الله عز وجل الى الوارث فاذا قال لا قبل لا يعتبر قوله والتمليك المضاف الى محل لا يقبله اذا صدر من العباد لا يقبل الرد مثل ان يقول امرأته وهبت لك الطلاق او النكاح منك او تصدقت به عليك او يقول ولي القصاص لمن عليه القصاص وهبت القصاص لك او ملكته او تصدقت به عليك فيطلق امرأته وسقط القصاص من غير قبول ولا يرتد بالرد لان معناه الاسقاط والساقط لا يحتمل الرد والتصدق الصادر من الله تعالى فيما لا يحتمل التملك وهو شرط الصلوة او ان لا يحتمل الرد ولا يتوقف على قبول العبد لانه مفترض الطاعة ثبت ان المراد من التصديق الاسقاط وقد سمي الله تعالى الاسقاط تصدقا في قوله عز ذكره وان تصدقوا خير لكم (و)

ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يائثم على تركه وهذا آية النافلة بخلاف
الصوم لانه يقضى وان صلى اربعا وقعد في الثانية قدر الشهد اجزته الا ولبان
عن الفرض والاخرى ان نافلة اعتبارا بالفجر ويصير مبيحا لنا خيرا لسلام
 وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت لاختلاط النافلة بها قبل اكمال اركانها

وفي صلوة الجلابي عن الحسن بن حي ان افتتحها لمسا فرنية الاربع اعاد حتى
 يفتتحها بنية الركعتين قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف
 فرضه كنية الفجر اربعا ولونواها ركعتين ثم نواها اربعا بعد الافتتاح فهي لمغاة كمن
 افتتح الظهر ثم نوى العصر

قوله ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يائثم على تركه وهذا آية النافلة فان قيل
 يشكل على هذا الفقير الذي يحج حجة الاسلام فانها تقع فرضا ومع ذلك انه لو لم يأت
 بها لم يكن عليه قضاء ولا اثم لعدم الاستطاعة فلنا لما اتى مكة صار مستطيعا فيفترض
 عليه حتى انه لو تركها يائثم كما يفترض على الاغنياء المستطيعين في الآفاق واما الركعتان
 الاخرى ان لا تصبران فرضا على المسافر ما لم ينوا الاقامة او يدخل مصره كذا ذكره
 شيخ الاسلام رحمه الله واما القراءة الزائدة على القدر المسنون في الصلوة تقع فرضا
 ومع ذلك لا يائثم على تركها باعتبار دخولها تحت قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن
 حيث لم يقدر الله تعالى كم كان ثم ورود البيان بتقدير ثلث آيات او ما دونها بمقدار على
 حسب ما اختلفوا فيه بطريق الاجتهاد يمنع النقصان دون الزيادة وكان انتفاء العقاب
 في انزاعه عند الترك لا يوجب نفى الفرضية لانه وجد اصله وهي ثلث آيات ثم لما وجد
 الزائد عليها الحق بها الحاقا للمزيد بالمزيد عليه وادخاله تحت قوله تعالى فاقروا ما
 تيسر من القرآن لانه لا تقدير فيه فكان هذا كطويل القيام والركوع والسجود فلا ينفرد
 للمزيد حكم على حدة بعد تناول دلائل الفرضية للمزيد والمزيد عليه (قوله)

واذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين لان الإقامة تتعلق بدخولها فيتعلق
السفر بالخروج عنها وفيه الاثر عن علي رضي الله تعالى عنه لو جاوزنا هذا الشخص لقصرنا
ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوماً أو أكثر

قوله وإذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين ويعتبر في مفارقة المصر الجانب الذي
يخرج منه المسافر من البلدة لا الجواز الذي يحذاء البلدة حتى أنه إذا خلف البنيان الذي
خرج منه قصر الصلوة ولو كان القرى متصلة بربض المصر قصر بالخروج وقيل لا حتى يجاوزها
ولو بفراسخ إلا أن يكون بينهما انفصال وحد الانفصال مائة ذراع وقيل قدر ما لا يسمع الصوت
وقيل قدر غلوة وقيل قدر سكة فإن جاوز القرى المتصلة قصر وقيل لا حتى ينائي عنها وحد
النائي كحد الانفصال وقيل كحد فناء المصر قدر ميل وقيل حد الانفصال وحد الفناء
وحد النائي واحد وهو قدر غلوة ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة ذراع وهو الأصح وقال الامام
خواجه زاده شمس الأئمة لسرحسي رحمهما الله صلى الله عليه وسلم ان الفناء مقدر بالغلوة وقدر بعضهم
الفناء بفراسخين وبعضهم بثلاث فراسخ ذكره في المحيط فان قيل فناء المصر في حكم المصر في
حق صلوة الجمعة والعيد حتى جازت الصلوة فيه مع كون المصر شرطاً لجواز
هذه الصلوة فكيف اعطي الفناء حكم غيرا لمصر في حق الفجر للمما فقلنا فناء المصر
انما يلحق بالمصر فيما كان من حوائج اهل المصر وصلوة الجمعة والعيد من حوائج اهل
المصر فاما قصر الصلوة فليس من حوائج اهل المصر فلا يلحق الفناء بالمصر في حق هذا الحكم
قوله وفيه الاثر وهو ان علي رضي الله عنه خرج من البصرة يريد الكوفة وصلى الظهر اربعاً
ثم نظر إلى خص امامة فقال لو جاوزنا هذا الشخص لقصرنا **قوله** حتى ينوي الإقامة في بلدة
أو قرية التي قوله وهو الظاهر في الظاهر من الرواية وهذا احتراز عما روي عن أبي يوسف
رحمه الله ان الرعاة اذا نزلوا موضعاً كثيراً والماء واتخذوا المخابز والمعالف والاوازي
وضربوا الخيام ونحو الإقامة خمسة عشر يوماً والماء والكلأ يكفيهم لتلك المدة صاروا مقيمين (و)

وان نوى اقل من ذلك قصر لانه لا بد من اعتبار عدلان لسفر يجامعه اللبس فقد رناها
بمدة الطهر لانهما صدتان موجبتان وهما ثور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى
عنهم والاثري في مثله كما لخبروا لتقييد بالبلدة والقرية يشير الى انه لا تصح نية الإقامة
في المفازة وهو لظاهر ولو دخل مصر على عزم ان يخرج غدا او بعد غدا ولم ينو مدة
الإقامة حتى بقي على ذلك سنين قصر لان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اقام

وكذا التراكمة والاعراب ولكن ظاهر الرواية هو ان نية الإقامة لا تصح الا في موضع الإقامة
وموضع الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والمدرو والخشب لا الخيام والا خيبة
والوبر كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله وما ذكرنا من اشتراط كون موضع
الإقامة بلدة او قرية فيما اذا سار ثلثة ايام بنية السفر فما قبل ذلك فتصح نية الإقامة في
المفازة ايضا ذكره فخر الاسلام رحمه الله في اصول الفقه في العوارض المكتسبة فقال
الاترى انه اذا رفضه اي السفر فيما اذ لم تتم ثلثة ايام فصار مقيما وان كان في غير موضع
الإقامة لان السفر لما لم يتم علة كانت نية الإقامة نقضا للتعارض لا بداء علة فاذا سار
ثلثة ايام ثم نوى المقام في غير موضع الإقامة لم تصح لان هذا ابتداء ايجاب فلا يصح
في غير محله وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ما يوافق هذا وهو ما قال اذا جاوز
عمران مصر فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن
لاجل ذلك يصير مقيما بمجرد العزم الى الوطن لانه رفض سنه من قبل الاستحكام
حيث لم يسر ثلثة ايام فيعود مقيما ونتم صلوته •

قوله وان نوى اقل من ذلك قصر وقال الشافعي رح اذا نوى الإقامة اربعة ايام صار مقيما
لا يباح له القصر وقال في قول اقام اكثر من اربعة ايام كان مقيما وان لم ينو الاقامة فكان
الخلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما في قدر نية الإقامة والثاني في اشتراط اصل النية
احتج الشافعي رح في الاول بظاهر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح

بأذربيجان ستة أشهر وكان يقصر وعن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مثل ذلك
 وإذا دخل العسكر أرض الحرب فنوا الإقامة بها قصر وأوكذا إذا حاصر وفيها مدينة أو حصن
 لأن الداخل بين أن يهزم فيقرو وبين أن يهزم فيغرفلم تكن دار إقامة وكذا إذا حاصرو أهل
 البغي في دار الإسلام في غير مصر أو حاصر وهم في البحر لأن حالهم مبطل عزيمتهم
 وعند زفر رحمه الله يصح في الوجهين إذا كان الشوكة لهم للنمك من القرار ظاهراً
 وعند أبي يوسف رحمه الله يصح إذا كانوا في بيوت المدلول أنه موضع الإقامة ونية الإقامة
 من أهل الكلاء وهم أهل الأخبية قبل لاتصح والآصح أنهم مقيمون يروى ذلك عن
 أبي يوسف رحمه الله لأن الإقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى إلى مرعى

أن تقصر وأمن الصلوة الله تعالى إباح الفصرباً لضرب في الأرض فمفهومه يقتضي
 أنه متى ترك الضرب والمسير لا يباح له القصر إلا إذا تركنا مفهوم الآية في أقل من أربعة
 أيام بدليل الإجماع فبقي الباقي على ظاهرة وروى عن عثمان رضي الله عنه مثل
 مذهبه ولما اختلفت الصحابة كان الأخذ بقول عثمان رضي الله عنه أولى للاحتياط
 وأخرج أصحابنا رحمهم الله بما روى مجاهد عن ابن عباس وعن ابن عمر رضي الله
 عنهم أنهما قال إذا دخلت بلدة وانت مسافر وفي عزمك أن تقيم بها خمسة عشر يوماً
 فأكمل الصلوة وإن كنت لا تدري متى تطعن فاقصر وألا خذ بقولهما أولى لأن القصر
 كان ثابتاً بيقين وما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين مثله وإذا قفنا لأن فيه إجماعاً

قوله بأذربيجان بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة موضع **قوله** وعن جماعة من
 الصحابة رضي الله عنهم مثل ذلك فقد أقام أنس بنيساً بور شهر يقصر الصلوة وسعد
 بن أبي وقاص أقام شهرين بها وكان يقصر الصلوة وعلقمة بن القيس أقام بخوار زم
 سنين يقصر الصلوة **قوله** قبل لاتصح ذكر في المبسوط اختلف المتأخرون في الذين
 يسكنون الأخبية في دار الإسلام كالأعراب والأتراك فمنهم من يقول لا يكونون مقيمين (إبد)

وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعاً لانه يتغير فرضه الى اربع للنبعية كما يتغير بنية الإقامة لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت وان دخل معه في فائتة لم تجز له لانه لا يتغير بعد الوقت لا نقضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة او القراءة وان صلى المسافر بالمقيم ركعتين سلم واتم المقيمون صلواتهم لان المقتدي التزم الموافقة في الركعتين فينفر د في الباقي كما لمسبوق الا انه لا يقرأ في الاصح

ابدال انهم ليسوا في موضع الإقامة والاصح انهم مقيمون وعمل فيه بوجهين احدهما ان الإقامة للمراءصل والسفر عارض فحمل حالهم على الاصل اولى والثاني ان السفر انما يكون عند النية الى مكان اليه مدة السفر وهم لا ينوون السفر قط وانما ينتقلون من ماء الى ماء ومن مرعى الى مرعى فكانوا مقيمين باعتبار الاصل.

قوله وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعاً لانه صار مقيماً في حق هذه الصلوة لكونه تبعاً للامام داخل في ولايته وإقامة الاصل توجب إقامة التبع كالعبد والجندي يصيران مقيمين بنية المولى والامير لثبوت انبيد في حقهما والحكم في التبع يثبت بشرط الاصل حتى لو نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد حتى قصر اياها ثم علم قضى تلك الصلوات **قوله** لاتصال المغير وهو لاقتداء بالمقيم بالسبب وهو الوقت وان كان قد رأتحرمة هو الاصح لكن لو افسد صلواته بعد الاقتداء صلى ركعتين لانه مسافر على حاله وانما كان يلزمه الاتمام لاجل المتابعة وقد زال ذلك حين افسد **قوله** الا انه لا يقرأ في الاصح هذا احتراز عن قول بعض انهم يقرؤون فيما يتمون لانهم منفردون فيه وايضا يلزمهم سجود السهو فيه اذا سهوا فاشبهوا المسبوق ولكن الاصح انهم لا يقرؤون وآية مال الكرحي رحمه الله لانهم لا حقون ادركوا اول الصلوة وقد تم فرض القراءة كذا في المحيطاء (قوله)

(كتاب الصلوة باب صلوة المسافر)

بفتح الهمزة
بفتح السين
بفتح التاء
بفتح الميم
بفتح النون
بفتح الراء
بفتح الزاي
بفتح الدال
بفتح الهمزة

لانه مقتد تحريمه لا فعلا والبرض صار مودى فيتركها احتياطا بخلاف المسبوق
لانه ادر ك قراءة نافلة فلم يتأدى الغرض فكان الايتان اولى *

قال ويستحب للامام اذا سلم ان يقول اتموا صلواتكم فان قوم سفر لانه عليه
الصلوة والسلام قاله حين صلى باهل مكة وهو مسافر واذا دخل المسافر في مصره اتم
الصلوة وان لم ينو لمقام فيه لانه عليه الصلوة والسلام واصحابه رضوان الله تعالى
عليهم كانوا يسافرون ويعودون الى اوطانهم مقيمين من غير عزم جديد
ومن كان له وطن فانتقل منه واستوطن غيره ثم ما فرغ من وطنه الاول قصر
لانه لم يبق وطن له الا ترى انه عليه السلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين

قوله لانه مقتد تحريمه لانفعلا ادر ك اول الصلوة كان لاحقا فكانه خلف الامام حكما فكان
مقتد يا من هدد الوجه وهو منفرد حقيقته فيحرم عليه القراءة نظرا الى انه مقتد ويندب
له القراءة نظرا الى انه منفرد في فرض القراءة اذ فرض القراءة صار مودى في الشفع
الاول فزادت قراءته بين المحرمه والندب فلا احتياط في تركه لان الحرام واجب الامتناع
والمندوب جائز الترك فلو كان حراما يأتى بالفعل ولو كان مندوبا لا يأتى بالترك
بخلاف المسبوق فانه ادر ك قراءة نافلة فكانت قراءته فيما يفضي فرضا فيجب الايتان
قوله فكان الايتان اولى انما قال اولى مع ان القراءة فرض عليه بمقابلة ما ذكر
اولا من قراءة المقيمين بعد فراغ اما مهم المسافر لا بالنظر الى نفسه لان القراءة في المسئلة
الاولى كانت دائرة بين الحرام والمندوب وفي المسئلة الثانية دائرة بين الغرض
والبدعة فكانت القراءة في المسئلة الثانية اولى بالانحبة الى القراءة في المسئلة الاولى
وان كانت واجبة في نفسها (قوله)

وهذا لان الاصل ان الوطن الا صلي يبطل بمثله دون السفر ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر وبالاصلي فاذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة لان اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها في موضعين

قوله وهذا لان الاصل ان الوطن الا صلي يبطل بمثله اي بالوطن الا صلي ولا يبطل بالسفر يحتاج هنا الى بيان الاصل ان فعبارة عامة المشايخ رحمهم الله تعالى في ذلك ان الاوطان ثلاثة وطن اصلي وهو مولد الرجل والبلد الذي تأهل به ووطن سفر وقد سمي وطن إقامة وهو البلد الذي ينوي الإقامة فيه خمسة عشر يوما او اكثر ووطن السكنى وهو ما يكون بنية الإقامة اقل من خمسة عشر يوما ثم من حكم الوطن الا صلي ان ينتقض بالوطن الا صلي لانه مثله حتى لو انتقل من البلد الذي تأهل به باهله وتوطن ببلدة اخرى لا تبقى البلدة المنتقل عنها وطنا له الا ترى ان مكة كانت وطنا اصليا لرسول الله عليه السلام ثم لما هاجر منها الى المدينة باهله وتوطن ثم انتقض وطنه بمكة حتى قال عليه السلام عام حجة الوداع اتموا صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ولا ينتقض هذا الوطن بوطن السفر ولا بوطن السكنى لان كل واحد منهما دونه وكذلك لا ينتقض بانشاء السفر فان النبي عليه السلام كان يخرج من المدينة الى الغزوات مرار اولم ينتقض وطنه بالمدينة حتى لم يجد دنية لا إقامة بعد رجوعه ولو كان له اهل ببلدة فاستحدث في بلدة اخرى اهلا آخر كان كل واحد منهما وطنا اصليا له روي انه كان لعثمان رضي الله عنه اهل بمكة واهل بمدينة وكان يتم الصلوة بهما جميعا ومن حكم وطن السفر انه ينتقض بالوطن الا صلي لانه فوقه وينتقض بوطن السفر لانه مثله وينتقض بانشاء السفر لانه ضده ولا ينتقض بوطن السكنى لانه دونه ومن حكم وطن السكنى انه ينتقض بكل شيء بالوطن الا صلي وبوطن السفر وبانشاء السفر وعبارة المحدثين من مشايخنا ان النوض وطنان وطن اصلي ووطن سفر

(كتاب الصلوة - باب صلوة المسافر)

وهو مستمع لان السفر لا يعري عنه الا اذا نوى المسافر ان يقيم بالليل في احدهما
فبصرف مقيما بدخوله فيه لان اقامة المرء مضافة الى مبيته ومن فاتته صلوة في
السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاتته في الحضر قضاها في السفر اربعا لان القضاء

سفر وهو وطن الإقامة ولم يعتبروا وطن السكنى وطنا وهو الصحيح لانه لم يثبت فيه حكم
الإقامة بل حكم السفر فيه باق فلذلك لم يذكر وطن السكنى في الكتاب وبيان هذا
الأصل من المسائل في الزيادات وفي المحيط ولوانتقل باهله ومتاعه الى بلد وبقي
له دور وعقار في الأول قبل بقي الأول وطنه قاله اشار محمد رحمه الله في الكتاب
حيث قال باع داره ونقل عياله وقيل لم يبق وفي الاجناس قال هشام سألت
محمد بن كوفي اوطن بغداد وله بالكوفة دار واختار الى مكة القصر قال
محمد رحمه الله هذا حالي وانا ارى القصر ان نوى ترك وطنه لان ابا يوسف كان
تم بها لكانه يحمل على انه لم ينو ترك وطنه قال الشيخ نجم الدين الزاهدي رحمه الله
نعاني عليه وهذا حواب واقعة ابتلينا به وكثير من المسلمين المتوطنين في البلاد ولهم
دور وعقار في القرى البعيدة منها يصيفون بها باهله ومتاعهم فلا بد من حفظهما انهما
وطنان له لا يبطل احدهما بالآخر.

قوله وهو مستمع يعني لو صبح نيته بموضع يصح بمواضع فيؤدي ذلك الى القول
بان السفر لا يتحقق لانك اذا جمعت اقامة المسافر في المراحل ربما يزيد ذلك على
خمس عشرة يوما **قوله** لان اقامة المرء مضافة الى مبيته الا ترى انك اذا قلت للسوقي ابن
تسكن يقول في محلة كذا وهو بالانهار يكون في السوق وفي الكافي لعلامة النسفي
رحمه الله فان عزم على ان يقيم بالليالي في احدهما ويخرج بالانهار الى موضع آخر
فان دخل اول الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالانهار لم يصير مقيما وان دخل اول الموضع
الذي عزم الإقامة فيه بالليالي صار مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصير معافرا (قوله)

بحسب الاداء والمعتبر في ذلك آخر الوقت لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء في الوقت

قوله بحسب الاداء فان قيل يشك في بمرض فاته صلوات يقضي في الصحة قائما وان كان يأتي بها في المرض بالايحاء ويقضي بالايحاء ما يغوته في الصحة فلنا الواجب في ذمة المقيم الاربع وفي ذمة المسافر الركعتان في الوقت ويقرر ذلك بالفوات فلا يمكن تغييره لاحد فيجب القضاء على حسب ما يجب عليه الاداء فاما الواجب على المريض والصحيح مراعاة كيفية الصلوة على حسب وسعه وطاقته زمان اشتغاله بالاداء لا قبله ولا بعده فيجب القضاء ايضا على هذه الصفة ولا نالوا اعتبارنا حالة الفوات يلزم ان يقضى الصحيح مع قدرته على القيام مستلقيا والمريض مع عجزه عن القيام قائما وهذا امر شنيع يستفحش العقل واحكام الشرع مصونة عن الشناعة **قوله** والمعتبر في ذلك آخر الوقت اي في الاداء آخر الوقت وهو قد رانته حرمة يعتبر حال المكلف من السفر والاقامة والحيض والطهر والبلوغ والاسلام في ذلك الجزء **قوله** لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء اي المعتبر في السببية هو الجزء الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت لا يقال عند عدم الاداء في كل الوقت يضاف الوجوب الى كل الوقت لا الى الجزء الاخير ولهذا لم يجز عصر امسه عند غروب الشمس لانا نقول المعتبر في السببية هو الجزء الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت بالنظر الى حال المكلف وان لم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد الفوات حتى اضيف السببية الى كل الوقت فوجب على المكلف بصفة الكمال ولهذا لم يكن للمسافر ان يصلي عصر امسه عند غروب الشمس واعتبر حال المكلف عند الجزء الاخير حتى وجب العصر على المسافر ركعتين ولم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد خروج الوقت حتى قلنا وجب عليه العصر كاملا فلا يتأدى بالتأقص لاضافة الوجوب الى كل الوقت

(قوله)

والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه
سفر المعصية لا يفيد الرخصة لأنها ثبت تخفيفا فلا تتعلق بما يوجب التغليظ وأنا اطلاق
النصوص ولأن نفس السفر ليس بمعصية وإنما المعصية ما يكون بعده اوجاورة فصلح
متعلق الرخصة والله اعلم بالصواب •

قوله والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله سفر المعصية
لا يفيد الرخصة وذلك كمن سافر بنية قطع الطريق أو البغي على الإمام العدل
وكذلك المرأة إذا حجت من غير محرم والعبد إذا أبق من مولاة أي في
الرخص يرخص المسافر بن وغیرها من قصر الصلوة وأباحه الإفطار وجواز الصلوة
المكتوبة على الراحلة إذا خاف وجواز استكمال مدة المسح على الخفين
وجواز أكل المينة عند ضرورة **قوله** ولما اطلاق النصوص وهي قوله تعالى فمن كان
منكم مريضا أو على سفر وقوله عليه السلام صلوة المسافر ركعتان يمسح المقيم يوما
وليلة والمسافر ثلثة أيام ولها ليها **قوله** وإنما المعصية ما يكون بعده وهو قطع الطريق أو جواره
وهو الأباق وذكر في الإيضاح ولما ان السفر إنما صار مبينا لمشقة تلحقه من نفل الأقدام
والغربة عن الوطن وهذا لا حظ فيه وإنما الحظر فيما يكون بعد انقطاع السفر
فجري ذلك مجرى المقصود لا مجرى معنى الفعل لأن معنى الشيء ما يأتي
مع الصورة وثمرته شيء تكون بعد تمام الصورة فثبت أن المقادير هنا معنى راجع
إلى المقصود وذلك مما يقبل الفصل عنه فبقي السفر من حيث أنه يفيد الرخصة
مباحا لا حظ فيه والله اعلم بالصواب •

(باب)

باب صلوة الجمعة

لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصر ولا تجوز في القرى لقوله عليه السلام لا الجمعة ولا شريق ولا فطر ولا اصحى الا في مصر جامع والمصر الجامع كل موضع له امير

باب صلوة الجمعة

ذكر في المغرب الجمعة من الاجتماع كالفرقة من الافتراق اصبغ اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف وجمعت فقبل جمعات وجمع . أعلم ان الجمعة مريضة محكمة لا يسمع تركها ويكفر جاحدها ثبت فرضيتها بالكتاب والسنة وآجام الامة ونوع من المعنى أما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله والمراد من ذكر الله الخطبة والامر بالوجوب واذا افترض السعي أي الخطبة ثنى هي شرط جواز الجمعة فإلى اصل الجمعة بان اوجب ثم اكد الوجوب بقوله تعالى وذروا البيع فحرم البيع بعد النداء وتحريم المباح من الله تعالى لا يكون الا لامر واجب . وأما السنة فحدث جابر رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله عليه السلام فقال يا ايها الناس توبوا الي ربكم قبل ان تموتوا وتقرّبوا الي الله بالاعمال الصالحة قبل ان تشغلوا وتحببوا اليه بالصدقة في السر والعلانية تحبّروا وتنصروا وترزقوا واعلموا ان الله كتب عليكم الجمعة في يومي هذا في شهري هذا في مقامي هذا فمن تركها تها ونابها او اعتنقها فاحقها ولها امام جائر او عادل الا فلا جمع الله شمله الا فلا صلوة له الا فلا زكاة له الا فلا صوم له الا ان يتوب ممن تاب تاب الله عليه وفي حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال سمعنا رسول الله عليه السلام على اعواد منبره يقول لينتهين اقوام عن ترك الجمعة وليختمن على قلوبهم وليكونن من الغافلين واجمعت الامة على فرضيتها وانما اختلفوا في اصل الفرض في هذا الوقت على ما يجي

وقاص ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وهذا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساكنهم لم يسعهم والا والاختيار الكرخي رحمه الله وهو الظاهر والثاني اختيار الثلجي رحمه الله وانحكم غير مقصور على المصلين

الظاهر ان

بما يورد في

واما المعنى فلانا امرنا بترك الظهر لاقامة الجمعة والظهر فريضة ولا يجوز ترك الفرض الا لفرض وهو آكد واولى منه فدل هذا على ان الجمعة آكد من الظهر في الفرضية ثم شرائط لزوم الجمعة اثني عشر سنة في نفس المصلي وستة في غير نفس المصلي اما انني في نفس المصلي الحرية والذكورة والافامة والصحة وسلامة الرجلين والبصرة وقالا اذا وجد الاممى فاعدا يلزمه قلنا هو عرقا در نفسه كما لزم من اذا وجد من يحمله واما الستة التي في غير نفسه فالمصر الجامع والسلطان والجماعة والخطبة والوقت والظهاره حتى ان الوثي لو غلق باب المصر وجمع فيه بحشمه ولم يأذن الناس بالدخول فيه لم يجز كذا ذكره الامام التمر تاشي رحمه الله .

قوله وقاص ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وذكر اقامة الحدود مع انها استفاد من قوله ينفذ الاحكام لزيادة خطرها وعلو شأنها اذ لا تقام هي بدليل فيه شبهة ولانه لا يلزمه من جواز تنفيذ الاحكام جواز اقامة الحدود فان المرأة اذا كانت فاضية بجوز قضاؤها في كل شيء من الاحكام ولا يجوز في الحدود والقصاص وكذلك حكم المحكم لا يجوز في الحدود والقصاص ويصح في غيرهما بذكر الحدود دون القصاص لان من يلي اقامة الحدود يتولى القصاص ايضا وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساكنهم لم يسعهم اذا اجتمع من يجب عليهم الجمعة لا كل من يسكن في ذلك الموضع من ثصبان وانشوان والعبيد وعن ابي يوسف رحمه الله رواية اخرى غير هاتين الرويتين وهي كل موضع يسكن فيه عشرة آلاف نفر كان معه ثلث روايات وقال سفيان الثوري رحمه الله المصر انما هو ما يعده الناس مصرا عدد ذكر الامصار المطلق كبحار اسمرقند وقال بعض مشايخنا رحمه الله ان يتمكن (كل)

بل يجوز في جميع اقبية مصر لانها بمنزلة في حوايج اهلها ويجوز بمنى ان كان الامير امير الحجازا وكان الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رحمه الله لا الجمعة بمنى لانها من القرى حتى لا يعبد بها ولها ما تنمصر في ايام الموسم وعدم التعبد للتخفيف ولا الجمعة بعرفات في قولهم جميعا لانها فضاء ومنى ابنية والتقييد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لهما اما امير الموسم فيلي امور الحج لا غيره ولا تجوز اقامتها للسلطان او لمن امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة

عن ائمة الصلوة
صلوة العيد
استقال الحاج باعجاز
منه والذبح ١٢

كل صانع ان يعيش بصنعه ولا يجتاح فيه الى التحول الى صنعة اخرى وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه المصلح بشرط بل كل قرية يسكنها اربعون من الرجال الا حارروا ولا يطعنون عنها شئا ولا صيفا تقام بهم الجمعة فيها لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل .

قوله بل يجوز في جميع اقبية مصر وفي المحيط اختلف الناس في تدبير فناء مصر فقدره محمد رحمه الله في النوادر بالغلوة وفي المغرب الغلوة ثلث مائة ذراع الى اربع مائة وقدر ابو يوسف رحمه الله الفناء بميل او ميلين فانه روي عنه ان اما ما خرج من مصر مع اهل مصر حاجة له قدر ميل او ميلين فحضرت الجمعة فصلين بهم الجمعة اجزاه وقدر بعضهم الفناء بمنتهى حد الصوت اذا صاح في مصر او اذن مؤذنين بهم فممنهين صوته فناء مصر وقدر شيخ الاسلام وشمس الائمة السرخسي رحمه الله الفناء بالغلوة انبا ما لما ذكره محمد رحمه الله في النوادر **قوله** ويجوز بمنى ان قال او كان الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله اهما في ذلك طريقان احدهما ان منى من فناء مكة فانه من الحرم قال الله تعالى هديا بالغ كعبة سماء باسم الكعبة لكونه تبعها لما ان الهدايا والضحايا لا تنحر بمكة بل بمنى دل ذلك على انه في حكمها في فنائها وائمة الجمعة كما يجوز في مصر يجوز في فنائها اما عرفات فليس من فناء مكة بل هي من

في التقديم والتقديم وقد تقع في غيره فلا بد منه تتيما لا مرها ومن شرائطها الوقت
فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده لقوله عليه الصلوة والسلام اذا مالت الشمس
فصل بالناس الجمعة ولو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر
الامام في صلوة الجمعة بمكة ١٢٢٤

الحل وبينها ومن مكة اربعة فراسخ والثاني ان منى منحصر في ايام الموسم لاجتماع
شرائط المصر من السلطان والقاضي والابنية والاسواق قيل ان فيها ثلث سلك الا انها
لا يبقى مصر بعد انقضاء الموسم وبغاؤه مصر بعد ذلك ليس بشرط لان الناس باسره
على شرف الرحيل من دار العنا الى دار البقا اما عرفات فمما زلة ليس فيها بناء فلا يأخذ
حكم المصر لكن بشرط ان يكون الامام مكيا او من له ولاية على مكة نحو الخليفة
وهذا اللفظ دليل على ان الخليفة او السلطان اذا كان يطوف في ولايته كان عليه
الجمعة في كل مصر يكون في يوم الجمعة لان اقامة غيره بامره يجوز فاقامته اولى وان
كان مسافرا وذكر في المحيط ومن المشايخ من قال ان عندهما انما يجوز اداء الجمعة بمنا
لانها من اقية مكة وهذا فاسد الا على قول من تقدر فناء المصر بفرسخين لان بين
مكة ومنى فرسخين وقال محمد رحمة الله تعالى عليه في الاصل اذا نوى
ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة فعلم بهذا انهما موضعان انما
الصحيح ما قلنا ان منى ينصرف في ايام الموسم •

قوله في التقديم اي بنفسه والتقديم اي بغيره **قوله** وقد تقع في غيره من نحو اداء
من سبق الى الجامع ومن الاداء في اول الوقت وآخرة ومن نصب الخطيب
وقال الغافعي رحمه الله السلطان ليس بشرط لما روي ان عثمان رضي الله عنه حين
كان محصورا صلى على رضي الله عنه الجمعة بالناس ولم يروا انه صلى بامر عثمان
قلنا يحتمل انه فعل ذلك باذن عثمان رضي الله عنه والمحتمل لا يصلح حجة ولو فعل
بغير اذنه انما فعل لان الناس اجتمعوا عليه وعند ذلك يجوز لان الناس احتاجوا (الى)

ولا يبينه عليها لا اختلافهما ومنها الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها بدون الخطبة في عمره وهي قبل الصلوة بعد الزوال به وردت السنة ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة به جرى التوارث ويخطب قائما على الطهارة لان القيام فيها متوارث ثم هي شرط الصلوة فيستحب فيها الطهارة كالاذان

الى اقامة الغرض فاعتبر اجماعهم ومن شرائطها الوقت فيصح في وقت الظهر ولا يصح بعده لقوله عليه السلام لمصعب بن عمير اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة * **قوله** ولا يبينه عليها لا اختلافهما اي في الكمية والشرط والتغاثر والاختلاف يمنع البناء كما يمنع الاقتداء **قوله** بدون الخطبة في عمره ولو جاز ذلك لترك مرة تعليما للجواز كما ترك الوضوء لكل صلوة مرة حتى صلى اربع صلوات بوضوء واحد فان قيل هذا لا يدل على انها شرط الجواز فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة بدون الخطبة كذلك لم يصل صلوة ايضا بدون رعاية سنتها كرفع اليد عند التحريمة والتكبير عند كل خفض ورفع وغيرهما حيث لم ينقل احدا انه عليه السلام ترك رفع اليدين عند التحريمة ولا ترك التكبير عند الخفض والرفع ولم يدل ذلك على انها شرط الجواز فكذا ههنا لانه عليه السلام كان يواظب على الواجبات والسنن كما كان يواظب على الغرائض قلنا بينهما فرق وذلك لان سقوط الظهر بالجمعة مع ان الظهر اربع ركعات والجمعة ركعتان صرف بخلاف القياس شرعا وفي مثله تراعى ما ورد به النص والشرع ما اقام الجمعة مقام الظهر لا بهذه الشرائط ولو جاز لرفعها مرة بغير خطبة تعليما للجواز ولا زالة الشبهة واما رفع اليد عند التحريمة فلا علام الاصم بالشروع فان غالب احواله انه عليه السلام كان على الامامة وكذلك التكبير عند كل خفض ورفع لا علام الانتقال من ركن الى ركن وما كان شرعيه لا علام غيره لا يكون شرط الجواز في نفسه كالاذان وجهر التكبيرات ولان المراد من الذكر في قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله انما هو الخطبة فقد فرض السعي الى الجمعة والذكر

ولو خطب قاعداً وعلى غير طهارة اجزأه لحصول المقصود الا انه يكره لمخالفة التوارث والفصل بينها وبين الصلوة فان اقتصر على ذكر الله جاز عند أبي حنيفة رح وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة لان الخطبة هي الواجبة والتسبيحة والتحميد لا تسمى خطبة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز حتى يخطب خطبتين اعتباراً بالمتعارف وله قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل وعن عثمان رضي الله عنه انه قال الحمد لله فارتج عليه فنزل وصلى : ومن شرائطها الجماعة لان الجمعة مشتقة منها واقلهم عند أبي حنيفة رحمه الله ثلاثة سوى الامام وقال اثنان سواء

فارتج
على النبي
صلى الله عليه وسلم
فارتج عليه

فدل على انه لا بد منها كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه .
قوله ولو خطب قاعداً وعلى غير طهارة اجزأه لحصول المقصود وهو الوعظ والتذكير فان قيل ينبغي ان لا يجوز بلا طهارة لانها كشرط الصلوة بقول عمر وعائشة رضي الله عنهما انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة قلنا انها في الثواب كشرط الصلوة حتى لا يشترط فيها استقبال القبلة ولا يقطعها الكلام وفي جواز الخطبة قاعداً يخالفنا الشافعي رحمه الله وحاصله ان الشافعي رحمه الله يشترط الخطبتين ويقول القيام فيهما فرض عند القدرة والجلوس بينهما فريضة وفي الاولى اربع فرائض التحميد واقله الحمد لله والصلوة على الرسول واقلها اللهم صل على محمد والوصية بتقوى الله واقلها اوصيكم بتقوى الله وقراءة آية وكذلك في الثانية الا ان الدعاء في الثانية يدل عن قراءة الآية في الاولى كذا في الخلاصة الغزالية **قوله** فارتج عليه هو ما روي ان عثمان رضي الله عنه لما صعد المنبر في اول جمعة ولي فارتج عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المكان مقالاً وانتم الى امام فعال احوج منكم الى امام قوال اراد به الخطباء الذين باتون بعد اخلفاء الراشدين يكونون على كثرة المقال مع قبح الافعال وانا ان لم اكن قوالاً مثلهم فانا على خير دون اشرافا ان يريد بهذه المقالة تفضيل نفسه على الشيخين فلا كذا في المحيط لان الشرط عنده ان يكون قوله الحمد لله على قصد (الخطبة)

قال رضي الله عنه الأصح أن هذا قول أبي يوسف وحده أنه إن في المثنى معنى الاجتماع ^{وهو} منبقة عنه ولهما أن الجمع الصحيح إنما هو الثلث لأنه جمع تسمية ومعنى والجماعة شرط على حدة وكذا الإمام فلا يعتبر منهم وإن نفر الناس قبل أن يركع الإمام وسجدوا لم يبق إلا النساء والصبيان استقبل الظهر عند أبي حنيفة رح وقالوا إذا نفر وأعنه بعدما افتتح الصلوة صلى الجمعة فإن نفر وأعنه بعد ما ركع وسجد سجدة بنى على الجمعة خلا فالزفر رحمه الله هو يقول أنها شرط فلا بد من دوامها كالوقت ولهما أن الجماعة شرط إلا انعقاد

الجمعة . . . حتى إذا عطس قال الحمد لله يريد به الحمد لله على عطاسه لا ينوب عن الخطبة .
قوله والأصح أن هذا قول أبي يوسف رح وحده أحترأ زعماء وقع في عامة نسخ المختصر من قوله وأقلهم عند أبي حنيفة رح ثلثة سوى الإمام وقالوا اثنان سوى الإمام لأبي يوسف رحمه الله أن للمثنى حكم الجمع في الجمعة وسد الطريق ومحاذاة النساء لأنه جمع حقيقة لوجود الاجتماع وحكما فالإمام يتقدم على الاثنين كما يتقدم على الثلث وذامن أحكام الجماعة وجه قولهما الاستدلال بقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وهذا يقتضي مناديا وذاكرًا وهو المؤذن والإمام وساعين لأن قوله تعالى فاسعوا خطاب جمع وأقله اثنان ولأن الأصل في كل ثابت كماله إذ في النقصان شبهة لعدم خصوصاً في شرائط الجمعة إذا ظهر فرض في الأصل فلا يسقط عنه باداء الجمعة إلا باليقين ولا غاية لكل فتعين الأقل وهو الثلث فإنه جمع أسماء ومعنى والمثنى وإن كان جمعاً معنًى فليس بجمع أسماء أهل اللغة فصلوا بين التشية والجمع والشرط هو الجماعة المطلقة وهي شرط على حدة ولا يلزم قوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعة لأنه محمول على سنة تقدم الإمام أو على المواريث والوصايا وعلى إباحة المسافرة فإن في بدأ السلام إذا سافر واحد قتل غيلة وإذا سافر اثنان قتل أحدهما صاحبه غيلة فقال عليه السلام الواحد شيطان والاثنان شيطانان أي في تحريم المسافرة والثلث ركب أي في حل المسافرة فلما أظهر الله عليه السلام ورسخ محاسبته

فلا يشترط دوامها كالخطبة ولا يبي حنيقة رحمة الله ان الانعقاد بالشروع في الصلوة ولا يتم ذلك الا بتمام الركعة لان مادونها ليس بصلوة فلا بد من دوامها اليها بخلاف الخطبة فانها تنافي في الصلوة فلا يشترط دوامها ولا معتبر ببقاء النسوان وكذا الصبيان لانه لا تنعقد بهم الجمعة فلا تتم بهم الجماعة ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبد ولا اعمى لان المسافر يخرج في الحضور وكذا المريض والاعمى والعبد مشغول بخدمة المولى والمرأة بخدمة الزوج فعذروا دفعا للحرج والضرر فان حضروا فصلوا مع الناس اجزاهم عن فرض الوقت لانهم يحملوه فصاروا كما لمسا فராذا صام ويجوز للمسا فروا لعبد والمريض ان يؤم في الجمعة وقال زفر رحمة الله تعالى عليه لا يجزيه لانه لا فرض عليه

في عقائدهم ووقع الامن عن الاغتبال فقال الاثنان فما فوقهما جماعة اي في حل المسافرة .
قوله فلا يشترط دوامها كالخطبة فان الخطبة شرط حتى لوام من لم يمنع الخطبة لا يجوز ومع هذا دوامها ليس بشرط حتى لو احدث الامام بعدما كبر فاستخلف من لم يشهد الخطبة اتم الجمعة وكان استخلافه اياه بعد التكبير كما استخلفه بعد اداء ركعة بخلاف الوقت فانه شرط الاداء لا شرط الافتتاح وتام الاداء بالفراغ من الصلوة .
قوله بخلاف الخطبة فاليها تنافي في الصلوة حتى لو حطب فيها تقصد صلوته فلم يشترط دوامها ولان الذي استخلفه بان على صلوته وشرط الخطبة موجود في الاصل وهنا الامام اصل في افتتاح الركان فلا بد من وجود شرط الجماعة عند افتتاح كل ركن وليس المقتدي كالامام في حق اشتراط الجماعة لما ان المقتدي بالشروع قصد المشاركة مع الامام فتثبت الشركة في حقه من غير مؤكد ولهذا اذا سبقه الحدث بعد الشروع قبل التقيد بالمسجدة يتمها جمعة بعد فراغ الامام والامام لم يشارك الجماعة قصدا فلا بد من مؤكد وهو الركعة النامة حتى تثبت الشركة حكما له فاذا لم يقيد بالمسجدة لم يتحقق الشركة نظرا صلى الظهر اذا قام الى الخامسة قصد التنفل خرج من الظهر للحال ولو قام (اليها)

فاشبه الصبي والمرأة ولنا ان هذه رخصة فاذا حضروا يقع فرضا على ما بيناه اما الصبي
فمسلوب الاهلية والمرأة لا تصلح لامامة الرجال وتعتقد بهم الجمعة لانهم صلحوا
للامامة فيصلحون للاقتداء بطريق الاولى ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة
قبل صلوة الامام ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلوته وقال زفر رحمه الله لا يجزيه
لان عنده الجمعة هي الفريضة اصالة والظهر كما لبذل عنها ولا مصير الى البذل مع
القدرة على الاصل ولنا ان اصل الغرض هو الظهر في حق الكفاية هذا هو الظاهر
الا انه ما مورب اسقاطه باداء الجمعة وهذا لانه متمكن من اداء الظهر بنفسه
دون الجمعة لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده وعلى التمكن يدور التكليف
فان بداله ان يحضرها فتوجه والا امام فيها بطل ظهره عند ابي حنيفة رح بالسعي

اليها غير قاصد للتنقل لم يخرج من الغرض ما لم يقيد انخامسة بالسجدة *
قوله فاشبه الصبي والمرأة وجه الشبه هو ان يقول انا اجمعنا على ان الغرض
في هذا الوقت احد هما لا كلاهما لانه لم يشرع في وقت واحد فرضان فلما
لم يخاطبوا بالجمعة صاروا بمنزلة الصبي في حقها ولنا ان هذه رخصة لان
الخطاب عام فيتنا ولهم الا انهم عذروا دفعا للمخرج فلولم يسقط عنهم فرض الوقت بادائهم
الجمعة كان فيه فساد الوضع لان الاسقاط عنهم لدفع المخرج والقول بعدم الجواز يؤدي
الى المخرج فكان القول بعدم الجواز ينقض ما هو موجب السقوط وهو المخرج
واي وضع افسد من هذا **قوله** بطل ظهره عند ابي حنيفة رحمه الله بالسعي ولا
لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الامام ذكر الامام التمر تاشي رحمه الله وكذا الخلاف
في المعذور لو صلى ثم توجه اليها وكذا ايضا في المحيط ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه
اليها ولم يؤدها الامام بعد الا انه لا يرجو ادراكها لبعده المسافة لم يبطل في قول
ابي حنيفة رحمه الله عند العراقيين ويبطل في قول البلخيين وهو الصحيح لانه توجه

وقالا لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهر فلا ينقضه بعد تمامه
والجمعة فوقها فينقضها وصار كما اذا توجه بعد فراغ الامام وله ان السعي الى الجمعة
من خصائص الجمعة فينزل منزلتها في حق ارتفاع الظهر احتياطا بخلاف ما بعد
الفراغ منها لانه ليس بسعي اليها .

اليها وهي ثم نبت بعد فان توجه اليها ولم يصلها الامام بعذرا وبغير عذر اختلفوا في
بطلان ظهريه والصحيح انه لا يبطل واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا اهتم
حرجو قبل اتمامها النائية الصحيح انه لا يبطل ظهريه وعن الحلواني رحمه الله لو لم يخرج
من البيت ولكن ارادها قبل اذا كان البيت واسعا فما لم يحاوز العتبة لا يبطل
وقيل اذا حطو تسبطل كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله .

قوله ولا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الامام وفي هذا اللفظ اشارة الى ان الاتمام مع
الامام نس بشرط لا ارتفاع الظهر عندهما حيث ذكر الدخول في صلوة الامام وهو شروع
فيها وكان هذا مخاغا لما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط حيث قال وعلى قولهما
لا يرتفع ما لم يؤد الجمعة كلها حتى انه اذا شرع في الجمعة مع الامام ثم انه تكلم قبل
ان يتم الجمعة مع الامام فان اظهر يرتفع عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يرتفع كذا
ذكره المحقق رحمه الله في كتاب صلوته **قوله** وله ان السعي من خصائص الجمعة وجه كونه
من خصائص الجمعة ما ذكر في الاسرار وهو ان صلوة الجمعة صلوة حصت بمكان ولا يمكن الاقامة
الا بالسعي اليها صار السعي مخصوصا به دون سائر صلوات فانه يصح ادؤها في كل مكان هذا
هو الصحيح في بيان اختصاص الأمور به في قوله تعالى فاسعوا الا ان يكون المراد به الاسراع
والعدو وان نهى الاسراع في قوله عليه السلام اذا تيمم الصلوة فأتوها وانتم تمشون ولا تأتوها وانتم
تسعون ما در كنتم فصلو ما فاكم فأتوها عام في كل الصلوات وذكر في الفوائد الظهيرية
ان المراد بالسعي المذكور عند بعضهم نفس الفعل لا الفعل بوصف الاسراع (كما)

ويكره ان يصلى المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر وكذا اهل
 السجن لما فيها من الاخلال بالجمعة اذ هي جامعة للجماعات والمعذور وقد يقتدي
 به غيره بخلاف اهل السواد لانه لا جمعة عليهم ولو صلى قوم اجزاهم لا سجماع
 شرائطه ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبنى عليه الجمعة
 لقوله عليه الصلوة والسلام ما در كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وان كان ادركه
 في التشهد اوفي سجود السهو بنى عليها الجمعة عندهما وقال محمد رحمه الله
 ان ادرك معه اكثر من الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها
 الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لغوات بعض الشرائط في حقه فيصلي اربعاً اعتباراً
 للظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتباراً للجمعة ويقرأ في الاخر من
 لاحتمال النفلية ولهما انه مدرک للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط نية الجمعة وهي
 ركعتان ولا وجه لما ذكره لانهما مختلفان فلا يسي احدهما على تحريمه الآخر

بذل
 اذ لا شك في مراده
 ما انكم من صلاة الجمعة

بذل
 وبنو القنادير
 البشير في تحريمه

كما في قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى والفعل بوصف الاسراع غير مراد به
قوله ويكره ان يصلى المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة الى قوله وكذا اهل السجن
 سواء قبل فراغ الامام او بعده وذكره الامام التمر ناشي رحمه الله مريض صلى الظهر
 في منزله يوم الجمعة باذان واقامة قال محمد رحمه الله هو حرم وكذا جماعة المرضى
 بخلاف المسجونين فانه لا يباح لهم ذلك لان المرضى عاجزون بخلاف المسجونين لانه
 ان كانوا ظلمة قدر واعلى ارضاء الخصم وان كانوا مظلومين امكنهم الاستعانة فكان
 عليهم حضور الجمعة وان لا يعارضوها بجماعة وفي التفريق يصلى المعذور الظهر باذان
 واقامة وان كان لا يمتحب الجماعة **قوله** ومن ادرك الامام يوم الجمعة الى قوله وان ادركه
 في التشهد وما روى المخالف من قوله عم من ادرك ركعة من الجمعة فليضف اليها اخرى
 وان ادركهم جلوساً صلى اربعاً تأويله ادركهم جلوساً فسلموا **قوله** وقال محمد رح ان ادرك

واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته قال رضي الله عنه هذا عند ابي حنيفة رجوع الالباس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب على المنبر واذا نزل قبل ان يكبر لان الكراهة للا خلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا بخلاف الصلوة لانها قد تمتد ولا يبي حنيفة رضي الله عنه قوله عليه الصلوة والسلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل ولان الكلام قد يمتد طبعاً فاشبه الصلوة

معه اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع وان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع رأسه من الركوع في الركعة الثانية بصلي اربعاً لان اقامة الجمعة مقام الظهر ثبت بالنص بخلاف القياس عند وجود سائر الشرائط وقد عدم بعض الشرائط هنا كالجماعة والامام ولو حلبنا والقياس لقلنا كذلك فيما ادركه في ركعة لكننا تركناه بقوله عليه السلام من ادرك ركعة في الجمعة صاف اليها ركعة اخرى والاصل اربعاً وفي المحيط قال الشيخ الامام ابو حفص رحمه الله قلت لمحمد رحمه الله يصير مؤد يا اظهر بنحر يمة الجمعة قال ما تصنع وقد جاءت به الآثار الا انها قالوا وما روي والاصل اربعاً غريب ورد مخالفاً للقياس فترجح عليه القياس على اصلنا وهذا لان القياس ان يقضي المصنوع ما فاتته من صلوة الامام لانه شرع في صلوته لا في صلوة اخرى وصلوة الامام جمعة وهي لانكون اربعاً .

قوله واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام والمراد من الصلوة صلوة التطوع واما الغائنة فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة ثم اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم انما يكره الكلام الذي هو من كلام الناس اما التعبيح واشباهه فلا وقال بعضهم كل ذلك يكره والاول اصح كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه وقال في العيون المراد من الكلام اجابة المؤذن اما غيره من الكلام يكره اجمالاً والاصل في هذا ان ما يؤدي الى الحرام فهو حرام والكلام قد يمتد بمؤدي الى الا خلال بفرض استماع الخطبة (قوله)

واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجه الى الجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع واذا صعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر بذلك جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول الله عليه السلام الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعتبر في وجوب المعى وحرمة البيع والاصح ان المعتبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لحصول الاعلام به والله اعلم بالصواب •

قوله واذن المؤذنون ذكر المؤذن بلفظ الجمع اخراج الكلام منخرج العادة فان المتوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبليغ اصواتهم الى اطراف المصر الجامع وذكر في باب الاذان من المبسوط واختلفوا في الاذان المعتبر الذي يحرم بعده البيع ويجب المعى الى الجمعة فكان الطحاوي يقول هو الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فانه هو الاصل الذي كان على عهد رسول الله عليه السلام وكذلك في عهد ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كثر الناس في عهد عثمان رضي الله عنه زاد والنداء على الرواء اي الصومعة وهذا الذي يبدأ به في زماننا ولم ينكر احد من المسلمين قبل واما اذان السنة فهي بدعة احدثها الحجاج بن يوسف وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان المعتبر في وجوب المعى وحرمة البيع الاذان على المنارة لانه لو انتظر الاذان عند المنبر يفوته اداء السنة واستماع الخطبة وربما تفوته الجمعة اذا كان بيته بعيدا من الجامع وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله ولا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده اذا فارق عمران المصر في الوقت وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بعد الزوال وبعد الفجر يكره الا لغزوا ولحج او نحوه الرستاقى حضرا لمصر لحوا ثجة وجمع يثاب ثواب الجمعة وان كان ثواب من لم يقصد الا الجمعة اكثر واوفر وفي شرح صدر والشهيد هما سواء في الاجروان سجده صلى الجمعة على ظهر آخر للزحام لا بأس اذا كان ركبتاه على الارض والا فلا يجزيه وقال صدر

باب صلوة العيدين

قال رضي الله عنه تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وفي الجامع الصغير عيدان اجتماعا في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة ولا ينرك واحد منهما •
قال رضي الله عنه تنصب على السنة والأول على الوجوب وهو رواية عن أبي حنيفة ر ح

الغضاة الجزية وإن كان سجودا الثاني على ظهر الثالث فليل لا يجزيه إلا إذا سجد الثاني على الأرض وفي شرح السرخسي رحمه الله قال مشايخنا لو تلا آية السجدة في الجمعة لم يسجدوا من أجل التشويش وفي شرح المودني والمريض لا يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة لرجاء البرء في كل ساعة وإن شاء الله أعلم بالصواب •

باب صلوة العيدين

قوله وتجب صلوة " : دعلى من تجب عليه صلوة الجمعة الاصل في صلوة العيد قوله تعالى وتكبروا لله على ما هدركم قبل هو صلوة العيد وتواترت الاخبار انه عليه السلام كان يصلي صلوة العيد وروى انس نه عليه السلام قدم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد ابداكم الله تعالى بهما خبرا منهما الفطر والاضحى **قوله** عيدان اجتماعا اراد العيد والجمعة الا انه سماها عيدا تبركا بقول النبي عليه السلام لكل مؤمن في شهر اربعة اعياد او خمسة عباد اولان الجمعة يعاد اليها في كل جمعة كما ان العيد يعاد اليه في كل سنة اولان الله يعود الي عباده بالمغفرة فيه وفي الجمعة كذلك ففي الحديث الجمعة لي الجمعة كذا ر ما بينهما وهو على تغلب كالقمرين والعمرين والطبخين ففي الحديث اذا اراد الله بعبده شرا جعل ما في طبخين من الاجر والخشب وفي هذه الصنعة تغلب الاخف او المذكور قال شمس الزائمة لسرخسي الاظهر انها سنة ولكنها من معالم الدين اخذها هدى وتركها ضلال ويدل نه عليه السلام حين بين الواجبات للاعرابي قال هل على غيرهن قال لا لان تطوع وفي الايضاح انها تقام على سبيل اظهار شعائر الاسلام

وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام عليها وجه الثاني قوله عليه الصلوة والسلام في حديث الاعرابي عقيب سؤاله هل على غيرهن فقال لا الا ان تطوع والا ول اصح وتسميته سنة لوجوبه بالسنة ويستحب في يوم الفطر ان يطعم قبل ان يخرج الى المصلى ويغتسل ويستاك ويطيب لما روي انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى وكان يغتسل في العيدين ولانه يوم اجتماع فيس فيه الغسل والتطيب كما في الجمعة ويلبس احسن ثيابه لانه عليه الصلوة والسلام كانت له جبة فنك اوصوف يلبسها في الاعياد ويؤدي صدقة الفطر اغناء للغنير لتفرغ قلبه للصلوة ويتوجه الى المصلى ولا يكبر عند ابي حنيفة رحمه الله في طريق المصلى

الزوجة

في الجماعة في اعظم الجمع وهي ملحقة بالجمعة في اعتبار شرائطها الا الخطبة فيلحق بها في صفة الوجوب ولا يلزم على هذا الاذان والاقامة والجماعة في سائر الصلوات فانها من شعائر الاسلام لكن شرعت تبعا لغيرها وهي الصلوة فانحطت درجتها عن درجة صلوة العيد كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وقال في الاصل لا يصلى التطوع بالجماعة ما خلا اقام رمضان وكسوف الشمس وهو دليل على ان صلوة العيد واجبة .

قوله وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام اي من غير ترك **قوله** ويستحب في يوم الفطر ان يطعم الى آخره وفي الخلاصة ويستحب لمن اصبغ في يوم الفطر ستة اشياء ان يغتسل ويستاك ويذوق شئا ويلبس احسن ثيابه جديد كان او غميلا ويمس طيبا ويخرج صدقة الفطر ان كان غنيا وكذا في عيد الاضحى غير ان الادب في عيد الاضحى ان لا يذوق الى وقت الفراغ من الصلوة وفي التجنيس ويستحب ان يخرج يوم العيد من طريق ويرجع من طريق آخر لان مكان القرية يشهد لصاحبها وفيما قلنا يكثر اشهود **قوله** ويتوجه الى المصلى ولا يكبر عند ابي حنيفة رح اي لا يكبر جهرا في طريق المصلى

وعندهما يكبر اعتبارا بالاضحية وله ان الاصل في الثناء الاخفاء والشرع ورد به في الاضحية لانه يوم تكبير ولا كذلك الفطر ولا يتنفل في المصلي قبل العيد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مع حرصه على ^{الام شريعا على وقت الفطر} الصلوة ثم قبل الكراهة في المصلي خاصة وقبل فيه وفي غير عامة لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعله واذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال واذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العدة والشمس على قدر رمح او رمحين ولما شهدوا بالاهلال بعد الزوال

قوله وعندهما يكبر لقوله تعالى وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هدبكم قال ابن عباس ان المراد به التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر ولما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسولا لله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية رافعا صوته بالتكبير وهذا نص في الباب واجوب عن الآية قبل ان المراد بها التعظيم وقبل التكبير في صلوة العيد والمعنى صلوا صلوة العيد وكبروا الله فيها كقوله تعالى واركعوا واسجدوا اي صلوا واركعوا واسجدوا فيها وكذلك التعليق بالحديث لا يستقيم لان مداره على الوليد بن محمد عن الزهري والوليد متروك الحديث والان هذا خبر واحد تعم به البلوى ولا يقبل ويؤكد طريقه صحيحا فكيف ذكره كان فاسدا كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في مسنده شيخ الاسلام اخذت من روايتين عن ابي حنيفة رحمه الله فقال روى المعلى عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة انه لا يكبر جيرا في طريق المصلي في عيد الفطر وروى الطحاوي عن ابن عمر بن عبد الله بن مسعود عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكبر في طريق المصلي في عيد الفطر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

قوله ونشرع ورد به في الاضحية ويؤتى تعالى واذكروا الله في ايام معدودات جاء في التفسير ان المراد به التكبير في هذه الايام **قوله** واذ حلت صلوة بارتفاع الشمس من الحل

امر بالخروج الى المصلين من الغد ويصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى
 للافتتاح وثلاثا بعد هاتم يقرأ الفاتحة وسورة ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يبتدئ
 في الركعة الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا بعد هاويكبر رابعة يركع بها وهذا قول ابن مسعود
 وهو قولنا وقال ابن عباس يكبر في الاولى للافتتاح وخمسا بعد ها وفي الثانية يكبر
 خمساً ثم يقرأ وفي رواية يكبر اربعاً وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لامرئيه الخلفاء
 فاما المذهب فالقول الاول لان التكبير ورفع الايدي خلاف المعهود فكان الاخذ
 بالاقل الاولى ثم التكبير من اعلام الدين حتى يجهر به فكان الاصل فيه الجمع
 وفي الركعة الاولى يجب الحاقها بتكبيرة الافتتاح لقوتها من حيث الغرضية والمسبق
 وفي الثانية لم يوجد الا تكبيرة الركوع فوجب الضم اليها والشافعي اخذ بقول ابن عباس

لا يجزئ قوله الفهم

الحل لا من الحلول لان الصلوة قبل ارتفاع الشمس كانت حراما لما جاء في الحديث ثلثة
 اوقات نها نارسل الله صلى الله عليه وسلم •

قوله امر بالخروج الى المصلين من الغد ووجاز الاداء بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى اذ لا يجوز
 تأخيرها بدون العذر السماوي **قوله** وظهر عمل العامة بقول ابن عباس لامرئيه الخلفاء
 وذلك لان الولاية لما انتقلت الى بنى العباس امروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول جدهم
 وكتبوا في مناشيرهم وهو تأويل ماروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قدم بغداد فصلى
 بالناس صلوة العيد وخلفه هارون الرشيد وكبر تكبيرا بنى العباس وروي عن محمد رحمه الله هكذا
 فتأويله ان هارون امرهما ان يكبرا تكبير جده فعلا ذلك امثالاً لامره لا مذهبا واعتقادا
 كذا في المبسوط والمحيط **قوله** فاما المذهب فالقول الاول لانه عليه السلام ما صلى العيد ذكرا رابعا
 ثم اقبل عليه بوجهه وقال اربع اربع الجنائز فلا يشبه عليكم و اشار باصابعه وجس با بهامه فقيه
 قول وفعل واسارة وتشبيه وتأكيد فان قيل ظاهرة متروكة لانه ان اريد به الكل فهو خمسة وان اريد به
 الزوا تدفهي ثلثة عندكم فلنا اريد به التكبيرات المتوالية في حالة واحدة وذرايع اربع واريد به

الأنه حمل المروي كله على الزوائد فصارت التكبيرات عند خمسة عشر أو ستة عشر ويرفع يديه في تكبيرات العبدین يريد به ما سوى تكبيرتي الركوع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواضع وذكر من جعلتها تكبيرات الأعباد وعن أبي يوسف أنه لا يرفع والحجة عليه ما روينا •

غير تكبيرة الافتتاح لأن قوله شهر لأنه عمل به جماعة من الصحابة كحذيفة وعقبة وأبي موسى وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأبي معمود الأنصاري رضي الله تعالى عنهم •
قوله إلا أنه حمل المروي على الزوائد أي حمل ما روي عنه على الزوائد ثم الحق بالإصليات بها وذكر في المبسوط والمشهور عنه روايتان أحدهما أن يكبر في العبدین ثلث عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع وعشر زوائد خمس في الأولى وخمس في الثانية وفي الرواية الأخرى ثلث عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع وتسع زوائد خمس في الأولى وأربع في الثانية أي حمل المروي على الزوائد عملاً بظاهر لفظ الرواة أن ابن عباس يكبر في العبدین ثلث عشرة تكبيرة أو ثلث عشرة تكبيرة وفي المحيط ثم عملوا برواية لزيادة في عبد الغفور ورواية النقصان في عبد الصمى ليكون عملاً بالروایتين وإنما اختاروا النقصان بعد الصمى لاستعجال الناس بالقرابين فيه وفي المبسوط وروي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلث تسبيحات لأن صلوة العبد تقام بجمع عظيم فإن والى بين التكبيرات يشبهه على من كان نائباً عن الإمام والاشتباه يزول بهذا "فقد من المكث ثم قال هذا القدر ليس بلام بل يختلف ذلك بكنزة الزحام وقلته لأن المقصود إزالة الاشتباه عن القوم وذلك يختلف بكنزة القوم وقلته هم وليس بين التكبيرات ذكر مسنون عندنا وقال الشافعي رحمه الله يقول بين كل تكبيرتين سبحان الله وأحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثم لا خلاف أنه يأتي بتدوير الافتتاح عقب تكبير الافتتاح قبل الزوائد إلا في قول ابن أبي ليلى (فانه)

ويخطب بعد الصلوة خطبتين بذلك ورد النقل المستفيض يعلم الناس فيها صدقة
 الفطر واحكامها لانهما شرعت لاجله ومن فاتته صلوة العيد مع الامام لم يقضها
 لان الصلوة بهذه الصفة لم تعرف قرية الا بشراؤها لا تتم بالانفراد فان غم الهلال
 وشهد واعند الامام بروية الهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد لان هذا تأخير بعد
 وقد ورد فيه الحديث فان حدث عذر يمنع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعده
 لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا ان تركناه بالحديث وقد ورد
 بالتأخير الى اليوم الثاني عند العذر ويستحب في يوم الاضحى ان يغتسل
 ويتطيب لما ذكرناه ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة لما روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع فياكل من اضحيته
 ويتوجه الى المصلى وهو يكبر لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الطريق
 ويصلي ركعتين كما افطر كذلك نقل ويخطب بعدها خطبتين لانه صلى الله عليه
 وسلم كذلك فعل ويعلم الناس فيهما الاضحية وتكبير التشريق لانه مشروع
 الوقت والخطبة ما شرعت بالاتعليمه فان كان عذر يمنع من الصلوة في يوم
 الاضحى صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصلها بعد ذلك لان الصلوة موقنة بوقت الاضحية
 فيقيد بايامها لئلا يسهى في التأخير من غير عذر لمخالفة المنقول .

فانه يقول يأتي بالثناء بعد التكبيرات الزوائد واما التعوذ فيأتي به عند ابي يوسف
 رحمه الله عقب ثناء الافتتاح قبل التكبيرات الزوائد وعند محمد رحمه الله

بعد الزوائد حين يريد القراءة لانه تبع للقراءة عنده كذا في المبسوط .

قوله ويخطب اما الخطبة في صلوة العيد فيخالف الخطبة في الجمعة من وجهين احدهما ان
 الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز دونها والثاني ان في الجمعة يقدم الخطبة على
 الصلوة وفي العيد يؤخر عن الصلوة فان قدم الخطبة في صلوة العيد جاز ايضا ولا تعاد الخطبة
 بعد الصلوة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليه **قوله** ومن فاتته صلوة العيد

والتعريف الذي يصنع الناس لبس بشي^ء وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة لان الوقوف عرف عبادة مختصة بمكان مخصوص فلا يكون عبادة دونه كسائر المناسك والله اعلم بالصواب •

مع الامام اي صلى الامام وهو لم يدركه وفاتت عنه لم يقضها وله ان يصلي ركعتين او اربعاً كصلوة الضحى في سائر الايام وفي المحيط فان احب ان يصلي فالافضل ان يصلي اربع ركعات لما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلوة العيد صلى اربع ركعات يقرأ في الركعة الاولى سبع اسم ربك وفي الثانية والشمس وضحاها وفي الثالثة والليل اذ يغشى وفي الرابعة والضحى وروي في ذلك عن النبي عليه السلام وعد اجملاً وثواباً جزيلاً •

قوله والتعريف الذي يصنع الناس التعريف يجي^ء لمعان الاعلام والنطب من العرف وهو الريح ونشاد الضائقة والوقوف بعرفات والتشبه باهل عرفة والاخير هو المراد هنا **قوله** لبس بشي^ء اي لا يتعلق به اثواب وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في غير رواية "اصول انه لا يكره ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه فعل ذلك بالبصرة واكنا نقول ان ذلك محمود على ان ذلك ما كان للتشبه بل كان للدعاء الا ترى ان من طاف حوال مسجد سوى الكعبة بحشى عليه الكفر حتى لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لا التشبه جازوني^ن تغاريق عن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه يكره ان يجتمع قوم شعزوا في موضع يعبدون الله فيه ويفرغون انفسهم لذلك وان كان معهم اهلهم والله اعلم بالصواب •

(باب)

فصل في تكبيرات التشريق

ويبدأ بتكبير التشريق بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويختم عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يختم عقيب صلوة العصر من آخر أيام التشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة فاذا بقول علي رضي الله عنه أخذوا بالأكثرا وهو لا حياط في العبادات وأخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه أخذوا بالقل لان الجهر بالتكبير بدعة

فصل في تكبيرات التشريق

قوله ويبدأ بتكبيرات التشريق قال شمس الأئمة الكردي رحمه الله هذه الاضافة انما تستقيم على قولها لان بعض التكبيرات يقع في أيام التشريق وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقع شيء من التكبيرات فيها لكن باعتبار القرب اضعف اليه في لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة باعتبار قربته الى النهار ولو كان المراد من التشريق صلوة العيد كما ورد في الحديث لاجمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وفي حديث آخر لا ذبح الا بعد التشريق والمراد بالتشريق فيها صلوة العيد كذا في المبسوط كانت الاضافة مستقيمة على قولهم جميعا ثم اختلفوا في انه سنة او واجب وفي الجامع الصغير التمر تاشي تكبير التشريق واجب وقالوا سنة وفي شرح أبي بكر وأبي اليسر والبزدوي وأبي ذر وأبو علي وفي المحيط تكبير التشريق سنة اجمع اهل العلم على العمل بها والاصل فيه قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات جاء في التفسير ان المراد منه أيام التشريق **قوله** والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم اختلف الصحابة في وقت تكبيرات التشريق بداءة وختم فقال الشيوخ منهم وهم عمرو وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم بداءتها عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة وبه أخذ اصحابنا رحمهم الله واختلف هؤلاء في الختم فقال ابن مسعود رضي الله عنه

(كتاب الصلوة - فصل في تكبيرات التشريق)

والتكبير ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد

عقيب صلوة العصر من يوم النحر وهي ثماني صلوات وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله وقال علي وعمر في رواية عقيب صلوة العصر من آخر ايام التشريق ثلث وعشرون صلوة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وفي رواية عنه عقيب صلوة الظهر منه واتفق الشبان من اصحابه وهم ابن عباس وابن عمرو وزيد بن ثابت رضي الله عنه يبدأ من صلوة الظهر يوم النحر وبه اخذ الشافعي رحمه الله واختلفوا في الختم فقال ابن عمر الى صلوة الفجر من آخر ايام التشريق وبه اخذ الشافعي رحمه الله وقال ابن عباس الى صلوة الظهر منه وقال زيد بن ثابت الى صلوة العصر منه فاصحابنا رحمهم الله اختاروا قول الشيوخ في البداءة ولا خلاف بينهم فيها ثم ابو حنيفة رحمه الله اخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه في الختم اخذا بالاقل لان الجهر بالتكبير بدعة ولا خلاف في الاقل فيجهر فيما ثبت بقينا ولاكثر مختلف فيه فلا يتيقن بجوازه وكون الجهر بالتكبير بدعة متيقن والاخذ بالمتيقن اولى وقال الله تعالى فاذا كررك في نفسك تضربها وخفية ودون الجهر ورأى النبي عليه السلام اقوا ما يرفعون اصواتهم عند الدعاء فقال انكم لن تدعوا اصم ولا غائبا ومن حجة ابي حنيفة رحمه الله ان البداءة لما كانت في يوم يؤدي فيه ركن الحج فالقطع مثله يكون في يوم النحر الذي يؤدي فيه ركن الحج وهو الطواف كذا في المبسوط وهما اخذا بالاكتر احتياطا لان الايتان بشيء ليس عليه اولى من ان يترك شيئا واجبا عليه وذكر العلامة نجم الدين الزاهدي رحمه الله في شرحه للدوري والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما

قوله والتكبير ان يقول مرة واحدة الله اكبر الى آخره اي هذه الكلمات مرة واحدة الى آخرها وقال الشافعي رحمه الله لتكبير ان يقول الله اكبر ثلث مرات او خمس مرات او تسع مرات وقال لان المنصوص عليه في الكتاب وهو التكبير قال الله تعالى (و)

هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه وهو عقب الصلوات المفروضة على المقيمين في الأمصار في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة رحمه الله وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهن رجل ولا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم مقيم وقالوا هو على كل من صلى المكتوبة لأنه تبع للمكتوبة وله ما روينا من قبل والتشريق هو الجهر بالتكبير كذا نقل عن الخليل ابن أحمد ولأن الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط إلا أنه يجب على النساء إذا اقتدين بالرجال وعلى المسافرين عند اقتدائهم بالمقيم بطريق التبعية

قوله المأثور عن الخليل صلوات الله عليه وهو عقب الصلوات المفروضة على المقيمين في الأمصار في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة رحمه الله وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهن رجل ولا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم مقيم

ولتكبروا لله على ما هدبكم والتكبير قوله الله اكبر وما قوله لا اله الا الله تهليل وقوله والله الحمد تحميد فمن شرط ذلك فتد زاد في كتاب الله تعالى فعلهم بهذا ان قوله والتكبير ان يقول مرة واحدة احتراز عن قول الشافعي رحمه الله في المرة وتعيين الكلمات .
قوله هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه قبل ان يأخذ التكبير من جبرئيل وإبراهيم واسماعيل عليهم السلام فان إبراهيم عليه السلام لما اُصْجِعَ اسماعيل للمذبح أمر الله عز وجل جبرئيل عليه السلام حتى يذهب إليه بالغداة فلما رأى جبرئيل أنه اُصْجِعَ المذبح قال الله اكبر الله اكبر كيلا يعجل بالمذبح فلما سمع إبراهيم صوت جبرئيل وقع عنده أنه يأتيه بالبشارة فهلل وذكر الله تعالى بالوحدانية فلما سمع اسماعيل كلاهما وقع عنده أنه فدى فحمد الله وشكره فقال الله اكبر والله الحمد فنبوته على هذا الوجه بهؤلاء الأجلاء فلا يجوز ان يأتي بالبعض ويترك البعض كذا في المحبط وذكر في المبسوط وكان ابن عمر رضي الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد وبه أخذ الشافعي رحمه الله وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الحي القوم بحصى ويميت وهو على كل شيء قدير وإنما أخذنا بقول ابن مسعود لأنه عمل الناس في الأمصار ولأنه يشتمل على التكبير وتهليل والتحميد فهو اجمع **قوله** في الجماعات المستحبة

قال يعقوب صليت بهم يوم عرفة فسموت ان اكبر فكبرا بوحيفة ر ح دل ان الامام وان ترك التكبير لا يتركه المقتدي وهذا لانه لا يؤدي في حومة الصلوة فلم يكن الامام فيه حتما وانما هو مستحب والله اعلم .

احتراز من جماعة النساء واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله ان الحرية هل هي شرط لوجوب هذه التكبيرات وفائدة الخلاف انما تظهر فيما اذا ام العبد قوما في صلوة مكتوبة في هذه الايام هل يجب عليه التكبير فمن شرط الحرية قال بان الذكورة والمصر شرط لاقامته مقصودا فكذا الحرية قيا ما على الجمعة والعبد ومن لم بشرط الحرية قال لم يشترط لامامته السلطان فلا يشترط الحرية كسائر الصلوات واما المسافرين اذا صلوا جماعة في مصرفهم روايتان وليس عقيب صلوة الوتر تكبير اما عندهما فلانها سنة فليست بمكتوبة واما عند ابي حنيفة ر ح وان كانت فرضا الا انها لا تؤدي بالجماعة في هذه الايام كذا في المحيط .

قوله قال يعقوب صليت بهم المغرب وفي لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فطعن الطاعن في قوله يوم عرفة قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله هذا لبس بموضع طعن فقد سمي رسول الله عليه السلام المغرب وتر النهار لاتصال وقتها بالنهار ومرا دة ههنا بذكر اليوم الوقت يعني صليت بهم وقت الوقوف بعرفة فكان ذكر هذا اللفظ لبيان ان بعد الغروب وقت الوقوف بعرفة وهو مذهبنا فان وقته بمتدالي طلوع الفجر ثم قال في ذكر هذا الفصل على سبيل الحكاية قوا تد منها بيان منزلته عند استاذه حيث قدمه واقتدى به ومباي بان حشمة استاذه في قلبه فانه لما علم ان المقتدي به استاذه سهي عما لا يسهر المرء عنه عادة وهو التكبير ومنها مبادرة استاذه الى استر عليه حيث كبر ليتذكر هو فكبر وهكذا ينبغي ان يكون المعاملة بين كل استاذ وتلميذ يعني ان التلميذ يعظم استاذه والاستاذ يستر عليه عيوبه وفيه دليل على ان تعظيم الاستاذ في طاعته حيث تقدم ابو يوسف بامره **قوله** وهذا لانه لا يؤدي (في)

باب صلوة الكسوف

إذا انكسفت الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد وقال الشافعي ركوعان له ما روت عائشة ولنا رواية ابن عمر والحال اكشف على الرجال لقربهم فكان الترجيح لروايته ويطول القراءة فيهما ويخفي

في حرمة الصلوات أي في تحريماتها بخلاف مسجدتي السهو إذا تركها الإمام لا يسجد المقتدي لأن السجود يؤثر به في حرمة الصلوة بخلاف التكبير فإنه يؤثر به في أثر الصلوة فلا فصل بدليل أن الكلام والقهقهة وغيرهما يقطع التكبير والحدث السماوي لا يقطع التكبير فصار شبيها بما كان قبل السلام نصار الإمام فيه مستحيان لا حتماً توفيراً للشبهين والله أعلم .

باب صلوة الكسوف

قوله كهيئة النافلة أي بلا اذان ولا إقامة ويحتمل أن يكون احتراز عن قول أبي يوسف رحمه الله عليه فإنه قال كهيئة صلوة العبد ويحتمل أن يريد به تطويل القيام الذي يكره في جماعة المكتوبات وتطويل الركوع والسجود وذكر ما شاء من الدعوات والاستغفار والابتهاال والتضرع إلى الله حيث قيل تطويل الركوع قدر قراءة مائة آية وإنها من خصائص النوافل دون الغرائض **قوله** وقال الشافعي رحمه الله ركوعان وصورة صلوة الكسوف عنده أنه يقوم في الركعة الأولى ويقرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة البقرة إن كان يحفظها وإن كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك مما يعد لها ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ويقوم ويقرأ سورة آل عمران إن كان يحفظها وإن كان لم يحفظها يقرأ غيرها مما يعد لها ثم يركع ثانياً ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ثم يسجد سجدة ثنتين ثم يقوم فيمكث في قيامه

عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجهر وعن محمد مثل قول أبي حنيفة رحمه الله

ويقرأ فيه مقدار ما قرأ في القيام الثاني في الركعة الأولى ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل مكثه في هذا القيام ثم يقوم ويمكث في قيامه مثل ما مكث في الركوع ثم يرفع رأسه ويقوم مثل ثلثي قيامه في القيام الأول من هذه الركعة الثانية ثم يعجد سجدتين ويتم الصلوة حتى يجديت عائشة رضي الله عنها وابن عباس أن النبي عليه السلام صلى صلوة الكسوف ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجعات كذا في المحيط ولنا حديث عبد الله بن عمر والنعمان بن بشير وأبي بكر وسمرة بن جندب رضي الله عنهم باللفظ مختلف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين كأطول صلوة كان يصلها فأنجلت الشمس مع فراغها عنها ولو جاز الأخذ بما روت عائشة رضي الله عنها للزيادة لجاز الأخذ بما روى جابر أن النبي عليه السلام صلى في الكسوف ركعتين بست ركوعات وست سجعات وقال علي رضي الله عنه صلى رسول الله عليه السلام في الكسوف ركعتين بثمان ركوعات وأربع سجعات وبالإجماع أن هذا غير مأخوذ به لأنه مخالف للمعهود وكذلك ما روت عائشة وابن عباس وذلك لأن صلوة الكسوف إما أن يعتبر بالنوافل أو بالفرائض والواجبات وبأيهما اعتبر لا تجوز وأما تعلفه بحديث عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قلنا لا أخبار قد عارضت فعندنا تعارض ترك الأخبار ويتمسك بالقياس والقياس معنا أو بأول توفيق بين الرويتين والتوفيق بما ذكر محمد بن الحسن رحمه الله في صلوة الأثر قال يحتمل أن النبي عليه الصلوة والسلام أطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوة فرفع أهل الصف الأول رؤسهم ظناً منهم أنه عليه السلام رفع رأسه من الركوع فمن خلفهم رفعوا رؤسهم فلما رأى أهل الصف الأول رسول الله عليه السلام (أراكنا)

اما التطويل في القراءة فبيان الافضل ومخفف ان شاء لان المحسنون استيعاب الوقت بالصلوة والدعاء فاذا خفف احدهما طوى الآخر واما الاخفاء والجهر فلهما رواية عائشة انه صلى الله عليه وسلم جهر فيها ولا يبي حنيفة رحمة الله عليه رواية ابن عباس وسمرة ابن جندب والترجيح قدم من قبل كيف وانها صلوة النهار وهي عجماء ويدعو بعدها حتى تنجلي الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم من هذه الافراع شيئا فارغبوا الى الله بالدعاء والسنة في الادعية تأخيرها عن الصلوة
الرفع الحرف ١٣

را كعا ركعوا فمن حلفهم ركعوا فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع رفع القوم رؤسهم ومن كانوا حلف الصف الاول ظنوا انه ركع ركوعين فرووا على حسب ما وقع عندهم ومثل هذا الاشتباه قد يقع لمن كان في آخر الصفوف وعائشة كانت واقفة في صف النساء وابن عباس في صف الصبيان في ذلك الوقت ففعلا كما وقع عندهما فيحمل على هذا توفيقا بين الحديثين ولو كان ما ذكره صحيحا لكان امرا بخلاف المعهود فحينئذ ينقله الكتاب من الصحابة الذين يلقون رسول الله عليه السلام وحيث لم ينقله احد دل ان الامر كما قلنا *

قوله اما التطويل في القراءة بيان الافضل لان فيه متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وصح في الحديث ان قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى كان بقدر قراءة سورة البقرة في الركعة الثانية بقدر سورة آل عمران كذا في المبسوط **قوله** لان المحسنون استيعاب الوقت اي وقت الكموف **قوله** والترجيح قدم من قبل وهو قوله والرجال اكشف على الرجال لقربهم وهذا انما يصح ان لو كان الراوي عائشة رضي الله تعالى عنها كما ذكرها وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ولو كان راوي حديثيها عمار رضي الله عنه كما ذكر في المبسوط فتأريكه انه وقع اتفاقا وتعلينا للمناس بان القراءة فيها مشروطة ويقول ان

ويصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجمعة وان لم يحضر صلى الناس فرادى
تحرزا عن الفتنة وليس في كسوف القمر جماعة لتعذر الاجتماع في الليل او لخوف الفتنة
وانما يصلي كل واحد بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم شيئا من هذه الاهوال
فاذرعوا الى الصلوة

روى على انه جهر فقد روى ابن عباس رضي الله عنه انه خافت فعند تعارض
الروايات يتمسك بالقياس والقياس مع ابي حنيفة رحمه الله وذلك لان هذه صلوة
تؤدى في النهار وليس من شرط اقامتها المصروف فلا يجهر فيها بالقراءة كما ظهر بخلاف
الجمعة والعيد لان المصروف لا قامة فيها كذا في المبسوطين *

قوله ويصلي بهم الامام الذي يصلي الجمعة لانه اقامتها رسول الله عليه السلام فانما
يقبضها الان من هو قائم مقامه **قوله** تحرزا عن الفتنة اي فتنة التقديم والتقدم والمنازعة فيهما
قوله وليس في كسوف القمر جماعة وفي المبسوط عاب اهل الادب محمد ارحمه الله في
هذا اللفظ وقالوا انما تستعمل في القمر لفظه الخسوف قال الله تعالى فاذا برق البصر وخسف
القمر وانقول الخسوف ذهاب دائرته والكسوف ذهاب ضوئه دون دائرته فانما اراد
محمد رحمه الله هذا النوع بذكر الكسوف وفي المغرب يقال كسفت الشمس والقمر جميعا
عن الغوري ثم قال وكيف ما كان فنقول محمد صحيح **قوله** فاذرعوا الى الصلوة اي
التجأوا يقال فزع اليه اي التجأ والمفزع الملجأ وفزع منه خاف وقال الشافعي رحمه الله
يصلي في خسوف القمر بجماعة ايضا لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه
صلى بهم في خسوف القمر وقال صليت كما رأيت رسول الله عم وذهب اصحابنا في ذلك الى
ان خسوف القمر كان على عهد رسول الله عليه السلام ككسوف الشمس بل اكثر فلو
صلى بجماعة لنقل ذلك عنه نقلا مستقيضا كما نقل عنه ذلك في صلوة الكسوف (قوله)

وليس في الكسوف خطبة لانه لم ينقل والله اعلم بالصواب •

قوله وليس في الكسوف خطبة اي في كسوف الشمس وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه فانه قال يخطب خطبتين بعد السلام كما في العيدين واحتج بما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله عليه السلام فصلين ثم خطب فحمد الله واثنى عليه وانا نقول الخطبة انما شرعت لاحد امرين اما شرطاً للجواز كما في صلوة الجمعة او مشروعا للتعليم كما في صلوة العيدين فانه يحتاج الى تعليم صدقة الفطر والاضحية والتعليم ههنا حصل من حيث الفعل الا ترى ان في خطبة العيد لا يعلم صلوة العيد لحصول التعليم بالفعل واما تعلقه بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها فيحتمل ان النبي عليه السلام يحتاج الى الخطبة بعد صلوة الكسوف لان الناس كانوا يقولون انها كسفت بموت ابراهيم فاراد ان يخطب حتى يرد عليهم ذلك او يقال معنى قولها خطب دعاء والدعاء يسمى خطبة ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال شمس الائمة اهلوا نبي رحمه الله وهذا احسن ولو قام واعتمد على عصائه او على قوس له ودعا كان ذلك حسنا ايضا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله والمحيط **قوله** لانه لم ينقل اي بطريق الشهرة فان الشافعي رحمه الله يروي حديث الخطبة في كسوف الشمس كما ذكرنا ولكن لم تشتهر هي كسوف الصلوة والله اعلم بالصواب •

(باب)

باب الاستسقاء

قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة
 فان صلى الناس وحدا ناجز وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى
 فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا الآية

باب الاستسقاء

ذكر في المبسوط والمحيط قول ابي يوسف رحمه الله مع قول ابي حنيفة رحمه الله عليه
 وذكر في شرح الطحاوي قوله مع محمد رَح كذا ذكر في الكتاب وقال الغافعي رحمه الله
 يصلي ركعتين كما قال محمد رحمه الله الا انه يكبر فيها كما في صلوة العيد يكبر سبعا في
 الركعة الاولى وخمس في الركعة الثانية وفي الخلاصة الغزالية اذا غارت الانهار
 وانقطعت الامطار وانهارت الفرات فيستحب للامام ان يأمر الناس اولا بصيام
 ثلاثة ايام وماطاقوا من الصدقة والخروج من المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرج
 بهم اليوم الرابع بالعجائز والصبيان منتظفين في ثياب بذلة واستكانة متواضعين لله
 عز وجل بخلاف العيد ويستحب اخراج الدواب ويصلي بهم الامام مثل صلوة
 العيد بلا فرق ثم يخطب خطبتين واكن معظم الخطبتين الاستغفار وقريب من هذا
 في مذهبنا ما قاله شمس الائمة اُحلوا ثي رحمة الله ذكره في المحيط وقال ان الناس
 يخرجون الى الاستسقاء مشاة لا على ظهورهم ودوابهم في ثياب خلق او غميل مرفع
 متذللين خاضعين ناكسي رؤسهم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم
 يخرجون هذا تفسير قول محمد رحمه الله تعالى عليه (قوله)

ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم ترو عنه الصلوة وقال صلى الامام
ركعتين لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلوة
العيد رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنه قلنا فعله مرة وتركه اخرى فلم يكن
سنة وقد ذكر في الاصل قول محمد رحمة الله تعالى عليه وحده ويجهر فيهما
بالقراءة اعتبارا بصلوة العيد ثم يخطب لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
خطب ثم هي كخطبة العيد عند محمد رحمة الله تعالى عليه

قوله ورسول الله استسقى ولم ترو عنه الصلوة روى انس رضي الله عنه الناس قد فحطوا
في زمن رسول الله فدخل رجل من باب المسجد ورسول الله م يخطب فقال يا رسول الله
هلك الماشي وخشنا الهلاك على انفسنا فادع الله ان يستقينا فرفع رسول الله عم
يديه فقال اللهم استقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غدا ما مغدقا عاجلا غير راث قال الراوي
ما كان في السماء فزعة فارفعت السحاب من ههنا وههنا حتى صارت ركبا ثم مطرت
سبعامن الجمعة الى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل والنبي عليه الصلوة والسلام يخطب
والسما يسكب فقال يا رسول الله تهدم البنيان وانقطعت السبيل فادع الله ان يمسه
فتبسم رسول الله عليه الصلوة والسلام لملا له بني آدم قال الراوي والله ما يرى خضراء
ثم رفع يديه فقال اللهم حوالينا لا علينا اللهم على الاكام والظرب وبطن الودنة
ومنابت الشجرة وانجابت العجاجة عن المدينة حتى صارت حوالها كالابل
فلم يذكر غير الدعاء وما روي انه عليه الصلوة والسلام صلى فيه شاذ فيها تعبه به

البلوى خصوصافي ديارهم وما يحتاج الى معرفته لا يقبل فيه الشاذ
قوله كصلوة العيد من حيث انه يصلي بانهاريا لجمع ويجهر فيهما بالقراءة من
نظره كغيره من رواة وهذا خبره
بما روي عن غيره

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه خطبة واحدة ولا خطبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه لأنها تتبع للجماعة ولا جماعة عنده ويستقبل القبلة بالدعاء لما روي أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة وحول رداءه ويقلب رداءه لما روينا قال هذا قول محمد بن حنيفة رحمه الله تعالى عليه أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه فلا يقرب رداءه لأنه دعاء فيعتبر بمأثره لا بدعية وما رواه كان تغاؤلاً ولا يقرب القوم أرد يتهم الله لأنه لم ينفل أمرهم بذلك ولا يحضراهل الذمة الاستسقاء لأنه لا يستزال الرحمة وإنما تنزل عليهم اللعنة والله أعلم بالصواب .

مر
نحو ما تقدم
لأنه في رواية
بأنه لا ينزل
اللعنة إلا على
الذين لا
يؤمنون بالله
واليوم الآخر

حبب أنه يصلي بلا اذان ولا إقامة فلنا فعله مرة وتركه أخرى فدل على الجواز والكلام في أنها سنة أم لا والسنة ما واطب عليه السلام وقد ذكرنا أنه تركه فلم يكن سنة أو تعارض وعندنا تعارض يتمسك بالقياس والقياس أن لا تؤدي النوافل بالجماعة .

قوله وعند أبي يوسف رحمه الله خطبة واحدة لأن المقصود الدعاء فلا يقطعها بالجلوس كذا في المبسوط **قوله** ويقرب رداءه لما روي أنه عليه السلام حول رداءه وصفته أن كان مربعا يجعل أعلاه أسفله وإن كان مدورا كما لطيلسان والجببة جعل الجانب الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن **قوله** وما رواه كان تغاؤلاً أي يتغير الهيئة يتغير الهواء ويحتمل أنه عليه السلام علم وحبا أنه يتغير الحال بتغير رداءه وهذا لا يوجد في غيره **قوله** ولا يحضراهل الذمة الاستسقاء لأنه للدعاء وما دعاء الكافرين إلا في ضلال وإنما يخرجون للاستسقاء ثلاثة أيام متتابعة ولم ينفل أكثر منها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه إن شاء رفع يديه في الدعاء وإن شاء أشار بأصبعه والله أعلم بالصواب .

باب صلوة الخوف

إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طائفتين طائفة إلى وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم ولم يسلموا وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى فصلوا ركعة وسجدتين وحدانا بغير قراءة لأنهم لا حقون وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى وصلوا ركعة وسجدتين بقراءة لأنهم مسبوقون وتشهدوا وسلموا والأصل فيه رواية ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف على الصفة التي قلنا

باب صلوة الخوف

قوله إذا اشتد الخوف اشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة مشايخنا رحمهم الله حيث جعل في التحفة سبب جواز صلوة الخوف نفس خوف العدو ومن غير ذكر الخلاف ومن غير ذكر الاشتداد وكذا ذكر في المبسوط والمخيط وقال بان المسلمين إذا راوا سواد أظنوا أنهم العدو فصلوا صلوة الخوف فان تبين أنه كان سواد العدو فقد ظهر أن سبب الترخيص كان متقدرا فيجزئهم صلواتهم وإن ظهر أن السواد سواد أهل أوبقر أو غنم فقد ظهر أن سبب الترخيص لم يكن متقدرا فلا يجزئهم صلواتهم وذكر في مبسوط فخر الإسلام رحمه الله والمراد بالخوف عند البعض حضرة العدو ولا حقيقة الخوف على ما عرف من أصلنا في تعليق الرخص بنفس العثر لا حقيقة المشقة لأن السفر سبب المشقة فأقيم مقامها فكذا حضرة العدو هي سبب الخوف فأقيم مقام حقيقة الخوف **قوله** جعل الإمام الناس طائفتين هذا إذا تنازع القوم في الصلوة خلف الإمام فقال كل

وابو يوسف رَحِمَهُ اللهُ وَإِنْ انْكَرَ شَرْعِيَّتُهَا فِي زَمَانِنَا فَهُوَ مُحْجُوجٌ عَلَيْهِ بِمَا رَوَيْنَا فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ
مَقِيمًا صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَبِالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ لَمْ يَرَوْى أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ بِالطَّائِفَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ وَرَكْعَتَيْنِ

طَائِفَةٍ مِنْهُمْ أَنَا نَصَلِّي مَعَكَ وَإِذَا لَمْ يَتَنَازَعَ الْقَوْمُ خَلْفَهُ فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يَجْعَلَ
الْقَوْمَ طَائِفَتَيْنِ فَيَأْمُرُ طَائِفَةً لِيَقُومُوا بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَيَصَلِّي بِالطَّائِفَةِ الَّتِي مَعَهُ تَمَامَ
الْصَّلَاةِ ثُمَّ يَأْمُرُ رِجَالًا مِنَ الطَّائِفَةِ الَّتِي بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَحَتَّى يَصَلِّي بِهِمْ تَمَامَ صَلَوَاتِهِمْ أَيْضًا
وَالطَّائِفَةَ الَّتِي صَلَّوْا مَعَ الْإِمَامِ أَوْ لَا يَقُومُونَ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ

قوله وابو يوسف رحمه الله وان انكر شرعيتها في زماننا كان ابو يوسف رحمه الله
يقول اولامثل ما قالاتم رجعت فقال كانت في حياة النبي عليه الصلوة والسلام خاصة
ولم تبق مشروعة لقوته تعالى واذا كنت فيهم فاقمت لهم الصلوة فقد شرط كونه
فيهم لا قامة صلوة الخوف ولان الناس كانوا يرغبون في الصلوة خلفه فشرعت
بصفة الذهاب والمجيء لئلا كل فريق فضيلة الصلوة خلفه وقد ارتفع هذا المعنى
بعده فكل طائفة يتمكنون من اداء الصلوة بامام على حدة فلا يجوز لهم اداؤها
بصفة الذهاب والمجيء وحجتنا في ذلك ان اصحابه رضي الله عنهم اقاموها بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم روي ذلك عن سعد بن ابي وقاص وابي عبيدة بن الجراح رضي الله
عنهم وان سعد بن العاص سأل عنها ابا سعيد الخدري رضي الله عنهم فعلمه فاقامها
وروي عن ابي موسى الاشعري انه صلى صلوة الخوف باصبهان وسعد بن ابي
العاص رضي الله عنه حارب المجوس بطبرستان ومعه اصحاب رسول الله عليه السلام
وصلى بهم صلوة الخوف ولم ينكر عليه احد فحل محل الاجماع وسببه الخوف
وهو يتحقق بعد رسول الله عليه الصلوة والسلام كما كان في حياته ولم يكن ذلك (النبيل)

ويصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة واحدة لان تصفيف الركعة الواحدة غير ممكن فجعلها في الاولى الاولى بحكم السبق ولا يقاتلون في حال الصلوة فان فعلوا بطلت صلواتهم لانه صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم الخندق

لنيل فضيلة الصلوة خلفه لان ترك المشي والاستدبار في الصلوة فريضة والصلوة خلف النبي فضيلة ولا يجوز ترك الغرض لحرار الفضيلة ثم الآن يحتاجون الى احرار فضيلة لتكبير الجماعة فانها كلما كانت اكثر كانت افضل وقوله واذا كنت فيهم فاقمت اي انت ومن يقوم مقامك في الإقامة كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقد يكون الخطاب مع الرسول ولا يختص هو به اذ الاصل في الشرائع العموم على ان التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا ولا ينتقص عدد الركعات بالخوف وكان ابن عباس رضي الله تعالى عنه يقول صلوة المقيم اربع ركعات وصلوة المسافر ركعتان وصلوة الخوف ركعة وعن عطاء وطاؤس والحسن ومجاهد وحماة وقناة انه يكفيه ركعة واحدة بالايما عند اشتداد الخوف .

قوله ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة واحدة : وقال الثوري رحمه الله يصلي بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين لان فرض القراءة في الركعتين الاولىين فينبغي ان يكون لكل طائفة في ذلك حظ **قوله** ولا يقاتلون في حالة الصلوة فان قاتلوا بطلت صلواتهم وهذا عندنا وقال مالك رحمه الله لا يفسد وهو قول الشافعي رحمه الله في التقديم لظاهر قوله تعالى ولتأخذوا حذرهم واسلحتهم والامر ياخذ الصلاح في الصلوة لا يكون القتال به ولكننا نقول القتال عمل كثير وهو ليس من اعمال الصلوة ولا يتحقق فيه الحاجة لا محالة فكان

(كتاب الصلوة ... باب صلوة الخوف)

ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها فان اشتد الخوف صلوا ركبا فرادى يؤمون بالركوع والسجود الى اي جهة شاؤا اذ لم يقدروا على التوجه الى القبلة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبا فان سقط التوجه للضرورة وعن محمد انهم يصلون بجماعة وليس بصحيح لانعدام الاتحاد في المكان والله اعلم *

مفسداتها التخليص الغريق واتباع السارق لاسترداد المال والامر باخذ الاسلحة كيلا يطمع فيهم العدو اذا رآهم مستعدين اوليقاتلوا بها اذا احتاجوا ثم يستقبلون الصلوة •
قوله ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها فان قيل انما اخرها لان صلوة الخوف لم يكن نزلت قلنا انها نزلت بذات الرقاع وهي قبل الخندق **قوله** وان اشتدت الخوف صلوا ركبا فرادى ومعنى اشتداد الخوف هنا هو ان لا يدعمهم العدو بان يصلوا نازلين بل يهجمونهم بالمحاربة فيصلون ركبا فرادى وذلك لان الصلوة على الدابة تجوز بعد ردون هذا العذر فلان يجوز بهذا اولى وفي المحيط اذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يما ينزل للصلوة فانه يقف على دابته مستقبل القبلة فيصلي بالايماء ان امكنه ايقاف الدابة وان لم يمكنه ايقاف الدابة مستقبل القبلة فانه يصلي مستدبرا القبلة بالايماء فعلى هذا اذا كان يخاف النزول عن الدابة فانه يصلي راكبا مستقبل القبلة بالايماء وان لم يمكنه صلى مستدبرا ثم انما يجزيه ذلك اذا كانت الدابة تسير نفقة فاما اذا كان يسيرها صاحبا لا يجزيه هذا في الفرائض واما النوافل فتجوز على الدابة بالايماء الى اي جهة شاء سواء قدر على النزول او لم يقدر وقد ذكرناه والله اعلم بالصواب •

باب الجنائز

إذا احتضر الرجل وجهه إلى القبلة على شقه الأيمن اعتبارا بحال الوضع في القبر لانه اشرف عليه والمختار في بلادنا الاستلقاء لانه ايسر لخروج الروح والاوّل هو السنة .
ولقن الشهادتين لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله
والمراد الذي قرب من الموت . فاذا مات شد لحياه وغمض عيناه بذلك جرى التوارث
ثم فيه تحمينه فيستحسن والله اعلم بالصواب .

باب الجنائز

الجنائز بالفتح الميت وبالكسر المرير

قوله وإذا احتضر الرجل أي قرب من الموت يقال فلان محتضر أي قريب من الموت
واحتضرات أيضا لان الوفات حضرته وملائكة الموت كذا في المغرب **قوله** والمختار في
بلادنا أي عند مشايخنا **قوله** لانه ايسر أي الخروج للروح **قوله** والمراد الذي قرب
من الموت هو تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا أي عنياه
وقوله عليه السلام عاشت فانك ميت . من قتل قتيلا فله سلبه وقيل هو يجري على
حقيقته وهو قول الشافعي رحمه الله لانه تعالى يحياه وقد روي انه عليه السلام
امر بتلقين الميت بعد دفنه وزعموا انه مذهب اهل السنة والاوّل مذهب المعتزلة
إلا انا نقول لا فائدة في التلقين بعد الموت لانه ان مات مؤمنا فلا حاجة اليه وان مات
كافرا فلا يفيد . التلقين **قوله** بذلك جرى التوارث روي ان النبي عليه السلام دخل
على ابي سلمة فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبض يتبعه البصر والله اعلم . (فصل)

فصل في الغسل

فصل في الغسل

غسل الميت شريعة ما روي ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبرئيل
 بالملائكة عليهم السلام وغسلوا وقالوا لو ائدة هذه سنة موتاكم وقال عليه السلام للمسلم
 على المسلم ستة حقوق ومن جملتها ان يغسله بعد موته ثم هو واجب عملا بكلمة علي
 اذا قام به البعض سقط عن الباقي لحصول المقصود وأريد بالسنة في حديث آدم الطريقة
 ثم اختلف المشايخ انه لا يعمى وجب غسل الميت قال ابو عبد الله البلخي انه انما
 وجب غسله لاجل الحدث لا لنجاسة تثبت بالموت وذلك لان النجاسة التي تثبت بالموت
 لا تزول بالغسل كما في سائر الحيوانات والحدث مما يزول بالغسل حالة الحياة
 فكذا بعد الوفاة والآدمي لا ينجس بالموت كرامة له ولكن يصير محدثا لان
 الموت سبب لاسترخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت وانه حدث فكان يجب
 ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء كما في حالة الحياة الا ان القياس في حالة الحياة
 غسل جميع البدن في الحدث كما في الجنابة فاكتفي بغسل الاعضاء الاربعة نفيا للخرج
 لانه يكرر في كل يوم والجنابة لما لم يكرر لم يكتف بغسل الاعضاء الاربعة فكذا الحدث
 بسبب الموت لا يكرر فلا يؤدي غسل جميع البدن الى الخرج فاخذنا بالقياس
 وكان شيخ ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وغيره من مشايخ العراق يقولون
 بان غسله وجبت لنجاسة الموت لا بسبب الحدث وذلك لان الآدمي له دم سائل
 فيتنجس بالموت فيما على سائر الحيوانات التي لها دم والدليل على انه يتنجس
 بالموت ان الملم اذا وقع في بشرومات فانه يجب نزع ماء البقرة وكذلك لو احتمل
 ميتا قبل الغسل وصلّى معه لا تجوز صلوة ولو كان الغسل واجبا لازالة (الحدث)

فاذا ارادوا غسله وضعوه على سرير لينصب الماء عنه وجعلوا على عورته خرقه اقامة لواجب السرير . ويكتفى بستر العورة الغليظة هو الصحيح تيسيرا

الحدث لا غير اكان تجوز الصلوة مع الميت قبل الغسل كما لو احتمل محدثا وصلى وكان هذا القول اقرب الى القياس لان هذا القائل قال ثبوت النجاسة بعد وجود علتها وهو اختباس الدم المائل في العروق وقال تزول هذه النجاسة بالغسل وللغسل اثر في ازالة النجاسة كما في حالة الحيوة وان لم يكن له اثر في ازالة نجاسة الموت في مائت الحيوانات سوى الآدمي فكان ما قال هذا القائل موافقا للقياس من كل وجه في حق ثبوت النجاسة بعد وجود عليه وفي الزوال بالغسل موافق من وجه وهو الاعتبار بحالة الحيوة وان كان مخالفا للقياس باعتبار ما أثر بحيوانات واما ما قال البلخي رح مخالف للقياس من كل وجه وهو لمنع لثبوت النجاسة مع قيام العلة الموجبة للنجاسة فان لم نجد نجاسة لاتعمل في التجسس في الآدمي حالة الحيوة فكذا بعد الوفاة فدل على ان ما قاله اكثر المشايخ اقرب الى موافقة القياس فكان اولى كذا ذكره الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله .

قوله وضعوه على سرير ولم يذكر كيفية الوضع وفي الاصبجا بي يوضع على فناء طولا نحو القبلة كالمحتضر وعن بعض ائمة خراسان مثله وقال شمس الائمة المرحومي رحمه الله والاصح انه يوضع كما تيمر لانه لا اختصاص للغسل بالقبلة وانما يوضع على السرير لينصب الماء عنه **قوله** ويكتفى بستر العورة الغليظة وهو الصحيح وفي النوادر قال وتوضع على عورته خرقه من السرة الى الركبة وهكذا ذكر الكرخي في كتابه هو الصحيح وقال عليه السلام لا ينظر اثنى فرج حي وميت كذا في المحيط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يؤزر بازاء ما يغ كما يفعله في حيوته اذا اراد الاغتسال وفي ظاهر الرواية قال يشق عليهم غسل ما تحت الازار فيكتفى بستر العورة الغليظة بخرقه

ونزعوا ثيابه ليتمكنهم التنظيف

قوله ونزعوا ثيابه فان السنة عندنا في الغسل ان يجرد الميت وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه السنة ان يغسل في قميص واسع الكمين حتى يدخل الغاسل يده في الكمين ويغسل يده وان كان ضيقا خرق الكمين لان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي غسل في قميصه الذي توفي فيه وما كان سنة في حق النبي عليه الصلوة والسلام كان سنة في حق غيره ما لم يقم فيه دليل التخصيص ولان الميت متى جرد يطلع الغاسل على جميع اعضائه وربما يطلع على عورته وقبل الموت كان يكره الاطلاع عليه فكذا بعد الموت حق الميت واحتج علما ونارحمهم الله بما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام لما توفي اجتمعت الصحابة رضه على غسله فقالوا لا ندري كيف نغسله فغسله كما نغسل موتانا ونغسل وعليه ثيابه فارسل الله تعالى عليهم النوم فمات منهم الانام وذقنه على صدره اذنا داهم منادان اغسلوا رسول الله عليه الصلوة والسلام وعليه ثيابه فقد اجتمعت الصحابة ان السنة في سائر الموتى التجريد ولان هذا غسل واجب فلا يقام مع ثياب اعتبار بحالة الحياة وهذا الان المقصود من الغسل هو التطهير والتطهير لا يحصل اذا غسل مع ثيابه لان الثوب متى تنجس بالغسالة يتنجس بدنه ثانيا بنجاسة الثوب فلا يفيد الغسل فيجب التجريد واما الحديث قلنا النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا بذلك اعظم حرمة الاترى ان الصحابة قالوا لا ندري كيف نغسله والنص الوارد في حقه بخلاف القياس لا يكون واردا في حق غيره لانه ليس بغيره من الحرمة فالنبي عليه السلام وقوته يطلع على عورته غيره فلنا ابتلينا بين امرين بين ان نغسله في ثيابه حتى لا يطلع على عورته غيره وبين ان نجرده فيقع الاحتراس من نجاسة تصيبه من الثوب والتجريد اولى لان صيانتة عن النجاسة فرض واطلاع الغاسل على عورة الميت مكروه فكان مراعاة تطهيره فرض اولى من مراعاة الاطلاع على عورة الميت وانه مكروه ولكن (يلف)

ووضوء من غير مضمضة واستنشق لان الوضوء سنة لا غتسال غير ان
اخراج الماء منه متعذر فيترك

يلف الغاسل على يده خرقة ويغسل السوء لان مس العورة حرام كالنظر فيجعل على
عورته خرقة ليصير حائل بينه وبين العورة كالومات المرأة بين اجانب يميمها اجنبي بخرقة
عند الضرورة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب
انه هل يستنجي وفي صلواته الاثر على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
يستنجي وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا يستنجي لان الممسكة تزول والمفاصل
تسترخي بالموت وربما يزداد الاسترخاء بالاستنجاء فتخرج زيادة نجاسة من باطنه فلا يفيد
الاستنجاء فائده فلا يشتغل به وهما قالا موضع الاستنجاء من الميت قلما يخلو من نجاسة
حقيقية فتجب ازالتها كما لو كانت النجاسة على موضع آخر من البدن .

قوله ووضوء من غير مضمضة واستنشق وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله يمضمض
ويستنشق اعتبارا بالغسل حالة الحيوة ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقة
رقبة ويدخل في فمه ويمسح بها اسنانه ولما نه وشفتيه وينقبها ويدخل في منخريه ايضا
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله عليه وعليه الناس اليوم فرق بين هذا
وبين الوضوء في غسل الجنب من اربعة اوجه احدها ان الميت لا يمضمض
ولا يستنشق بخلاف الجنب والثاني ان الجنب يبدأ بغسل يديه الى الرسغ وفي الميت
لا يبدأ بغسل يديه بل بوجهه والثالث ان الميت لا يمسخ رأسه بخلاف الجنب فانه
يمسخ رأسه في ظاهر الرواية وظاهر مذهب ابي حنيفة رحمه الله انه يمسخ رأسه ايضا
والرابع ان الميت يغسل رجلاه عند الوضوء بخلاف الجنب فانه يؤخر غسل رجليه
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هذا الذي ذكره من الوضوء في حق

ثم يفيضون الماء عليه اعتباراً بحالة الحيوة ويجمر سريرة وتراً لما فيه من تعظيم المحبة وإنما يوتر لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله وتر يحب الوتر ويغلى الماء بالصدر أو بالحوض ^{بغير الاحتياط} مبالغة في التنظيف فإن لم يكن فالماء القراح لحصول أصل المقصود ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ليكون أنظف له ثم يضع على شقه الأيمن فيعمل بالماء والصدر حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه ثم يضع على شقه الأيسر فيعمل حتى يرى الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه لأن الحنة هو لبداءة بالميا من ثم يجلسه ويصنعه إليه

البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة وأما الصبي الذي لا يعقل الصلوة فإنه يغسل ولا يوضأ وضوءاً للصلوة لأنه كان لا يصلي .

قوله ثم يفيضون الماء عليه أي ثلاثاً وإن زاد على الثلاث جاز كما في حالة الحيوة **قوله** ويجمر سريرة وتراً التجمير والاجمار التطيب أي يدار المجر حوالى المرير ثلاثاً أو خمساً أو سبعا **قوله** ويغلى الماء وقال الشافعي رحمه الله الأفضل أن يغسل بالماء البارد إلا أن يكون عليه وسخ أو نجاسة لا تزول إلا بالماء الحار فيغسل بالماء الحار **قوله** فإن لم يكن فالماء القراح هذا لترتيب يوافق رواية مبسوط شمس الأئمة الحرخي رحمه الله وفي مبسوط شيخ الإسلام والمحيط يغسل أولاً بالماء القراح أي الخالص ثم بالماء الذي يطرح فيه الصدر وهو ورق النبق الذي يقال له كنار وفي الثالثة يجعل الكافور في الماء ويغسل هكذا روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال يبدأ أولاً بالماء القراح ثم بالماء والصد رثم بالماء وشي من الكافور وإنما يبدأ أولاً بالماء القراح حتى يبطل ما عليه من الدرن والنجاسة ثم بماء الصدر حتى يزول ما به من الدرن والنجاسة فإن الصدر بلغ في التنظيف ثم بماء الكافور تطيباً لبدن الميت كذا فعلت الملائكة عليهم السلام بدم عليه السلام حين غسلوه **قوله** ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي وهو خطمي العراق وهو مثل الصابون في التنظيف . (قوله)

(كتاب الصلوة ... فصل في الغسل)

ويمسح بطنه مسحار فيقا تحرز اذن تلويت الكفن وان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله
ولا وضوءه لان الغسل عرفناه بالنص وقد حصل مرة

قوله ويمسح بطنه مسحار فيقا صح بالفاء وهو من رفق وترفق تطف به من الرفق
خلاف الخرق والعنف كذا في المغرب وفي المحيط فاذا صب الماء على الايمن
باضجاءه على الجانب الايمن وصب الماء على الايسر باضجاءه على الايمن
فقد غسل مرتين ثم يقعد ويصنعه الى نفسه فيمسح بطنه مسحار فيقا فقد مرة بالمسح بعد
الغسل مرتين وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول انه قال يقعد
اولا ويمسح بطنه ثم يغسله لان المسح قبل الغسل اولى حتى يخرج ما في بطنه من النجاسة
فيقع الغسل ثلثا بعد خروج النجاسة وجه ظاهر الرواية هو ان المسح بعد المرة الثانية اولى
لانه ربما يكون في بطنه نجاسة منعقدة لا تخرج بعد المسح قبل الغسل وتخرج بعد الغسل
مرتين بماء حار فكان المسح بعد المرتين اقدر على اخراج ما به من النجاسة فيكون
اولى والاصل في ذلك ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه لما غسل
رسول الله عليه السلام مسح بطنه ببدنه رفيقا ثم طلب منه ما يطلب عن الميت فلم ير شيئا
فقال طبت حيا ومينا وروى ابن عباس رضي الله عنه فعل وقال هذا وروي انه لما فعل به
هكذا فاح ریح المسك في البيت وانتشردك الريح في المدينة فان سال منه شي مسح
ثم يغسل ذلك الموضع ثم يضجعه على شقه الايسر فيغسله بالماء القراح وشي من
الكافور حتى ينقبه ويرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت منه فاذا فعله ذلك
فقد غسله ثلثا كذا في المحيط وومات صبي مثله لا يجامع ولا يشتهي النساء او صبية لا تشتهي
غسلها الرجال والنساء وعن ابي يوسف رحمه الله في الجامع الرضیعة يغسلها ذ ورحمها
وكرهت غيره وفي النوازل ميت وجد في الماء لا بد من غسله لان الخطأ توجه الى
بنی آدم بغسله لان يحركه في الماء بنية الغسل وعن محمد رحمه الله ميت وجد في الماء

ثم ينشفه بثوب كيلا تبطل اكفانه ويجعله اي الميت في اكفانه ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده لان التطيب سنة والمساجد اولى بزيادة الكرامة ولا يسرج شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفره ولا شعره لقول عائشة رضي الله عنها علام تنصون ميتكم ولا ن هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميت عنها وفي الحي كان تنظيفا لا اجتماع الوسخ تحته وصار كالختان .

مركب من زعفران وورد الياز وورد الورد
بر على وما لا يتقيا

فذلك غسله مرة فيغسل مرتين وليس تكرر الغسل في الميت ثلاثا كما لحي والنية في الغسل ليست بشرط وفي فتاوى قاضي خان رح ميت غسله اهله من غير نية الغسل اجزاهم ذلك .
قوله ثم ينشفه بثوب اي يأخذ ماء حتى يجف من نشف الماء اخذه بخرفة من باب ضرب ومنه كان للنبي عليه السلام خرفة يشف بها اذا توضأ ونشف الثوب العرق تشربه من باب لبس **قوله** يجعل الحنوط على رأسه والكافور على مساجده الحنوط عطر مركب من اشياء طيبة والكافور على مساجده اي موضع سجوده جمع مسجد بفتح الجيم موضع السجود وفي المبسوط يعني بها جبهته وانه ويديه والركبة وقد ميه لانه كان يسجد بهذه الاعضاء فيختص بزيادة الكرامة **قوله** ولا يسرج شعر الميت تسريح الشعر تخليص بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كذا في المغرب وقال الشافعي رحمه الله يسرج بمشط واسع **قوله** ولا يقص ظفره وفي المحيط وان كان ظفرا منكرا فلا بأس بان يأخذه روي ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله **قوله** علام تنصون ميتكم اي تسرجون من نصوت الرجل نصوا اخذت ناصيته وهددتها وعائشة رضي الله عنها كانت تهرت تسريح رأس الميت وانه لا يحتاج الى ذلك فجعلته بمنزلة الاخذ بالناصية كذا في المغرب وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة رح انه يجعل القطن المحلوج في منخريه وقمه وبعضهم قالوا يجعل في صماخ اذنيه ايضا وقال بعضهم يجعل في دبره وهو قبيح كذا في فتاوى قاضي خان رح .

فصل في تكفينه

السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب ازار وقميص ولفافة لما روي عنه صلى الله عليه وسلم
كفن في ثلثة اثواب بيض محولية ولانه اكثر ما يلبسه عادة في حياته فكذا بعد مماته

فصل في تكفينه

قوله السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب اراد ان الثالث سنة لان يكون اصل
التكفين سنة ويجوز ان يكون الشئ في اصله فرضا او واجبا وله سنن في هباته وكيفياته
كما في سنة تثليث الوضوء وغيره والمسائل تدل على انه واجب منها تقديمه على
الدين والوصية والارث ومنها قولهم ومن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه
نفقته كما يلزمه كسوته في حال حياته والمرأة لا يجب كفنها على زوجها عند محمد
رحمه الله لان الزوجية قد انقطعت بالموت وعند ابي يوسف رحمه الله على زوجها
ومنها ما ذكر في التوازل اذ مات الرجل ولم يترك شيئا ولم يكن هناك من تجب
عليه نفقته يفترض على الناس ان بكفونه ان قدروا عليه وان لم يقدروا عليه سألوا الناس
فرق بين الميت والحي ان الحي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يمسأوا
له ثوبا والفرق ان الحي يقدر على الستر لنفسه والميت لا كذا في المحيط وقال صاحب
التحفة ثم يكفن الميت بعد الغسل لان تكفين الميت سنة لما روي في قصة آدم عليه السلام
ان الملائكة قالت لولده بعد ما غسلوه وكفنوه ودفنوه هذه سنة موتاكم ولعله اراد به
طريقة مسلوكة لان يريد السنة خلاف الواجب **قوله** محولية منسوبة الى اسحول
وهو قرية باليمن والفتح هو المشهور وعن الازهرى بالضم وعن القيني بالضم ايضا لا
انه قال هو جمع محل وهو الثوب الابيض وفيه نظر كذا في المغرب ولا بأس بالبرود

(كتاب الصلوة - فصل في تكفينه)

فان اقتصر وأعلى ثوبين جاز والثوبان ازار ولغافة وهذا كفن الكفاية لقول ابي بكر رضي الله عنه اغسلوا ثوبي هذين وكفنوني فيهما ولا نه ادني لباس الاحياء والأزار من الفرق الى القدم واللغافة كذلك والقميص من اصل العنق وإذا اراد الغالف الكفن ابتدؤ بجانبه الايسر فلقوه عليه ثم بالايمن كافي حال الحيوة وبسطه ان تبسط للغافة ^{ليقع الايمن مؤتمرا} ولا ثم يبسط عليها لآزار ثم يقمص المبت ويوضع على الأزار ثم يعطف الأزار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللغافة كذلك وان خافوا ان ينتشر عنه عقدوه بخرقه صيانة عن الكشف وتكفن المرأة في خمسة اثواب درع وازار وخمار ولغافة وخرقة تربطها فوق ثدييها للحديث ام عطية ان نبي صلى الله عليه وسلم اعطى اللواتي غسلن ابنته خمسة اثواب ولا نها تخرج فيها حالة الحيوة فكذا بعد الملمات ثم هذا بيان كفن السنة وان اقتصر وأعلى ثلثة اثواب جاز

والكتان والقصب وفي حق النساء بالحريروالابرسم والمزعفر ويكره للرجال ذلك اعتبارا للكفن باللباس حالة الحيوة .
قوله فان اقتصر وأعلى ثوبين جاز وان حصل ان الكفن على ثلثة انواع كفن سنة وكفن كفاية وكفن ضرورة فكفن السنة في حق الرجل ثلثة اثواب وفي حق المرأة خمسة والكفاية في حق الرجل ثوبان وفي حق المرأة ثلثة والضرورة فيما يوجد فيهما ما روى حباب بن الارت ان مصعب بن عمير صاحب راية رسول الله عليه السلام شهيد يوم احد وترك نمرقة فاخبر بذلك رسول الله عليه السلام فامر بن يكفنها بها فكفن وكان اذا غطي بها رأسه بدت قدماه واذا غطي بها رجليه بدا رأسه فامر بان يغطي رأسه ويجعل على رجليه شي من الاذخر وكذا في حمزة رضي الله تعالى عنه
(قوله)

وهي ثوبان وخمار وهو كفن الكفاية ويكره اقل من ذلك وفي الرجل يكره
 الاقتصار على ثوب واحد الا في حالة الضرورة لان مصعب بن عمير حين استشهد
 كفن في ثوب واحد وهذا كفن الضرورة وتلبس المرأة الدرع ولا ثم يجعل
 شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق ذلك تحت اللقافة
 وتجمرا لا كفن قبل ان يدرج فيها الميت وترا لانه صلى الله عليه وسلم امر
 باجمارا كفن ابنته وترا والا جمارها لتطيب فاذا فرغوا منه صلوا عليه لانها فريضة
 والله تعالى اعلم بالصواب .

ووضع عذبة فوق
 اللقافة ككلايترا

قوله وهي ثوبان وخمار ' لثوبان الدرع واللقافة فان كان بالمال كثرة
 وبالمورثة قلّة فكفن السنة ' ونهى وان كان على العكس فكفن الكفاية اولى
 ويكره المضربة في القبر خلا لاهل الحجاز وفي المبسوط ولم يذكر العمامة في الكفن
 وقد كره بعض مشايخنا رحمهم الله لانه لو فعل كان الكفن شفاعا والنعنة فيه ان
 يكون ونراوا استحسنته بعض مشايخنا رحمهم الله لحديث ابن عمر رضي الله عنهما
 انه كان يعمم الميت ويجعل ذنب العمامة على وجهه بخلاف حالة الحيوة فانه
 يرسل ذنب العمامة من قبل التواء لمعنى الزينة وبالموت قد ' نقطع عن ذلك
قوله لانها فريضة اي فرص كفاية .

(فصل)

فصل في الصلوة على الميت

وأولى الناس بالصلوة على الميت السلطان ان حضر لان في التقدم عليه
ازدراء به فان لم يحضر فالقاضي لانه صاحب ولاية فان لم يحضر فيمتحب تقديم
الحي لانه راضيه في حال حيوته ثم الولي

فصل في الصلوة على الميت

صلوة الجنائز مشروعة لقوله تعالى وصل عليهم ان صلوٰتكم سكن لهم وقوله عليه السلام
صلوا على كل بر وفاجر واجماع الامة وهو فرض كفاية لا نها يقام حقا للميت فاذا قام
بها البعض صار حقه مود يافسقط عن الباقيين كالكفين وسبب وجوبها الميت
للاضافة يقال صلوة الجنائز وشرط جوازها اسلام الميت للنهي عن الصلوة على
الكافر قال الله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم
كفروا بالله وطرهارة حتى لو صلوا على ميت قبل ان يغسل تعاد الصلوة بعد الغسل
لان الطهارة في حقه معتبرة للصلوة عليه كما يعتبر في حق من يصلي عليه ولهذا
اذا ظهر ان الامام كان على غير وضوء فسد صلوة الكل بخلاف سجدة التلاوة ويشترط ايضا
طهارة النجس في الثوب والمكان في حق الامام والميت جميعا وكذا ستر العورة
ولا يصلي في الاوقات الثلاثة المنهية فان فعل يكره ولا يعاد ولو حضرت الجنائز
بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب •

قوله وأولى الناس بالامامة السلطان ذكر محمد رحمه الله في كتاب الصلوة ان امام
الحي اولى بالصلوة وذكر الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام الاعظم وهو
الخليفة اولى ان حضروا ان لم يحضروا امام مصر اولى فان لم يحضر فالقاضي اولى
فان لم يحضر فصاحب الشرط اولى فان لم يحضر فالامام الحي اولى فان لم يحضر

والا ولياء على الترتيب المذكور في النكاح

بحضر فالقرب من ذوي قرابته بهذه الرواية اخذ كثير من مشايخنا ومن المشايخ من قال لا خلاف بين الروايتين فما ذكر محمد رح في كتاب الصلوة محمول على ما اذا لم يحضر الامام الاعظم ولا واحد ممن ذكر في رواية الحسن وهذا كله في قول ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف والشافعي رح ولي الميت ولي بالصلوة على الميت على كل حال لقوله تعالى واولى الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من غير فصل ولان هذا حكم يتعلق بالولاية فكان الولي مقدما على السلطان وغيره قياسا على النكاح ولان صلوة الجنائز دهاء للميت ودعاء القريب ارجى في الاجابة لانه اشفق على الميت فيوجد زيادة تضرع فكان هو الولي ولابي حنيفة ومحمد رح انه لما مات الحسن بن علي رفع عنها خرج الحسين والناس لصلوة الجنائز فقدم الحسن سعد بن العاص وكان سعد واليا بالمدينة يومئذ فابى ان يتقدم فقال له الحسين تقدموا ولولا السنة لما قدمتمك ولان هذه صلوة تقام بجماعة غالبا فيكون السلطان اولى باقامتها قياسا على سائر الصلوات واما الجواب عن تعلقهم بالاية قلنا الآية محمولة على الموارث وعلى ولاية المناكحة وليس كولاية النكاح لان ولاية النكاح مما لا يتصل بالجماعة وانما يتصل بالواحد فكان القريب اولى بالامامة كالتكفين والغسل وقولهم دهاء الولي اقرب الى الاجابة قلنا بل دهاء الامام اقرب الى الاجابة على ما روي عن النبي هم انه قال ثلث لا يحجب دعوتهم وذكر منهم الامام ولان القريب غير ممنوع عن الصلوة عليه كذا في مبسوط شيخ الاسلام والمحيط وقيل في قوله ان حضرا اشارة الى ان الامل الولي لانه ترك بعراض الاحترار من زدرء الامام على ما ذكره

قوله والا ولياء على الترتيب المذكور في النكاح لواجتمع قريبان وهما في تقرب ائيه على الموءمان كان له اخوان لاب وام اولاب فأكبرهم منا ولي لان النبي عليه السلام امر بتقدم الاسن فان راد الاكبر ان يقدم انما ناليس له ذلك لا برضاء الاحر لان الحق

فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي يعني ان شاء لما ذكرنا ان الحق للاولياء

لهما لا استوا في القرابة لكن اقد منا الاسن بالسنه ولا سنه في تقديم من قدمه فيبقى الحق لهما كما كان وان كان احدهما الاب وام والاخر الاب فالذي هو الاب وام اولي وان كان اصغروا ان قدم الاخ لاب وام غيره فليس للاخ لاب ان يمنعه عن ذلك لانه لاحق للاخ الاب اصلون اجتمع للميت ابن واب ذكر في كتاب الصلوة ان الاب اولي من مشايخنا من قال هو قول محمد رحمه الله عليه فاما علي قول ابي حنيفة رح قال ابن اولي وعلي قول ابي يوسف رحمه الله الولاية لهما الا انه تقدم الاب احتراماً له كما في مسألة النكاح فانه اذا اجتمع للمجنونة اب وابن فعند ابي حنيفة رحمه الله الابن اولي في ولاية التزويج ومنهم من قال لا بل ما ذكر في صلوة الجنائز ان الاب اولي قول الكل لان الاب زيادة فضيلة من لميت للابن وللفضيلة اثر في استحقاق الإمامة فيرجح الاب بذلك بخلاف النكاح وابن عم المرأة اولي بالصلوة عليها من زوجها اذا لم يكن للزوج ابن منها لان النكاح انقطع بموت المرأة والتحق الزوج بسائر الاجانب والقرابة لا تنقطع الا ان يكون للزوج منها ولد فحينئذ يكون الزوج احق بالصلوة عليها لان الحق يثبت للابن في هذه الحالة ثم الابن يقدم اباه احتراماً ماله فيثبت للزوج حق الصلوة عليها من هذا الوجه قال القدوري رحمه الله وسائر القرابات اولي من الزوج وكذا مولى العتاقة وابنه وقال الشافعي رحمه الله الزوج اولي احتج بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لما ماتت امرأته صلى عليها وقال انا الحق بها واحتج اصحابنا بما روي عن عمر رضي الله عنه انه لما ماتت امرأته قال لاولياؤها انا الحق بها حين كانت حية فاذا ماتت فانتم احق بها ولان العيب وهو تزوجته قد انقطع علي ما ذكرنا وحديث ابن عباس محمول علي انه كان امام حي كذا في مبسوط شيخ الاسلام والمحيط .

قوله فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي وانما قيد بذكر السلطان لانه لو صلى (السلطان)

وان صلى الولي لم يجزلا حدان يصلي بعده لان الفرض يتأدى بالاولى والتفضل بها غير مشروع ولهذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلوة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم كما وضع وان دفن الميت ولم يصل عليه صلى على قبره لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الانصار ويصلى عليه قبل ان ينفسخ

السلطان فلا إعادة لاحد لانه هو المقدم على الولي على ما ذكرنا ثم هو ليس بمنحصر على السلطان بل كل من كان مقدما على الولي في ترتيب الامامة في صلوة الجنازة على ما ذكرنا نصلى هو لا يعبد الولي ثانيا وذكرا لا اماما الولي الجي رحمة الله في فتاواه رجل صلى على جنازة والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه وصلى معه لا بعد لانه صلى مرة وان لم يتابعه ان كان المصلي سلطانا او امام الاعظم في البلدة او القاضي او الوالي على البلدة وامام حي ليس له ان يعبد لان هؤلاء هم الاولون منه وان كان غيرهم فله الاعادة وكذا ذكره ايضا في التجنيس والفتاوى الظهيرية .

قوله وان صلى الولي لم يجزلا حدان يصلي بعده قال الامام العلامة نجم الدين الزاهد رحمه الله هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر فصلى عليه الولي يعبد السلطان وعن الباقي اذا كان الولي افضل من امام الحي سقط اعتبار امام الحي **قوله** صلى على قبره وانما لا يخرج الميت عن القبر لانه قد سلم الى الله تعالى وخرج عن ايدي الناس فلو اوما ذكرانه لا يخرج من القبر فذلك فيما اذا وضع اللبن على اللحد واهل التراب عليه واما اذا لم يوضع اللبن على اللحد او وضع لكن لم يهل التراب عليه يخرج ويصلى عليه لان التسليم لم يتم كذا في المحيط (قوله)

والمعتبر في معرفة ذلك اكبر الرأي هو الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان
والصلوة ان يكبر تكبيرة بحمد الله عقيبها

قوله والمعتبر في معرفة ذلك اكبر الرأي في عدم التفتيح هو الصحيح احتراز
عما روي في الامالي عن ابي يوسف رحمه الله عليه انه يصلي على الميت في
القبر الى ثلثة ايام وبعد ما مضت لا يصلي عليه وهكذا ذكر بن رستم رحمه الله
في نواذره عن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله والصحيح ان هذا ليس بتقدير
لازم لان تفرق الاجزاء يختلف باختلاف حال الميت من السمن والهزال وباختلاف
الزمان من الحر والبرد وباختلاف المكان من الصلاة والرخاوة والذي روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء احد بعد ثمان سنين معناه دعاهم قال الله تعالى
وصل عليهم ان صلواتكم مكن لهم وقيل انهم كما دفنوا لم يتفرق اعضاؤهم هكذا
وجدوا حين اراد معاوية ان يحولهم فتركهم وهذا اذا دفن الميت بعد الغسل قبل الصلوة
عليه اما اذا دفنوه بعد الصلوة عليه ثم تذكروا انهم لم يغسلوه فان لم يهيلوا التراب عليه
يخرج ويغسل ويصلي عليه وان اهلوا التراب عليه لم يخرج وهل يصلي عليه ثانيا
في القبر ذكر الكرخي رحمه الله انه يصلي عليه وفي النوادر عن محمد رحمه الله
القياس ان لا يصلي عليه لان طهارة الميت شرط جواز الصلوة ولم توجد وفي الاحتكام
يصلي عليه لان تلك الصلوة لم تعتد بها ترك الطهارة مع الامكان والان زال الامكان
ومسقط مرضية الغسل فيصل في قبره او نقول صلوة الجنائزة صلوة من وجه ودعاء
من وجه ولو كان صلوة من كل وجه لانتجوز بدون الطهارة صلواتها كانت دعاء من كل
وجه تجوز بدون الطهارة فاذا كانت بينهما قلنا انه يشترط الطهارة حالة القدرة ولا يشترط
حالة العجز واما اذا صلى على الميت قبل الغسل وهو لم يدفن بعد فانه يغسل ويعاد
الصلوة عليه بعد الغسل وكذا لو غسلوه وبقي عضو من اعضائه قد رملعة كدافي (المحموط)

ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة
يدعوفها لنفسه والميت والمسلمين ثم يكبر الرابعة ويعلم لانه صلى الله عليه وسلم
كبر اربعاً في آخر صلوة صلاها فمستخت ما قبلها

المبسوط والمحيط قال والصلوة ان يكبر تكبيرة بحمد الله تعالى عقيبها بان يقول سبحانك اللهم الى
آخرة كما في سائر الصلوة ولا يقرأ الفاتحة عقيب الاولى خلافاً للشافعي رحمه الله لان ما هو ركن
مفرد لم يشرع فيها فراءة كسجدة شذوذة واعتبرها بسائر الصلوة .
قوله ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لان الشاء على الله تعالى
يعقبه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على هذا وضعت الخطب واعتبر هذا بالتشهد
في الصلوة ثم يكبر تكبيرة يدعوفها لنفسه والميت والمسلمين لان المقصود بالصلوة على
الجنائزة الاستغفار للميت والشفاعة له والبداءة بالثناء ثم بالصلوة على النبي عليه السلام
سنة الدعاء لما روي انه عليه الصلوة والسلام قال اذا اراد احدكم ان يدعوف بحمد الله تعالى
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعوف وروي ان رجلاً فعل هكذا بعد
الصلوة فراه رسوله صلى الله عليه وسلم فقال ادع فقد استجب لك ويدعوا الدعاء
المعروف اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا ذرنا وثنا اللهم
من احييته منا احيه على الاسلام ومن توفته منا توفه على الايمان لما روت عائشة
رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول هكذا وان لم يحسن ذلك يقول
ما يقول في التشهد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الى آخرة وقال الامام رضي
عن رحمه الله وان كان لا يحسن يأتي بما يدعوا شاء قال ثم يكبر الرابعة ويسلم لانه
جاء وان التحلل وذا بالسلام وليس بعد التكبير الرابعة دعاء سوى نسلم في ظاهر
المذهب وقال بقول اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا برحمتك
فبيج

ولو كبر الامام خمسا لم يتابعه الموتى خلافا لفرج لانه منسوخ لما روينا وينتظر تسليمته
الامام في رواية وهو المختار والاثنيان بالدعوات استغفار للميت والبداءة بالثناء ثم بالصلوة
سنة الدعاء ولا يستغفر للصبي ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا اجرا
وذخرا واجعله لنا شفعا ولو كبر الامام تكبيرة او تكبيرتين لا يكبر الا تاتي حتى
يكبرا حري بعد حضوره عند ابي حنيفة ومحمد بن حمران قال ابو يوسف رح يكبر حين
يحضر لان الاول لا افتتاح والمصبوق يأتي به ولهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة
والمصبوق لا يبتدئ بما فاته اذ هو منسوخ ولو كان حاضرا لم يكبر مع الامام لا ينتظر
الثانية بالاتفاق لانه بمنزلة المدرك ^{لأنه لا يترك الصلاة من غير ان يركع} ويقوم الذي يصلي على الرجل
والمرأة بحذاء الصدر لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده
اشارة الى الشفاعة لايمانه وعن ابي حنيفة رح انه يقوم من الرجل بحذاء رأسه
ومن المرأة بحذاء وسطها لان انسانا فعل كذلك وقال هو السنة قلنا نأويله ان جنازتها

بسط
قول الامام
اراد الله ان يثبته
اداء ما اورد مع الامام
منسوخ ١٠٢

مذاب القبر ومذاب النار وقيل يقول ربنا لا تزع قلوبنا بعداذ هديتنا الى آخرة وقيل
يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون الى آخرة •

قوله ولو كبر الامام خمسا لم يتابعه الموتى وفي روضة الزندويحي المقتدي انما لا يتابع الامام
في التكبير انما يدعى الاربع اذا كان يسمع التكبير من الامام اما اذا كان يسمع من المنادي يتابعه
كما في تكبيرات العيد كذا في المبسوط والمحيط **قوله** وينتظر لتسليم الامام في رواية
هو المختار وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان في رواية يسلم حين اشتغل الامام
بالخطا الشرعية التحليل عقيبها بلا فصل وعنه انه ينتظر سلام الامام ليسلم معه لان البقاء
في حرمة الصلوة ليس بخطا تما الخطا المتابعة في التكبير الخامسة **قوله** فرطاي اجرا
ينقد منا وذخراي خير باقيا ومشغعاي مقبول الشفاعة **قوله** ان كل تكبيرة قائمة (مقام)

لم تكن منعوشة فحال بينها وبينهم فان صلوا على جنازة ركبانا اجزاهم في القياس لانها دعاء وفي الاستحسان لا تجزيهم لانها صلوة من وجه لوجود التحريم فلا يجوز تركه من غير عذر احتياطاً ولا بأس بالاذن في صلوة الجنازة لان التقدم حق الولي فملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقه ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة

بإذن الولي لغيره
بإذن المأموم اذا حضر طر
بإذن المصل

مقام ركعة ولهذا لو ترك واحدة من هذه التكبيرات لا تجزيه صلوته كما لو ترك ركعة من الظهر حتى قالت الصحابة رضي الله عنهم اربع كاربعة الظهر وابو يوسف رحمه الله يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مرجع فيها بدليل تخصيصها برفع اليد عندها وان جاء بعدما كبر الا امام الرابعة فقد فاتته الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله يكبرنا اذا سلم الامام فمضى ثلث تكبيرات .
قوله لم تكن منعوشة في حديث فاطمة رضي الله تعالى عنها سجي قبرها بثوب ونعش على جنازتها اي اعداها نعش وهو شبه المحفة مشبك يطبق على المرأة اذا وضعت على الجنازة **قوله** لا بأس بالاذن في صلوة الجنازة قيل معناه اذن الولي للناس في الرجوع الى منازلهم بعد الفراغ من الصلوة عليه فانهم اذا فرغوا منها فعليهم ان يمشوا خلف الجنازة الى ان ينتهوا الى القبر ولا يرجع احد الا باذن الولي لقوله عليه السلام اميران وايسابا مبرين المرأة في هودجها ليس للغير الرحيل دونها فهي كالا مبر عليهم وولي الجنازة لا يرجع الناس الى منازلهم دون اذنه فهو كالا مبر عليهم **قوله** وفي بعض النسخ اي في بعض نسخ الجامع الصغير لا بأس بالاذن وقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق للجنازة التي يرغب الناس في الصلوة عليها وكرة ذلك بعضهم والاصح هو الاول كذا في الجامع الصغير شامي خان رح

لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له
ولأنه بني لاداء المكتوبات ولأنه يحتمل تلويث المسجد وفيما اذا كان الميت
خارج المسجد اختلف المشايخ .

وقال الامام الهندواني رحمه الله عليه لا ينادى في السوق لانه عادة الجاهلية
الا ان يكون الميت عالما وزاهدا وقال الامام الحلواني رحمه الله وانما اورد هذه
المسئلة لان البعض كرهوا ذلك لانه اعلام بالمصيبة كذا ذكره التمرناشي رحمه الله .
قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له يحتمل ان يكون
قوله في المسجد ظرف الصلوة ويحتمل ان يكون صفة جنازة ولذا اختلف حكم المسئلة
حيث قال وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ لان التعليل بقوله ولان
المسجد بني لاداء المكتوبات يقتضي كراهة صلوة الجنازة في المسجد وان كانت الميت
خارج المسجد والتعليل باحتمال تلويث المسجد يقتضي ان لا تكره الصلوة اذا كان
الميت خارج المسجد وآية مال في المبسوط وقال الشافعي رحمه الله لا تكره على اي
وجه كان لما روي ان سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه لما مات امرت عائشة رضي الله
عنها بادخال جنازته المسجد حتى صلى عليها زواج النبي عليه السلام ثم قالت
بعض حواشي اهل عاب الناس علينا بما فعلنا قل نعم قالت ما اسرع ما نموا ما صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على جنازة ابي سهل بن البيضاء الا في المسجد ولانها دعاء او صلوة
في المسجد اولى بها من غمرة وثنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه انه قال النبي صلى
الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له ولا اثر للمعنى بمقابلة النص وحديث
عائشة رضي الله عنها دليل لان الناس في زمانها المهاجرون والانصار قد عابوا عليها
فدل انه كان معروفا بما بينهم كراهة وثنا ويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان معه تك في ذلك الوقت فلم يمكنه الخروج وامر باجنازة فوضعت خارج المسجد (قوله)

لزيادته
ثلاثة

وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك ثم مؤخرها على يمينك
ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها على يسارك ايثار اللثام من وهذا في حالة
التناوب والله تعالى اعلم بالصواب .

ولنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي خلف جنازة سعد بن معاذ وان
علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يمشي خلف الجنازة ف قيل له ان ابا بكر
وعمر كان يمشيان امامها فقال برحمة الله قد عرفنا ان المشي خلفها افضل ولكنهما
ارادا ان ينسرا الامر على الناس معناه ان الناس يتحرزون عن المشي امامها فلما احتار
الشي خلفها لضيق الطريق على من يسبقها وقال ابن مسعود رضي الله عنه فضل
الشي خلف الجنازة على المشي امامها كفضل المكتوبة على النافلة ولان المشي
خلفها او عطف فانه ينظر اليها ويتفكر في حالة نفسه وربما يحتاج الى التعاون في حملها
وقال الامام البقالي رحمه الله المشي امام الجنازة واسع ما لم يتاعد عنها ويكره ان
يتقدم الكل عليها في موضع لا يمشي يمينها وشمالها ويكره لمستتبع رفع الصوت بالذكر
والقراءة لانه فعل الكتابي ويذكر في نفسه والتشبه بالكافر فربما ثامنه بد مكره
كذا ذكر الامام النمرقشي رحمه الله تعالى عليه .

قوله وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك هذا اللفظ في الجامع
الصغير بلفظ الخطاب خاطب به ابو حنيفة رحمه الله ابا يوسف قل يعقوب رأيت
ابا حنيفة رحمه الله يصنع هكذا قال الامام المحبوبي رحمه الله وهذا دليل
تواضعه وقد حمل الجنازة من هو افضل منه بل هو افضل جميع الخلائق وهو نبينا
صلى الله عليه وسلم فانه حمل جنازة سعد بن معاذ رضي الله عنه لما ان حمل الجنازة
عبادة فيجب ان يتبادر في العباد ء والله اعلم بالصواب . (نصل)

فصل في الدفن

ويحضر القبر ويلحد لقوله صلى الله عليه وسلم المحدث لنا والشق لغبرنا ويدخل الميت مما يلي القبلة خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه فان عنده يسئل سلا لما روي انه صلى الله عليه وسلم سئل سلا ولنا ان جانب القبلة معظم فيستحب الادخال منه

فصل في الدفن

اصل هذه الافعال من الغسل والتكفين والدفن في بني آدم عرف بفعل الملا ئكة في حق آدم عليه السلام وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما توفي آدم عليه السلام غسله الملا ئكة وكفنوه ودفنوه ثم قالوا لولده هذه سنة موتاكم .

قوله ويلحد لان الشق فعل اليهود والتشبه بهم مكروه فيما منه بد وكان بالمدينة حفزان احدهما بلحد والاخر بشق فلما قبض رسول الله عليه السلام بعثوا في طلب الحفار فقال العباس الهلم اخترانيك فوجد الذي يلحد ولا حجة للشافعي رح في توريث اهل المدينة لانهم اندتوارثوا ذلك اضعف اراضيهم فيها والمحدث والمحدث ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف وصفة الشق ان يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت **قوله** ويدخل الميت مما يلي القبلة يعني توضع الحجارة في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت فيوضع في المحدث وقال الشافعي رح يسئل سلا وصفة ذلك ان توضع الحجارة في مؤخر القبر حتى يكون رأس الميت بازاء موضع قدميه من القبر ثم يدخل الرجل الآخر القبر فيأخذ برأس الميت ويدخله القبر والاويسئل كذلك كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان والخذصة الغزالية وقال شمس الاعمة اهلوا في رح صورة السمل ن توضع الحجارة في مقدم القبر حتى يكون رجل الميت بازاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الرجل (الآخر)

وأضطربت الروايات في دخول النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وضع في الحفرة يقول
 واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا قاله صلى الله عليه وسلم حين وضع
 ابا دجانه رضي الله عنه في القبر ويوجه الى القبلة بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويحل العقدة لوقوف الامن من زنا شار ويموى اللبن على اللحد لانه صلى الله
 عليه وسلم جعل على قبره لبن ويسجى قبر المرأة بثوب حتى يجعل اللبن على اللحد

الآخر قبر فاحذر رجل الميت ويدخلهما القبر ولا يسل كذا في المحيط وشرح الطحاوي .
قوله ومضطربت الرواية في ادخال النبي عليه السلام روى ابراهيم النخعي رح
 ان النبي عليه السلام ادخل قبره من قبل القبلة فان صح هذا يصح المذهب وان صح
 ما روي انه عليه السلام سل كان ذلك للضرورة فانه عليه السلام مات في حجرة عائشة
 رضي الله عنها من قبل الحائط وكان سنة دفن الانبياء عليهم السلام في الموضع الذي
 قبضوا فيه فلم يتمكنوا من وضع السرير من قبل القبلة للحائط فلهذا سل **قوله** يقول
 واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله اي بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله
 سلمناك **قوله** حين وضع ابا دجانه في القبر قيل الصحيح انه وضع ذاك النسيج دس
 لان ابا دجانه مات بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافه ابي بكر كذا ذكر في تنوير
قوله ويسجى قبر المرأة انسجية لنعطة يسجى قبر المرأة بثوب حتى يفرع من اللحد
 لانها هورة من قرنها اى قدمها فرما يبدو بشيء من اثر عورتها لان يرى انها حصت
 بالنعش على جنازتها وهوشبه الخفة خشك يطبق على المرأة اذا وضعت على
 اللحد تريد صح ان قبرها طمعه رضي الله عنها يسجى بثوب وبعش على جنازتها
 وهم يكن تنعش في حوزة النساء حتى ماتت فاطمة وارضت قبل موتها ان يستتر
 جنازتها واتخذوا لها نعشاء من جريد النخل فشيء من ذلك في جميع النساء

ولا يسجى قبر الرجل لان مبنى حاله على المستر ومبنى حال الرجل على
الا نكشاف ويكره الا جروا الخشب لانهما الاحكام البناء والقبر موضع البلى
ثم بالاجرا اثر النار يكره تغاولا

قوله ولا يسجى قبر الرجل لان عليا رضي الله تعالى عنه رأى قبر رجلا سجي
بنوب فتحى الثوب وقال لا تشبهوه بالنساء **قوله** ويكره الا جرا الى قوله ثم بالاجرا اثر النار
فيكره تغاولا قال الجزلي هذا ليس بشيء لانه يكفن في ثوب قصره القصار وان كان به
اثر النار وكذا يغلى الماء بالسدر والحرض وقال مشايخ بخارا لا يكره الا جري في بلد تنا
لمساح الحاجة اليه لضعف الاراضي حتى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لو اتخذوا تابوتا من حديد لم اربه بأسافي هذه الديار لكن ينبغي ان يوضع
مما يلي المين اللبن كداني المحيط فعلى هذا ائمة خوارزم قالوا لا بأس به ايضا في
ديارنا لانها رضى رخوة نزة لا يمتصك الملح والباقي شرح الجامع الصغير للكسائي
وان تعذرا للحد لا بأس بالتأبوت للميت لكن السنة ان يفرش فيه التراب وان يجعل
عن يمين الميت وعن يساره لبنا وصي به وان اهيل التراب عليه لا بأس بالحجر والاجر
وكذا على القبر ان احتيج الى الكتابة وفي الجامع الصغير لقاضي خان رحمة الله عليه
ولا بأس بكتابة شيء او بوضع الاحجار على القبر ليكون علامة وفي الايضاح
والتحفة ويكره ابو حنيفة رحمة الله عليه البناء على القبر وان لم يعلم بعلامة
ويكره ابو يوسف رحمة الله عليه ان يكتب عليه كتابا لما روى جابر رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجصصوا القبر ولا تبنيوا عليه
ولا تقعدوا عليه ولا تكثر اعلاه

(قوله)

ولا باس بالقصب وفي الجامع الصغير ويستحب اللبن والقصب لانه صلى الله عليه وسلم جعل على قبره طن من قصب ثم يهاال التراب ويمسح القبر ولا يسطح اي لا يربع لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن تربع القبور ومن شاهد قبره عيه السلام اخبر انه مسنم والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله ولا باس بالقصب وحكي عن شمس الأئمة الجلواني رحمة الله تعالى عليه انه قال هذا في قصب لم يعمل وآما 'قصب' لمعمول بالفا رسية . يورى اي بافتازني فقد اختلف المشايخ فيه قل بعضهم لا بكرة لانه قصب كله وقال بعضهم يكره لانه لم يرد السنة بالمعمول وآما الحصير المتخذ من البردي والقاذرة في الشبر مكروه لانه لم ترد به السنة وكثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم اوصوا بان يرسموا به في التراب رمسا اي يدقوا من غير شق ولا لحد وقالوا ليس جنبنا الا يسبر بالي من الايمن في التراب وكانوا يرسمون في التراب رمسا ويهاال عليهم لتراب الا ان الوجه يوقى من التراب بلبنتين او ثلث كذا في المحيط **قوله** ويسنم القبر ولا يسطح وقال الشافعي رحمه الله يسطح لما روي انه لما توفي ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره مسطحا وحنج علما و نار حمهم الله بحديث سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم ان جبرئيل عليه السلام صلى بالملأ ثكة على آدم وجعل قبره مسنما وعن ابراهيم النخعي انه قال اخبرني من رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر ابي بكر وعمر رضي الله عنهما انها مسنمة عليها فلق مدرغ ولان تربع القبر يشبه بصنع اهل الكتاب واشبهه بصنعهم فيما لا بد منه . كثره وتاويل حديث ابراهيم رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سطر قبره . **قوله** سم كذا في المبسوط والمحيط والله اعلم بالصواب .

(باب)

قبو

باب الشهيد

الشهيد من قتل المشركون أو وجد في المعركة وبه أثر أو قتل المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل لأنه في معنى شهداء أحد وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم زملوهم بكلوهم ودماؤهم ولا تغسلوهم فكل من قتل بالحد يد ظلما وهوطا هربا لم يجب به عوض مالي فهو في معناهم فيلحق بهم والمراد بالأثر الجراحة لأنها دلالة القتل وكذا خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين ونحوها والشافعي يخالفنا في الصلوة ويقول السيف محاء للذنوب فاغنى عن الشفاعة ونحن نقول الصلوة على الميت لأظهار كرامته والشهد أولى بها والطاهر عن الذنوب لا يستغني عن الدعاء كأنبي والصبي ومن قتل أهل الحرب أو أهل البغي أو قطاع الطريق فباي شيء قتلوه لم يغسل

باب الشهيد

قال شيخ الإسلام رحمه الله اختلف الناس لماذا سمي الشهيد شهيدا قال بعضهم لان الملائكة يشهدون موته فكان مشهودا فعيل بمعنى مفعول كالقتيل وقال بعضهم لانه مشهود له بالجنة بالنص وقيل سمي به لانه حي حاضر عند الله تعالى قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل احياء عند ربهم • **قوله** ولم يجب بقتله دية لا يرد عليه الاب اذا قتل ابنه عمدا بآلة جارية لانه لم يجب بهذا القتل دية وانما وجب القصاص لکن سقط لحرمة الابوة ووجبت الدية فيكون شهيدا **قوله** وهوطا هربا كان ينبغي ان يشترط العقل ايضا كما اشترط البلوغ والطهارة اذا اثلثة شرط عند أبي حنيفة **قوله** والشافعي رحمه الله يخالفنا في الصلوة اختلف العلماء في حكم الشهيد على ثلاثة اقوال قال علماء راح انه لا يغسل ويصلى عليه وقال الحسن البصري رحمه الله لا يغسل لان الغسل سنة الموتى من بني آدم ولان الغسل شرع كرامة والشهيد (أحق)

لان شهداء احد ما كان كلهم قتل بالسيف والسلاح واذا استشهد الجنب غسل
عند ابي حنيفة وقال لا يغسل

احق بالكرامات وانما لم يغسل شهداء احد لان الجراحات نشت في الصحابة
في ذلك اليوم وكان يشق عليهم حمل الماء من المدينة وغسلهم فعذرهم رسول الله لذلك
وهذا التأويل باطل فانه لم يأمر بالتيمم ولو كان ترك الغسل للمتعدرا لا مرهم بالتيمم
كما لو تعذر غسل الميت في زماننا لعدم الماء ولانه لم يعذرهم في ترك الدفن وكانت
المسقة في حفر القبور للدفن اظهر منه في الغسل وكما لم يغسل شهداء احد لم يغسل
شهداء بدر وهذه الضرورة لم يكن يومئذ وكذلك لم يغسل شهداء الخندق وحين
فظهر ان الشهيد لا يغسل وقال الشافعي رحمه الله لا يصلح عليه لحديث جابر ان
النبي صلى الله عليه وسلم ما صلى على احد من شهداء احد قلنا روى عبد الله بن
ثعلبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الجنازة على شهداء احد
حتى روي انه صلى على حمزة رضي الله عنه سبعين صلوة وحديث جابر ليس
بقوي وقيل انه كان يومئذ مشغولا قتل ابوه واخوه وخاله فرجع الى المدينة
ليدبر كيف يحملهم الى المدينة فلم يكن حاضرا حين صلى رسول الله عليه السلام
عليهم فلماذا روي ما روي ومن شاهد النبي عليه السلام فقد روى انه صلى
عليهم ثم سمع جابر منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم ان يدفن القتلى
في مصارعهم فرجع فدققتهم فيها

قوله لان شهداء احد ما كان كلهم قتل بالسيف والسلاح كان فيهم من دمع رأسه
بالحجر وفيهم من قتل بالاعضاء وقد عمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في لا مر
بترك الغسل واهل البغي كاهل الحرب لان المحاربة معهم مأمور بها قال الله تعالى
فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فهو في هذه المحاربة باذل نفسه لابتغاء

لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت والثاني لم يجب للشهادة ولا يبي حنيفه
رحمة الله تعالى عليه ان الشهادة عرفت مابة غير رافعة ولا ترفع الجنابة

مرضات الله تعالى كالمقتول في محاربة الكفار وكذا قطاع الطريق لانه تعالى
وصفهم بكونهم محاربين لله ورسوله .

قوله لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت وذلك لان السبب الموجب لوجوب الوضوء
والغسل في الحدث والجنابة هو الصلوة والحدث والجنابة شرط الوجوب وقد سقطت عنه الصلوة
بالموت فيعقط وجوب الغسل ايضا المقوط الموجب وهو الصلوة **قوله** والثاني لم يجب
للسهادة كالمحدث اذا استشهد والفقه فيه ان الاستشهاد اقيم مقام الغسل كالذكاة في الشاة
وذلك لان الميت انما تنجس باعتبار احتباس الدماء اسياسة فيه لا بنفس الموت بدليل ان
ملا دمه من الحيوانات لا يتنجس بالموت والاستشهاد مانع من الاحتباس فلا تغسل
فان قل ان هذا باطل طردا وعكسا اما طردا لان المرقث يغسل وان لم يكن فيه احتباس الدماء
واما عكسا فلان المقتول بالصخور والخشب في الحرب لا يغسل وان لم يوجد الدماء
قلنا الاستشهاد انما عرف مانعا من نجاسة تتمكن بالموت شرعا بخلاف القياس اذ القياس
يقتضي التنجس وان وجد الدماء لان الدماء نجسة فلا يظهر محلها الا بالغسل والنص
ورد في حق من لم يرتت فلا يغاس عليه كما قلنا ان الذكاة شرعت مانعة من التنجس
لانها من الانهار نكها لما كانت خلاف الغباس من الوجه اذ قلنا لم تثبت طهارة اللحم
بذكاة المجوسي وبذكاة من ترك التسمية عامدا واما الثاني فلان الرمي بالصخور
والخشب اقيم مقام الدماء تبصيرا على تناسل اعواز لاطلاع على ذلك **قوله** فلا ترفع
الجنابة الا ترى انه لو كان في ثوب الشهيد نجاسة يغسل تلك النجاسة ولا يغسل الدم عنه
وقرئته بانه شهيد فلا يغسل قلنا من حيث انه شهيد لا يغسل وانما يغسل من حيث انه جنب
وما تونه الغسل لا جل الصلوة قلنا الغسل جاز ان يكون للصلوة ولدخول المسجد (و)

وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة وعلى هذا الخلاف الحائض
والنفساء اذا طهرتا وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وعلى هذا الخلاف
الصبي لهما ان الصبي احق بهذه الكرامة وله ان السيف كفى عن الغسل في حق
شهداء احد بوصف كونه طهرة ولا ذنب على الصبي

واقراءة القرآن ومس المصحف فجاز ان يبقى مشروعا لادخال القبر والعرض على الله تعالى
كذا في مبسوط شيخ الاسلام والاسرار ولما كانت الجنابة مانعة من دخول المسجد وادخاله
وهو مغشى عليه فلان يمنع اذ حاله في القبر للعرض على الله تعالى اولى .
قوله وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة ولو لم يكن واجبا لما غسلته الملائكة
اذ غسلهم للتعليم كما في قصة آدم عليه السلام فان قيل الواجب غسل الآدميين
لا غسل الملائكة فلنا الواجب هو الغسل واما الغسل فنجوز من كان ولما ثبت
وجوب غسل الجنب وجب علينا اننا مخاطبون بحقوق الآدميين دون الملائكة
وانما امرنا في البعض لظهار الفضيلة **قوله** وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية
وذكر في المبسوط والمحيط وان قتلنا والحبض والنفاس تائم فعندهما لا تغسلان
بلا اشكال وعن ابي حنيفة رحمه الله في اصح الروايتين عنه ان يغسلان الان الانقطاع
حصل بالموت والدم السائل موجب للاغتسال عند الانقطاع ووجه الاخرى
ان الاغتسال ما كان واجبا عليهما قبل الانقطاع وذكر الامام الترمذي
رحمه الله ان الحائض لو رأت بوما او بومين ثم قتلت لم يغسل **قوله** لهما ان الصبي
احق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان سقوط الغسل عن الشهيد لا بناء
اثره ظلومته في القتل فكان اكرامه والمظلومية في حق الصبي اشد من
اولى بهذه الكرامة توضيحه ان حال الصبيان والمجانين في الطهارة فوق حال
البالغين فاذا لم يغسل البالغ اذا استشهد لانه يطهر بالسيف والصبي والمجنون اولى
قير

فلم يكن في معناهم ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه لما رويناه
وينزع عنه الفرو والحشو والقلنسوة والسلاح والخف لأنها ليست من جنس الكفن
ويزيدون وينقصون ما شاؤوا إتماماً للكفن ومن ارتث غسل وهو من صا رخلقاً
في حكم الشهادة لنيل مرافق الحيوة لأن بذلك يخف أثر الظلم فلم يكن في
معنى شهداء أحد والارتثات أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يد أو ينيقل من المعركة
لأنه نال بعض مرافق الحيوة وشهداء أحد ما قوا عطا شا والكاس تدار عليهم خوفاً من
نقصان الشهادة إلا إذا حمل من مصرعة كبلات طائر الخيول لأنه مانال شيئاً من الراحة ولو آواه
فسطاط أو خيمة كان مرتباً لما بينا ولوبقي حياً حتى مضى وقت صلوة وهو يعفل فهو مرتث لأن
فانه مرتث ومرت
تلك الصلوة صارت ديناً في ذمته وهو من أحكام الأحياء قال وهذا مروي عن أبي يوسف رح

قوله فلم يكن في معناهم لأن منع الشهادة نجاسة الموت في البالغ لمعنيين لأراقه الدماء السيالة
فإن لها أثراً في التطهير كما في الزكوة ولتكفير الذنوب فإن السيف محاء للذنوب ومحو الذنوب
تطهير وفي أصبي لم يوجد هذا وإن وجد الأول فلا يكون النص الوارد في البالغ وارداً في الصبي
قوله لما رويناه وهو قوله عليه السلام زملوهم بكمو مهم ودمائهم **قوله** وينزع عنه
الفرو إلى آخره وقال الشافعي لا ينزع شيء منه واحتج بحديث التزميل واحتج
علماً ونارحمهم الله بما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال ينزع منه العمامة والخفان
والقلنسوة وعن زيد بن صوحان أدقوني في ثيابي ولا تنزعوا عني الأمحشوا ولأن هذا
عادة أهل الجاهلية نهم كانوا يدقون أبطالهم بما عليهم من الأسلحة وقد نهينا عن التشبه
بهم والمراد من ثيابه في التحديق ثيابه التي تصلح للتكفين ولا يكره التكفين به في غير الشهيد
قوله ويزيدون ما شاؤوا أي إذا كان ناقصاً من العدد لمسنون وينقصون إذا كان زائداً عليه
قوله وشهداء أحد ما قوا عطا شا روي عنهم عطا شا وكان الساتني يطوف عليهم وكان
إذا عرض الماء على إنسان شارئى صاحبه حتى ماتوا لها شا (قوله)

ولوا وصي بشي من امور الآخرة كان ارتثا عند أبي يوسف رحمة الله عليه
لانه ارتفاق وعند محمد رحمة الله عليه لا يكون لانه من احكام الاموات
ومن وجد قبلا في المصر غسل لان الواجب فيه القسامة والدية فخف اثر الظلم
الا اذا علم انه قتل بحديدة ظلما لان الواجب فيه القصاص وهو عقوبة والناقل
لا يتخلص عنها ظاهرا اما في الدنيا واما في العقبى فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
ما لا يلبث كالسيف ويعرف في التجانيات ان شاء الله تعالى

أرى حيث لا يغفل
قد يراؤا علم
قائلهم

الشهادة قاتلهم

قوله ولو وصي بشي من امور الآخرة اختلف المأخرون في ذلك منهم من قال الاختلاف
فيما اذا وصي بشي من امور الآخرة فاما اذا وصي بشي من امور الدنيا يغسل بالارتفاق وقيل
اذا وصي بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا واختلف فيما اذا وصي بامور الدنيا وقيل الاختلاف فما
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما اذا وصي بامور الدنيا وعند ذلك يغسل اجماعا وما قال
محمد رحمه الله تعالى ما اذا وصي بامور الآخرة وعند ذلك لا يغسل اجماعا **قوله** الا اذا علم انه
قتل بحديدة ظلما اي وعرف قاتله عينا واما اذا علم انه قتل بحديدة ولكن لم يعلم قاتله يغسل
لما ان الواجب هناك الدية والقسامة على اهل المحلة كذا في المحيط هذا اذا وجد في مصر
اما اذا وجد في مفازة ليس بقربها عمران لا يجب فيه قسامة والدية فلا يغسل اذا وجد به
اثر القتل **قوله** وهو عقوبة اي القصاص عقوبة وليس بعوض حتى يخف اثر الظلم به
كافي الدية واثنان كان عوضا لكن نفعه يعود الى الورثة لا اليه لان المقصود من القصاص ليس
الا النشفي ودرك الثار وهذا انما يتحقق في حق الاحياء فلم ينتفع الميت به فلم يخف اثر ظلمه به
بخلاف الدية لان نفعها يعود الى الميت حتى تقضى دبرته وتغذوصاياه كذا في مبسوط شمع
الاسلام رحمه الله فان قيل الذي وجب القصاص بقتله ليس في معنى شهادته احدثا لم يجب
بقتله بشي فتدبر اذ القصاص ترجع الى ربي القتل وسائر الناس دون المؤمنين فلم يحصل
له بالقتل شي عما لم يحصل لشهداءه احدثا بخلاف الدية على ما ذكرنا كذا في المحيط

ومن قتل في حد او قصاص غسل وصلى عليه لانه با ذل يفسد لا يفاء حق مستحق هليه وشهداء احد بذلوا انفسهم لابتغاء مرضات الله تعالى فلا يلحق بهم ومن قتل من البغاة اقطاع الطريق لم يصل عليه لان عليا رضي الله عنه لم يصل على البغاة .

قوله ومن قتل في حد او قصاص غسل لما روي ان ما عزالما رجم جاء عمه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتل ما عز كما يقتل الكلاب فماذا تأمرني ان اصنع به فقال لا تغل هذا فقد تاب توبته لو قسمت توبة على اهل الارض لوسعتهم اذهب واغسله وكفنه وصل عليه كذا في المبسوط **قوله** ومن قتل من البغاة اقطاع الطريق لم يصل عليه وهذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم مؤمن قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الا انه مقتول بحق كالمقتول في رجم او قصاص ولنا حديث علي رضي الله عنه انه لم يغسل اهل الخوارج يوم النهروان ولم يصل عليهم قيل اهم كفار فقال لا ولكنهم اخواننا بغوا علينا اشار الى انه انما ترك الغسل والصلوة عليهم عقوبة لهم وزجر للغيرهم وهو نظير المصلوب يترك على خشبة عقوبة وزجر للغيره ومن قتل نفسه خطأ بان ناول رجلا من العدو ليضربه فاحطأ واصاب نفسه ومات فانه يغسل ويكفن ويصلى عليه وهذا ابلخلاف واما من تعمد قتل نفسه بحد يده هل يصلى عليه اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا يصلى عليه وكان شمس الاثمة الحلواني رحمه الله يقول الاصح عندي ان يصلى عليه وتقبل توبته ان كان تاب في ذلك الوقت لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وكان القاضي الامام علي السغدري رحمه الله يقول الاصح عندي انه لا يصلى عليه لانه لا توبة له لكانه باغ على نفسه والباغي لا يصلى عليه كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضي خان في اوائل باب غسل الميت المسلم اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . (باب)

باب الصلوة في الكعبة

الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها خلافا للشافعي رحمه الله فيهما مالك رحمه الله في الفرض لأنه صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولأنها صلوة استجمعت شرائطها لوجود استقبال القبلة لأن استيعابها ليس بشرط فإن صلى الإمام بجماعة فيها فجعل بعضهم ظهرا إلى ظهر الإمام جاز لأنه متوجه إلى القبلة ولا يعتد امامه على الخطأ

باب الصلوة في الكعبة

قوله خلافا للشافعي رحمه الله قال العلامة صاحب النهاية ولم يورد أحد من علمائنا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب كالمبسوطين والأسرار والإيضاح والمحيط وشرح الجامع الصغير وذكري في الوجيز الغزالي فالصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وإن كان مفتوحا والعتبة مرتفعة قدر موحرة الرجل جاز ولو أنه دمت الكعبة والعباد بالله صبح صلوته خارج العرصة متوجها إليها كمن صلى على أبي قبيس والكعبة تحته وإن صلى فيها لم يحز إلا أن يكون بين يديه شجرة أوبقية حائط والواقف على السطح كالواقف في العرصة فلو وضع شئ بين يديه لا يكفيه ولو غرز خشبة فوجهاً وفي الخلاصة الغزالية وتجوز الصلوة في الكعبة إلى بعض بنائها كان فيها قولين عن الشافعي رحمه الله وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله وقال مالك والشافعي رحمهما الله في قول لا يجوز فيها أداء المكتوبة وقيل لا يجوز فيها الفرض والنفل لما روي أنه عليه السلام لما دخل البيت دعا في نواحيها كلها ولم يصل حتى خرج فصلى عند الباب ركعتين ولنا ما روي عن بلال وصفيان أيضاً أنه عليه السلام صلى يوم الفتح في الكعبة بين العمودين المفدسين

بخلاف مسألة التحري ومن جعل منهم ظهرة إلى وجه الامام لم تجز صلوته لتقدمه
 على امامه واذا صلى الامام في المسجد احرام فتخلق الناس حول الكعبة وصلوا
 بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذا لم يكن
 في جانب الامام لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجانب ومن صلى على
 ظهرا الكعبة جازت صلوته خلافا للشافعي لان الكعبة هي العرصة والهواء إلى حنايا
 السماء عندنا دون البناء لانه ينقل الا ترى انه لو صلى على جبل ابي قبيس جاز
 ولا بناء بين يديه الا انه يكره لما فيه من ترك التعظيم وقد ورد النهي عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والله اعلم بالصواب .

مستأثر من
 حرمات مكة

قوله بخلاف مسألة التحري اي اذا وقع تحري المقتدي على جهة وقع تحري الامام
 على جهة اخرى لا تجوز صلوته خلفه لانه اعتقد امامه على الخطأ اما في الكعبة
 لا يعتقد امامه على الخطأ وان كان ظهرا إلى وجه الامام ولو كان وجهه إلى وجه
 الامام جاز ويكره وفي الايضاح وينبغي لمن يواجه الامام ان يجعل بينه وبين الامام
 سترة احتراز عن التشبه بعابد الصورة واما اذا كان على يمين الامام او يساره فهو ايضا جائز
قوله وقد ورد النهي عنه ذكر في آخرباب الحدث من المبحوط روي عن ابي هريرة
 رضي الله تعالى عنه انه قال نهى النبي عليه الصلوة والسلام عن الصلوة في سبعة
 مواطن المجزرة والمزبلة والمقبرة والحمام وقوارع الطريق ومعاطن الابل وفوق
 ظهريت الله تعالى والله اعلم بالصواب .

(كتاب)



كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم اذا ملك نصابا

كتاب الزكاة

تركيبها يدل على النماء يقال زكى الزرع اذا نما سميت بها لانها سبب نماء المال بالخلف في الدنيا والثواب في العقبين قال الله تعالى وما انفقتم من شيء فهو يخلفه او على الطهارة قال الله تعالى وحنانا من لدنا وزكاة اي طهارة وفيها معنى التطهير قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وسميت صدقة لدلائلها على صدق العبد في العبودية وفي الشرع عبارة عن ايتاء جزء من النصاب الحولي الى الفقير لانها توصف بالوجوب وهو من صفات الافعال وقيل هو اسم للقدرا الذي يخرج الى الفقير لان ايتاء الايتاء محال وسببها المال لانها تضاف اليه ويتكرر بتكرره وشرط وجوبها ما يذكره

قوله الزكاة واجبة اراد به الواجب القطعي وهو الغرض **قوله** اذا ملك نصابا لا بد من ملك النصاب لان المال انما صار سببا بغنى المالك وقال عليه السلام لمعاذ ثم اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد في فقرائهم والغنى انما يكون بكثرة المال وليس للكثرة حد نعرف به وحوال الناس فيه متفاوته فقد راعى الشرع بالنصاب

ملكاً تاماً وحال عليه التحول أما الوجوب فللقوله تعالى وآتوا الزكاة ولقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة أموالكم وعليه إجماع الأمة والمراد بالواجب الفرض لأنه لا شبهة فيه واشتراط الحرية لأن كمال الملك بها والعقل والبلوغ لما ذكره وآلا سلام لأن الزكاة عبادة ولا تتحقق العبادة من الكافر ولا بد من ملك مقدار النصاب لأنه صلى الله عليه وسلم قدر السبب به ولا بد من التحول لأنه لا بد من مدة يتحقق فيها النماء وقدرها الشرع بالتحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه التحول ولأنه لا يمكن به من الاستثناء لاشتراكه على الفصول المختلفة والغالب تفاوت الأسعار فيها فادير الحكم عليه ثم قيل هي واجبة على الفور لأنه مقتضى مطلق الأمر وقيل على التراخي لأن جميع العمر وقت الأداء ولهذا لا تضمن بهلاك النصاب بعد التفريط

قوله ملكاً تاماً ما احتريزه عن ملك المديون وعن صدق المرأة على قول أبي حنيفة رحمه الله إذا كان بلا سائمة باعياً غيرها غير مقبوض لها أما نقصان ملك المديون فإن صاحب الدين يستحقه عليه ويأخذه من غير قضاء ولا رضى وذلك آية عدم الملك كافي الودعة والمغصوب فلا يكون دليل نقصان الملك أولى ولا يلزم على هذا الموهوب له حيث تجب عليه الزكاة وإن كان اللواهب الرجوع في هبته وهو لم يمنع تمام الملك للموهوب له لأننا نقول أنه لا يملكها عليه إلا بقضاء أو رضى وأما الصداق قبل القبض فإن بالعقد يحصل أصل الملك وتتمام ما هو المقصود إلا يحصل إلا بالقبض وصيرورته نصاب الزكاة يبتني على تمام المقصود لا على حصول أصل المقصود كذا في المبسوط وشرح القدوري ومن جملته المبيع قبل القبض فإنه ملك للمشتري وليس بتمام لأن الملك عبارة عن المطلق الحازي يطلق تصرف المالك كيف شاء ويمنع غيره عن تصرف فيه ومالم يكن بهذا التفسير كان ناقصاً والمبيع ليس بهذه الصفة لأنه لا يجوز تصرف فيه قبل القبض ثم قيل هي واجبة على الفور وهو قول الكرخي رحمه الله فإنه قال يأنثم بتأخير الزكاة بعد التمكن (و)

وهكذا ذكر الحاكيم الشهيد وعن محمد رحمه الله من اخرا الزكوة بغير عذر لا تقبل
شهادته فرق محمد رحمه الله بين الحج والزكوة فقال لا ياثم بتأخير الحج ويأثم
بتأخير الزكوة لان في الزكوة حق الفقراء فيأثم بتأخير حقهم اما الحج فخالص حق
الله تعالى وروى هشام عن ابي يوسف رحمه الله انه لا ياثم بتأخير الزكوة ويأثم
بتأخير الحج لان الزكوة غير موقته اما الحج فريضة يتعلق اداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة
وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله .

قوله وليس على الصبي والمجنون زكاة خلا فالشافعي رحمه الله فانه يقول هي غرامة مالية الغرامة ان يلزم الانسان ما ليس عليه كذا في المغرب وآراد بالغرامة هنا المئونة اي مؤنة مالية لان سببها المال ويؤدي بالمال وملكه بالمال كامل فيعتبر بالنفقة فهي صلة للمتصلين به قرابة وزوجية والزكاة صلة للمتصلين به ملق وصارت كالعشر والأخراج ولنا انها عبادة فلا تتأدى الا بالاختيار تحقيقا للمعنى لا ابتلاء فان قيل هذا التعليل يعارض النص وهو قوله عليه السلام ابتغوا في اموال اليتامى خيرا كيلا ياكلها! لصدقة قلنا اريد بها النفقة فقد ورد في الحديث نفقة الرجل على نفسه صدقة الا ترى انه اضاف الاكل الى كل المال والنفقة يستأصل المال لا الزكاة والان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في زكاة الصبي ولم يرجعوا الى هذا الحديث وهم الاصول في مثل الشريعة فدل اعراضهم على انه مأول او منسوخ قال علي وابن عباس رضي الله عنهما لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب الصلاة عليه وقال ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ويؤديها ثوبى وكان ابن مسعود

بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض وكذلك الغالب في العشر معنى المؤنة ومعنى
العبادة تابع ولو افاق في بعض السنة فهو بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم
وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثر الحول ولا فرق بين الاصلي والعارض
ومن ابي حنيفة رح انه اذا بلغ مجنوناً يعتبر الحول من وقت الافاقة بمنزلة الصبي اذا بلغ
وليس على المكاتب زكاة لانه ليس بمالك من كل وجه لوجود المنافي وهو الرق
ولهذا لم يكن من اهل ان يعتق عبده ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه
وقال الشافعي يجب لتحقيق الحبيب وهو ملك لمصاب تام وانما مشغول بحاجته الاصيله
فاعتبر معدوماً كما لماء المستحق بالعطش وثياب البذلة والمهنة وان كان ماله اكثر من
دينه زكى الفاضل اذا بلغ نصاباً لفراغه من الحاجة والمراد به دين له مطالب من جهة العباد
رضي الله عنه يقول يحصى الوصى اعوام اليتيم فاذا بلغ خبره وهو اشارة الى انه
تجب عليه الزكاة وليس للمولي ولاية الاداء وهو قول ابن ابي ليلى رحمه الله عليه
حتى قال اذا اداها الولي من ماله ضمن •

قوله بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض المؤنة عبارة عما هو سبب بقاء الشيء
كالنفقة ثم العشر والخراج سبب بقاء الاراضي في ايدي الملاك لما ان
مصرف العشر هو الفقراء ومصرف الخراج المقاتلة والمقاتلة يذبون قاصدي
اهل الاسلام والفقراء يدعون بنصرة اهل الاسلام على الكفار قال عليه السلام انما
تنصرون بضعفائكم فيبقى الاراضي في ايدي اربابها من اهل الاسلام وهذا في الاموال
التي يندر هلاكها كالاراضي بخلاف النصاب **قوله** ولو افاق في بعض السنة فهو
بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم حتى لو افاق يوماً من اول الحول او آخره تجب
الزكاة كما لو افاق يوماً من اهل رمضان او آخره يجب صوم كل الشهر **قوله** بمنزلة
الصبي لان التكليف لم يسبق هذه الحالة فصارت الافاقة كبلوغ الصبي **قوله** والمراد
دين له مطالب من جهة العباد كما لقرض وثمن المبيع وضمان المتلف وارش (الجراحة)

حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب
 لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك بخلاف الزفر فيهما ولا يبي يوسف ربح في الثاني
 على ما روي عنه لان له مطالبا وهو الامام في الحوائث ونائبه في اموال التجارة
 فان الملاك نوابه وليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب
 وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة لانها مشغولة بالحاجة الاصلية وليست بنامية ايضا

الجراحة مهر المرأة كان الدين من النقود او من المكيل او الموزون او الثياب او الحيوان وجب
 بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او مؤجل وذكر الامام البزدوي رحمه الله
 في جامعه عن البعض دين المهر لا يمنع اذا لم يكن الزوج على عزم الاداء لانه لا يعده ديننا
 وفي طريقة الشهيد الدين المثلجل هل يمنع لا روايته فيه ان قلنا لا فله وجه وان
 قلنا نعم فله وجه كذا ذكره الامام التمر تاشي رحمه الله .

قوله حتى لا يمنع دين النذر والكفارة وكذلك دين صدقة الفطر وجوب الحج وهدي
 المنعة والاضحية لا يمنع لانه لا مطالب لها بخلاف الخراج وضمان العشر الذي تلغه ونفقة
 فرضت عليه لان لها مطالبا كذا ذكره الامام التمر تاشي رحمه الله **قوله** خلاف الزفر ربح بهما
 اي في دين الزكاة حال بقاء النصاب ودين الزكاة بعد استهلاك النصاب لا يمنعان
 وجوب الزكاة عنده لانه لا مطالب لهما من جهة العباد فصار كدين النذر والكفارة
 وقيل لا يبي يوسف رحمه الله ما حجتك على زفر رحمه الله فقال ما حجتني على رجل
 يوجب في مائتي درهم اربع مائة درهم اراد به اذا كانت له مائتا درهم فحال
 عليه ثمانون حولا على مذهب زفر رحمه الله يلزمه في كل حوال خمسة وذلك اربع مائة
قوله ولا يبي يوسف ربح في الثاني والفرق بين دين الزكاة حال بقاء النصاب ودين الزكاة
 بعد الاستهلاك ان الاول مطالب في الجملة كما اذا مر على العاشر ولا كذلك الثاني

وعلى هذا كتب العلم لاهلها وآلات المحترفين لما قلنا ومن له على آخردين
فجدة سنين ثم قامت به بينة لم يزكه لما مضى معناه صارت له بينة بان اقر عند الناس

قوله وعلى هذا كتب العلم لاهلها قيدا لاهل ههنا غير مفيد لما انه ان لم يكن من
اهلها وهي ليست للتجارة لا تجب فيها الزكاة ايضا وان كثرت لعدم النماء
وانما يفيد ذكر الاهل في حق مصرف الزكاة فانه اذا كانت له كتب العلم
تساوي مائتي درهم وهو يحتاج اليها للتدريس وغيره يجوز مصرف الزكاة اليه
واما اذا كان لا يحتاج اليها وهي تساوي مائتي درهم لا يجوز مصرف الزكاة اليه
وكذلك آلات المحترفين هذا في الآلات التي ينتفع بعينها ولا يبقى اثرها في المعمول
واما اذا كان يبقى اثرها في المعمول كالواشترى الصباغ عصفرا او زعفرانا ليصبغ ثياب
الناس باجر وحال عليها الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر مقابل
بالعين وكذا كل من ابتاع عينا ليعمل به ويبقى اثره في المعمول كالعصص والدهن
لديغ الجلود فحال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لذلك العين اثر في المعمول
كالصابون والحرص لا زكاة فيه لانه لا يبقى فيه بعد العمل فكان الاجر مقابلا
بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة كذا في فتاوى قاضي خان رحمة الله تعالى عليه
قوله معناه صارت له بينة وانما قيد بهذا احترازا عن مسألة تأتي بعده هذا وهي قوله وكذا
لو كان على جاهد وعليه بينة وذكر في مبعوط فخر الاسلام رح ولو كانت له بينة عادلة تجب
الزكاة فيما مضى لانه لا يعد تلويا لما ان حجة البينة فوق حجة الاقرار وهذا رواية هشام عن
محمد رحمه الله وفي رواية اخرى عنه قال لا يلزم الزكاة لما مضى وان كان يعلم ان له بينة
اذ ليس كل شاهد يعدل ولا كل قاض يعدل وفي المجاياة بين يدي القاضي للخصومة ذل
والبينة بدون القضاء لا يكون موجبة شيئا بخلاف الاقرار لانه يوجب الحق بنفسه (و)

وهي مسألة مال الضمار وفيه خلاف زفر والخانعي رح ومن جملته المال المفقود
والأبق والضال والمغصوب إذا لم يكن عليه بينة والمال العاقط في البحر والمدفون
في المغارة إذا نسي مكانه والذي أخذه السلطان مصادرة ووجوب صدقة
الفطر بسبب الأبق والضال والمغصوب على هذا الخلاف لهما أن السبب قد تحقق
وفوات اليد غير مخل بالوجوب كمال ابن السبيل ولنا قول علي رضي الله عنه لا زكاة
في مال الضمار ولأن السبب هو المال النامي ولا نماء إلا بالقدرة على التصرف
والقدرة عليه وابن السبيل يقدر بنائبة والمدفون في البيت نصاب لتيسر الوصول إليه
الزكاة

هذا لا فطرة عليه
وعندنا عليه

وبخلاف ما إذا كان الدين معلوما للقاضي لأن صاحب الدين هناك الاحتياج إلى
الخصومة لأن القاضي يلزمه المال بعلمه .

قوله وهي مسألة مال الضمار المال الضمار الغائب الذي لا يرجى فاذا رجي
فليس بضمار وعن أبي عبيدة أصله من الأضمار وهو الغيب ولا خفاء ومنه أضمر في قلبه شيئا
واشتقاقه من البعير الضامر بعيد ونظيره في الصفات ناقة كزازي سمينة ولكاك أي
صخمة وفي الفوائد الظهيرية وبعضهم قالوا الضمار ما يكون عينه قائما ولكن لا يكون
منتفعا به مشتق من قولهم بعير ضامر وهو الذي يكون فيه أصل الحبوّة ولكن
لا ينتفع به لرزأ حته وشدة هزاله وقال الإمام التمر تاشي لا زكاة في مال الضمار أي
غير منتفع به بخلاف الدين المؤجل فإنه آخر الانتفاع وصار في معنى مال غائب
قوله والمدفون في المغارة وكذلك الوديعه إذ تسمى المودع والمودع من الجانب لا من
معارفه وإن كانت من معارفه فتذكر بعد سنين كان عليه زكاة ماضية كذا في الجامع الصغير
لقاضي خان رحمه الله **قوله** ولا نماء إلا بالقدرة على التصرف وفي الفوائد الظهيرية
والمعنى في المسئلة أنه لا زكاة فلا زكاة أي لا نماء فلا زكاة بخلاف مال ابن السبيل

وفي المدفون في ارض او كرم اختلاف المذايخ ولو كان الدين على مقرملي او معمر تجب
 الزكاة لا يمكن الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل وكذا لو كان على جاحد وعليه
 بينة او علم به القاضي لما قلنا ولو كان على مقرمفلس فهو نصاب عند أبي حنيفة رحمه الله
 لان تغليس القاضي لا يصح ^{اراه الله عليه بانه لا يفتى} عنده وعند محمد رح لا يجب تحقيق الا فلاس عنده
 بالتغليس وابو يوسف مع محمد في تحقيق الا فلاس ومع أبي حنيفة رح في حكم الزكاة
 رعاية لجانب الفقراء ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنه الزكاة
 لاتصال النية بالعمل وهو ترك التجارة وان نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة
 حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة لان النية لم تتصل بالعمل اذ هو لم يتجر فلم تعتبر ولهذا
 يصبر المأمر مقبلا بمجرد النية ولا يصير المقيم مسافرا بالنية الا بالسفر وان اشترى شيئا ونواه
 للتجارة كان للتجارة لاتصال النية بالعمل بخلاف ما اذا ورث ونوى التجارة لانه لا عمل منه
 ولو ملكه بالهبة او بالوصية او النكاح او الخلع او الصلح من القود ونواه للتجارة

لانه مستفاد به في حقه دليل تمكنه من بيعه وجواز بيعه دليل قدرته على التملكيم •
قوله وفي المدفون في ارض او كرم اختلاف المذايخ رحمهم الله قبل تجب الزكاة
 لان حفر جميع الارض المملوكة ممكن فلم يتعذر الوصول اليه فصارت كالدار
 وقبل لا تجب الزكاة لان حفر جميعه منعمروا لم يخرج مد نوع بخلاف البيت والدار
قوله لا يمكن الوصول ابتداء اي في المقرملي او بواسطة التحصيل اي في حق المعمر
 وقال الامام الترمذي رحمه الله عليه ولم يذكر وجوب الاضحية قبل وينبغي ان
 لا يلزمه بخلاف الزكاة لان الملك هنا يكفي لوجوبها مع وجود التمكن من الوصول اليه
 كما بن السبيل وفي الاضحية لا يكفي بن ابل ابن سبيل فانها لا تجب عليه **قوله** ولو كان الدين
 على مقرمفلس بالشديد ويدل عليه تعليقه بتغليس القاضي **قوله** وان اشترى شيئا (و)

كأن للتجارة عند أبي يوسف رحمه الله لاقتنائها بالعمل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير لتجارة لأنها لم تقارن بعمل التجارة وقبل الاختلاف على عكسه ولا يجوز أداء الزكوة إلا بنية مقارنته للأداء ومقارنته لعزل مقدار الواجب لأن الزكوة عبادة فكان من شرطها النية والأصل فيها الاقتران إلا أن الدفع ينفرد فاكفي بوجودها حالة العزل بغير اعتدال النية في الصوم

ونواه للتجارة هذا في الشيء الذي تصح فيه نية التجارة وأما إذا اشترى شيئاً لم تصح فيه نية التجارة لا يصير للتجارة بأن اشترى أرضاً عشرية أو حراجية بنية التجارة فإنه لا تجب فيه زكوة التجارة لأن نية التجارة لا تصح فيها لأنها لو صحت يلزم فيها اجتماع الحقيق بمسبب واحد وهو الأرض وهذا لا يجوز وإذا لم تصح بقيت الأرض على ما كانت وكذا لو اشترى بذراً للتجارة وزرعه في أرض عشرية أمّا جرها كان فيه العشر لا غير كذا في مبسوط شيخ الإسلام وفتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليهما

قوله كان للتجارة عند أبي يوسف رحمه الله لاقتنائها بالعمل وهو قبول وإن لم يقارن بعمل التجارة وهذا لأن التجارة اكتساب المال فلا يدخل في ملكه إلا بقبوله فهو حسب نصص قرآن النية به كالشراء فإن قيل نية التجارة بلاجارة محال قلنا دليل يقتضي اعتبار النيات وإن لم يقارن الأعمال قال م نية المؤمن خير من عمله إلا أنها لم تعتبر لخبائثها فإذا قرنت الأعمال زال الاستار فوجب الاعتبار **قوله** ومقارنته لعزل مقدار الواجب لما أن العزل فعل فيكفي باقتران النية به تيمناً وما ذنوى أن يودي الزكوة فجعل يتصدق إلى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجب له أن النية يعتبر اقترانها بالفعل ولم يوجد كذا في الإيضاح (قوله)

(كتاب الزكاة)

ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا لان الواجب جزء منه فكان متعينا فيه فلا حاجة الى التعيين ولو ادى بعض النصاب سقط زكاة المؤدى عند محمد رحمه الله عليه لان الواجب شائع في الكل وعند ابي يوسف رحمه الله عليه لا يسقط لان البعض غير متعين لكون الباقي محلا للواجب بخلاف الاول والله اعلم بالصواب *

قوله ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا فان قيل نية الزكاة شرط ولم توجد قلنا الواجب نية اصل العبادات امتناز من العادة وقد وجدت اذ الكلام فيما اذا تصدق على الفقير والصدقة ما يراد بها رضاء الله تعالى ونية الغرض انما تشترط لتحصيل التعيين وذاعند عدم التعيين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة الى التعيين وصار كما اذا نوى الصوم مطلقا في يوم رمضان فانه يقع من الغرض وان لم يتعين لتعينه **قوله** لان البعض غير متعين بيان هذا انه لا تسقط زكاة المؤدى كما لا تسقط زكاة الباقي لوجود المزا حمة لان المؤدى محل الواجب وكذلك الباقي ايضا محل الواجب ثم انه كما يحتاج الى اسقاط الواجب عن المؤدى يحتاج ايضا الى اسقاط الواجب عن الباقي فمقدار الواجب في المؤدى جازان يقع عن المؤدى وجازان يقع عن الباقي فلا يقع عنهما لعدم الاولوية ووجود المزا حمة وعدم قاطع المزا حمة وهو النية المعينة لذلك بخلاف ما اذا ادى الكل فان المزا حمة انعدمت هناك وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا نوى ان يتصدق بجميع المال فتصدق شيئا فشيئا جزاء وان تم بقة النية ضمن الزكاة لان الزكاة واجبة عليه عنده بعد ما تصدق بالعص فلا يسقط به الغرض والله اعلم بالصواب *

(باب)

باب صدقة السوائم

فصل في الابل

قال رضي الله عنه ليس في اقل من خمس ذود صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وحال
عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشرا ففيها شاتان الى اربع عشرة
فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع
شياه الى اربع وعشرين

باب صدقة السوائم

فصل في الابل

قوله ليس في اقل من خمس ذود من الابل صدقة تذود من الابل من الثلاثة الى
العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح والسائمة من سائب الماشية
اي رعت سوما واسامها صاحبها سائمة والسائمة من الاصمعي كل بل ترسل ترعى
ولا تعلق في الابل كذا في المعرب وذكر في التحفة ومن صلات الواجب في الابل
الا نوثه حتى لا يجوز فيها سوى الاناث ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة ثم سميت
بنت مخاض لمعى في امها لان امها صارت مخاضا باخرى اي حاملا وفي المغرب
منخصت الحامل مخاضا اي اخذها وجع الولادة ومنه قوله تعالى فاجاءها لمخاض
الى جذع النخلة والمخاض ايضا النوق الحوامل الواحدة ان خلفه ريتل نوادها اذا
استكملت سنة ودخل في الثاية ابن مخاض لان امه لحقت بالمخاض من النوق وكذلك
سميت بنت لبون لمعى في امها فانها لبون بولادة اخرى وسميت حفنة لمعى فيها وهو

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل في الابل)

فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية
 الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة
 الى خمس واربعين فاذا كان ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعنت
 في الرابعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهي التي
 طعنت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون
 الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين بهذا
 اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذا زادت
 على مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة مع الحقتين
 وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه
 وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقا

انه حق لها ان يركب ويحمل عليها وسميت الجذعة وهي التي طعنت في الخامسة لانه
 لا يمتوي ما يطلب منها الا بضرب تكلف وحبس مأخوذ من قولك جذعت الدابة
 اذا حبستها من غير علف وهي اعلى الاسنان التي تؤخذ في الزكاة وبعده ثني وسديس
 وبازل ولا يجب من ذلك في الزكاة لنهي رسول الله عليه الصلوة والسلام السعاة
 من اخذ كرائم اموال الناس كذا في المبسوط .

قوله فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وروي شاذ عن علي رضي الله
 عنه انه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ستة وعشرين ابنة مخاض قال سفيان
 الثوري هذا غلط وقع من رجال علي رضي الله تعالى عنه اما علي فافقه من
 ان يقول هكذا لان في هذا موا الة بين الواجن ولا توص بينهما وهو خلاف اصول
 الزكاة فان معنى الزكاة على ان الووص ينلو الوجوب (قوله)

ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة
ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست
وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وسنات تسعين ففيها اربع حقاق اي ما تبين ثم تستأنف
الفريضة ابدأ كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا
وقال الشافعي رحمه الله اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون
فاذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ثم يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات
فتجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة لما روي انه عليه السلام كتب
اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون

قوله ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة اي مع الواجب المقدم الذي يليه
وهو ثلاث حقاق وكذلك فيما بعده ثم تستأنف الفريضة ابدأ كما تستأنف في الخمسين
التي بعد المائة والخمسين وانما قيد بهذا احتراز عن الاستئناف الاول وهو الاستئناف
الذي بعد المائة والعشرين فان في ذلك الاستئناف ليس الجواب بنت لبون
ولا الجواب اربع حقاق لانعدام وجود نصابهما لانه لما زاد خمس وعشرون على
المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع
الحقتين فلما زاد عليها خمس وصارت مائة وخمسين وجبت فيها ثلاث حقاق
قوله فاذا بلغت مائة وسنات تسعين ففيها اربع حقاق اي ما تبين ثم ان شاء ادى منها
اربع حقاق من كل خمسين حقة وان شاء ادى خمس بنات لبون من كل اربعين
بنت لبون كذا في المبسوط وقفاوى قاضي خان رحمه الله تعالى وهذا الخيار لما يتحقق
اذ بلغ النصاب المائتين واعل مراده ان له الخيار في رد الزكاة اي ان يبلغ
النصاب مائتين فيؤدي كما ذكر

(قوله)

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل في الابل)

من غير شرط عود مادونها ولأننا نه عليه الصلوة والسلام كتب في آخر ذلك في كتاب عمرو بن حزم فما كان أقل من ذلك ففي كل خمس ذود شاة فنعمل بالزيادة

قوله من غير شرط عود مادونها أي ما ذرن بنت لبون يعني اوجب النبي عليه السلام في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة من غير ان يوجب في الخمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض فحصل الاتفاق على ان عدد الترتيب ينتهي بمائة وعشرين ثم بعدها جاء الدور وقال علماءنا رحمهم الله يدار الحساب على الخمسينات لكن يشترط عود مادون الخمسينات وقال الشافعي رحمه الله يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات في الاربعينات بنات لبون وفي الخمسينات حقائق وكذلك قال مالك رحمه الله الا ان الشافعي خالفه في اول نصاب الدور فجعله من الواحدة والعشرين والمائة فوجب فيها ثلث بنات لبون ثم مذهبه كمذهب مالك فان مالكا يقول بعد مائة وعشرين نجب في كل اربعين بنت لبون وفي خمسين حقة ولاوقاص تمنع فلا يجب في الزيادة شيء حتى يكون مائة وثلاثين ففيها حقة و بنتا لبون لانهما مرة خمسون ومرتين اربعون وفي مائة واربعين حقتان وابنة لبون وفي مائة وخمسين ثلث حقائق وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلث بنات لبون واحتجوا بما روي عن النبي عليه السلام انه قال اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وهذا الخبر منثق على صحته رواه ابن عمر رضي الله عنهما ولنا حديث قيس بن سعد رضي الله تعالى عنه قال قلت لابي بكر محمد بن عمرو بن حزم اخرج الى كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله عليه السلام بعمر بن حزم فاخرج كتابا (في)

البخت والعرب مواء لان مطلق الاسم يتناولهما والله اعلم بالصواب •

في ورقة وفيه فاذا زادت الابل على مائة وعشرين استوفيت الفريضة فما كان اقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ذود شاة والاستيناف على نحو ما ذكرنا مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وكان علي رضي الله عنه عالما في مال الصدقات وقال ما عندنا شيء نقرأه الا كتاب الله وهذه الصحيفة فيها اسنان الابل اخذتها من رسول الله عليه السلام فلا يجوز خلافه واما الحديث الذي رواه الخصم فتحسن عملنا بتلانا واجبنا في اربعين بنت لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ستة وثلاثين وكذلك اوجبنا في خمسين حقة وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عما دونه وانما هو عمل بمفهوم النص فتحسن عملنا بالنصين وهو اعرض عن العمل بما روينا •

قوله البخت : جمع بختي وهو المتولد بين العربي والغاليج والغاليج هو الجمل الضخم ذوالسنامين يحمل من السند للفحلة والبختي منسوب الى بخت نصر العرب جمع فرس عربي والعرب جمع رجل عربي ثقفوا في الجمع بين الاناسي والبهاائم والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى القريبة والاعراب اهل البدو واختلف في نسبتهم فالاصح انهم نسبوا الى عربية بفتحين وهي من تهامة لان آباهم اسماعيل عليه الصلوة والسلام نشأ بها والله تعالى اعلم بالصواب •

(فصل)

فصل في البقر

ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين سائمة وحال عليها احوال ففيها تباع او تبعة وهي التي طعنت في الثانية وفي اربعين مسن او مسنة وهي التي طعنت في الثالثة بهذا امر رسول الله عليه السلام معاذ ارضه فاذا زادت على اربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابي حنيفة رح ففى الواحدة الزائدة ربع عشرة مسنة وفي الاثنى نصف عشرة مسنة وفي الثلاثة ثلاثة ارباع عشرة مسنة وهذا رواية الاصل لان العفو ثبت نصابا بخلاف القياس ولانص هنا وروى الحسن عنه انه لا يجب في الزيادة شي حتى تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث تبعة لان مبنى هذا النصاب على ان يكون بين كل عقدين وقص وفي كل عقد واجب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لا تأخذ من اوقاص البقر شيئا وفروا بما بين اربعين الى ستين قلنا قد قيل ان المراد منها ههنا اصغار ثم فى الستين تبعا ان او تبعتان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلثة اتبعة ومضى المائة تبعتان ومسنة وعلى هذا يتغير الغرض في كل عشرة من تبعة الى مسنة ومن مسنة الى تبعة لقوله عليه السلام في كل ثلثين من البقر تبعة او تبعة وفي كل اربعين مسن او مسنة والحواس مسن والبقر سواء لان اسم البقر يتناولهما اذ هو نوع منه الا ان او هام الناس لا تسبق اليه في ديارنا لقلته

فصل في البقر

وهو من بقر اذ اشق وسمي البقر به لانه يشق الارض وفي الصحاح البقر اسم الجنس والبقرة تقع على الذكر والانثى وانما دخلت الهاء على انه واحد من الجنس قوله وهذا رواية الاصل وذكر في الايضاح حجه رواية الاصل ان اثبات الوقص (و)

فلذلك لا يحنت به في يمينه لا يأكل لحم بقروا الله تعالى اعلم بالصواب •

فصل في الغنم

ليس في اقل من اربعين من الغنم السائمة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة رجال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاة الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب ابي بكر رضي الله تعالى عنه وعليه انعذ الا جماع

والنصاب بالرأي لا يجوزوا خلاء المال عن الواجب لا يجوزوا وجبتا فيما زاد بحسابه وتحملنا اثبات التنقص وان كان خلاف موضوع الزكاة بضرورة تعذر اخلاء عن الواجب التوفيق بفتح القاف واحد الا وقاص في الصدقة وهو ما بين الغريبتين وكذلك الشق بفتح النون وبعض العلماء يجعل التوفيق في البقر خاصة والشق في الابل حاصه كذا في الصحاح •

قوله فلذلك لا يحنت في يمينه لا يأكل لحم بقروا عدم العرف حتى لو ذكر في موضع ينبغي ان يحنت كذا في مبسوط فخر الاسلام ورحمة الله تعالى عليه •

فصل في الغنم

الغنم اسم موضوع للجنس يقع على الذكر وعلى "انثى" وعليهما جميعا وكذلك الابل سميت به لانه ليس لها آلة لدفاع كالقرن وناب للثور ومعرفتها كالبهايمة حوزة من الغنمة وفي المبسوط في وجوب زكاة الغنم قول رسول الله عليه صلوة وسلام ما من صاحب غنم لم يؤد زكاة غنمه الا بطح لها يوم النية من بدائع قرقريطه باء لا بها وتطحنه بقرونها وقال عليه صلوة وسلام لا ثخين احدكم يني يوم نية وعلى

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل في الغنم)

والضأن والمعز سواء لان لفظة الغنم شاملة لكل والنص ورد به ويؤخذ الثاني في زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضأن الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله والثني ما تمت له سنة والجذع ما تني عليه اكثرها وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهما انه يؤخذ الجذع لقوله عليه السلام اما نحن احقنا الجذعة والثني ولانه يتأدى به الا ضحية فكذا الزكاة وجه الطاهر حديث علي رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً لا يؤخذ في الزكاة الا التني فصاعداً لان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار وهذا لا يجوز فيها الجذع من المعز وجواز التضحية به عرف نصاباً المراد بما روي الجذعة من الابل

ما تفته شاة تبعد وتقول يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئاً الا وقد بلغت **قوله** والضأن والمعز سواء اي في تكميل الصاب لا في اداء الواجب **قوله** والص و ر د به وهو قوله عليه السلام في اربعين من الغنم شاة **قوله** والثني ما تمت له سنة والجذع ما تني عليها اكثرها هذا تفسير كتب الفقه من المبسوط والتحفة وقناوى قاضي حان وغيرها واما تفسير كتب اللغة كالصحيح والديوان والمغرب وغيرها الثاني الذي يلحق ثنيته ويكون ذلك في الظلف والحقاير في السنة الثالثة وفي الخف في السنة السادسة والجمع ثنيان وثنان والثني تنية والجمع ثنيات والجذع قبل الثاني والجمع جذعان وجذاع والثني جذعة والجمع جذعات يقول منه جذع لولد الشاة في السنة الثانية ولولد البقر والحافر في السنة الثالثة ولابل في السنة الخامسة قال ولانه يتأدى به الا ضحية وباب التضحية اضيق من بلب الزكاة الا ترى ان التضحية بالتبيع والتبيعة لا تجوز ويجوز اخذهما في الزكاة فاذا كان للجذع مدخل في الاضحية ففي الزكاة اولى كذا في الابضاح **قوله** وجواز التضحية به عرف نصاباً وهو قوله عليه السلام نعمت الاضحية الجذع من الضأن مع ان القياس يقتضي المفارقة وهي ان المفصود هنا كارتاة ادم وفي ذلك تقارب الجذع والثني (لمان)

ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والانات لان اسم الشاة ينتظمهما وقد قال عليه الصلوة والسلام
في اربعين شاة شاة والله اعلم بالصواب •

لما ان جوارزه هناك مقيد بكونه سمينا بحيث لو اختلط بالثنيان لا يمكن تمييزه
قبل التأمل واما ههنا فمادون الثني لا يقارن الثني فيما هو المقصود من كل
وجه فان منفعة النسل لا تحصل به •

قوله ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والانات هذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يؤخذ
الذكور الا اذا كان تنصبا كله ذكورا قال لان منفعة النسل لا تحصل به ويحوز في زكاة
الذكور لان الواجب جزء من النصاب ولا ان النص ورد في باب الغنم مطلقا عن صفة
الذكورة والانثى وفي باب الابل مقيدا بصفة الانوثة وانا احمل المطلق على المقيد
وان كان في حادثين فحصلت اطلاق الغنم على تقيد الابل ولم احمل على نص
البقرة لان النص ثم كما ورد بالذكورة ورد بالانوثة فلم يمكن التحمل على المفرد هناك
ولنا قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة واسم شاة ينتظمها فاذا ادى شاة فقد ادى ما هو
المنصوص عليه بخلاف الابل لان الاسم ثم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون
وهو لا يتناول الذكور فلا يكون الذكور من الواجب واما قوله ان منفعة النسل
لا تحصل به قلنا ان رعاية منفعة نسل انما وجبت فيما وجبت في حق النصاب لا في
حق الواجب فان الفقير لا يطلب نسل بل تصرفه في حاجته لا احتياجه واما حمل
المطلق على المفرد فساد لما ان في الحمل لعاء منفعة الاضاق وهي معبوة وقد عرف
تمامه في اصول الفقه والله اعلم بالصواب •

فصل في الخيل

إذا كانت الخيل سائمة ذكورا أو أنثى فصاحبها بالخيار أن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى عليه وقال لا زكاة في الخيل لقوله عليه الصلوة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة ولقوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم وتأويل ما روياه فرس الغازي وهو المنقول عن زيد بن ثابت رضي الله عنه

فصل في الخيل

قوله أن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاء قومها قيل هذا في أفراس العرب لتقاربها في القيمة وأما في أفراسنا فنقومها ونؤدي من كل مائتي درهم خمسة دراهم يعني من غير خيار كذا في المبسوط ولا نصاب للخيل عنده وقيل نصابه ثلاثة وقيل خمسة وقال لا زكاة في الخيل وكذلك قال الشافعي رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان قالوا والفتوى على قولهما وأجمعوا على أن الإمام لا يأخذ صدقة في الخيل جبراً وإن كان له أخذ صدقة سائر السوائم جبراً **قوله** وهو المنقول عن زيد بن ثابت وقعت هذه الحادثة في زمن مروان فشاورة الصحابة رضي الله عنهم فروى أبو هريرة ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت رضي الله عنه ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة عجبا من مروان أحدثه بحديث رسول الله عليه السلام وهو يقول ماذا تقول يا أبا سعيد فقال زيد صدق رسول الله وإنما أراد به فرس الغارمي فاما ما حشر لطلب نسلها ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس دينار أو عشرة دراهم وإنما لم يثبت أبو حنيفة رحمه الله للإمام حق الأخذ لأن الخيل مطمع لكل طامع وأنه سلاح والظاهر أنهم إذا علموا به لا يتركونه لصاحبه وإنما لم يؤخذ من عينه لأن مقصود النقيير لا يحصل به لأن عينه غير مأكول اللحم عنده (قوله)

والنخير بين الدينار والتقويم مأثور عن عمر رضي الله عنه وليس في ذكورها منفردة زكاة لأنها لا تتنازل وكذا في الأناث المنفردات في رواية وعنه الوجوب فيها لأنها تتنازل بالفعل المستعار بخلاف الذكور وعنه أنها تجب في الذكور المنفردة أيضا ولا شيء في البغال والحمير لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء والمقادير ثبت سماعا إلا أن يكون للتجارة لأن الزكاة حينئذ تتعلق بالمالية كما نرا موال التجارة والله أعلم بالصواب .

فصل في الصدقة على الجبل

وليس في الفصلاں والحملان والعجا جبل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه إلا أن يكون معها كبار وهذا آخر أقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه وكان يقول أولا يجب فيها ما يجب في المسان وهو قول زفر ومالك رحمهما الله تعالى ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول أبي يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى وجه قوله الأول أن الاسم المذكور في الخطاب ينظم الأصغار والكبار ووجه الثاني تحقيق النظر من الجانبين لأنه في قوله لا ينزل علي فيها شيء سئل عليه السلام عن البغال والحمير فقال لم ينزل علي فيها شيء إلا ذرة الآية الجامة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره

قوله والنخير مأثور عن عمر رضي الله عنه فانه كتب إلى أبي عبيدة في صدقة النخيل خيرا ربا بها أن ادوا من كل فرس ديناراً والافقومها وخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء سئل عليه السلام عن البغال والحمير فقال لم ينزل علي فيها شيء إلا ذرة الآية الجامة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره .

فصل

قوله وليس في الحملان والفصلاں والعجا جبل صدقة قيل صورة المسئلة إذا شرب من خمسة وعشرين من الفصلاں أو أربعين من الحملان أو ثلاثين من العجا جبل أو وهب له هل ينقذ عليه الحول أم لا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينقذ

على بعضه
ببره ١٢٥٠

كما يجب في المهازيل واحد منها ووجه الآخران المقادير لا يدخلها القياس فاذا امتنع
الحجاب ماورد به الشرع امتنع اصلا واذا كان فيها واحدة من المسمان جعل الكل تبعاله

وفي قول الباين ينعقد حتى لو حال التحول من حين ملكه تجب الزكاة
وقيل صورتها اذا كان له نصاب سائمة فمضى عليها سنة اشهر فتوالدت مثل
عددها ثم هلك الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول في قولها
لا يبقى وفي قول الباين يبقى كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي
رحمه الله في اختلاف العلماء عن ابي يوسف رحمه الله قال دخلت على ابي حنيفة
رحمه الله فقلت ما تقول فيمن يملك اربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما
يأتي قيمة الشاة على اكثرها او جميعها فتأمل ساعة فقال لا ولكن يؤخذ واحدة منها
فقلت او يؤخذ الحمل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال لا اذ لا يجب فيها شيء فاخذ بقوله
الاول زفرو بقوله الثاني ابو يوسف وبقوله الثالث محمد وعد هذا من مناقبه حيث
تكلم في مجلس بثلاثة اقاويل فلم يضع شيء من اقاويله كذا في المبسوط وقال محمد
بن شعاع رحمه الله لو قال قولا رابعا لاخذت به ومن المشايخ من رد هذا وقال مثل
هذا من اصبيان محال فما ظنك بابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم لا معنى لردة
فانه مشهور مستفيض لكن يجب ان يوجه الى ما يتيق بحال ابي حنيفة رحمه الله
فيقال انه امتحن ابا يوسف رحمه الله هل يهتدي في طريق المناظرة فلما عرف ان
يهتدي في ذلك قال قولاً عول عليه كذا في القواعد الظهيرية *

قوله كما يجب في المهازيل واحد منها اعتبر نقصان السن بنقصان الوصف فان كل واحد منها
ينقص المالبية ولا يعدمها ونقصان الوصف لا يسقط الزكاة اصلا حتى ان في العجاف والمهازيل
تجب الزكاة بحسبها فكذلك في نقصان السن ولنا حديث سويد بن غفلة رضي الله عنه (قال)

في انعقادها نصابا دون تأدية الزكاة ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه لا يجب
فيما دون الأربعين من الحملان وفيها دون الثلاثين من العجا جيل شيء ويجب في خمس
وعشرين من الفصلا نواحد ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مائة يثنى
الواجب ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مائة يثلث الواجب ولا يجب
فيما دون خمس وعشرين في رواية وعنه أنه يجب في الخمس خمس فصيل وفي العشر
خمس فصيل وعلى هذا الاعتبار وحده أنه ينظر إلى قيمة خمس فصيل في الخمس
والى قيمة شاة وسط فيجب اقلهما وفي العشر إلى قيمة شاتين والى قيمة خمسي فصيل
على هذا الاعتبار

والذي كان يبلغ زكاة ماله
فيمنع كسب فيها الشاة ويحرم
بأنه كالتبعية ما تروى في
يخرج منها ثلثه ويذكر
فيما دون خمسة وعشرين

قال اتانا مصدق رسول الله عليه السلام فتبعته فسمعتة يقول في عهدي أي في كتابي أن
لا اخذ من راضع اللبن شيئا ذكر الامام ابو الجي رحمه الله ففيه دليلان أحدهما أنه
لا يجب في الصغار شيء والثاني أن لا تؤخذ الصغار في الصدقة وقال عمر رضي الله عنه
هد عليهم السخلة ولوجاء بها الراعي يحملها على كفه ولا تأخذها منهم فقد نهى
عن اخذ صغار عند الاختلاف وحديث أبي بكر رضي الله عنه محمود على أنه قال
ذلك على سبيل المبالغة والتمثيل لا ترى أنه قال في بعض الروايات لو منعوني عقلا
وهذا لا يدل على أن للعقل مدخل في الزكاة •

قوله في انعقادها نصابا دون تأدية الزكاة أي يجب من الثبيان هذا إذا كان عدد الواجب
من الكبار موجودا فيها ما إذا لم يكن فلا يجب يدا أنه لو كانت له مستان ومائة وتسعة عشر
حملا تجب فيها مستان وإن كانت له مستان واحدة ومائة وعشرون حملا فعند أبي حنيفة
ومحمد رح تجب مستان واحدة وعند أبي يوسف رح مستان وحمل وعلى هذا القياس فصل
الابل والبقر كذا في الايضاح وفتاوى الامام ابو الجي رحمه الله وفي الكافي دون
تأدية الزكاة حتى لو كان له أربعون حملا لا واحدة مستان تجب شاة وسطا فإن كانت

**قال ومن وجب عليه سن فلم يوجد اخذ المصدق اعلى منها ورد الفضل واخذ
دونها واخذ الفضل**

المسنة وسطا او دونه فان هلك بعد التحول سقطت الزكاة عندهما لانها الاصل في السببية
فهلاك الاصل كهلاك الكل وعند ابي يوسف رحمه الله سقط جزء من اربعين
جزء من حمل لان عند الصغار اصل في الوجوب والفضل علي الحمل انما وجب
باعتبار المسنة فسقط بهلاكها وصار كان الكل صغار هلك منها واحدة فابو يوسف رح استدل
بحديث ابي بكر رضي الله عنه لو منعوني عن اقاصمنا كما نوايؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقاتلتهم فدل ان للعناق مدخلا في الزكاة ولا يكون ذلك الا في الصغار.

قوله ومن وجب عليه سن السن هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كالاب
للمسنة من التوق ثم استعيرت لغيره كما بن المخاض وابن المليون كذا في المغرب
واراد به المسن او ذات السن والسن يذكر لذات السن من الحيوان دون الانسان
لان عمر الدواب يعرف بالسن قال عليه السلام اعطه سنا خيرا من سني ابي ابله خيرا
من ابله وصورة المسئلة وجب عليه في ابله بنت لبون ولم يوجد يأخذ الحق ويورد
الفضل او وجبت الحق ولم يوجد يأخذ بنت لبون ويأخذ الفضل وفي هذا ورد الحديث
فظاهر ما في الكتاب يدل على ان الخيار الى المصدق والصواب ان الخيار
الذي من عليه لان الخيار شر عرفقا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخير هو كانه
اراد به اذا سمحت نفس من عليه اذا اظهر من حال المسلم انه يختار ما هو الارفق بالفقير
كذا في مبسوط فخر الاسلام رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله جبران ما بين السنين
مقدر بشاتين او عشرين درهما استدلت بالحديث المعروف ان رسول الله صلى الله عليه
قال من وجب في ابله ابنة لبون فلم يجد المصدق الا حقة اخذها ورد شاتين او عشرين (درهما)

وهذا يبني على ان اخذ القيمة في باب الزكاة جائز عندنا على ما نذكره ان شاء الله الا ان في الوجه الاول له ان لا يأخذ ويطلبه بعين الواجب او بقيمته لا نه شراء وفي الوجه الثاني يخبر لانه لا يبيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة ويجوز دفع القيم في الزكاة عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشرو والنذر وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز

درهما مما استيسرنا عليه وان لم يوجد الا ابنة مخاض اخذها واخذ شاتين او عشرين درهما مما استيسرنا عليه ولكننا نقول انما قال عليه السلام ذلك لان تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لانه تقدير شرعي بدليل ما روي عن علي رضي الله عنه انه قدر جبران ما بين سنين بشاة او عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله عليه السلام فما كان يخفى عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة الرسول ولكن انما يحمل على ان تفاوت ما بين السنين في عهده كان هذا المقدار وذلك لانا لو تدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء ادى الى الاضرار بالفقر والاحجاف بآرباب الاموال وهو نظير قوله عليه السلام في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم يكن فابن لبون ذكر عندنا لا يتعين اخذ ابن اللبون وعند الشافعي رحمه الله يتعين وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله في الامالي لكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المعادة في المالية معنى فان الاناث من الابل افضل قيمة من الذكور والمسنة افضل من غير المسنة فقام عليه السلام زيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه ونقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا مختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو عينا اخذ ابن اللبون من غير اعتبار الفقه ادى الى الاضرار بالفقر والاحجاف بآرباب الاموال .

قوله وهذا يبني على ان اخذ القيمة في باب الزكاة جائز اخذ القيمة مكان المنصوص عليه في الزكوات والصدقات والعشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رح

اتباعا للمنصوص كما في الهدايا والضحايا

وَلَمْ يَنْظُرْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْقِيَمَةَ بَدَلٌ عَنِ الْوَاجِبِ حَتَّى لَقِبُوا الْمَسْئَلَةَ بِالْإِبْدَالِ
وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الْبَدَلِ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْأَصْلِ وَإِدَاءِ الْقِيَمَةِ مَعَ
وُجُودِ عَيْنِ الْمَنْصُوصِ فِي مَلَكِهِ جَائِزٌ عِنْدَنَا كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ .

قوله اتباعا للمنصوص وذلك قوله عليه السلام في أربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو
مَجْمَلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الْإِتْيَاءَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ وَالْمَوْتَى غَيْرُ مَذْكُورٍ فَالْتَحَقَ
بِإِنِّهِ بِمَجْمَلِ الْكِتَابِ فَصَارَ كَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ وَأَنُوتُوا الزَّكَاةَ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً فَيَكُونُ
الشَّاةُ حَقًّا لِلْفَقِيرِ بِهَذَا النَّصِّ فَلَا يَجُوزُ الْإِشْتِغَالُ بِالتَّعْلِيلِ لِإِبْطَالِ حَقِّهِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْمَعْنَى
فِيهِ أَنَّ هَذَا حَقٌّ مَالِيٌّ مُقَدَّرٌ بِأَسْبَابٍ مَعْلُومَةٍ شَرْعًا فَلَا يَتَأَدَّى بِالْقِيَمَةِ كَالْهَدَايَا وَالضَّحَايَا
أَوْ يَفَالُ قَرَبَةً تَعْلُقُ بِمَحَلِّ عَيْنٍ فَلَا يَتَأَدَّى بِغَيْرِهِ كَالسَّجُودِ مَا تَعْلُقُ بِالْجِهَةِ وَالْأَنْفِ
لَمْ يَتَأَدَّى بِالْخَدِّ وَالذَّقْنِ وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً جَعَلَ مَحَلَّ الْإِخْذِ
مَا يَسْمَى مَالًا فَالتَّقْيِيدُ بِأَنَّهَا شَاةٌ زِيَادَةٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى النِّسْخِ
فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ وَأَمَّا الْخَبَرُ الْمَشْهُورُ الَّذِي رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَلْيَبَيِّنْ
قَدْرَ الْوَاجِبِ بِمَا سَمِيَ وَتَخْصِيصَ الْمُسَمَّى لِبَيَانِ أَنَّهُ إِسْرَعُ عَلَى صَاحِبِ الْمَاشِيَةِ الْآتِرِ أَنَّ عَمَّ
قَالَ فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ وَحَرْفٌ فِي حَقِيقَةِ الْمُظَرَّفِ وَعَيْنُ الشَّاةِ لَا تُؤْخَذُ مِنَ الْإِبِلِ عَرَفْنَا
أَنَّ الْمُرَادَ قَدْرَ هَامِ الْمَالِ وَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ عَمَّ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ ذَاكَ كَرَمَاءَ نَعَضَ عَلَى الْمَصْدُقِ
فَقَالَ أَلَمْ أَنْهَيْكُمْ عَنْ اخْتِذَاكُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ فَقَالَ اخْذْتُمْ بِالْبُعِيرِينَ وَفِي رِوَايَةٍ أَرْتَجِعْتُهَا بِالْبُعِيرِينَ
فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ عَمَّ وَاخْذُ الْبُعِيرَ بِالْبُعِيرِينَ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ وَكَذَلِكَ الْإِرْتِجَاعُ فَإِنَّ
أَبَا عُبَيْدٍ قَالَ الْإِرْتِجَاعُ أَنْ يَجِبَ فِي الْإِبِلِ سَنٌ فَيَأْخُذُ السَّامِعِيُّ مَكَانَهُ سَنًا آخَرًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
عِنْدَكَ وَكَذَلِكَ فَحَوَى اللَّغَةَ يَدُلُّ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْإِرْتِجَاعَ مِنَ الرَّجْعِ وَهُوَ الرَّدُّ فَلَمَّا رَدَّ الْوَاجِبَ (إِلَى)

ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا للرزق الموعود اليه فيكون ابطلا لقيد
الشاة وصار كالجزية بخلاف الهدايا لان القربة فيها اراقة الدم وهو لا يعقل
ووجه القربة في المتنازع فيه سد خلة المحتاج وهو معقول وليس في العوامل
والحوامل والعلوفة صدقة خلا فاما لك رحمة الله تعالى عليه

الى غير سمي ارتجاعا فلم يجز الحمل على المباداة بعد الاخذ لانه تجارة مبتدأة لارد
وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه في خطبته باليمن ايتوني بخميس او ببس اخذ منكم
مكان الصدقة فانه اهون عليكم وانفع للمهاجرين والانصار بالمدينة والنبي عليه السلام
كان يرى ما يبعثه اليه ولم يرد عليه وكان ضمن لرسول الله عليه السلام ان يعمل
بكتاب الله والسنة ولا يعمل برأيه الا بعدهما فدل انه ما فعل الا بالنص او بالائتة والمعنى فيه
انه ملك الفقير مالا متقوما بية الزكاة فيجوز كما لو ادى بعيرا عن خمس من الابل وهذا
لان المقصود اغناء الفقير كما قال عليه السلام اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ولا غناء
يحصل باداء القيمة كما يحصل باداء الشاة وهذا نظير الجزية فانها وجبت لكفاية لمقاتلة
فكان المعترف في حقهم انها محل صالح لكفايتهم حتى يتأدى القيمة بالاجماع بخلاف
الهدايا والضحايا فان المستحق فيها اراقة الدم حتى لو هلك بعد الذبح قبل التصديق به
لم يلزمه شيء واراقة الدم ليست بمتقومة ولا معقولة المعنى واستجود على الذفن واخذ
ليس بقربة اصلا حتى لا يتنفل به ولا يصار اليه عند العجز وما ليس بقربة لا تقوم مقامها القربة
فاما التصديق بالقيمة فقربة وفيه سد خلة فقير فيحصل به ما هو المقصود

قوله ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا للرزق الموعود اي ان ابطال قيد الشاة
المنصوص عليه اما كن بالنص تقطعي الذي يوجب اداء رزق الموعود بقربة نعتي
وما من دابة الا على الله رزقها الى الفقير بالامر بقوته تعالى واتوا لزكوة لا بالتعليل
وانما قلنا ان التغيير بالنص لا بالتعليل لان الرزق امر موسع يقوم بجس المال لا بما له بعينه

له ظواهر النصوص ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة
المثيرة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودليله الاسامة او الاعداد للتجارة
ولم يوجد لان في العلوقة تراكم المئونة فينعدم النماء معنى ثم السائمة هي التي
تكتفي بالرعي في اكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول او اكثر كانت حلوة لان
القليل تابع للاكثر ولا يأخذ المصدق خبار المال ولا رذالته ويأخذ الوسط لقوله عليه السلام

واشاة محل معين ضيق لا توسع فيه فكان من له الحق راضيا لاستبدال الشاة بسائر الاموال
لتدفع حواججه المختلفة فصارت كرجل له دين من جنس واحد ووعدا لناس آخر
بمواعيد مختلفة وامر رب الدين المديون بايفاء المواعيد من ذلك الدين الذي له عليه
فيصير رب الدين لا محالة راضيا باستبدال ماله الذي كان من جنس واحد بسائر الاموال ويكون
امره بذلك اذنا منه بالاستبدال ليصير المواعيد المختلفة منجزة من ذلك المال المعين كذا في
شرح التقويم وغيره العلوقة بالفتح ما يعلفون من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء من
علف الدابة علفا اطعمها العلف واعلفها لغة والعلوقة بالضم جمع علف كذا في المغرب

قوله له ظواهر النصوص هي قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ولم يصف بوصف
وقال صلى الله عليه وسلم لعاذخذ من الابل الابل وقال في اربعين شاة شاة الى اخبار
كثيرة من غير تقييد بوصف ثم قوله في خمس من الابل السائمة شاة لا يوجب
تقييد المطلق على ما عرف في اصول الفقه بل المقيد يصير سببا بهذا او المطلق
يصير سببا بما روينا **قوله** لان القليل تابع للاكثر وهذا التعليل انما يستقيم بقوله او اكثر
ولا يستقيم بقوله اعلفها نصف الحول فلا بد له من دليل آخر وهو ان يقول وقع
الشك في ثبوت سبب الايجاب فلا يجب ولا يرجح جهة الوجوب بجهة العادة
لما ان الترجيح انما يكون بعد ثبوت لسبب

لا تأخذوا من حزرات اموال الناس اي كرا ثمها وخذوا من حواشي اموالهم اي
اوساطها ولان فيه نظرا من الجانبين .

قال ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جنسه ضمه اليه وزكاه به وقال
الشافعي رحمه الله لا يضم لانه اصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الاولاد
والارباح لانها تابعة في الملك حتى ملكت بملك الاصل ولنا ان المجامعة هي العلة
في الاولاد والارباح لان عندنا يتعصر الميز فيعسر اعتبار الحول لكل مستفاد وما شرط
الحول الا للتيسير

قوله لا تأخذوا من حزرات اموال الناس بالحاء المهمة وانزاء المعجمة والفتحات
حزرة المال حيازة يقال هذا حزره نفسي اي حبر ما عندي والجمع حزرات
بالتحريك الحاشية صغار الابل الاكبار فيها وكذلك من الناس وقال ابن السكيت
الحاشيتان ابن المخاض وابن اللبون كذا في الصحاح وذكر في المغرب حذ من
حواشي اموالهم اي من عرضها يعني من جوانبها من غير احتيار وهي في الاصل
جمع حاشية الثوب وغيرها لجانبه **قوله** ومن كان له نصاب لى قوله وقال الشافعي
لا يضم لانه اصل في الملك اي ملك بسبب مقصود غير اسبب الذي ملك به تنصاب
الاول قلنا هو تبع للمزيد عليه في حق وجوب الزكاة وانه لو كان له ما تادروهم بملك
اربعين درهما تجب زكاة الاربعين اذا مضى عليه الحول اجماعا ونولا انه تبع للاصل
في حق المقدار لما وجبت الزكاة لان الاربع لا يصلح بنفسه سببا لوجوب الزكاة فلما
صار المستفاد تبعا لما عنده من تنصاب في حق وجوب الزكاة ففي حق الحول ترى
لان تأثير نقصان المقدار في منع الوجوب اكثر من تأثير عدم الحول حتى جاز
التعجيل قبل الحول ولم يجز قبل كمال النصاب وتفرع ان لم يوجد في المستفاد
فقد ضمناه بعله الجنسية لجواز ان يكون الاصل معلولا بعلتين . (قوله)

قال والزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في النصاب دون العفو
وقال محمد وزفر رحمهما الله فيهما حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعند محمد وزفر يسقط بقدره لمحمد وزفر
رحمهما الله أن الزكاة وجبت شكر النعمة المال والكل نعمة ولهما قوله عليه السلام في خمس
من الأبل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عشرة وهكذا قال في كل نصاب
وفي الوجوب من العفو ولأن العفو تبع للنصاب فيصرف الهلاك أولاً إلى التابع كالربح
في مال المضاربة ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله عليه يصرف الهلاك بعد العفو إلى
النصاب الأخير ثم إلى الذي يليه إلى أن ينتهي لأن الأصل هو النصاب الأول وما زاد
عليه تابع وعند أبي يوسف رحمه الله عليه يصرف إلى العفو ولا ثم إلى النصب شائعا
وإذا أخذ الخوارج الخراج وصدقة السوائم لا ينشئ عليهم لأن الإمام لم يحكمهم والجباية بالحماية
وأفتوا بأن يعيدوها دون الخراج فيما بينهم وبين الله تعالى لأنهم مصارف الخراج

قوله والزكاة في النصاب دون العفو عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى
وعند زفر ومحمد رحمهما الله فيهما ويصرف الهلاك إلى النصاب الأخير عند أبي حنيفة
رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله إلى العفو ثم إلى النصب شائعا بيان هذا ما إذا كان
لرجل أربعون من الأبل فهلك منها عشرون ففي الباقي أربع شياه عند أبي حنيفة رحمه الله
وقال أبو يوسف رحمه الله يجب فيها عشرون جزء من ستة وثلاثين جزء من ابنة لبون
وقال محمد رحمه الله يجب نصف بنت لبون **قوله** ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله يصرف
الهلاك بعد العفو إلى النصاب الأخير لأن النصاب الأول هو الأصل وما زاد
كالتابع له والهلاك يصرف إلى التابع ثم يصرف بعد العفو إلى النصاب الأخير
ولهذا الوعيل الزكاة عن نصب كثيرة وفي ملكه نصاب واحد جاز (قوله)

لكونهم مقاتلة والزكاة مصرفها الفقراء فلا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالدفع التصديق عليهم سقط عنه وكذا ما دفع الى كل جائل انهم بما عليهم من التبعات فقراء والاول احوط وليس على الصبي من بني تغلب في سائمته شيء

قوله لكونهم مقاتلة اذ اهل البغي يقاتلون اهل الحرب والخراج حق المقاتلة **قوله** والاول احوط لما قبل علم من يأخذ بما يأخذ شرط فلا حوط ان يعاد الخوارج قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الامام بحيث يستحلون قتل العادل وماله بتاويل القرآن ودأبوا ذلك وقالوا من اذنب صغيرة او كبيرة فقد كفر بالله تعالى وحل قتله الا ان يتوب ويمسكوا بظاهر قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها كذا في الفوائد الظهيرية وفي المبسوط فاما ما يأخذ سلاطين زماننا وهو اداء الظلمة من الصدقات والعشور والخراج فلم يتعرض له محمد رحمه الله في الكتاب وكثير من ائمة بلخ يفتنون بالاداء ثانيا فيما بينه وبين ربه كما في حق اهل البغي لعلمنا انهم لا يصرفون الى مصارف الصدقة وكان ابو بكر الاعمش يقول في الصدقات يفتنون بالاداء فاما في الخراج فلا ولا يصح انه يسقط ذلك من جميع ارباب الاموال اذا نوا بالدفع التصديق عليهم لان ما لهم في ايديهم اموال الناس وما عليهم من التبعات فوق ما لهم واوردوا ما عليهم لم يبق في ايديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة رحمه الله يجوز اخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن يونس بن هاشم والي خراسان وكان امير ابلخ وجب عليه كفارة يمين فسأل الفقهاء عما يكفر به فافتوا له بالصيام ثلثة ايام فجعل يبكي يحشمه انهم يقولون ما عليك من التبعات فوق ما لك من المال فكفارتك كثارة من لا يملك شيئا **قوله** وليس على الصبي من بني تغلب الى آخره وبنو تغلب قوم من المصارى من العرب كانوا بقرب

وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين دون صبيانهم وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء لان الواجب في الذمة فصار كصدقة الفطر ولانه منعه بعد الطلب فصار كالاستهلاك

من الروم فلما اراد عمر رضي الله عنه ان يوظف عليهم الجزية ابوا وقالوا نحن من العرب نائف من اداء الجزية فان وظفت علينا الجزية لحقنا باعدائك من الروم وان رأيت ان تأخذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعفه علينا فعلت ذلك فشاور عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسمي بينه وبينهم كردوس التغلبي قال يا امير المؤمنين صالحهم فانك ان تناجزهم لم تطقم فصالحهم عمر رضي الله عنه على ذلك وقال هذه جزية سموها ما شئتم فوقع الصلح على ان يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يتعرض لهذا الصلح بعده عثمان رضي الله عنه فلزم اول الامة وآخرهم *

قوله وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين ما يؤخذ من رجالهم فكذا يؤخذ من نساءهم ما يؤخذ من رجالهم وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا يؤخذ من نساءهم لانها بدل الجزية ولا جزية على النساء قلنا هذا بدل الصلح فيلزمها كما اذا صالحت عن القصاص اخذت به وان لم يجب عليها شيء من دية وجبت على العاقلة **قوله** وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء وذكر تفسير التمكن في الخلاصة الغزالية حيث قال لو اخرج مع التمكن عصي فان تلف المال ضمن وان اخرج به عذر قتل لم يضمن والتمكن في الاموال الباطنة بالظن باهل الاستحقاق وفي الظاهرة بالظن بالساعي في احد القولين **قوله** ولانه منعه بعد الطلب يعني ولئن سلمنا انه امانة في يده فالامانات تضمن بعد طلب من له (ولاية)

ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتبصير فيسقط بهلاك محله كدفع
العبد الجاني بالجناية يسقط بهلاكه والمستحق فقير يعينه المالك ولم يتحقق
منه الطلب وبعد طلب الساعي قيل يضمن وقيل لا يضمن لانعدام التفويت
وفي الاستهلاك وجد التعدي وفي هلاك البعض يسقط بقدره اعتبارا له بالكل

ولاية الطلب والشارع جعل صاحب المال مطالبا من نفسه عند التمكن فاذا امتنع بعد توجه
المطالبة عليه صار ضامنا كسائر الامانات على ان الخلاف ثابت فيما اذا طالبه الفقير
بالاداء والحق ثابت للفقير فاذا امتنع بعد وجود الطلب ممن له الحق صار ضامنا فيه •
قوله ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتبصير الواجب فعل تملك شطر من
النصاب ابتداء ومن امر بتمليك مال بعينه سقط الامر بذهاب المال لان المأمور به من
الفعل لا يتصور بدون محله وهذا لان محل الزكاة هو النصاب والحق لا يبقى بعد
فوات محله كما لعبد الجاني او العبد المديون اذ اقامت والشقص الذي فيه الشفعة اذا صار
بحرابطل حق الشفع فثبت ان البراءة عندنا ليس لعجز المأمور عن الاداء ولكن بانعدام
الفعل المأمور به شرعا لانه ما صار مشروعا الا بالمحل الذي اضيف اليه فلا يبقى
بدونه فلا يضمن وذلك لان وجوب الضمان بتفويت ملك او يد كما تراضا نات وهذا
بهذا التأخير ما فوت على الفقير يدا ولا ملكا فلا يصير ضامنا له شرعا بخلاف صدقة
الفطر والحج فان محل الواجب هناك ذمته لاماله وذمته باقية بعد هلاك المال
قوله والمستحق فقير يعينه المالك هذا جواب لقول الشافعي رحمه الله بانه منع بعد
الطلب بان طلب الفقير مقدار الواجب من الزكاة فمنعه نقول ماتعين هذا الفقير مستحقا
وله ان يصرفه الى من شاء من الفقراء وربما يمتنع من الاداء لصرفه الى من هو احوج
منه وبعد طلب الساعي قيل يضمن وهو قول العراقيين من اصحابنا لان الساعي
متعين للاخذ فلزمه الاداء عند طلبه فصار متعديا بالمنع كما لمودع اذا منع الوديعه والاصح

وان قدم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب جازلانه ادى بعد متب الوجوب
 فيجوز كما اذا كفر بعد الجرح وفيه خلاف مالك رح ويجوز التعجيل لاكثر من سنة
 لوجود السبب ويجوز لنصب اذا كان في ملكه نصاب واحد خلا فالزفر رحمة الله
 تعالى عليه لان النصاب الاول هو الاصل في السببية والزائد عليه تابع له
 والله تعالى اعلم بالصواب .

ان لا يضمن وهو اختيار مشايخنا رحمهم الله تعالى لان وجوب الضمان يستدعي
 تفويت يدا وملك ولم يوجد .
قوله وان قدم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب جاز ذكر في الايضاح
 ولا يعتبر المعجل في اتمام النصاب وبيانه اذا عجل شاة من اربعين فحال عليه
 الحول وعندة تسعة وثلثون فلا زكاة عليه وذكر في الزيادات ان كان صرف الى
 الفقراء وقعت نفلا وان كان قائما بعينه في يد الامام او الساعي اخذها وان باعها الامام
 لنفسه ضمنها والتمن له فان باع لينصدق بتمنها رد عليه التمن الى هنا من الايضاح
 ومن هذا وقع الامام العلامة صاحب النهاية في الموهوميت اقدم الى بيان الفرق بين الاداء
 معجلا وبين الاداء في آخر الحول فقال قلت عندنا يجوز التعجيل ولكن بين الاداء
 معجلا وبين الاداء في آخر الحول فرق وهو ان في المعجل يشترط ان لا ينقص النصاب
 في آخر الحول وفي الاداء في آخر الحول لا يشترط بيانه اذا عجل شاة من اربعين فحال
 الحول وعندة تسعة وثلثون فلا زكاة عليه حتى انه ان كان صرف الى الفقراء
 وقعت نفلا وان كانت قائمة بنفسها في يد الامام او الساعي اخذها وان باعها الامام لنفسه
 ضمنها وما اذا كان ادائه في آخر الحول فيقع عن الزكاة وان ينقص النصاب والمسئلة في الايضاح
 الى هذا كلامه لم يفرق استاذنا العلامة بين ما اذا كانت الشاة المعجلة في يد الامام
 والباقية في يدا مالك وبين ما اذا انتقص ما في يدا مالك بعد تعجيل شاة من اربعين (لا)

باب زكاة المال

فصل في الفضة

ليس فيما دون مائتي درهم صدقة لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة
والاوقية اربعون درهما فاذا كانت مائتين وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم
لانه عليه السلام كتب الى معاذ رضي الله عنه خذ من كل مائتي درهم خمسة
دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال *

لا يسترد ويصير المعجلة زكاة لان يد الساعي يد المالك في حق تكميل النصاب اذا تم
الحول والشاة في يده وفي الثانية لا يصير زكاة لانه لا يكمل به النصاب حيث انتقص
الباقية في يد المالك وما ذكر في الايضاح من مسئلة الزيادات من قوله وان كان قائما في
يد الامام والساعي اخذها محمول على ما اذا انتقص الباقي في يد المالك والدليل عليه
ما ذكر في الايضاح بعد هذا في هذه المسئلة وما اذا صرف الى الامام ثم تم الحول
والباقي في يده وقع الذي في يد الامام عن الزكاة وان انتقص مما كان في يده
كان له ان يسترده من الامام والله اعلم *

باب زكاة المال

فصل في الفضة

اراد بالمال غير السوائم على خلاف عرف اهل البادية فان اسم المال عندهم انما
يقع على النعم وعن محمد رحمه الله المال كل ما يملكه الناس من دراهم اود نانير
او حنطة او شعير او حيوان او ثياب او غير ذلك كذا في المغرب الاوقية بالتشديد
اربعون درهما فعولة من الوفاية لا نهايتي صاحبها من الضرر وقيل هي فعيلة من الاوق
الثقل والجمع الاواني بالتشديد والتخفيف كذا في المغرب *

(قوله)

(كتاب الزكاة - باب زكاة المال - فصل في الغضة)

قال ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ما زاد على المائتين فزكوته بحسابها وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام في حديث علي رضي الله تعالى عنه وما زاد على المائتين فبحسابه ولان الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال واشتراط النصاب في الابتداء لتحقيق الغنى وبعد النصاب في السوائيم تحرزا عن التشقيص ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قوله عليه الصلوة والسلام في حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لا تأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمر وابن حزم وليس فيما دون الاربعين صدقة ولان الحرج مدفوع

قوله وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه ما زاد على المائتين فزكوته بحسابه وهو قول علي وابن عمر وابراهيم النخعي رضي الله تعالى عنهم وقال طائفة البصريين رحمه الله تعالى عليه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ مائتي درهم فيجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** واشتراط النصاب في الابتداء ليتحقق الغنى جواب لاشكال يرد على قوله ولان الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال ووجه الاشكال ان يقال لو كانت الزكاة واجبة شكرا لنعمة المال لما اشترط النصاب في الابتداء في غير السوائيم ولما اشترط في الابتداء والانتفاء في السوائيم فاجاب عنه وتحقيقه ان النصاب في الابتداء في غير السوائيم لحصول الغنى للمالك به ففي الزيادة المعتبرة زيادة الغنى وذلك حاصل بالقليل والكثير وفي الابتداء والانتفاء في السوائيم تحرزا عن التشقيص واحتج ابو حنيفة رحمه الله بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ها توابع عشوراهم والكم من كل اربعين درهما درهم اراد بالاموال الدراهم ثم لا يجب كذلك ابتداء فثبت ان المراد به بعد المائتين والنهي عن الاخذ من الكسور في حديث عمرو بن حزم (ليس)

وفي إيجاب الكسور ذلك لتعذر الوقوف والمعتبر في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الأمر عليه وإذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة وإذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم العروص يعتبر أن تبلغ قيمته نصاباً لأن الدرهم لا تخلو عن قليل غش لأنها لا تطبع إلا به وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة وهو أن يزيد على النصف اعتباراً للحقيقة وسند كره في الصرف أن شاء الله تعالى إلا أنه في غالب العش لا بد من نية النجاسة كما في سائر العروص

ليس فيما دون الأربعين صدقة دليل على أن المراد من قوله في كل أربعين درهما درهم نفى الوجوب فيما دون الأربعين •

قوله وفي إيجاب الكسور ذلك أي الحرج لتعذر الوقوف وذلك أنه إذا ملك مائتي درهم وسبعة دراهم فعندهما تجب عليه خمسة دراهم وسبعة أجزاء من أربعين جزء من درهم وفي السنة الثانية زكوة ما بقي وهو مائتا درهم ودرهم وثلاثة وثلثون جزء من درهم فيتعذر الوقوف على مقدار الواجب فيه **قوله** بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه أعلم أن الدراهم في الابتداء كانت على ثلاثة أصناف صنف منها كل عشرة منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال وصنف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل كل درهم ثلاثة أخماس مثقال وصنف منها كل عشرة منه خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس يتصرفون بها ويتعاملون فيما بينهم إلى أن استخلف عمر رضي الله عنه فأراد أن يحتوفي الخراج بالأكثر فالتمسوا منه التخفيف فجمع حمام زمانه ليتوسطوا ويوفقوا بين الدراهم كلها وبين مرامه عمرو بن مرامه الرعية فاستخرجوا له وزن السبعة وإنما فعلوا ذلك لأحد وجوه ثلاثة أحدها أنك إذا جمعت من كل صنف عشرة صار الكل أحد وعشرين مثقالاً

الا اذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا لانه لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة والله تعالى اعلم بالصواب .

فصل في الذهب

ليس فيما دون عشرين مثقالا من ذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها التحول ففيها نصف مثقال لما روينا والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وهو المعروف ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان لان الواجب ربع العشر وذلك فيما قلنا اذ كل مثقال عشرون قيراطا وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وعندهما تجب بحساب ذلك وهي مسألة الكمور وكل دينار عشرة دراهم في الشرع فيكون اربعة مثاقيل في هذا كاربعين درهما وفي تبرالذهب والفضة وحليهما واوانيهما الزكاة

فاذا اخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل والثاني انك اذا اخذت ثلث عشرة من كل صنف وجمعت بين الاثلاث الثلاثة المختلفة كانت سبعة مثاقيل والثالث انك اذا القيت الفاضل على السبعة من العشرة اعني الثلاثة والفاضل ايضا على السبعة من مجموع الستة على الخمسة اعني الاربعة ثم جمعت مجموع الفاضلين اي فاضل السبعة من العشرة وفاضل المجموع من الستة والخمسة وهوما القيت كان سبعة مثاقيل فلما كانت سبعة مثاقيل اعدل الاوزان فيها ودارت في جميعها بطريق مستقيم اختاروها . **قوله** الا اذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا اي يجب في تلك الفضة دون غشها زكاة من غير اعتبار القيمة ونية التجارة والله اعلم بالصواب .

فصل في الذهب

قوله والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم هذا التعريف لزيادة الايضاح لانه عرف من قوله وهو ان يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل ان المثقال ما يكون كل (سبعة)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لانه مبتذل في مباح فشابه ثياب البذلة ولنا ان الحبيب مال تام ودليل النماء موجود وهو الاعداد للتجارة خلقة والدليل هو المعتبر بخلاف الثياب والله اعلم بالصواب •

سبعة منه وزن عشرة دراهم وسؤال الدور وهم اذ كل واحد من الدراهم والمثقال معروف لكن عرف المعتبر من الدراهم بان يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال معروف فحصل منه ان نسبة المثلثال الى الدراهم ان يكون كل سبعة منه على وزن عشرة دراهم ثم صرح ببيان هذه النسبة في باب الذهب لزيادة الكشف والايضاح وهم علماء هداة يغيثون ما افادوا على الكمال من غير نقص واخلاق جزاهم الله تعالى خير الجزاء •

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال وانما خصهما ليمتاز به كل ما يباح استعماله من الذهب والفضة عما لا يباح استعماله وذكر في الخلاصة الغزالية اما من الحلي المباح من الذهب والفضة فلا زكاة فيها على اصح القولين لانه رخص استعمالها كسائر السلع وان كانت محظورة او آنية فالزكاة واجبة وفي الايضاح اذا كان له اناء فضة وزنه مائتان وقيمته ثلثمائة درهم فان كان زكى من عينه تصدق بربع عشرة على الفقير فيشاركه فيه وان ادى من قيمته فعند محمد رحمه الله يعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة معتبرة فاما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو ادى خمسة دراهم من غير الاناء سقط عنه الزكاة لما بينا ان الحكم عنده مقصور على الوزن فان ادى من الذهب ما تبلغ قيمته خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز بالاجماع لان الجودة متقومة عند المقابلة بخلاف الجنس فاذا ادى القيمة وقعت عن القدر المستحق وفيه ايضا وروى ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا اعطى الفضة مكان الفضة فان كان وزن الفضة فيما دفع اقل لم يجز حتى يعطى قدر النقصان نحو ان تؤدى النهرجة عن الجياد وان كان التفاروت فكمح

(كتاب الزكاة ... باب زكاة المال ... فصل في العروض)

فصل في العروض

الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنه ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق او الذهب لقوله عليه السلام فيها يقومها فيؤدي من كل ما نتي درهم خمسة دراهم ولانه معد للاستثناء باعداد العبد فاشبه المعد باعدادا لشرع وتشتري نية التجارة ليثبت الاعداد ثم قال يقومها بما هو انفع للمساكين احتياطا لحق الفقراء قال العبد الضعيف عصمه الله وهذه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفي الاصل حيرة لان الثمين في تقدير قيم الاشياء بهما سواء وتفسير الانفع ان يقومها بما يبلغ نصابا وعن ابي يوسف انه يقومها بما اشترى ان كان الثمن من النقود لانه ابلغ في معرفة المالة وان اشتراها بغبر النقود قومها بالنقد الغالب وعن محمد رحمه الله تعالى انه يقومها بالنقد الغالب على كل حال كما في المغصوب والمستهلك واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصا نه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة لانه يشق اعتبار الكمال في اثنا نه امالا بدمنه في ابتداء نه للانعقاد وتحقيق الغنى وفي انتها نه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لانه حالة البقاء بخلاف مالوهلك الكل حيث يبطل حكم الحول ولا تجب الزكاة لانعدام النصاب في الجملة ولا كذلك في المسئلة الاولى لان بعض النصاب باق فيبقى للانعقاد .

لمعنى في الوصف نحو ان يؤدي الجهاد عن المضروبة جاز وكذلك ان اعطى تبراجيدا من المصوغ وقيمة المصوغ اكثر بصاغتها جاز لان الجودة لا قيمة لها والله اعلم .

فصل في العروض

قوله وتشتري نية التجارة اي حالة الشراء فاما اذا كانت النية بعد الملك فلا بد من اقتران عمل التجارة بنيتها حتى تعمل نيته لان مجرد النية لا تعمل على ما مر **قوله** بالنقد الغالب على كل حال اي سواء اشتراها باحدا لنقدين او بغيره **قوله** كما في المغصوب لان التقويم في حق الله تعالى معتبرا بالتقويم في حق العباد ومتى وقعت الحاجة الى تقويم المغصوب في المستهلك تقوم بالنقد الغالب في البلاد فكذا هذا **قوله** فنقصاته فيما (بين)

(كتاب الزكاة ... باب زكاة المال ... فصل في العروض) (١١)

قال وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم النصاب لان الوجوب في الكل باعتبار التجارة وان افرقت جهة الاعداد .

بين ذلك لا يسقط الزكاة وقال الشافعي رجح كمال النصاب في السوائيم من ابتداء الحول الى انتهائه شرط وفي مال التجارة يعتبر الكمال في آخره لا غير لان الزكاة تتعلق بقدر ووصف وفوات الوصف في خلاله يبطل حكم الحول وفوات بعض القدر او لم يوصف نصاب التجارة يتعدى اعتبار النصاب في اثناء الحول لان القيمة تزداد وتتناقص في كل ساعة فتعذر عليه التفريق في كل وقت فسقط اعتباره حالة البقاء ويسقط في الا ابتداء ايضا لان اعتباره في الابتداء انما يكون لاجل البقاء لنا ان النصاب شرط للسروفي اعتبار الكمال في اثنائه عسرا فلا يعتبر ما لا يد منه في ابتداءه لان انعقاد وتحقق الغنى وفي انتهائه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لانه حالة البقاء فلم يشترط الغنى فيه بل هي حال بقاء الحول المنعقد فيشترط بقاء شيء من المحل لبقاء الحول حتى لو هلك كله بطلت اذا لم يبق ما يصلح لبقاء الحول وهذا كمن حلف بعق مبدع ان يدخل الدار فان الملك يشترط حال اليمين لان انعقاد اليمين وحال الدخول لنزول العنق لا فيما بين ذلك واعتبار الخصم فوات بعض القدر وفوات الوصف لا يستقيم لان فوات الوصف هناك وارد على كل النصاب فصار كهلاك النصاب كله وذلك لانه لما اعد هذا للاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحا لبقاء الحول لان العلوفة ليست من مال الزكاة فصار كون كل ما علوفة كهلاك كل ما فاما بعد هلاك البعض بقي المحل صالحا لبقاء الحول لان الشيء اذا انعقد على الكل يبقى منعقدا على البعض كما اذا هلك بعض مال المضاربة يبقى العقد في الباقي .

قوله وان افرقت جهة الاعداد فان الاعداد في العروض من جهة العباد لا اعدادها للتجارة وفي النقد من الله تعالى فانهما خلقا للتجارة فهما للتجارة وصعها والعروض لها جعل

(قوله)

ويضم الذهب الى الفضة للمجانسة من حيث الثمنية ومن هذا الوجه صار سببا ثم تضم بالقيمة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالاجزاء وهو رواية عنه حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب وتبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلافا لهما مما يقولان المعتبر فيهما القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكاة في مصوغ وزنه اقل من مائتين وقيمتها فوقها هو يقول ان الضم للمجانسة وهي تحقق باعتبار القيمة دون الصورة فيضم بها والله اعلم.

قوله ويضم الذهب الى الفضة وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لانهما جنسان مختلفان صورة ومعنى كالابل والغنم والاتحاد معنى الثمنية لا يوجب اتحاد الجنس كالركوب في حق الدواب ونحن نقول بان الاتحاد بينهما ثابت في الوصف الذي صار العين به سببا لوجوب الزكاة وهو الثمنية فلا يعتبر الاختلاف في الصورة كعروض التجارة بخلاف الابل والغنم لان الزكاة فيهما باعتبار العين والاميان مختلفة حقيقة **قوله** حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل انما خص هذه الصورة لانه انما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء ولا يظهر عند تكامل الاجزاء كما اذا كان من كل واحد منهما نصف النصاب بان كان له عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم او من احدهما ثلثه ارباع النصاب والربع من الآخر بان كان له مائة وخمسون درهما وخمسة مثاقيل او على العكس فانه يضم بالاجماع لانه متى انتقص قيمة احدهما يزداد قيمة الآخر فيمكن تكميل ما انتقص قيمة بما ازداد فتجب الزكاة بخلاف **قوله** هو يقول ان الضم للمجانسة وهي تحقق باعتبار القيمة دون الصورة واعتبار الوزن اعتبار الصورة فاما مسألة الا بريق فنقول القيمة انما يمكن اعتبارها عند المقابلة بغيرها فاما بانفرادها فلا فاذا اجتمعتا يمكن اعتبار التقويم وحاصل مسائل الضم ان عروض التجارة يضم بعضها الى بعض بالقيمة وان اختلفت اجناسها (وكذا)

باب في من يمر على العاشر

واذا مر على العاشر بمال فقال أصبته منذ شهر

وكذا تضم هي إلى النقدين بالاجماع والسوائم من مختلفي الجنس مثل الابل والبقرة والغنم لا يضم بعضها إلى بعض بالاجماع والنقد ان يضم احدهما إلى الآخر في تكميل النصاب عندنا خلافاً للمشافعي ولكن اختلف علماء الثلاثة في كيفية الضم وفي الايضاح والاجراء الذين يعملون الناس اذا ابتاعوا عيانياً ليعملوا بها فحال الحول عليهم فهذا على وجهين كل ما يبقى اثره في المحل كالعصفور والزعفران وما شبه ذلك فان في ذلك الزكاة لان ما يأخذ في حكم العرض عن هذا العين ولهذا حق الحبس لاستيفاء الاجرة فكان العين معداً للتجارة ومالا يبقى له اثر في العين كالصابون والاشنان لا تجب الزكاة لان ما يأخذه ليس بعوض لان العين لم يبق فلا تجب فيه الزكاة وأما آلات الصانع الذين يعملون بها وظروف الامتعة للتجارة لا تجب فيه الزكاة لانها ليست بمعدة للتجارة وكذا قالوا في النحاس اذا اشترى المقادير والجلال بان كان يبيع مع الدواب تجب الزكاة وان كان لحفظ الدواب بها فلا زكاة فيها كآلة الصانع.

باب في من يمر على العاشر

قوله اذا مر على العاشر بمال اي بمال الزكاة واراد به الاموال الباطنة لان ثبوت ولاية الاخذ في الاموال الظاهرة وهي السوائم لا يختص بالمرور ويدل عليه قوله بعد هذا وكذا الجواب في صدقة السوائم **قوله** فقال أصبته منذ شهر يريد به انه لم يحل عليه الحول لان الشهر جمع فله وهي تقع على العشرة فما دونها.

(قوله)

او علي دين وحلف صدق ، والعاشر من نصبه الا امام على الطريق لياخذ الصدقات
 من التجار فمن انكر منهم تمام الحول او الفراغ من الدين كان منكرا للوجوب
 والقول قول المنكر مع اليمين وكذا اذا قال اديتها الى عاشر آخر ومراة اذا كان
 في تلك السنة عاشر آخر لانه ادعى وضع الامانة موضعها بخلاف ما اذا لم يكن عاشر
 آخر في تلك السنة لانه ظهر كذبه بيقين وكذا اذا قال اديتها انا يعني الى الفقراء في المصر
 لان الاداء كان مفوضا اليه فيه وولاية الاخذ بالمرور لدخوله تحت الحماية وكذا الجواب
 في صدقة السوائم في ثلثة فصول وفي الفصل الرابع وهو ما اذا قال اديت بنفسي
 الى الفقراء في المصر لا يصدق لان الاداء ما كان مفوضا اليه فلا يصدق وان حلف
 وقال الشافعي رحمه الله يصدق لانه اوصل الحق الى المستحق ولنا ان حق الاخذ للملطان
 فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة ثم قيل الزكاة هو الاول والثاني سياسة وقيل
 هو الثاني والاول ينقلب نفلا وهو الصحيح ثم فيما يصدق في السوائم واموال التجارة

قوله او علي دين اريد به دين مطالب من العباد اذ هو المانع **قوله** وحلف صدق وعن ابي
 يوسف رح لا يمين في هذه الوجوه كما في قوله صمت وصلبت اذ الزكاة عبادة خالصة لله تعالى
 فكانت بمنزلة الصوم والصلوة وجه ظاهر الرواية ان هذه عبادة تعلق بها حق العاشر في الاخذ
 وحق الفقراء في المنفعة فالعاشر بعد ذلك يدعي عليه معنى لواقربه يلزمه فيستحلف
 لرجاء النكول كما في سائر الدعاوي ولا يلزم عليه حد القذف فانه لا يستحلف فيه
 اذا انكروا ان تعلق حق العباد به لما ان اليمين مشروعة للنكول والقضاء بالنكول في الحدود
 متعذر بخلاف الصوم والصلوة فانه لم يتعلق بهما حق العباد ولا يكذب فيهما احدهما
 الساعي يكذبه **قوله** وكذا اذا قال اديتها انا يعني الى الفقراء في المصر فاما اذا ادعى
 الاداء من الاموال الظاهرة او من الاموال الباطنة بعد الاخراج الى السفرة لا يصدق (و)

لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وشرطه في الاصل وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ادعى ولصدق دعواه علامة فيجب ابرازها وجه الاول الخط يشبه الخط فلا يعتبر علامة .

وقال الشافعي رحمه الله عليه صدق لان الزكاة حق الفقراء قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء اضافة اليهم بلام الملك وقد اوصل الحق الى المستحق فتبرأ ذمته كما لمشتري من الوكيل اذا وفى الثمن الى الموكل ولنا ان حق الاخذ للسلطان قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقال عليه السلام خذ من الابل الابل فلا يملك الغني ابطاله كمن عليه الجزية اذا صرفه بنفسه الى المقاتلة وكما لو صرف الوارث الثلث الموصى به الى الفقراء يأخذ الوصي ثلثاً خروجه لو ادعى صاحب الطعام العشر الى الفقراء يعشرا لا امام ثانياً فكذا هنا الا ان يجيز الامام او الوصي اعطاؤه وان لم يجز قبل الزكاة هو الثاني والا ول ينقلب نفلاً وقيل هو الاول كما لو خفي على الساعي مكان ماله كان ادائه صحيحاً ولو صدقه السلطان قبل لا يأخذ ثانياً وقيل يأخذه وفي التفاريق يجوز دفع زكاة الاموال الظاهرة والعشر الى الفقراء فيما بينه وبين الله وان كان للامام ان يأخذها ثانياً وذكر في التفاريق ايضا ان وقف على اهل بلدة لا يثرون زكاة الاموال الباطنة طالبتهم بها وكذا من عرف بذلك ضرب وطول بالاداء وفي الاشاعات اذا امتنع من اداء الزكاة يحبس حتى يؤدي .

قوله لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله في الجامع الصغير ولا يشترط ان يأتي بخط البراءة وهو الاصح ثم على قول من يشترط البراءة في التصديق هل يشترط معها اليمين ايضا كما يشترط اليمين اذا لم يأت بالبراءة على ما هو ظاهر الرواية ام لا اختلفوا فيه قال الامام التمر تاشي رحمه الله وفي الشافعي لو اتى بالخط ولم يحلف لم يصدق عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يصدق شهادة الظاهر له

قال وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم
فترامى تلك الشرائط تحقيقا للتضعيف ولا يصدق الحربي الا في الجواني
يقول هن امهات اولادي لان الاخذ منه بطريق الحماية وما في يده من المال
يحتاج الى الحماية غير ان اقراره بنسب من في يده منه صحيح فكذا بامية الولد لانه
يبتني عليه فانه تمت صفة المالية فهن والاخذ لا يجب الا من المال .

قال ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر
هكذا امر رضي الله تعالى عنه ساعته وان مرحري بخمسين درهما
لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا يأخذون منا من مثلها لان الاخذ منهم بطريق المجازاة
بخلاف المسلم والذمي لان المأخوذ زكوة او ضعفها ولا بد من النصاب وهذا في الجوامع
الصغيرة في كتاب الزكاة لاننا أخذ من القليل وان كانوا يأخذون منا منه لان
القليل لم يزل عفو لانه لا يحتاج الى الحماية .

قال وان مرحري بما تني درهم ولا يعلم كم يأخذون منا يأخذ منه العشر لقول
عمر رضي الله فان اعيابكم فالعشر وان علم انهم يأخذون منا ربع عشر ونصف
عشر يأخذ بقدره وان كانوا يأخذون الكل لاننا أخذ الكل لانه غدر وان كانوا
لا يأخذون اصلا لاننا أخذ لئلا نتركوا الاخذ من تجارنا ولا نأحق بمكارم الاخلاق
قال وان مرا الحربي على عاشر عشرة ثم مر مرة اخرى لم يعشرة حتى يحول
الحول لان الاخذ في كل مرة استيصال المال وحق الاخذ لحفظه ولان حكم الامان
الاول باق وبعد الحول يتجدد الامان

قوله فترامى تلك الشرائط اي من الحول والنصاب والفراغ من الدين وكونه للتجارة
قوله تحقيقا للتضعيف فان تضعيف الشيء انما يكون ان لو كان المضعف على اوصاف
المضعف عليه والا يلزم ان يكون تبديلا لا تضعيفا فيجب ان لا يتبدل شيء وراء التضعيف (كما)

لانه لا يمكن من الإقامة الاحوال والاخذ بعده لا يتصل المال وان عشرة فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرة ايضا لانه رجع بامان جديد وكذا الاخذ بعده لا يقضي الى الاستيصال وان مر ذمي بخمر او خنزير مشرا بخمر دون الخنزير وقوله عشر الخمر اي من قيمتها وقال الشافعي رحمه الله لا يعشرهما لانه لا قيمة لهما وقال زفر يعشرهما لا ستوايهما في المالية عندهم وقال ابو يوسف رح يعشرهما اذا مر بهما جملة كأنه جعل الخنزير تبعا للخمر

كما قلنا في التضعيف على بني تغلب فان قبل اهل الذمة الحقوا بالمسلمين فيما لهم وعليهم بالحدوث فوجب ان يؤخذ منهم ربع العشر كما مسلمين قلنا المأخوذ من زكاة حقيقة والمأخوذ منهم كالجزية حتى يصرف الي مصارف الجزى وليس بزكاة حقيقة لانها ظاهرة وهم ليسوا من اهلها ولكنها زكاة في حقهم فالحقوا بالمسلمين في اعتبار الاحول وكالانصاب فوجب التضعيف كبني تغلب اظهار الصغار الكفر ولان حاجة الذمي الى الحماية اكثر لطمع اللصوص في اموالهم ولما وجب الاخذ من الحربي لهذه العلة وجب ان يضعف عليه ما يؤخذ من الذمي لان الحربي من الذمي كالذمي من المسلم حتى لا تقبل شهادة الحربي على الذمي كشهادة الذمي على المسلم تحقيقا لفصل الذل والصغار لانه بمظنة الاسترقاق ونهب الاموال *

قوله لانه لا يمكن من الإقامة الاحوال اي قريبا من الاحول وفي الكافي للعلامة النسفي رح وذكر في بعض نسخ الهداية لانه لا يمكن من المقام الاحوال وهو غلط من الكاتب والصواب ما ذكر في بعض النسخ بدون الا كما ذكر في المبسوط والجامع الصغير لفخر الاسلام وغيره **قوله** عشر الخمر اي من قيمتها وعند مصروق رحمه الله من عينها **قوله** والمسلم يحمي خمر نفسه فانه لو غصب خمر من مسلم كان له ان يخاصم ويسترد تثبت انه محمي في حقه فجاز ان يكون في حق غيره كذا ذكر في "اينما" **قوله** كأنه جعل الخنزير تبعا للخمر

اذ مالية الخمر اظهر من مالية الخنزير لانها قبل الذم والوعاء ذمة ذمة

فإن مر بكل واحد على الأفراد عشر الخمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر أن القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير منها وفي ذوات الأمثال ليس لها هذا الحكم والخنزير منها وإن حق الأخذ للحماية والمسلم يحمي خمر نفسه للتخليل فكذا يحميها على غيره ولا يحمي خنزير نفسه بل يجب تسميته بالأسلام فكذا لا يحمي على غيره ولو مر صبي أو امرأة من بني تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل

ما لا بالتخليل ولا كذلك الخنزير ولهذا إذا هجز المكاتب ومعه خمر يصير ملك المولى بخلاف الخنزير وكم من شيء لا يثبت قصدا ويثبت تبعا كوقف المنقول تبع للعقار .
 قوله فان مر بكل واحد على الأفراد عشر الخمر دون الخنزير أي عند أبي يوسف رحمه الله وأما مندهما فالحكم كذلك سواء مر بهما أو على الأفراد لا يقال ما ذكرتم أن القيمة في ذوات القيم لها حكم العين منقوض بما إذا اشترى ذمي دارا بخنزير وشفعها بمسلم أخذها بقيمة الخنزير إذ لو كان للقيمة حكم العين لما أخذها بالقيمة وأيضا منقوض بما إذا تلف المسلم خنزير الذمي يضمن قيمته ولو كان لها حكم العين لما ضمنها كما لا يضمن عين الخنزير لأننا نقول القيمة في حق ذوات القيم بمنزلة عينها من وجه دون وجه أما أنها ليست عينها فظاهر لأنهما متغايران حقيقة وأما أنها بمنزلة عينها فيما إذا تزوج امرأة على عبد بغير عينه ثم أتاها بالقيمة تجبر المرأة على القبول كما لو أتاها بالمسمى فلما دارت القيمة بين أن يكون بمنزلة العين وبين أن لا يكون أعطي لها حكم العين في حق الأخذ لأن فيه اقترابا مما هو في حكم نجس العين ولم يعط له حكم العين في حق الإعطاء لأنه موضع إزالة وتبديد فكان هذا نظير ما ذكر في مسألة المرقين بالانتفاع بالاستهلاك وذكر في الفوائد الظهيرية بعد قوله وأخذ القيمة فيما لا يكون من ذوات الأمثال ينزل منزلة أخذ العين فإن قيل ما ذكرته بشكل بذمي استهلك عليه ذمي خنزيره حتى ضمن قيمته فأخذ القيمة وقضى (بها)

لما ذكرنا في السوائم ومن مر على عاشر مائة درهم وأخبره ان له في منزله مائة أخرى
قد حال عليها الحول لم يترك التي مربها لقلته وما في بيته لم يدخل تحت حمايته
فلو مربها نتي درهم بضاعة لم يعثرها لانه غير مأذون بادهاء زكوته

قال وكذا المضاربة يعني اذا مضارب به على العاشر كان ابو حنيفة يفرح يقول اولاً يعثرها
لقوة حق المضارب حتى لا يملك رب المال نهيه عن التصرف فيه بعد ما صار عروفا
فتزل منزله المالك ثم يرجع الى ما ذكر في الكتاب وهو قولهما لانه ليس بمالك ولا نائب عنه
في اداء الزكاة الا ان يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصاباً فيؤخذ منه لانه مالك له

بها ديناً عليه لمعلم جاز ولو كان اخذ القيمة كما اخذ العين لما جاز القضاء قيل له لما قضى بها
ديناً عليه وقعت المقاصة والمعاوضة بينه وبين صاحب الدين وعند ذلك يختلف السبب
واختلاف الاسباب ينزل بمنزلة اختلاف الاميان على ما عرف وكذا ذكر
سؤالاً في النكته الثانية على قوله فكذلك الا يحتملها بغيره فان قيل المسلم او الذمي
اذا غصب خنزيرة ذمي وتحاكم الى القاضي فالقاضي يأمره بالرد والتسليم والا امر
بالرد والتسليم حماية له قيل له نعم ندعي انه اذا لم تكن له ولاية حماية خنزير
نفسه لا يكون له ولاية حماية خنزير غيره لغرض يستوفيه وههنا لو حماه لغرض
يحتمليه ولا كذلك القاضي فافتقرا وذكر الامام المحجوبي رحمه الله واذا امر الذمي عليه
بجلد الميتة هل يأخذ منه شيئاً ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله عن الكرخي رحمه الله انه
يأخذ منه فانه كان مالا في الا بتداء ويصير مالا في الانتهاء بالدفع فكان كالخمره

قوله لما ذكرنا في السوائم لان مال التاجر اذا مرب به على العاشر بمنزلة السوائم
لحاجته الى الحماية وقد بينا انه لا يؤخذ من سوائم صبيانهم ويؤخذ من سوائم
نساءهم فكذلك حكم التاجر منهم اذا مر على العاشر (الوقفة)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الزكاة من سوائم
الزكاة من سوائم
الزكاة من سوائم

(كتاب الزكوة - باب في من يمر على العاشر)

ولو مر عبد مأذون به بمائتي درهم وليس عليه دين عشرة قال ابو يوسف رحمه الله لا ادري ان ابا حنيفة رحمه الله رجع عن هذا ام لا وقياس قوله الثاني في المضاربة وهو قولهما انه لا يعشرهما لان الملك فيما في يده للمولى وله التصرف فصار كالمضارب وقيل في الفرق بينهما ان العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعهد على المولى فكان هو المحتاج الى الحماية والمضارب يتصرف بحكم النيابة حتى يرجع بالعهد على رب المال فكان رب المال هو المحتاج فلا يكون الرجوع في المضارب رجوعا منه في العبد وان كان مولاه معه يؤخذ منه لان الملك له الا اذا كان على العبد دين يحبط بماله لانعدام الملك او للشغل

قال ومن مر على عاشر الخوارج في ارض قد غلبوا عليها فعشرة يثنى عليه الصدقة معناه اذا مر على عاشر اهل العدل لان التقصير جاء من قبله من حيث انه مر عليه .

قوله ولو مر عبد مأذون بمائتي درهم وليس عليه دين عشرة وفي الايضاح قال ابو يوسف رح لا اعلم انه رجع في العبد ام لا والصحيح ان رجوعه في المضارب رجوع في العبد المأذون وفي الجامع الصغير التمر تاشي وقال ابو يوسف رح رجوعه في المضارب رجوع في المأذون لانهما في المعنى سواء وقيل لا مشابهة بينهما فان ولاية المأذون اعم لان الاذن في نوع اذن في الانواع ولا كذلك المضارب وفي الاصل لا يعشرهما لانهما امر بالتجارة وذكر فخر الاسلام في الجامع الصغير وقد ذكر في كتاب الزكوة انه لا يؤخذ من هؤلاء جميعا بعد ذكر المضارب والمستبضع والعبد المأذون **قوله** حتى لا يرجع بالعهد على المولى اي العبد المأذون اذا لزمه دين يؤدى من كسبه ورقبته ولا يرجع به على المولى اما المضارب اذا اشترى شيئا ولم يؤد الثمن حتى هلك مال المضاربة يرجع به على رب المال **قوله** الا اذا كان على العبد دين يحبط بماله اي حينئذ لا يؤخذ منه سواء كان معه مولاه او لم يكن **قوله** لانعدام الملك اي عند ابي حنيفة رح وقوله للشغل اي عندهما والله اعلم . (باب)

باب المعادن والركاز

قال معدن ذهب أوفضة أو حديد أو رصاص أو صخر وجد في أرض خراج أو عشر ففيه الخمس عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا شيء عليه فيه لأنه مباح سبقت يده إليه كالصيد إلا إذا كان المستخرج ذهباً أوفضة فيجب فيه الزكاة ولا يشترط الحول في قول لأنه نماء كله والحول للتمية ولنا قوله عليه الصلوة والسلام

باب المعادن والركاز

في الإيضاح ما يخرج من الأرض ثلاثة أنواع منها ما ينطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص وفي جميعه الخمس وقال الشافعي رحمه الله عليه في الذهب والفضة ربع العشر وهو بمنزلة الزكاة ولا يجب في غيرهما شيء والنوع الثاني ما كان ماؤها كالحقار والنفط ولا شيء فيه لأنه مائع بمنزلة الماء وإن كانت العين في أرض خراجية يجب الخراج في الموضع الذي يتأتى فيه الزراعة والنوع الثالث الذي ليس بمائع ولا مطبع كالجص والنورة وما أشبه ذلك ولا شيء فيه لأنه من أجزاء الأرض كالتراب وكذلك الياقوت والفيروز وغير ذلك لأنه حجر وقد قال صلى الله عليه وسلم لا زكاة في حجر والمراد به الحق المتعلق بالمعدن قال معدن ذهب وجد في أرض خراج أو عشر احتزبه عما إذا وجد المعدن في الدار فإنه لا خمس فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وأما إذا وجد المعدن في المفازة التي لا مالك لها ففيه الخمس عندنا أيضاً كما إذا وجد في أرض العشر والخراج كذا في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى عليه

(قوله)

وفي الركاز الخمس وهو من الركز فاطلق على المعدن ولا نها كانت في ايدي الكفرة وحوتها ايدينا غلبة فكانت غنيمة وفي الغنائم الخمس بخلاف الصيد لانه لم يكن في يدا احد الا ان للغنائمين يدا حكمية لثبوتها على الظاهر واما الحقيقة فللواجد فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد ولو وجد في داره معدنا فليس فيه شيء عند ابي حنيفة رحمه الله وقال فيه الخمس لا طلاق ما روينا

قوله وفي الركاز الخمس فانه عليه الصلوة والسلام لما سئل عما يوجد في الحرب العادي قال فيه وفي الزكاة الخمس فعطف الركاز على المدفون فعلم ان المراد بالركاز المعدن ولانه مأخوذ من الركز وهو الاثبات وهذا المعنى حقيقة في المعدن لانه خلق فيه مركبا وفي الكنز مجاز للمجاورة والحقيقة احق **قوله** فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس احتياطا والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد من كان من حر وعبد ومسلم وذمي وذكر واثني وصبي وبالغ لان استحقاق هذا المال كاستحقاق الغنيمة ولجميع من سبنا حق في الغنيمة اما سهما او رضخا فان الصبي والمرأة والعبد والذمي يرضخ لهم اذا قاتلوا ولا يبلغ نصيبهم المهر تحرزا عن المساواة بين التابع والمتبوع ودهنا لا مزاحم للواجد في الاستحقاق حتى يعتبر التفاضل فلهذا كان الباقي له والذي روي ان عبدا وجد جرة من ذهب على عهد عمر رضي الله عنه فادى ثمنه منه واعتقه وجعل ما بقي لبيت المال انه كان وجده في دار رجل فكان لصاحب الدار فلم يبق احد من ورثته فلهذا صرف الى بيت المال ورأى المصلحة في ان يعطي ثمنه من بيت المال ليوصله الى العتق كذا في المبسوط **قوله** لا طلاق ما روينا هو قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس ولم يفصل بين الارض والدار (قوله)

وله انه من اجزاء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء فكذا في هذا الجزء لان الجزء لا يخالف الجملة بخلاف الكنز لانه غير مركب فيها وان وجد في ارضه فعن ابي حنيفة رحمة الله عليه روايتان ووجه الفرق على احدهما وهو رواية الجامع الصغير ان الدار ملكت خالية عن المؤن دون الارض ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة وان وجد ركازا اي كنزا

قوله وله انه من اجزاء الارض فان قيل لو كان من اجزاء الارض لجاز التيمم عليه كما نرى الاجزاء قلنا انه من اجزاء الارض من حيث انه يدخل في بيعها بخلاف الكنز لانه من جميع الوجوه واما الجواب له عمار ويا فان الامام حصه بهذه الدار فصار كما نفل له بهذه الدار ولل امام هذه الولاية **قوله** ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة يريد به ان الامام لما جعل الدار له فقد اصفاه له وقطع حق الباقيين عنها فلا يجب الخمس واما الارض فلان الامام ما اصفى له الحق فيها فانه يجب فيها العشر والخراج فاما الدار فهي مصفاة عن جميع الحقوق والدليل على الفرق بين الارض والدار انه لو كان له نخلة في دار تغل اكرار من تمر لا يجب فيها شيء ولو كانت النخلة في ارض عشرية يجب العشر في التمر وكذلك في حكم المعدن **قوله** لما روينا وهو قوله عليه الصلوة والسلام وفي الركاز الخمس كان من حقه ان يقول لسباق ما روينا وهو قوله عليه السلام فيه وفي الركاز الخمس والمراد من قوله فيه في الكنز على ما ذكر فكان ذكر الكنز مقصودا هناك فكان التمسك به اولى كما تمسك به في المبسوط كذا في النهاية ثم ذكر صاحب النهاية شبهة وهي انه تمسك اولا بهذا الحديث بلفظ الركاز على وجوب الخمس في المعدن حيث قال في الجامع الصغير اراد بالركاز المعدن واستدل ههنا بهذا الحديث بلفظ الركاز ايضا على وجوب الخمس في الكنز والركاز اسم مشترك والمشتراك لا عموم له بالاتفاق خصوصا في موضع الاثبات فما وجهه

وجب فيه الخمس عندهم لما روينا واسم الركاز ينطلق على الكنز بمعنى الركز وهو الاثبات ثم ان كان على ضرب اهل الاسلام كما مكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وقد عرف حكمه في موضعه وان كان على ضرب اهل الجاهلية كما منقوش عليه الصنم

ثم اجاب ان هذا من قبيل تعميم المعنى الذي له دلالة على كل واحد منهما فهذا ان المدلول ان حينئذ من انواع العام لا من انواع المشترك فان الركز يدل على الاثبات لغة على ما ذكرنا من ركز الرمح اذا اثبتته في الارض ثم ذلك المثبت قد يكون معدنا وقد يكون كنزا حتى لو ذكر المثبت مكان الركاز كان ذلك عاما لا مشتركا فكذا في لفظ الركاز لانه عبارة عنه كذا في النهاية وهذه الشبهة لا ترد لان المذكور في الهداية التمسك بالركاز في ايجاب الخمس في المعدن وانه لا ينافي التمسك به ايضا في ايجاب الخمس في الكنز لان معنى الركز يجمعهما ولهذا قال وهو من الركز فانطلق على المعدن ففي قوله فانطلق اشارة الى انه يجمعهما فعلى هذا التحقيق يكون قوله فيه وفي الركاز من قبيل عطف العام على الخاص كانه قال في المدفون وفي كل مثبت يجب الخمس او يقول لما دل هذا الحديث على واحد منهما بعينه ثبت الحكم في الآخر بطريق الدلالة لوجود المعنى الذي ورد به النص فيه بعينه في الآخر.

قوله وجب الخمس عندهم اي عندنا وعند الشافعي رحمهم الله تعالى اذ لا فرق عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه في الكنزين الدار وغيرها وعند الشافعي رحمة الله بين الذهب والفضة وبين غيرهما **قوله** فهو بمنزلة اللقطة لانه اذا كان فيه شيء من علامات الاسلام كان من وضع المسلمين ومال المسلم لا يغنم وحكم اللقطة ان تعرفها حيث وجدها مدة يتوهم ان صاحبها يطلبها وذلك يختلف بقلة المال وكثرته حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حولا وفيما دون العشرة الى اثلاثة اشهر او فيما دون (الثلاثة)

ففيه الخمس على كل حال لما بينا ثم ان وجدته في ارض مباحة فاربعة اخماسه للمواجد لانه لم
الا حراز منه اذ لا علم به للغانمين فيختص هو به وان وجدته في ارض مملوكة فكذا
الحكم عند ابي يوسف رحمه الله لان الاستحقاق بتمام الحيازة وهي منه وعند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله هو للمختط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة اول الفتح لانه
صبقت يده اليه وهي يد الخصوص فيملك به ما في الباطن وان كانت على
الظاهر كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملك الدرة ثم بالبيع لم يخرج عن
ملكه لانه مودع فيها بخلاف المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري

الثلثة الى الدرهم يوما وفي فلس ونحوه ينظر يمينه ويصره ثم يضعه في كف فقير .
قوله ففيه الخمس على كل حال سواء في ارضه او في ارض غيره او في ارض مباحة
قوله كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملكها فاذا باع السمكة ملكها المشتري ولم يملك
الدرة وذكر الامام الترمذ في كذا استشهد به البعض والصحيح ان كان في صدف
ملكها والا فهي لقطة **قوله** ثم بالبيع اي بيع الارض التي تحتها كنز لم يخرج عن
ملكه اي الكنز لانه مودع فيها اي الكنز في الارض ثم ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في
مثله الدرة فقال في ظاهر الرواية لم يفصل بين ان تكون الدرة مثقوبة او غير مثقوبة
وقيل ان كانت مثقوبة لا تدخل في ملك المشتري لانها بمنزلة الكنز وان كانت
غير مثقوبة تدخل كمن اصطاد سمكة فوجد في بطنها عنبرا فهو للمشتري لانه حشيش
باكله السمكة فيكون تبعاله فيدخل وفي المحيطان لو كانت الدرة في الصدف فهي
للمشتري لان السمك يأكل الصدف وكل ما يأكله فهو للمشتري ولو اشترى جملا
فوجد في بطنه دينارا لم يكن له لانه لا يأكله عادة .

(قوله)

قلب

وَأَن لَّمْ يَعْرِفِ الْمُخْتَلَطُ (الْجَاهِلِي حَكْمُ الْغَنِيمَةِ وَلَا سَلَامِي حَكْمُ الْمَقْطَعَةِ) يَصْرِفُ إِلَى أَقْصَى مَا لَكَ يَعْرِفُ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى مَا قَالُوا وَلَوْ أَشْتَبَهَ الضَّرْبُ يَجْعَلُ جَاهِلِيًّا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَقِيلَ يَجْعَلُ إِسْلَامِيًّا فِي زَمَانِنَا لِتَقَادُمِ الْعَهْدِ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَوُجِدَ فِي دَارِ بَعْضِهِمْ رَكَازًا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ تَحْرِيزًا عَنِ الْغَدْرِ لِأَنَّهُ مَا فِي الدَّارِ فِي يَدِ صَاحِبِهَا خُصُوصًا وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الصَّحَرَاءِ فَهُوَ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِ أَحَدٍ عَلَى الْخُصُوصِ فَلَا يَغْدُرُ وَلَا شَيْءٌ فِيهِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَلَصِّصِ غَيْرِ مُجَاهِلٍ وَلَيْسَ فِي الْفَيْرُوزِ الَّذِي يَوْجَدُ فِي الْجِبَالِ خَمْسٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا خَمْسَ فِي الْحَجَرِ

قوله وَأَن لَّمْ يَعْرِفِ الْمُخْتَلَطُ وَلَا وَرَثَتَهُ ذَكَرَ أَبُو الْيَمْرَانِهُ يَوْضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَذَكَرَ الْأَمَامُ السَّرْحَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنَّهُ يَصْرِفُ إِلَى أَقْصَى مَا لَكَ يَعْرِفُ فِي الْإِسْلَامِ **قوله** وَأَنْ وَجَدَ فِي الصَّحَرَاءِ فَهُوَ لَهُ فَإِنْ قِيلَ يَدُهُمْ عَلَى مَا وَجَدَهُ فِي الصَّحَرَاءِ ثَابِتَةٌ لَا تَرَى أَنَّ الْمُسْتَأْمِنَ فِي دَارِنَا لَوْ وَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي الصَّحَرَاءِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْهُ لِثَبُوتِ يَدِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ مَا وَجَدَ الْمُسْتَأْمِنُ فِي دَارِهِمْ قَلْنَا أَيْدِي الصَّحَرَاءِ أَمَّا ثَبُوتُ حُكْمِ دَارِ الْإِسْلَامِ دَارَ احْكَامٍ فَتَعْتَبَرُ أَيْدِي الْحُكْمِيَّةِ فِيهَا عَلَى الْمَوْجُودِ فَمَا دَارُ الْحَرْبِ دَارُ فَهْرٍ وَلَيْسَتْ بِدَارِ حُكْمٍ وَأَمَّا يَعْتَبَرُ فِيهَا ثَبُوتُ أَيْدِي حَقِيقَةٍ وَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ فِيمَا وَجَدَ فِي الصَّحَرَاءِ فَيَكُونُ سَائِلًا لَهُ ثُمَّ مَا فِي دَارِ الْحَرْبِ مَبَاحٌ إِلَّا خُذُوا نَمَا عَلَيْهِ التَّحْرِيزُ عَنِ الْغَدْرِ وَاخْذُ الْمَوْجُودَ فِي الصَّحَرَاءِ لَيْسَ بِغَدْرِ فِي شَيْءٍ **قوله** وَلَيْسَ فِي فَيْرُوزِ يَوْجَدُ فِي الْجِبَالِ خَمْسٌ احْتَزَبَ قَوْلَهُ فِي الْجِبَالِ عَمَّا يَوْخَذُ مِنْهُ وَمَا ذَكَرَهُ بَعْدَ مِنَ الزُّبُقِ وَاللُّؤْلُؤِ فِي خَزَائِنِ الْكَفَّارِ فَاصِيبُ فَهْرٍ فَإِنَّهُ يَخْمَسُ بِالْإِتْفَاقِ ۝

(قوله)

وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه آخر وهو قول محمد رحمة الله تعالى عليه خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ولا خمس في اللؤلؤ والعنبر عند ابي حنيفة ومحمد رحمة الله تعالى وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه فيهما وفي كل حلية تخرج من البحر خمس لان عمر رضي الله تعالى عنه اخذ الخمس من العنبر ولهما ان فعرا البحر لم يرد عليه القهر فلا يكون الماء خوذ منه غنيمة وان كان ذهابا او فضة

قوله وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه آخر خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه قال ابو يوسف رح كان ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه يقول لا خمس فيه فلم ازل به حتى قال فيه الخمس ثم رأيت بعد ذلك ان لا خمس فيه لاني سألت عنه فوجدته مخالفا للرصاص يريد به انه ينبع من عينه ولا ينطبع بنفسه فهو كالقبر والنفط فصار كالماء وابو حنيفة رحمة الله يقول انه يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره وان لم ينطبع بنفسه فصار كالفضة لا تنطبع الا بشيء يخاطبها من أنك او غيره وذكر الامام التمرتاشي رحمة الله في الزئبق خمس خلاف ابي يوسف رحمة الله قال هو جوهر سيال كالماء والقبر والنفط وقال هو حرا كلاسيال وقال الامام التمرتاشي قال ابو يوسف رحمة الله لا خمس لانه معين بدليل انه يسقي بالداء فصار كالنفط ولهما انه جوهر اذ به حرارة معدنه فصار كالواذيب بالنار وفي الاسرار في تعليل ابي يوسف لانه بمنزلة القبر والنفط اي هو من جملة المياه ولا خمس في المياه لتفاهته **قوله** ولا خمس في اللؤلؤ والعنبر قبل ان مطر الربيع يقع في الصدف فيصبر لؤلؤا فعلى هذا اصله من الماء وليس في الماء شيء وقيل ان الصدف حيوان يخلق الله فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء وهو نظير طي المسك يوجد في البر فلا شيء

والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه فيما دسره البحر وبه نقول
 مناع وجدر كازا فهو للذي وجده وفيه الخمس معناه اذا وجد في ارض لا مالك
 لها لانه غنيمه بمنزلة الذهب والفضة والله تعالى اعلم بالصواب .

فيه كذا في المبسوط واما الغبر فذكر في الكافي انه من زبد البحر فان الامواج
 اذا تلاطمت هاج بها الزبد فلا يزال بها الريح حتى يمكث ما صفا فينقعد عنبراً فيقذفه
 الماء الى الساحل ويذهب ما لا ينتفع به من الزبد جفا فصار حكمة حكم الماء
 وفي المبسوط قيل نبت ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقيل انه خثي
 دابة في البحر وليس في احشاء الدواب شيء وفي كتاب المالك الغبر نبات
 يكون في قعر البحر فرما يتلعه الحوت فاذا استقر في بطن الحوت لفظه لمرارته
 وما لم يتلعه الحوت فهو الجبد منه .

قوله والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه فيما دسره البحر الذي
 في دار الحرب فدخل الجيش دار الحرب فاخذوه فكان غنيمه فقيه الخمس
قوله مناع وجدر كازا قال في الفوائد الظهيرية المناع ما يمتنع به في البيت
 من الرصاص ونحوه اي ينتفع به وقيل المراد الثياب لانه يستمتع بها
 والله تعالى اعلم بالصواب .

(باب)

باب زكاة الزروع والثمار

قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما اخرجته الارض وكثيرة العشر سواء اسقى
سحبا وسقته السماء الا القصب والخطيب والشيش وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة
باقية اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا نصبا عن النبي عليه السلام وليس في
الخصراوات عند هما عشر فالخلاف في موضعين في اشتراط النصاب وفي اشتراط البقاء
لهما في الاول قوله عليه الصلوة والسلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ولأنه صدقة فيشترط
فيه النصاب لتحقيق الغنى ولا يبي حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام ما اخرجت الارض
ففيه العشر من غير فصل وتأويل ما روياه زكاة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالا وساق
وقيمة الوسق اربعون درهما

باب زكاة الزروع والثمار

الاراضي ثلثة عشرية وخراجية وصالحية الكلام في هذا الباب في خمسة مواضع
احدها ان العشر واجب وقال بعض الناس منسوخ لقول علي رضي الله عنه نسخت
الزكاة كل صدقة قبلها والثاني ان النصاب هل يشترط ام لا والثالث هل يشترط
البقاء ام لا والرابع هل يجب العشر فيما لا يدخل تحت الوسق عندنا يجب وعند
الشافعي رحمه الله لا يجب والخامس ان ما يوجد في الجبال التي لا يملكها احد هل
يجب العشر ام لا قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما اخرجته الارض وكثيرة العشر
الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان كل ما يستتبت في الجبان ويقصد به استغلال الاراضي
ففيه العشر الحبوب والبقول والرتاب والرياحين والوسمة والزعفران والورد والورس
في ذلك سواء وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقد روي انه حين كان واليا بالبصرة
احد العشر من البقول من كل عشرة وسائغ وشخه كذا في المبعوط قوله سواء اسقى سحبا

(كتاب الزكاة - باب زكاة الزروع والثمار)

ولا معتبر بالمالك فيه فكيف بصفته وهو الغنى لهذا لا يشترط الحول لانه لا ستماء وهو كله نماء ولهما في الثاني قوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضراوات صدقة

أي ماء جاريا وسقته السماء إلا القصب والمستثنى عندها حنيفة رح خمسة أشياء السعف فانها من اغصان الاشجار وليس في الشجر عشر والتين فانه ساق للحب كما لشجر المثمار والحشيش فانه ينتقى من الارض ولا يقصد استغلال الاراضي به والطرفاء والقصب فانه لا يقصد استغلال الاراضي بهما كذا في المبسوط وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية والتمر والعنب والاجاص والرمان والعناب والتين يبقون بعد التجفيف فيخرب وكذا الوبيع رطبا او عنبا او بمر اخرص ذلك جا فان بلغ العنب مقدار ما يجي منه الزبيب خمسة اوسق فيجب في عينه الا اذا كان العنب مما يصلح للماء ولا يجي منه الزبيب فلا شيء فيه وكذا حكم سائر الثمار والخوخ والكمثرى والتفاح والمشمش والثوم والبصل لا يبقون غالبا بعد التجفيف والوسق ستون صاعا كل صاع ثمانية ارطال فجملته الف وما ثمان قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هذا قول اهل الكوفة وقال اهل البصرة الوسق ثلثمائة من كذا في المبسوط.

قوله ولا معتبر بالمالك جواب عن قولهما ولانه صدقة فيشترط انصاب فيه ليتحقق الغناء فنقول الغنى صفة المالك ولا يعتبر هنا المالك بدليل انه يجب في الاراضي الموقوفة وارض المكاتب فكيف تعتبر صفته اذ الصفة بدون الموصوف مما يستحيل وذكر في المبسوط وان كانت الارض لمكاتب او صبي او مجنون وجب العشر في الخارج منها عندنا وقال الشافعي رح لا شيء في الخارج من ارض المكاتب والعشر عنده قياس الزكاة لا يجب الا باعتبار المالك اما عندنا فالعشر مؤنة الارض النامية كالخراج فالمكاتب فيه والحر سواء وكذلك الخارج من الاراضي الموقوفة على الرباطات والمساجد يجب فيه العشر عندنا وعند الشافعي رح لا يجب الا في الموقوفة على اقوام باعيا نهم فانهم كالملاك (قوله)

والزكوة غير منفي فتعين العشر وله ما روينا ومرويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر وبه يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فيه ولأن الأرض قد تستنهي بما لا يبقى والسبب هي الأرض النامية ولهذا يجب فيها الخراج أما الحطب والقصب والحشيش لا تستنبت في الجنان عادة بل تنفث منها حتى لو اتخذها مقصبة أو مشجرة أو منبتا للحشيش يجب فيه العشر والمراد بالذكور القصب الفارسي أما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما العشر لأنه يقصد بهما استغلال الأرض بخلاف السعف والتبن لأن المقصود الحب والتمر ونهماه

قوله والزكوة غير منفي لأن الخضراوات إذا كانت للتجارة تجب فيها الزكوة بالاتفاق فعلم أن المنفي هو العشر **قوله** وله ما روينا وهو ما أخرجته الأرض ففيه العشر ومرويهما وهو قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة الخضراوات بمنع الخاء لا هيرا لقواكه كالنخاع والكمثرى أو البقول كالكرفس وغيره كذا في المغرب محمول على صدقة يأخذها العاشر إذا مر بها ولهذا ذكر في بعض الروايات لا تؤخذ من الخضراوات صدقة **قوله** وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله أي عمل أبو حنيفة رحمه الله بمرويهما على أن المنفي صدقة يأخذها العاشر من عينها لأجل الفقراء عند إباء المالك عن دفع قيمتها ما إذا أعطى من قيمتها الأخذ وكذا إذا أخذ من عينها عمالة له ذلك أيضا وإنما لا يأخذ من عينها لأجل الفقراء لأن الأخذ ثبت نظر الفقراء ولا نظرهم هنا لأن العاشر في الأغلب يكون نائبا عن البلدة ولا يجد فقيراته ليؤدي إليه فيحتاج إلى أن يبعث بها إلى البلدة ومتى بعث فربما يفسد قبل الوصول إلى الفقراء فيؤدي إلى الضرر فلا يأخذ بل يؤديه المالك بنفسه **قوله** أما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما العشر قال شيخ الإسلام رحمه الله وقصب

قال وما سقي بغرب اود آية اوسانية ففيه نصف العشر على القولين لان المئونة تكثر فيه وتقل فيما يستقى بالسمااء اوسيا وان سقي سحيا وبد الية فالمعتبر اكثر السنة كما هو في السائمة وقال ابو يوسف رحمه الله فيما لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة وسق من ادنى ما يوسق كالذرة في زماننا لا نه لا يمكن التقدير الشرعي فيه فاعتبرت قيمته كما في عروص التجارة وقال محمد رحمه الله يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة اعداد من اعلام ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة اجمال كل حمل ثلثا ثمة من

السكران كان يخرج منه العمل يجب فيه العشر وان كان لا يخرج منه العمل كما لقصب الفارسي لا يجب فيه العشر قبل انمالا يخرج منه العسل اذا يبس وقصب الذريرة نوع من القصب في مضغه حرارة ومسحوقه عطري ثوتي به من الهند وانما سمي بها لانهما تجعل ذرة ذرة تلقى في الدواء قوله بخلاف السعف والتين السعف ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزبل والمراوح وعن الليث رحمه الله اكثر ما يقال له السعف اذا يبس واذا كانت رطبة فهي الشظية وقد يقال للجريد نفسه سعفا ولو احدث سعفة لا يقال كان ينبغي ان يجب في التين لانه هو القصيل بعينه الا انه قد يبس حتى لو فصله يجب العشر في القصيل لانا نقول كان فيه العشر قبل الادراك فلما ادرك تحول العشر من العاق الى الحب كما تحول الخراج من التمكّن عند التعطيل الى الخارج عند الخروج لان المقصود هو الحب الغرب الدلو العظيمة والد الية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقى بها وفي الايضاح اذا اخرجت الارض العشرية حبوبا مختلفة ولم يبلغ كل نوع منها خمسة وسق فعن ابي يوسف رحمه الله في ذلك ثلث روايات روى محمد عنه انه لا يجب شيء حتى يبلغ كل صنف نصابا لانه يجعل كل واحد (كانه)

قال التغلبى له ارض مشرف عليه العشر مضاعف ذلك باجماع الصحابة رضوان الله عليهم ومن محمد رحمة الله تعالى عليه ان فيما اشترى التغلبى من المعلم عشرة واحد الان لو وظيفة عنده لا تتغير بتغير المالك فان اشترى منها ذمي فهي على حالها عندهم لجواز التضعيف عليه في الجملة كما اذا مر على العاشر وكذا اذا اشترى منها مسلم او اسلم التغلبى عن ابي حنيفة رحمه الله سواء كان التضعيف اصليا او حادثا لان التضعيف صار وظيفة لها فتنتقل الى المسلم بما فيها كالتخراج قال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه يعود الى مشروا حدل زوال الداعي الى التضعيف

وفي المغرب بنو شابة قوم بالطائف من خثعم كانوا يتخذون النخل حتى نسب اليهم العسل فقبل عسل شبابي وسبارة تصحيف وفي المغرب الفرق بفتحين اثناء يأخذ ستة عشر رطلا وذلك ثلثة اصوع اصاع الحجاز لان الصاع عندهم خمسة ارطال وثلث رطل وعند اهل العراق ثمانية ارطال هكذا في التهذيب عن ثعلب وحالدين يزيد قال الازهرى والمحدثون على السكون وكلام العرب على التحريك قال المطرزي وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله الفرق ستة وثلثون رطلا ولم اجد هذا فيما عندي من اصول اللغة وفي الجامع الصغير للتمر تاشي وقيل في المن يسقط على العوسج في ارض انعان العشر وفيه نظر لانه اتفاق لا يعد له الارض وفيه ايضا ما يوجد في الجبال والبرية والموات من العسل والفواكه فان كان لا يحميه الامام فهو كالصيد وان كان يحميه ففيه العشر لانه مال مقصود وعن ابي يوسف رحمه الله لا يحميه لانه باق على الاباحة .

قله تغلبى له ارض عشرة الواجب في الارض ثلثة عشر وخراج وتضعيف والملاك ثلثة معلم وذمي و تغلبى قلله وعن محمد رحمه الله تعالى عليه ان فيما اشترى التغلبى من المعلم عشرة واحد او في الايضاح وذكر الحاكم في روايته ابي

(كتاب الزكاة - باب زكاة الزروع والثمار)

قال في الكتاب وهو قول محمد رضي الله عنه فما صح عنه قال رضي الله عنه اختلفت
 النسخ في بيان قوله والاصح انه مع ابي حنيفة رحمه الله في بقاء النسخ الا ان قوله
 لايتأتى الا في الاصل لان التضعيف الحادث لا يتحقق ^{بدم تغير الوظيفة}
 ولو كانت الارض لمسلم باعها من نصراني يريد به ذميا غير ^ي وقبضها فعليه الخراج
 عند ابي حنيفة رحمه الله لانه ابقى بحال الكافر وعند ^ي يوسف رحمه الله عليه العشر
 مضاعفا ويصرف مصارف الخراج اعتبارا ^{بهي} وهذا اهون من التبديل
 وعند محمد رحمه الله تعالى عليه ^{بشرية} على حالها لانه صار مؤثرا
 لها ولا يتبدل كالخراج ثم في روا ^{رف} مصارف الصدقات وفي رواية مصارف
 الخراج فان اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت على البائع لفساد البيع فهي
 مشربة كما كانت ^{اما} الا اول فلتحول الصفقة الى الشفيع كانه اشترىها من المسلم

سليمان ذكر قول ابي يوسف رحمه الله تعالى مع قول محمد وهذا خلاف اصله -
قوله قال في الكتاب اي في المبسوط في كتاب الزكاة **قوله** اختلفت النسخ
 اي نسخ المبسوط في بيان قول محمد **قوله** الا ان قوله لايتأتى اي قول محمد
 رحمه الله لايتأتى الا في الاصل لان التعليب اذا اشترى ارضا مشربة من مسلم
 بقيت كذلك من غير تضعيف عند محمد رحمه الله تعالى واذا لم يثبت التضعيف
 الحادث لايتأتى سقوط فعلم بهذا ان الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي
 يوسف رحمهم الله في سقوط التضعيف في الراضي التي كانت اصلية في حكم التضعيف
قوله اما الا اول فلتحول الصفقة الى الشفيع كانه اشترىها وانما لم يتمكن الشفيع من الرد
 بالعيب على البائع لانه لم يأخذ منه حقيقة والعهد على من وجد الاخذ منه كافي
 الوكيل بالبيع فله برد المشتري بالعيب طلى الوكيل لاعلى الموكل (قوله)

(كتاب الزكوة ... باب زكوة الزروع والثمار)

وفي الزهران خمسة أسماء لان التقدير بالوسق كان لا اعتبارا نه اعلا ما يقدر به

كانه المنفرد بكونه خارجا وروي عنه انه قال كل نوعين لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا كالابيض مع الاسود او ما شبه ذلك من انواع الحنطة ضم البعض الى البعض لاتحاد الجنس وما يجوز بيعه بالآخر متفاضلا يضم لان الضم اثبات الاتحاد واختلاف الجنس ينافي الاتحاد وهذه الرواية قول محمد راجح وروي عنه ان ما ادرك في وقت واحد ... الى بعض وان اختلف اجناسه وان لم يدرك في وقت واحد لا يضم لان ... سبب بحسب الارض بوصف الماء وذلك يحصل بمنفعة الارض فان اتحدت بالمنفعة لا يختلف باختلاف الخارج كعروض التجارة وما ادرك في اوقات مختلفة فقد اختلفت منفعته وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان للربط اراض مختلفة في زمان يبق مختلفة فان كان العامل واحد يضم وبأخذ وان كان العمال مختلفة لم يكن لاحد العاملين مطالبة حتى يكمل النصاب فاما المال فله بما بينه وبين الله تعالى مخاطب بالاداء لان السبب قد وجد في حقه فاما حق الاخذ للعامل انما ثبت باعتبار ولايته فاذا لم يبلغ ما في ولايته فصاها لم يثبت حق الاخذ وقول محمد رحمه الله في التحقيق راجع الى هذا قال واذا اخرجت الارض المشتركة خمسة اوسق فغيرها العشر في احدى الرايتين عن ابي يوسف راجح لان المعتبر وجود النصاب لا الملك الا ترى انه يجب في ارض المكاتب والوقف وروي عنه انه لا يجب وهو قول محمد راجح لان لا يجب عليه يكون فلا بد من وجود النصاب في حقه ومسائل الباب الايتأتين على قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده يجب العشر في القليل والكثير ثم اختلفوا في وقت الوجوب فوق الوجوب عنده ابي حنيفة رحمه الله يكون عند ظهور الثمرة وعند ابي يوسف الوجوب عند الاذراك وعند محمد رحمه الله يكون عند استحكامه وتصفيته وحصوله عند الحظائر

وفي العسل العشر إذا أخذ من أرض العشر وقال الشافعي رحمه الله لا يجب لأنه متولد من الحيوان فاشبه الأبريسم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام في العسل العشر ولان النحل يتناول من الأنوار والثمار وفيهما العشر فكذا فيما يتولد منها بخلاف دود القز لأنه يتناول الأوراق ولا عشر فيها ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه يجب فيه العشر قل أو كثر لأنه لا يعتبر النصاب وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يعتبر فيه قيمة خمسة أوساق كما هو أصله وعنه أنه لا شيء فيه حتى يبلغ عشر قرب لحديث بن عباس أنه قال إنهم كانوا يؤدّون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا من العسل والثمار ففيه العشر وعن محمد رحمه الله تعالى عليه خمسة أفراس كل فكة . . . و . . . رطل لأنه أنقص ما يدر به وكذا في . . . السكر وما يور . . . من العسل والثمار ففيه العشر وعن أبي يوسف . . . وهي الأرض النامية وجه الظاهر أن المقصود حاصل وهو الخارج وكل شيء أخرجه أرض مما فيه العشر لا يحتسب فيه أجر العمال ونفقة البقر لان النبي . . . حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المنة فلا معنى لرفعها .

وثمره هذا الاختلاف تظهر على قول أبي حنيفة رحمه الله عند الاستهلاك فما استهلكه بعد الوجوب يكون مضمونا عليه وما كان قبله فلا وعندهما تظهر في حق هذا الحكم وفي حق تكميل النصاب أيضا فما ملك قبل الوجوب لا يكتمل به النصاب وما ملك بعد الوجوب لم يندم الوجوب في الباقي وإن انتقص النصاب كما في باب الزكوة .

قوله وفي العسل العشر إذا أخذ من أرض العشر ولا شيء فيه في أرض الخراج أي لا شيء في حينه ولكن يجب الخراج باعتبار التمكن من الاستئصال وفي الإيضاح وما كان في أرض الخراج ففيه الخراج ولا عشر فيه لأنه متولد من أنوار الشجر ويجري مجرى الثمرة **قوله** لحديث بن عباس أنه قال في بعض النسخ بني سبارة (وفي)

وأما الثاني فلا نه بالرد والفسخ بحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن ولان
حق المسلم لم ينقطع بهذا الشراء لكونه مستحق الرد واذا كانت لمسلم دار خطة
فجعلها بستانا فعليه العشر معناه اذا سقاها بماء العشر ما اذا كانت تسقى بماء الخراج
ففيها الخراج لان المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء وليس على المجوسي في دارة شيء
لان عمر رضي الله تعالى عنه جعل المساكن عفوا وان جعلها بستانا فعليه الخراج
وان سقاها بماء العشر لتعذر الجواب العشر اذ فيه معنى القرية فتعبر الخراج وهو عقوبة تليق بحاله
وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري الا ان عند محمد رحمه الله عشر واحد
وعند ابي يوسف رح عشران وقدم الوجه ثم الماء العشري ماء السماء الابار والعيون والبحار
التي لا تدخل تحت ولاية احد والماء الخراجي لانها رانتي شقها الاعا جم وماء جبجون
وسبحون ودجلة والفرات عشري عند محمد رحمه الله لانه لا يحكمها احد كالبحار
وجراجي عند ابي يوسف رحمه الله لانها يتخذ عليها القناطر من السفن وهذا يدعها
وفي ارض الصبي والمرأة التغلبين ما في ارض الرجل يعني العشر المضاف في العشرة
والخراج الواحد في الخراجية لان الصالح قد جرى على تضعيف الصدقة ون المؤنة المحضه
ثم على الصبي والمرأة اذا كانا من المسلمين العشر بضعف ذلك اذا كانا منهم وليس في
عين القير والنفط في ارض العشر شي لانه ليس من انزال الارض وانما هو عين فواردة
كعين الماء وعليه في ارض الخراج حراج

قوله وأما الثاني فلا نه بالرد والفسخ بحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن
وكذا الرد بما هو فسخ كالرد بخيارا لشرط او الرؤية او العيب بقضاء
ولوردت بلا قضاء فالحكم فيه حكم بيع المسلم من الذمي والمسئلة معروفة
قوله وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري كذمي اشترى ارض عشر
من مسلم ففيه الخراج عند ابي حنيفة رح والعشر المضاف عند ابي يوسف رحمه الله
قوله

(كتاب الزكاة - باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

وهذا اذا كان حريمة صالحا للزراعة لان الخراج يتعلق بالتسكن من الزراعة والله اعلم .

باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز

قال رحمه الله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية فهذه اقسام اصناف وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم وعلى ذلك انعقد الاجماع

وتصرف مصارف الخراج وعشر واحد عند محمد راجح لان الوظيفة تدور مع الماء والماء عشري وتصرف مصارف الخراج في رواية ومصارف الصدقات في اخرى .

قوله وهذا اذا كان حريمة صالحا للزراعة لانه يجب بالتسكن وقد وجد ثم يمسح موضع القبر في رواية تبعا وفي رواية لا يمسح لانها لا تصلح للزراعة فلم يوجد التمكن فيها .

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

قوله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية قال في الكشف قصر لجنس الصدقات على الاصناف المعدودة وانها مختصة بها لا يتجاوزها الى غيرها كما انه قيل انما هي لهم لا لغيرهم ونحوه قولك انما الخلافة لقريش يريد لا يتعداهم ولا يكون لغيرهم فيحتمل الى ان يصرف الى الاصناف كلها وان يصرف الى بعضها ثم ذكر في الكشف فان قلت لم عدل عن اللام الى في في الاربعة الاخيرة قلت للايدان بانهم ارسن في استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره لان في اللوعاء فينبه على انهم احق بان يوضع فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصبا وذلك في فك الرقاب من الكتابة او الرق او الاسرو في فك الغارمين من الغرم من التخليص والانقاذ وجمع الغازي الفقير او المنقطع في الحج بين الفقرو العباد وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقر والغربة من الاهل والمال وتكرير في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل فيه فضل ترجيح لهدن على الرقاب والغارمين **قوله** وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم وعلى ذلك انعقد الاجماع (فان)

(كتاب الزكاة - باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز) (٥٢٩)

والفقير من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وهذا مروي عن ابي حنيفة رحمه الله

فان قيل ان النسخ بالاجماع لا يجوز بل لا يتصور لان جواز النسخ وقت حيوة النبي عليه السلام وفي ذلك الوقت الاجماع ليس بحجة وفيما صار حجة وهو بعد وفات النبي عليه السلام لم يبق اوان النسخ قلنا قد ذكر شمس الائمة المرخسي وفخر الاسلام رحمهما الله ان النسخ بالاجماع جوزه بعض مشايخنا بطريق ان الاجماع يوجب علم اليقين كالنص فيجوز ان يثبت النسخ به والاجماع في كونه حجة اقوى من الخبر المشهور فاذا كان يجوز النسخ بالخبر المشهور بالزيادة فبالاجماع اولى واما اشتراط حيوة النبي عليه السلام في حق جواز النسخ فجاز ان لا يكون مشروطا على قول ذلك البعض الا ترى ان النسخ بالمتواتر وبالمشهور بطريق الزيادة جائز ولا يتصور النسخ بالمتواتر والمشهور الا بعد وفات النبي عليه السلام لما ان المتواتر والمشهور والاحاد انما تعرف بالتفرقة بينها بهذه الاسامي في القرن الثاني والثالث لما عرف في اصول الفقه ولعدم الاحتياج الى التواتر والشهرة حال حيوة النبي عليه السلام فان قيل الخبر المتواتر والمشهور ثابت حال حيوة النبي عليه السلام فالنسخ به ثبت حينئذ ولا كذلك الاجماع قلنا الداعي الى الاجماع ثابت ايضا حال حيوة النبي عليه السلام والنسخ بيان مدة الحكم فجاز ان يبين عليه السلام انتهاء الحكم بعده وكان عمر رضي الله عنه يحفظه دون غيره فلم يبق ذلك الحكم عند انتهاء تلك المدة فلما اجتمعوا على ما رواه عمر رضي الله عنه كان ذلك بمنزلة الخبر المتواتر الذي ثبت به النسخ وقال الشيخ الامام بدر الدين الكردي رحمه الله في جواز نسخ المؤلفات لثلاثة اوجه احدها جاز ان يكون في ذلك نص وكان عمر رضي الله عنه ذكره دون غيره كما ان قراءة السابع في قوله تعالى ثلثة ايام متتابعات قد ذكره ابن مسعود رضي الله عنه دون غيره والثاني ان يكون هذا انتهاء الشيء بانتهاء علقته كانهاء جواز الصوم بانتهاء وقته وانتهاء وجوب كفارة الفطر بانتهاء شهر رمضان والثالث ان كل شيء يعود الى موضعه

(كتاب الزكاة - باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

وقد قيل على العكس ولكل وجهة ثم هما صنفان او صنف واحد سندكرة في كتاب الوصايا

ان شاء الله تعالى والعامل يدفع الامام اليه ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يسعه واهواه

الشيخ في غرر الحديث

بالنقض باطل فلو قلنا ببقاء جواز الدفع الى المؤلفه قلوبهم يلزم هذا لانه انما يبذل

لهم المال لدفع شرهم ليكون ببضه الدين محمية ولا يؤل الى الدين ذل وصغار من

جانبيهم فلما وقع الامن من شرهم يكون الاعطاء ذلا وصغار الاسلام فلا يعطون ثم المؤلفه

قلوبهم قوم من رؤساء العرب كابي سفيان بن حرب وصفوان بن امية وعبيدة بن

حسين والافرع بن حابس وعلفمة بن علانة والعباس بن مرداس وزيد بن الخليل واقرائهم

قسم منهم كان يؤلفهم به رسول الله عليه السلام ليسلموا ويسلم قومهم باسلامهم

وقسم منهم اسلموا الكن على ضعف فزيد تقريرهم لضعفهم وقسم منهم يعطون لدفع شرهم

فان قل كلف يجوز صرف الصدقة الى الكفار قلنا الجهاد واجب على العقراء من المسلمين

والاغنياء لدفع شر المشركين فكان يدفع اليهم جزء من مال الفقراء وذلك قائم مقام

الجهاد في ذلك الوقت ثم سقط هذا اليهم بوفاة النبي عليه السلام هكذا قال الشعبي

وروي انهم في خلافة ابي بكر رضي الله عنه استبدلوا الخط لنصيبهم لهم وجاءوا الى

عمر رضي الله عنه فاستبدلوا خطه فابى ومزق خط ابي بكر رضي الله عنه وقال هذا

شيء كان يعطيكم رسول الله عليه السلام تالفا لكم فاما اليوم فقد اعز الله الدين فان

ثبتتم على الاسلام والافيينا وبنتم السيف فعادوا الى ابي بكر رضي الله عنه فقالوا انت

الخليفة ام عمر بذلت لنا الخط ومزقه عمر رضي الله عنه فقال هو ان شاء ولم يخالفه

قوله وقد قيل على العكس وهو قول الشافعي رحمه الله ولكل وجهة والاول اصح ووجه الاول

قوله تعالى او مسكينا ذا متربة اي لاصحاب التراب من الجوع والعري ووجه الثاني ان الفقر

مشتق من انكسار فقر الظهر فيكون اسوء حالا من المسكين ولهذا قال عليه السلام اللهم

احيني مسكينا وامتي مسكينا واحشني في زمرة المساكين والاول اصح وقد قيل (في)

(كتاب الزكاة - باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز) (٥٣)

غير مقدّر بالثمن خلافا للشافعي رحمه الله لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا يأخذ
وان كان غنيا الا ان فيه شبهة الصدقة فلا يأخذها العامل الهاشمي تنزيها لقراءة الرسول
عليه السلام من شبهة الوسخ والغني لا يوازيه في استحقاق الكرامة فلم تعتبر الشبهة في حقه
وفي الرقاب ان يعان المكاتبون منها في فكر قايهم هو المنقول والغارم من لزمه دين
ولا يملك نصا بافاصلا من دينه وقال الشافعي رح من يتحمل غرامة في اصلاح ذات البين
واطفاء الناكثين القيلتين وفي سبيل الله هو منقطع الغزاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
ارفعه الله

في جواب من قال بان الفقير اسوء حالا من الممسكين لقوله تعالى اما السفينة فكانت
لمساكين ان السفينة كانت عارية عندهم وفائدة هذا الخلاف انما تظهر في
الوصايا والاقواف اما الزكاة فيجوز صرفها الى صنف واحد عندنا فلا يظهر هذا الخلاف
كذا في المبموط ومن أبي يوسف رحمه الله انهما صنف واحد حتى قال فيمن اوصى
بثلث ماله لفلان وللفقراء والمساكين عند أبي يوسف رحمه الله لفلان نصف الثلث
ولصنفين النصف لانهما صنف واحد عنده وعند أبي حنيفة رحمه الله لفلان ثلث الثلثة
فجعلهما صنفين وهو الصحيح .

قوله غير مقدّر بالثمن خلافا للشافعي رحمه الله عنده يعطيهم الثمن لان القسمة
تقتضي المساواة في الاصل وانا نقول بانه يستحقه عماله الا ترى ان صاحب
المال لو حمل الزكاة الى الامام لم يستحق العامل شيئا فيتقدّر بقدر العمل ولو هلك
ما جمعه قبل ان يأخذوا منه شيئا سقط حقهم واجزت عن المتوردين كالمضارب
اذا هلك مال المضاربة في يده بعد التصرف **قوله** هو المنقول عن رسول الله عليه السلام
فانه روي ان رجلا قال يا رسول الله دلني على عمل يدخلني الجنة قال فك
الرفقة واعتق النملة قال او ليما سواء يا رسول الله قال فك الرفقة ان تعين في عتقه
قلو

(كتاب الزكاة - اثبات من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

لانه المتفاهم عند الاطلاق وعند محمد رحمه الله تعالى منقطع الحاج لما روي ان رجلا جعل بعيراته في سبيل الله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج ولا يصرف اليه اغنياء الغزاة عندنا لان المصروف هم الفقراء وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان آخر لا شيء له فيه .

قال فهذه الجهات الزكاة فللمالك ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على صنف واحد . قال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا ان يصرف الى ثلاثة من كل صنف لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق ولنا ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا لاثبات الاستحقاق وهذا لما عرف ان الزكاة حق الله تعالى وبعلة الفقير صاروا مصارف فلا يبالى باختلاف جهاته والذي ذهبنا اليه مروي عن عمرو بن عباس رضي الله تعالى عنهما .

قوله لانه المتفاهم عند الاطلاق لان حقيقتها يطلق على جميع القرب الا ان عند الاطلاق يفهم منه هذا **قوله** ولا يصرف اليه اغنياء الغزاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله يدفع الى الغازي وان كان غنيا وهذا ضعيف لقوله عليه السلام لا يحل الصدقة لغني وما ورد في الحديث لا يحل الصدقة لغني الا لخمسة من جملتهم الغزاة في سبيل الله قلنا المراد الغني بقوة البدن والقدرة على الكسب لا بملك المال بدليل الحديث الاخر ورد في فقراتهم **قوله** وابن السبيل والماضي ابن السبيل لانه لزم السفر ومن لزم شيئا نسب اليه كما يقال ابن الغني وابن الفقير **قوله** لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق واعتبر امر الشرع بامر العبادان من اوصى بثلت ماله لهؤلاء الاصناف لم يجز حرمان بعضهم فكذلك في امر الشرع **قوله** مروي عن عمر رضي الله عنه بعث عمر رضي الله عنه بصدقة الى اهل بيت رجل واحد وهكذا نقل عن ابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم (و)

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز) (٥٢٣)

ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد هاني فقرائهم ويدفع اليه ما سوى ذلك من الصدقة اليهم وقال الشافعي رح لا يدفع وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله اعتبارا بالزكاة ولنا قوله عليه السلام تصدقوا على اهل الاديان كلها ولولا حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لفلنا بالجواز في الزكاة ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن بها ميت لا نعدام التملك وهو الركن

وفي الجامع الصغير للنمر تاشي ولا رواية في مسألة الوصية فيمنع ولئن سلمنا فاما لمعتبر في اوامر الله المعنى وفي اوامر العبد الاسم كمن قال لا خركا تب عدي ان علمت فيه خيرا فكاتبه ولم يعلم فيه خيرا لم يجوز في امر الله تعالى بها على هذا الشرط لو كاتب ولم يعلم فيه خيرا جاز قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه المراد بيان المصارف فالى ايها صرفت اجزاك .

قوله الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد هاني فقرائهم وقال زفر رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط في مصرف الزكاة وغيرها لان الله تعالى حيث ذكر الفقراء في الصدقات لم يقيد بصفة الاسلام فاثبات الفقد يكون زيادة فيجري مجرى النسخ فان قيل هذا زيادة على النص بخبر الواحد وذلك لا يجوز كما قال زفر قلنا نعم الاصل هكذا الا ان النص عام قد خص منه الفقراء الحرابي وكذلك الوالدان والولد والزوجة مخصوصون بالاجماع فيخص الباقي بخبر الواحد مع ان القاضي الامام ابازيد رحمه الله ذكر في الاسرار ان هذا الحديث حديث مشهور مقبول بالاجماع فزادنا هذا الوصف به كما زدنا صفة التتابع على صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فصيام ثلاثة ايام متتابعات (قوله)

(كتاب الزكاة - باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

ولا يقضى بها دين ميت لان قضاء دين الغير لا يقضى التملك منه لاسيما في الميت
ولا تشتري به رقبة تعتق خلافا لما لك حيث ذهب اليه في تأويل قوله تعالى وفي الرقاب
ولنا ان الاعتاق اسقاط الملك وليس بتمليك ولا تدفع الي غني لقوله عم لا تحمل الصدقة لغني
وهو باطلا فقه حجة على الشافعي رح في غني الغزاة وكذا حديث معاذ رض علي ما روينا
قال ولا يدفع المزكي زكاة ماله الى ابيه وجده وان علا ولا الى ولده وولد
ولده وان سفل لان منافع الا ملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على
الكمال ولا الى امراته للاشتراك في المنافع عادة ولا تدفع المرأة الى زوجها
عند ابي حنيفة رحمه الله لما ذكرنا وقال تدفع اليه لقوله عليه السلام لك اجر ان اجر الصدقة
واجرا الصلة قاله لامرأة ابن مسعود رضي وقد سأله عن التصديق عليه قلنا هو محمول على النافذة
فال ولا يدفع الى مدبرة ومكاتبه وام ولده لفقدان التملك اذ كسب المملوك
لسيده وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التملك ولا الى عبد قد اعتق بعضه
عند ابي حنيفة رح لانه بمنزلة المكاتب عنده وقال لا يدفع اليه لانه حر مديون عندهما
ولا يدفع الى مملوك غني لان الملك واقع لمولاه ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا لانه يعد
غنيا بما ل ابيه بخلاف ما اذا كان كبيرا لانه لا يعد غنيا بيسا رايه وان كانت نفقته عليه

قوله ولا يقضى بها دين ميت ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله ولو قضى
دين حي المديون الفقير فان قضى بغير امره يكون متبرعا ولا يجوز من زكاة ماله
ولو قضى بامر جاز كان تصدق على الغريم فيكون القابض كالوكيل له في قبض
الصدقة ولا يعطى الولد المنفي ولا المخلوق من مائه بالزنا ولا يعطى معتدته المبتوتة
قوله ولا الى عبد قد اعتق بعضه على البناء للمفعول وصورة لمستلة عبد بين اثنين اعتق
احدهما نصيبه وهو معسر فلودفع الشريك الساكت الزكاة اليه لا يجوز عند ابي حنيفة رح (لانه)

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز) (١٢٥)

وبخلاف امرأة الغني لأنها ان كانت فقيرة لا تعد غنية يسار زوجها وبقدرا النفقة لا تصير موسرة ولا تدفع الي بني هاشم لقوله عليه الصلوة والسلام يا بني هاشم ان الله تعالى حرم عليكم هالة الناس وارساخهم وموضعكم منها الخمس بخلاف التطوع لان المال ههنا كالماء يتدنس باسقاط الغرض اما التطوع فبمنزلة التبرد بالماء

لانه بمنزلة المكاتب وعندهما يجوز لانه حرمد يون ولو كانت الرواية على البناء للفاعل فصورة عبد لرجل اعتق بعضه ووجب عليه السعاية في البعض الذي لم يعتقه عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يجوز للمعتق ان يدفع زكوة اليه لانه مكاتبه ولكن قوله في تعليل قولهما لانه حرمد يون لا يوافق هذه الصورة اللهم الا ان يقال المراد منه انه اعتق بعض نصيبه وهو معسر وانما يوافقها ما ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير لانه حرمة من غير ذكرا الدين *

قوله وبخلاف امرأة الغني وروى اصحاب الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجزيه لانها مكفية المؤنة بما يستوجب من النفقة على الغني حالة البسار والعمرة فانصرف اليها بمنزلة الصرف الي ولد صغير لغني **قوله** ولا تدفع الي بني هاشم وفي شرح الآثار للطحاوي رح من ابي حنيفة رح لا باس بالصدقات كلها على بني هاشم والحرمة في عهد النبي عم للعوض وهو خمس الخمس فلما سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة وفي التنف يجوز الصرف الي بني هاشم في قوله خلافا لهما وفي شرح الآثار الصدقة المفروضة والتطوع محرمة على بني هاشم في قولهما وعن ابي حنيفة رح روايتان فيها قال الطحاوي رح وبالجواز نأخذ **قوله** اما التطوع فبمنزلة التبرد بالماء فان قل اذ اتوضأ على الوضوء يريد به التقرب يصير الماء به مستعملا وان كان تطوعا فكان ينبغي ان يصير الماء وسخا في التطوع من الصدقة لان الحاق صدقة التطوع بالوضوء التطوع اقرب من الحاقه بالتبرد فلنا المال ليس بنجس لاحقية قلز

(باب في الزكاة باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز)

وهو آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عبيد بن عبد المطلب
وأولادهم أما هؤلاء فلأنهم ينسبون إلى هاشم بن عبد مناف ونسبة القبيلة إليه
وأما مواليتهم فلما روي أن مولا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لي الصدقة فقال لا أنت
مولانا بخلاف ما إذا اعتق القرشي عبد نصرانيا حبت تؤخذ منه الجزية ويعتبر
حال المعتق لأنه القياس واللاحاق بالمولى بالنص وقد خص الصدقة قال أبو حنيفة
ومحمد رحمهما الله إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيرا ثم بان أنه غني أوها شمي
أو كافرا ودفع في ظلمة فبان أنه أبوه أو ابنه فلا إعادة عليه وقال أبو يوسف رحمه الله
عليه إعادة لظهور خطئه بيقين وإمكان الوقوف على هذه الأشياء وصار كالأواني والنياب
ولهما حديث عن بن يزيد فإنه عليه السلام قال فيه يا يزيد لك ما نويت ويا من لك
ما أخذت وقد دفع إليه وكيل أبيه صدقته ولأن الوقوف على هذه الأشياء
بالاجتهاد دون القطع فيبني إلا مرفيها على ما يقع عنده كما إذا اشتبهت عليه القبلة
وعن أبي حنيفة رحمه الله في غير الغني أنه لا يجزيه والظاهر هو الأول وهذا إذا تحرى ودفع وفي أكبر
رأيه أنه مصرف أما إذا شك ولم يتحرر أو تحرى فدفع وفي أكبر رأيه أنه ليس بمصرف لا يجزيه

ولا حكما إلا أنه لما أدى الفرض به تنجس ضرورة أنه صار مطهرا بالنص لسقوط الفرض به
لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فيبقى ما ورأه على ما يقتضيه القياس وأما الموضوع
على الموضوع فإنه إزالة الظلمة بالنص اقتضاء إذا زادت النور يقتضي زوال الظلمة بقدره لا محالة
قال عم الموضوع على الموضوع نور على نور ثم يرد النص بمثله ولم يسقط الفرض في صدقة التطوع
فبقي المال على حقيقته طاهرا من كل وجه فلذلك الحق بالبرء

قوله وصار كالأواني والنياب إذا اختلطت الأواني الطاهرة والأواني النجسة إن كانت الغلبة
للطاهرة فإنه يتحرر ولا يجوز أن يترك التحري أما إذا كانت الغلبة للنجسة أو كانا سواء
فإنه لا يتحرر بل يتيمم ثم فيما جاز التحري فتحري فتوضأ ثم تبين أنه نجس يعيد الوضوء (و)

هم احوج من اهل بلده لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة وتونقل الى غيرهم
اجزاه وان كان مكروها لان المصرف مطلق الفقراء بالنص والله اعلم بالصواب.

يعقبه لان الغنى ما يقع به الاستغناء والاستغناء انما يثبت بالتمكن والاقتدار على التصرفات
وذلك مما يعقبه ولا يقترن به ولان حكم الشيء لا يمنع علته وان كان لا يتصور اثبات
تلك العلة بعد ثبوت ذلك الحكم كالطلاق والاعتاق فان المطلقة الثلثة بحال لو طلقها
لا يصح وكذا كالمعتق لا يصح فيه الاعتاق ومع ذلك لا يمنع ان علقها ما فلو كان حكم العلة
ما نعا للعلّة لما ثبتت العلة في صورة ما وهذا معنى ما ذكره الامام الا سيحيا بي رحمه الله
في مبسوطة انه تملك من الفقير من كل وجه لانه حسن وجد فعل التملك كان الملك منه
فقر حقيقة وانما ثبت الغنى حكما لانه لا يمنع الحكم علقه ككسر الكوز وهو كسر محل صحيح
من كل وجه وان كان حكم هذا الفعل انكسار المحل وقتل الحي يكون قتل للحي وان
كان حكمه زوال الحيوة ولذا لا يقال بانه قتل الميت من وجه او كسرا منكسر من وجه
فكذلك هنا يجب ان لا يقال دفع الى الغنى من وجه ولكنه يكره لان فيه شبهة المقارنة
وحقيقة المقارنة تمنع الجواز فشبهتها لا بد ان يوجب الكراهة الا اذا كان عليه دين او
له عيال لم يثبت بهذا الفعل معنى الغنى اصلا فلا يكره قال فخر الاسلام رحمه الله
ولا صحابنا ان الاداء يلاقي الفقير وانما ثبت الغنى بحكمه وحكم الشيء لا يصلح مانعا لانه لان
المانع ما سبقه لا ما يلحقه والجواز لا يحتمل البطلان لان الفعل يستغني عن الفقر.

قوله هم احوج من اهل بلده وكذلك اذا كان الفقير الذي في بلد آخر اوسع وانفع
للمسلمين بتعليمهم شرائع الاسلام وتعليمها وان يكون مزجا عمره في ابواب الصلاح
والطاعات الا ترى ان معاذ رضى كيف نقلها من اليمن الى المدينة لهذه المعاني وهو تعلم
احكام الدين ونصرة الحق اليقين **قوله** لان المصرف مطلق الفقراء بالنص
وهو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والله اعلم بالصواب (باب)

باب صدقة الفطر

قال رحمه الله صدقة الفطرة واجبة على الحر المسلم اذا كان ما لك المقدار النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثاثه وفرسه وسلاحه وعبيده وامام وجوبها لقوله عليه السلام في خطبته ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير رواه ثعلبة بن صغير العدوي او صغير العذري رضي الله تعالى عنه وبمثلها يثبت الوجوب لعدم القطع وشرط الحرية ليتحقق التمليك والاسلام ليقع قربة واليسار لقوله عليه السلام لا صدقة الا من ظهر غني وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في قوله عليه الصلوة والسلام يجب على من يملك زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله وقدرنا اليسار بالنصاب لتقدر الغنى في الشرع به فاضلا عما ذكر من الاشياء لانها مستحقة بالحاجة الاصلية والمستحق بالحاجة الاصلية كالمعدوم ولا يشترط فيه النمو ويتعلق بهذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الاضحية والفطرة .

للإمامة تلامذة

باب صدقة الفطر

قوله صدقة الفطر واجبة ذكر الوجوب ههنا على الحقيقة الاصطلاحية وهي ان يكون بين الفرض والسنة وذكر الامام المحبوبي رحمه الله واجبات الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوي الارحام ولو تروا الاضحية والعمرة وخدمة الوالدين وخدمة المرأة زوجها وقال الشافعي رحمه الله هي فريضة لحديت ابن عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد ذكر وانثى صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير قوله رواه ثعلبة بن صغير العدوي وفي بعض النسخ العذري وفي المغرب عبد الله بن ثعلبة بن صغير ابي

قال يخرج ذلك عن نفسه لحديث بن عمر رضي الله عنه قال فرض رسول الله عليه السلام زكاة الفطر على الذكر والأنثى الحدين ويخرج عن أولاده الصغار لأن السبب رأس يمونه ويلى عليه لأنها تضاف إليه يقال زكاة الرأس وهو أمانة السببية والإضافة إلى الفطر باعتبارها وقته ولهذا يتعدد بتعدد الرأس مع اتحاد اليوم والاصل في الوجوب رأسه وهو يمونه ويلى عليه فيلحق به ما هو في معناه كأولاده الصغار لأنه يمونهم ويلى عليهم وعن ممالكه لقيام الولاية والمؤنة وهذا إذا كانوا للخدمة ولا مال للصغار فإن كان لهم مال يؤدي من مالهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خلافاً لمحمد رحمة الله تعالى عليه لأن الشرع أجراه مجرى المؤنة فاشبه النفقة والنفقة الصغير مال إذا كان له مال

قال ولا يؤدي عن زوجته لقصور الولاية والمؤنة فإنه لا يليها في غير حقوق النكاح ولا يمونها في غير الرواتب كما لمداواة

صغير العذري ومن روى العذوي فكانه نسبته إلى جده الأكبر وهو عدي بن صغير هو من بني عذرة أيضاً

قوله خلافاً لمحمد رحمه الله قال محمد رحمه الله يجب على الأب إذا كان غنياً صدقة الفطر لابنه الصغير الغني لأن الواجب عبادة والاصل في العبادات أن لا يجب على الصبي وإنما أوجبنا على الأب لأن رأسه ملحق برأسه لأنه يمونه ويلى عليه وههنا الولاية ثابتة والمؤنة وإن سقطت عنه لاستغنائه عنها وسبب الإيجاب على الأب موجود فجعلت كأنها عليه (قوله)

ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله لانعدام الولاية ولو ادى عنهم او عن زوجته
 بغير امرهم اجزاهم استحسانا لثبوت الاذن عادة ولا يخرج عن مكاتبه لعدم الولاية
 ولا المكاتب عن نفسه لفقره وفي المدبر و ام الولد ولاية المولى ثابتة فيخرج عنهما
 ولا يخرج عن ماله للتمسك به خلافا للشافعي رح فان عنده وجوبها على العبد ووجوب
 الزكاة على المولى والثاني فيه وعندنا وجوبها على المولى بسببه كالزكاة فيؤدي الى الثاني
 والعبد بين شريكين لافطرة على واحد منهما لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما
 وكذا العبيد بين اثنين عندنا بحسب رحمة الله وقالا على كل منهما ما يخصه من الرأس
 دون الاشخاص بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق جبرا وهما يربانها وقيل هو بالاجماع
 لانه لا يجتمع النصب قبل القسمة فلم تتم الرقبة لكل واحد منهما ويؤدي المسلم
 الفطرة عن عبده الكافر لاطلاق ما روينا ولقوله عليه الصلوة والسلام في حديث
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ادوا عن كل حر وعبد يهودي او نصراني
 او مجوسي الحد يد ولا نالسبب قد تحقق والمولى من اهله وفيه خلاف الشافعي
 رحمة الله تعالى عليه لان الواجب عنده على العبد وهو ليس من اهله ولو كان على العكس
 فلا وجوب بالاتفاق ومن باع عبدا واحدا بالخيار ففطرته على من يصبر له

الافندي السني مرتين ١٢

قوله ولا عن اولاده الكبار وقال الشافعي رحمة الله اذا كان زنا معسرا فهو بمنزلة
 الصغير لقوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد صغيرا وكبير ممن تمونون عليه
 والحد يث عندنا محمول على جواز الاداء او نقول هو صفة للعبد **قوله** ولو كان على
 العكس لا يجب بالاتفاق اما عندنا فلان الوجوب على المولى وهو ليس باهل واما
 عنده فلان تحمل المولى عن مملوكه يستدعي اهلية اداء العباداة والكافر ليس باهل
 لها والوجوب على العبد عنده باعتبار تحمل المولى الاداء عنه فاذا عدم ذلك لم يجب اصلا

معناه انه اذا مريوم الفطروا الخيار ربا ق وقال زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار لان الولاية له وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك لانه من وظائفه كالنفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد يعود الى ملك البائع ولو اجيز ثبت الملك للمشتري من وقت العقد فيتوقف ما يبتني عليه بخلاف النفقة لانها للحاجة الناجزة فلا تقبل التوقف وزكاة التجارة على هذا الخلاف والله اعلم .
القول في المال

في من يشتري من التجارة
 بشرط الخيار فتح الحول
 في مدة الخيار فتمت
 يلزم له من ثمنه ان كان
 عنده ربح فليس
 مع البائع ١٢ في التقدير

قوله معناه اذا مريوم الفطراي وقت الفطر هذا على طريق ذكر الكل واردة البعض
 وانما قلنا ذلك لان انفجار الصبح كاف لتقرر الحكم **قوله** وقال الشافعي رح على من له الملك
 وهو المشتري عنده فان المذهب عند الشافعي رحمة الله ان خيار الشرط لا يمنع ثبوت
 الملك للمشتري كخيار العيب ذكر العلامة في النهاية كذا وجدت بخط الشيخين رحمهما الله
 وذكر في فتاوى قاضي حان الاختلاف بين زفر والشافعي رحمهما الله على عكس هذا اي
 عند زفر على من له الملك وعند الشافعي على من له الخيار والعبد لو كان مبيعا بيعا
 فاسد ا فمريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري فاعنته فالصدقة على البائع
 وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يكن في البيع
 خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على
 المشتري وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلا صدقة على واحد منهما وان لم يموت ورد
 قبل القبض بعيب او بخبار رؤية فصدقة الفطر على البائع وان رده بعد القبض بعيب
 او بخبار رؤية فالصدقة على المشتري ولا تجب عن الحمل **قوله** وزكاة التجارة
 على هذا الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة على انه بالخيار او البائع بالخيار فحال
 الحول والخيار ربا ق فزكوة على من يصير العبد له وعند زفر رحمة الله تعالى عليه
 على من له الخيار وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك . (باب)

فصل في مقدار الواجب ووقته

الفطرة نصف صاع من برا ودقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير وقال الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه والأول رواية النجاشي مع الصغير وقال الشافعي من جميع ذلك صاع لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على مهندس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولما مارونا وهو مذهب جماعة من الصحابة وفيهم الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمول على الزيادة تطوعا لهما في الزبيب أنه والنمر يتفاريبان في المقصود وأنه والبر يتفاريبان في المعنى لأنه يؤكل كل واحد ويلقى من التمر النواة ومن الشعير النخالة وبهذا ظهر الاتفاق بين البر والتمر ومراعاة من الدقيق والسويق ما يتخذ من البر ما دقيق الشعير كالشعير والأولى أن يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا

فصل في مقدار الواجب ووقته

قوله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة رح وقال أبو لبسر في جامع الصغير هذا هو الصحيح فإنه روي في بعض الروايات أوصاعا من زبيب **قوله** ولنا مارونا وهو ما رواه من حديث ثعلبة بن صعيبر في أول الباب وهو مذهب الخلفاء الراشدين ومارونا راجع على ما رواه الشافعي رحمه الله لأن فيه الأمر وهو محكم وما رواه يحتمل الزيادة تطوعا وهو الظاهر لأنه ما قال أمرنا رسول الله عليه السلام بأحراج الأصاع بل قال كنا نخرج **قوله** ولهما أن الزبيب والتمر يتفاريبان في المقصود وهو التفكه **قوله** والأولى أن يراعى فيهما أي في الدقيق والسويق القدر والقيمة احتياطا حتى أن كان منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القدر وإن أمكن منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القيمة وتفسيره أن يؤدي نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر وأما المواد من دقيق البر ولكن تبلغ قيمته

وان نص على الدقيق في بعض الاخبار ولم يبين ذلك في الكتاب اعتبارا للغالب
والخبز تعتبر فيه القيمة هو الصحيح ثم يعتبر نصف صاع من بروزنا فيما يروى
عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وعن محمد رحمه الله عليه انه يعتبر كيلا والدقيق اولى
من البر والدرهم اولى من الدقيق فيما يروى عن ابي يوسف رحمه الله وهو احتيار
الفقيه ابي جعفر رحمه الله لانه ادفع للحاجة واعجل به وعن ابي بكر الاعمش
تفضل الحنطة لانه ابعد من الخلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي رح
قال والصاع عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف
رح خمسة ارطال وثلاث رطل بالحجازي وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام

قيمة نصف صاع من البر او ادى نصف صاع من دقيق البر ولكن لا تبلغ قيمته قيمة
نصف صاع من البر لا يكون عاملا بالا احتياط فلو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر دون
قيمة نصف صاع من البر تزيد على نصف صاع من دقيق البر بقدر ما تبلغ به قيمته قيمة
نصف صاع من البر ولو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر تزيد على قيمة نصف صاع
من البر لا تنقص من نصف صاع من دقيق البر حتى يكون عاملا بالا احتياط
قوله وان نص على الدقيق في بعض الاخبار وهو ما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال عليه السلام
على كل مسلم مدان من قمح او دقيق الا انه ليس بمشهور فالا احتياط فيما قلنا **قوله** ولم يبين
ذلك في الكتاب اي لم ينص ان الاولى ان يراعى القدر والقيمة في دقيق الحنطة
وسويتها اعتبارا للغالب فان الغالب ان قيمة نصف صاع من الدقيق تساوي قيمة نصف
صاع من البر او تزيد فلذلك لم يبينه ولكن غيرة متوهم وهو ان لا تبلغ قيمة نصف صاع من
الدقيق قيمة نصف صاع من البر فكان الاحتياط مراعاة القدر والقيمة **قوله** والخبز
تعتبر فيه الفسدة وهو الصحيح في الكافي ولا رواية في الخبز فليل يجوز اذا ادى
منوين من خبز البر لانه لما جاز من الدقيق فالاولى ان يجوز منه والصحيح انه لا يجوز (الا)

صاعاً أصغر الصيعان ولنا ما روي أنه م كان يتوضأ بالمدرطلين ويغسل بالصاع ثمانية أرطال
وهو كان صاع عمر رضي الله عنه وهو أصغر من الهاشمي وكانوا يستعملون الهاشمي
ذال ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر وقال الشافعي رحمه الله
تعالى عليه بغروب الشمس في اليوم الأخير من رمضان حتى أن من أسلم أو ولد
ليلة الفطر تجب فطرته عندنا وعندنا لا تجب وعليه عكسه من مات فيها من
مما ليكه أو ولده له أنه يختص بالفطر وهذا وقته ولنا أن الإضافة للاحتصاص
الاباعتبار القيمة لأنه لم يرد فيه نص فكان كالذرة ثم يعتبر نصف صاع بوزننا لأن
الصاع مقداراً بالوزن حتى اختلفوا أنه ثمانية أرطال أو خمسة أرطال وثلاث رطل
وعن محمد رحمه الله يعتبر كلالان الآثار جاءت في التقدير بالصاع وهو اسم للمكيال .
قوله صاعاً أصغر الصيعان أي خمسة أرطال وثلاث رطل أصغر من الثمانية **قوله** وهكذا
صاع عمر رضي يعني صاع عمر رضي كان ثمانية أرطال وكان قد فقد إلى زمن الحجاج
فاخرجه وكان بمن علي أهل العراق يقول في خطبته يا أهل العراق يا أهل الشقاق والنفاق
ومساوي الأخلاق ألم أخرج لكم صاع عمر ولذلك سمي حجاجياً والظاهر أنه كان صاع
رسول الله عم لأن عمر رضي لا يخالفه في شيء وهو أصغر صيعان اعتادها أهل المدينة لأنهم كانوا
يستعملون صاعاً أكبر من ذلك يسمى هاشمياً اثنان وثلاثون رطلاً وهذا أربعة ولهذا سمي أربع
الهاشمي ثم كان لرسول الله عليه السلام صيعان مختلفة منها للنفقات ومنها للصداقات
فما روي أنه كان خمسة أرطال وثلاثاً محمول على صاع النفقات ثم لا بد من معرفة
الصاع الذي يقدر الحنطة بنصفه والشعير بأكمله قال الطحاوي رحمه الله ثمانية أرطال بما
يستوي كيله ووزنه وهو العدس والماش فإذا كان يسع ثمانية أرطال من العدس والماش
فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعير كذا ذكره الأمام الولوالجي وغيره رحمهم الله
قوله ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر أي يتعلق بتعلق وجوب الأداء بالشرط
لاتعلق وجوب الأداء بالسبب لأن الفطر شرط والرأس سبب (قوله)

واختصاص الفطربا ليوم دون الليل والمستحب ان يخرج الناس الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى لانه عليه السلام كان يخرج قبل ان يخرج ولان الامر بالاغذاء كيلا يتشاغل الفقير بالمسئلة عن الصلوة وذلك بالتقديم فان قدموها على يوم الفطر جاز لانه ادى بعد تقرر السبب فاشبه التعجيل في الزكاة ولا تفصل بين مدة ومدة هو الصحيح وان اخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها لان وجه القرية فيها معقول فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية والماله اعلم .

قوله والاختصاص للفطربا ليوم دون الليل يعني به ان اليوم مسمى بيوم الفطر فينبغي ان يكون الفطرية ليتحقق هذا الا سم كيوم الجمعة ما يجب ويودي فيه الجمعة وهذا لان حقيقة الفطر عند غروب الشمس كما يكون في اليوم الاخير يكون فيما قبله فعلم ان الفطر عن الصوم غير مراد ولكن لما كانت الاضافة للاختصاص علم انه اريد به فطر مخصوص وذاعند طلوع الفجر لان فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزم الفطر **قوله** ولا تفصل بين مدة ومدة هو الصحيح وعند خلف بن ايوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لاقبله وقيل يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وقيل في العشر الاخير وعند الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها اصلا كالاضحية وتسقط بمضي يوم الفطر لانها قريبة اختصت بيوم العيد فيسقط بمضيها كالاضحية تسقط بمضي ايام النحر قلنا انها قريبة ماله لا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكاة والاضحية لا تسقط ولكن ينتقل الوجوب الى التصديق بالقبلة وهذا لان القرية في اراقة الدم غير معقولة وانما عرفت شرعا في ايام مخصوصة ووجه القرية في التصديق بالمال معقول وهو دخلة المحتاج فلا يندر وقت الاداء فيه بوقت والماله اعلم .

كتاب الصوم

قال رحمه الله الصوم ضربان واجب ونفل والواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجب زبنيه من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزته النية ما بينه وبين الزوال وقال الشافعي لا يجزيه اعلم ان صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ وَعَلَىٰ فَرْضِيته انعقد الاجماع ولهذا يَكْفُرُ جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وسبب الاول الشهر ولهذا يضاف اليه ويتكرر بتكرره

كتاب الصوم

هو في اللغة الامساك قال خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى يعلك للجما اي ممسكة عن العلف وغير ممسكة وفي الشرع عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الاله بان يكون مسلما طاهرا من حيض ونفاس .
قوله والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم فان قيل هذه الآية تقتضي فرضية المنذور لثبوته بالكتاب بالامر فصار كصوم رمضان فلنا نعم الا انه قد خص منه بالتفاق المنذور الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المريض ونحو ذلك وما هو ليس بمقصود في العبادة كالنذر بالوضوء لكل صلوة والنذر بالمعصية فلما خصت هذه المواضع بقي في الباقي حجة مجوزة لا موجبة قطعاً كالآية المأثورة وخبر الواحد والقياس فيثبت بمثله الوجوب لا القرض . (قوله)

بسم الله الرحمن الرحيم

وكل يوم سبب لوجوب صومه وسبب الثاني النذر والنية من شرطه وسببته ونفسه ان شاء الله تعالى وجه قوله في الخلافية قوله عليه الصلوة والسلام لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل ولانه لما فسد الجزء الاول لفقد النية فسد الثاني ضرورة انه لا يتجزى بخلاف النفل لانه متجزع عنده ولما قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد الاعراب برؤية الهلال الامن اكل فلا يأكلن بقية يومه ومن لم يأكل فليصم

قوله وكل يوم سبب لوجوب صومه هذا قول الامام ابي زيد الدبوسي والشيخ الامام فخر الاسلام رحمهما الله تعالى وقال الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا غلط عندي بل السبب شهود جزء من الشهر فان الشهر اسم لجزء من الزمان يشتمل على الايام والليالي وانما جعله الشرع سببا لظاهر فضيلة هذا الوقت وهذه الفضيلة ثابتة لليالي والايام جميعا والرواية محفوظة في ان من كان مفقدا في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح وهضي الشهر وهو مجنون ثم افاق يلزمه القضاء فلو لم تتقرر العبيبة في حقه بما شهد من الشهر في حالة لا فاقة لم يلزمه القضاء وكذلك المجنون اذا افاق في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح ثم افاق بعد مضي الشهر يلزمه القضاء والدليل عليه ان نية اداء الفرض قبل تقرر سبب الوجوب لا تصح الا ترى انه لو نوى قبل غروب الشمس لم تصح نيته ووجه قولهما ان صيام رمضان بمنزلة عبادات متفرقة لانه تخلل بين كل يومين زمان لا يصلح للصوم لاداء ولا قضاء وهو الليالي فصارت كالصلوات ثم المعتبر ههنا في الوجوب اول الوقت لان الصوم يتأدى بجميع اليوم فتكون العبرة في الوجوب لبعض الوقت لا لجميع الوقت فلو قلنا ههنا بانه يحل التأخير عن اول الوقت وهو اول اليوم يكون هذا تفويتا لا تأخيرا وفي الصلوة يكون تأخيرا لا تفويتا والتأخير مباح والتفويت حرام كذا في مبعوط شيخ الاسلام رحمه الله (قوله)

وما رواه محمول على نفي الفضيلة والكمال او معناه انه لم ينو انه صوم من الليل حتى لو نوى في نصف النهار انه صائم من حين نوى لا من اول اليوم لا يصير صائما عندنا ولانه يوم صوم فيتوقف الا مساك في اوله على النية المتأخرة المقترنة بالكثرة كالنفل وهذا لان الصوم ركن واحد ممتد والنية لتعيينه لله تعالى فتترجم بالكثرة جنبه الوجود بخلاف الصلوة والحج لانهما اركان فيشترط قرانها بالعقد على اداتهما وبخلاف القضاء لانه يتوقف على صوم ما هو الا صل في ذلك اليوم وهو النفل وبخلاف ما بعد الزوال لانه لم يوجد اقترانها بالاكثرة فترجحت جنبته الفوات

قوله وما رواه محمول على نفي الفضيلة وقيل المراد هو النهي عن تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب الشمس ان يصوم غدا لا يصح وانما يصح اذا نوى بعد غروب الشمس او معناه لم ينو انه صوم من الليل بل نوى الصوم من وقت النية على انه عام خص منه النفل اتفاقا والعام متى حص منه شيء خص تخصيصه بالقياس فيحمل على صوم القضاء والنذر الذي هو غير معين والكفارات ونخص هذا الصوم بالقياس وهو ان هذا يوم صوم فلا مساك في اول النهار يتوقف على ان يصير صوما بالنية المقترنة بالكثرة كالنفل خارج رمضان ثم اقتران النية بحالة الشروع ليس بشرط في باب الصوم بدليل جواز التقديم فصا رحالة الشروع ههنا كحالة البقاء في سائر العبادات واذا جاز نية متقدمة دفعا للخرج جاز نية متأخرة عن حالة الشروع بالطريق الاول لانه ان لم يقترن بالشروع ههنا فقد اقترن بالاداء ومعنى المخرج لا يندفع بجواز التقديم في جنس الصائمين لان منهم من يبلغ في آخر الليل وحائض تطهر ونائم لا ينتبه الا بعد طلوع الفجر وفي ايام الشك لا يمكنه ان ينوى الغرض ابلا كذا في المبسوط فان قيل اعتبار النية المتأخرة بالمتقدمة لا تكاد تصح فالمتقدمة كالقائمة عند الشروع كما اذا حضرته نية الصلوة ثم شرع في الصلوة ولم تحضر النية وقت الشروع

ثم قال في المختصر ما بينه وبين الزوال وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها لتحقيق في الاكثر ولا فرق بين المسافر والمقيم

تصح اذا لم يفصل بين النية والتحريم بعمل مناف للصلوة وكذا في الزكوة تكفيه النية عند عزل مقدار الواجب ولا تعتبر نيته بعد الشروع في الصلوة ولا بعد اداء الزكوة فيثبت ان جعل الموجود قائما حكما له نظير في الشرع وانه نظائر كما في المفقود وكذا البيع والشراء والنكاح فاما جعل المعلوم الذي سبوجد كانه موجود حكما قبل وجوده نعمما لا نظيره فكان القول به حينئذ مخالفا للحقيقة والحكم قلنا لا نجعل النية المتأخرة متقدمة بل نجعل الامساكات التي في اول اليوم موقوفة منتظرة الى النية اذا كان ذلك اليوم متعبنا لذلك الصوم كما في النفل فاذا وجدنا قلب ذلك الامساك صوما وانما لم يجعل هكذا في الصلوة لما ان لها اركاناً مختلفة فلم يتوقف فعل الركن الاول الى ما يوجد في ركن آخر وفي الزكوة بعد الاداء تمت العبادة والنية الموجودة بعد الاداء غير كافية ولا كذلك الصوم .

قوله ثم قال في المختصر اي القدوري **قوله** وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لان ساعة الزوال نصف النهار وهو من طلوع الشمس الى غروبها ووقت اداء الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصفه وقت الضحوة الكبرى فتشترط النية قبلها لتحقيق النية في الاكثر والمراد بالنهار المذكور في الجامع الصغير اليوم يؤيد ما قلنا قوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء (قوله)

سكن
الحج والعمرة
والانفلا ١٣ عشر
صائم رمضان

خلا فالزفر روح لانه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدال وهذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق
النية ونية النفل ونية واجب آخر وقال الشافعي في نية النفل عا بث وفي مطلقها انه قولان
لانه بنية النفل معرض عن الفرض فلا يكون له الفرض ولما ان الفرض متعين فيه فيصاب
باصل النية كما لم توجد في الدار يصاب باسم جنسه واذا نوى النفل او واجبا آخر فقد
نوى اصل الصوم وزيادة جهته وقد دلت الجهة بقى الاصل وهو كاف ولا فرق بين المسافرين
المقيم والصحح والسقيم عند ابي يوسف ومحمد رح لان الرخصة كيلا تلزم المعذور ومشقة
فاذا تحملها التحق بغر المعذور وعند ابي حنيفة رح اذا صام المريض والمسافر بنية واجب
آخر يقع عنده لانه شغل الوقت بالاهم لتحتمه للحال وتخيرة في صوم رمضان الى ادراك
العدة وعنه في نية التطوع رواه اثنان والفرق على احد هما انه ما صرف الوقت الى الاهم
والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفارة فلا يجوز
الابتنه من الليل لانه غير متعين ولا بد من التعيين من الابتداء والنفل كله يجوز بنية
قبل الزوال خلا لما لك فانه يتمسك باطلاق ما روينا ولنا قوله صلعم بعد ما كان يصبح
غير صائما ثم اني اذا صائم ثم ولان المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الامساك في اول
اليوم على صبر ورته صوما بالنية على ما ذكرنا ولونوى بعد الزوال لا يجوز وقال الشافعي
يجوز ويصير صائما من حين نوى اذ هو متجز عنده لكونه مبنيا على النشاط ولعله ينشط
بعد الزوال الا ان من شرطه الامساك في اول النهار وعندنا يصير صائما من اول النهار
لانه عبادة قهر النفس وهي انما تتحقق باهساك مقدرفي اعتبار ان النية باكثره
قوله خلا فالزفر رحمه الله هو يقول ان امساك المسافر في اول النهار لم يكن مستحقا بصوم
الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المقيم ولما ان المسافر انما فارق المقيم في الترخص
فاذا لم يترخص بقصد اداء المشروع في وقته وهو متعين فتصح بنية متأخرة كافي حق غيره
قوله ونية واجب آخر مستقيم في صوم رمضان واما في البذر المتعين فلا لانه يقع عما نوى
من الواجب اذا كانت النية من الليل **قوله** وعند ابي حنيفة رح اذا صام المريض والمسافر
فما

فصل في رؤية الهلال

وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رآه صاه واوان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين يوماً ثم صاموا لقوله صلعم صوموا الرؤية واطروا الرؤية فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلثين يوماً لان الاصل بقاء الشهر فلا ينفل عنه الا بدليل ولم يوجد ولا بصومون يوم الشك لا تطوعا لقوله صلعم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا وهذه المسئلة على وجوه احدها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه لما روينا ولا نه تشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم ثم ان ظهرا ان اليوم من رمضان بجزية لانه شهد الشهر وصامه وان ظهرا انه من شعبان كان تطوعا وان افطرا لم يقض لانه في معنى المظنون والثاني ان ينوي عن واجب آخر وهو مكروه ايضا لما روينا الا ان هذا دون الاول في الكراهة ثم ان ظهرا انه من رمضان بجزية لوجود اصل النية وان ظهر انه من شعبان فقد قيل يكون تطوعا لانه منهي عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل بجزية عن الذي نواه وهو الاصح لان المنهي عنه وهو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم بخلاف يوم العبد لان المنهي عنه وهو ترك الاجابة يلازم كل صوم بنية واجب آخر تقع عنده اي عما نوى وذكر شمس الائمة الحلواني رح في المبسوط واما المريض اذ نوى واجبا آخر فالصحيح انه يقع صومه عن رمضان لان اباحة الفطر له عند العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو الصحيح سواء بخلاف المسافر ثم قال وذكر ابو الحسن الكرخي رح ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول ابي حنيفة رح وهو سهو او ما اول ومراده مريض يطيق الصوم ويخاف منه زيادة المرض وذكر في الايضاح وكان بعض اصحابنا يصل بين المسافر والمريض وانه ليس بصحيح وانهما يتساويان وقد روى ابو يوسف رح عن ابي حنيفة رح في المريض نصا انه اذا نوى التطوع يقع عن التطوع .

فصل في رؤية الهلال

قوله ولا يصومون يوم الشك فيوم الشك هو اليوم الاخر من شعبان الذي يحتدل (انه)

بعدم التطوع
التكليف بغيره

والكراهية هنا الصورة النهي والثالث ان ينوى التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في قوله يكره على سبيل الابتداء

انه اول رمضان او آخر شعبان وفي المبسوط انما يقع الشك من وجهين اما ان غم هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلثين انه من شعبان او من رمضان واما ان غم هلال شعبان فوقع الشك انه اليوم الثلثون او الحادي والتثون وفي الفوائد يوم الشك هو اليوم الذي يتم به ثلاثون من المستهل ولم يهل الهلال ليلة لا ستار السماء بالغمام وفي الكافي للعلامة النسفي والشك ما استوى فيه طرفان العلم والجهل وذا بان غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في اليوم الثلثين انه من شعبان او رمضان نظرا الى قوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا ذاك اشارة باصابعه وخمس ابهامه في المرة الثالثة وقوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وفي شرح القدوري للزاهدي اما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلثين والسماء متغيرة او شهدوا حد فردت شهادته او شاهدان فاسقان فردت شهادتهما فاذا كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال احد فليس بيوم الشك ولا يجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا نهلا .

قوله والكراهية هنا الصورة النهي وهو قوله عليه السلام لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين **قوله** والثالث ان ينوى التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا **قوله** على سبيل الابتداء هو ان لا يكون له اعتياد صوم يوم الخميس مثلا فاتفق يوم الخميس كونه يوم الشك فصاعده والمراد بالموافقة ان يعتاد صيام الجمعة والخميس والاثنين ويصوم كل شهرا ويصوم عشرة من آخرة او ثلاثة فصاعدا كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله .

(كتاب الصوم ... فصل في رؤية الهلال)

والمراد بقوله صلعم لا تتقدمه وارمضان بصوم يوم ولا يصوم يومه من الحديث المتقدم بصوم رمضان لانه يؤد به نبل او انه ثم ان وافق صوما كان يصومه نال الصوم افضل بالاجماع وكذا اذا صام ثلاثة ايام من آخر الشهر فصاعدا وان افردة فقد قيل النظر افضل احترازا عن ظاهر النهي وقيل الصوم افضل ابتداء بعالي وعائشة رضي الله عنهما كما نال يصومه انه والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اخذ ابالا احتياط ويغتنى العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالانظار نفي التهمة عن تهمة العصيان الذي دل عليه الحديث المعروف وهو قوله صلعم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم والرابع ان يجمع في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يصير صائما لانه لم يقطع عزيمته فصا ركبا اذا نوى ان كان وجد غدا غدا يفطروا لم يجد يصوم والخامس ان يجمع في وصف النية بان ينوي ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر وهذا مكرره لندد به بين امرين مكرهين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه لعدم التردد في اصل النية وان ظهر انه من شعبان لا يجزيه عن واجب آخر لان الجهة لم تثبت للتردد فيها واصل النية لا يكفي لكنه يكون تطوعا غير مضمون بالقضاء لشروعه فيه مسقطا وان نوى عن رمضان ان كان غدا منه وعن التطوع ان كان غدا من شعبان يكره لانه نال المفروض من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه عنه لما مر وان ظهر انه من شعبان جاز عن نفيه لانه يتأدى باصل النية ولو افعله يجب ان لا يقضيه لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه

قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تتقدمه وارمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث المتقدم بصوم رمضان لان التقدم بالشيء على الشيء ان يأتي به قبل حينه واوانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان فلم يأت بصوم رمضان قبل اوانه وما رويناه لا يعارض بقوله عم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان هذا نص محتمل يحتمل النهي عن الغرض وعن التطوع وما رويناه مفسر في اباحة التطوع لانه اثبات من النهي فكان اولي

قوله والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اي ناولا للتطوع **قوله** نفي التهمة ذكر (الامام)

من رأى هلال رمضان وحده صام وإن لم يقبل إلا ما شهدته لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقد رأى ظاهراً وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة وقال الشافعي عليه الكفارة إن أفطر بالوقاع لأنه أفطر في رمضان حقيقة لتيقنه به وحكما لوجوب الصوم عليه ولنا إن القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو تهمة الغلط فأورث شبهة وهذه الكفارة تندري بالشبهات ولو أفطر قبل أن يرد إلا ما شهدته

الامام الكيساني رحمه الله تعالى أنه لو أفتي للعامة بأداء النفل فيه عسى يقع عندهم أنه خالف رسول الله عليه السلام حيث نهى رسول الله عليه السلام وهو أطلقه أو يقع عندهم أنه لما جاز النفل يجوز الفرض بل أولى فلا ينبغي أن يفتي لهم بذلك وذكر فخر الإسلام رحمه الله في هذا حكاية أبي يوسف رحمه الله وهي ما روى أسد بن عمرو أنه قال أتيت باب هارون الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخف أسود وهور أكب فرس أسود وعليه سرج أسود ولبد أسود وماعليه شيء من البياض إلا الحية البيضاء وهو يوم الشك فأتى الناس بالفطر فقلت له اتقطر أنت فقال ادن إلي فدنوت منه فقال في أذني أني صائم *

قوله وهذه الكفارة أي كفارة الفطر عقوبة تسقط بالشبهات ولهذا لا يجب على المخطيء بخلاف سائر الكفارات فإنها تجب على المعذور والمخطيء فعلم أن هذه الكفارة ألحقت بالعقوبات وهي لا تثبت مع الشبهات دل عليه قوله عليه السلام فعليه ما على المظاهر وقول الأعرابي حين سأل رسول الله عليه السلام هلكت وأهلكت والأهلا كتمحض جناية فما يجب بسببه يقع عقوبة ولأنها وجبت للزجر فإن الجبر يحصل بإيجاب القضاء فشابه العقوبات من هذا الوجه فالحقت بها فيما هو من خصائصها وهو السقوط بالشبهة وهذا اليوم رمضان في حقه لوجوب الصوم عليه وشعبان في حق غيره لعدم وجوب الصوم عليهم فلا يكون في معنى المنصوص عليه (قوله)

اختلف المشايخ فيه ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوماً لم يفطر إلا مع الإمام لأن الوجوب عليه للاحتياط والاحتياط بعد ذلك في تأخير الإفطار ولو افطر لا كفارة عليه اعتبار للحقيقة التي عنده
وإذا كان بالسماء علة قبل الإمام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاً كان
 أو امرأة حراً كان أو عبداً لأنه امر ديني فاشبه رواية الأخبار ولهذا لا يختص بلفظة
 الشهادة وتشترب العدالة لأن قول الفاسق في الديانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوي
 مدلاً كان أو غير مدل أن يكون مستورا والعلة غيب أو غبار أو نحوه وفي إطلاق جواب
 الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية لأنه خبر عن أبي
 حنيفة رح أنها لا تقبل لأنها شهادة من وجه وكان الشافعي في أحد أقواله يشترط المثنى
 والحجة عليه ما ذكرنا وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قل شهادة الواحد في
 رؤية هلال رمضان ثم إذا قبل الإمام شهادة الواحد وصا موائنين بوما لا يفطرون
 فيما روى الحسن عن أبي حنيفة رح للاحتياط ولأن الفطر لا يثبت بشهادة الواحد

قوله اختلف المشايخ فيه والصحيح أن لا تجب الكفارة لقوله عليه السلام صومكم
 يوم تصومون وهذا ليس بيوم صوم في حق الجماعة وقيل يجب لتعينه بالرؤية
 ولم يرد الإمام شهادته لتبصر شبهة **قوله** وفي إطلاق جواب الكتاب وهو قوله
 قبل الإمام شهادة الواحد العدل **قوله** وهو ظاهر الرواية لأنه خبر ديني
 وليس بشهادة ولهذا لم يختص بلنظ الشهادة ولأن شهادة العبد هنا مقبولة
 وإن لم يكن للعبد شهادة حتى لا ينعقد النكاح بشهادته فلان تقبل شهادة المحدود بعد
 التوبة والنكاح ينعقد بشهادته أولى ولأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون
 شهادة أبي بكر رضي الله عنه بعد ما أقام عليه حد القذف **قوله** لأنها شهادة من وجه من حيث
 أن وجوب العمل إنما كان بعد قضاء القاضي ومن حيث اختصاصه بمجلس القضاء
 ومن حيث اشتراط العدالة **قوله** والحجة عليه ما ذكرنا وهو قوله لأنه امر ديني (قوله)

وعن محمد أنهم يفترون ويثبت الفطرياء على ثبوت الرضائية بشهادة الواحد وان كان لا يثبت بها ابتداء كما ستحقق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة واذا لم تكن بالسماء علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم لان لتفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما اذا كان بالسماء علة لانه قد ينشق الغيم عن موضع القمر فيتفق للبعض النظر ثم قيل في حدالكثير اهل المحلة وعن ابي يوسف راح خمسون رجلا اعتبارا بالقسامة ولا فرق بين اهل المصرومن وردهن خارج المصروذ كرا الطحاوي انه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر لقلّة الموانع وآليه الاشارة في كتاب الاستحسان وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر

قوله وعن محمد راح أنهم يفترون ويثبت الفطرياء على ثبوت الرضائية وفي المبسوط قال ابن سمانة قلت لمحمد كيف يفترون بشهادة الواحد قال لا يفترون بشهادة الواحد بل يحكم الحاكم لانه لما حكم بدخول شهر رمضان وامر الناس بالصوم فمن ضرورته الحكم بانسلاخ رمضان بعد مضي ثلثين يوما فالاحاصل ان الفطر ههنا مما يفيضي اليه الشهادة لان يكون ثابنا بشهادة الواحد كما اذا شهدت القابلة باستهلال الصبي فانه يثبت الارث ونوشهدت وحدها بالارث لم يقبل وفي الايضاح وهذا الاستشهاد على قولهما **قوله** لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير وقال الشافعي رحمه الله تقبل شهادة الواحد وعن خلف بن ايوب خمسمائة يبلغ قليل **قوله** وآليه الاشارة في كتاب الاستحسان ولفظ كتاب الاستحسان فان كان الذي شهد بذلك في المصر ولا علة في السماء لم تقبل شهادته لان الذي يقع في القلب عن ذلك انه باطله (قوله)

(كتاب الصوم ... فصل في رؤية الهلال)

ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطرا حتبا طوافي الصوم الا احتباط في الاجاب
 واذا كان بالسما علة لم تقبل في هلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 لانه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوقه والا ضحى كالنظر في هذا
 في ظاهر الرواية وهو الاصح خلافا لما روي عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه
 كهلال رمضان لانه تعلق به نفع العباد وهو التوسع بلحوم الاضاحي وان لم يكن بالسماء
 علة لم تقبل الا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم كما ذكرنا ووقت الصوم من حين طلوع
 الفجر الثاني الى غروب الشمس لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
 الابيض من الخيط الاسود الى ان قال ثم اتموا الصيام الى الليل والخيطان بياض
 النهار وسواد الليل.

قوله فاشبه سائر حقوقه وتشترط فيه الحرية وكما يشترط فيه الحرية والعدد ينبغي
 ان يشترط فيه لفظ الشهادة واما الدعوى ينبغي ان لا تشترط كما لا تشترط
 في عتق الامم وطلاق الحرة عندا لكل وعتق العبد في قول ابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى واما على قياس قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ينبغي
 ان يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده ولا تقبل
 فيه شهادة المحدث في القذف وان تاب وهو قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه
قوله يقع العلم بخبرهم لعل المراد من العلم غالب الرأي لا العلم القطعي وهذا الاختلاف
 بناء على الاختلاف في تفسير الجمع الكثير فعند ابي يوسف رحمة الله تعالى
 عليه الجمع الكثير مقدور وخمسين وعند محمد رحمة الله تعالى عليه ما يدخل في
 حد التواتر اهل بلدة رؤية الهلال بل يلزم ذلك في حق بلدة اخرى اختلف فيه وفي
 ظاهر الرواية تباينة باختلاف المسائل (قواه)

والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهارا مع النية في الشرع لان الصوم في حقيقة اللغة هو الامساك لورود الاستعمال فيه الا انه زيد عليه النية في الشرع لتمييزها بالعبادة من العادة واختص بالنهار لما تلونا ولانه لما تعذر الوصال كان تعيين النهار اولي ليكون على خلاف العادة وعليه مبني العبادة والطهارة عن الحيض والنفاس شرط لتحقيق الاداء في حق النساء والله اعلم بالصواب .

باب ما يوجب القضاء والكفارة

اذا اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر والقياس ان يفطر وهو قول مالك لوجود ما يضاف الصوم فصار كالكلام ناسيا في الصلوة ووجه الاستحسان قوله عم للمذي اكل وشرب ناسيا ثم على صومك فانما اطعمك الله وسفاك واذا ثبت هذا في حق الاكل والشرب ثبت في الوقاع

قوله والصوم هو الامساك الى آخره فان قيل هذا ينتقض بما اذا اكل ناسيا فان صومه باق والامساك فائت وبما اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لان النهار من حين طلوع الشمس وبالحائض والنفاس فان المجموع موجود والصوم فائت والجواب عن الاول ان الامساك الشرعي موجود حيث جعل الشارع كلاكه كلاك وللشارع هذه الولاية لقدرته على الابداء والاعداء والصوم حقه فله ان يبقيه مع وجود المنافي حقيقة ولان المأمور به الامساك قصد ان يكون ضده المنافي له الاكل قصد او عن الثاني ان المراد اليوم وعن الثالث ان الحيض والنفاس اخرجها عن اهلية الاداء والله اعلم بالصواب .

باب ما يوجب القضاء والكفارة

قوله واذا اكل الصائم او شرب ناسيا لم يفطر اي ناسيا صومه وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى ان اكل او شرب ناسيا لم يفطره وان جامع ناسيا فطره لان النص ورد في الاكل والشرب والجماع ليس في معناه وجه الاستحسان قوله عليه السلام للمذي

للاستواء في الركنية بخلاف الصلوة لان هيئة الصلوة مذكورة فلا يغلب النسيان ولا مذكور في الصوم فيغلب ولا فرق بين الفرض والنفل لان النص لم يفصل ولو كان مخطئاً او مكرها فعليه القضاء خلافاً للشافعي رح فانه يعتبره بالنسيان ولنا انه لا يغلب وجوده وعذر النسيان غالب ولان النسيان من قبل من له الحق والا كراه من قبل غيره فيفترقان

اكل وشرب ناسيا تم على صومك فان قيل هذا الحديث معارض للكتاب فكيف يعمل به لان الكتاب يقتضي ان يفسد صومه لان المأمور به بالكتاب الصوم والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع ولم يبق الامساك لوجود الاكل حقيقة فالحديث يفتضي بقاء الصوم والكتاب ينفيه ولا معنى للمخالفة سوى هذا قلنا في كتاب الله تعالى اشارة الى ان النسيان معقول قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا فكان الحديث موافقا للكتاب حينئذ فيعمل به ويحمل الكتاب على حالة العمد ليكون الدلائل باسرها معموله ولان كتاب الله تعالى يوجب فساد الصوم اذا ترك الاتمام مختاراً لان الله تعالى امرنا بذلك بقوله ثم اتموا الصيام الى الليل فلا تمام ان لا يترك الصوم مختاراً وهذا ليس بمختار بل هو كالمحمول عليه من قبل من له الحق لانه خلق كذلك لانه لا يقدر على ان لا ينسى وكان فيه عملاً بكتاب الله تعالى فان اعتباره يؤدي الى الحرج قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وذكر في الايضاح وما يوجب الفطر اذا فعله وهوناس فهو على صومه لما روى ابو هريرة عن رسول الله عليه السلام انه قال من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فان الله تعالى اطعمه وسقاه وروي ايضا ان من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهذا حديث مشهور تلقته الصحابة والنابعون بالقبول وقال ابو يوسف رحمه الله ليس هو بحديث شاذ يجترأ على تركه واذا ثبت في الاكل ناسيا فكذلك في الجماع - يمداد كراشارة الى هذا خبر مشهور به يزداد على الكتاب

قوله لا استواء في الركنية بخلاف الصوم يفهم بالكف عن الاكل فان قيل الجماع ليس (في)

كالمقيد والمريض في قضاء الصلوة فان نام فاحتلم لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم
 ثلث لا يفطرن الصيام القي والحجامة والاحتلام ولانه لم توجد صورة الجماع
 ولا معناه وهو الانزال عن شهوة بالمباشرة وكذا اذا نظر الى امرأة فامنى بشهوة
 لما بينا وصار كما لم تفكر اذا امنى وكما لم تمنى بالكف على ما قالوا ولو ادهن
 لم يفطر لعدم المنافى وكذا اذا احتجم لهذا ولما روينا ولو اكل لم يفطر
 لانه ليس بين العين والدماع منفذ والدمع يترشح كالعرق والداخل بين المسام لا ينافى

بعدم انزال عن شهوة
 اما الاول فعدم المنافع
 الفرج في الفرج اما الثاني
 فعدم الانزال عن شهوة
 بالمباشرة اعني من الشهوة
 عاتيه

في معنى الاكل والشرب لان الصوم يحوجه اليهما فيغلب النسيان فيهما ويضعفه عن الجماع
 ولا يحوجه اليه فيندركا لنسيان في الصلوة قلنا لهما مزية في اسباب الدعوة الا انهما اصران
 بحالهما لانهم لا تغلبان البشر والجماع قاصر في اسباب الدعوة وله مزية في حاله لانه
 يغلب البشر لان من هاجت شهوته لا يقدر على اصسا كما فاستويا فقام الاستدلال •

قوله كالمقيد والمريض المقيد اذا صلى قاعدا المقيد يقضي ما صلى عند رفع المقيد
 والمريض لا يقضي ما صلى قاعدا عند البر **قوله** لما بينا اي لم يوجد صورة الجماع ولا معناه
قوله وكما لم تمنى بالكف على ما قالوا وذكر في التجنب اذا عالج ذكره
 حتى امنى يجب عليه القضاء هو المختار لانه وجد الجماع معنى وهل يحل له ان يفعل
 ذلك ان اراد الشهوة لا يحل وان اراد تمكين ما به من الشهوة ارجوان لا يكون عليه وبال
 وكذا اذا احتجم لهذا اي لعدم المنافى ولما روينا اي ثلث لا يفطرن الصيام ولو اكل لم يفطر
 لم يفطر وان وجد طعمه في حلقه وكان ابراهيم النخعي رحمه الله يكره للصائم ان يكتحل
 وابن ابي ليلى كان يقول اذا وجد طعمه في حلقه فطره لوصول الكحل الى باطنه ولنا حديث
 ابي رافع ان النبي عليه السلام دعا بمحلاة اثم في رمضان فاكتحل وهو صائم
 وعن ابن مسعود ربه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء من بيت ام سلمة وعيناها
 مملوتان كحلا كحلته ام سلمة ربه وصوم عاشوراء في ذلك الوقت كان فرضا ثم صار منسوخا

كما لو اغتسل بالماء البارد ولو قبل امرأة لا يفسد صومه يريد به اذا لم ينزل لعدم المناء في صورة ومعنى بخلاف الرجعة والمصاهرة لان الحكم هناك ادير على السبب على ما يأتي في موضعه ان شاء الله ولوا نزل بقبلة او لمس فعليه القضاء دون الكفارة لوجود معنى الجماع ووجود المناء في صورة او معنى يكفي لايجاب القضاء احتياطا اما الكفارة فتفتقر الى كمال الجنابة لانها تندرج بالشبهات كما لحدود ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه اي الجماع او الانزال ويكره اذا لم يامن لان عينه ليس بفطور وما يصير فطرا بعاقبته فان امن تعتبر عينه وايضا له وان لم يامن تعتبر عاقبته وكره له والشافعي اطلق فيه في الحالين والحجة عليه ما ذكرنا والمباشرة مثل التقبيل في ظاهرها لرواية وعن محمد ^{الرواية} انه كره المباشرة الفاحشة لانه فل ما تخلو عن الفتنة ولو دخل حلقه ذباب وهو ذاك لصومه لم يفطرو في القياس يفسد صومه لو وصل المفطر الى جوفه وان كان لا يتغذى به كالتراب والحصى وجه الاستحسان انه لا يستطاع الاحتراز عنه فاشبه الغبار والدخان واختلفوا في المطر والثلج والاصح انه يفسد لا مكان الا متناع منه اذا اواه خيمة او سقف ولوا كل لحماء بين اسنانه فان كان قليلا لم يفطروا وان كان كثيرا يفطروا قال زفر يفطر في الوجهين لان الغم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة ولنا ان القليل تابع لاسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لانه لا يبقى فيما بين الاسنان والفصل بمقدار الحمصة وما دونها قليل وان اخرجته واخذه بيده ثم اكله ينبغي ان يفسد صومه لما روي عن محمدان الصائم اذا ابتلع سمسمه بين اسنانه لا يفسد صومه ولو اكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لا يفسد لانها تتلاشى وفي مقدار الحمصة عليه القضاء دون الكفارة عند ابي يوسف وعند زفر عليه الكفارة ايضا لانه طعام متغير ولا يبي يوسف انه يعافه الطبع فان ذرعه القي لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم من قاء فلا قضاء عليه .

يرى في نسخة وطلبه في ١٥

قوله كما اذا اغتسل بالماء البارد فوجد برودة الماء في كبده وذلك لا يضره **قوله** اذا ابتلع سمسمه (بين)

ومن استقاء عما مد فعلية القضاء ويستوي فيه ملاً الفم فماد ونه فلو عاد وكان ملاً الفم
فسد عند أبي يوسف رحمه الله لأنه خارج حتى انتقض به الطهارة وقد دخل
وعند محمد لا يفسد لأنه لم توجد صورة الفطر وهو لا يتلأع وكذا معناه لأنه لا يتغذى به عادة
وان أعاد فسد بالاجماع لوجود الادخال بعد الخروج فتتحقق صورة الفطر وان كان اقل من
ملاً الفم فعاد لم يفسد صومه لأنه غير خارج ولا صنع له في الادخال وان أعاد فكذلك
عند أبي يوسف لعدم الخروج وعند محمد رحمه الله يفسد صومه لوجود الصنع منه في
الادخال فان استقاء عمداً ملاً فيه فعلية القضاء لما روي القياس متروك به ولا كفارة عليه لعدم
الصورة وان كان اقل من ملاً الفم فكذلك عند محمد رحمه الله لا طلاق الحديث
وعند أبي يوسف لا يفسد لعدم الخروج حكماً ثم ان عاد لم يفسد عنده لعدم سبق
الخروج وان أعاده فعنه انه لا يفسد لما ذكرنا وعنه انه يفسد فالحق بملاً الفم لكثرة الصنع
ومن ابتلع الحصة او الحد يدانظر لوجود صورة الفطر ولا كفارة عليه لعدم المعنى ومن جامع
في احد السبيلين عامداً فعليه لقضاء استدراكاً للمصلحة العائنة والكفارة لتكامل الجناية

بين اسنانه لا يفسد صومه ولو أكلها ابتداء يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة
والمختار انه يحب ان ابتلعها ولم يمضغها لأنه من جنس ما يتغذى به كذا في فتاوى الولوالجي
وفي مقدارا الحصة قال زفر يكره لأنه افطر بطعام لنا انه غير مستلذ ابتلع سمسة من
الخارج بالضع لم يفسد صومه لأنه يتلأش وبلا مضغ عن أبي يوسف كذلك وعن
محمد يفسد وعنه يكفر وذكر الباقي والصحيح ان كل ما يفسد به الصوم يفسد به الصلوة
قوله ومن استقاء فعليه القضاء من تنمة الحديث **قوله** ويستوي فيه ملاً الفم ومادونه اي في
القي الذي ذرعه **قوله** فان استقاء عمداً فيه اشارة الى انه لو استقاء ناسياً الصوم لا يفسد صومه
قوله لما رويناه وهو قوله عم ومن استقاء فعليه القضاء **قوله** فعنه اي عن أبي يوسف رحمه الله
قوله لما ذكرنا اي لعدم سبق الخروج **قوله** لكثرة الصنع وهو صنع الاستقاء والاعادة

ولا يشترط الانزال في المحلين اعتبارا بالاغتسال وهذا لان قضاء الشهوة يتحقق دونه وانما ذلك
 شبع وعن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه لا تجب الكفارة بالجماع في الموضع المكروه
 اعتبارا بالحد عندة والاصح انها تجب لان الجنائية متكاملة لقضاء الشهوة ولو جامع ميتة
 او بهيمة فلا كفارة انزل او لم ينزل خلا للشافعي رحمة الله تعالى عليه لان الجنائية
 تكاملها بقضاء الشهوة في محل مشتهى ولم يوجد ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوقاع
 على الرجل نجس على المرأة وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قول لا تجب عليها
 لانها متعلقة بالجماع وهو فعله وانما هي محل الفعل وفي قول تجب ويتحمل الرجل عنها

قوله ولا يشترط الانزال في المحلين لانه لا يشترط الانزال في الحد مع انه عفو به محضة
 فلان لا يشترط في الكفارة وهي مشتملة على العبادة والعقوبة اولى وهذا لان الوجوب
 باعتبار قضاء الشهوة وهو متحقق بدون الانزال وانما هو شبع حتى تنكسرا لشهوة
 وان وطئ في الدبر فعن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه لا كفارة عليهما لانه لا يجعل هذا
 الفعل كاملا حتى لم يوجب الحد ولا شبهة في جانب المفعول به اذ ليس فيه قضاء
 الشهوة وعنه ان عليهما الكفارة وهو قولهما وهو الاصح لان الجنائية كاملة وانما ادعى
 ابو حنيفة رحمة الله النقصان في معنى الزنا من حيث انه لا يفسد الفراش ولا عبرة به
 في ايجاب الكفارة **قوله** ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوقاع على الرجل نجس على
 المرأة هذا اذا كانت مطاوعة وان كانت مكروهة لا كفارة عليها وكذلك لو كانت مكروهة
 في الابتداء ثم طاعتها لانها طاعتها بعد فساد الصوم فلا تجب الكفارة **قوله** وفي قول
 تجب ويتحمل عنها الرجل اي يتحمل عنها بالمال ان كان موسرا ولا يتحمل
 عنها بالصوم ان كان معسرا .

(قوله)

اعتباراً بماء الاغتسال ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكلمة من تنظم الذكور والانات ولان السبب جنابة الافساد لانفس الوقاع وقد شاركت فيها ولا يتحمل لانها عبادة وعقوبة ولا يجري فيها التحمل ولو اكل او شرب ما يتغذى به او ما يندأوى به فعليه القضاء والكفارة وقال الشافعي رح لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره ولنا ان الكفارة تعلقت بجنابة الافطار في رمضان على وجه الكمال وقد تحققت وبايجاب الاعتاق تكفيراً عرف ان التوبة غير مكفرة لهذه الجنابة ثم قال والكفارة مثل كفارة الظهار لما روينا ولحديث الاعمري انه قال يا رسول الله هلكت واهلكت فقال ما ذا صنعت قال وافعت امرأتي في نهار رمضان متعمداً فقال صلى الله عليه وسلم اعتق رقبة فقال لا املك الا رقبتني هذه فقال صم شهرين

قوله اعتباراً بماء الاغتسال قلنا ذلك من مؤن الزوجة كما لنفقة وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله ان ثمن ماء الاغتسال لا يجب على الزوج وعن بعض ائمة بلخ انهم اعتبروه بثمن ماء الشرب كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** ولو اكل او شرب ما يتغذى به او يندأوى به فعليه القضاء والكفارة اي لو اكل او شرب متعمداً وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة والقياس ان لا تجب الكفارة بالوقاع لان التوبة ماحية للذنب فاذا كانت التوبة ماحية لا تحتاج الى الكفارة حتى يرفع الذنب الا ان الكفارة فيه ثبت بالنص بخلاف القياس فغيره لا يقاس عليه والوقاع مخصوص من قوله عليه السلام لتوبة تمحو الحوبة ولا نها عقوبة ولهذا يسقط بالشبهة ولا يجب بالخطا واسباب العقوبات لا تعرف قياساً لانه دليل فيه شبهة ولا يجوز ايجاب ما يسقط بالشبهة بدليل فيه شبهة الا ترى ان من شرب الخمر يحد ومن شرب البول والدم يحد وشربهما

• تتابعين فقال هل جاءني ما جاءني الا من الصوم فقال اطعم سدين مسكينا فقال لا اجد

اغلظ في الجريمة لكن النص لما رد بوجوب الحد في الخمر قصرنا الحكم على مورد النص وكذا من فدى بالكفر لا يحد مع ان الغد فبه بلغ من الغد بالزنا لهذا ولئن كان فيه معنى العبادته ما مباح بها لا تعرف قياسا كسبب وجوب الصوم والصلوة والحج ولا يقال يوجبها دلالة لانها تستدعي المساواة وقد فاتت لان احدهما شهوة البطن والآخر شهوة الفرج وشهوة الفرج اقوى لانها اذا حاجب فلما يمكن النما سك عنها ولا كذلك شهوة الاكل والشرب على ان حكم الجماع اغلظ حتى لو وجد في ملك الغير يستحق به النفس ولا كذلك غيرة مجرى البدل في الاكل والشرب ويباح بالاكراه والاضطرار ولا يباح الجماع بهذه الاعداد ويتكون بداهة من وبحصل به قضاء وطربن ويوجب فطربن وفساد السكين واحدا لزاجرين ولا وهو الجلد والرجم كذلك الاكل ولنا ان الكفارة تعلقت بجناية الاطار في رمضان على وجه الكمال لا بالجماع وقد تحققت الجناية بالافطار على وجه الكمال في الاكل والشرب فتجب الكفارة والدليل على ما ذكرنا النص والعرف والحكم والمعقول اما النص فقوله عليه السلام من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر ومنه يدكر للتعليل كما روي انه قال من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن لما ذكر دخول الدار والقاء السلاح صار امانة لحكم الامان حتى ثبت الامان بوجودهما واما العرف فلان الكفارة تضاف الى الاطار لا الى الوفاة يقال كفارة الاطار لا كفارة الجماع والاضافة تدل على السببية ككفارة القتل واليمين والظهار واما الحكم فلانه اذا جامع ناسيا لا يجب مع وجود الجماع اسما ومعنى لعدم الاطار والجناية على الصوم واما المعقول فلان الكفارة فيها معنى العقوبة فلا بد ان يكون سببه محظورا وجناية من وجه لتبنت الملازمة بسبب السبب المسبب وهذا الفعل من حيث انه جماع مباح لانه يستوفي منفعة مملوكة كما لو (واقعها)

فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤتى بفرق من تمر ويروى بعرق من
تمر فيه خمسة عشر صاعا وقال فرقها على المساكين فقال والله ليس ما
والله لو كان في التمر عشرة صاعا

واقعها ليلا وإنما الحظر فيه من حيث انه جنابة على الصوم بالفطر يدل عليه ان الاعرابي
سأله عن الجنابة حيث قال هلكت واهلكت ولم يرد به الهلاك حقيقة بل اراد به الهلاك
حكما بجناية الافطار والنبي ع م اجاب عن حكم الجنابة لان الجواب يكون على
وفق السؤال واذا ثبت هذا فنقول الجنابة على الصوم بالا فطار بالا كل والشرب نظير
الجنابة بالا فطار بالوقاع بل فوقه لان دعوة الطباع في النهار الى الاكل والشرب اكثر
مكان احق بشرع الزاجر فيثبت الحكم فيهما دلالة ولما تعلق بالجماع فطران تعلق به
كفارنان وبالا كل والشرب كفارة واحدة ولهذا وجبت في جماع صغيرة والحامل
والمرضع بالاتفاق وفي جماع البهيمة والمبينة عنده ولا افطار الا من ج ب واحدة

قوله فامر رسول الله عليه السلام ان يؤتى بفرق من تمر الفرق بنحو ثنتين انا عيا خذ ستة عشر
رطلا وذلك ثلثة اصوع هكذا في النهذيب عن ثعلب وحالد بن يزيد وقال الزهري
والمحدثون على السكون وكلام العرب على التحريك وفي الصحاح الفرق
مكبال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا قال وقد يحركوا نشد لخديش بن زهير
ياخذون الارش في اخوتهم فرق السمن وشاة في الغنم والجمع فرغان وهذا الجمع
قد يكون لهم جميعا كبطن وبطنان وحمل وحملان وفي النكلمة وفرق بينهما القسي
فقال الفرق بسكون الراء من الاواني والمقادير ستة عشر رطلا والصاع ثلث الفرق
وبالفتح مكيال ثمانون رطلا قال صاحب المغرب وفي نوادر هشام عن محمد
رحمة الله تعالى عليه الفرق ستة وثلثون رطلا ولم اجد هذا فيما عندي من اصول
اللغة وكذا ما في المحيط انه ستون رطلا كذا في المغرب (قواه)

بين لابتى المدينة احدا حوج مني ومن عيالي فنزل حكل انت وبها لك يجزيك
ولا يجزي احدا بعدك وهو حجة على الشافعي في قوله بخير لان مفتضاه الترتيب
وعلى مالك في نفي التتابع للنص عليه ومن جامع فيما درن الفرج فانزل فعليه القضاء
لوجود الجماع معنى ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وليس في افساد صوم غير رمضان
كفارة لان الانطار في رمضان ابلغ من الجنائية فلا يلحق به غيره ومن احتفّن او استعط
او اطّر في اذنه افطر لقوله صلى الله عليه وسلم الفطر مما دخل ولوجود معنى العطر
وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف ولا كفارة عليه لانعدامه صورة ولو اطّر
في اذنيه الماء او دخلهما لا يفسد صومه لانعدام المعنى والصورة بخلاف ما اذا ادخله الدهن
ولو دوى جائفة او آمة بدواء فوصل الى جوفه او دماغه افطر عند ابي حنيفة رحمه الله

قوله بين لابتى المدينة نشية المالة وهي الحرة وهي كل ارض البستها حجارة سود
قوله وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في قوله بخير اي بين الاشياء الثلاثة
وفي هذا الحديث خص الاعرابي باحكام ثلاثة بجواز الاطعام حالة القدرة على الصوم وصرفه
الى نفسه والاكتفاء بخمسة مشرعا وهي ستون منا والشافعي رحمه الله يحتج بهذا
الحديث ويقول ان وظيفة كل مسكين مدو هو ربع الصاع وعندنا مقدرة بنصف الصاع
كما في صدقة الفطر والظهار وفي التكفير لا بد من مائتين واربعين منا **قوله** لوجود الجماع
معنى وهو الانزال بالمباشرة ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وهو الايلاج في الفرج
قوله ابلغ في الجنائية لانه جنائية على الصوم والشهر جميعا وفي غير رمضان
جنائية على الصوم لا غير فلا يلزم من ثبوت الحكم في الاقوى ثبوته في الاذن
قوله لانعدام الصورة وهو الابتلاع (فوله)

والذي يصل هو الرطب وقال لا يفطر لعدم التيقن بالوصول لا نضمام المأخذ مرة
واتساها أخرى كما في اليابس من الدواء وله ان رطوبة الدواء تلاقى رطوبة الجراحة
فينزاد ميلاً إلى الأسفل فيصل إلى الجوف بخلاف اليابس لا نه ينشف رطوبة الجراحة
فينسد منها وواقطر في احليله لم يفطر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف يفطر وقول
محمد مضطرب فيه فكانه وقع عند أبي يوسف ان بينه وبين الجوف منفذاً وهذا يخرج
منه البول ووقع عند أبي حنيفة رحمه الله ان المئنة بينهما حائل والمول يترشح منه وهذا ليس
من باب الفقه ومن ذاق شيئاً منه لم يفطر لعدم الفطر صورة ومعنى ويكره له ذلك لما فيه من
تعريض الصوم على الفساد ويكره للمرأة ان تمضغ لصبها الطعام اذا كان لها منه بد لما بينا

قوله والذي يصل هو الرطب انما قد امكن بالرطب لان في ظاهر الرواية
فرق بين الرطب واليابس ولكن اكثر مشايخنا على ان العبرة للوصول رطبا
كان او يابساً عند أبي حنيفة رحمه الله وانما ذكر الرطب هنا بناء على العادة انه يصل
ظاهراً دون اليابس ونص في شرح الطحاوي انه لو وصل اليابس إلى الجوف افطر
ولا فرق بينهما وذكر في الايضاح ما يصل إلى الجوف من المخارق المعتادة فانه يفطر سواء
كان من اللحم او من الحنطة وما وصل إلى الجوف إلى الدماغ من غير المخارق المعتادة
نحو ان يصل من جراحة فانه يفطر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يفطر لان الصوم
هو الامساك والامساك انما يقع عن المخارق المعتادة وما ليس بمعتاد لا يعد امساكاً
وابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه يعتبر الوصول **قوله** وهذا ليس من باب الفقه أي فقه
الشرعية بل يرجع إلى معرفة فقه الطب ولهذا اضطرب محمد رحمه الله تعالى عليه فيه
قوله اذا كان لها منه بد بان يجد ما يطعم صبيها من غير مضغ كالعسل ونحوه
قوله لما بينا أي لما بيناه من تعريض الصوم على الفساد (قوله)

ولا بأس اذا لم تجد منه بد صيانته للولد الا ترى ان لها ان تفترا اذا خانت على وادها
ومضغ العلك لا يفطر الصائم لانه لا يصل الى جوفه وقيل اذا لم يكن ملتثما يفسد لانه يصل اليه
بعض اجزائه وقيل اذا كان اسود يقسد وان كان ملتثما لانه يتفتت الا انه يكره للصائم
لمافيه من تعريض الصوم للفساد ولانه يتهم بالافطار ولا يكره المرأة اذا لم تكن صائمة لقيامه
مقام السواك في حقهن ويكره للرجال على ما قيل اذا لم يكن من علة وقيل لا يستحب
لمافيه من التشبيه بالنساء ولا بأس بالكل ودهن الشارب لانه نوع ارتفاق وهو ليس
من محظورات الصوم وقد ندب النبي صلعم الى الاكتحال يوم عاشوراء والى الصوم فيه ولا بأس
بالاكتحال للرجال اذا قصد به التداوي دون الزينة ويستحسن دهن الشارب اذا لم يكن من
قصد الزينة لانه يعمل عمل الخضاب ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كان مبتدرا لمسنون
وهو القبضة ولا بأس بالسواك الرطب بالغداة والعشي للصائم لقوله صلعم خير حلال الصائم
السواك من غير فصل وقال الشافعي يكره بالعشي لمافيه من ازالة الاثر المحدود وهو الخلوف
فشابه دم الشهيد قلنا هو اثر العادة والابق به الا خفاء بخلاف دم الشهيد لانه اثر الظلم
ولا فرق بين الرطب الاخضر وبين المبلول بالماء لما روينا والله تعالى اعلم بالصواب

قوله اذا لم يكن ملتثما وذلك بان اتخذ ولم يعلكه احدث فانه في ابتداء الماضغ
يتفتت فيصل الى جوفه **قوله** لمافيه من التشبيه بالنساء وانه منهي قال عليه السلام
لعن الله المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال **قوله** ولا بأس بالسواك
الرطب قيد بالرطب د فعلى قول مالك رحمه الله تعالى انه مكروه **قوله** ولا فرق بين
الاخضر والمبلول بالماء وعن ابي يوسف رحمه الله انه يكره المبلول بالماء لمافيه من ادخال
الماء في الفم الا ان هذا لا يربو على المضمضة والله اعلم (فصل)

فصل

ومن كان مريضاً في رمضان فخاف ان صام ازداد مرضه افطر وقضى وقال الشافعي رح لا يفطروا وهو يعتبر خوف الهلاك او فوات العضو يعتبر في التيمم ونحن نقول ان زيادة المرض وامتدادها قد تفضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه وان كان مما فرأ لا يستنصر بالصوم فصومه افضل وان افطر جازلان السفر لا يعري عن المشقة فجعل نفعه عذراً بخلاف المرض فانه قد يخف بالصوم فشرط كونه مفضياً الى الحرج وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الفطر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان افضل الوقتين فكان الاداء فيه اولين

فصل

قوله ازداد مرضه اي اشد الجوع والعطش اصل ذلك قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او على سفر فاعفوا عنه العلماء على ان هذه الرخصة لا تتعلق بنفس المريض لانه متنوع منه ما ينفعه الصوم ومنه ما يضره والمراد منه هذا كما لنوم لما كان متنوعاً لا يتعلق بالحدث بنفس النوم بل بنوم هو سبب لاسترخاء المفاصل ثم عندنا المراد مرض يزداد بالصوم وعند الشافعي مرض يخاف بالصوم فيه تلف النفس او العضو نظيرة التيمم بخلاف السفر فان الرخصة متعلقة بنفس السفر اذ هو غير متنوع بل هو سبب للمشقة لا محالة **قوله** افضل الوقتين للمسا فروقتان احدهما ايام رمضان والثاني عدة من ايام اخر واياهم رمضان افضل لما جاء في الحديث من تطوع في رمضان كان كمن ادى فريضة في شعبان وقال عليه الصلوة والسلام من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله اي من حيث الثواب (قوله)

وما رواه محمول على حالة الجهد واذ امات المريض والمسافر وهما على حالهما ^{في} لم يلزمهما القضاء لانهما لم يدركا عدة من ايام اخر ولو صح المريض واقام المسافر ثم مات لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة لوجود الادراك بهذا المقدار وفائدته وجوب الوصية بالطعام وذكر الطحاوي خلافاً فيه بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد وليس بصحيح وانما الخلاف في النذرو الفرق لهما ان النذر سبب فيظهر الوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب ادراك العدة فيتقدر بقدر ما ادرك وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه لا طلاق النص لكن المستحب المتابعة سارعة الى اسقاط الواجب وان اخرة حتى دخل رمضان آخر صام الثاني لانه في وقته وقضى الاول بعده لانه وقت القضاء

قوله وما رواه محمول على حال الجهد اي عند لحوقه المشقة فانه روي ان النبي عليه السلام رأى رجلاً مغشياً عليه والناس اجتمعوا حوله فسأل النبي عليه السلام من ذلك فقالوا صائم وكان ذلك الرجل مسافراً فقال عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر الحديث فمن كان مثل ذلك الرجل في لحوق المشقة اياه فالفطر افضل **قوله** وذكر الطحاوي رحمه الله فيه خلافاً بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد رحمهم الله وليس بصحيح ذكر الطحاوي ان علي بن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يلزمه قضاء جميع الشهر وان صح يوماً واحداً وعلى قول محمد رحمه الله يلزمه القضاء بقدر ما صح وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر فانه اذا نذر المريض صوم شهر فمات قبل ان يصح لم يلزمه شيء وان صح يوماً لزمه ان يوصي بكل الشهر عندهما وعند محمد رحمه الله بقدر ما ادرك اعتباراً بقضاء رمضان اذا يجاب العبد معتبر باليجاب لله تعالى وموثرته اذا نذر في رجب وهو مريض ان يصوم شعبان فدخل (شعبان)

ولا فدية عليه لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان له ان يتطوع والحامل والمرضع اذا خافتا على انفسهما او ولديهما افطرتا وقضتا دفعا للحرص ولا كفارة عليهما
 لانه افطار بعد رولا فدية عليهما خلافا للشافعي رحمه الله فيما اذا خافت على الولد
 هو يعتبره بالشيخ الفاني ولما ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ الفاني ^{الخال} وانفطر بسبب
 الولد ليس في معناه لانه ما جز بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصلا

شعبان وهو مريض فمات لم يلزمه الايضاء ولو صح من شعبان يوما لزمه الايضاء بالعداء
 لتمام شعبان عندهما خلافا لمحمد رحمه الله فاما الصحيح اذا نذر صوم شهر ثم مات قبل
 تمام الشهر يلزمه ان يوصي به بالاجماع والفرق لمحمد رحمه الله ان صوم الشهر يجب
 في ذمة الصحيح فوجب عليه تفريغ ذمته بالخلف عند تعذر الاصل بخلاف المريض لانه
 ليس له ذمة صحيحة في التزام اداء الصوم حتى يبرأ ولهذا لو لم يبرأ حتى مات
 لم يلزمه شيء من المنذور فصا ونظير قضاء رمضان *

قوله ولا فدية عليه وعند الشافعي رح يقضي بيوم ويتصدق بمثل كل يوم بناء على ان القضاء
 عنده موقت بما بين رمضان فلم يفسد بينهما يجب انما خيرة الغداء وهو يعتمد على حديث
 عائشة رضي الله عنها قضاها من رمضان في شعبان من السنة القابلة فعلم انه موقت به
 قلنا انما كانت تفعل كذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله
 فلو صامت قبل شعبان ربما احتاج النبي صلى الله عليه وسلم اليها فلزم افطارها الحاجة النبي
 عليه السلام او ترك اجابة النبي عليه السلام **قوله** حتى كان له ان يتطوع يعني عقب
 انقضاء رمضان ولا يأتى به فعلم ان وجوبه ليس بمضيق **قوله** والحامل والمرضع
 وفي الذخيرة المراد من المرضع الظئر فهي لا تتمكن الامتناع من الارضاع لوجوبه عليها بعقد
 الاجارة فاما الام فليس عليها الارضاع الا اذا امتنع على الاب استنجا مرضع اخرى
قوله هو يعتبره بالشيخ الفاني له ان هذا افطار ينتفع به من لا يلزمه القضاء وهو الولد

والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قبل معناه لا يطيقونه ولو قدر على الصوم يبطل حكم الفداء لان شرط الخليفة استمرار العجز ومن مات وعليه قضاء رمضان فامضى به اطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من براوصا عا من تمر او شعير لان عجز عن الاداء في آخر عمره فصار كما لشيخ الفاني ثم لا بد من الايصاء عندنا خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه

فتجب الفدية كما فطا والشيخ الفاني ولنا ان الفدية ثبتت بخلاف القياس في الشيخ الفاني لانه لامثلة بين الصوم والفدية لا صورة ولا معنى والفطر بسبب الولد ايسر في معناه حتى يلحق به دلالة لان الشيخ الفاني عاجز بعد الوجوب ولا وجوب على الولد اصلا .
قوله والشيخ الفاني سمي لقربه الى الفداء ولانه ثبت قوته **قوله** كما يطعم في الكفارات نصف صاع من براوصا عا من تمر او شعير لان طعام المسكين مهد في الشرع هكذا والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس رضى الله عنه اي يطوقونه ولا يطيقونه وقد يحذف حرف لا في الكلام قال الله تعالى يبين الله لكم ان يضلوا اي لئلا يضلوا ولانه وقع الياس عن الاصل لان حدوث القوة فيه موهوم لانه يزداد ضعفه كل يوم بخلاف المريض وقال مالك رحمه الله لا فدية عليه لان اصل الصوم لم يلزمه بعجز فكيف يلزمه خلفه والحجة عليه ما تلونا **قوله** ثم لا بد من الايصاء عندنا اي للزوم الاداء على الوارث وان لم يوص وتبرع الوارث جاز **قوله** خلافا للشافعي رحمة الله وخلافه في مواضع احدها في لزوم الاداء على الوارث اذ لم يوص فعنده يلزمه وعندنا لم يلزم والثاني في اعتبار الثلث فعندنا يجب الاطعام من الثلث اذا اوصى وعنده يلزمه ذلك من جميع المال اوصى او لم يوص والثالث في قدر الاطعام وقد ذكرناه (قوله)

وعلى هذا الزكاة هو يعتبره بديون العباد اذ كل ذلك حق مالي تجري فيه النيابة
ولنا انه عبادة ولا بد فيه من الاختيار وذلك في الايصاء دون الوراثة لانها جبرية
ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ
وكل صلوة تعتبر بصوم يوم هو الصحيح

قوله وعلى هذا الزكاة يعني ومن مات وعليه زكاة ولم يودها فوصى
بها فادى عنه وليه من الثلث وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يحتاج الى الايصاء
قوله ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث اي الايصاء بالقديته تبرع ابتداء
بدليل انه لو لم يوص لا يجب على الوارث كسائر الوصايا بالقرب ودين الزكاة
لا يعدد بنا مطلقا وذلك لان الواجب عليه فعل اختياري المال آله وقد سقطت الافعال
بالموت فصارت الزكاة كأنها سقطت في حق الدنيا فكانت الوصية باداء الزكاة تبرعا
بخلاف دين العباد فانه لا يسقط بالموت لان المقصود به المال والفعل غير مقصود حتى
لو ظفرا لغريم بجنس حقه له ان يأخذ فلا يسقط بالموت لقيام المال وقوله تبرع ابتداء
يحتمل انه اراد به ان الايصاء تبرع منه ابتداء من غير ان يكون عليه قبل الايصاء
شيء كالايصاء بسائر التبرعات ويحتمل انه اراد به انه تبرع ابتداء وان وقع في الانتهاء
قضاء عما كان عليه فيكون تبرعا ابتداء قضاء الواجب انتهاء **قوله** والصلوة كالصوم
باستحسان المشايخ النص بالفداء ورد في الصوم وانه غير معقول المعنى فالقياس ان
يقصر على الصوم لكن النص الوارد في الصوم جازان يكون معلولا لعللة مشتركة بين
الصلوة والصوم وان كان لا يدركه عقولنا والصلوة نظير الصوم بل اهم منه فامرا لمشايخ
بالفداء في الصلوة احتياطا ولم يحكموا بجواز قطعها مثل ما حكموا به في الصوم بل قالوا
بجزية ان شاء الله تعالى كما لو تبرع به الوارث في الصوم **قوله** وكل صلوة يعتبر
بصوم يوم واحد هو الصحيح وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول او لا صلوة يوم وليلة معتبرة

ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي
احد عن احد ومن دخل في صلاة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد قضاء
خلاف الشافعي رحمة الله تعالى عليه له انه تبرع بالمودي فلا يلزمه ما لم يتبرع به ولنا ان
المودي قربة وعمل فتجب صيائته بالمضي عن الا بطل واذا وجب المضي وجب
القضاء بتركه ثم عندنا لا يباح الا فطارفيه بغير عذر في احدي الروايتين

بصوم يوم واحد حتى يجب لكل خمس صلاة نصف صاع من بر ثم رجع عنه وقال
كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح لانه احوط
قوله ولا يصوم عنه الولي وفي احد قولي الشافعي رح يجوز للولي ان يصوم عنه
لما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام انه قال من مات وعليه الصيام صام
عنه وليه وهذا نص في الباب ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا عليه و
مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولا ان المقصود من
عبادة الصوم وهو طهر النفس الامارة بالسوء لا يحصل بفعل غيره وتأويل قواه صلى الله عليه وسلم صام عنه وليه
اي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم من الاطعام اذا اوصى بذلك **قوله** ثم عندنا لا يباح
الا فطارفيه بغير عذر في احدي الروايتين الا فطارفيه بغير عذر في صوم التطوع يحل فيما روي
عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وذكر ابو بكر الرازي عن اصحابنا انه لا يحل
والمتأخرون اختلفوا فيه ويحل بعد زوال الضيقة عذر فيما روي عن ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انها لا تكون عذر لقوله عليه السلام
اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل اي
فليدع لهم والاظهر هو الاول لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ضيافة رجل من الانصار
فامتنع رجل من الاكل فقال صلى الله عليه وسلم انما دعاك اخوك لتكرمه فافطره اقص يوم ما مكانه (قوله)

لما بينا ويباح بعدد والضیافة عذر لقوته صلى الله عليه وسلم افطروا قض يوما مكانه
 واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان امسكا بقية يومهما قضاء لحق الوقت
 بالنسبة ولو افطرا فيه لا قضاء عليهما لان الصوم غير واجب فيه وصام ما بعده
 لتحقيق السبب والاهلية ولم يقضيا يومهما ولا ما مضى لعدم الخطاب وهذا بخلاف
 الصلوة لان السبب فيها الجزء المتصل بالاداء فوجدت الاهلية عنده وفي الصوم الجزء
 الاول والاهلية منعقدة عنده وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا زال
 الكفر او الصبي قبل الزوال فعليه القضاء

قوله لما بينا انه عمل وتربة وفي اذ خيرة وهذا كله اذا كان الافطار قبل الزوال
 فاما اذا كان بعد الزوال فلا ينبغي له ان يفطر الا اذا كان في ترك الافطار عقوق
 بالوالدين او باحدهما **قوله** واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر امسكا بقية يومهما واختلفوا
 في امساك البقية انه على طريق الاستحباب او على طريق الوجوب ذكر محمد بن
 شجاع انه على طريق الاستحباب لانه مفطر فكيف يجب عليه الكف عن المفطرات
 وقد قال ابو حنيفة رحمه الله في كتاب الصوم ان الحائض اذا طهرت في بعض النهار
 لا يحسن لها ان تأكل وتشرب والناس صيام وهذا يدل على الاستحباب وقد قال الشيخ
 الامام الزاهد الصغار رحمه الله الصحيح ان ذلك على الايجاب لان محمدا رحمه الله ذكر
 في كتاب الصوم فليصم بقية يومه ولا يريدل على الايجاب وقال في الحائض اذا طهرت
 في بعض النهار فلتدع الاكل والشرب وهذا امر ايضا والذي قال لا يحسن لها ان تأكل
 وتشرب والناس صيام معناه يقبح منها ذلك الا ترى انه قال في المسافر اذا اقام بعد الزوال
 اني امتنع ان يأكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم فقد فسر ما لا يحسن بالاستقباح
 ولا شك ان ترك ما يستقبح شرعا واجب كذا في الفوائد الظهيرية ثم الاصل في هذا ان
 كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في اول النهار علمها للزوم الصوم فعليه الامساك

(كتاب الصوم - فصل)

لانه ادرک وقت النية وجه الظاهر ان الصوم لا يتجزى وجوبا واهلية الوجوب منعقدة في اوله الا ان للصبي ان ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا لان الكافر ليس من اهل التطوع ايضا والصبي اهل له

كما لحائض والنفساء تطهر بعد طلوع الفجر او معه والمجنون يفيق والمريض يبرأ والمسافر يقدم بعد الزوال او الاكل والذي افطر متعمدا او خطأ او مكرها او اكل يوم الشك ثم استبان انه من رمضان او افطرو وهو يرى ان الشمس قد غربت او تسحر بعد الفجر ولم يعلم ومن لم يكن على تلك الصفة لا يجب الامساك كما في حالة الحيض والنفساء ثم قيل الحائض تأكل سرا وجهرا وقيل تأكل سرا وجهرا وللმريض والمسافر الاكل جهرا كذا ذكره الامام النعماني رحمه الله وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام رح فاما الامساك في بقية النهار فمذهبنا وقال الشافعي رحمه الله في هذا كله لا يجب الامساك *

قوله لانه ادرک وقت النية لما ادرک وقت النية امكنه تحصيله فصار كمن اصبح ناولا للفطر والمعنى فيه ان الكفر مناف حكما لاحقيقة كما اذا اصبح بنية الفطر فعدم النية مناف حكما لاحقيقة ومع هذا المنافي اذا نهى قبل الزوال يصح فكذا هذا اذا رآل المنافي قبل الزوال ينبغي ان يصح **قوله** على ما قالوا اشارة الى الخلاف وفي المبسوط ولو بلغ في غير رمضان في يوم قنوى الصوم تطوما احزاه بالاتفاق وفي الكافر يسلم اشباه نند ذكر في الجامع الصغير في الصبي يبلغ والتشافر يسلم قال هما سواء وهذا يدل على ان رتبة كل واحد منهما للتطوع صحيحة واكثر مشايخنا على الفرق بين الفصلين فقالوا لا يجوز من الكافر نية صوم التطوع بعد ما اسلم قبل الزوال لانه ما كان اهلا للعبادة في اول النهار فلا يتوقف امساكه على ان يصير عبادة بالنية فاما الصبي فكان اهلا للعبادة تطوعا فيوقف امساكه على ان يصير صوما بالنية قبل الزوال (قوله)

وإذا نوى المسافر الإفطار ثم قدم المصر قبل الزوال فتوى الصوم اجزاء لان السفر لاينا في اهلية الوجوب ولا صحة الشروع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لزوال المرخص في وقت النية الا ترى انه لو كان مقيما في اول اليوم ثم سافر لا يباح له الفطر ترجيحاً لجانب الإقامة فهذا أولى الا انه اذا افطر في المسئتين لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة المبيع ومن اغمى عليه في رمضان لم يقص اليوم الذي حدث فيه الاغماء لوجود الصوم فيه وهو الا مساك المقرون بالنية اذا ظهر وجودها منه وقضى ما بعده لا نعد ام النية وان اغمى عليه اول ليلة منه فضاها كله غير ركنك لليلة ملنا وقال مالك لا يفرض ما بعده لان صوم رمضان عنده ينأى بنية واحد بمنزلة الاعتكاف وعدنا الا بد من النية اكل يوم لانها عبادات متفرقة لانه يتحلل من كل يومين بالبسر بزمان لهذه العبادات بخلاف الاعتكاف ومن اغمى عليه رمضان كله فضاها لا ندفع صرع يضعف "تقوى ولا يزيل الحجى فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط

قوله وإذا نوى المسافر الإفطار أي في غير رمضان بدليل قوله فيما بعده وان كان في رمضان **قوله** ترجيحاً لجانب الإقامة فهذا أولى وجهه الاولية هو ان المرخص وهو لسفر قائم وقت الإفطار في تلك المسئلة مع ذلك لم يباح له الإفطار فلا ن لا يباح له الفطر في هذه المسئلة والمرخص ليس بقائم وقت الفطر بالطريق الاولى **قوله** الا انه اذا افطر في المسئتين أي اذا كان مقيماً فسا فراه سافراً فاقام لا تلزم الكفارة **قوله** لما قلنا أي لوجود الصوم فيه **قوله** لانها عبادات متفرقة لان صوم كل يوم عبادة على حدة الا ترى ان فساد البعض لا يمنع صحة ما بقي وان انعدم الاهلية في بعض الايام لا يمنع تقرر الاهلية فيما بقي فكانت بمنزلة صلوات مختلفة في سنة دعي كل واحد منها مبنية على حدة **قوله** ومن اغمى عليه في رمضان

من جن رمضان كله لم يقضه خلا لما لك هو يعتبره بالاغماء ولنا ان المسقط هو الحرج والاغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والجنون يستوعبه فتحقق الحرج وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى خلا فالزفر والشافعي رحهما يقولان لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والقضاء مرتب عليه وصار كالمستوعب ولنا ان السب قد وجد وهو الشهر

قضاء كله الا على قول الحسن البصري رحمه الله فانه لا قضاء عليه عنده لانه يقول سبب وجوب الاداء وهو شهود الشهر لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالاغماء ووجوب القضاء يبتني عليه ولنا ان الاغماء عذر في تأخير الصوم الى زواله لا في اسقاطه وهذا لان الاغماء يضعف القوى ولا يزيل الحجب الا ترى انه لا يصبره وليا عليه فان رسول الله عليه السلام ابتلي بالاغماء في مرضه وقد كان معصوما عما يزيل العقل قال الله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون .

قوله ومن جن رمضان كله لم يقضه وآصله ان الا عذار اربعة انواع ما لا يمتد يوما وليلة غالبا كالنوم فلا يسقط شيئا من العبادات لانه لا يوجب حرجا ولهذا لم يجب لاحد عليه ولاية بسببه . وما يمتد حلقة كاصبي فيسقط الكل دفعا للحرج . وما يمتد وقت الصلوات لا وقت الصوم غالبا كالاغماء فاذا امتد في الصلوات بان زاد على يوم وليلة جعل عذرا دفعا للحرج لكونه غالبا ولم يجعل عذرا في الصوم لان امتداده شهرانا درنلم يكن في ايجاب القضاء حرج . وما يمتد وقت الصلوة والصوم وقد لا يمتد وهو الجنون فاذا امتد فيهما اسقطهما **قوله** وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله المراد منه انه افاق فيما يمكنه ابتداء الصوم فيه حتى لو افاق بعد زوال من اليوم الاخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يصح فيه كالليل وهو الصحيح (قوله)

والأهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة وهو صيرورته مطلوباً على وجه لا يخرج في
إدائه بخلاف المستوعب لأنه يخرج في الأداء فإفادة وتماً منه في الخلافات ثم لا فرق
بين الأصلي والعارض قبل هذا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى عليه أنه فرق
بينهما لأنه إذا بلغ مجنوناً التحق بالصبي فأنعدم الخطاب بخلاف ما إذا بلغ ما فلا
ثم جن وهذا مختار بعض المتأخرين

قوله والأهلية بالذمة ولم يختل به وهذا لأنها معنى يصير الشخص به أهلاً للوجوب
له وعليه وبه فارق البهائم وهو قائم بعد الجنون ألا ترى أنه يلزمه ضمان الأتلاف
وصدقة الفطرونفقة المحارم ومحل هذه الحقوق الذمة فدل وجوبها على قيامها
قوله وفي الوجوب فائدة جواب عن المستوعب والصبي فالذمة قائمة فيهما
ولم يجب القضاء للحرج **قوله** ثم لا فرق بين الأصلي بأن بلغ مجنوناً والعارض
بأن جن بعد البلوغ وفي المبسوط فإن كان جنونه أصلياً بأن بلغ مجنوناً ثم افاق
في بعض الشهر فالحفظ عن محمد رحمه الله أنه ليس عليه قضاء ماضٍ لأن ابتداء
الخطاب يتوجه عليه الآن فيكون بمنزلة الصبي يبلغ وروى هشام عن أبي
يوسف رحمه الله قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن فأوجب عليه قضاء ماضٍ
من الشهر لأن الجنون الأصلي لا يفارق الجنون الطارئ في شيء من الأحكام وليس
فيه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والأصح
أنه ليس عليه قضاء ماضٍ **قوله** وهذا أي المروي عن محمد رحمه الله وهو الفرق بين
الجنونين مختار بعض المتأخرين منهم الشيخ أبو عبد الله الجرجاني والامام الرستغفاني
والزاهد الصفار رحمهم الله تعالى

ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه نضارٌ وقال زفر رحمه الله تعالى عليه
يتأدى صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم لأن الامساك مستحق
عليه فعلى أي وجه يؤدى به يقع عنه كما اذا ذهب كل النصاب من الفقير
ولأن المستحق الامساك بجهة العبادة ولا عبادة الا بالنية

قوله ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه نضارٌ وهذه المسئلة من
خواص مسائل الجامع الصغير ثم لا بد من التأويل لهذا المسئلة لما ان دلالة
حال المسلم كسافية لوجود النية الا ترى ان من اغشى عاينه بعد غروب الشمس
من الليلة الاولى من رمضان انه يصير صائما من يومها وام يعرف عند نية الصوم ولا
الفطر لما انا حملنا امره على النية بناء على ظاهر حاله ثم قال وشا يخفى تأويل هذه المسئلة
ان يكون مريضا او مسافرا او منهتك اعتاد الفطر في رمضان حتى لا يصلح حاله دليلا على
العزيمة ونية الصوم كذا ذكر فخر الاسلام رحمه الله وقال زفر رحمه الله يتأدى صوم
رمضان بدون النية وكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله ينكر هذا المذهب لزفر ح
ويقول المذهب عنده ان صوم جميع الشهر يتأدى بنية واحدة كما هو قول مالك رحمه الله
وقال ابو ايسر هذا قول قال زفر رحمه الله في صغره ثم رجع عنه **قوله** في حق الصحيح المقيم
انما قيد بهما لان المريض والمسافر لا بد لهما من نية الصوم بالاتفاق لان امساكهما غير
مستحق للصوم لان شعبان ورمضان في حقهما سواء من حيث انهما غير مطالبين بالاداء
حال قيام المرض والسفر كذا في مبسوط شيخ الاسلام كما اذا ذهب كل النصاب من الفقير
فان قيل اعطاء النصاب فقيرا واحدا للزكاة باطل عند زفر رحمه الله على ما مر في الزكاة
كيف ذكر الجواز هنا على مذهبه قيل جاز ان يكون المراد منه أي على سوق
مذهبكم وقيل تأويله ان يكون الفقير مديونا فعند ذلك يجوز اداء النصاب زكاة بالاتفاق

وفي هبة النصاب وجدنية القرية على ما صرح في الزكوة ومن أصبح غير ثار للصوم فاكل
 لا كفارة عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال زفر عليه الكفارة لا تدينه بغير الدية عنده
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا اكل قبل الزوال تجب الكفارة لانه فوت امكان التحصيل
 فصا ركفا صلب الغاصب ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الكفارة تعلقت بالافساد وهذا امتناع
 اذ لا صوم الا بالنية واذا حاضت المرأة ونفست انطرت ونفست بخلاف الصلوة لانها تخرج في
 قضائها وقد مر في الصلوة واذا قدم المسافر او طهرت الحائض في بعض النهار امسك باقية يومها
 وقال الشافعي رح لا يجب الامساك وعامى هذا الخلاف كل من صار اهلا للزوم ولم يكن
 كذلك في ازال اليوم هو يقول التشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في حقه

قوله وفي هبة النصاب وجدنية القرية باختيار المحل ووجد معنى القرية لمحا جنة
 المحل الا ترى ان من وهب لفقر شيئا لا يملك الرجوع فيه لحصول الصواب له
 قوله كفا صلب الغاصب وذلك لان الامساك قبل الزوال كان بعرضية ان يصير صومعا
 فبالاكل فوت هذا لا مكان وتفويت الامكان بمنزلة تفويت الاصل كما في الغصب فان المغصوب
 منه كما يضمن الغاصب الاول لتفويت الاصل يضمن الغاصب الثاني لتفويت الا مكان لانه
 لا جائز ان يضمن الثاني بسبب الاستهلاك لانه شرط والتفويت هلة ولا يصار اليه
 مع قيام صاحب العلة ولا جائز ان يضمنه بسبب الغصب لانه ما زال اليد المحقة فتعين
 لتضمنه تفويت الا مكان وهو امكان التحصيل للمغصوب منه بالرد على الغاصب او بالرد عليه
 واجاب لابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه عن هذا ان ضمان الغصب ضمان العدوان وذلك
 مما يحتاط في اثباته زجر لوهنا الكفارة في معنى العقوبة وهو مما يحتاط في دونه
 واسقاطه فافترقا قوله واذا حاضت المرأة ونفست بضم النون اي صارت نفساء
 ونفست بفتح النون اي حاضت

كما لم يطر متعمدا أو مخطئا وإنما لأنه وجب قضاء الحق الوقت لا خلفا لأنه وقت معظم بخلاف الحائض والنفساء والمرضى والمسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام هذه الأعذار لتحقيق المانع عن التشبه حسب تحققه عن الصوم.

قال وإذا تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع أو افطر وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب أمسك بقية يومه قضاء الحق الوقت بالقدر الممكن أو نفيا للتهمة وعلة القضاء لأنه حق مضنون بالمثل كفى المريض والمسافر ولا كفارة عليه لأن الجنابة قاصرة لعدم القصد

قوله كما لم يطر متعمدا أو مخطئا فإن قيل ما وجه المفطر مخطئا عنده والافطر لا يتحقق عنده من المخطي فلما المراد من المخطي هو، ثم لم يصح صوم اليوم عنه لعدم قصده في افساد الصوم كمن أكل يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان فإنه يتحقق الإفطار ههنا ويجب التشبه بالاتفاق وكذا من تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع أو افطر على ظن أن الشمس قد غربت وهي لم تغرب بعدا ونقول بناء على قود مذهبكم.

قوله لتحقيق المانع من التشبه أما في حق المسافر والمريض المانع عن التحقيق لحقوق الحرج بهما والخرج كما يتحقق بالصوم يتحقق بالتشبه وأما في النفساء والحائض فإن حفيقة الصوم حرام عليهما فيكون التشبه حراما أيضا كما أن عبادة الصنم حرام فكذلك الصلوة وإمامة صورة حرام للتشبه **قوله** أو نفيا للتهمة فإنه لو أكل ولا عذره بتهمة الناس بالفسق والفجور والتحرز عن موضع التهمة واجب للحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف من أوائف التهم ولما روي عن علي رضي الله عنه أياك وما يقع عند الناس انكارة وفي رواية وما يسبق إلى القلوب انكارة وإن كان عندك اعتذاره نأيس كل سامع نكرا يطيق أن تسمعه عذرا (قوله)

وفيه قال عمر رضي الله تعالى عنهما ما تجا نفنا لا ثم قضاء يوم علينا يسيرا والمراد
 بالفجر الفجر الثاني وقد بيناه في الصلوة ثم التمسح مستحب لقوله عليه السلام تسحروا
 فان في السحور بركة والمستحب تأخير لقوله عليه السلام ثلاث من اخلاق المرسلين تعجيل
 الافطار وتأخير السحور والسواك الا انه اذا شك في الفجر ومعناه تساوى الظنين الا فضل
 ان بدع الاكل تحرز من المحرم ولا يجب عليه ذلك ولو اكل فصومه تام لان الاصل هو الليل
 ومن ابي حنيفة رحمه الله اذا كان في موضع لا يستبين الفجر وكانت الليلة مقمرة
 او متغيمه او كان ببصرة علة وهو يشك لا يأكل ولو اكل فعدا ساء لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله وفيه قال عمر رضي الله ما تجا نفنا لا ثم قانه رضي الله عنه كان جالسا في رحبة
 مسجد الكوفة عند الغروب في شهر رمضان فاتي بعس من لبن فشرب منه هو واصحابه
 فامرا المؤمن ان يؤذن فلما رقى الميذنة رأى الشمس لم تغب فقال الشمس
 يا امير المؤمنين فقال عمر رضي الله عنه بعنا كذا عيا ولم نبغك راعيا ما تجا نفنا لا ثم
 نقضى يوماء كانه وقضاء يوم علينا يسير دل هذا الحديث على لزوم القضاء وعدم
 الكفارة وانما قال عمر رضي الله عنه لاساءة اذ به لان من حقه ان يجي ويخبر بالنداء
 من الميذنة كان اساءة منه في الادب فرد عليه بقوله لم نبغك راعيا كذا في مبسوط
 الامام الاسيبجا بي رحمه الله وقوله ما تجا نفنا لا ثم اي لم ننحرف اليه ولم نمل
 يعني ما تعمدنا في هذا ارتكاب المعصية.

قوله فان في السحور بركة السحور آخر الليل عن النبي قالوا هو السدس الاخير والسحور
 اسم لما يؤكل في ذلك الوقت فعلى هذا كان المضاف في قوله عليه الصلوة والسلام
 فان في السحور بركة محذوفا اي في اكل السحور ثم قيل المراد من البركة هوزياده
 قوة في اداء الصرم بدليل حديث آخر ذكره في المبسوط وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 استعينوا بقايلة النهار على قيام الليل وبأكل السحور على صيام النهار وجاز ان يكون المراد

دع ما يريبك الى ما لا يريبك وان كان اكبر رأيته انما كل والشهور والاع فاعليه قضاء عملاً
 بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا تضام عليه لان البعض لا يزال الابطال
 ولو ظهر ان المجرطالع لا كفارة عليه لانه بني الى مراعى الاصل فلا تتحقق العمديّة
 ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو انها رويوا كل فعلية القضاء
 عملاً الاصل بان كان اكبر رأيه انه اكل قبل ان يرب فاعليه القضاء رواية واحدة لان المنيار والاصل
 ولو كان شاكاً فيه وتبين انها لم تغرب ينبغي ان تجب الكفارة نظر الى ما هو الاصل وهو المنهار
 ومن اكل في رمضان ناسياً وظن ان ذلك يفطره فاكل بعد ذلك متعمداً
 عليه قضاء دون الكفارة

هذا في النهاية أي
 فعلية القضاء والكفارة

من البركة هونيل زيادة النواب لاستثانه باكل السحور سنن سيد المرسلين عليهم الصلوة والسلام
 وعمله به هو مخصوص اهل الاسلام قال عليه الصلوة والسلام فرق ما بين صيامنا وصيام
 اهل الكتاب اكل السحور وفي النهاية وسأل الامام بدر الدين النوري رح شيعي من هذا
 الحديث فقال كيف يكون تأخير السحور من اخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل
 اكل السحور كما كان في ابتداء ملتنا فقال شيعي رحمه الله واثابه الجنة ملتنا المراد به الاكلة
 الثانية فانها كانت تجري مجرى السحور في حقهم.

قوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك وتعام الحديث فان الكذب ربة وان الصدق
 طمانينة من ربه ريبا شكك والربة الشك والتهمة اي ما يشككك وبحصل فيك الرية
 وهي في الاصل فلق النفس واضطرابها الا ترى كيف قالها بالطمانينة وهي السكون
 وذلك ان النفس لا تستقر متى شكت في امرواذا ايقنته سكنت واطمأنت ولو شك
 في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو انها رويوا كل مع الشك فاعليه
 القضاء عملاً بالاصل ولو اكل وهو شاك في غلو الفجر فصومه تام لان الاصل بقاء الليل

لان الاشتباه استند الى القياس فتتحقق الشبهة وان بلغه الحديث وعلمه فكذلك في
ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب وكذا عنهما لانه لا اشتباه بلا شبهة ووجه الاول
قيام الشبهة الحكمية بالنظر الى القياس فلا ينتفي باعلم كوطي الاب جارية ابنه ولو احتجم
وظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمدا عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي

وان كان اكبر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل
وهذا بخلاف ما اذا كان في اكبر رايه انه اكل والفجر طالع فعليه قضاء عملا بغالب الراي وفيه
الاحتياط وفي ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان البقن لا يزول الا بمثله فبيما اذا اكل واكبر رايه انه
اكل بعد طلوع الفجر في وجوب القضاء عليه روايتان وفي مثله في غروب الشمس
عليه القضاء رواية واحدة وفي فتاوى فاضي خان رحمه الله عنه انه عليه الكفارة ايضا لان
النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رايه فصار بمنزلة اليقين •

قوله لان الاشتباه استند الى القياس لما ان لقياس الصحيح يقتضي ان لا يبقى صائما باكله عند
النسيان قبل ان يأكل متعمدا واذا اكل بعد ذلك متعمدا فقد لاقى اكله حالة وهو غير صائم فيها
فلا تجب الكفارة ووجه القياس وهو ان ركن الصوم ينعدم باكله ناسيا او عمدا وبدون الركن
لا يتصور اداء العبادة فيفسد صومه **قوله** وان بلغه الحديث وعلمه اي علم بمعنى الحديث
بان الصوم لا يفسد بالاكل ناسيا فكذلك في ظاهر الرواية اي لا تجب الكفارة
وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب وكذا عنهما اي عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله
قوله قيام الشبهة الحكمية نظر الى الدليل الشبهة نوعان شبهة دليل وشبهة اشتباه فشبهة الدليل
هي ما يوجد الدليل الشرعي على ذلك مع تخلف المدلول عنه كما في الاكل ناسيا ووجه
الدليل على فسادة وهو القياس فتحققت الشبهة في الحكم بالنظر اليه ولكن يختلف
المدلول عن هذا القياس بوجود النص المخالف له وهو حديث الاعرابي قال له النبي عليه

(كتاب الصوم ... فصل)

الا اذا افتاه فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث فاعتمده
فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لان قول الرسول عليه السلام لا ينزل عن قول المفتي
وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم
الاقتداء في حقه الي معرفة الاحاديث وان عرف تأويله تجب الكفارة لانتفاء الشبهة

الصلوة والسلام تم على صومك الحديث وفي هذه الشبهة عبرة بوجوده الا لا اعتقاد المرتكب
لان المؤثر في اسقاط الكفارة الدليل الشرعي وذلك لا يتفاوت بمن ان يعلم حديث
الاعرابي اولا يعلم لان زوال الاشتباه لا يوجب زوال الشبهة كما اذا وطى جارية ابنه
لا يجب السجدة سواء علم بالحرمة او لم يعلم واما شبهة الاشتباه فهي تخيل ما ليس بدليل
دليلا وان تأيد بظنه يكون معتبرا ولا فلاهلا بن اذا وطى جارية ابنه ان قال ظنت انها
تحال الي سقط الحد والافلاه

قوله الا اذا افتاه فقيه اشارة الى ان المفتي ينبغي ان يكون ممن يؤخذ منه الفقه
ويعتمد عليه في البلدة في الفتوى واذا كان المفتي على هذه الصفة فعلى العامي
تقليده وان كان المفتي اخطأ في ذلك ولا معتبر بغيره هكذا روى الحسن
عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد وبشير بن الوليد عن ابي يوسف رحمهم الله تعالى
قوله ولو بلغه الحديث واعتمده وهو قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم
قوله وكذلك عند محمد رحمه الله اي لا تجب الكفارة **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله
خلاف ذلك اي لا تسقط الكفارة بالفطر عند ابي يوسف رحمه الله اذا بلغه حديث
الحجامة واعتمده بخلاف فتوى المفتي بالفساد فان هناك تسقط الكفارة عند ابي يوسف
رحمه الله وقال لان العامي اذا سمع حديثا ليس له ان يأخذ بظاهره لجواز ان يكون
مصرفا عن ظاهره او منسوخا بخلاف الفتوى **قوله** وان عرف تأويله تجب الكفارة

وقول الأوزاعي رحمه الله تعالى عليه لا يورث الشبهة بخالفة القياس ولو اكل
بعد ما احتاب متعمدا فعليه القضاء والكفارة كيف ما كان لان الفطر بخالف
القياس والحديث مؤول بالاجماع
بإسناد صحيح في باب ١٢

وتأويله ان النبي عليه الصلوة والسلام مريضهما وهو معقل بن سنان مع حاجمه وهما يغتابان آخر
فقال افطرا الحاجم والمحجوم اي ذهب بثواب صومهما للغيبة يدل عليه انه سوى
عن الحاجم والمحجوم ولا خلاف انه لا يفسد صوم الحاجم وقيل الصحيح انه غشي
عن المحجوم فصب الحاجم الماء في حلقه فقال عليه الصلوة والسلام افطرا
الحاجم والمحجوم اي فطره مما صنع به فوقع عند الراوي انه قال عليه السلام افطرا الحاجم
والمحجوم كذا في المبسوط.

قوله وقول الأوزاعي لا يورث الشبهة جواب عما يقال ان الأوزاعي خالفه فيورث
الشبهة بخلاف ما ذكره في النسيان فاجاب بان قول الأوزاعي لا يورث الشبهة بخلاف
قول مالك رحمه الله في النسيان لان خلافه انما اعتبر بموافقة القياس وخلاف الأوزاعي
مخالف للقياس فلا يعتبر لان الفطر مما دخل الاما خرج **قوله** ولو اكل بعدما اغتاب
المن قوله كيف ما كان اي سواء بلغه الحديث او لم يبلغه وسواء عرف تأويله او لم يعرفه
وسواء افتاء مفت او لم يفت وفي المبسوط فظن ان الغيبة فطرته فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه
القضاء والكفارة سواء اعتمد حديثا او فتوى لان هذا الظن والفتوى في غير موضعه اذ لا
خلاف بين العلماء ان الصوم لا يفسد بهذا او الفتوى بخلاف الاجماع غير معتبرة والحديث
وهو قوله م ثلاث يفطرن الصيام وينقض الوضوء ويهد من العقل الغيبة والنميمة والنظر الى
محاسن المرأة كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله وقال فخر الاسلام في الجامع الصغير
والحديث الوارد فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الغيبة يفطر لصيام وهو مؤول بالاجماع

(كتاب الصوم ... فصل فيما يوجب علي نفسه)

واذا جومت النائمة او المجنونة وهي صائمة عليها الفضة دون الكفارة وقال
زفرو الشافعي رحمهما الله تعالى لا قضاء عليها اعتبارا بالناسي والعذر ابلغ لعدم الفصد
ولنا ان النسيان يغلب وجوده وهذا نادرو لا تجب لكفارة لانعدام الجنائز

فصل فيما يوجب علي نفسه

واذا قال لله علي صوم يوم النحر فطر وفضي فهذا النذر صحيح عندنا حلانا ليرتر
والشافعي رحمهما الله هما يقولان انه

قوله واذا جومت النائمة او المجنونة وهي صائمة عليها الفضة اما صوم النائمة
فظاهر واما المجنونة فقد تكلموا في صحة صومها فان صح: الصوم لاجماع المجنون
وحكي عن ابي سليمان الجوزجاني انه قال لما قرأت علي محمد رح هذه المسئلة قلت
له كيف يكون صائمة وهي مجنونة قال لي دع هذا فانه انتشر في الافق واكثر المشايخ
قالوا تأويله اذا كانت عاقلة بالغة في اول النهار ثم جنت كذا ذكره الامام المحبوبي
رحمه الله وفي الفوائد الظهيرية وعن عيسى بن ابان رحمة الله تعالى عليه قال
قلت لمحمد رحمة الله تعالى عليه هذه المجنونة فقال لا بل المجبورة اي المكرهه
فقلت الا تجعلها مجبورة فقال بلى ثم قال كيف وقد سارت بها الركاب دعوها
قوله ولا تجب الكفارة لعدم الجنائية لانها تكون بالقصد ولا قصد.

فصل فيما يوجب علي نفسه

الاصل في صحة النذر ان لا يكون المنذور واجبا ولكن من جنسه لله تعالى واجب
فصد الاتبع لال الاصل في العبادة الدوام لتوا ترنعمه في كل لحظة وتتابع
احسانه في كل لحظة الا ان الله تعالى اكتفى بالاجاب خمس صلوات في كل يوم
وليلة تيسيرا الامر علي عباده والعبد بنذره يربدان يتمسك بالعزيمة ويلحق بالمنذور

نذر ربما هو معصية لو ردد النهي عن صوم هذه الايام ولنا انه نذر بصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصبح نذره لكنه يفطر احترازا عن المعصية المجاورة ثم يقضي اسقاطا للواجب

بما هو الواجب ومن شرط الحاق الشيء بالشيء ان يتحقق ذلك الشيء وقولنا فصدا لا تبعا وهذا لان ما يكون واجبا تبعا يكون مباحا لعينه فلم يكن النذر به الحاقا بالواجب بل يكون نذرا بامباح والنذر بامباح لا يصح فلذا لا يصح النذر بعيادة المريض لانه واجب ولا بالوضوء ولا بقراءة القرآن لانهما وجبا للصلاة وليس من جنسهما واجب لعينه ولا يلزم صحة النذر بالاعتكاف لان من جنسه وهو اللبث واجبا على العباد لعينه وهو الوقوف في الصلاة والثاني ان النذر بالاعتكاف انما يصح لكونه ادامة للصلاة وانها واجبة لعينها ولهذا لم يصح الاعتكاف في غير المسجد

قوله نذر ربما هو معصية لو ردد النهي عن صوم هذه الايام وهو قوله عم الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعا والنذر بالمعصية لا يصح لقوله عم لا نذري معصية الله تعالى **قوله** ولنا انه نذر بصوم مشروع وهذا لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن صوم هذا اليوم وموجب النهي الانتهاء عما لا يتصور وتكون المشروع بشرعيته وقد نهى عن صوم شرعي فيستدعي شرعيته ولان موجب النهي الانتهاء على وجه يكون للمعبد فيه اختيار بين ان ينتهي فيثاب عليه وبين ان يرتكب فيعاقب عليه وذا لا يتحقق اذا لم يبق الصوم مشروعاً والنهي لمعنى في غير الصوم لكن في وصفه وهو الاعراض عن الضيافة الموضوعة في هذا الوقت لان هذه الايام ايام ضيافة بالقرابين ويرم الفطريوم اكل موافقة للفقراء والمساكين فصار الاكل قرابة بوصفه وهو شهوة با صله فصار الكف عنه قرابة با صله معصية بوصفه فيبقى مشروعاً كالصلاة في الارض المغصوبة ولان المعنى الذي لاجله كان الصوم مشروعاً في سائر الايام كونه اساكاً للنفس الشهوية

(كتاب الصوم - فصل فيما يوجب على نفسه)

وَأَنَّ صَامَ نَبِيٍّ يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدِ لِأَنَّهُ إِذَا كَمَا التَّزَمَهُ وَأَنَّ نَوَى يَمِينًا نَعْلِيهِ كَفَّارَةً يَجِبُ يَعْنِي
 إِذَا انْطَرَوْا هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ عَلَى وَجْهِ سِتَّةِ أَنْ لَمْ يَنْوِشُوا أَوْ نَوَى النَّذْرَ لَا غَيْرَ أَوْ نَوَى النَّذْرَ
 وَنَوَى أَنْ لَا يَكُونَ يَمِينًا يَكُونُ نَذْرًا لِأَنَّهُ نَذْرٌ بِصِغَتِهِ كَيْفَ وَقَدَّرَهُ بِعَزِيمَتِهِ وَأَنَّ نَوَى
 الْيَمِينَ وَنَوَى أَنْ لَا يَكُونَ نَذْرًا يَكُونُ يَمِينًا لِأَنَّ الْيَمِينَ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ وَقَدْ عَيْنَهُ وَنَوَى غَيْرَهُ
 وَأَنَّ نَوَاهُمْ يَكُونُ نَذْرًا وَيَمِينًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 يَكُونُ نَذْرًا وَلَوْ نَوَى الْيَمِينَ فَكَذَلِكَ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ يَكُونُ يَمِينًا لِأَنَّ يُونُسَ أَنْ النَّذْرَ
 فِيهِ حَقِيقَةٌ وَالْيَمِينَ مَجَازٌ حَتَّى لَا يَتَوَقَّفَ الْأَوَّلُ عَلَى النَّبِيِّ وَيَتَوَقَّفُ الثَّانِي فَلَا يَنْتَظِمُهَا
 ثُمَّ الْمَجَازُ يَتَعَيَّنُ بَنِيَّتُهُ وَعِنْدَ نَبِيِّهَا تَرْجِيحُ الْحَقِيقَةِ وَهِيَ أَنَّهُ لَا تَنَافٍ فِي بَيْنِ الْجَهْتَيْنِ لِأَنَّهُمَا
 يَقْتَضِيَانِ الْوُجُوبَ إِلَّا أَنَّ النَّذْرَ يَقْتَضِيهِ لَعِينُهُ وَالْيَمِينَ لَغَيْرِهِ فَجَمَعْنَاهُمَا مَعًا بِالْأَدِلَّةِ

عَنْ مَقْضِيَّاتِهَا وَهَذَا الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أَشَدُّ وَأَقْوَى لِأَنَّ الْأَمْتِنَاعَ عَنْ مَقْضِيَّاتِ النَّفْسِ
 مَعَ أَقْدَامِ الْخَلْقِ عَلَى ذَلِكَ أَشَدُّ عَلَى النَّفْسِ لَكِنْ تَرَكَ أَجَابَةَ دَعْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِحَصْلِ
 بِهِ فَيَكُونُ قَبِيحًا لِمَرَاضِهِ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَعْيُنِ الصَّوْمِ
قَوْلُهُ وَأَنَّ صَامَ فِيهِ يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدِ لِأَنَّهُ إِذَا كَمَا التَّزَمَهُ وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ مَطْلُقَ النَّذْرِ يَتَنَاوَلُ
 الْكَامِلَ فَلَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدِهِ النَّذْرُ فِيهِ بِالْناقِصِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ نَذْرُهُ مَاضِيًا إِلَى النَاقِصِ فَيُثْبِتُ
 بِهِ لِأَنَّهُ مَا التَّزَمَ إِلَّا هَذَا الْقَدْرَ وَقَدْ أَدَّى كَمَا التَّزَمَ كَمَنْ قَالَ لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَعْتَقَ هَذِهِ الرِّبْتَةَ هِيَ عَمِيَاءُ
 خَرَجَ عَنْ نَذْرِهِ بِأَعْتَاقِهَا وَأَنْ كَانَ مَطْلُقُ النَّذْرِ أَوْشَى مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَا يَنْأَدِي بِهَا كَمَنْ
 نَذَرَ أَنْ يَصْلِيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَعَلِيَهُ أَنْ يَصْلِيَ فِي وَقْتِ آخِرِ صَلَاتِهِ فِي ذَلِكَ
 الْوَقْتِ خَرَجَ عَنْ مَوْجِبِ نَذْرِهِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ **قَوْلُهُ** لَا تَنَافٍ فِي بَيْنِ الْجَهْتَيْنِ أَيْ جِهَةِ
 النَّذْرِ وَالْيَمِينَ لِأَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ الْوُجُوبَ إِلَّا أَنَّ النَّذْرَ يَقْتَضِيهِ لَعِينُهُ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَا يُجَابُ
 وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ وَالْيَمِينَ لَعِيرُهُ وَهُوَ صِيَانَةُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْهَنْكِ أَوْ صِيَانَةُ مَا
 أَوْجِبَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَنِ الْحَلْفِ فَلَا تَنَافٍ بَيْنَهُمَا وَهَذَا مَعْنَى مَا ذَكَرْتُ فِي الْإِيضَاحِ أَنَّ (النَّذْرَ)

كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض ولو قال الله علي صوم هذه السنة افطر بوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وقضاها لان النذر بالسنة المعينة نذر بهذه الايام وكذا اذا لم يعين لكنه شرط التتابع لان المتابعة لا تعري عنها لكن يقضيها في هذا الفصل موصولة بتحقيق التتابع بقدر الامكان ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله للنهي عن الصوم فيها وهو قوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال وقد بينا الوجه فيه والعذر عنه ولو لم يشترط التتابع لم يجزه صوم هذه الايام لان الاصل فيما يلتزمه الكمال والمؤدى ناقص لمكان النهي بخلاف ما اذا عينها لانه التزم بوصف النقصان فيكون الاءاء بالوصف الملزم.

النذر لا يجاب في الذمة والوجوب في الذمة يلزم الخروج عن العهدة واليمين يؤكد معنى اللزوم فلم يكن بين الموجبين تناف لان ما يؤكد الشيء لا ينافيه واما وجوب القضاء والكفارة حال عدم الوفاء فهو حكم آخر سوى الموجب الا صلي واذا لم يتحقق التنا في فيما هو الموجب الا صلي وهو لزوم الوفاء به جعلناه مؤكدا له فلما اشتركا في نفس الايجاب فاذا نوى اليمين يرا د بهما نفس الايجاب ويكون عملا بعموم المجاز لا جمعا بينهما.

قوله كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض تدل على اعتبار جهة التبرع اشتراط التقابض والبطالان بالشيوع وعدم جواز تصرف المأذون فيها وعلى اعتبار جهة المعاوضة خيار الرد بالعيب وخيار الرد بالرؤية واستحقاق الشفعة على ما تأتى الاحكام في مواضعها ان شاء الله تعالى **قوله** ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله عندهما لم يعتبر نذره في حق هذه الايام حتى يأكل في هذه الايام ولا يلزمه القضاء **قوله** وقد بينا الوجه فيه اي في صحة النذر بصوم هذه الايام **قوله** والعذر عنه اي من قوله صلى الله عليه وسلم الا لا تصوموا في هذه الايام **قوله** ولو لم يشترط التتابع

الشافعي عليه قضاء رمضان
لا يصح الصوم في ايام هذا
النذر ولو لصاحبه والايام
الخمس حجاز لما تقدم

قال وعليه كفارة يمين ان اراد به يميناً وقد سبقت وجوهه ومن اصبغ يوم النحر صائماً ثم افطر
 لاشي عليه وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في النواذر ان عليه القضاء لان الشروع ملزم
 كالنذر وصار كالشروع في الصلوة في الوقت المكروه والفرق لابي حنيفة رح وهو ظاهر الرواية
 ان بنفس الشروع في الصوم يسمى صائماً حتى يحث به الحالف على الصوم فبصير مرتكباً
 للنهي فيجب ابطاله فلا تجب صيانه ووجوب القضاء يبتني عليه ولا يصير مرتكباً للنهي
 بنفس النذر وهو الموجب ولا بنفس الشروع في الصلوة حتى يتم ركعة ولهذا لا يحث
 به الحالف على الصلوة فتجب صيانة المؤدى ويكون مضموناً بالقضاء وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضاً الا ظهر هو الاول والله اعلم بالصواب •

لم يجزه صوم هذه الايام اي لم يشترط التتابع وام يعين السنة ايضاً ثم في هذه الصورة
 وهي ما اذا لم يشترط التتابع ولم يعين السنة ايضاً بفضي خمسة وثلثين يوماً ثلثون
 يوماً لرمضان وخمسة ايام فضي عن تلك الايام الخمسة لان السنة منكراً اسم
 الايام معدودة وبممكن فصل الايام المعدودة من رمضان وعن تلك الايام فصوم
 رمضان لا يكون عن المنذور لعدم شرط صحة النذر به فانه واجب من غير ايجاب •
قوله وقد سبقت وجوهه وهي الواجهة الست **قوله** فبصير مرتكباً للنهي وهذا
 لان وجوب القضاء يبتني على وجوب الاتمام ووجوب الاتمام مبني على وجوب
 صيانة المؤدى عن البطلان وما ادى واجب الابطال لكونه منهاياً عنه فلا يجوز
 ان يكون واجب الصيانة فلا يجب عليه القضاء بخلاف النذر بصوم هذه الايام لان
 النذر التزم القرينة الخاصة وانما وصف المعصية متصل به فعلاً لا باسمه ذكر ان كانت من
 ضرورات المباشرة لا من ضرورات ايجاب المباشرة وبخلاف الشروع في الصلوة في
 الاوقات المكروهة لانه بنفس الشروع لا يصير مرتكباً للنهي لان الشروع في الصلوة ليس
 بصلوة لان تمامها بالركوع والسجود حتى لا يحث الحالف بالشروع فيها فتجب صيانه

باب الاعتكاف

قال الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي عليه الصلوة والسلام
واظب عليه في العشر الاخير من رمضان والمواظبة دليل السنة وهو اللبث في المسجد
مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللبث فركنه لانه ينبي عنه فكان وجوده به
لائم مع القول والخبر ١٢

المؤدى ويضمن بالقضاء ولما صار مضمونا لم يسقط عنه بالسجود فاذا قطعها بعد ما سجد
ضمنها ايضا ولانه يمكنه اداء الصلوة متحاميا عن الكراهة بان يصبر حتى تبيض الشمس
فلذلك لزمته وهما بعد الشروع لا يمكنه الاداء بدون صفة الكراهة فلذلك لم يلزمه
ولان الشروع في الصلوة بالتحريمية وهي غير الصلوة فيصير شارعا في الصلوة غير مرتكب
للنهي فيجب عليه الا تمام بخلاف الصوم لان الوجوب بالشروع في الصوم والشروع
في الصوم صوم فكان الجزء الذي به الشروع صوما فيكون منها لكونه صوما
فيكون واجب الا بطل والله اعلم بالصواب •

باب الاعتكاف

قوله والصحيح انه سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه في العشر الاخير من
رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى وقال الزهري عجباً من الناس
كذب تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشيء ويتركه
وما ترك الاعتكاف حتى قبض فان قيل المواظبة دليل الوجوب فكيف لم يجب
الا اعتكاف مع مواظبته صلى الله عليه وسلم فلما نعم كذلك الا ان النبي صلى الله عليه
وسلم بعد المواظبة كان يأمر في الواجب بفعله وينكر على تاركه ولم يأمر الناس به ولم ينكر على
تاركه فلو كان واجبا لا نكر على ذلك فدل انه غير واجب ولانه روي انه عليه الصلوة والسلام

وَالصَّوْمُ مِنْ شَرْطِهِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ هُوَ يَقُولُ
 أَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ وَهِيَ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا لِغَيْرِهِ وَلَيَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا
 بِالصَّوْمِ وَالْقَاسِ فِي مَقَابِلَةِ النَّصِّ الْمَنْقُولِ غَرَضُ قَبُولِ ثَمِّ الصَّوْمِ شَرْطُ لَصَحَّةِ الْوَاجِبِ
 مِنْهُ رَوَاهُ أَحَدُهُمَا وَاصْحَةُ التَّطَوُّعِ فَمَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ
 لَظَاهِرُهُمَا رَوَاهُ تَعَالَى هَذِهِ الرَّوَايَةُ لَا يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ وَفِي رَوَايَةِ الْأَصْلِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَقَلُّهُ سَاعَةٌ فَيَكُونُ مِنْ غَرَضِ صَوْمٍ لِأَنَّ صَبْنِي النَّفْلِ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ لَا تَرَى
 أَنَّهُ يَقْعُدُ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ

أَمْرٌ بِبَيْتِهِ فِي الْمَسْجِدِ لِبَعْتِكَافٍ فِيهِ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَرَأَى قَبْتِينَ أَحْرَسَيْنِ فَسَأَلَ عَنْهُمَا فَقِيلَ
 قَبْتَا عَائِسَةَ وَحَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَغَضِبَ قَالَ أَلَيْسَ تَرُدْنَ بِذَلِكَ وَفِي رَوَايَةٍ تَرُونَ بِذَلِكَ
 أَيْ نَطْنِ قَاهِرٍ بِنَفْضِ قَبْتِهِ وَتَرَكَ الْاِعْتِكَافَ فِي تِلْكَ الْعِنَةِ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ لِأَنَّ
 دَلِيلَ الْوَجُوبِ هُوَ الْمُواظَبَةُ بِدُونِ التَّرَكِّ.

قوله والصوم من شرطه فإن قيل لو كان شرطاً لكان شرطاً انعقاداً ودواماً وليس
 كذلك لصحة الشروع فيه ليلاً وكذا يبقى في الليل ولا صوم فلنا الشرائط إنما تعتبر
 بحسب المكان ولا إمام كان في الليل فيسقط للمتعدرو جعلت الليالي تابعة
 للأيام كالشرب والطريق في بيع الأرض ألا ترى أن صلاة المستحاضة تصح
 مع السبلان وإن عدم الشرط للتعدرو وكذا الخروج للغائط والبول لا ينافيه للعجز
 مع أن الركن أقوى من الشرط **قوله** وصحة التطوع فيما روى الحسن عن أبي
 حنيفة رحمه الله طاهر ما رويناه وهو قوله لا اعتكاف إلا بالصوم فعلى هذه الرواية لا يكون
 أقل من يوم وليلة اعتبره بالطهارة وصورة الاعتكاف النفل أن يدخل المسجد بنية
 الاعتكاف بدون النذر فيكون معتكفاً بقدر ما أقام وله ثواب المعتكفين مادام في المسجد
 فإذا أخرج تنهى اعتكافه وهذا النوع من الاعتكاف يصح بالصوم وغير الصوم في ظاهر الرواية (قوله)

ولو شرع فيه ثم قطعه لايلزمه القضاء في رواية لاصل لانه غير مقدّر فلم يكن القطع ابطالا في رواية الحسن يلزمه لانه مقدّر باليوم كالصوم ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة لقول حذيفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد الجماعة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح الا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس لانه عبادة انتظار الصلوة فيختص بمكان تؤدى فيه

قوله ولو شرع فيه اي في الا اعتكاف النفل ثم قطعه لايلزمه القضاء في رواية الاصل لان كل جزء من الملبت في المسجد غير مفتقر الى جزء آخر في كونه عبادة لان الملبت في المسجد وان قل يقع على خلاف العادة فصلح عبادة بنفسه فاما كل جزء من الامساك مفتقر الى جزء آخر في كونه عبادة لان احوال الانسان على ما عليه العادة لا تحلو عن قليل امساك فجزء منه لا يقع عبادة تامة **قوله** ثم الا اعتكاف لا يصح الا في مسجد الجماعة اي وان لم تصل فيه الصلوات الخمس بالجماعة وانما يؤدى بعضها وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح الا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس وفي ذخيرة قيل اراد ابو حنيفة رحمه الله بهذا غير المسجد الجامع فانه يجوز الاعتكاف في المسجد الجامع وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها بجماعة وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله ان الاعتكاف الواجب لا يجوز اداؤه في غير مسجد الجماعة واما النفل فيجوز اداؤه في غير مسجد الجماعة وكان سعيد بن المسيب رحمه الله يقول لا اعتكاف الا في مسجد من مسجد المدينة والمسجد الحرام ومن العلماء من قال لا اعتكاف الا في ثلاثة مساجد وضموا اليها هذين المسجدين المسجد الاقصى بقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤدى الرحال الا الى ثلاثة مساجد وهي هذه المساجد والدليل على الجواز في سائر المساجد قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد نعم المساجد في الذكر وانما شرط ان يكون مسجد جماعة لانه عبادة انتظار الصلوة فيختص بمكان تؤدى فيه .

أما المرأة تعتكف في مسجد بينها لأنه هو الموضع لصلواتها فيتحقق انتظارها فيه ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو الجمعة أما الحاجة فلحديث عائشة رضي الله عنها كان النبي عليه السلام لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ولأنه معلوم وقوعها ولا بد من الخروج في تقضيها فيصبر الخروج لها مستثنى ولا بمك بعد فراغه من الطهور لأن ما ثبت بالضرورة يتقدربقدها وأما الجمعة فلا منها من أهم حوائجها وهي معلوم وقوعها وقال الشافعي رحمه الله الخروج إليها مفسد لأنه يمكنه الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع وإذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين تزل الشمس لأن الخطاب يتوجه بعده وإن كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه ادراكها ويصلي قبلها أربعاً وفي رواية سنا الأربع سنة وركعتان تحية المسجد وبعد هاربعاً وستاً على حسب الاختلاف في سنة الجمعة وسنها توابع لها فالجفت بها ولو أقام في مسجد الجامع أكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه لأنه هو موضع اعتكاف إلا أنه لا يستحب لأنه التزم أداءه في مسجد واحد

معتكف
معتكف في مسجد واحد

قوله وأما المرأة تعتكف في مسجد بينها أي في الموضع الذي تصلي فيه الصلوات الخمس من بينها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها إذا اعتكفت في مسجد الجماعة جازوا اعتكافها في مسجد بينها أفضل وهذا هو الصحيح لأن مسجد الجماعة بدخل فيه كل أحد وهي طول النهار لا يقدر أن يكون منسرة وبخاف عليها الفتنة من الفسقة فالمنع لهذا وهو ليس بمعنى راجع إلى عين الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف ثم إذا اعتكفت في مسجد بينها فذلك البغية في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه إلا لحاجة الإنسان فإن حاضرت حرجت ولا يلزمها إلا استقبال إذا كان اعتكافها شهراً وأكثر وأمكنها فصل به قضاء أيام الحيض بطهورها **قوله** ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان وهو البول والغائط **قوله** لأنه يمكنه الاعتكاف

كتاب الحج

الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء الاصحاء اذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلا
عن المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله الى حين عوده وكان الطريق آمنا
وصفه بالوجوب وهو فريضة محكمة

كتاب الحج

الحج في اللغة القصد قال الشاعر يحجون سب الزبرقان المزعفر اي يقصدونه
وفي الشرع عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص
قوله الحج واجب اي فرض على الاحرار وانما قال بلفظ الجمع وفي باب الزكاة بلفظ
المفرد اخراجا للكلام منخرج العادة فان الحج يؤدي بالجماعة **قوله** اذا قدروا
على الزاد والراحلة اي اذا قدروا عليهما بطريق الملك والاستيجار لا بطريق الاباحة سواء
كانت من جهة من لا منة له عليه كالوالدين والمولودين او من جهة من عليه المنة
كالاجانب وقال الشافعي رحمه الله ان كانت من جهة من لا منة له عليه يجب عليه
الحج وان كانت من جهة الاجنبي فله فيه قولان واما اذا وهبه انسان ما لا يحج به
لا يجب عليه القبول عندنا وعندنا يجب في قول ولا يجب في قول واصله ان القدرة بالملك
هو الاصل في توجه الخطاب

(كتاب الحج)

ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الاية ولا يجب في العمر الامرة واحدة لانه عليه السلام قيل له الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع ولان سببه البيت وانه لا يتعدد ولا يتكرر الوجوب ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف رحمه الله وعن ابي حنيفة رحمه الله ابدال عليه

قوله ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الاية قال في الكشف في هذا الكلام انواع من التأكيد والتشديد منها قوله والله على الناس حج البيت يعني انه حق واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن ادائه والخروج عن عهده ومنها انه ذكر الناس ثم ابدل عنه من استطاع اليه سبيلا وفيه ضربان من التأكيد احدهما ان الابدال تثبت للمراد وتكريره والثاني ان الايضاح بعد الابهام والتفصيل بعد الاجمال ايراد له في صورتين مختلفتين ومنها قوله ومن كفر مكان قوله ومن لم يحج تغليظا على تارك الحج ولذلك قال عليه الصلوة والسلام من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا او نصرانيا ومنها ذكر الاستغناء عنه وذلك مما يدل على الملقط والسخط والخذلان ومنها قوله عن العالمين ولم يقل عنه وفيه من الدلالة على الاستغناء عنه ببرهان لانه اذا استغنى عن العالمين تناوله الاستغناء عنه لا محالة ولانه يدل على الاستغناء الكامل فكان ابدال على عظم السخط **قوله** وعن ابي حنيفة رحمه الله ابدال عليه اي على الفور وهو ما ذكره ابن شجاع عن ابي حنيفة رحمه الله سئل عن له مال يحج به ام يتزوج فقال بل يحج به فذلك دليل على ان الوجوب عنده على الفور كذا ذكر في المبسوط ثم وجه الاستدلال بهذا على الفور هو ان بالتزوج يحصل تحصين النفس والتحصين واجب في كل الاحوال وبالاشتغال بالحج يفوت التحصين ولو لم يكن الوجوب على الفور فلا معنى للاصر بالا اشتغال بالحج الذي يفوت به التحصين مع ان الاشتغال بالتزوج لا يؤدي الى تقوية الحج اداء في كل وقت يؤديه ومن الجائز ان يجد مالا آخر يحج به لما ان المال غادر اثر فثبت بامره بالحج ان عنده الوجوب على الفور

وعند محمد والشافعي رحمهما الله على التراخي لانه وظيفة العمر فكان العمر فيه
 كالوقت في الصلوة وجه الاول انه يختص بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر
 فيتضيق احتياطا ولهذا كان التعجيل افضل بخلاف وقت الصلوة لان الموت
 في مثله نادر وانما شرط الحربة والبلوغ لقوله عليه السلام ايما عبد حج عشر حجج
 ثم اعتق فعليه حجة الاسلام وايما صبي حج عشر حجج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام
 ولانها عبادة والعبادات باسرها موضوعة عن الصبيان والعفل شرط لصحة التكليف
 وكذا صحة الجوارح لان العجز ونها لا زم

قوله وعند محمد والشافعي رحمهما الله تعالى على التراخي بين قوليهما فرق
 وهوان عند محمد رحمة الله عليه يسعه التأخير بشرط ان لا يفوته فان اخره حتى مات
 فهو آثم بالتأخير وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يأثم بالتأخير وان مات واستدل
 محمد رحمة الله عليه بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج بعد نزل فرضيته
 فانما فرضية الحج في سنة ست من الهجرة وحج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في سنة عشر والمعنى فيه ان الحج فرض العمر فكان جميع الوقت وقت ادائه بدليل
 انه اذا اخره كان مؤديا لافاضيا وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله استدلا بقوله صلى
 الله عليه وسلم من وجد زادا وراحلة يبلغانه بيت الله ولم يحج فلا عليه ان يموت
 يهوديا او نصرانيا وقال عمر رضي الله عنه لقد هممت ان انظر الى من ملك الزاد
 والراحلة ولم يحج فاحرق عليهم بيوتهم والله ما اراهم مسلمين قالها ثلثا واما تأخير
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد منع ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله فقالوا انزل فرضية
 الحج بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت وانما نزلت هذه الآية في سنة عشر واما النازل
 سنة ست قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وهذا امر بالا تمام امن شرع فلا يثبت به
 ابتداء الفرض مع ان التأخير انما لا يحل لما فيه من التعريض للموت ورسول الله (صلى

(كتاب الحج)

والأعمى إذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زادا وأراحلة لا يجب عليه الحج هذا أبي حنيفة رحمه الله خلا فالحما وقد مر في كتاب الصلوة وأما المقعد فعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجب لأنه مستطيع بغيره فاشبه المستطيع بالراحلة وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجب لأنه غير قادر على الأداء بنفسه بخلاف الأعمى لأنه لو هدي يؤدي بنفسه

صلى الله عليه وسلم إذا كان يأمن ذلك لأنه مبعوث لتبيين الأحكام للناس والحج من أركان الدين فأمّن أن يموت قبل أن يبينه للناس بفعله ولأن تأخيرها كان بعد ذلك للمشركين كانوا يطوفون بالبيت عراة ويلبسون تلبية فيها شرك وما كان التغير ممكنا للمعبد حتى إذا تمت المدة بعث عليا رضي الله عنه حتى قرأ عليهم سورة براءة من الله ورسوله ونادى ألا يطوفن بهذا البيت بعد هذا العام شرك ولا عريان ثم حج بنفسه وعن ذلك أنه كان لا يستطيع الخروج وحده بل يحتاج إلى أصحاب يكونون معه ولم يكن متمكنا من تحصيل كفاية كل واحد منهم ليخرجوا معه فلهذا أخره كذا في المبسوط •

قوله والأعمى إذا وجد من يكفيه مؤنة سفره الأعمى إذا وجد قائدا يقوده إلى الحج ووجد مؤنة القاء دفعلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه في المشهور لا يلزمه الحج وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى أنه يلزمه الحج وعن صاحبيه فيه روايتان هذا أخرقا على إحدى الرأيتين من الجمعة والحج وقالوا وجود القائد إلى الجمعة ليس بنادر بل هو غالب فتلزم الجمعة ولا كذلك القائد إلى الحج وهل يجب الاحتجاج بالمال عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجب وعندهما يجب **قوله** وأما المقعد فعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب عليه هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وأما في ظاهر الرواية عنه أنه لا يجب الحج على الزمن والمفلوج والمقعد ومقطوع الرجلين وإن ملكوا الزاد وأراحلة وههنا رواية عنهما حتى لا يجب الاحتجاج عليهم بمالهم •

فأشبه الضال عنه ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة وهو قدر ما يكتري به شق
محمل أو رأس زاملة وقدر النفقة ذاهبا وجائبا لأنه عليه الصلوة والسلام سئل عن السبيل
إليه فقال الزاد والراحلة وإن أمكنه أن يكتري عقبة فلا شيء عليه
لأنهما إذا كانا يتعاقبان لم توجدا لراحلة في جميع السفر ويشترط أن يكون

قوله فأشبه الضال أي الذي صل طريق الحج فإنه إذا وجد من يهديه يلزمه
الحج فكذا لا معنى **قوله** وهو قدر ما يكتري به شق محمل الشق الجانب
أي قدر ما يستاجر به جانب محمل لأن المحمل جانبيين ويكفي للراكب
أحد جانبيه **قوله** أو رأس زاملة الزاملة البعير الذي يحمل عليه المسافر متاعه
وطعامه من زمل الشيء حملة وفي المغرب هذا هو المثلث في الأصول ثم سمي بها
العدل الذي فيه زاد الحاج من كعك وتمرونحوه وهو متعارف بينهم أخبرني
بذلك جماعة من أهل بغداد وغيرهم وعلى ذلك قول محمد رحمه الله تعالى عليه
أكثرى بغير محمل فوضع عليه زاملة يضمنه لأن الزاملة أضرم المحمل
ونظيرها الراوية وعكسها مسألة المحمل **قوله** فإن أمكنه أن يكتري عقبة
وذلك أن يكتري رجلا نبعيرا أو أحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما
منزلا وفرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجدما يكتري مرحلة ويمشي بمرحلة لا يجب
قوله ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة فالقدرة عليهما يعتبر عند خروج القافلة
من بلدة حتى لو كان القدرة يأتيه عليهما قبل خروج القافلة أو بعده لا يعتبر
وفي الجامع الصغير للتمر تاشي رح الحج على من يملك الزاد والراحلة وقت خروج
أهل بلدة ذاهبا وجائبا فاضلا عن حاجته وحاجة عياله إلى حين عودته وعن الجرجاني
ونفقة يوم بعد عودته وعن أبي يوسف رحمه الله ونفقة شهر وعن زنديسي وقد روي يجعل
رأس مال تجارته إن كان تاجرا وكذا الدهقان الزراع وآلات حرفته إن كان صانعاً

(كتاب الحج)

فاضلا عن المسكن وعملا بدمنه كالخادم واثاث البيت وثيابا به لان هذه الاشياء مشغولة بالحاجة الأصلية ويشترط ان يكون فاضلا عن نفقة عياله التي حين عودته لان النفقة حق مستحق للمرأة وحق العبد مقدم على حق الشرع بامره وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حوالهم الراحلة لانه لا تلحقهم مشقة زائدة في الاداء فاشبه السعي الى الجمعة ولا بد من امن الطريق لان الاستطاعة لا تثبت دونه ثم قبل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايضاء وهو مروي عن ابي حنيفة رحمه الله وقبل هو شرط الاداء دون الوجوب لان النبي عليه الصلوة والسلام فسرا الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير

قوله فاضلا عن المسكن معناه اذا قدر واعلى الزاد والراحلة بطريق الملك او الاستبجار على وجه يفضل قدر ذلك الملك والاستبجار عن حاجته الأصلية فان المال المشغول للحاجة الأصلية ملحق بالعدم فلا يكون به مستطيعا وذكر ابن شجاع اذا كانت له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه وما اشبه ذلك يجب عليه ان يبيعه ويحج به ويحرم عليه الزكاة اذا بلغ نصابا وان امكنه بيع منزله وان يشتري بثمنه دارا دون منه ويحج بالفضل لم يجب عليه ذلك وان اخذ به فهو افضل لانه اذا كان مشغولا بالحاجة صار كالدوم ولم يعتبر في الحاجة قدر مالا بدمنه الا ترى انه لا يجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى **قوله** ولا بد من امن الطريق وهو ان يكون الغالب فيها لسلامة **قوله** ثم قيل هو شرط الوجوب المراد به شرط وجوب الاداء لا شرط نفس الوجوب لان بنفس الوجوب لا يجب الايضاء كالمريض والمسافر في رمضان ومن جعله شرط حقيقة الاداء قال بوجوب الوصية لانه وجب عليه الوصية الا انه عذر في التأخير ولو كان بينه وبين مكة بحر ذكر النسفي قيل ان كان الغالب الهلاك فهو عذر وقال الجمهور هو عذر بكل حال وذكر البزدوي انه ليس بعذر عندنا وعن ابي يوسف رحمه الله انه عذر وهو قول الشافعي رحمه الله وذكر ابوا لیسر قال عامة اصحابنا رحمه الله هو عذره (قواه)

قال ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يحج به او زوج ولا يجوز لها ان تحج بغيرهما اذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام وقال الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقة لحصول الامن بالمرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تحج امرأة الا ومعها محرم ولا نها بدون المحرم يخاف عليها الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها ولهذا تحرم الخلوة بالا جنبية وان كان معها غيرها بخلاف ما اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة ايام لانه يباح لها الخروج الى ما دون السفر بغير محرم واذا وجدت محرما لم يكن للزوج منعها وقال الشافعي له ان يمنعها لان في الخروج تفويت حقه ولنا ان حق الزوج لا يظهر في حق الفرائض والحج منها حتى لو كان الحج نفلا له ان يمنعها ولو كان المحرم فاسقا قالوا لا يجب عليها لان المقصود لا يحصل به ولها ان تخرج مع كل محرم الا ان يكون مجوسيا لانه يعتقد اباحة مناكتها ولا عبرة بالصبي والمجنون لانه لا تتأتى منه الصيانة والصبيته التي بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة حتى لا يسافر بها من غير محرم ونفقة المحرم عليها لانها تتوصل به الى اداء الحج واحتلعوا في ان المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن الطريق واذا بلغ الصبي بعد ما احرم او اعتق العبد مضيا لم يجزهما عن حجة الا سلام

قوله ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم اي شابة كانت او عجوزا يدل عليه الطلاق المرأة والمحرم من لا يحل له نكاحها على التأبيد برحم او رضاع او مصاهرة لان التحريم المؤبد يزيل التهمة في الخلوة بها ويكون مأمونا عا فلا با لغا حرا كان او عبدا كافرا كان او مسلما ولو كان فاسقا او مجوسيا او صبيا او مجنونا لا يعتبر لان الغرض لا يحصل بالفاسق وبالمجوسي لانه يعتقد اباحة نكاحها ولا يتأتى من الصبي والمجنون الحفظ والصيانة التي لا تشتهي يسافر بها بلا محرم لان الامن حاصل فان بلغت حد الشهوة صارت كالبالغة

قوله ونفقة المحرم عليها لانها تتوصل به الى اداء الحج فصار كشراء الراحلة وفي فتاوى

لان احرامهما انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض ولو جدد الصبي
الاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد ان فعل ذلك لم يجز

ابي حفص لا يباذهما الحج حتى يسجد محرما بحملها من ماله وهي من مالها ومن
محمد رحمه الله اذا وجدت محرما لا ينفق من مالها لزمها الحج والا فلا .
قوله لان احرامها انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فان قبل الاحرام شرا
بمنزلة الرضوء والصبي اذا توضأ قبل البلوغ ثم بلغ بالسن تجوز به الصلوة قلنا الاحرام
يشبه الوضوء من حيث انه مفتاح الحج كما ان الوضوء مفتاح الصلوة وبشبه تحريمه
الصلوة من حيث انه ينصل باعمال الحج كتحريمه الصلوة ولو احرم في الصلوة وهو صبي
ثم بلغ لا ينقلب فرضا فكذا ههنا ترحم حال هذه الشبهة احدى بالاحتيال ودكر شمس الانس
رحمة الله في المبسوط ولو ان صبيا اهل بالحج قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل ان يطوف
بالبيت او قبل ان يقف بعرفة لم يجزه من حجة الاسلام عندنا وعلى قول الشافعي ر
يجزيه كما اذا صلى في اول الوقت ثم بلغ في آخرة عنده يجزيه عن الفرض ويجعل كانه
بلغ قبل اداء الصلوة وهنا ايضا يجعل كانه بلغ قبل مباشرة الاحرام فيجزيه ذلك عن
حجة الاسلام قال وهذا على اصلكم يظهر لان الاحرام عندكم من الشرائط دون الاركان لهذا
صح الاحرام بالحج قبل دخول شهر الحج ولكننا نقول حين احرم هو لم يكن من اهل اداء
الفرض فانه قد احرمه لاداء النفل فلا يصح اداء الفرض به وهو نظير الصلوة اذا احرم بنية
النفل عندنا لا يجزيه اداء الفرض به وعنده ينعقد احرامه للفرض والاحرام وان كان من
الشرائط عندنا ولكن في بعض الاحكام هو بمنزلة اركان الا ترى ان فائدت الحج ليس به
ان يسند اليه الاحرام ان يؤدى الحج به في السنة القابلة ويكره تنديمه على شهر (الحج)

لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية اما احرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج منه بالشروع في غيره والله اعلم *

فصل في المواقيت

المواقيت التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الا محرما خمسة. لاهل المدينة ذوالحليفة * ولاهل العراق ذات عرق * ولاهل الشام الجحفة * ولاهل نجد قرن * ولاهل اليمن يللم * كذا وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لهؤلاء فائدة التاقت المنع عن تأخر الاحرام عنها لانه يجوز التقديم عليها بالاتفاق

الحج ولا بنعقد احرامه بعمرتين ومع الشك لا يمقط الفرض الذي ثبت وجوبه بيقين فلهذا لا يجزيه عن حجة الاسلام *

قوله لان احرام الصبي غير لازم لانه ليس من اهله فان الفعل انما يجب على العبد اما بالزام الله تعالى او بالتزامه وكلاهما منتف في حقه الا ترى انه اذا احصر يحل ولا قضاء عليه ولا دم عليه ولو ارتكب محظورا للاحرام لا يلزمه الجزاء فاذا جدد الاحرام قبل الوقوف بعرفة يتضمن ذلك فسخ الاحرام الاول كما لبى اذا باع بالف ثم بالف وخمسائة وسلم يفسخ البيع الاول ويتقرر الثاني لما انه يقبل الفسخ فكذا احرام الصبي يقبل الانفساخ لما انه لم يقع لازما واما احرام العبد فلازم في حقه لكونه مخاطبا حتى انه لو اصاب صيدا فعليه الصيام لانه صار جانيا على احرامه بقتل الصيد وهو ليس من اهل التكفير بارقة الدم ولا بالاطعام وتكفيره بالصوم كما لو حنث في يمينه فلا يتمكن بعد العتق من فسخ ذلك الاحرام *

فصل في المواقيت

قوله المواقيت جمع الميقات وهو الوقت المحدود فاستعبر للمكان كما لمكان استعيز للزمان في قولك هناك الولاية **قوله** ولا مل نجد قرن في المغرب القرن ميقات

(كتاب الحج من فصل في المواقيت)

ثم الآفاقي اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة
اولم يقصد عندنا لقوله عليه السلام لا يجاوز احد الميقات الا محرما ولا ن وجوب
الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوي فيه الحاج والمعتمر وغيرهما ومن كان
داخل الميقات له ان يدخل مكة بغير احرام لاحتجته لانه يكثر دخوله مكة وفي الاجاب
الاحرام في كل مرة حرج بين فصاروا كاهل مكة حيث يباح لهم الخروج منها
ثم حلوها بغير احرام لاحتجتهم بخلاف ما اذا قصد اداء النسك لانه يتحقق احيانا
فلا حرج فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله

اهل نجد جبل مشرف على عرفات قال الم تسأل الربع ان تنطقا بقرن المنازل فداخلها
العرب يسميه قرن المنازل وفي الصحاح بالتحريك وفيه نظر والقرن بفتحين حي
من اليمن اليهم ينسب اويس القرني .

قوله ثم الآفاقي اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج
او العمرة اولم يقصد عندنا وعند الشافعي رحمه الله انما يجب الاحرام عند الميقات
اذا دخل مكة لحج او عمرة لان الاحرام شرع لا حدهما فاذا نوى ذلك لزمه والا فلا
ولنا حديث ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا يجاوز الميقات احد الا محرما ولا ن وجوب الاحرام لاظهار شرف هذه البقعة
فيستوي فيه من يريد الزيارة ومن لا يريد ها وهذا لان الله تعالى جعل الكعبة معظمة
وجعل المسجد الحرام فناء له ومكة فناء للمسجد الحرام والحرم فناء لمكة
والمواقيت فناء للحرم والشرع ورد ببيان كيفية تعظيمه بان يحرم شعنا نقلا
هاجرا للملاذ منصورا بصورة العبد المسخوط عليه متعرضا عطف سيده مستجلبا آثار رحمته
فيجب تعظيمه بحسب ما بين الشرع هذا اذا قصد دخول مكة اما اذا قصد دخول (الحل)

واتمامها ان يحرم بهما من دويرة اهله كذا قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما
والا فضل التقديم عليها لان اتمام الحج مفسره والمشقة فيه اكثر والتعظيم اوفر
وعن ابي حنيفة رحمه الله انما يكون افضل اذا كان يملك نفسه ان لا يقع في محذور
ومن كان داخل الميقات فوقته الحل معناه الحل الذي بين المواقيت وبين الحرم لانه
يجوز احرامه من دويرة اهله وما وراء الميقات الى الحرم مكان واحد ومن كان بمكة
فوقته في الحج الحرم وفي العمرة الحل لان النبي عليه السلام امر اصحابه رضي الله عنهم
ان يحرموا بالحج من جوف مكة وامر اخاء عائشة رضي الله عنهما ان يعمرها من التنعيم
وهو في الحل ولان اداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون الاحرام من الحرم ليتحقق
نوع سفر واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من الحل لهذا لان التنعيم افضل
لورود الاثر به والله اعلم بالصواب.

الحل لا يلزمه الاحرام لانه حينئذ يكون كاهل الحل كالبيستان له ان يدخل مكة
بغير احرام ثم من قصد مجاوزة ميقات واحد فله ذلك بغير احرام كالا فاني يقصد
الحل او الحل يقصد مكة او المكي يخرج الى الحل ولا يجاوز الميقات ثم يعود الى
مكة ومن قصد مجاوزة ميقتين ميقات اهل الافاق وميقات اهل الحل لا يجوز الا
بالاحرام كالا فاني الى الميقات على قصد دخول مكة وكالمكي خرج من مكة
لحاجة وجاوز الميقات ثم اراد دخول مكة.

قوله واتمامهما ان يحرم بهما من دويرة اهله ذكر الدار ههنا بلفظ التصغير
بمقابلة تعظيم بيت الله يعني ان بيت الله تعالى معظم وغيره من البيوت مصغر
قوله لورود الاثر وهو ما ذكر قبيل هذا وامر اخاء عائشة رضي الله تعالى
عنهما ان يعمرهما من التنعيم والله اعلم.

باب الاحرام

واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لما روي انه عليه السلام اغتسل لاحرامه
الا انه للتنظيف حتى تؤمر به الحائض وان لم يقع مرصاعها فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة
لكن الغسل افضل لان معنى الطهارة فيه اتم ولانه عليه السلام اختاره *

قال ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء لانه عليه السلام اتزرهما ارتدى
عند احرامه ولانه ممنوع عن لبس المخيط ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبرد
وذلك فيما عيناه والجد يد افضل لانه اقرب الى الطهارة *

قال ومس طيبا ان كان له وعن محمد رحمه الله انه يكره اذا تطيب بما يبقى عينه بعد
الاحرام وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله لانه منتفع بالطيب بعد الاحرام
ووجه المشهور حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله عليه السلام
لا حرامه قبل ان يحرم ولان الممنوع عنه التطيب بعد الاحرام والباقي كما لتابع له لاتصاله
به بخلاف الثوب لانه مباين عنه *

باب الاحرام

قوله واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لانه عليه السلام اختاره على
الوضوء ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء الرداء من الكتف والازار من
الحق ويكونان غير مخيطين ويدخل الرداء تحت يمينه يلقيه على كتفه الا يسرو يبقى
كتفه الايمن مكشوفاً كذا في الجامع الصغير للامام المحبوبي **قوله** وعن محمد رحمه الله
يكره ان ينطيب بما يبقى عنه بعد الاحرام بان يلطخ رأسه بالغالية او المسك
لانه منتفع بالطيب وانه ممنوع عن ذلك وهذا لان للبقاء حكم الابتداء (كما)

قال صلى ركعتين لما روى جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام
صلى بذي الحليفة ركعتين عند احرامه.

قال وقال اللهم اني اريد الحج فبسه لي وتقبله مني لان اداءه في ازمة متفرقة
وانا اكن متباينة فلا يعري عن المشقة عادة فيسأل التيسير وفي الصلوة لم يذكر مثل هذا الدعاء
لان مدنها يسيرة واداءها عادة متبسرة.

كافي الثوب والدليل عليه ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه رأى اعرابيا عليه
خلوف فقال اغسل عنك هذا الخلوف ولهما حديث عائشة رضي الله عنها كنت
اطيب رسول الله عليه السلام لا حرامه والمراد به التطيب بطيب يبقى عنه بعد الاحرام
الآثرى انها قالت في رواية ولقد رأيت وبص الطيب في مفارق رسول الله عليه السلام
بعد احرامه بثلت وهذا انما يتحقق في طيب يبقى عنه بعد الاحرام والممنوع
عنه التطيب والباقي كالتابع له لا اتصال به واطلق له ذلك لما حرم عليه في الاحرام ليندفع به
ما يوجد في الاحرام من الثفل وهو كالسحور يقدم على الصوم ليدفع به اذى الجوع فيحصل
له معنى العبادة ويندفع عنه الاذى ورحمة من الله تعالى وفضلا بخلاف الثوب حيث يلزمه
النزع عند الاحرام لانه مبائن عنه فلا يمكنه ان يعتبر تابعا له بل يصير مستعملا اياه كل ساعة
ولهذا لو حلف لا يتطيب فدام على طيب بجمدة لم يحنت ولو حلف لا يلبس فدام عليه
يحنت وقيل معنى قوله بخلاف الثوب لانه مبائن عنه اي اذا كان الطيب في
الثوب بان كان مصبوغا بورس او زعفران او ملطخا بمسك او غالية يغسله لان
الثوب مبائن عنه فلا يجعل تابعا له (قوله)

قال ثم يلبي عقيب صلوته لما روي ان النبي عليه السلام لبى في دبر صلوته وان لم يلب بعد ما استوت به راحلته جازوا لكن الاول افضل لما روينا وان كان مفردا بالحج ينوي بتلبيته الحج لانه عباد ة و الاعمال بالنيات والتلبية ان يقول ابيك اللهم ابيك لا شريك لك ابيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قوله ان الحمد بكسر الالف لا يفتحها ليكون ابتداء لابناء اذ الفتح صفة الاولى وهو اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه على ما هو المعروف في القصة ولا ينبغي ان يخل بشي من هذه الكلمات لانه هو المنقول باتفاق الرواة فلا ينقص عنه ولو زاد فيها جاز خلافا للشافعي رحمه الله في رواية الربيع رح عنه هو اعبره بالاذان والشهد من حيث انه ذكر منظوم ولنا ان اجلاء الصحابة كما بن مسعود وابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهم زادوا على المأثور ولان المقصود التناءى بها والعبودية فلا يمنع من الزيادة عليه .

وقوله ثم يلبي
صفة الاولى يريد
منه

قوله ثم يلبي عقيب صلوته الكلام في التلبية في فصول احدها في اشتقاق التلبية فقبل انها مشتقة من الب الرجل اذا قام في مكان فمعنى قوله لبيك انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة لان التنية للتكرير واثنائي ان المختار عندنا ان يابى في دبر صلوته وكان ابن عمر رضي الله عنه يلبي حين يستوي به راحلته وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه كيف اختلف الناس في وقت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وما حج الا مرة فقال لبى رسول الله في دبر صلوته فسمع ذلك قوم من اصحابه فنقلوا ذلك وكان القوم يأتونه ارسالا يلبي حين استوت به راحلته فسمع تلبيته قوم فظنوا انها اول تلبيته فنقلوا ذلك ثم لبى حين علا البيداء فسمعه قوم آخرون فظنوا انها اول تلبية فنقلوا ذلك وايم الله ما اوجبها الا في صلاة واثنائي لانه لا خلاف ان التلبية جواب للدعاء وانما الخلاف في الداعي فقيل هو الله تعالى كما قال فاطر السموات (و)

قال واذا البني فقد احرم يعني اذ انوى لان العبادة لا تتأدى الا بالنية الا انه لم يذكرها لتقدم الإشارة اليها في قوله اللهم اني اريد الحج ولا يصير شارعا في الا حرام بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية خلا فاللشافعي رحمة الله تعالى عليه لا نه عقد على الاداء فلا بد من ذكر كما في تحريم الصلوة ويصير شارعا بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور من اصحابنا رحمهم الله تعالى

والارض يدعوكم ليغفر لكم وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال عليه السلام ان سيدا بنى دارا واتخذ مأدبة وبعث داعيا واراد بالداعي نفسه والاظهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام على ما روي انه لما فرغ من بناء البيت امر بان يدعو الناس الى الحج فصعدا بقبس وقال الا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بني الا فحجوه فبلغ الله صوته الناس في اصلا بآبائهم وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة او مرتين او اكثر من ذلك وعلى حسب اجابتهم يحجون وببانه في قوله تعالى واذن للناس في الحج الآية وآل هذا اشارة بقوله في الكتاب على ما هو المعروف في القصة والرابع في صفة التلبية وهي ان يقول ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك والخامس ان قوله ان الحمد بكسرا لالف وهو قول الفراء وقال الكسائي الفتح احسن ومعناه لان الحمد او بان الحمد وعن ابن سماعة فلت لمحمد رح ما احب اليك قال الكسر لا بتداء والفتح للبناء والا بتداء اولى من البناء والسادس في الزيادة والنقصان والنقصان غير جائز لانه المنقول باتفاق الرواة والزيادة تجوز عندنا خلا فاللشافعي رحمة الله اعتبرها بالاذان والشهد لان كل واحد ذكر منظوم فبراعى المنقول ولا يزداد عليه ولنا ان الزيادة منقولة عن الصحابة رضي الله عنهم فقد روي ان ابن مسعود رضي الله عنه كان يقول ليبيك بعدد التراب ليبيك وآبن عمر رضي الله عنه كان يقول ليبيك وسعديك والامر والخير كله في يديك وروي ابو هريرة

(كتاب الحج - باب الاحرام)

والفرق بينهما على الصلوة على اصلهما ان باب الحج من باب التلبية وتسمى مقام
غيره اذ كرم مقامه اذ ذكر كرامة البدن في حكاية اعداء التلبية وعبر العربية *
قال ويتقي ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والفسوق والجِدال والجدال في الحج
فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج

رضي الله عنه ان النبي عليه السلام سمع رجلا يقول في التلبية ليبيك الله الخالق ليبيك
ولم ينكر عليه فدل ان هذه لا يكره ولا يصبر شارعا في الاحرام بمجرد التلبية
والم يأت بالتلبية خلافا للشافعي رحمه الله فعنده يصير محرما بالتلبية لان اصل عندنا ان
الاحرام مشروع في الاداء وهو كالركن كما قال في تحريمه لصلوة فاذا تقدم منه لنية صار شارعا
فيه من غير ذكر كما في الصوم وانه جعل الاحرام قياس الصوم من حيث انه التزم الكف
من ارتكاب المحظورات ومنه هذه العبادة نحصل بالشروع فيها بمجرد النية كالصوم وعلى
قونا الاحرام قياس الصلوة لان الاحرام لاداء الحج او العمرة وذلك يشتمل على اركان
مختلفة كالصلوة فكما لا يصبر شارعا في الصلوة بالنية بدون التحريم فكذلك في الاحرام *

قوله والفرق بينه وبين الصلوة على اصلهما اي اصل ابي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى وهوانه عند ابي يوسف رحمه الله يختص بلفظ التكبير واما محمد رحمه الله
فقيد بالعربية في التحريم ولم يقيد هاهنا لان باب الحج اوسع الا ترى انه يصبر شارعا بالدلالة
بسوق الهدى والمعنى فيه ان الحج يشبه الصلوة من وجه والصوم من وجه فمن
حببته ليس في اثناؤه ذكر مفروض كان مشبها بالصوم ومن حيث انه يشتمل
على اركان مختلفة كان مشبها بالصلوة فيوفر على كل واحد من الشبهين حظه فيقول
لشبهه بالصلوة لا يصبر شارعا فيه بمجرد النية ولشبهه بالصوم يصبر شارعا فيه وان لم يأت
بالذكر اذا اتى بفعل يقوم مقام الذكر وهذا لان المقصور بالتلبية اظهر الاجابة للدعوة
وبتقليد الهدى تحصل الاجابة *

(قوله)

فهذا نهى بصيغة النفي وأُترفت الجماع والكلام الفاخشا وذكرا الجماع
بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهو في حال الا حرام اشد حرمة والجدال
ان يجادل رفيقه وقيل مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها

قوله فهذا نهى بصيغة النفي وهو أكد ما يكون من النهي كأنه قيل زنا يكن
رفت ولا فسوق ولا جدال وهذا لأنه لو بقي اخبارا لنطرق الخلف في كلام الله
تعالى لصدورها عن البعض فيكون المراد بالنفي وجوب انتفائها وانها حقيقة بان
لا تكون وأُترفت الجماع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
قوله او ذكر الجماع بحضرة النساء قيد بحضرتهم لان ذكر الجماع في غير حضرتهم
ليس من الرفث حتى روي ان ابن عباس رضي الله تعالى عنه انشد في احرامه
وهن يمشين بناهيمسا ان يصدق الطير نك لميسا فليل له اترفت وانت محرم فقال انما
الرفث بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهي في حال الا حرام اشد حرمة لان حالة
الا حرام تشبه بحال الموت والمعصية حالة الموت اقبح كلبس الحرير في الصلوة
والتطريب في قراءة القرآن والجدال الامرار مع الرفقاء والخدم والمكاريين او مجادلة
المشركين بتقديم وقت الحج وتأخيرها وهو النسيء المذكور وذلك منفي بعد الاسلام وكانوا
في الجاهلية يقدمون الاشهر مرة ويؤخرونها اخرى روي عن مجاهد انه قال قد استقر
الحج في ذي الحجة فلا جدال فيه وذلك ان المشركين كانوا يحجون عامين في ذي القعدة
وعامين في ذي الحجة فلما فتح رسول الله عليه السلام مكة بعث ابا بكر ليحج بالناس
فوافق ذلك عام ذي الحجة فقال عليه السلام الا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم
خلق السموات والارض يعني رجع امر الحج الى ذي الحجة كما كان ولا جدال في الحج
كذا في تفسير الفقيه ابي الليث رحمة الله تعالى عليه •

ولا يقتل صيد الفولة تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولا يشير اليه ولا يدل عليه
لحديث ابي قتادة رضي الله عنه انه اصاب حمرا ووحشا وهو حلال واصحابه محرمون
فقال النبي عليه الصلوة والسلام لا صحابه هل اشرتتم هل دلتتم هل اعنتتم فقالوا لا فقال
اذا فكلوا ولا نه ازاله الا من عن الصيد لانه امن بتوحشه وبعدة عن الاعين •
قال ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما
اسفل من الكعبين لما روي ان النبي عليه السلام نهى ان يلبس المحرم هذه الاشياء
وقال في آخرة ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما اسفل من الكعبين والكعب هنا
المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك فيما روى هشام عن محمد بن حمزة الله
قال ولا يغطي وجهه ولا رأسه وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجوز للرجل تغطية
الوجه لقوله عليه الصلوة والسلام احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها

قوله ولا يقتل صيد الفولة تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الصيد المصيد وسمي به
باعتباره عاقبته وهو اسم للوحشي الممتنع بقوائمه او جناحه وحرم اي محرمون جمع حرام
كردح جمع رداح ولا يشير اليه ولا يدل عليه الاشارة تقتضي الحضرة والدلالة تقتضي الغيبة
قوله لحدث ابي قتادة انه اصاب حمرا ووحشا وهو حلال واصحابه محرمون فقال
النبي عليه السلام لا صحابه هل اشرتتم هل دلتتم هل اعنتتم فقالوا لا فقال اذا فكلوا
علق حل التناول بعدم الاشارة والدلالة فدل انهما لو وجد احرام والا كان غير مفيد
لانه يكون تعليلا بما ليس بعلة ولانه علق حل التناول بعدم الاشارة والدلالة عند السؤال
عن الاباحة فعلم ان لا اباحة معهما اذ لو كانت عامة لما حل له البيان خاصا وقت الحاجة اليه
فان قيل كيف يصح هذا الاستدلال والصيد لا يحرم باشارة المحرم ودلالته قلنا فيه روايتان وان
المحرم على المحرم التعرض للصيد بما يزيل الا من عنه وذا يحصل بالدلالة والاشارة
قوله احرام الرجل في رأسه اي اثر احرامه واحرام المرأة في وجهها اي اثر احرامها (قوله)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لا تخمر ووجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا
 قاله في محرم توفي ولان المرأة لا تغطي وجهها مع ما ان في الكشف فتنة فالرجل
 بالطريق الاولي وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس •
 قال ولا يمس طيبا لقوله عليه السلام الحاج الشعث الثقيل وكذا الايدى هن لما روي
 ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الآية ولا يقص من لحيته
 لانه في معنى الحلق ولان فيه ازالة الشعث وقضاء التفت •
 - نحا، الم - الحج، ٢ -

قوله ولنا قوله عم لا تخمر ووجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة محرما ملبيا قاله في محرم توفي
 فإن قيل كيف يتمسك اصحابنا بهذا الحديث ومذهبنا على خلاف حكم هذا الحديث في
 محرم بموت في احرامه حيث يصنع ما يصنع بالاحلال من تغطية رأسه ووجهه بالكفن عندنا
 لما روي عطاء ان النبي عم سئل عن محرم مات فقال خمره رأسه ووجهه ولا تشبهوه باليهود
 قلنا في الحديث دليل على ان الاحرام تأثير في ترك تغطية الرأس والوجه فإنه عم علل لترك
 التغطية بانه يبعث ملبيا اي محرما وتأويل حديث الاعرابي ان النبي عم عرف بطريق الوحي
 خصوصيته ببقاء احرامه بعد موته وقد كان رسول الله عم يخص بعض اصحابه باشياء
قوله وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس اي الفرق بين الرجل والمرأة انه يجوز لها تغطية
 الرأس لان اثر احرامها في وجهها لا في رأسها ولا يجوز له لان اثر احرامه في رأسه **قوله** ولا يحلق
 رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم فإن قيل ما وجه التمسك بالآية في شعر البدن
 قلنا يتمسك بها في شعر الرأس من حيث العبارة وفي شعر البدن من حيث الدلالة لان النهي
 عن حلق شعر الرأس لمعنى الارتفاق وانه حاصل في شعر البدن **قوله** الحاج الشعث مبتدأ وخبر
 والشعث بكسر العين اليعيد العهد بالدهن والمشط ويفتحها المصدر والتفل بكسر الفاء نعت من
 التفل بفتحها وهوان يترك النطيب حتى توجد منه رائحة كريهة وامرأة تفل غمر مطيبة
 ومنها الحديث اذا خرجت النساء فليخرجن تفلات اي لرائحة لهن **قوله** وقضاء التفت

قال ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورس ولا زعفران ولا عصفر لقوله عليه الصلوة والسلام لا يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً زعفران ولا ورس •

قال الا ان يكون غسلاً لا ينقض لان المنع للطيب لا اللون وذلك الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا بأس بلبس المعصفر لانه لون لا طيب له ولنا ان له رائحة طيبة •

قال ولا بأس بان يغتسل ويد حل الحمام لان عمر رضي الله عنه اغتسل وهو محرم ولا بأس بان يمتثل بالبيت والمحمل وقال مالك يكره ان يستظل بالفسطاط وما اشبه ذلك لانه يشبه تغطية الرأس ولنا ان عثمان رضي الله تعالى عنه كان يضرب له فسطاط في احرامه ولا نه لا يمس بدنه ما شبه البيت ولو دخل تحت اسنار الكعبة حتى غطاه ان كان لا يصيب رأسه ولا وجهه فلا بأس لانه استظل ولا بأس ان يشد في وسطه الهميان وقال مالك رحمه الله تعالى عليه يكره اذا كان فيه نفقة غيره لانه لا ضرورة

النفث هو الوسخ والشعث ومنه رجل تفت اي مغبر شعث لم يدهن ولم يستحد عن ابن سبيل وقضاء التفت ازالة بعض الشارب والاذفار ونتف الابط والاستحداد الورس صبغ اصفر وقيل نبت طيب الرائحة وفي القانون الورس شيء احمر فاني يشبه سحيق الزعفران وهو مجلوب من اليمن ويقال انه ينحت من اشجاره •

قوله الا ان يكون غسلاً لا ينقض اي لا يتناثر صبغه وعن محمد رحمه الله تعالى عليه ان لا يتعدى اثر الصبغ الى غيره اولا تفوح منه رائحة الطيب والهميان بكسر الهمزة فعلان من همى الماء والدمع يهمي همياً اذا سال وسمي به لانه يهمي بما فيه وقولهم هم من بمعنى جعل الشيء في الهميان على توهم امالة النون كقولهم برهن من البرهان •

(فيله)

ولنا انه ليس في معنى لبس المخيط فاستوت فيه الحالان ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي
لانه نوع طيب ولا نه يقتل هو ام الرأس .

قال ويكثر من التلبية عقب الصلوات وكلما علا شرفا وهبط واديا ولقي ركبا وبالاسحار
لان اصحاب رسول الله عليه السلام رضي الله تعالى عنهم كانوا يلبون في هذه
الاحوال والتلبية في الاحرام على مثال التكبير في الصلوة فيؤتى بها عند
الانتقال من حال الى حال ويرفع صوته بالتلبية لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله ولنا انه ليس في معنى لبس المخيط فاستوت فيه الحالان اي اذا كان فيه نفقة
نفسه ونفقة غيره ويكره شد الازار والرداء بحبل وغيره لما روي عن النبي عليه السلام
انه رأى رجلا قد شد فوق ازاره حبل فقال الق ذلك الحبل ويلك وكذلك
يكره له ان يحل رداءه بخلال ولو فعل لاشي عليه لان المحذور عليه الاستمتاع بلبس
المخيط ولم يوجد ذلك ولا يشك على هذا عصب العصاة على رأسه فان ذلك مكروه
ولو فعل يوما الى الليل فعليه صدقة مع انه لم يوجد الاستمتاع بلبس المخيط هنا ايضا لان
وجوب الصدقة هنا كاعتبار تغطية بعض الرأس بالعصابة وهو ممنوع عن تغطية
الرأس الا ان ما يغطي به جزء يسير من رأسه فتكفيه الصدقة لعدم تمام جنايته كذا في
المبسوط وعلى هذا لو حمل المحرم شيئا على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به
الرأس كالطست والاجانة ونحوهما فلا شي عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس
من الثياب فعليه الجزاء لان ما لا يغطي به الرأس يكون هو حاملا لا مستعملا الا ترى ان
الامين لو فعل ذلك لا يصير ضامنا كذا في المبسوط **قوله** كلما علا شرفا روى الاعمش
عن خنعة كانوا يحنون التلبية عند ست في ادبار الصلوة فاذا استعطف الرجل راحلته
واذا صعد شرفا واداهب واديا ولقي بعضهم بعضا وبالاسحار **قوله** ويرفع صوته بالتلبية
المستحب عندنا في الدعاء والاذكار الخفية الا فيما تعلق باعلانه مقصود كالاذان والخطبة وغيرهما
قط

(كتاب الحج - باب الاحرام)

افضل الحج العج والحج فالعج رفع الصوت بالنلبية والحج اسالة الدم
 قال فاذا دخل مكة ابتدا بالمعجد لما روي ان النبي عليه السلام كما دخل
 مكة دخل المسجد ولان المقصود زيارة البيت وهوفيه ولا يضره ليلاد حلها او نهارا
 لانه دخول بلدة فلا يختص باحد هما واذا عاين البيت كبر وهلل وكان
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول اذا لقي البيت بحم الله والله اكبر ومحمد رحمة
 الله تعالى عليه لم يعين في الاصل لمشاهدة الحج شيئا من الدعوات لان التوقيت
 يذهب بالرفقة وان تبرك بالمنقول منها فحسن.

قال ثم ابتدا بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل لما روي ان النبي عليه السلام
 دخل المعجد فابتدا بالحجر فاستقبله وكبر وهلل.

قال ويرفع يديه لقوله عم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها استلام الحجر
 قال واستلمه ان استطاع من غير ان يؤذي محلما لما روي ان النبي عليه السلام قبل
 الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه وقال لعمر رضي الله عنه انك رجل ايد تؤذي الضعيف
 فلا تراحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والا فاستقبله وهلل وكبر ولان
 الاستلام سنة والتحرز عن اذى المحلم واجب قال وان امكنه ان يمس الحجر بشيء في يده
 كما لخرجون وغيره ثم قبل ذلك فعل لما روي انه عليه السلام طاف على راحلته

والنلبية ايضا للمشروع فيما هو من اعلام الدين فلماذا كان المستحب رفع الصوت بها كذا في المبسوط.
قوله افضل الحج اي افضل اعمال الحج **قوله** واذا عاين البيت كبر وهلل
 لئلا يتوهم ان الكعبة هي المقصودة بالعبادة والمعنى فيه ان العظمة والكبرياء لله
 تعالى وان مقصود تعظيم الله تعالى بواسطة تعظيم بيته ومعنى التهليل الاشارة الى
 قطع شركة الغير في الالهية وكمال العظمة والجلال **قوله** واستلمه اي ان استطاع استلم
 الحجر تناوله باليد او القبلة او ممحه بالكف من السلامة بعن العين وكسر اللام (وهي)

واستلم الاركان بمحجته وان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل وحمد الله
وصلّى على النبي عليه الصلوة والسلام •

قال ثم اخذ من يمينه مما يلي الباب وقد اضطجع رداءه فيطوف بالبيت سبعة اشواط
لما روي انه عليه السلام استلم الحجر ثم اخذ من يمينه مما يلي الباب فطاف سبعة
اشواط والاضطجاع ان يجعل رداءه تحت ابطه الا يمن ويلقيه على كتفه الا يصروه
سنة وقد نقل ذلك عن رسول الله عليه السلام •

وهي الحجر كذا في المغرب وعن عمر رضي الله عنه انه استلم الحجر وقال رأيت ابا القاسم
بكي خفيا وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر
الاسود ووضع شفته عليه وبكى طويلا ثم نظرا فاذا هو بعمر فقال يا عمر ههنا يسكب العبرات
وان عمر رضي الله عنه في خلافته لما اتى الحجر الاسود وقف فقال اما اني اعلم
انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك
ما استلمتك فبلغ مقاله عليا رضي الله عنه فقال اما ان الحجر ينفع فقال له عمرو ما
منفعته يا ختن رسول الله فقال سمعت رسول الله عليه السلام يقول ان الله تعالى لما
اخذ الذرية من ظهر آدم وفررهم بقوله الميت بربكم قالوا بل هو اودع اقرارهم الحجر فمن
استلم الحجر فهو يجدد العهد بذلك الاقرار والحجر يشهد له يوم القيمة وفي رواية مناسك
البزدوي فقررهم انه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم في رق فقال له افتح فاك فالقمة
ذلك الرق فقال تشهد لمن وافاك بالموافاة يوم القيمة واستلام الحجر للطواف بمنزلة التكبير
للصلوة لبيد اُبه طوافه العرجون العذق الذي يعوج ويقطع منه الشاربخ فيبقى على
النخل يا بسا الحجن بالتحريك الاعوجاج والمحجن كالصولجان وهو مودع معوج الرأس •
قوله واستلم الاركان بمحجته اراد بالاركان الحجر الاسود والركن اليماني

(كتاب الحج - باب الا حرام)

قال ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو اسم لموضع فيه الميزاب سمي به لانه خطم من البيت اي كسر وسمي حجرا لانه حجر منه اي منع وهو من البيت لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فان الحطيم من البيت فلهذا يجعل الطواف من ورائه حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز الا انه اذا استقبل الحطيم وحده لا تجزيه الصلوة لان فرضية التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد احتياطا والاحتياط في الطواف ان يكون وراه •

قال ويرمل في الثلث الاول من الاشواط والرمل ان يهز في مشيه الكنتفين كما لمبارز يتبختر بين الصفيين وذلك مع الاضطباع وكان سببه اظهار الجلد للمشركين حين قالوا اضناهم حمى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي عليه السلام وبعده قال ويمشي في الباقي على هيئته على ذلك اتفق رواية نسك رسول الله عليه السلام

وجمعه باعتبار تكرار الاشواط وانما قلناه لانه ذكر في الكتاب بعد هذا فانه لا يستلم غيرهما ثم اخذ عن يمينه اي يمين نفسه وهو يمين الطائف ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو اسم لموضع بين البيت فرجة وتسميته بالحطيم على انه محطوم من البيت اي منكسر منه فعيل بمعنى مفعول وقيل بمعنى فاعل اي حاطم كما لعلم بمعنى العالم وبما انه ما جاء في الحديث من دعاء على من ظلمه فيه حطمه الله •

قوله لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله عنها وهو ما روي ان عائشة رضي الله عنها نذرت ان فتح الله مكة على رسول الله ان نصلي في البيت ركعتين فصدا خزنة البيت وقالوا انا نعظم هذا البيت في الجاهلية والاسلام فان من تعظيمه ان لا تفتح ابوابه في الليالي فاخذ رسول الله عليه السلام بيد هاواد خلفها الحطيم فقال صلي ههنا فان الحطيم من البيت الا ان قومك قصرت بهم النفقة فاخرجوه من البيت ولولا حدثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة واظهرت (بناء)

والرمل من الحجر الى الحجر هو المنقول من رمل النبي عليه السلام فان زحمة الناس في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل لانه لا يدل له فيقف حتى يقيمه على وجه السنة بخلاف الاستلام لان الاستقبال يدل له .

قال ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع لان اشواط الطواف كركعات الصلوة فكما يفتح كل ركعة بالتكبير يفتح كل شوط باستلام الحجر وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل على ما ذكرناه ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ما هر الرواية وعن محمد رحمه الله انه سنة ولا يستلم غيرهما فان النبي عليه السلام

بناء الخليل وادخل الحطيم في البيت والصقت العتبة بالارض وجعلت لها بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن عشت الى قابل لا فعلن ذلك فلم يعش ولم يفرغ لذلك احد من الخلفاء الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان سمع الحديث ففعل ذلك واظهر قواعد الخليل وبنى البيت على قواعد الخليل عليه وعلى نبينا السلام وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على ما كان عليه في الجاهلية فاذا ثبت ان الحطيم من البيت والطواف بالبيت ينبغي ان يكون طوافه من وراء الحطيم لا يقال لو استقبل الحطيم في الصلوة لا تجوز صلوته ولو كان من البيت لجازت لانا نقول كون الحطيم من البيت انما ثبت بخبر الواحد وفرضية استقبال الكعبة ثبت بالنص فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد فالحاصل انه يحتاط في الصلوة والطواف جميعا .

قوله والرمل من الحجر الى الحجر وهذا عندنا وقال سعيد بن جبير لا رمل بين الركن اليماني والحجر وروي في بعض الآثار ان النبي عليه السلام كان يرمل من الحجر الى الركن اليماني لان المشركين كانوا يطلعون عليه فاذا تحول الى الجانب

كان يستلم هذين الركبتين ولا يستلم غيرهما ويختم الطواف بالاستلام يعني استلام الحجر
 قال ثم يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين او حبت تيسر من المسجد وهي واجبة عندنا
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه سنة لانعدام دليل الوجوب ولنا قراءه عليه الصلوة والسلام
 وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والا امر للوجوب ثم يعود الى الحجر
 فيستلمه لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر
 والا صل ان كل طواف بعده سعي يعود الى الحجر فيستلمه

الا خرحال البيت بينه وبينهم فكان لا يرمل لكننا أخذ بحديث جابر وابن عمر رضي
 الله عنهم انه عليه السلام رمل في الثلاثة الاول من الحجر الى الحجر.

قوله كان يستلم هذين الركبتين اي الركن اليماني والحجر الاسود المقام بالفتح
 موضع القيام ومنه مقام ابراهيم وهو الحجر الذي فيه اثر قدمه **قوله** وهي واجبة
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله سنة لان الصلوة ليست من الطواف بل هي قرينة معلومة
 في نفسها فكانت سنة لان دليل الوجوب معدوم ولنا ما روي انه عليه السلام لما فرغ
 من الطواف اتى المقام وصلى ركعتين وتلا قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم
 مصلى فبين ان المراد به ركعتا الطواف والا امر للوجوب فان قيل هو امر باتخاذ البقعة
 مصلى وليس فيه امر بالصلوة قلنا اتخذ البقعة مصلى ليس الينا وانما الصلوة الينا
 وقد كان مصلى قبله فان قيل قوله عليه السلام للاعرابي بعدما علمه خمس صلوات وقال
 هل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع يقتضي ان لا يكون واجبة قلنا ترك ظاهره
 فان صلوة العبد بين والجنائز واجبة فان قيل ينبغي ان يكون فرضا قضية للامر
 قلنا هي مأولة فقيل مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل فيه المعبد الحرام
 فامرنا باتخاذ ذلك معجدا

(قوله)

لأن الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به بخلاف ما إذا لم يكن بعده سعي
 قال وهذا الطواف طواف القدوم ويسمى طواف التحية وهو سنة وليس بواجب وقال مالك
 رحمه الله إنه واجب لقوله عليه السلام من أتى البيت فليحبه بالطواف ولنا إن الله تعالى أمر
 بالطواف والأمر المطلق لا يقتضي التكرار وقد تعين طواف الزيارة بالأجماع
 وفيما رواه سماه تحية وهو دليل الاستحباب وليس على أهل مكة طواف القدوم
 لأنعدام القدوم في حقهم *

قوله لأن الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به لأن السعي
 مرتب على الطواف فكان متصلاً بالأشواط والسنة أن يستلم بين كل شوطين
 فكذا بين الطواف والسعي فكما يفتتح طوافه باستلام الحجر فكذا يفتتح السعي باستلام
 الحجر فاما إذا لم يكن بعده سعي فلا يعود إلى استلام الحجر فيه بعد الصلوة لأن الطواف
 الذي ليس بعده سعي عبادة وقد تم فراغه منها حين فرغ من الركعتين فلا معنى
 للعود إلى ما بدأ به الطواف **قوله** ويسمى طواف التحية وله أربعة أسماء هذان
 وطواف اللقاء وطواف أول العهد **قوله** وفيما رواه سماه تحية وهو دليل الاستحباب لأن التحية
 في اللغة اسم لا كرام يتدأ به الإنسان على سبيل التبرع فلا يدل على الوجوب
 وإن كان على صيغة الأمر كما في قوله اكرموا الشهود فإن قيل يشكل على هذا قوله تعالى
 وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها وجواب السلام واجب وإن كان بلفظ التحية
 قلنا فيه وجهان أحدهما أن الجواب المقيد بالأحسن ليس بواجب فكانت التحية بمعنى
 الأحسن والثاني أن لفظ التحية هنا خرج على طريق المطابقة لقوله تعالى وإذا حييتم
 فلا يدل على عدم الوجوب (قوله)

قال ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه ويدعو الله بها جنة لما روي ان النبي عليه السلام صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت قام مستقبلاً القبلة يدعو الله ولان الثناء والصلوة يقدمان على الدعاء تقرباً الى الاجابة كما في غيره من الدعوات والرفع سنة الدعاء وانما يصعد بقدر ما يصير البيت بمراى منه لان الاستقبال هو المقصود بالصعود ويخرج الى الصفا من اي باب شاء وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه كان اقرب الابواب الى الصفا لانه سنة .

قال ثم ينحط نحو المروة ويمشي على هيئته فاذا بلغ بطن الوادي يسعى بين الملبين الا خضرين سعيائهم بمشي على هيئته حتى ياتي المروة ويصعد عليها ويفعل

قوله ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه وذكر في التحفة والمفرد بالحج اذا طاف طواف اللقاء تحية للبيت فلا فضل له ان لا يسعى بين الصفا والمروة لان طواف اللقاء سنة والسعي واجب فما ينبغي ان يجعل الواجب تبعاً للسنة ولكن يؤخر الى طواف الزيارة لانه ركن والواجب يجوز ان يجعل تبعاً للفرض ومنى اخر السعي عن طواف اللقاء فانه لا يرمل فيه وانما الرمل سنة في طواف يعقبه السعي عرفناه بالنص بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولكن العلماء رخصوا في السعي عقيب طواف اللقاء لان يوم النحر وهو وقت طواف الزيارة يوم شغل من الذبح ورمي الجمار ونحو ذلك فكان فيه تخفيف بالناس **قوله** يسعى بين الملبين الا خضرين روى جابر ان النبي عليه السلام لما صعد الصفا قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم قرأ مقدار خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل وجعل يمشي (نحو)

كما فعل على الصفا لما روي ان النبي عليه السلام نزل من الصفا وجعل يمشي
نحو المروة وسعي في بطن الوادي حتى اذ اخرج من بطن الوادي مشي حتى
صعد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط

قال وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن
الوادي في كل شوط لما روي انما يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام فيه ابدوا بما بدء
الله تعالى به ثم السعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي
رحمه الله انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا

نحو المروة فلما انصبت قدماء في بطن الوادي سعى حتى التوى ازاره بساقيه وهو يقول رب
اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم والمبلى الا خضران هما شيثان على
شكل المبلين منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام لانهما منفصلان عنه وهما
علامتان لموضع الهرولة في بطن الوادي وقالوا اصل السعي في بطن الوادي من فعل ام
اسماعيل عليه السلام هاجر حين كانت في طلب الماء فلما صار الجبل حائلا بينها وبين
النظر الى ولدها سعت حتى تنظر الى ولدها شفقة على الولد فصارت ذلك سنة والاصح ان يقول
فعلة رسول الله عليه السلام في نسكه وامرا صحابه ان يفعلوا ذلك ففعلوا اتباعا له ولا يشتغل
بطلب المعنى فيه كما لا يشتغل بطلب المعنى في تقدير الطواف والسعي بصبعة اشواط *

قوله كما فعل على الصفا اي من التكبير والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام
قوله وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ظاهر ما قال في الكتاب
ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من المروة الى الصفا شوط آخر وذكر الطحاوي
ان يطوف بينهما سبعة اشواط من الصفا الى الصفا ولا يعتبر الرجوع ولا يجعل ذلك شوط آخر
والاصح ما ذكر في الكتاب لان رواية نسك رسول الله عليه السلام اتفقوا على انه

(كتاب الحج — باب الا حرام)

وانا قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة فينبغي الركعة
والايجاب الا انا هد لنا عنه في الايجاب ولان الركعة لا يثبت الا بدليل مقطوع به
ولم يوجد ثم معنى ما روي كتب استحبابا كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر
احدكم الموت الآية ثم يقيم بمكة حراما لانه محرم بالحج فلا يتحلل قبل الا نبيان
بافعاله ويطوف بالبيت كلما بداله لانه يشبه الصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت
صلوة والصلوة خير موضوع فكذا الطواف الا انه لا يعنى عقيب هذه الاطوفة في هذه
المدة لان السعي لا يجب فيه الامرة والتفعل بالمعنى غير مشروع ويصلي لكل اسبوع
ركعتين وهي ركعتا الطواف على ما بينا .

طاف بهما سبعة اشواط وعلى ما قاله الطحاوي يصير اربعة عشر شوطا كذا في المبسوط
ومعنى قوله يبدأ بالصفاء ويختم بالمرورة يبدأ الشوط الاول من الصفاء ويختم الشوط السابع بالمرورة
ولو كان الا مر على ما قاله الطحاوي لقال يبدأ كل شوط بالصفاء كذا في مبسوط
البكري فان قبل الواجب في الطواف ان ينتهي الى ما بدأ به حتى يعد شوطا واحدا
فالمعنى ينبغي ان يكون كذلك قلنا الواجب هناك الطواف بالبيت وهو الدوران حول
البيت فلا بد ان يدور حول كل البيت وانما يكون هكذا اذا عاد الى ما بدأ به وههنا
الواجب هو السعي بين الصفاء والمرورة وهو سماع بينهما في كل مرة حقيقة فاذا فرغ من
السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله *

قوله ولنا قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة كما في قوله تعالى
ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فاقضى ظاهر الآية ان لا يكون واجبا ولكنا تركنا
هذا الظاهر بدليل الاجماع ويدل على الايجاب قوله تعالى ان الصفاء والمرورة من شعائر الله
فقوله من شعائر الله يقتضي ان يكون علما من اعلام الدين وذا بالفرضية او (الوجوب)

قال فاذا كان قبل يوم التروية يوم

الوجوب ولا جناح بينهما لانه يستعمل في مباح يسم تركه وتركنا ظاهرة في الاجاب
اجماعا فبقي ما وراءه على ظاهره اويقال اول الآية يقتضي الفرضية وآخرها يقتضي الاباحة
فجعلناه بين الفرض والمباح وهو الواجب وما رواه الشافعي رحمه الله دليلنا لان
الركنية لا تثبت الا بدليل مقطوع به لكن الدليل لما كان من الحج المجوز جعلناه واجبا
ليثبت الحكم بقدر دليله كما قلنا في الفاتحة وغيرها وقوله كتب لا يقتضي الفرضية لاصحالة
كقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت فان هذه الآية نزلت في الوصية في حق
من ليس باهل لاستحقاق الارث بالكفر لانهم كانوا حديث عهد بالاسلام يسلم الرجل
ولا يسلم ابوه وقرائبه والاسلام قطع الارث فشرع الوصية فيما بينهم لقضاء حق القرابة من
حيث الندب وعلى هذا لم يكن الآية منسوخة وانما فكر هذا النظم والله اعلم لان
الصحابه رضي الله عنهم كانوا يتحرزون عن الطواف بهما لمكان الصنمين عليهما في الجاهلية
اساف ونائلة وفيه رد على من قال ان الطواف بهما فرض.

قوله فاذا كان قبل يوم التروية بيوم اي اليوم السابع من عشرين الحجّة كذا في المغرب
روي ان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية كان قائلا يقول له ان الله يأمرك بذيئ ابنك
هذا فلما اصبح روى في ذلك من الصباح الى الرواح ان الله هذا الحكم ام من الشيطان
فمن ثم سمي يوم التروية فلما اسمى رأى مثل ذلك فعرف انه من الله فمن ثم سمي
يوم عرفة ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بنحرة فسمي اليوم يوم النحر كذا في الكشف
وانما سمي منى لان جبرئيل عليه السلام لما اراد ان يفارق آدم عليه السلام قال له ماذا
تتمنى فقال آدم عليه السلام الجنة فسمي ذلك الموضع منى وقيل انما سمي به لما يمني فيه
من الدماء اي تراق وهي قرية فيها ثلث سكك وبينه وبين مكة فرسخ وهو في الحرم لانه

خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والا فاصنة
والحاصل ان في الحج ثلث خطب اولها ما ذكرناه والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم
الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم وقال زفر رح يخطب في ثلاثة ايام متوالية اولها
يوم التروية لانها ايام الموسم ومجتمع الحاج ولنا ان المقصود منها التعليم ويوم التروية ويوم
النحر يوما اشتغال فكان ما ذكرناه انفع وفي القلوب انجع فاذا صلى الفجر يوم التروية بمكة
خرج الى منى فيقيم بها حتى يصلي الفجر من يوم عرفة لما روي ان النبي عليه السلام
صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بمنى الظهر والعصر
والمغرب والعشاء والفجر ثم راح الى عرفات ولوبات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم
غدا الى عرفات ومربى منى اجزاء لانه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم اقامة نسك واكنه اساء بتركه
الا قنداء برسول الله صلى الله عليه وسلم *

قال ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها لما روينا وهذا بيان الاولوية اما لدفع قبله جازلانه
لا يتعلق بهذا المقام حكم قال في الاصل وينزل بهامع الناس لان الانتباذ تجبر والاحمال حال
تضرع والا جابة في الجمع ارجى وقيل مراده ان لا ينزل على الطريق كيلا يضيق على المارة

منحروا لمنحريكون في الحرم وجمع اسم للمزدلفة وسمي به لان آدم عليه السلام
اجتمع فيه مع حوا وازدلف اليها اي دنا منها *

قوله خطب الامام خطبة اي خطبة واحدة من غير ان يجلس بين الخطبتين بعد صلوة
الظهر وكذلك في الخطبة الثالثة التي تخطب بمنى واما في خطبة عرفات فيجلس بين الخطبتين
وهي قبل صلوة الظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ر ح **قوله** ثم يتوجه الى
عرفات فيقيم بها لما رويناه وهو قوله ثم راح الى عرفات **قوله** وهذا بيان الاولوية اي الاولى
ان يقيم بمنى حتى تطلع الشمس من يوم عرفة اما لدفع قبل طلوع الشمس جاز (قوله)

(كتاب الحج ... باب الا حرام)

١٠٠

بمنها من الصلاة

قال واذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر فيبتدي بالخطبة فيخطب خطبة يعلم فيها الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر والحق وطواف الزيادة يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة كما في الجمعة هكذا فعله رسول الله عليه السلام وقال مالك رحمه الله يخطب بعد الصلوة لانها خطبة وعظ وتذكير فاشبه خطبة العيد ولنا ما روينا ولان المقصود منها تعليم المناسك والجمع منها وفي ظاهرها المذهب اذ اصعد الامام المنبر فجلس اذن المؤذنون كما في الجمعة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يؤذن قبل خروج الامام وعنه انه يؤذن بعد الخطبة والصحيح ما ذكرنا لان النبي عليه السلام لما خرج واستوى على ناقته اذن المؤذنون بين يديده ويقيم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة لانه اوان الشروع في الصلوة فاشبه الجمعة.

قال ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر اذ ان واقامتين وقد ورد الثقل المستفيض باتفاق الرواة بالجمع بين الصلوتين وفيما روى جابر رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما باذان واقامتين ثم بيانه انه يؤذن للظهر ويقوم للظهر ثم يقوم للعصر لان العصر يؤدى قبل وقته المعهود فيفرد بالاقامة اعلاما للناس ولا يتطوع بين الصلوتين تحصيل المقصود الوقوف ولهذا قدم العصر على وقته فلوانه فعل مكرها واعادا لاذ ان العصر في ظاهر الرواية خلا لما روى عن محمد رحمه الله لان الاشتغال بالنطوع او بعمل آخر يقطع فور الاذان الاول فيعيد للعصر فان صلى بغير خطبة اجزا لان هذه الخطبة ليست بفريضة

قوله صلى الامام بالناس الظهر والعصر اي الامام الاعظم وهو الخليفة او نائبه واعلم ان من شرط الجمع الوقت والمكان والا حرام والا مامة والجماعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وعندهما الامام والجماعة ليس بشرط ولا خلاف ان الوقت شرط وهو ان يكون يوم عرفة والمكان شرط وهو عرفات والا حرام شرط وهو ان يكون محرما باحرام الحج **قوله** والجمع منها اي الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر من المناسك

نصب

(كتاب الحج — باب الاحرام)

قال ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال يجمع بينهما المنفرد لان جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد
محتاج اليه ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان المحافضة على الوقت فرص بالنصوص
فلا يجوز تركه الا فيما ورد الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقديم لصداقة
الجماعة لانه يعسر عليهم الا جنماع للعصر بعدما تفرقوا في الموقف لا لما ذكرنا اذ لا ممانعة
ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الامام شرط في الصلوتين جميعا وقال زفر رحمه الله تعالى في العصر حاصدا لانه هو المانع
عن وقته وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى ان التقديم على خلاف
القياس عرف شرعه فيما اذا كانت العصر مرتبة على ظهر مؤدى بالجماعة مع الامام في حالة
الاحرام بالحج فيقتصر عليه ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الروال في روايد سندبم الاحرام
على وقت الجمع وفي اخرى يكتفى بالتقديم على الصلوة لان المفصود هو الصلوة .

قال ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل والقوم معه عذب انصرا ثم
من الصلوة لان النبي عليه الصلوة والسلام راح الى الموقف عقب الصلوة والجبل
يسمى جبل الرحمة والموقف الموقف الاعظم .

قوله لا لما ذكرنا ان الجمع لا امتداد الوقوف اذ لا ممانعة بين الوقوف والصلاة فان المصلي
واقف ولا ينقطع وقوفه بالاشتغال بالصلوة كما لا ينقطع بالاكل والحدث والحديث بل اولى
قوله وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج اي الاحرام بالحج شرط في الصلوتين حتى
ان الحلال اذا صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصلى العصر معه لم يجزه العصر الا في وقتها
وعند زفر رحمه الله تعالى وحاصله ان جواز الجمع عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
معلق باحرام الحج في الصلوتين لا غير وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى معلق باحرام
الحج وبالجماعة وبالامام الاكبر وهو قول زفر رحمه الله تعالى ايضا غير انه تشترط هذه الشروط
في العصر لا غير وابي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط في الظهر والعصر جميعا والموقف (الموقف)

قال وعرفات كلها موقف الابطن عرنة لقوله عليه الصلوة والسلام عرفات كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن وادي محسر •

قال وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحلته لان النبي عليه السلام وقف على ناقته وان وقف على قدميه جاز ولاول افضل لما بينا وينبغي ان يقف مستقبل القبلة لان النبي عليه السلام وقف كذلك وقال النبي عليه السلام خيرا لمواقف ما استقبلت به القبلة ويدعو ويعلم الناس المناسك لما روي ان النبي عليه السلام كان يدعو يوم عرفة ما يدعيه كالمستطعم المسكين ويدعو بما شاء وان ورد الآثار ببعض الدعوات وقد اوردنا تفصيلها في كتابنا المترجم بعدة الناسك في مدة من المناسك بتوفيق الله تعالى •

قال وينبغي للناس ان يقفوا بقرب الامام لانه يدعو ويعلم فيعوا ويسمعوا وينبغي ان يقف وراء الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان الافضية لان عرفات كلها موقف على ما ذكرنا قال ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف ويجتهد في الدعاء اما الاغتسال فهو سنة وليس بواجب ولو اكتفى بالوضوء جاز كما في الجمعة والعيدين وعند الاحرام واما الاجتهاد فلا نه صلى الله عليه وسلم اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لامتته

الموقف الاعظم اي يسمى الموقف موقف الاعظم وعرفات كلها موقف الابطن عرنة وهو واد حداء عرفات قبل رأى النبي عليه السلام فيه الشيطان فكان هذا نظيرا لنهي عن الصلوة في الاوقات المكروهة المنسوبة الى الشيطان •

قوله وادي محسر بكر السين وتشديدها **قوله** ويدعواي بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلوة على النبي عليه السلام **قوله** وان ورد الآثار ببعض الدعوات روى علي رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام قال افضل دعائي ودعاء الا نبياء قبلي بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت

فاستجيب له الا في الدماء والمظالم ويلبي في موقفه ساعة بعد ساعة وقال مالك رحمه الله تعالى يقطع التلبية كما يقف بعرفة لان الاجابة باللسان قبل الاشتغال بالاركان ولنا ما روي ان النبي عليه السلام ما زال يلبي حتى اتى جمرة العقبة ولان التلبية فيه كالتكبير في الصلوة فيأتي بها الى آخر جزء من الاحرام.

قال واذا غربت الشمس افاص الامام والناس معه على هينتهم حتى يأبوا المزدلفة لان النبي عليه السلام دفع بعد غروب الشمس ولا ن فيه اظهار مخالفة المشركين وكان النبي عليه السلام يمشي على راحلته في الطريق على هينته فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حدود عرفة اجزاء لانه لم يفيض من عرفة والا فضل ان يقف في مقامه

وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل لي في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري.

قوله فاستجيب له الا في الدماء والمظالم اي الا في حق الدم الذي وجب لبعضهم على بعض فصا وعجزا وعن استيفائه وفي حق المظلمة التي وجبت لبعضهم على بعض وعجزوا عن الانتصاف لم يستجيب دعاء النبي عليه السلام لهم بالمغفرة لهم اعظم هذه الذنوب وتعلق حقوق العباد بها **قوله** فاذا غربت الشمس افاص الامام والناس معه على هينتهم روي انه عليه السلام خطب عشية عرفة فقال ايها الناس ان اهل الجاهلية والاثوان كانوا يرفعون من عرفة قبل غروب الشمس اذا تعممت بهارؤس الجبال كعمائم الرجال في وجوههم وان هدينا ليس كهديهم فادفعوا بعد غروب الشمس **قوله** فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حدود عرفة اجزاء وانما قيد به لانه لو جاوز حدود عرفة قبل غروب الشمس وجب عليه الدم وسميت المزدلفة مزدلفة وجمع لان آدم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها اي دنا منها (قوله)

كيلا يكون آخذا في الاداء قبل وقتها فلو مكث قليلا بعد غروب الشمس وافاضة
الامام لخوف الزحام فلا بأس به لما روي ان عائشة رضي الله عنها بعد افاضة الامام
دعت بشرا بفاطرت ثم افاضت.

قال واذا اتى مزدلفة فالمستحب ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له قرح
لان النبي عليه الصلوة والسلام وقف عنده هذا الجبل وكذا عمر رضي الله تعالى عنه وبتحرز
في النزول عن الطريق كيلا يضرب المارة فينزل عن يمينه او يساره ويستحب ان يقف
وراء الامام لما بينا في الوقوف بعرفة.

قال وبصلى الامام بالناس المغرب والعشاء باذا ان واقامة واحدة وقال زفر رحمة الله تعالى
عليه باذا ان واقامتين اعتبارا بالجمع بعرفة ولنا رواية جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم جمع بينهما باذا ان واقامة واحدة ولان العشاء في وقته فلا يفرد
بالاقامة اعلا ما بخلاف العصر بعرفة لانه مقدم على وقته فافرد بها لزيادة الاعلام
ولا بتطوع بينهما لانه يخل بالجمع ولو تطوع او تشاغل بشي اعاد الاقامة
لوقوع الفصل وكان ينبغي ان يعبد الاذ ان كما في الجمع الاول الا انا اكتفينا
باعداء الاقامة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ثم تعشى
ثم افرد الاقامة للعشاء.

قوله كيلا يكون آخذا في الاداء لان الوقوف بالمزدلفة عبادة والشروع في السعي اليها
بمنزلة الشروع في الاداء كالسعي الى الجمعة **قوله** بقرب الجبل الذي عليها الميمنة
يقال له قرح اي يقال للجبل قرح والميمنة موضع يوقد عليه السرج وهي بالمشعر
الحرام على قرح وكانوا في الجاهلية يوقدون عليها النار **قوله** ويستحب ان يقف وراء
الامام لما بينا في الوقوف بعرفة اي ليكون مستقبل القبلة.

ولا تشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله لان المغرب مؤخره عن وقتها بخلاف الجمع بعرفة لان العصر مقدم على وقته ومن صلى المغرب في الطريق لم تجزه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه اعادة ما لم يطلع الفجر وقال ابو يوسف رحمه الله بجزيه وقد اساء وعلى هذا الخلاف اذا صلى بعربات لابي يوسف انه اذاها في وقتها فلا تجب اعادة كما بعد طلوع الفجر الا ان التأخير من السنة فيصير مسينا بتركه ولهما ما روي انه عليه السلام قال لا سامه رضي الله عنه في طريق المزدلفة الصلوة امامك معناه وقت الصلوة وهذا الاشارة الى ان التأخير واجب وانما وجب ليمكنه الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه الاعادة ما لم يطلع الفجر ليصيرجا معا بينهما واذا اطلع الفجر لا يمكنه الجمع فسقطت الاعادة

قال واذا اطلع الفجر يصلى الامام بالناس الفجر بغلس لرواية ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام صلاها يومئذ بغلس ولان في التغليس دفع حاجة الوقوف فيجوز كتنقذ يم العصر بعرفة ثم وقف ووقف معه الناس فدها لان النبي عليه السلام وقف في هذا الموضع يدعوا حتى روي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما

قوله ولا يشترط الجماعة هذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله حصه بالذكروان كان الحكم عندهما كذلك لانه شرط الجماعة في الجمع الاول فيبين انه لا يشترط هنا وذكر الامام المحبوبي ولا يشترط لجمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والا حرام **قوله** وعلى هذا الخلاف اذا صلى بعربات اي المغرب **قوله** معناه وقت الصلوة لانها حركات توجد من المصلي فلا ينصف بالتقليبة قبل الوجود ويمكن ان يقال معناه مكان الصلوة وان كان المراد به الوقت فيظهر ان وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس واداء الصلوة قبل الوقت لا يجوز وان كان المراد به المكان فقد ظهر اختصاص هذه الصلوة بالمكان (وهو)

و لو ادعى الصلوة في مجزئ وقتها
موانع للفتاوى لا في الفتاوى
مسند في جميع الفتاوى
فقد يجب مراعاة مورد النص

فاستجيب له دعاءه لآمنته حتى الدماء والمظالم ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله انه ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام وبمثلته ثبت الركبة ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله بالليل ولو كان ركنا لما فعل ذلك والمذكور فيما تلا الذكر وهو ليس بركن بالاجماع وانما عرفنا الوجوب لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف معنا هذا الموقف وقد كان افاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجه علق به تمام الحج وهذا يصلح امارة للوجوب غير انه اذا تركه بعذر بان يكون به ضعف او علة او كانت امرأة تخاف الزحام لاشي عليه لما روينا.

قال والمزدلفة كلها موقف الا وادي محسر لما روينا من قبل.

وهو المزدلفة فلا يجوز في غيرها الا ان خبر الواحد يوجب العمل لا العلم فامر بالعادة ما بقي الوقت ليصيرجا معا بين الصلوتين بالمزدلفة اذا التأخير انما وجب ليمكنه الجمع بينهما بالمزدلفة وبعد طلوع الفجر لا يمكنه الجمع فسقطت الاعادة ولا نالوا مرنا بالاعادة بعد ذهاب الوقت لحكمنا بفساد ما ادعى وهو من باب العلم وخبر الواحد لا يوجب العلم فاما وجوب الاعادة في الوقت فمن باب العمل والاخذ بالاحتياط فيعيد.

قوله فاستجيب له دعاءه لآمنته حتى الدماء والمظالم بان يرضى الخصوم بالازدياد في مشوباتهم حتى يتركوا خصوما تهم في الدماء والمظالم فاستوجب المغفرة من هذا من عليه الدماء والمظالم

قوله ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه انه ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام امر بالذكر عند المشعر الحرام ولا يمكنه ذلك الا بعد ان يحضر المشعر الحرام ويقف فيه قلنا المذكور في

قال فاذا طلعت الشمس افاض الامام والناس حتى يانوا منى قال العبد الضعيف
عصمه الله تعالى هكذا وقع في نسخ المختصر وهذا غلط والصحيح اذا اسفروا واص
الامام والناس لان النبي عليه الصلوة والسلام دفع قبل طلوع الشمس .
قال فيبتدىء بجمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخذف
لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى منى لم يعرج على شيء حتى رمى جمرة العقبة
وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بحصى الخذف لا يؤذي بعضكم بعضا ولورمهى باكبر منه جاز
لحصول الرمي غير انه لا يرمي بالكبار من الاحجار كبلابناذي به غيرة ولورمهادا
من فوق العقبة اجزاه لان ما حولها موضع النسك والافضل ان يكون من بطن الوادي
لما روينا ويكبر مع كل حصة كذا روى ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ولوسم مكان
التكبير اجزاه لحصول الذكر وهو من آداب الرمي ولا ينف عندا لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصة لما روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه
وروى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند اول حصة رمى بها جمرة العقبة

النص الذكر وهو لس بركن اجماعا فاذا لم يكن لما موربه ركنما ثبت
ضمناله اولى ان لا يكون ركناء .

قوله والصحيح اذا اسفروا وتاويل قوله اذا طلعت الشمس قرب من الطلوع واسفر
جدا فقد ذكر في المبسوط انه يدفع اذا اسفر جدا وروي انه عليه السلام وقف بالمشعر
الحرام حتى اذا كادت الشمس يطلع دفع الى منى **قوله** مثل حصي الخذف
الخذف ان يرمي بحصاة او نواة او نحوهما تأخذه بين سبابتيك وقيل ان يضع الحصة
طرف الابهام على طرف المصابة وفعله من باب ضرب من المغرب . (قوله)

ثم كيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسبحة
ومقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة اذرع فصاعدا كذا روى
الحسن عن ابي حنيفة رح لان مادون ذلك يكون طرحا ولو طرحها طرحا اجزاء
لانه رمى الى قدميه الا انه مسمى لمخالفته السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه
لانه ليس برمي ولو رمى ما فوقعت قريبا من الجمرة يكفيه لان هذا القدر مما
لا يمكن الا احترازا عنه ولو وقعت بعيدا منها لا يجزيه لانه لم يعرف قربا الا في
مكان مخصوص ولو رمى بسبع حصيات جملة فهذه واحدة لان المنصوص عليه
تفرق الافعال وياخذ الحصا من اي موضع شاء الا من عند الجمرة فان ذلك يكره

قوله ثم كيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسبحة
قال الامام المعروف بخواهر زادة ينبغي ان يضع الحصاة على ظهر الابهام اليمنى كانه
عاقدا سبعين ويلقيها من اسفل الى اعلى فوق حاجبه الايمن ومنهم من يقول
يضع رأس السبابة على رأس الابهام كانه عاقدا ثلاثين ويأخذ الحصاة ويرمي ومنهم
من يقول يحلق سبافته ويضعها على مفصل ابهامه كانه عاقدا عشرة فيرميها والكلام في
الرمي في عشرة مواضع الاول انه يرفع الحصاة من قارعة الطريق ولا يرفع من
الموضع الذي يرمى اليه والثاني انه يغسل الحصاة والثالث انه يرمى الصغار
والرابع انه يرمى بما كان من جنس الارض والخامس يستبطن الوادي فيجعل
مكة عن يساره ومنى عن يمينه فيرمي من الاسفل الى الاعلى والسادس في كيفيته
وقد بيناها والسابع يكبر عند كل حصاة لما روي ان ابراهيم عليه السلام لما اخرج
ولده للذبح جاء ابليس موسوسا اليه فعرف ابراهيم عليه السلام ورمى اليه وقال
بسم الله والله اكبر رغا للشيطان ورضاء للرحمن والثامن انه لا يقف بعد الرمي والتاسع

لان ما عندها من الحصى مردود هكذا جاء في الاثر فينشأ به ومع هذا لو فعل اجزائه لوجود فعل الرمي ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا خلافا لما لا يشايء
 رحمه الله لان المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر بخلاف
 ما اذا رمى بالذهب او الفضة لانه يسمى نارا لا رميا .

قال ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر لما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه قال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نرمي ثم نذبح ثم نحلق ولان الحلق من اسباب التحلل وكذا الذبح حتى يتحلل به المحصر فيقدم الرمي عليهما ثم الحلق من محظورات الاحرام فيقدم عليه الذبح وانما علق الذبح بالمحبة لان الدم الذي بأنبي به المفرد تطوع والكلام في المفرد والحلق افضل لقوله هم رحم الله المحلثين الحدب

وقت الرمي وهو بعد طلوع الشمس والعاشر انه يقطع التلبية عند اول حصة يرصها .
قوله لان ما عندها من الحصى مردود هكذا جاء في الاثر بيان في حديث سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه ما بال الجمار يرمى من وقت الخليل عليه السلام ولم يصرهض بالتسد الا ففقال اما علمت ان من يقبل حجه يرفع حصاه ومن لم يقبل حجه ترك حصاه حتى قال مجاهد رحمه الله لما سمعت هذا من ابن عباس رضي الله عنه جعلت على حصاي علامة ثم توسطت الجمرة فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بتلك العلامة شيئا من الحصة **قوله** ومع هذا لو فعل اجزائه لوجود فعل الرمي وما لك رحمه الله تعالى يقول لا يجزيه وهو محب من مذهبه فانه يجوز التوضي من الماء المستعمل ولا يجوز ارمي بما قد رمي من الاحجار ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجر **قوله** ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا يريد به ما يقع الا سنها نه برميها ولهذا الرمي كفا من تراب مكان (حصة)

ظاهرا لترحم عليهم ولان الحلق اكمل في قضاء التفت وهو المقصود وفي التقصير
 بعض التقصير فاشبه الاغتسال مع الوضوء ويكتفى في الحلق برقع الرأس اعتبارا بالمسح
 وحلق الكل اولى اقتداء برسول الله عليه الصلوة والسلام والتقصيران يأخذ من
 رؤس شعرة مقدار الانملة *

قال وقد حل له كل شيء الا النساء وقال مالك رحمه الله الا الطيب ايضا لانه من
 دواعي الجماع ولنا قوله عليه السلام فيه حل له كل شيء الا النساء وهو مقدم على
 الغياس ولا يحل له الجماع فيما دون الفرج عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه قضاء
 الشهوة بالنساء فيؤخر الى تمام الاحلال ثم الرمي ليس من اسباب النكاح عندنا
 خلافا للشافعي رح هو يقول انه يتوقت بيوم النحر كالحلق فيكون بمنزلته في التحليل

حصاة جازلان الحصاة بمنزلة الكف من التراب ولورمى بالغير وزج والياقوت
 لم يعتبر وانهما من اجزاء الارض حتى جاز التيمم بهما ومع ذلك لا يجزى الرمي
 بهما لعدم الاستهانة برميهما *

قوله ظاهرا لترحم عليهم اي كرر لفظ رحم الله المخلقين فانه صلى الله عليه وسلم
 لما قال رحم الله المخلقين فليل والمقصرين فقال ايضا رحم الله المخلقين حتى قال
 في الرابعة والمقصرين فقد ظاهري الدعاء ثلاث مرات للمخلقين فدل انه افضل
 كذا في المبسوط ومن وجب عليه الحلق وليس على رأسه شعر امر موسى على
 رأسه لانه ان عجز عن الحلق والتقصير قدر على التشبه بالمحلقين والمقصرين
 ثم اختلفوا في ان اجراء موسى مستحب او واجب قال بعضهم واجب لان الواجب
 عليه شيان اجراء موسى وازالة الشعر لانه عجز عن احدهما وقد رعى الآخر فما عجز
 عنه سقط وما قدر عليه بقي واجبا كذا ذكره الامام الولوالجي في فتاواه *

ولنا ان ما يكون محلا يكون جنائية في غير اوانه كالحلق والرمي ليس بجنائية بخلاف الطواف لان التحلل بالحلق السابق لابه .

قال ثم يأتي من يومه ذلك مكة او من الغدا ومن بعد الغد فطواف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط لما روي ان النبي عليه السلام لما حلق اناص الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر بمنى ووقته ايام البحر لان الله تعالى عطف الطواف على الذبح قال فكلوا منها ثم قال وليطوفوا فكان وقتها واحدا واول وقته بعد طلوع الفجر من يوم النحر لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه وفضل هذه الايام اولها كفي التضحية وفي الحديث افضلها اولها وان كان سعي بين الصفا والمروة عقيب طواف الفدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعي عليه وان كان لم يقدم السعي رمل في هذا الطواف وسعي بعده لان السعي لم يشرع الا مرة والرمل ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي ويصلي ركعتين بعد هذا الطواف لان ختم كل طواف بركعتين فرضا كان الطواف او نفلا لما بينا .

قوله ولنا ان ما يكون محلا يكون جنائية في غير اوانه كالحلق ولا يشكل دم الا حصار فانه للتحلل وليس بمحذور الا حرام لانه ليس باصل في التحلل وانما يصار اليه لضرورة المنع **قوله** بخلاف الطواف جواب اشكال يرد ظاهرا على قوله ما يكون محلا يكون جنائية في غير اوانه فان الساء تحل بالطواف ومع ذلك هو ليس بجنائية في غير اوانه فاجاب ان التحلل بالحلق السابق لا بالطواف فصار كان الحلق اوجب بعض التحلل معجلا وبعضه مؤجلا الى الطواف ليقع الطواف الذي هو ركن في الاحرام وليتبين انه دون الوقوف من حيث لم يشرع في مطلق الاحرام **قوله** عطف الطواف على الذبح قال الله تعالى فكلوا منها ثم قال وليطوفوا بالبيت فكان وقتها واحدا قال الله تعالى فكلوا منها واطعموا (البائس)

قال وقد حل له النساء لكن بالحق السابق اذ هو لمحلل لا بالطواف الا انه اخر عمله في حق النساء .

قال وهذا الطواف هو المفروض في الحج وهو ركن فيه اذ هو لما موربه في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبسمى طواف الافاضة وطواف يوم النحر ويكره تأخيرها عن هذه الايام لما بينا انه موفت بها وان اخرها عنها لزمه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وسنبيه في باب الجنائيات ان شاء الله تعالى .

قال ثم يعود الى منى فيقيم بها لان النبي عليه السلام رجع اليها كما روينا ولانه بقي عليه الرمي وموضعه بمنى فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمار الثلاث فيبدأ بالتي تلي مسجد الخيف قبر فيها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمى التي تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمى جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها هكذا روى جابر رضي الله تعالى عنه فيما نقل من نسك رسول الله عليه السلام مفسرا ويقف عند الجمرتين في المقام الذي يقف فيه الناس ويحمد الله ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو بحاجته ويرفع يديه لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها عند الجمرتين والمراد رفع الايدي بالدعاء وينبغي ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواضع لان النبي عم قال اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج ثم الاصل ان كل رمي بعده رمي يقف بعده لانه في وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف لان العبادة قد انتهت ولهذا لا يقف بعد جمرة العقبة في يوم النحر ايضا .

البائس الفقير ثم ليقتضو تفهم وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق عطف قضاء التفت بتم على الاكل من القرا بين وقضاء التفت في يوم النحر بالاجماع فكذا الطواف المعطوف بالواو بالطريق الاولى لان ثم للتأخير ولا تأخير في حرف الواو (قوله)

قال واذا سكن من الغد رمى الجمار الثالث بعد زوال الشمس كذلك وان اراد ان يتعجل النفر فإلى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار يوم الرابع بعد زوال الشمس لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى والا فضل ان يقيم لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صبر حتى رمى الجمار الثالث في اليوم الرابع وله ان ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا اطلع الفجر لم يكن له ان ينفر لدخول وقت الرمي وفيه خلاف الشافعي رحمه الله وان قدم الرمي في هذا اليوم يعني اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا متحمان وقال لا يجوز اعتبارا بساتر الايام وانما التفاوت في رخصة النفر فاذا لم يترخص التحق بهما ومذهبه مروي عن ابن عباس رضي الله عنه ولانه لما ظهر اثر التخفيف في هذا اليوم في حق الترك فلان يظهر في جواره في الاوقات كلها اولي

قوله من الغد يريد بالغد اليوم الثالث من ايام النحر يعني غد اليوم الثاني النفر الاول في اليوم الثالث من ايام النحر والنفر الثاني في اليوم الرابع **قوله** فمن تعجل في يومين المراد الثاني والثالث من ايام النحر المتعجل رخصة والتأخير عزيمة قبل اهل الجاهلية منهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد النص بنفي المآثم عنهما وقوله لمن اتقى يتعلق بهما جميعا اي ذلك التخيير ونفي الاثم عن المتعجل والمتأخر لاجل الحاج المتقي لئلا يتخالج في قلبه شيء منهما فيحسب ان احدهما يرهق صاحبه اثم في الاقدام عليه وانما خص المتقي لان ذا التقوى حذر متحيزا من كل ما يريبه اولانه هو المنتفع به دون ما سواه لانه هو الحاج على الحقيقة عنده تعالى لقوله تعالى ذلك خبر للذين يريدون وجه الله **قوله** وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه فان عنده ينقطع خيال النفر بغروب الشمس من اليوم الثالث فاذا غربت الشمس فليس له ان ينفر بعد ذلك قبل ان يرمي (قال)

بخلاف اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز الرمي فيهما الا بعد الزوال في المشهور من الرواية لانه لا يجوز تركه فيهما فبقي على الاصل المروي فاما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر

قال لان المنصوص عليه الخيار في اليوم وامتداد اليوم الى غروب الشمس وانقول الليل ليس بوقت لرمي اليوم الرابع فيكون خياره في النفر ثابتا فيه كما قبل غروب الشمس من اليوم الثالث بخلاف ما بعد طلوع الفجر في اليوم الرابع فانه وقت الرمي فلا يبقى خياره بعد ذلك وقد بينا ان الليالي هاتبعة للايام الماضية فكما كان خياره ثابتا في اليوم فكذلك في الليلة التي بعده.

قوله بخلاف اليوم الاول والثاني اي من ايام التشريق والافه الثاني والثالث من ايام الرمي ولا يدخل وقت الرمي حتى تزول الشمس في اليوم الاول والثاني من ايام التشريق في الرواية المشهورة لحديث جابر رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة يوم النحر ضحى ورمى في بقية الايام بعد الزوال وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لم يرمي قبله جاز وحمل المروي على الافضل ووجه الفرق على المشهور انه لم يخف حكمه من حيث الترك فلا يجوز تقديمه بخلاف اليوم الرابع فاما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه من طلوع الفجر وعلى قول سفيان الثوري من وقت طلوع الشمس لحديث ابن عباس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله وقال اغيلمة بني عبد المطلب لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس وحجتنا في ذلك ما روي انه صلى الله عليه وسلم لما قدم ضعفة اهله قال لهن اي بني لا ترموا جمرة العقبة الا مصبحين فنعمل بالحدِيثين جميعا فنقول بعد الصبح يجوز وتأخيرها الى ما بعد طلوع الشمس اولى كذا في المبحوط .

(قوله)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي ﷺ رخص للرءاء ان يرموا ليلاً ولنا قوله عليه السلام لا ترموا جمرة العقبة الا مصبحين ويروي حتى تطلع الشمس فيثبت اصل الوقت بالاول والا فضلية بالثاني وتأويل ما روي الليلة الثانية والثالثة ولان ليلة النحر وقت الوقوف والرمي يترتب عليه فكون وقته بعده ضرورة ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يمتد هذا الوقت الى غروب الشمس لقوله عليه السلام ان اول نسكنا في هذا اليوم الرمي جعل اليوم وقتاً له وذهابه بغروب الشمس وعن ابي يوسف رحمه الله انه يمتد الى وقت الزوال والحجة عليه ما روينا وان احرالى الليل رماه ولا شيء عليه لحديث الرعاء وان احرالى الغد رماه لانه وقت جنس الرمي وعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله لتأخيرته عن وقته كما هو مذهبنا .

قال فان رماه راكباً اجزاه لحصول فعل الرمي وكل رمي بعده رمي فلا فضل ان يرميه ماشياً ولا يرميه راكباً لان الاول بعده وقوف ودعاء على ما ذكرنا في رمي ماشياً يكون اقرب الى التضرع .

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاء ان يرموا ليلاً قلنا تأويله الليلة الثانية والثالثة اي الليلة التي بعد يوم الرمي لان اليوم لما كان وقتاً للرمي فالليل يتبعه فيه كليلة النحر يجعل تبعاً ليوم عرفة في حكم الوقوف وان احرالى الغد رمي لبقاء وقت جنس الرمي ولكن عليه دم للتأخير عن وقته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه خلافاً لهما فالحاصل ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس وقت الجواز مع الاساءة وما بعده الى الزوال وقت مستحب وما بعد الزوال الى الغروب وقت الجواز مع عدم الاساءة والليل وقت الجواز مع الاساءة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه .

(قوله)

وبيان الافضل مروي عن ابي يوسف رحمه الله ويكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي لان النبي عليه السلام بات بمنى وعمر رضي الله عنه كان يؤدب على ترك الملام بها ولوبات في غيرها متعمدا الا يلزمه شيء عندنا خلافا لما في رحمه الله لانه وجب ليسهل عليه الرمي في ايامه فلم يكن من افعال الحج فتركه لا يوجب الجأ به .
قال ويكره ان يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقيم حتى يرمي لما روي ان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤدب عليه ولانه يوجب شغل قلبه واذا نفر الى مكة نزل بالمحصب وهو الابطح وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله صم وكان نزوله قصد اهوال اصح حتى يكون النزول به سنة على ما روي انه عم قال لاصحابه انا نازلون غدا عند خيف حيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون فبه على شركهم يشير الى عهدهم على هجران بني هاشم فعرفنا انه نزل به اراء للمشركين لطيف صنع الله تعالى به فصار سنة كالرمي في الطواف .

والخوف من ان يبيت بمنى ليالي الرمي
الكلان يبيت بمنى ويؤدب على تركه
بكره الرمي

قوله وبيان الافضل مروي عن ابي يوسف رح حكى عن ابراهيم بن الجراح انه قال دخلت على ابي يوسف رحمه الله في مرضه الذي مات فيه ففتح عينيه وقال الرمي راكبا افضل ثم ماشيا فقلت ماشيا فقال اخطأت فقلت راكبا فقال اخطأت ثم قال كل رمي بعده وقوف فالرمي ماشيا افضل وما لبس بعده وقوف فالرمي راكبا افضل فقامت من عنده فما انتهيت الى باب الدار حتى سمعت الصراخ بموته فتعجبت من حرصه على العلم في مثل تلك الحالة والذي روى جابر ان النبي صم رمى الجمار كلها راكبا انما فعله ليكون اشهر للناس حتى يعتدوا به فيما يشاهدونه منه الا ترى انه قال خذ واعني مناسككم فلا ادري لعلني احج بعد هذا العام كذا في المسبوط **قوله** ويكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي ولوبات في غيرها متعمدا الا يلزمه شيء عندنا خلافا لما في رحمه الله لانه وجب ليسهل عليه الرمي في ايامه فلم يكن من افعال الحج فتركه لا يوجب الجأ به .
وان ترك ليلتين فعليه مدان وان ترك ثلث ليل فعليه دم **قوله** وكان نزوله قصدا وهو الاصح وهذا احتراز عن قول ابن عباس رضي الله عنه فانه يقول ليس النزول فيه بسنة

(كتاب الحج - باب الاحرام)

قال ثم دخل مكة وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصدر ويسمى طواف
الوداع وطواف آخر عهد بالبيت لانه يودع البيت ويصدر به وهو واجب عندنا خلافا للمشافعي
لقوله من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف ورخص النساء الحيض
الا على اهل مكة لانهم لا يصدرون ولا يودعون ولا رمل فيه لما بينا انه شرع مرة
واحدة ويصلي ركعتي الطواف بعده لما قد منا ويأتي زمزم فيشرب من ما فيها لما روي
ان النبي عليه السلام استقى دلو بنفسه فشرب منه ثم افرغ باقى الدلو في البئر ويستحب
ان يأتي الباب ويقبل العتبة ويأتي الملتزم وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره
ووجهه عليه ويتشبث بالاسارسة ثم يعود الى امله هكذا روي ان النبي عليه السلام
فعل بالملتزم ذلك قالوا وينبغي ان ينصرف وهو مشي وراة ووجهه الى البيت متباكيا
متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد فهذا بيان تمام الحج .

ولكنه موضع نزل فيه رسول الله ص اتفقا ولا صحت عندنا انه سنة وانما نزل رسول الله ص قصدا
على ما روي انه قال اصحابه بمنى انا نزلون غدا بالخيف خيف بني كنانة الى آخره
كذا في المسبوط الخيف هو المحصب وقد كانت قريش اجتمعت فيه فخالفوا على
بني هاشم وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرانه ينزل فيه لمخافتهم فانهم
اجتمعوا للمعصية ونحن نجتمع فيه للطاعة وما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في المناسك
على وجه المخالفة فهو ناسك كما نفع عن عرفة بعد غروب الشمس كذا في شرح الا قطع .

قوله لما قد منا اي في موضعين وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين لان ختم
كل طواف بركعتين فرضا كان الطواف او نفلا **قوله** ويأتي بزمزم اي بعد
تقبيل العتبة واتيان الملتزم الصاقه جسده بجدار الكعبة يأتي زمزم فيشرب من
مائته ويصب منه على جسده ويقول اللهم اني اسألك رزقا واسعا وعلمنا نافعاً وشفاء
من كل داء برحمتك يا ارحم الراحمين كذا في المحيط **قوله** فهذا بيان تمام الحج اي (الحج)

فصل في الوقوف

وان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف فيها على ما بينا سقط عنه طواف القدوم
 لانه شرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الافعال فلا يكون الا تيان به
 على غير ذلك الوجه سنة ولا شيء عليه بتركه لانه سنة وترك السنة لا يجب الجابر
 ومن ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يومها الى طلوع الفجر من يوم
 التحرف قد ادرك الحج فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي عليه السلام
 وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه السلام من ادرك عرفة بليل فقد
 ادرك الحج ومن فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج فهذا بيان آخر الوقت ومالك رحمه الله
 ان كان يقول ان اول وقته بعد طلوع الفجر وبعد طلوع الشمس فهو صحيح عليه بما روينا
 ثم اذا وقف بعد الزوال وافاض من ساعته اجزاء عندنا لانه مذكور بكلمة افاته
 قال الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وهي كلمة التخيير
 وقال مالك رحمه الله لا يجزيه الا ان يقف في اليوم وجزء من الليل ولكن الحجة عليه ما روينا
 ومن اجتاز بعرفة نائما او مغمى عليه او لا يعلم انها عرفات جاز عن الوقوف

الحج الذي اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله من حج هذا البيت فلم يرفث
 ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه كذا في المبسوط *

فصل في الوقوف

قوله فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وفعله يكون بياناً لمجمل آية الحج ولان
 الظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم عدم تاخير الوقوف مع انه معظم اركان الحج
 وفيه ترك الاستدانة التي هي واجبة * (قوله)

(كتاب الحج - فصل في الوقوف)

لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمتنع ذلك بالاغماء واليوم كركن
الصوم بخلاف الصلوة لانها لا تبقى مع الاغماء والجهل بخل بالنية وهي ليست بشرط
لكل ركن ومن اغمي عليه فاهل عنه رفاؤه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز
ولو امر انسان بان يحرم عنه اذا اغمي عليه او نام فا حرم الماء مورعه صبح بالاجماع
حتى اذا افاق واستيقظ واتى بافعال الحج جاز لهما انه لم يحرم بنفسه ولم ياذن لغيره به
وهذا لانه لم يصرح بالاذن والدلالة تقف على العلم وجواز الاذن به لا يعبره كسر
من الفقهاء فكيف يعرفه العوام بخلاف ما اذا امر غيره بذلك صريحا ولله ما اقد هم
عقد الرفقة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يعجز عن مباشرته بنفسه والا حرام هو المقصود
بهذا السفر فكان الاذن به تابئا دلالة

قوله لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يقال ان النية لم توجد اذ لا نية في الوقوف
النية ليست بشرط لكل ركن وهذا بخلاف الطواف فان النية فيه شرط حتى
لو دار خلف غريم له حول البيت لا يتأذى به الطواف اذ لم ينول ان الوقوف
ركن العبادة وهو ليس بعبادة مقصودة ولهذا لا يتنفل به فوجود النية في
اصل تلك العبادة يغني عن اشتراط النية في ركنه والطواف عبادة مقصودة ولهذا
بتنفل به فلا بد من اشتراط اصل النية فيه **قوله** فكان الاذن به تابئا دلالة
كما لاذن صريحا كمن نصب الفدر على الكانون وجعل فيه اللحم واوقد النار تحته فجاء
واحد وطبخه لم يضمن لوجود الاذن دلالة واقرب منه شرب ماء السفاية واذا ثبت
الاذن قامت نيته مقام نيته كما لو امر به نصا ثم قيد في الكتاب بانه اهل عنه رفاؤه
وان اهل عنه غير رفاؤه ما حكمه قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وكان الجصاص
يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز ولا يختص بذلك رفاؤه بل هم وغيرهم في ذلك سواء لان (هذا)

والعلم ثابت نظرا الى الدليل والحكم يدار عليه.

قال والمرأة في جميع ذلك كالرجل لانها مخاطبة كالرجال غير انها لا تكشف رأسها
لانها عورة وتكشف وجهها لقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها ولو سدت شيئا على
وجهها وجافته عنه جاز هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها ولانه بمنزلة الاستظلال
بالمحمل ولا ترفع صوتها بالتلبية لما فيه من الفتنة ولا ترمل ولا تسعى بين الميلى
لانه مغل بستر العورة ولا تحلق ولكن تقصر لما روي ان النبي عليه السلام نهى النساء
من الحلق وامرهن بالتقصر ولان حلق الشعر في حقها مثله كحلق اللحية في حق الرجال
وتلبس من المخيط ما بدالها لان في لبس غير المخيط كشف العورة قالوا ولا تسلم الحجر
اذا كان هناك جمع لانها ممنوعة من مماسة الرجال الا ان تجد الموضع خاليا.

هذا ليس من باب الولاية بل هذا من باب الاعانة قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي هذا الرفقاء وغيرهم سواء كذا في الفوائد الظهيرية.

قوله والعلم ثابت نظرا الى الدليل هذا جواب عن قولهما وجواز الاذن به لا بد منه كثير من الفقهاء قلنا انزل عالما نظرا الى دليل العلم وهو كونه في دار الاسلام والحكم يدار على الدليل كالمي اذا اسلم ولم يعلم الشرائع حتى ترك الصلوة وارتكب المحظورات فانه يؤخذ بخلاف الحربي اذا اسلم في دار الحرب وكذلك الصغيرة اذا زوجها غير الاب والجد ثم بلغت ولم تعلم بالخيار يسقط الخبر فانها انزلت عالمة لقيام الدليل اذ هي يتفرغ لمعرفة الاحكام بخلاف الامة الصغيرة اذا اعتقت ولم تعلم بالخيار ولا يسقط خيارها لعدم الدليل اذ هي مشغولة بخدمة المولى **قوله** لانها مخاطبة كالرجل لان اسم الناس في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا يقع على الرجال والنساء جميعا فيدخل في الخطاب **قوله** هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا اذا احرمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كشفنا وجوهنا فاذا استقبلنا ركب سد لنا خمرنا على وجوهنا **قوله** وتلبس من المخيط ما بدالها

(كتاب الحج - فصل في الوقوف)

قال ومن قلد بدنة تطوعا او نذرا او جزاء صيد او شئنا من الاشياء وتوجه معها يريد الحج فقد احرم لقوله عليه السلام من قلد بدنة فقد احرم ولان سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة واظهار الاجابة قد يكون بالغدر كما يكون بالقول فيصير به محرما لا اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وصفة التقليد ان يربط على عنق بدنته قطعة نعل او عروة مزادة او لحاء شجرة فان قلد بها وبعت بها ولم يسقها لم يصرم محرما لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت كنت اقل فلا يهدي رسول الله عليه الصلوة والسلام فبعت بها واقام في اهله حلالا فان توجه بعد ذلك لم يصرم محرما حتى يلحقها وساقها لان عند التوجه اذا لم يكن بين يديه هدي يسوقه لم يوجد منه الا مجرد النية وبمجرد النية لا يصرم محرما

من الدرع والقميص والخمار والخف والقفازين لانها عورة وهي مأهورة باداء العبادة على استرا الوجه ولكن لا تلبس المصبوغ بورس ولا زعفران ولا عصفر الا ان يكون قد غسل لان ما حل في حقها من اللبس كان للضرورة ولا ضرورة في لبس المصبوغ فهي في ذلك بمنزلة الرجل ولان هذا تزين وهو من دواعي الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الاحرام كالرجل كذا في المبسوط *

قوله او جزاء صيد بان قتل محرما صيدا حتى وجبت عليه قيمته فاشترى بتلك القيمة بدنة في سنة اخرى وقلد ها وساقها الى مكة كذا ذكره الامام العتابي في الجامع الصغير ويحتمل ان يراد به جزاء صيد المحرم بان قتل التحلل نعمة في الحرم ووجبت عليه قيمتها فاشترى بها بدنة فقلدها حالة الاحرام وتوجه معها الى مكة يريد الحج وقوله او شئنا من الاشياء اراد به البدنة للمتعة والقران وذكر في الفوائد الظهيرية يريد به ما وجب جبر النقص الحج كما اذا طاف طواف الزيارة جنبالكن هذا تمايزها اثره في السنة القابلة **قوله** فتوجه معها اي ساقها فيصير به محرما لا اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وذكر في (المحيط)

فاذا ادركها وساقها او ادركها فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء •

قال الا في بدنة المتعة فانه محرم حين توجه معناه اذا نوى الاحرام وهذا استحسان وجه القياس فيه ما ذكرنا وجه الاستحسان ان هذا الهدى مشروع على الابتداء نسكا من مناسك الحج وضعا لانه يختص بمكة ويجب شكر الجميع بين اداء النسكين وغيره قد يجب بالجناية وان لم يصل الى مكة فلهذا اكتفي فيه بالتوجه وفي غيره توقف على حقيقة الفعل

المحيط اذا اراد الرجل الاحرام ينبغي ان ينوي بقلبه الحج او العمرة ويلبي ولا يصير دخلا في الاحرام بمجرد النية ما لم تنضم اليها التلبية او سوق الهدى وذكر في شرح الطحاوي ولو ولد بدنة بغير نية الاحرام لا يصير محرما ولو ساق بها هديا قاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى الاحرام ولم ينو في فتاوى قاضيخان رحمه الله ولا يصير محرما عندنا بمجرد النية ما لم تنضم اليها التلبية او سوق الهدى ويلبي ولم ينو لا يصير محرما في الروايات الظاهرة •

قوله فاذا ادركها وساقها او ادركها وانما رد بين السوق وعدمه لان الرواية قد اختلفت فيه فقد شرط في المبسوط السوق مع اللحق ولم يشترط في لجامع الصغير والمصنف رحمه الله جمع بين الروايتين وذكر فخرا لا سلام رحمة الله تعالى عليه في الجامع الصغير وقال في الاصل ويسوقه ويتوجه معه وذلك امر اتفاقي وانما اشترط ان يلحقه ليصير فاعلا فعل المناسك على الخصوص وقال شمس الأئمة رحمه الله في المبسوط اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة على ثلاثة اقوال منهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه في اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا ادركها فساقها صار محرما فاخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا ادركها فساقها صار محرما لاتفاق الصحابة رضي الله عنهم على ذلك **قوله** الا في بدنة المتعة

فان جلت بدنة او اشعرها او قلداشة لم يكن محرما لان التجليل لدفع حررا برد
والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاشعار مكروه عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى فلا يكون من النسك في شيء وعند هذان كان حسنا فغدي فعل للمعالجة
بخلاف التقليد لانه يختص بالهدي وتقليد الشاة غير معتاد وثبس بمنته ايضا •

التجليل ليس الحلق
والاشعار البدنة اعلانها
بشيء انما يهدي من الشعر
وهو اللاحقة ١٣ طه

قال والبدن من الابل والبقر وقال الشافعي رحمه الله من الابل خاصة لقوله عليه السلام
في حديث الجمعة فاستعجل منهم كالمهدي بدنة والذي يليه كالمهدي بقره يصل بينهما
ولنا ان البدنة تنبى عن البدانة وهي الضخامة وقد اشتركا في هذا المعنى وايضا
يجزي كل واحد منهما عن سبعة والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا
والله تعالى اعلم بالصواب •

هذا استثناء من قوله لم يصرم محرما حتى يلحقها قال صاحب المهاييه ثم اعلم ان
هنا قيد الا بد من ذكره وهوانه في بدنة المنعة انما يصير محرما بالتقليد والتوجه
اذا حصل في اشهر الحج فان حصل في غير اشهر الحج لا يصير محرما ما لم يدرك
الهدي ويصرمه هكذا ذكر في الرقيات لان تقليد هدي المنعة في غير اشهر الحج
لا يعتد به لانه فعل من افعال المنعة وافعال المنعة قبل اشهر الحج لا يعتد به فيكون تطوعا وفي
هدي التطوع ما لم يدرك ويصرمه لا يصير محرما كذا في الجامع الصغير اقا صبحان روح •

قوله والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا وثبت تلك الرواية النبي رواها
الشافعي رحمه الله تعالى قلنا لتمييز من حيث الحكم بالعطف لا يدل على اختلاف
الجنسية وكذلك التخصيص باسم خاص لا يمنع الدخول تحت اسم العام كقوله
تعالى من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال وقوله تعالى
واذا حذوا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح كذا ذكره الامام المحبوبي رح (باب)

باب القران

القران افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي رحمه الله الافراد افضل وقال مالك رحمه الله تعالى التمتع افضل من القران لان له ذكرا في القرآن ولا ذكر للقران فيه وللشافعي قوله عليه السلام القران رخصة ولان في الافراد زيادة التلبية والسفر والحلق ولنا قوله عليه السلام يا آل محمد اهلوا الحجة وعمرة معا ولان فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف والحراسة في سبيل الله وصلوة الليل *

قال الشافعي رحمه الله
بالعمرة والحج

باب القران

المحرمون انواع اربعة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وقارن ومتمتع فالمفرد بالحج هو ان يحرم بالحج لا غير ثم يأتي بافعال الحج والركن فيه شيان الوقوف بعرفة وطواف الزيارة والمفرد بالعمرة ان يحرم بالعمرة لا غير من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها وفعالها اربعة فاثان منها ركنها وهما الطواف والسعي والاثنان شرطها وهما الاحرام والحلق فالاحرام شرط ادائها والحلق شرط الخروج منها ومحظورها محظور الحج ووقتها السنة كلها الا خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق والقارن من يجمع بين العمرة والحج في الاحرام وكذلك لو احرم بعمرة فلم يطف او يطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم احرم كان قارنا ولو احرم بالحج فلم يطف حتى اهل بعمرة كان قارنا ايضا والمتمتع من يأتي بالعمرة في اشهر الحج او باكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك على وصف الصحة قبل ان يلزم به اله المام صحيحا *

قوله القران افضل من التمتع والافراد والمراد بالافراد هنا افراد كل واحد من العمرة والحج بسفر على حدة ويدل عليه استدلال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لترجيح مذهبه بقوله

والتلبية غير محصورة والسفر غير مقصود والحلق خروج عن العباداة فلا ترجيح
بما ذكره المقصد بما روي نفي قول اهل الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج
من افجر الفجور والمقرآن ذكر في القران لان المراد من قوله تعالى واتموا الحج
والعمرة لله ان يحرم بهما من ديرة اهل على ما روينا من قبل ثم نية تعجل
الا حرام واستداهة احرامهما من الملبقات التي ان يفرغ منهما ولا كدال التمتع
فكان القران اولى منه وقيل الاختلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله بناء على ان
القران عندنا يطوف طوافين ويسعى سعيين وعند طوائف واحد ارسعي واحد *

ولان في الافراد زيادة الاحرام والسفر والحلق وكذلك ذكر في تعليقا لان في القران
معنى الوصل والتتابع في العباداة وهو افضل من افراد كل واحد منهما كما اجمع بين الصوم
والاعتكاف وكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى انه قال جحد كرفية وعمر كوبة
افضل عندي من الفران وهذا نظير قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان اربع اولى
من اثنين يريد به ان اربع ركعات بتسليمة اولى من اربع بتسليتين ولا حلاف لا حد
في ان اداء اربع اولى من الاقتصار على ركعتين •

قوله والتلبية غير محصورة الى آخره جواب عن قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه
وقوله والمقرآن ذكر في القران جواب عن قول مالك **قوله** والمقصد بما روي وهو قوله
عليه الصلوة والسلام القران رخصة من الله وتوسعة منه كما سقا شطرا الصلوة بالسفر
رخصة وإنما سميت رخصة مع ان القران عزيمة لما ان اشهر الحج كان للحج قبل الاسلام
فادخلها الله تعالى في اشهر الحج اسقاطا للسفر الجدي عن الغرباء فكان اجتماعهما
في سفر واحد رخصة من الله تعالى **قوله** على ما روينا من قبل اي في فصل المواقيت (قوله)

قال وصفة القران ان يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات ويقول عقيب الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني لان القران هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك قرنت الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما وكذا اذا دخل حجة على عمرة قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط لان الجمع قد تحقق اذا لاكثر منها قائم ومنى عزم على اداتهما يمثل التيسير فيهما وقدم العمرة على الحج فيه وكذلك يقول لبيك بعمرة وحجة معا لانه يبدأ بأفعال العمرة فكذلك يبدأ بذكرها وان اخرج ذلك في الدعاء والتلبية لا بأس به لان الواو للجمع ولونوى بقلبه ولم يذكرهما في التلبية اجزاه اعتباراً بالصلوة فاذا دخل مكة ابتداء وطاف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول منها ويسعى بعدها بين الصفا والمروة وهذا افعال العمرة ثم يبدأ بأفعال الحج فيطوف طواف القدوم سبعة اشواط ويسعى بعده كما بينا في المفرد ويقدم افعال العمرة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج والقران في معنى المتعة ولا يخلق بين العمرة والحج لان ذلك جناية على احرام الحج وانما يخلق في يوم النحر كما يخلق المفرد ويتحلل بالخلق عندنا لا بالدبح كما يتحلل المفرد ثم هذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله يطوف طوافاً واحداً ويسعى سعياً واحداً لقوله عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ولان مبنى القران على التداخل حتى اكتفي فيه بتلبية واحدة وسفر واحد وحلق واحد فكذلك في الاركان

قوله اعتباراً بالصلوة اي اذا نوى بقلبه ماهية الصلوة وكبر اجزاه **قوله** والقران في معنى المتعة من حيث انه يرفق باداء النسكين في سفرة واحدة **قوله** ولان مبنى القران على التداخل لانه لو لم يتداخل لما صح القران بينهما كما لا يصح القران بين صلوتين وصومين لانه لا يتصور اداء عبادتين من جنس واحد في وقت واحد لان تأديتهما بمنفعة واحدة ولا يسع بعملين وهذا يرجع الى ان الاحرام على اصله

(كتاب الحج ... باب القرآن)

ولنا انه لما طاف ضبي بن معبد طوافين وسعي سعين قال له عمر رضي الله تعالى عنه
 هديت لسنة نبيك ولان القرآن ضم عبادة الى عبادة وذلك انما يتحقق باداء عمل كل
 واحد على الكمال ولانه لا تداخل في العبادة المقصودة والسفر للتوسل والتلبية
 للتحريم والحلق للتحلل فليست هذه الاشياء بمقاصد بخلاف الاركان الا ترى
 ان شفعي التطوع لا يتداخلان وبتحريمه واحدة يؤدى ان ومعنى مارواه دخل وقت
 العمر: في وقت الحج *

من اركان الحج والركنان من عبادة لا يتصور تأديهما في حالة واحدة وكذلك الاحرامان
 فلما جاء الشرع به علم ان احدهما يدخل في الآخر

قوله ولنا انه لما طاف ضبي بن معبد هو الثعلبي اسلم ولقي زيد بن صوحان - الكوفي -
 نصرانيا فسلمت فوجدت الحج والعمرة واجبين علي فاحرمتهما وطفت طوافين وسعت
 سعين فلقيت نفرا من الصحابة فبهم زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة فقال احدهما لصاحبه
 هو اضل من بعيره فلقيت عمر بن الخطاب رضي واخبرته بذلك فقال ما قال ليس بشيء
 هديت لسنة نبيك كذا في المبسوط ولانه لا تداخل في العبادات كالصلوات لا تنوب احدهما
 عن الاخرى وكالاركان لا ينوب بعضها عن بعض كالسجدة في الصلوة والركعات
 وهذا احتراز عن العقوبات كالحدود والقصاص والكفارات التي فيها شبهة العفو
قوله فليست هذه الاشياء بمقاصد اي فامكن القول بالتداخل فيها بخلاف الاركان فانها
 مقصودة فلا يمكن التداخل فيها كافي اركان الصلوة **قوله** ومعنى مارواه دخل وقت العمرة في
 وقت الحج رد القول الجاهلية ان العمرة في شهر الحج من افجر الفجور اي اسوء السيئات وحذف
 المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز شائع في اللغة كما يقال آتيك صلوة الظهر اي وقتها (قوله)

قال وان طاف طوافين لعمرته وحجته وسعي معينين يجزيه لانه اتى بما هو المستحق عليه وقد اساء بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه ولا يلزمه شيء اما عندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التحية ستة وتركه لا يوجب الدم فتقديمه ارأى والسعي بتأخير به بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف

قال واذا رمى الجمرات يوم النحر ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا دم القران لانه في معنى المنعة والهدي منصوص عليه فيها والهدي من الابل والتمرة والغنم على ما ذكره في باب ان شاء الله تعالى واراد بالبدنة هنا البعير وان كان اسم البدنة يقع عليه وعلى البقرة على ما ذكرنا ويجوز سبع البعير يجوز سبع البقرة فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة وسبعة ايام اذا رجع الى اهله لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة فانص وان ورد في التمتع فالقران مثله لانه مرتفق باداء السكبين والامراد بالحج والله اعلم وقته لان نفسه لا يصلح ظرفا الا ان افضل ان يصوم قبل يوم التروية ويوم يوم التروية ويوم عرفة

قوله والسعي بتأخير بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف يعني ان اشتغاله بطواف التحية قبل سعي العمرة لا يكون اكثر تأثرا من اشتغاله باكل او نوم ولوانه بين طواف العمرة وسعيها اشتغال بنوم او اكل لم يلزمه دم وكذلك ان اشتغل بطواف التحية كذا في المبسوط قوله او سبع بدنة فان قيل بعض الهدي ليس بهدي قلنا انما علم جواز حديث جابر رضي الله عنه انه قال اشركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي البدنة سبعة قوله واراد بالبدنة هنا البعير اي في قوله او بدنة حبت عطف على قوله او بقرة وفي قوله او سبع بدنة اراد بها ما هو الاعم منهما قوله فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة فان صامها في

لان الصوم بدل عن الهدى فيستحب تأخيرها الى آخره وتدرجاء ان بقدر على الاصل ان صاء بها
بمكة بعد فراغه من الحج جاز ومعناه بعدمضي ايام التشريق لان الصوم فيها يهيئ

اشهر الحج بعد الاحرام بالعمرة او الحج جاز ولا يجوز صوم سبعة ايام قبل الفريضة لانه
معلق بشرط الرجوع والمعلق بالشرط معدوم قبله وهذا بخلاف المضاف لانه سبب في
الحال كما في قوله تعالى فعدة من ايام اخرفانه لا يخرج شهود الشهر من ان يكون
حقيقة في حق جواز الاداء وقوله وسبعة اذا رجعتم يخرج التمتع من ان يكون سببا
لصوم المنعة قبل الرجوع من منى حتى لو اداءه لا يجوز لانه لما تعلق بشرط الرجوع فقبل
وجود الشرط لا يتم سببه معنى وهناك اضاف الصوم الى وقت فقل وجود الوقت يتم
السبب فيه معنى حتى يجوز الاداء وفي الكشف فان قلت ما فائدة الهدى لك
قلت الواو قد يجي' الا باحة كما في قولك جالس الحسن وا بن سيرين لا ترى
انه لو جالسا جميعا ووا احدا منهما كان ممثلا ففذلكت نفيا لتوهم الا باحة
وقيل كما ملة اي في وقوعها بدلا من الهدى .

قوله لان الصوم بدل عن الهدى فان قيل انما يظهر حكم الخلف عند فوات
الاصل وههنا لم يتحقق فوات الاصل ولو قدر على الاصل في هذا الوقت لا يجزئه
لانه موقت بيوم النحر فكيف يجزية الخلف وقد عرف ان خطاب الاصل يتوجه عليه
ثم ينقل الى البدل للعجز عنه قلنا هذا حكم ثبت بالنص والنص وان ورد في التمتع فالقران
في معناه لان الهدى انما وجب شكرا لما انعم الله تعالى عليه حيث وفق لاداء السكبن
في سفر واحد وهذا المعنى اتم في القران على انا بقول لما غلب على طمعه العجز عن
الاصل فكانه قد تحقق لان غالب الظن كما لم يتحقق واذا قدر على الهدى في حلال
صوم الثلاثة او بعدها يوم النحر لزمه الهدى فيسقط حكم الصوم لانه حلف واذا قدر
على الاصل قبل تأدي الحكم بالخلف سقط حكمه وان وجد الهدى بعد ما حل قبل (ان)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز لانه معلق بالرجوع الا ان ينوي المقيم فحينئذ
يجزيه لتعذر الرجوع ولنا ان معناه رجعتكم عن الحج اي فرغتم اذا الفراغ
سبب الرجوع الى اهله فكان الاداء بعد السبب فيجوز ان فاتته الصوم حتى اتى
يوم النحر لم يجزه الا الدم وقال الشافعي رحمه الله يصوم بعد هذه الايام لانه صوم
موقت فيقضي كصوم رمضان وقال مالك رحمه الله تعالى عليه يصوم فيها لقوله تعالى
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وهذا وقته ولنا النهي المشهور عن الصوم في هذه الايام

ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعدها فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالخلف
فوجود الاصل بعد حصول المقصود بالخلف لا يغير حكم الخلف وان لم يحل حتى
مضى يوم النحر ثم وجد الهدي فصومه تام ولا هدي عليه لان الذبح موقت بايام النحر
فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو باحة التحلل فصار كانه تحلل ثم وجد الهدي

قوله وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز اي قبل الرجوع والوصول الى الوطن لانه
معلق بالرجوع فان قيل هذا التعليق منقوض على اصله لما ان التعليقات اسباب في
الحال عنده فحينئذ صار كان الرجوع قد وجد على اصله الا ترى ان الرجل اذا قال
اذا قدم فلان فله علي ان اتصدق بدرهم فعنده يجوز التعجيل بالتصدق قبل قدم فلان
وعندنا لا يجوز بناء على هذا الاصل والمسئلة في نواذر صوم المبسوط وعلى هذا الاصل
ايضا جواز التكفير بعد اليمين قبل الحنث عنده ثم ههنا هو عين التعليق فلم يجز فما وجهه
قلنا نعم كذلك الا انه يفرق بين البدني والمالي في الواجبات فبمجرد التعليق ثبت
نفس الوجوب لا وجوب الاداء فوجب الاداء عند وجود الشرط وفي البدني لا ينفصل
الوجوب عن وجوب الاداء فلما تأخر وجوب الاداء تأخر نفس الوجوب ولانه
لو انتقض مذهبه فلا علينا وكان شمس الائمة رحمه الله كثيرا ما يذكر من مناقضاته فنهى

(كتاب الحج - باب القران)

فيتقيد به النص او يدخله النقص فلا يتأدى به ما وجب كماله ولا يؤدي
بعدها لان الصوم بدل والابدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج

ما ذكر في الفصل الثاني من مسائل المسوط واحتج الشافعي رحمه الله في ان الغارن
يطوف طوافا واحدا وسعى سعيًا واحدًا بحديث عائشة رضي الله عنها طاف لحجته
وعمرته طوافًا واحدًا وسعى سعيًا واحدًا هكذا رواه الشافعي رحمه الله وهذا منه
تناقض ظاهر فإنه روي عن عائشة رضي الله عنها في المسئلة الاولى ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان مفردًا ثم روي في هذه المسئلة انه كان فارنا ولنا ان النص يقتضي
ان يصام بمكة لانه بدل عن الهدي وانه يكون بمكة فكذلك بدله الا ان النص علقه
بالرجوع ترفها وتسبيرا اذ الصوم في وطنه ايسر لترفقه بمرافق الافاق فلم يجز فيها
لعاد على موضوعه بانقضاء والابطال فاذا فاتته الصوم حتى اتى يوم النحر لم يحزه الا ادم
اي دم القران وكذا اذا عجز عن الاداء ومات واوصى لم يجزه الفدية انما
يلزمهم الذبح عنه وقال الشافعي رحمه الله تعالى حله يجوز القضاء والفدية
عند العجز وعلى هذا الاختلاف من كان عليه صوم كفارة فعجز بالكبر
اجزاه الفدية عندة وعندنا لا يجزيه .

قوله فيتقيد به النص اي فيتقيد بالنهاي المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الا لا تصوموا
في هذه الايام والنص المقتضي لجواز الصوم في وقت الحج وهو قوله تعالى فصيام ثلثة ايام
في الحج لما ان الخبر مشهور مقبول بالاجماع فيتقيد به نص الكتاب بان المراد بنص
الكتاب ما وراء يوم النحر وايام التشريق لا ايام النحر والتشريق للنهي الوارد فيها عن الصوم
ثم لو لم يتقيد به نص الكتاب فلا اقل من ان يورث النقص في صوم هذه الايام وصوم
المنعة وجب عليه كما لا فلا يؤدي بالانقص كصوم قضاء رمضان والكفارة ولا يؤدي (بعدها)

وجواز الدم على الاصل وعن عمر رضي الله عنه امر في مثله بذبح الشاة فلو لم يقدر على الهدي
تحلل وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدي فان لم يدخل القارن مكة وتوجه
الى عرفات فقد صار رافضا لعمرته بالوقوف لانه تعذر عليه اداؤها لانه يصير بانيا افعال العمرة
 على افعال الحج وذلك خلاف المشروع ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح من مذهب
 ابي حنيفة رحمه الله ايضا والفرق له بينه وبين مصلى الظهر يوم الجمعة اذ توجه اليها ان
 الا مر هناك بالتوجه متوجه بعد اداء الظهر والتوجه في القران والتمتع منهي
 عنه قبل اداء العمرة فافتراه

قال وسقط عنه دم القران لانه لما ارتفعت العمرة لم يرتفع لاداء النكسب وعليه
دم لرفض عمرته بعد الشروع فيها وعليه فضاؤها لصحة الشروع فيها فاشبه المحصر
 والله تعالى اعلم بالصواب

بعدها لان الهدي اصل وقد نقل حكمه الى خلف موصوف بصفة على خلاف القياس
 اذ الصوم ليس بمثل له صورة ومعنى وقد تعذر اداؤه على الوصف المشروع فصار هذا
 بدلا لا وجود له بحال فنقل الحكم الى الاصل وهو الدم كما لمظاهر لما نقل الحكم في حقه
 من التحرير الى صوم موصوف لم يجز الا ان يؤديه بوصفه

قوله وجواز الدم على الاصل اي انما جاز الدم على الاصل لا ان يكون بدلا
 من الصوم فيلزم بدل البدل **قوله** ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح احتراز عن رواية
 الحسن فانه يروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يصير رافضا للعمرة بالتوجه الى عرفات
 وهذا هو القياس على مذهبه كما جعل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الامام
 بمنزلة الشروع في الجمعة في ارتفاض الظهر والله اعلم بالصواب (قوله)

باب التمتع

التمتع افضل من الافراد وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الافراد افضل لان المتمتع سفرة واقع لعمرته والمفرد سفرة واقع لحجته وجه ظاهر الرواية ان في التمتع جمعابين العبادتين فاشبه القرآن ثم فيه زيادة نعمك وهو اراقه الدم وسفرة واقع لحجته وان تخللت العمرة لانه تابع للحج كتخلل السنة بين الجمعة والسعي اليها والتمتع على وجهين متمتع يموق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى ومعنى التمتع الترفق باداء النسكين في سفر واحد من غير ان يلزم باهله بينهما الماء صحيحا ويدخله اختلافات فبينهما ان شاء الله تعالى وصفته ان يبتدىء من الميقات في اشهر الحج فيحرم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف اليها ويمشي اليها ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته

باب التمتع

قوله لان المتمتع سفرة واقع للعمرة بدليل انه اذا فرغ من العمرة صار مكبا حكما في حق الميقات لانه يقيم بمكة حلالاتم يحرم للحج من المعجدة الحرام فصار بسفرة منتهيا بالعمرة واما المفرد فسفرة واقع لحجة والحجة فريضة والعمرة سنة والسفر الواقع للفرض اولى من الواقع للسنة **قوله** من غير ان يلزم باهله بينهما الماء صحيحا والامام الصحيح عبارة عن النزول في وطنه من غير بقاء صفة الاحرام وهذا انما يكون في المتمتع اذا لم يسق الهدى فاما اذا ساق الهدى فالما منه لا يكون صحيحا وذلك لا يمنع صحة التمتع خلافا لمحمد رحمه الله على ما يأتي وذكر في المحيط وتفسير الامام الصحيح ان يرجع الى اهله ولا يكون العود الى مكة مستحقا عليه وعن هذا فلنا انه لا تمتع لاهل مكة واهل المواقيت ومن دونها الى مكة اما اهل مكة فلان من شرط المتمتع ان لا يلزم باهله فيما بين عمرته وحجته الما صحيحا واما اهل المواقيت ومن دونها فلانهم الحقوا باهل مكة ولهذا جازلهم دخول مكة بغير احرام فالحقوا بهم في هذا الحكم ايضا (قوله)

وهذا هو تفسير العمرة وكذلك اذا اراد ان يفرد بالعمرة فعل ما ذكرناه كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقال مالك رحمه الله لا حلق عليه انما العمرة الطواف والسعي وحجتنا عليه ما روينا وقوله تعالى محلقين رؤسكم الآية نزلت في عمرة القضاء ولانها لما كان لها تحريم بالتلبية كان لها تحلل بالحلق كالحج ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف وقال مالك رحمه الله كما وقع بصره على الببت لان العمرة زيارة البيت وتتم به ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم الحجر ولان المقصود هو الطواف فيقطعها عند

افتتاحه ولهذا يقطعها الحاج عند افتتاح الرمي .
 جامع الزكيات كلاً منهما أو لك مقدر في يوم ١٢

قوله وهذا هو تفسير العمرة ولبس للعمرة طواف القدوم ولا طواف الصدر اما طواف القدوم فلانه كما وصل الى البيت تمكن من اداء الطواف الذي هو ركن في هذا النسك فلا يشتغل بغيره بخلاف الحج فانه عند القدوم لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج فباتي بالطواف المسنون الى ان يجيئ وقت الطواف الذي هو ركن واما طواف الصدر فكان الحسن يقول في العمرة طواف الصدر ايضاً في حق من قدم معتمراً اذا اراد الرجوع الى اهله كما في الحج ولكننا نقول ان معظم الركن في العمرة الطواف وما هو معظم الركن في النسك لا يتكرر عند الصدر كالوقوف في الحج لان الشيء لا يجوز ان يكون معظم الركن في نسك وهو بعينه غير ركن في هذا النسك كذا في المبسوط

قوله في عمرة القضاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم للعمرة فاتى مكة فمنعه اهل مكة فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وقع الصلح بينه وبينهم فقصى تلك العمرة **قوله** لان العمرة زيارة البيت ويتم به اي ويتم الزيارة لو فوع بصره على البيت

قوله ولهذا يقطع الحاج عند افتتاح الرمي اول مناسك الحج في هذا اليوم الرمي كان اول مناسك المعتمر هو الطواف ثم الحاج يقطع التلبية عند افتتاح الرمي لاحين

(كتاب الحج - باب التمتع)

قال ويقوم بمكة حلالا لانه حل من العمرة فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد والشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بلازم وهذا لانه في معنى المكي ومبقات المكي في الحج الحرم على ما بينا وفعل ما يفعله الحاج المفرد لانه مؤد للحج الا انه يرمل في طواف الزيارة ويعمى بعده لان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا المتمعن بعد ما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده لانه قد أتى بذلك مرة وعليه دم التمتع للنص الذي تلوناه فان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع على الوجه الذي بيناه في القران

دخل موضع الرمي فكذا في العمرة يقطعها بعد الشروع في الطواف فان قبل هذا الاستدلال لا يتم عليه لانه يقطع التحية عنده كما يقف بعرفة قبل يوم الرمي فلما الطواف هنا كما لو قوف ثمة فكما لا يقطع قبل الوقوف فكذا لا يقطع هنا قبل ان يشرع في الطواف .
قوله فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد هذا بيان آخر وقت الاحرام وما تقدم احرامه بالحج فهو افضل لان فيه اظهار المصارعة والرغبة في العبادة ولانه اشق على البدن فكان افضل كذا في المبسوط **قوله** وفعل ما يفعله الحاج المفرد غير انه لا يطوف طواف التحية لانه لما حل صار هو والمكي سواء ولا تحية للمكي كذا هذا **قوله** بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة والمفرد يطوف طواف القدوم فأتى بالرمل فيه فلا يرمل في طواف الزيارة بخلاف المتمعن فانه لا يأتي بطواف القدوم **قوله** ولو كان هذا المتمعن بعد ما احرم بالحج طاف يريد به انه طاف طواف القدوم مع انه لم يكن سنة في حقه وسعى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده رمل في طواف التحية اولم يرمل لانه لما سعى بعده سقط الرمل لان الرمل انما شرع في طواف بعد سعي ولا سعي ههنا لانه وجد مرة فلذلك سقط الرمل .
(قوله)

فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر لم يجزه عن الثلاثة لان سبب وجوب هذا الصوم التمتع لانه بدل عن الدم وهو في هذه الحالة غير متمتع فلا يجوز ادائه قبل وجود سببه وان صامها بعد ما حرم بالعمرة قبل ان يطوف عندنا جاز خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه له قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ولنا انه اداء بعد انعقاد سببه والمراد بالحج ^{هو يقول لا يجوز صوم ثلاثة ايام حتى يؤم بالحج} المذکور في النص وقته على ما بينا والا فضل تاخيرها الى آخر وقتها وهو يوم عرفة لما بينا في القران وان اراد المتمتع ان يسوق الهدي احرم وماق هديه وهذا افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق الهدا يامع نفمة ولان فيه استعدادا ومعارفة فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل *

قوله فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر اي احرم بالعمرة **قوله** ولنا انه اداء بعد انعقاد سببه فيجوز كمن ادى الزكاة قبل التحول بعد النصاب او جرح انما نا خطأ فصام قبل الموت كفارة او المما فر صام رمضان قبل ان يقيم وذلك لان السبب ماذكرة الله تعالى وهو التمتع بالعمرة الى الحج فاصل العلة التمتع بالعمرة بالشروع فيها في وقت الحج ووصفها الوصل بالحج وهذا لان العرب كانت ترى العمرة في اشهر الحج من افجر الفجور فسمي الا سلام ذلك بهذه الآية فكان تمنعا بالعمرة في اشهر الحج اي ارتقا فاباحة الشروع فيها في وقت الحج فكان اصل موجب الشكر هو الارتفاق بشرعية العمرة في اشهر الحج لانه لم يكن له هذا الارتفاق قبل هذا وكذلك يرتفق بالحج فجرى الوصل بالحج مجرى الوصل لاصل العلة كالنماء للنصاب فيجوز تعجيل الواجب كما يجوز هناك لعدم الوصف منع وجوب الاداء ولم يمنع التعجيل

لأنه لا يكره في الكتاب ولا في الهدى والتوجه معه على ما سبق والاولى ان يعقد الاحرام بالتلبية ويسوق الهدى وهو نضل من ان يقودها لانه صلى الله عليه وسلم احرم بذى الحليفة

بذى الحليفة

لحديث عائشة رضي الله عنها على ما روينا والتقليد اولى من التجليل لانه
ذكر في الكتاب ولانه لا ملام والتجليل للزينة ويلبي ثم يقلد لانه يصير محرما
بتقليد الهدى والتوجه معه على ما سبق والاولى ان يعقد الاحرام بالتلبية ويسوق
الهدى وهو نضل من ان يقودها لانه صلى الله عليه وسلم احرم بذى الحليفة
وهذا ياتساق بين يديه ولانه ابلغ في التشهير الا اذا كانت لا تساق فحينئذ يقودها .

قال واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولا يشعر عند ابي حنيفة رح وبكره
والاشعار هو الادماء بالجرح لغته وصفته ان يشق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب
الايمن قالوا الا شبه هو الا يسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب البسار
مقصود اوفي جانب الايمن اتفاقا ويلطخ سنامها بالدم اعلا ما وهذا الصنع مكروه
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما حسن وعند الشافعي رحمه الله سنة لانه مروي عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم واليها ان المقصود من التقليد
ان لا يهاج اذا ورد ماء او كلاً او يرد اذا ضل وانه في الاشعار اتم لانه لم يزم فمن هذا الوجه
يكون سنة الا انه عارضة جهة كونه مثله فقلنا بحسنه ولا ابي حنيفة انه مثله وانه منهي عنه

قوله لحدث عائشة رضي الله عنها على ما روينا اي في فصل قبل باب القران
انها قالت كتب افل فلا يد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لان له ذكر
في الكتاب وهو قوله تعالى ولا الهدى ولا القلائد **قوله** على ما سبق اي
في فصل قبل باب القران **قوله** والا شبه هو الا يسر لان النبي صلى الله عليه وسلم
طعن في الجانب الايسر مقصودا وذلك لان الهدايا كانت مقبلة الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكان يدخل بين كل بعيرين من قبل الرؤس فكان الرمح يمينه لاصحالة
وكان يقع طعنه عادة اولا على يسار البعير الذي هو يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم)

ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم وإشعار النبي صلى الله عليه وسلم كان لصيانة الهدى لأن المشركين لا يمتنعون عن تعرضه إلا به وقيل إن أبا حنيفة كره إشعار أهل زمانه لمبالغتهم فيه على وجه يخاف منه السراية وقيل إنما كره إثارة على التقليد *

قال فإذا دخل مكة طاف وسعى وهذا للعمرة على ما بينا في منمنع لا يسوق الهدى إلا أنه لا يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية لقوله صلى الله عليه وسلم

ثم كان يعطف عن يمينه ويشعر الآخر من قبل يمينه البعير اتفاقاً لا قصد إليه فصار الأمر الأصلي أحق بالاعتبار في الهدى إذا كان واحداً *

قوله ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم لأن المحرم يوجب الامتناع والأشعار سنة أو حسن فيكون المحرم أولى فإن قيل الأشعار من النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فيكون فعله ناسخاً لحرمة المثلثة قلنا روي أن النبي صلى الله عليه وسلم ما قام خطيباً إلا وقد نهى في خطبته عن المثلثة وقد خطب يوم العيد فقد نهى عن المثلثة فيكون باقية على حرمتها **قوله** وقيل إن أبا حنيفة رحمه الله كره إشعار أهل زمانه هذا تأويل الطحاوي قال ما كره أبو حنيفة رحمه الله أصل الأشعار فكيف يكره ذلك مع ما اشتهر

فيه من الآثار وإنما كره إشعار أهل زمانه لأنه رأهم يستقصون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته خصوصاً في حرا لحجاز قرأى الصواب في سدهذا الباب على العامة لأنهم لا يقفون على الجلد فاما من وقف على ذلك بان قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك كذا في المبسوط وقيل إنما كره إثارة على التقليد هذا تأويل الشيخ الإمام أبي منصور رحمه الله كما يثار الكتابة على المسلمة **قوله** فإذا دخل مكة أي الممنع الذي ساق الهدى *

(قوله)

لواستقبلت من امرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة وتحللت منها وهذا ينفي التحلل عند سوق الهدى ويحرم بالحج يوم التروية كما يحرم أهل مكة على ما بينا وان قدم الاحرام قبله جاز وما عجل الممتع من الاحرام بالحج فهو افضل لما فيه من المسارعة وزيادة المشقة وهذه الافضلية في حق من ساق الهدى وفي حق من لم يسق وعليه دم وهو دم التمتع على ما بينا واذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين لان الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلوة فيتحلل به عنهما

قوله لو استقبلت من امرى ما استدبرت كان النبي عليه السلام تمتع وساق الهدى ولما فرغ من افعال العمرة امر الصحابة ان يحلقوا رؤسهم وينحللوا وهم ينتظرون ان النبي عليه السلام هل يتحلل عن العمرة ام يفتح بافعال الحج فقال عليه السلام لو استقبلت من امرى يعني لو علمت في ابتداء شروعي في العمرة ما استدبرت اي ما علمت الا ان هذا العارض يعترض لي في هذا الوقت لما سقت الهدى ولجعلت ما اتيت به عمرة وتحللت منها فلعل شاغلا يعترض للنبي عليه السلام فاحتاج الى التحلل قبل مجيئه اوانه فقال عليه السلام هذا القول وانه ينفي التحلل عند سوق الهدى ولان الحلال يصير بالسوق محرما في الابتداء فان بقي الاحرام به اولى **قوله** فاذا حلق يوم النحر التحلل بالحلق عند ابي حنيفة رحمه الله يتوقف بالحرم وبايام النحر وجوبا وعند محمد رحمه الله بالحرم وجوبا وبايام النحر استحبابا وعند ابي يوسف رحمه الله جميعا استحبابا **قوله** فقد حل من الاحرامين اي احرام العمرة والحج فان قيل لو كان احرام العمرة باقيا الى وقت الحلق ينبغي ان يلزم دمان فيما اذا جنى قبيل الحلق وقد قال علماءنا رحمه الله ان القارن لو قتل صيدا بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق فعليه قيمة واحدة ولو بقي احرام العمرة بعد الوقوف لوجب عليه قيمتان كما قبل الوقوف فلنا ان احرام العمرة انتهى بالوقوف وانما ينبغي في حق التحلل لا غير لان التحلل (لا)

وليس لأهل مكة تمتع ولا قران وإنما لهم الأفراد خاصة خلافاً للشافعي رحمه الله
والحجة عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
ولأن شرعهما للترفة باسقاط إحدى السفرتين وهذا في حق الأفاقي ومن كان
داخل المواقيت فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له تمتع ولا قران بخلاف المكي
إذا خرج إلى الكوفة وقرن حبت تصح لأن عمرته وحجته ميقاتيتان فصار بمنزلة
الأفاقي وإذا عاد الممتع إلى بلده بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق
الهدى بطل تمتعه لأنه لم ياهله فيما بين تمكيب المأما صحبها وبذلك يبطل التمتع

لا يتصور إلا بعد قيام الأحرام فبقي الأحرام في حق التحلل لا غير كاحرام المفرد بالحج بعد
الحلق فإنه لا يبقى في حق سائر المحظورات ويبقى في حق الجماع ضرورة طواف الزيادة
وإنما قلنا أن أحرام العمرة لا يبقى بعد الوقوف لأن الله تعالى جعل الحجة غاية أحرام العمرة
والمضروب له الغاية لا يبقى بعد وجود الغاية الضرورية وهي ما ذكرنا وإذ لم يبق أحرام
العمرة لم تقع الحناية عليه فلا يجب إلا جله شيء كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه
قوله وليس لأهل مكة تمتع ولا قران وإنما لهم الأفراد خاصة خلافاً للشافعي رحمه الله فإن
عندنا لهم القران والتمتع ولكن لادم عليهم والأصل فيه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن
أهله حاضري المسجد الحرام وذلك إشارة إلى التمتع عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى إلى
الحكم الذي هو وجوب الهدى أو الصوم وقولنا أحق ذلك لو كان كذلك لقبيل علي من لم يكن أهله
حاضري المسجد الحرام إذا تمتع شرع لنا أن شئنا ففعلناه وإلا وإما الدم أو الصوم بعد الشروع
فعلينا إلا ختياً ولنا فيه فحاضر المسجد عندنا أهل مكة ومن كان في الميقات مواء كان بينه وبين
مكة مسيرة سفرة ولم يكن وقال الشافعي رحمه الله وهم أهل مكة ومن حولها إذا لم يكن بينه
وبين مكة مسيرة السفر كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله قوله بخلاف المكي
إذا خرج إلى الكوفة وقرن حيث يصح وإنما خصه بالقران دون التمتع لأنه لو اعتمر

(كتاب الحج - باب التمتع)

كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين واذا ساق الهدى فالمامة لا يكون صحيحا ولا يبطل تمتعه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يبطل لانه اذا هما بسفرتين ولهما ان العود مستحق عليه ما دام على نية التمتع لان السوق يمنعه من التحلل فلا يصح المامه بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة واحرم بعمره وساق الهدى حيث لم يكن متمعا لان العود هنا لك غير مستحق عليه نصح المامه باهله ومن احرم بعمره قبل اشهر الحج فطاف لها قبل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتممها واحرم بالحج كان متمعا لان الاحرام عندنا شرط فيصيح تقديمه على اشهر الحج وانما يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر ولاكثر حكم الكل وان طاف لعمره قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمعا لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج وهذا لانه بحال لا يفقد نسجه بالجماع وصار كما اذا تحلل منها قبل اشهر الحج ومالك رحمه الله تعالى عليه يعتبر الا تمام في اشهر الحج

فان هذا المكي لا ينفذ
بالجماع بعد طواف اربعة
اشواط ولا ينفذ بانع
بعده طواف ثلثة
اشواط فاذ كان
اربعه اشواط قبل شهر
الحج صار حيث لا ينفذ
نسكه بالجماع فصار كونه
تحلل قبل اشهر الحج ولو كان
تحلل قبل اشهر الحج لم يكن
متمعا بكونه في هذه المدة

هذا المكي في اشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمعا بخلاف الآفاني اذا ساق الهدى ثم الم باهله محرما كان متمعا لان العود هنا كاستحقاق عليه فتمنع ذلك صحة المامه باهله واما في المكي هذا العود غير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان المامه باهله صحيحا ولذلك لم يكن متمعا كذا في المبسوط وذكر الامام المحبوبي في الجامع الصغير ان هذا المكي الذي خرج الى الكوفة وقرن انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات قبل دخول اشهر الحج فاما اذا دخل اشهر الحج وهو بمكة صار ممنوعا من القران شرعا فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات فاما اذا دخل اشهر الحج وهو بالكوفة فهو غير ممنوع من القران لانه في هذه الحالة بمنزلة الكوفي كذا روي عن محمد بن

قوله كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين روي عن ابن عمر سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء بن راس وابراهيم رضي الله عنهم قوله ومن احرم بعمره قبل اشهر الحج (هنا)

والحجة عليه ما ذكرنا ولأن الترفق بأداء الأفعال والمتمتع المترفق بأداء النسكين
في سفرة واحدة في أشهر الحج من يوجب الله تعالى فعل كل واحد أكثر في فدية من يكفر من تمتع

قال وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روي
عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أجمعين ولأن الحج
يفوت بمضي عشر ذي الحجة ومع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات وهذا يدل
على أن المراد من قوله تعالى الحج أشهر معلومات شهران وبعض الثالث لا كله

هنا مذاهب ثلاثة فعندنا تقديم الأحرار على أشهر الحج غير مانع لصحة التمتع بعد
أن أتى بأفعال العمرة بأكثرها في أشهر الحج وعند مالك رحمه الله تقديم أفعال
العمرة على أشهر الحج أيضا لا يمنع صحة التمتع بعد أن كان التحلل من إحرام العمرة
في أشهر الحج وعند الشافعي رحمه الله إذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج لم يكن متمتعا
وإن كان أداء أعمال العمرة في أشهر الحج فعنده المعتبر وقت الإحرام بالعمرة وعند مالك
رحمه الله وقت التحلل من الإحرام ونحن نقول إن كان أداء الأعمال قبل أشهر الحج
لم يكن متمتعا لأن إحرامه في غير أشهر الحج صار بحيث لا يفسد بالجماع فهو كما لو تحلل
منه وإن لم يأت بالأعمال حتى دخل أشهر الحج فأحرامه للعمرة في أشهر الحج بحيث
يفسد بالجماع فصار كما لو أحرم به في أشهر الحج لأنه مترفق بأداء النسكين في أشهر الحج.

قوله والحجة عليه ما ذكرنا هو قوله وقد وجد الأكثر ولأكثر حكم الكل
قوله وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وقال مالك رحمه الله

جميع ذي الحجة من أشهر الحج أيضا وهو مروي عن عروة بن الزبير لظاهر قوله تعالى
الحج أشهر معلومات أي وقت الحج وفائدة مذهبه إنما تظهر في جواز تأخير طواف
الزيارة فإن قلت فكيف كان الشهران وبعض الثالث أشهر قلت اسم الجمع يشترك فيه

كتاب الحج - باب التمتع

فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلافا للشامي رحمه الله فان عنده يصير محرما بالعمرة لانه ركن عند ه وهو شرط عندنا ما شبه الطهارة في - والتقديم على الوقت ولان الاحرام تحريم اشياء واجباب اشياء وذلك يصح في كل زمان وصار كالتقديم على المكان :

قال واذا قدم الكوفي بعمرة في شهر الحج وفرغ منها وحلق او قصر تم الحجة مكة او البصرة دارا وحج من عامه ذلك فهو متمتع اما الاول فلانه ترفق بنسكس في سفر واحد في شهر الحج واما الثاني فقل هو بالاتفاق وقل هو قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يكون متمتع لان المتمتع من تكون عمرته مغانة وحجته مكة ونسكه هذان مغانان وله ان السفارة الاولى قائمة ما لم يعد الى وطنه وقد اجتمع له نسكان فيه فوجب دم التمتع

ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقبل نزل بعض الشهر منزلة كلة كما يقال رأيتك سنة كذا او على عهد فلان ولعل العهد عشرون سنة او اكثر وانما رأي ساعة منها كذا في الكشف .

قوله فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلافا للشامي رحمه الله تعالى عليه فان عنده يصير محرما بالعمرة لان الوقت وقت العمرة الان يرى انه لو فات حجه بمضي الوقت يبقى احرامه للعمرة فكذلك اذا حصل ابتداء احرامه في غير اشهر الحج وهو شرط عندنا بدليل انه يبقى مستداما الى الفراغ منه وهذا حد شرط العبادة لاحد ركن العبادة وصار كالتقديم على المكان فانه لو احرم من دوبرة اهله صح وانما يكره الاحرام قبل اشهر الحج لانه لا يأمن من موافعه المحظورات اذا طال مكثه في الاحرام **قوله** واذا قدم الكوفي بعمرة في شهر الحج الى آخره اعلم بان جنس هذه المسئلة على اربعة اوجه الاول اذا قام بمكة بعد ما فرغ من العمرة (فحلق)

فان قدم بعمره فافسد هاو فرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج
وحج من عامه لم يكن متمتعا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا هو متمتع لانه انشاء سفر
وقد تفرق فيه بنسكين وله انه باق على سفره مالم يرجع الى وطنه فان كان رجع الى
اهله ثم اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه يكون متمتعا في قولهم جميعا لان هذا انشاء
سفر لا انتهاء السفر الاول وقد اجتمع له نساك صحيحان فيه ولو بقي بمكة ولم يخرج
الى البصرة حتى اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه لا يكون متمتعا بالاتفاق لان عمرته
مكة والسفر الاول انتهى بالعمره الفامدة ولا تمنع لاهل مكة ومن اعتمر في اشهر الحج
وحج من عامه فايهما افسد مضي فيه لانه لا يمكنه الخروج عن مهدة الاحرام
الا بالافعال وسقط دم المتعة لانه لم يترفق باداء نسكين صحيحين في سفرة واحدة

فخلق ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه هو متمتع والوجه الثاني اذا خرج من مكة
واكر لم يجاوز الميقات او جاوز ولكن لم يتخذ موضعا دارا بان لم ينو الاقامة فيه خمسة عشر
يوما حتى حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه متمتع ايضا والثالث اذا خرج من اراقت
وعاد الى اهله ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه ليس بمتمتع والرابع اذا خرج من الميقات
فاتى البصرة فاتخذها دارا ثم حج من عامه ذلك قال في الكتاب اي في الجامع الصغير
هو متمتع ولم يذكر فيه خلافا وروى الحاكم الشهيد عن ابي عصمة سعد بن معاذ
رضي الله عنهم اما ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما لا يكون
متمتعا هكذا ذكر الطحاوي وذكر الجصاص رحمه الله انه لا يكون متمتعا على قول
الكل كذا في المحيط والخلاف فيما اذا اتخذ البصرة دارا بان ينوي الاقامة بها
خمس عشرة يوما اذ لو لم ينو الاقامة بها خمس عشرة يوما ثم حج من عامه ذلك يكون
متمتعا اتفاقا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى .

قوله وان قدم بعمره اي باحرام عمره فافسدها بان جامع امرأته قبل افعال العمرة

واذا تمتعت المرأة فضحت بشاة لم يجزها من المتعة لانها اتت بغير الواجب وكذا
 الجواب في الرجل واذا حاضت المرأة عند الا حرام اغتسلت واحرمت وصنعت
 كما يصنع الحاج غيراتها لا تطوف بالبيت حتى تطهر لحديث عائشة رضي الله عنها
 حين حاضت بسرف ولان الطواف في المسجد والوقوف في مفازة وهذا الاغتسال
 لا حرام لا للصلوة فيكون مفيدا فان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة
 انصرفت من مكة ولا شيء عليها الطواف الصدر لانه عليه السلام رخص للنساء الحيض
 في ترك طواف الصدر ومن اتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر لانه على من يصدر

وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج اي قضى العمرة
 التي افسدها وحج من عامه ذلك لم يكن متمتعا عند ابي حنيفة رحمه الله هذا اذا كان
 خرج الى البصرة في اشهر الحج واما اذا خرج قبل اشهر الحج واعتمر وحج من عامه ذلك
 فانه يكون متمتعا بلا خلاف كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله والفوائد الظهيرية»

قوله واذا تمتعت المرأة فضحت بشاة لم يجزها من المتعة لانها اتت بغير الواجب
 لان الواجب عليها الدم بسبب التمتع والا ضحية غير واجبة عليها لانها مسافرة
 اولان الاضحية لو كانت واجبة عليها بسبب شرائها بنية الاضحية اولاقامتها بعد
 استظهارها لكن الاضحية غير هذا الواجب فاذا فوت احدهما لم يجز عن الآخر
 وكذا الجواب في الرجل الا انه خص المرأة بالذكر لان المرأة كانت هي
 المائلة فوضع المسئلة على ما وقعت واما لان الغالب من حالهن الجهل ونية الاضحية
 في هدي المتعة لا يكون الا عن جهل ثم لما لم يجز عن المتعة كان عليها دمان سوى ما ذبحت
 دم لاجل المتعة ودم آخر لانها قد حلت قبل الذبح كذا في الجامع الصغير للمحبوبي وغيره
قوله وهذا الاغتسال لا حرام لا للصلوة فيكون مفيدا للحصول النظافة هذا جواب سؤال
 بان يقال هي حائض فلا يفيد الاغتسال (قوله)

الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول فيما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله ويرويه البعض عن محمد رحمه الله لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط بنية الاقامة بعد ذلك والله اعلم بالصواب *

باب الجنائيات

واذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضوا كاملا فما زاد فعليه دم وذلك مثل الرأس والساق ولا يفخذ وما اشبه ذلك لان الجنائيات تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب

بغيره

قوله الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول وهو اليوم الثالث من ايام النحر فعليه طواف الصدر عند ابي حنيفة ومحمد ر ح لانه لزمه بمجي وقت الصدر قبل نية الاقامة فلا تسقط عنه بنية الاقامة بعده كما لو حاضت بعد خروج وقت الصلوة لا تسقط عنها تلك الصلوة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا نوى الاقامة قبل ان يأخذ في طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لانه وان دخل وقته فلا يصير طواف الصدر دينا عليه بدخول وقته فنية الاقامة بعد دخول الوقت وقبله سواء كما لو حاضت بعد دخول وقت الصلوة لا يلزمها تلك الصلوة والله اعلم بالصواب *

باب الجنائيات

قوله اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة ذكر الكفارة مجملا لان موجبها مجمل حيث ذكر التطيب مطلقا من غير تقيد بعضوا او بمادون عضو ثم شرع في بيان هذا المجمل فقال ان تطيب عضوا كاملا فعليه دم ثم وثم الى آخره اعلم ان المحرم ممنوع من استعمال الطيب والدهن لقوله عليه السلام الحاج الشعث التفل واستعمال الدهن والطيب يزيل هذا الوصف وما يكون صفة للعبادة يكره ازالته كذا في المبسوط *

وان طيب اقل من عضوفعليه الصدقة لقصور الجنائية وقال محمد رحمه الله يجب
 بقدره من الدم اعتبارا للجزء بالكل وفي المنتقى انه اذا طيب ربع العضوفعليه
 دم اعتبارا بالخلق ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله ثم واجب الدم يتأدى
 بالشاة في جميع المواضع الا في موضعين نذكرهما في باب الهدي ان شاء الله تعالى
 وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر الا ما يجب بقتل القملة
 والجرادة هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى .
 قال فان خضب رأسه بحناء فعليه دم لانه طيب قال صلى الله عليه وسلم الحناء طيب
 وان صار ملبدا فعليه دمان دم للتطيب ودم للتغطية ولو خضب رأسه بالوسمة
 لا شيء عليه لانها ليست بطيب وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه انه اذا
 خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداغ فعليه الجزاء باعتباراته
 يغلف رأسه وهذا صحيح .
 الرنطيم

قوله وان طيب اقل من عضوفعليه صدقة وكان الشعبي رحمه الله يقول القليل والكثير من
 الطيب سواء من وجوب الدم به لان الرائحة الطيب يوجد منه سواء استعمل القليل او الكثير
 ولكننا نقول الجزاء انما يجب بحسب الجنائية وانما تتكامل الجنائية بما هو المقصود من قضاء
 النفت والمعتاد استعمال الطيب في عضو كامل فيتم به جنايته وفيما دون ذلك في جنائية نقصان
 فتكفيه الصدقة **قوله** ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله تعالى وهو ما ذكر
 في هذا الباب في قوله واذا حلق ربع رأسه ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معتاد
 بخلاف تطيب ربع العضولانه غير مقصود **قوله** الا في موضعين من طواف طواف الزيارة
 جنباً ومن جامع بعد الوقوف بعرفة **قوله** وان صار ملبداً بان كان الحناء جامداً غير مائع
 وهذا اذا غطاه يوماً الى الليل فان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وكذا اذا غطي ربع (رحمه)

ثم ذكر في الاصل رأسه ولحيته واقتصر على ذكر الرأس في الجامع الصغير دل ان كل واحد منهما مضمون فان ادهن بزيت فعليه دم عند ابي حنيفة رح وقال عليه الصدقة وقال الشافعي رحمه الله اذا استعمله في الشعر فعليه دم لازالة الشعث وان استعمله في غيره فلا شيء عليه لانعدامه ولهما انه من الاطعمة الا ان فيه ارتفاقا بمعنى قتل الهوام وازالة الشعث فكانت جناية قاصرة ولا يبي حنيفة رحمه الله انه اصل الطيب ولا يخلو عن نوع طيب ويقتل الهوام ويلين الشعر ويزيل التفت والشعث فتكامل الجناية بهذه الجملة فيوجب الدم وكونه مطعوما لا ينافيه كالزعفران وهذا الخلاف في الزيت البحت والحل البحت اما المطيب منه كالبنفسج والزنبق وما اشبههما يجب باستعماله الدم بالاتفاق لانه طيب وهذا اذا استعمله على وجه التطيب ولود اوى به جرحه او شقوق رجله فلا كفارة عليه لانه ليس بطيب في نفسه انما هو اصل الطيب او هو طيب من وجه فيشترط استعماله على وجه التطيب بخلاف ما اذا تداوى بالمسك وما اشبهه

عنه العنبر من البان وهو شجر

الرأس واما اذا كان اقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الفوائد الظهيرية الوسمه بكسر السين ومكونه شجرة ورقها خضاب كذا في المغرب.

قوله ثم ذكر في الاصل رأسه ولحيته اي في مسئلة الحناء وبه صرح فخر الامام رحمه الله

قوله ولو ادهن بزيت اي بزيت خالص وخص الزيت فانه لو ادهن بالشحم او بالسمن فلا شيء عليه ذكره في التجريد **قوله** فكانت جناية قاصرة لانه ليس فيه معنى الطيب لان رائحته غير مستلذة **قوله** والحل البحت اي الخالص والحل دهن السمسم **قوله** والزنبق بوزن العنبر دهن اليا سمين **قوله** وما اشبههما كدهن البان وهو شجر **قوله** انما هو اصل الطيب فان الروائح يبقى في الدهن فيصير غالبية فيجب باصل الطيب اذا

وان لبس ثوبا مخيطا او غطي رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه والا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجب الدم بنفس اللبس لان الارتفاق بتكامل بالاشتمال على بدنه ولنا ان معنى الترفق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة لينحصل على الكمال ويجب الدم فقد روي اليوم لانه يلبس فيه ثم ينزع عادة وتتقاصر دونه الجنائية فتجب الصدقة غير ان ابا يوسف رحمة الله اقام الاكثر مقام الكل ولوا رتدي بالقميص او اتشح به او اتزر بالسراويل فلا بأس به لانه لم يلبسه لبس المخيط وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين خلافا لفرج لان ما لبسه لبس القباء

اعتمله على وجه الطيب كما اذا كسر المحرم بيض الصيد يلزمه الجزاء كما يلزم بقتل الصيد .

قوله او غطي رأسه يوما كاملا ولبلة كاملة كذا في الاسرار ومبسوط فخر الاسلام ولو لبس المحرم اللباس كله من القميص والسراويل والقباء والخفين يوما كاملا لزمه دم واحد وكذا لو دام ايا ما او كان ينزعه في الليل ما لم يعزم على تركه او يكفر الاول وعند محمد رحمة الله تعالى عليه واحدة كذا ذكره الامام الولوالجي والامام التمرتاشي رحمة الله **قوله** او اتشح توشح الرجل واتشح هو ان يدخله تحت يده اليمنى ويلقيه على منكبه الا يسركا يفعل المحرم وكذا الرجل يتوشح بحماثل سيفه فيقع الحماثل على عاتقه اليسرى ويكون اليمنى مكشوفة وقال الامام المرخي رحمة الله تعالى عليه التوشح ان يفعل بالثوب ما يفعل القصار في المقصرة قريب مما ذكرت واما ما ذكره الامام خواهرزاده رحمة الله تعالى عليه (ان)

ولهذا يتكلف في حفظه والتقدير في تغطية الرأس من حيث الوقت ما بيناه ولا خلاف أنه إذا غطي جميع رأسه يوما كاملا يجب عليه الدم لأنه ممنوع عنه ولو غطي بعض رأسه فالمرورى من أبي حنيفة رحمه الله أنه اعتبر الربع اعتبارا بالحلق والعورة وهذا لأن ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يعتبر أكثر الرأس اعتبارا للحقيقة وإذا حلق ربع رأسه أو ربع لحيته فصاعدا فعليه دم فإن كان أقل من الربع فعليه صدقة وقال مالك رحمه الله لا يجب إلا بحلق الكل وقال الشافعي رحمه الله يجب بحلق القليل اعتبارا بآيات الحرم ولنا أن حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لأنه معتاد فتكامل به الجنائية وتتقاصر فيما دونه بخلاف تطيب ربع العضو لأنه غير مقصود وكذا حلق بعض المحية معتاد بالعراق وارض العرب وإن حلق الرقبة كلها فعليه دم لأنه عضو مقصود بالحلق وإن حلق الأبطين أو أحدهما فعليه دم لأن كل واحد منهما مقصود بالحلق لدفع الأذى ونيل الراحة فاشبه العانة ذكر في الأبطين الحلق هنا وفي الأصل التنف وهو السنة

أن المعنى يتوشح جميع بدنه كنجواز الملبس أو قميص واحد فبعد على أن استعمال التوشح متعديا هكدا غير مسموع كذا في المغرب.

قوله ولهذا يتكلف في حفظه أي يحتاج إلى التكلف في حفظه على منكبیه عند اشتغاله بعمل كما يحتاج إليه لابس الرداء ما إذا دخل يديه فلا يحتاج إلى ذلك فيكون لا بسا للمخيط وكذلك أن زره عليه كان لا بسا لأنه لا يحتاج إلى تكلف في حفظه عليه بعد زره

قوله وهذا لأن ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس أي يفعله إلا تراكم وغيرهم عادة فإنهم يغطون بقلانس الصغار ويعدون ذلك رتقا كاملا **قوله** وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يعتبر أكثر الرأس اعتبارا للحقيقة أي لحقيقة الكثرة لأن الكثرة إنما تثبت حقيقة أن لو كان ما يقابل أقل منه والربع أو الثلث كثير حكما لا حقيقة **قوله** ولنا أن حلق بعض الرأس

(كتاب الحج - باب الجنائيات)

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به
 الصدر والساق وما اشبه ذلك لانه مقصود بطريق التنوير فيتكامل بحلق كله ويتقاصر
 عند حلق بعضه وان اخذ من شارب به فعليه طعام حكومة عدل ومعناه انه ينظر ان هذا
 المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل
 ربع الربع تلزمه قيمة ربع الشاة ولقطة الاخذ من الشارب يدل على انه هو السنة فيه
 دون الحلق والسنة ان يقص حتى يوازي الاطاره.

ارتفاق كامل لانه معتاد وذكر في المبسوط ان الاتراك يحلقون اوساط رؤسهم وبعض
 العلوية يحلقون نواصيهم لا بتغاء الراحة والزينة.

قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام
 اراد به الصدر والساق وما اشبه ذلك كالعانة دون الرأس واللحية وهذا ان الربع في
 الصدر والساق والشخص لا يعمل عمل الكل في العادة اذا العادة ما جرت في هذه الاعضاء بالاقتصار
 على الربع بخلاف الرأس واللحية وانما يجب الدم بحلق كل الصدر والساق لانه مقصود
 بالتنوير وهو استعمال النورة لازالة الشعث فتتكاثر الجنائيات بحلق كله ويتقاصر بحلق بعضه
 ثم لا خلاف لابي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لانه ذكر في الجامع الصغير
 النمر تاشي حلق موضع الحجامة فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله اعتبارا رابا لعانة والرقبة
 والصدر والساعد والساق والابطين او احدهما وانما خص قولهما لما انه يلزمه بحلق
 المحجم عند ابي حنيفة رحمه الله وان كان حلقه غير مقصود فالولى ان يجب هنا وانما
 يحتاج الى بيان قولهما لانهما حائلاه في المحجم وقال عليه صدقة فيه لانه غير مقصود فاحتج
 الى بيان قولهما في هذه الاعضاء **قوله** كم يكون من ربع اللحية هذا اعتبار الاجزاء
 باجزاء الدم قال الجرجاني هذا قول محمد رحمه الله فانه يعتبر الاجزاء واهو حنيفة (ر)

قال وان خلق موضع المحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه صدقة لانه لما
يخلق لاجل الحجامة وهي ليست من المحظورات فكذا ما يكون وسيلة اليها الا انه فيه ازالة
شيء من التفت فتجب الصدقة ولا يبي حنيفة رحمه الله ان حلقه مقصود لانه لا يتوسل الى
المقصود الا به وقد وجد ازالة التفت عن عضو كامل فيجب الدم وان حلق المحرم رأس محرم
بامره او بغير امره فعلى الحالق الصدقة وعلى المخلوق دم وقال الشافعي رحمه الله لا يجب
ان كان بغير امره بان كان نائما لان من اصله ان الاكراه يخرج المكروه من ان يكون مؤاخذا
بحكم الفعل والنوم ابلغ منه وعندنا بسبب النوم والاكراه ينتفى المأثم دون
الحكم وقد تقرر سببه وهو ما نال من الراحة والزينة فيلزمه الدم حتما بخلاف
المضطر حيث يتخير لان الآفة هناك سماوية وههنا من العباد ثم لا يرجع المخلوق
رأسه على الحالق لان الدم انما يلزمه بما نال من الراحة فصارك لمغروري حق
العقرو كذا اذا كان الحالق حلالا لا يختلف الجواب في حق المخلوق رأسه

رحمه الله لم يعتبر ذلك بل يقول في مثل ذلك بالصدقة وفي الجامع الصغير التمر تاشي قال
السرخسي رحمه الله ولم يذكر في الكتاب حلق الشارب من اصحابنا من يقول يلزمه دم
ومنهم من يقول يلزمه التصديق والاصح ان ينظر كم يكون المخلوق من ربع اللحية
كما ذكره هنا فان قبل الشارب عضو مقصود بالخلق فان من عادة بعض الناس حلق الشارب دون
اللحية وكذلك الشرع فصل بين الشارب واللحية فامر باعفاء اللحية وقص الشارب فينبغي ان
تتأمل الجنابة بحلق الشارب قلنا نعم ولكن الكل عضو واحد حقيقة لاتصال البعض ببعض
فلا يجعل في حكم اعضاء متفرقة كالرأس فان من العلوية من يعتاد حلق مقدم الرأس وهذا
لا يدل على ان كله لا يكون عضوا واحدا في الحكم .

قوله وان حلق المحرم رأس محرم آخر بامره او بغير امره بان كان نائما او اكرهه فعلى الحالق

(كتاب الحج - باب الجنائيات)

واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا في الوجهين وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأسه حلال له ان معنى الارتفاق لا يتحقق بحلق شعر غيره وهو الموجب وإنما ان ازالته ما ينمو من بدن الانسان من محظورات الا حرام لا استحقاؤه الا ما بمنزلة نبات المحرم فلا يفرق الحال بين شعرة وشعر غيره الا ان كمال الجنائية في شعرة فان اخذ من شارب حلال او قلم اظافيره اطعم ما شاء والوجه فيه ما بينا ولا يعري عن نوع ارتفاق لانه يتأذى بتفت غيره وان كان اقل من التأذي بتفت نفسه فبيلزمه اطعام وان قص اظافر يديه ورجليه فعليه دم لانه من المحظورات لما فيه من قضاء التفت وازالة ما ينمو من البدن فاذا قلمها كلها فهو ارتفاق كامل فبيلزمه الدم ولا يزاد على دم ان حصل في مجلس واحد

الصدقة وعلى المخلوق الدم حتما بخلاف المضطرب حيث يتحير بين الصدقة والدم ومعلوم ثلثة ايام ثم لا يرجع المخلوق رأسه على الحالق لان الدم انما يلزمه بما نال من الراحة فصا ركاً لمغرور من صور المغروران يغرر رجل رجلاً ويقول له تزوج هذه المرأة فانها حرة فتزوجها ودخل بها ثم استحقها مستحق بانها امته فان المولى يأخذ من الزوج العقر ثم لا يرجع به على الامر الغار

قوله واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا اي فيما اذا كان الحالق محرماً في الوجهين اي فيما اذا كان با مرة وبغير مرة وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأسه حلال عندنا تجب الصدقة على الحالق وعنده لا تجب لانه لا ارتفاق له فيما فعل كما البس غيره مخبطاً قلنا الانسان يتأذى بتفت غيره فكان ازالته ارتفاقاً وبس غير المخبط ليس بتفت حتى يكون الباس المخبط ازالة للتفت **قوله** وان قص اظافير يديه ورجليه فعليه دم وقال عطاء لاشي عليه لان قص الاظفار من الفطرة ولم يصح حديث في النهي عنه بسبب الاحرام وكان نظير الختان ولا باس بالختان في الاحرام فكذلك (انها)

لان الجناية من نوع واحد فان كان في مجالس فكذلك عند محمد رحمه الله لان مبناها على التداخل فاشبه كفارة الفطر الا اذا تخللت الكفارة لارتفاع الاولين بالتكفير وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تجب اربعة دماء ان قلم في كل مجلس يدا او رجلا لان الغالب فيه معنى العبادۃ فيتنقيد التداخل باتحاد المجلس كما في آي السجدة وان قص يدا او رجلا فعليه دم اقامة للربع مقام الكل كما في الحلق وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة معناه تجب بكل ظفر صدقة وقال زرارة رحمه الله يجب الدم بفص ثلثة منها وهو قول ابي حنيفة الاول لان في اظافير اليد الواحدة ما والثلث اكثرها وجه المذكور في الكتاب ان اظافر كف واحد اقل ما يجب الدم بقلمه وقد اقمنا ما مقام الكل فلا يقام اكثرها مقام كلها

انها تجب على المعذور كما لمكره والنائم والمخطي والناسي لاعدادات تجب عليهم قص الاظفار ومذهبنا مروى عن ابن عباس رضي ولان قص الاظفار من قضاء التفتة **قوله** لان الجناية من نوع واحد اي تسمية ومعنى اما التسمية فلان الكل يسمى قصا واما المعنى فهو حصول الارتفاق من جانب القص وهوشي واحد **قوله** لان مبناها على التداخل حتى ان المحرم اذا قتل صيد الحرم تكفيه قيمة واحدة وان كان الجنائية في حق الاحرام والحرم وهما اولي لان هذه الجنائيات تستند الى سبب واحد فلا يوجب الا كفارة واحدة كما في حلق جميع الرأس لافرق بين ان يكون في مجالس متفرقة او في مجلس واحد والمعنى انه لو قصها في مجلس واحد لزمته كفارة واحدة فكذا في المجالس دليله التطيب وهما يقولان انها من نوع واحد لان الاظافر كلها نوع واحد كما في حلق شعر الرأس وهما انواع بالنسبة الى الاعضاء المتميزة عن الآخر كالابط والعانة والرأس فعملنا بالشبهين في الحالتين يشبه الاتحاد عند اتحاد المجلس وبشبه الاختلاف عند اختلافه كما في آي السجدة لان الغالب في كفارات الاحرام معنى العبادۃ بذليل

لأنه يؤدي إلى ما لا يتناهى وإن قص خمسة أظفار متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله دم اعتبارا
بما لو قصها من كف واحد وبما إذا حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة ولمها أن
كمال الجنابة بنيل الراحة والزينة

فإن قيل قص الأظفار جنس واحد وفي الجنس الواحد لا يتعدد الواجب فإن اختلفت
الأمكنة كما لو ترك الرمي أصلا لزمه دم واحد وإن اختلفت الممكنة الرمي وأزمته
وكذلك في حلق الرأس كله دم وإن كان في مجالس وكذلك انتطيب فلنا دعوى اتحاد
الواجب باعتبار أنه من حيث كذا شيء واحد غير مستقيم فإن قتل الصبوة من حيث أنه
قتل الصبي شيء واحد ومع ذلك تعدد الواجب بتعدد الصبوة بالاجماع باعتبار تعدد
محل الفعل ثم انما وجب دم واحد عند ترك الرميات لما ان الرمي نسك من المناسك
وجناية ترك النسك جنائية نقص الأداء والرميات كلها في الأداء نسك واحد اتفاق
الجنس فيصير الأداء منقوصا بفوات نسك واحد فتجب جبر واحد والجناية فيما نحن
فيه يجرح في الأحرام وكل جنائية أوجب جرحا على حدة فتجب لكل جرح كفارة على حدة
والقص عند اختلاف المجلس جنائيات على ما قلنا وأما الرأس فإنه عضو واحد فكان
حلقه جنائية واحدة وكذا كل البدن في حق تطيب الكل بمنزلة عضو واحد لاتصال البعض
بالبعض والاتفاق بالتطيب معنى واحد.

قوله لأنه يؤدي إلى ما لا يتناهى فيقال إذا قص الأظفرين فقد قص أكثر الثلاثة
ثم إذا قص ظفرا ونصف ظفر فقد قص أكثر الأظفرين ولكن يقال ما كان أدنى المقادير شرعا
لا يتعلق بما دونه الحكم المتعلق به كذا في المبسوط ولأن في الربع شبهة الكل فلذلك
أقيم مقام الكل ثم لو أقمنا أكثر الربع مقام الربع لكان فيه اعتبار شبهة الشبهة والمعتبر فيما
يعمل بالشبهات هو الشبهة لا النازل عنها *

(قوله)

وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معتاد على مامر
 واذا تقاصرت الجناية تجب فيها الصدقة فيجب بقلم كل ظفر طعام مسكين وكذلك لو قلم
 اكثر من خمسة متفرقا الا ان يبلغ ذلك دما فحينئذ ينقض عنه ما شاء،
 قال وان انكسر ظفر المحرم فتعلق فاخذه فلاشي عليه لانه لا ينمو بعد الا انكسار فاشبه
 اليابس من شجر المحرم وان تطيب او لبس او حلق من عذره فهو مخير ان شاء ذبح شاة وان شاء
 تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام وان شاء صام ثلاثة ايام لقوله تعالى ففدية
 من صيام او صدقة او نسك وكلمة او للتخيير وقد فسرها رسول الله عليه السلام بما ذكرنا
 والآية نزلت في المعذور ثم الصوم يجزيه في اي موضع شاء لانه عبادة في كل مكان

قوله وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معتاد اي بخلاف
 حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة لان تفرق الحلق في جوانب الرأس معتاد فيتم
 به معنى الزينة والراحة ولا زينة هنا لانه لا يحسن في النظر ان يكون بعض الاظافر مقصوفا
 دون البعض ولا ارتفاق لانه يزداد الا ذى بقص البعض دون البعض يشغل قلبه به
قوله وكذلك لو قلم اكثر من خمسة حتى لو قلم ستة عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب
 لكل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ دما فحينئذ ينقص منه ما شاء **قوله** والآية نزلت في
 المعذور وهو كعب بن عجرة رضي الله عنه قال كعب مر بهي رسول الله عليه السلام
 والقمل ينهات على وجهي وانا اوقد تحت قدر لي فقال اتوذك هو ام رأسك
 فقلت نعم فانزل الله تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك فقلت ما الصيام يا رسول الله
 فقال ثلاثة ايام قلت وما الصدقة فقال ثلاثة اصوع من حنطة على ستة مساكين قلت
 وما النسك قال شاة وقد ذكره بحرف او فاجب التخيير ككفارة اليمين وهذا الحكم
 ثابت في كل ما اضطررتم اليه مما لو فعله غبر مضطر يلزمه الدم لانه في معنى المنصوص عليه
 من كل وجه فيكون ملحقا به كذا في المبسوط.

وكذلك الصدقة عندنا لما بينا واما النسك فيختص بالحرم بالا اتفاق لان الارافة لم تعرف
قربة الا في زمان او مكان وهذا الدم لا يختص بزمان فتعين اختصاصه بالمكان
ولو احتار الطعام اجزاه فيه التغذية والنشئة عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه
اعتبار ابكفارة اليمين وعند محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجزيه لان الصدقة تنبى
عن التملك وهو المذكور والله تعالى اعلم بالصواب

فصل

فان نظرا الى فرج امراته بشهوة فامنى لاشي عليه لان المحرم هو الجماع ولم يوجد فصار
كما لو تفكر فامنى وان قبل او لمس بشهوة فعليه دم وفي الجامع الصغير يقول اذا مس
بشهوة فامنى ولا فرق بين ما اذا انزل اولم ينزل ذكره في الاصل

قوله وكذلك الصدقة عندنا خلافا للشافعي رحمة الله فان عنده لا يحزبه الطعام الا في
الحرم لان المقصود رفع فقراء الحرم **قوله** لما بينا وهو قوله في الصوم لانه عبادة
في كل مكان **قوله** لان الارافة لم تعرف قربة الا في زمان كالنضجة وهدى المنعة
والقران في ايام او مكان مخصوص وهو الحرم كما في دماء الكفارات وهذا
الدم غير موقت بالزمان فيكون مختصا بالمكان وهو الحرم ليتحقق معنى
القربة فيه فيكون كفارة لفعله كما قال الله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات
والله اعلم بالصواب

فصل

قوله وفي الجامع الصغير يقول اذا مس بشهوة فامنى شرط الامناء مع المس بشهوة
في وجوب الدم وفي الجامع الصغير لقاضي خان رحمة الله تعالى عليه وذكر
في الاصل المس ولم يشترط الامناء والصحيح ما ذكرنا اي في الجامع الصغير حتى
يكون جماعا من وجه (قوله)

وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج وعن الشافعي رحمه الله يفسد احرامه في جميع ذلك اذا انزل واعتبره بالصوم ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستمتاع والارتفاق بالمرأة وذلك محظور الاحرام فيلزمه الدم بخلاف الصوم لان المحرم فيه قضاء الشهوة ولا يحصل بدون الانزال فيما دون الفرج وان جامع في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كيمضي من لم يفسده والاصل فيه ما روي ان رسول الله عليه السلام سئل عن امرأته وهما محرمان بالحج قال يريقان دما ويمضيان في حجهما وعليهما الحج من قابل وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي رحمه الله تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف والحجة عليه اطلاق ما روينا ولان القضاء لما وجب ولا يجب الا لاستدراك المصلحة خف معنى الجنابة فيكفي بالشاة بخلاف ما بعد الوقوف لانه لا قضاء ثم سوى بين السبيلين وعن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه

قوله وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج اي لا يشترط الانزال وذكر في المبسوط ويجب الدم في الجماع فيما دون الفرج اما اذا انزل فغير مشكل وكذلك اذا لم ينزل عندنا والشافعي رحمه الله تعالى عليه يقول اذا لم ينزل لا يلزمه شيء على قياس الصوم فانه لا يلزمه شيء اذا لم ينزل بالتقبيل ولكن نقول الجماع فيما دون الفرج من جملة الرفث فيكون منها بسبب الاحرام وبالاقدام عليه يصير مرتكبا محظورا حرامه فيلزمه الدم **قوله** ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وما يتعلق بعين الجماع لا يتعلق بمادونه كالحدود والكفارات في الصوم ثم ابلغ ما يجب هنا القضاء فيكون قياس الكفارة في الصوم ولا يجب هناك بالجماع فيما دون الفرج الكفارة فكذلك لا يجب هنا القضاء **قوله** والحجة عليه اطلاق ما روينا وهو قوله يريقان دما وذكر

في غير القبل منهما لا يفسده لتقا صر معنى الوطي فكان عنه روايتان وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء مما افصده عندنا خلا لما لك رحمة الله تعالى عليه اذا خرجا من بيتهما ولنزفر رحمة الله تعالى عليه اذا احرموا والمشافعي رحمة الله تعالى عليه اذا انتهى الى المكان الذي جامعها فيه لهم انهما يتذاكران ذلك فيقعان في الموافقة فيفترقان ولنا ان الجامع وهو النكاح بينهما قائم فلا معنى للافتراق قبل الا حرام لباحة الوقاع ولا بعده لانهما يتذاكران ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندماً وتحزناً .

فلا معنى للافتراق ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بدنة خلا للمشافعي رح فيما اذا جامع قبل الرمي لقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه وانما تجب البدنة لقول ابن عباس رضي الله عنهما اولانه اعلى انواع الارتفاق فيتغلظ موجبه وان جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء احرامه في حق النساء دون لبس المخيط وما شبهه فحفت الجناية فاكتفي بالشاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة واذا جامع بعد ما طاف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه تفسد في الوجهين

الدم مطلقا يناول الشاة لانه متيقن ولا يقال ان المطلق ينصرف الى الكامل وهو الجزور لانا نقول انه ينصرف الى الكامل في الماهية مع حصول التيقن هو الشاة .

قوله في غير القبل منهما اي من السبيلين لتقا صر معنى الوطي ولهذا لم يجب الحد عنده ولا يجب المهر بالا جماع **قوله** وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء ما افصده دا هذا ان المرأة كالرجل في فساد الحج به وفي الجامع الصغير التمرقاشي جامعها وهما محرمان بالحج قبل الوقوف بعرفة عامدا وناسيا او هي نائمة او مكرهة فسد حجها ومضيا فيه والافتراق المنقول عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم محمول على الندب والاستحباب لا على التحتم والایجاب .

(قوله)

وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذ هي فرض عنده كالحج ولنا انها سنة مكانت احط رتبة منه فتجب الشاة فيها والبدنة في الحج اظهار الالتفات ومن جامع ناسيا كان كمن جامع متعمدا وقال الشافعي رحمه الله جماع الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جماع النائمة والمكرهة هو يقول الحظر ينعدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنابة ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقا مخصوصا وهذا لا ينعدم بهذه العوارض والحج ليس في معنى الصوم لان حالات الاحرام مذكرة بمنزلة حالات الصلوة بخلاف الصوم والله اعلم.

قوله وعليه بدنة خلافا للشافعي رحمه الله فعنده اذا جامع قبل الرمي فسد حجه لان احرامه قبل الرمي مطلق الا ترى انه لا يحل له شي مما هو حرام على المحرم والجماع في الاحرام المطلق مفسد للحج كما قبل الوقوف بعرفة بخلاف بعد الرمي وقد جاء اوان التحلل وحل له الحلق الذي كان حراما على المحرم والرمي محلل عنده ولنا قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه والتمام حقيقة غير مراد لانه بقي عليه طواف الزيارة فعلم انه اراد به التمام حكما وذا بفراغ ذمته عن الواجب والا من من الفساد والا ول غير مراد فتعين الثاني **قوله** ومن جامع ناسيا اي ناسيا لاحرامه **قوله** الحظر ينعدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنابة فلا يفسد لان الفساد باعتبار الجنابة وهذا لان حكم النسيان والا كراه مرفوعة بالحديث المشهور والنوم في معنا هما لان عدم القصد يشمل الكل **قوله** ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق ارتفاقا مخصوصا يريد به ان هذا الحكم تعلق بعين الجماع ولا تقوت عليه بهذه الا عذار وهذا لان المنهي عنه في الاحرام الرفق وهي اسم للجماع الا ترى انه يلزمه الاغتسال به وثبت به حرمة المصاهرة فكذا يتعلق به فساد النسك وهذا بخلاف الصوم فانه لم يقترن بحاله ما يذكرة فجعل النسيان عذرا بخلاف القياس وهنا قد اقترن بحاله ما يذكرة وهو هيئة المحرم فلا يعذر في النسيان كما في الصلوة اذا اكل او شرب.

فصل

ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وقال الشافعي رحمه الله لا يعتد به لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلوة الا ان الله تعالى اباح فيه لمنطق فتكون الطهارة من شرطه ولنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم تكن فرضا ثم قيل هي سنة والآصح انها واجبة لانها يجب بتركها الجابر ولا ان الخبر يوجب العمل فثبت به الوجوب فاذا اشرع في هذا الطواف وهو سنة يصيروا جبايا للشروع ويدخله نقص بترك الطهارة فيجبر بالصدقة اظهارا لدنورتبته عن الواجب بانجاب الله وهو طواف الزيارة وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة لانه ادخل النقص في الركن فكان افحش من الاول فيجبر بالدم

فصل

قوله ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وذكر في مبسوط شيخ الاسلام انه ليس في طواف التحية محدثا او جنباشي لانه لو تركه اصلا لم يكن عليه شيء فكذا اذا تركه من وجه وذكر في الايضاح ان بتركه تجب الصدقة وذكر في فتاوى قاضي خان وان طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رحمه الله انه تلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله انه لا يعتد به وعندنا يعتد به حتى لو كان هذا طواف الزيارة خرج به عن احرامه وكان ينبغي ان لا يجب بطواف القدوم محدثا شيئا لانه اذا تركه اصلا لا يجب شيئا وتجب الصدقة في بعض الروايات فلو وجب في الاتيان به محدثا يؤدي الى التسوية بين تركه وبين الاتيان به محدثا والطواف محدثا دون الترك او يؤدي الى ترجيح الاتيان به محدثا حيث وجب هنا ولم يجب في الترك قلنا

وان كان جنبا فعليه بدنة كذا روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

قلما اذا تركه فقد ترك ما هو سنة فتجب الصدقة لانه اذا وجب الدم بتركه تلزمه التسوية
بينه وبين ترك طواف الصدرو هو واجب واما اذا اتى به محدثا فقد ادخل نقصا في
طواف هو واجب وانه يوجب الصدقة كما اذا طاف طواف الصدر محدثا وهذا لان طواف القدوم
وان كان سنة لكنه يصبر واجبا بالشروع الا ترى ان طواف التطوع حكمه هكذا
ولا يقال ان الدم في الحج بمنزلة سجدة في الصلوة ثم لا فرق بين الفرض والنفل
فينبغي ان يكون كذلك هنا لان في الحج الجبر بدون الدم مشروع وهو الصدقة فبممكن
اظهار التفارق فيه بخلاف الصلوة لان الجبر بدون سجود المهور غير مشروع
واستدل الشافعي رحمه الله في اشتراط الطهارة بقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة
ولان المنصوص عليه الطواف وهو الدوران حول البيت وذا يتحقق من المحدث كما يتحقق
من الطاهر فاشتراط الطهارة فيه تكون زيادة على النص وهي نعم فلا يثبت بخبر الواحد
والقياس والمراد بالحديث تشبيه الطواف بالصلوة في الثواب دون الحكم الا ترى ان
الكلام لا يفعله ويفسدها والطواف يتأدى بالمشي وهو مفسد للصلوة وعلى هذا
لو طاف منكوما او عاريا او راكبا لا يعتبر عنده وعندنا يعتبر ثم عند ابن شجاع الطهارة سنة
والصحيح انها واجبة لانه يجب الدم بتركها وذا آية الوجوب ولان خبر الواحد يوجب
العمل دون العلم فلم تصر الطهارة ركنا لان الركبة لا تثبت الا بالنص ولكن جعلناها
واجبة لان الوجوب يثبت بخبر الواحد كخبر الفاتحة والتعديل ولان الطواف من حيث
انه ركن الحج لا يفتقر الى الطهارة كالوقوف ومن حيث تعلقه بالبيت يفتقر اليها كالصلوة
وما تردد بين اصلين يوفر حظه عليهما فلشبهه بالصلوة تجب الطهارة فيه ولكونه ركنا للحج
يعتد به ولو حصل بلا طهارة •

(كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل)

ولان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب جبر نقصا نها بالبدنة اظهار اللغاوت وكذا اذا طاف اكثره جنبا او محدثا لان اكثر الشيء له حكم كله

قوله ولان الجنابة اغلظ من الحدث الا ترى ان المحدث لا يمنع من قراءة القرآن والجنب يمنع عن ذلك ولان المنع مع الجنابة من وجهين من حيث الطواف ومن حيث دخول المسجد ومنع المحدث من وجه واحد **قوله** لان اكثر الشيء له حكم كله اي تركا وتحصيلا هذا الاصل لا يطرد فان اكثر الصوم لا يقوم مقام كله وكذا اكثر الصلوة وانما كان كذلك لان اتمام الصوم الى الليل منصوص عليه وقوله تعالى اقيموا الصلوة مجمل فالتحقق فعل النبي عليه السلام وقوله بيانا للمجمل فاقامة الاكثر فيهما مقام الكل يؤدي الى خلاف المنصوص وانه لا يجوز وهنا المنصوص عليه الطواف بالبيت وهو عبارة عن الدوران حوله ولا يقتضي ظاهرة التكرار الا انه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا تقديرا كمال الطواف بسبعة اشواط فيحتمل ان يكون ذلك للاتمام ويحتمل ان يكون للاعتداده فيثبت منه القدر المتيقن وهو ان يجعل ذلك شرط الاتمام وان كان شرط الاعتداد يقام الاكثر فيه مقام الكل لترجم جانب الوجود على جانب العدم اذا اتى باكثر منه ومثله صحيح في الشرع كمن ادرك الامام في الركوع يجعل اقتداؤه في اكثر الركعة كالاعتداء في جميع الركعة في الاعتداد به والمتطوع بالصوم اذا نوى قبل الزوال يجعل وجود النية في اكثر اليوم كوجوده في جميع اليوم وكذلك في صوم رمضان عندنا وذكر الامام الاصمعياني رحمه الله وانما كان كذلك لان الشرع اقام الاكثر في الحج مقام الكل في وقوع الامن عن الفوات احتياطا وصيانة وتخفيفا بيانه ان النبي عليه السلام قال من وقف بعرفة فقدتم حجة وقد قلنا ان من جامع بعد الوقوف لا يفقد وبعد الرمي لا يفسد بالاجماع ولو حلق اكثر الرأس صار متحلا فلما كان الامر على هذا الوجه للتعبير جرينا على الاصل فاقمنا الاكثر مقام الكل في احاد السببين وهو الحلق (بالا)

والا فضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه وفي بعض النسخ وعليه ان يعيد والا صح انه يؤثر بالاعادة في الحدث استحبابا وفي الجنابة ايجابا بالفحش نقصان بحسب الجنابة وقصوره بحسب الحدث ثم اذا اعادة وقد طافه مسجد ثلاثا ذبح عليه وان اعادة بعد ايام النحر لان بعد الاعادة لا تبقى الاشبهة النقصان وان اعادة وقد طافه جنبا في ايام النحر فلا شيء عليه لانه اعادة في وقته وان اعادة بعد ايام النحر لزمه الدم عند ابي حنيفة رحمه الله بالتأخير على ما عرف من مذهبه ولورجع الى اهله وقد طافه جنبا عليه ان يعود لان النقص كثير فيؤمر بالعود استدراسا كاله

بالاجماع اقيم في السبب الآخر وهو الطواف ايضا .

قوله والا فضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ليحصل الجبران بما هو من جنسه **قوله** وفي بعض النسخ اي نسخ المبعوط **قوله** لان بعد الاعادة لا تبقى الاشبهة النقصان وهو شبهة التأخير وينبغي ان تلزمه الصدقة وذكر في الاوضح ان هذه المسئلة دليل على ان العبرة في فصل الحدث الاول اذ لو كان للثاني للزم جبران للتأخير عند ابي حنيفة رحمه الله وحيث لم يجب دل ان المعتبر هو الاول لكن الثاني شرع جبرا لنقصان تمكن في الاول ولوطاف جنبا ثم اعادة سقط عنه البدنة ثم اختلف مشايخنا ان المعتبر طوافه الثاني ام الاول فكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المعتبر هو الاول والثاني جبر لا ول وكان يمتدل على هذا بما قال في الكتاب انه لو طاف لعمرته جنبا في رمضان ثم اعادة طوافه في اشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمعا ولو كان المعتبر هو الطواف الثاني لكان متمعا وذلك لان المعتد به هو ما يتحلل به من الاحرام والتحلل حصل بالطواف الاول فكان هو المعتد به والاصح ان المعتد به هو الثاني وان الاول ينسخ بالثاني الا ترى انه قال في الكتاب لو طاف للزيارة جنبا في ايام النحر ثم اعادة طوافه بعد مضي ايام التشريق فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

ويعود باحرام جديد وان لم يعدو بعث بدنة اجزاء لما بينا انه جابر له الا ان الافضل هو العود
 ولورجع الى اهله وقد طافه محدثان عاد وطاف جازوان بعث بالشاة فهو افضل لانه خف
 معنى النقصان وفيه نفع للفقراء ولولم يطف طواف الزيارة اصلا حتى رجع الى اهله
 فعليه ان يعود بذلك الا حرام لانعدام التحلل منه وهو محرم عن النساء ابدا حتى يطوف
 ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة لانه دون طواف الزيارة وان كان واجبا فلا بد من
 اظهار التفاوت وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه تجب شاة الا ان الاول اصح ولو طاف جنبا فعليه شاة
 لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فيكتفى بالشاة ومن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط
 فمادونهما فعليه شاة لان النقصان بترك الاقل يسير فاشبهه النقصان بحجب المحدث نلتزمه شاة
 فلو رجع الى اهله اجزاء ان لا يعود ويبعث شاة لما بينا ومن ترك اربعة اشواط بقي محرما ابدا
 حتى يطوفها لان المتروك اكثر فصا ركانه لم يطف اصلا ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط
 منه فعليه شاة لانه ترك الواجب او الاكثر منه ومادام بمكة يومر بالاعادة اقامة للواجب في وقته
 لنا خير طواف الزيارة عن وقته ولو كان المعتد به هو الاول لم يلزمه التأخير لان الاول
 مؤدى عنه في وقته واما مسألة النمتع فلانه بما ادى من الطواف في رمضان وقع الامن
 عن فساد العمرة فاذا امن عن فسادها قبل دخول وقت الحج لا يكون بهامتمتع لما ان الاول
 حكمه مراعى لتفاحش النقصان فيه فان اعاده انفسخ الاول وصار المعتد به الثاني وان لم يعد
 كان هو معتد به في التحلل كمن قام في صلوته ولم يقرأ حتى ركع كان قيامه وركوعه
 مراعى على سبيل التوقف فان عاد فقرأ انفسخ الاول بالثاني حتى ان من ادرك
 معه الركوع الثاني كان مدركا للركعة وان لم يعد وقرأ في الركعتين الا حريين كان
 الاول معتد به وهذا بخلاف المحدث لان النقصان هنا يسير فلا يتوقف به حكم الطواف الاول
 بل بقي معتد به على الاطلاق فكان الثاني جابرا للنقصان المتمكن فيه كذا في المبسوط *

قوله ويعود باحرام جديد لان الطواف الاول معتد به في حق التحلل ولبس له
 ان يدخل مكة بغير احرام فيلزمه احرام جديد لدخول مكة *

ومن ترك ثلاثة اشواط من طواف الصدر فعليه الصدقة ومن طاف طواف الواجب في جوف
الحجر فان كان بمكة اعاده لان الطواف وراء الحطيم واجب على ما قد منا والطواف في
جوف الحجر ان يدور حول الكعبة ويدخل الفرجتين اللتين بينهما وبين الحطيم فاذا فعل
ذلك فقد ادخل طوافه فما دام بمكة اعاده كله ليكون مؤديا للطواف على
الوجه المشروع وان اعاد على الحجر خاصة جزاء لانه تلا في ما هو المتروك وهو ان
ياخذ من يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة
ويخرج من الجانب الآخر هكذا يفعله سبع مرات فان رجع الى اهلته ولم يعد فعليه دم
لانه تمكن نقصان في طوافه بترك ما هو قريب من الربع فلا تجزيه الصدقة ومن طاف
طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدر في آخر ايام التشريق طاهرا فعليه دم
فان كان طاف طواف الزيارة جنبا فعليه دم ان عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه دم
واحد لان في الوجه الاول لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه واجب
واعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب وانما هو مستحب فلا ينقل اليه وفي الوجه
الثاني ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه مستحق الاعادة فيصير تاركا
لطواف الصدر مؤخرا لطواف الزيارة عن ايام النحر فيجب الدم بترك الصدر
بالاتفاق وبتأخير الآخر على الخلاف الا انه يؤثر باعادة طواف الصدر مادام بمكة
ولا يؤثر بعد الرجوع على ما بينا ومن طاف لعمرته وسعى على غير وضوء وحل فما دام
بمكة يعيدها ولا شيء عليه اما اعادة الطواف فلتمكن النقص فيه بسبب الحدث
واما السعي فلانه تبع للطواف واذا اعاده ما لا شيء عليه لارتفاع النقصان وان رجع
الى هله قبل ان يعيد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤثر بالعود لو وقع التحلل باداء
الركن اذ النقصان يسير وليس عليه في السعي شيء لانه اتى به على اثر طواف معتد به

قوله ومن ترك ثلاثة اشواط فعليه صدقة اي يطعم ثلاثة مساكين كل مسكن نصف صاع من

وكذا اذا اُعيد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح و من ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجة تام لان السعي من الواجبات عند نابيلزم بتركه الدم دون الفساد ومن افاض قبل الامام من عرفات فعليه دم وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه لان الركن اصل الوقوف فلا يلزمه بترك الاطالة شيء ولنا ان الاستدامة الى غروب الشمس واجب لقوله عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب بتركه الدم بخلاف ما اذا وقف ليلا لان استدامة الوقوف على من وقف نهارا لا يلا فان عاد الى معرفة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان المتروك لا يصير مستدركا واختلوا فيما اذا عاد قبل الغروب ومن ترك الوقوف بالمزدلفة فعليه دم لانه من الواجبات ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقيق ترك الواجب وبكفبه دم واحد

بر لكل شوط نصف صاع اظهار الانحطاط وتبته عن طواف الريارة .

قوله وكذا اذا اُعيد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح اي لا شيء عليه للسعي ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان والتمرتاشي والحسامي والفوائد الظهيرية وجوب الدم اذا لم يعد السعي لانه لما اُعيد الطواف فقد نقض طواف الاول فاذا انتفض حصل السعي قبل الطواف فلا يعتبر فلزمه دم وذكر الامام الزاهد المحقق شمس الائمة السرخسي والامام المحبوبي رحمهما الله وان اُعيد الطواف ولم يعد السعي فلا شيء عليه لان الطهارة ليست بشرط للسعي وانما كانت شرطا في الطواف لاختصاصه بالبيت واعتباره بالصلوة من وجه لما جاء في الحديث وهذا المعنى لا يوجد في السعي وانما الشرط في السعي ان يأتي على اثر طواف معتد به وطواف المحدث بهذه الصفة الا ترى انه يتحلل به فوق اختيار المصنف على ما اختاره شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى

قوله ومن افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم ومعنى المسئلة انه افاض قبل غروب

لان الجنس متحد كما في الحلق والترک انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام
الرمي لانه لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فيرميها
على التأليف ثم بتأخيرها يجب الدم عند ابي حنيفة رح خلا فلهما وان ترك
رمي يوم فعليه دم لانه نسك تام ومن ترك رمي احدى الجمار اثلث فعليه الصدقة
لان الكل في هذا اليوم نسك واحد فكان المتروك اقل الا ان يكون المتروك
اكثر من النصف فحينئذ يلزمه الدم لوجود ترك الاكثر وان ترك رمي جمرة العقبة في
يوم النحر فعليه دم لانه ترك كل وطيفة هذا اليوم رميا وكذا اذا ترك الاكثر منها
وان ترك منها حصاة او حصاتين او ثلثا نصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ دما
ببعض ما شاء لان المتروك هو الاقل فتكفيه الصدقة ومن اخر الحلق حتى مضت
ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذا اذا اخر طواف الزيارة وقال لا شيء عليه في
الوجهين وكذا الخلاف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي
ونحر لفارن قبل الرمي والحلق قبل اذ به لهما ان مافات مستدرك بالقضاء
الشمس فانه ذكر في الايضاح ولو ابطأ الامام بعدما غربت الشمس جاز للناس ان يدفعوا
لانه اذا غربت الشمس جاء وقت الدنع فلا يتركون السنة وان ترك الامام وان عاد
قبل غروب الشمس حتى افاض مع الامام ذكر الكرخي رحمه الله في مختصرة
ان الدم يسقط عنه لان الواجب عليه الافاضة مع الامام بعد غروب الشمس فقد
تدارك ذلك في وقته ومن اصحابنا من يقول لا يسقط عنه الدم ههنا ايضا لان استدامة
الوقوف قد انقطع بذهابه ورجوعه لا يصير وقوفه مستداما بل مافات عنه لا يمكنه
تداركه فلا يسقط عنه الدم كذا في المبسوط وذكر الامام الاسبيجاني رحمه الله لان الدم
وجب لفوت الامتداد الى غروب الشمس وبالعود لا يقع التدارك بخلاف ما لو طاف
جنبائهم اعاده لان التدارك قد حصل فبطل عنه الدم .

قوله لان الجنس متحد كما في الحلق فانه اذا حلق ربع الرأس في غير اوانه يجب الدم

ولا يجب مع القضاء شيء آخر وله حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من قدم نسكا على نسك فعليه دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو موقت بالمكان كالا حرام فكذا التأخير عن الزمان فيما هو موقت بالزمان فان حلق في ايام النحر في غير الحرم فعليه دم ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله لا شيء عليه قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الصغير قول ابي يوسف في المعتسر ولم يذكره في الحاج وقبل هو بالاتفاق لان السنة جرت في الحج بالخلق بمنى هو من الحرم والاصح انه على الخلاف هو يقول الحلق غير مختص بالحرم لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالحد بيبة وحلقوا في غير الحرم ولهما ان الحلق لما جعل محلا صار كالسلام في آخر الصلوة فانه من واجباتها وان كان محلا فاذا صار نسكا اختص بالحرم كالذبح وبعض الحد بيبة من الحرم فلعلمهم حلقوا فيه

واذا حلق كله لا يجب الا دم واحد وكذا قص اظافر يد واحدة يوجب الدم وقص الاظافر كلها لا يوجب الا دم واحد اعلم انه لا يبعد ان يكون ترك البعض موجبا للدم ولا يجب بترك الكل الا دم واحد والترك اما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي •

قوله ولا يجب مع القضاء شيء آخر كما لو اخر الصلوة عن وقتها ولا يبي حنيفة رح ان التأخير

عن المكان يوجب الدم كالا حرام اذا اخره عن الميقات فكذا التأخير عن الزمان والجامع

بينهما ان التأخير نقصان ونقائص الحج يجبر بالدم على ان تأخير الواجب في ايجاب الجبر

ملحق بتركه كذا خبر الواجب ملحق بترك الواجب في ايجاب سجود السهو في الصلوة

والجواب عن قولهما انه لا يجب مع القضاء شيء آخر لانه اخر ركنا من اركان الحج فيلزمه

القضاء مع جبر النقصان كما لو اخر ركنا من اركان الصلوة يلزمه القضاء مع سجدة السهو

فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه
وعند ابي يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان دون الزمان وعند زفر
يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق التضمن بالدم اما لا يتوقت
في حق التحلل بالاتفاق والتقصير والحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالاجماع لان اصل
العمرة لا يتوقت به بخلاف المكان لانه موقت به *

قال فان لم يقصر حتى رجع وقصر فلا شيء عليه في قولهم رحمهم الله جميعا
معناه اذا خرج المعتمر ثم عاد لانه اتي به في مكانه فلا يلزمه ضمائه

قوله فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله
المكان هو الحرم والزمان ايام النحر وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يختص بهما
وقال محمد رحمة الله تعالى عليه يختص بالمكان دون الزمان لان اختصاص
المناسك بالمكان فوق اختصاصها بالزمان لان جميع المناسك مختصة بما كانها
ومن المناسك ما يقع قضاء في غير وقتها فيعتبر المكان ولا يعتبر الزمان ولا ابي يوسف
رحمة الله تعالى عليه ان الحلق تحلل وخروج عن العباداة والخروج انما يقع
بما يضاد الركن وما يضاده لا يختص بواحد منهما ولا ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه
ان اركان الحج مختصة بالزمان بدليل انه لو وقع في غير وقتها يقع قضاء لاداء وقوله انه
خروج عن العباداة قلنا نعم ولكنه منهي له فاعتبرنا من حيث انه منهي
وبهذا الاعتبار ينزل الحلق ههنا منزلة السلام في باب الصلوة في المعنى الذي
شرع له فاذا اُخِرَ عن الزمان والمكان فقد تمكن النقص فوجب جبره بالدم

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب عليه دم واحد

قوله فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان قال العلامة حافظ الدين النسفي رح
اختلفت عبارات المشايخ في هذه المسئلة فذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير
قارن حلق قبل ان يذبح فعليه دمان وقال ليس عليه الا دم القران لان تأخير النسك
عن وقته يوجب الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وههنا لما حلق قبل ان يذبح ترك
الترتيب بتقديم هذا وتأخير ذلك وهو جنابة واحدة ودم آخر للقران وعندهما لا يجب
الاول وذكر محمد رحمه الله في رواية الجامع الصغير قارن حلق قبل الذبح فعليه دمان
دم للحلق قبل الذبح ودم للقران وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليه الا دم
القران وقال الفاضل الامام فخر الدين رحمه الله اتفقوا على وجوب دم واحد وهو
دم القران لتحقق سببه ثم عنده يجب دم آخر بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما لا يجب
بسبب التأخير شي وقال بعضهم دم القران واجب اجماعا ويجب دم آخر ايضا اجماعا
بسبب الجنابة على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح فاذا حلق قبل الذبح فقد صار
جائزا على احرامه ويجب دم آخر بتأخير الذبح عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما
واليه مال صاحب الهداية حين قال فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحاق في
غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب دم واحد وهو
الاول ولا يجب بسبب التأخير شي ومن خطأ صاحب الهداية فقد غفل عن هذه الرواية
ثم قال العلامة النسفي ولي اشكال على جميع ما ذكره لان جنابة القارن مضمونة
بالدمين فينبغي على ما ذكره صاحب الهداية ان يجب خمسة عنده وثلاثة عندهما
فلت وقع اختيار صاحب الهداية على قول البعض وهوان الحلق جنابة بالاجماع وتأخير

وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير شيء على ما قلنا والله تعالى اعلم بالصواب .

الذبح ايضا جناية عند ابي حنيفة رحمه الله فتجب ثلاثة دماء عنده ودمان عندهما دم للحلق قبل او انه ودم للقران وقول العلامة النسفي رح ينبغي ان تجب خمسة عنده وثلاثة عندهما ليس بوارد لان الحلق وان كان جناية على الاحرام عند هؤلاء لكنه جناية بالنسبة الى احرام الحج دون احرام العمرة لان افعال العمرة قد تمت ولم يبق عليه شيء منها الا الخروج من الاحرام وذلك بالحلق لكنه اخر تحريزا عن وقوعه جناية على احرام الحج فلا يكون الحلق جناية على احرام العمرة بوجه فلا يوجب الادما واحدا وتأخير الذي هو جناية عنده لا تعلق له بالعمرة كما بينا فلا يوجب الادما واحدا ايضا فيجب على قول هؤلاء ثلث دماء عنده ودمان عندهما لا غير ولا يرد ايضا ما ذكره على قول العامة ان يجب عنده ثلث دماء لانه لما ثبت ان الحلق ليس بجناية عندهم وان الجناية تأخير الذبح لا غير والذبح من مناسك الحج دون العمرة فكان هذا التأخير جناية واحدة ولا يكون جنايتين بوجه فلا يجب به الادم واحد وهو الصحيح رواية ومعنى أما الرواية فما ذكره العلامة النسفي رحمه الله وفي الجامع المحبوبي عليه دمان دم للقران ودم للحلق قبل الذبح وقال ليس عليه الادم القران وقال شيخ الاسلام خواهرزاده رحمه الله تعالى في مبسوطه عليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى احدهما دم القران والاخر دم الجناية على احد الاحرامين لانه خرج عن احد الاحرامين بالحلق على سبيل التمام فيكون جناية على الاخر ولم يجب بتأخير الذبح عن الحلق شيء لان هذا ليس بتأخير عن وقته لان ايام النحر وقته ولم يؤخر عنها انما ترك ترتيب الذبح على الحلق وترك ترتيب الذبح لا يوجب الدم عنده كما لو قدم الطواف على الحلق او ترك الترتيب في رمي الجمار لا يلزمه شيء والدم الواجب بالحلق

فصل

اعلم ان صيد البر محرم على المحرم وصيد البحر حلال لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى آخر الآية وصيد البر ما يكون توالده ومثواه في البر وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه في الماء

لا لتركه الترتيب بل لخروجه احد عن الاحرامين على سبيل التمام بالخلق وهو جنائية على الاحرام الاخر فيلزمه الدم لهذا لا لتركه الترتيب واما المعنى فلان المخلق قبل الذبح ليس بجنائية موجبة للدم بنفسه ههنا بالاتفاق اما عندهما فظاهر لانه ما ذون فيه من جهة الشارع فرخص فيه بالنص واما عنده فلان المخلق انما يكون جنائية على الاحرام اذا بقي الاحرام بعده كما وحلق قبل الوقوف وكما في سائر الجنائيات وهنا وان وجب تاخير الذبح لكنه اذا وجد قبله كان مهيا للاحرام في حق غير النساء كما لو وجد بعده حتى حل له لبس المخيط والنظيب والا صطياد فلا يكون جنائية موجبة للدم لان ما هو منه يلا يعد جنائية بنفسه لكنه لما كان مستلزما لخير الذبح الواجب من وقته كان جنائية من هذا الوجه فيكون هو موجبا للدم عنده ولا يكون موجبا عندهما وهذا قال محمد رحمه الله تعالى عليه في الرواية دم للقران ودم للمخلق قبل ان يذبح الا ترى ان المفرد لو حلق قبل ان يذبح لم يلزمه شي بالاتفاق لعدم استلزامه تاخير الواجب والله تعالى اعلم بالصواب *

فصل

قوله وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه فيه فيل ما يؤوي الى البحر وتوالده في البر من صيد البر وما يتولد في البحر ويكون في البر كما لضد ع من صيد البحر لان التوالد هو الاصل والكيونة بعد ذلك امر عارض فيعتبر الاصل *

والصيد هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة واستثنى رسول الله صلعم الخمس الفواسق وهي الكلاب العقور والذئب والحدأة والغراب والحية والعقرب فانها مبتدئات بالاذى والمراد به الغراب الذي يأكل الجيف هو المروى عن أبي يوسف رحمه الله
قال واذا قتل المحرم صيدا او دلا عليه من قتله فعليه الجزاء اما القتل فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن نله منكم متعمدا فجزاه الآية نص على الجواب الجزاء واما الدلالة ففيها خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه هو يقول الجزاء تعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبهه دلالة التحلال حللا

قوله والصيد هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة قيد بالممتنع وهو الذي يمنع نفسه عن قصد اليه اما بقوا ثمه الاربع او بحناحيه احتراز عن الدجاج والبط الاهلي وقيد بالمتوحش في أصل الخلقة ليدخل فيه الحمام المسرول والطبي المستأنس ويخرج الابل والغنم المتوحشة لما ان التوحش أصلي في الحمام المسرول والطبي والاستيناس عارض وبالعارض لا يتبدل حكم الاصل وفي الابل المتوحشة انعكس الحكم لانعكاس العلة فان الاستيناس فيها أصلي والتوحش عارض فلا يثبت لها حكم الصيد باعتبار العارض ولا ينتقض هذا بالجرح الاطراري في حقها كما في الصيد لانا نقول الذبح الاطراري غير مختص بالصيد فان ذلك دائر مع الضرورة لا مع الصيدية حتى ان الشاة والبعر اذا وقعت في البئر فلم يمكن ذبحه فان هنا ك يقوم الجرح مقام الذبح وهو ليس بصيد واذا اخذ الصيد وهو حي لا يحل بدون الذبح الاحتباري **قوله** فاشبهه دلالة التحلال حللا قوله حللا ليس بقيد فان الدال اذا كان حللا لا يضمن في صيد الحرم وان كان المدلول محرما وفي المحيط حلل دل محرما على صيدوا التحلال في الحرم فقتل المحرم الصيد فليس على الدال الجزاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحو وقال في الهاروني عليه نصف قيمته ويدل عليه اطلاق قوله ولو كان الدال حللا في الحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا انه لا التزام من جهته

(كتاب الحج - باب الجنایات - فصل)

ولنا ما روينا من حديث ابي قتادة رضي الله عنه وقال عطاء رحمه الله اجمع الناس على ان على الدال الجزاء ولان الدلالة من محظورات الا حرام ولا نه تفويت الا من على الصيد اذ هو من بتوحشه وتواريه فصار كما لا تلاف ولان المحرم باحرامه التزم الامتناع عن التعرض فيضمن بترك ما التزمه كالمودع بخلاف الحلال لانه لا التزام من جهته على ان فيه الجزاء على ما روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه والدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد وان يصدقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على المكذب ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شي لما قلنا وسواء في ذلك العامد والناسي لانه ضمان يعتمد وجوبه لا تلاف

قوله ولنا ما روينا من حديث ابي قتادة رضي الله تعالى عنه اي في باب الا حرام **قوله** اجمع الناس على ان على الدال الجزاء فعلى هذا كان ما روي عن ابن عمر ليس على الدال الجزاء محمولا على ما اذا دل ولم يقتله المدلول حتى يوافق قوله قول سائر الصحابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي المنشور ولو امره بقتله ينبغي ان يضمن الجزاء وعلى هذا لو اعار المحرم سكينا من غيره ليقتل صيدا فان لم يكن مع ذلك الغير ما يقتل به الصيد فعلى المعبر الجزاء وان كان معه ما يقتل به الصيد فلا شيء على المعبر لان تمكنه من قتله لم يكن باعارة السكين **قوله** وان يصدقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره فالجزاء على ذلك الغير الذي صدقه وان كانت دلالة ذلك الغير بعد دلالة الاول المكذب وبه صرح في المبسوط فقال فالجزاء على الدال الثاني دون الاول وفيه قيود اخر سوى هذين المذكورين احدهما ان يتصل القتل بهذه الدلالة والثاني ان الجزاء انما يجب على الدال اذا اخذ المدلول الصيد والدال محرم فاما اذا حل من احرامه قبل ان يأخذ المدلول فلا جزاء على الدال لان فعله انما يتم جنايته

فأشبه غرامات الأموال والمبتدئ والعائد سواء لأن الموجب لا يختلف
والجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن يقوم الصيد في المكان
الذي قتل فيه أو في أقرب المواضع منه إذا كان في بر

عند بقاء أحرامه إلى وقت القتل الآخر أن قتل الغير بدلالته لا يكون أكثر تأثيراً من
قتله بنفسه ولو قتل بنفسه لم يلزمه شيء فكذا إذا أخذه غيره بدلالته والثالث أن يأخذه
المدلول قبل أن ينفلت الصيد حتى أنه لو صدقه فلم يقتله حتى انثنت ثم أخذه بعد
ذلك فقتله لأشياء على الدال لأن ذلك بمنزلة جرح اندمل كذا في المبسوط
قوله فأشبه غرامات الأموال أي في وجوب الضمان في العمد وفي الخطأ لا في كيفية الضمان
فإن المصوم مدخل في هذا الضمان والمحرم أن إذا اشتركا في قتل صيد واحد فعلى كل واحد
منهما جزاء كامل بخلاف ما إذا اشتركا في اتلاف شاة الغير مثلاً فعلى كل واحد منهما
نصف القيمة والذي قلنا من عدم الاتراق بين العمد والخطأ قول عمرو عبد الرحمن
بن عوف وسعد بن عوف رضي الله عنهم وقال ابن عباس رضي الله عنه ليس على المحرم
في قتل الصيد خطأ جزاء وذكر الأمام السبجاني رحمه الله وبه أخذ داود الأصماني
رحمه الله إظهار قوله تعالى فمن قتل منكم متعمداً فالتقيد بالعمدية ينفي وجوبه عند
مد معها ولنا أنه ضمان يعتمد وجوبه إلا تلاف فاستوى فيه العمد وغيره كغرامات
الأموال وهذه كفارة تجب جزاء للفعل فيجب على المخطئ ككفارة القتل والتقييد
بالعمدية ليس للجزاء بل للوعيد المذكور في آخر الآية بقوله ليدوق وبال أمره وهذا
الوعيد على العمد دون المخطئ على أن ذكر العمد للتنبيه إذ الدلالة قامت على أن
صفة العمدية في القتل يمنع وجوب الكفارة ليمحض الحظرية والكفارة دائرة بين
العبادة والعقوبة فلا يناط بالمحظور المحض فدكر هنا للتنبيه على أنه لما وجبت
الكفارة على العمد لأن يجب على المخطئ أولى والمبتدئ والعائد سواء

(كتاب الحج - باب الجنایات - فصل)

فيقومه ذوا عدل ثم هو مخير في الفداء ان شاء ابتداء بهاديا وذبحه ان بلغت
هدبا وان شاء اشترى به اطعاه او تصدق على كل مسكين نصف صاع من برا وصاعا

وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول لا يجب الجزاء على العائد وهو قول داود ولكن يقال له
اذهب فينتقم الله منك لظاهر قوله تعالى ومن عاد فلينتقم الله منه ولنا ان ضمان الاتلاف
لا يختلف بالابتداء والعود اليه فان جناية العائد اظهر والمراد بالآية ومن عاد بعد العلم
بالحرمة كما في آية الربوا ومن عاد فوليک اصحاب النار اي ومن عاد الى المباشرة بعد
العلم بالحرمة لان يكون المراد به العود الى القتل بعد القتل.

قوله فيقومه ذوا عدل اي يقومانه من حيث نفس الصيد لا من حيث الصفة
ذكر في المبسوط في احرباب جزاء الصيد واذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه الكفارة
قيمته من غير معلم لان وجوب الجزاء باعتبار معنى الصيدية وكونه معلما صفة
عارضة ليست من الصيدية في شيء لان معنى الصيدية في تنفره وبكونه معلما ينتفض
ذلك لان توحشه يقل اذا كان معلما فلا يكون معنى زائدا في الجزاء بخلاف
ما اذا كان مملوكا لانسان فان متلفه يغرم قيمته معلما لان وجوب القيمة هناك
باعتبار المالية وما ليته بكونه منتفعا به وذلك بزاد بكونه معلما وكذلك الحمامة
تجبي من موضع كذا ففي ضمان قيمتها على المحرم لا يعتبر ذلك المعنى وفي ضمان
قيمتها المعتاد يعتبر فاما اذا كانت تصوت وازداد قيمتها بذلك ففي اعتبار ذلك في
الجزاء روايتان في احدهما لا يعتبر لانه ليس من معنى الصيدية في شيء وفي رواية
اخرى يعتبر لانه وصف ثابت باصل الخلقة بمنزلة الحمام اذا كان مطوقا
قوله ثم هو مخير اي الفاعل وقال محمد والشافعي رح يجب في الصيد النظيف والاختلاف

من تمر او شعير وان شاء صام على ما نذكرو قال محمد والشافعي يجب في الصيد
النظير فيما له نظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي البربوع جفرة
وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم

في هذه المسئلة في فصول احدها هذا وهوان الواجب على المحرم القابل قيمة الصيد
في الموضع الذي قتله فيه عند ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي
رحمهما الله يجب النظير فيما له نظير من النعم الذي يشبهه في المنظر لا في القيمة
والثاني ان الذي الى الحكمين تقويم الصيد فاذا ظهرت قيمته فالخيار للمحرم بين
التكفير بالهدي والاطعام والصيام في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله
وعند محمد رحمه الله الخيار الى الحكمين واذا عينا نوعا عليه يلزمه التكفير به بعينه
والثالث يجوز للمحرم ان يختار الصوم مع القدرة على الهدي والاطعام عندنا لقوله تعالى
او عدل ذلك صياما وحرف او للتخيير وعلى قول زفر رحمه الله لا يجوز له الصيام مع قدرة
التكفير بالمال وقاس بكفارة اليمين وهدى المنعة والقران وقال حرف اولا ينفي الترتيب
في الواجب كافي قطاع الطريق او يقطع ايديهما الآية ولكن هذا خلاف الحقيقة والتمسك
بالحقيقة واجب حتى يقوم دليل المجاز و قياس المصوص على المنصوص باطل
والرابع اذا اختار الطعام فالمعتبر قيمة الصيد يشتري به الطعام عندنا وعند الشافعي رحمه الله
المعتبر قيمة النظير وهو قول محمد رحمه الله بناء على اصلهما ان الواجب هو النظير
والخامس اذا اختار الصيام صام مكان كل نصف صاع يوما عندنا وعند الشافعي رحمه الله يصوم
مكان كل صديوما وهذا بناء على الاختلاف في طعام الكفارة لكل مسكين عندنا يتقدر
بنصف صاع وعنده بمد كذا في المبسوط .

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة لان القيمة لا تكون نعماء واصحابه رضي الله عنهم
 اوجبوا النظر من حيث الخلقة والمنظر في النعماء والطبي وحمار الوحش والارنب
 على ما بينا وقال صلى الله عليه وسلم الضبع صبد وفيه شاة وما ليس له نظير عند
 محمد رحمه الله تجب القيمة مثل العصفور والحمام واشباههما واذا اوجبت القيمة
 كان قوله كقولهما والشافعي رحمه الله يوجب في الحمامة شاة ويثبت المشابهة
 بينهما من حيث ان كل واحد منهما يعب ويهدر ولابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه فحمل على
 المثل معنى لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد لكونه مرادبا لاجماع

قوله ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة فالله تعالى اوجب المثل مقبدا بالنعم
 حيث قال فجزاء مثل ما قتل من النعم نقديرة فعليه جزاء من النعم مثل المقتول
 فمن قال انه مثله من الدراهم فقد خالف النص **قوله** واذا اوجبت القيمة كان قوله
 كقولهما اي من حيث ان الوجوب بالقيمة يعتبر قيمة الصبد لان يكون الخبر للفاصل
 في ان تجعل القيمة هديا او طعما او صوما وانما الخيار فيه الى الحكمين عنده
قوله ولابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ان المثل المطلق هو المثل صورة
 ومعنى ولا يمكن الحمل عليه والنص اوجب المثل والمثل المطلق في الكتاب والسنة
 واجماع الامة والمعقول مقيد بالصورة والمعنى او بالمعنى بلا صورة اما الصورة بلا معنى فلا
 ولا يمكن الحمل على الاوان بالاجماع فحمل على الثاني لكونه معهودا في الشرع
 كما في حقوق العباد قال الله تعالى فجزاء مثل ما قتل وقال الله تعالى فاعتدوا عاهه بمثل
 ما اعتدوا عليكم وهذا لان الحيوان لا مثل له من جنسه فان النعماء لا تماثل النعماء
 حتى لا تضمن النعماء بالنعماء فكيف تماثل البدنة النعماء ولو كانت مثالا لها لضمنت بها

اولما فيه من التعميم وفي هذه التخصيص والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش واسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي كذا قاله ابو عبيد والاصمعي رضي الله عنهما والمراد بما روي التقدير به دون ايجاب المعين ثم الخيار الى القاتل في ان يجعله هديا وطعاما او صوما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي رحمهما الله الخيار الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدي يجب انظير عاين ما ذكرنا وان حكما بالطعام او بالصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لهما ان النخير شرع وقال من عليه فيكون الخيار اليه كما في كفارة اليمين

عند الاتلاف ولان القيمة اريدت بهذا النص فيما لا مثل له اجما عا فلم يبق غيره مراد الان المثل من الاسماء المشتركة فلا عموم له،

قوله اولما فيه من التعميم بانه ان قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد عام وقوله تعالى ومن قتله منصرف الى المذكور فكان بانه لا يحكم على سبيل العموم والمثل على سبيل العموم هو المثل من حيث القيمة فان من الصيد مالا مثل له في الخلقة كما لعصفور وما شبه ذلك وضمانه يجب بنص الكتاب فيجب حمل المثل على ما يمكن اثبات التعميم به وهو المثل من حيث القيمة وفيما ذهب اليه محمد والشافعي رحمهما الله تخصيص والاول اولي لانه اكثر فائدة **قوله** والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش اي فعليه الجزاء وذلك قيمة المقتول اذا كان ذلك المقتول من النعم الوحش وان كان اسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي لكن المراد منه هنا الوحشي دون الاهلي لان الجزاء بالقتل انما يجب على المحرم بقتل الصيد **قوله** والمراد بما روي التقدير اي بما روي كل واحد من محمد والشافعي رحمهما الله من اثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم تقدير النظائر لا باعتبار اعيانها بل باعتبار القيمة

ولمحمّد والشافعي رح قوله تعالى بحكم به ذوا عدل منكم هدي الآية ذكر الهدى منصوباً

لانهم كانوا ارباب المواشي فكان ذلك ايسر عليهم من النقود وهو نظير ما قال علي رضي الله عنه في ولد المغرور بفك الغلام بالغلام والجارية بالجارية والمراد القيمة كذا في المبسوط وذكر في الكشف فان قلت فما يصنع من يفسر المثل بالقيمة بقوله تعالى من النعم وهو تفسير للمثل بقوله تعالى هديا بالغ الكعبة قلت قد خبر من اوجب القيمة بين ان يشتري بها هديا او طعاما او يصوم كما خير الله تعالى في الآية فكان قوله من النعم بيا نال الهدى المشتري بالقيمة في احد وجوه التخيير لان من قوم الصيد واشترى بالقيمة هديا فهداه فقد جرى بمثل ما قتل من النعم على ان التخيير الذي في الآية بين ان يجزى بالهدى او يكفره بالطعام او الصوم انما يستقيم استقامة ظاهرة بغير تعسف اذا قوم ونظر بعد التقويم اي الثلاثة يختار ما اذا عمد النظر وجعله الواجب وحده من غير تخيير فاذا كان شيئا لا نظيره قوم حينئذ ثم يخير بين الاطعام والصوم ففيه نبؤ عما في الآية وقرء فجزاء مثل ما قتل برفع جزاء ومثل جميعا بمعنى فعلية جزاء يماثل ما قتل الصيد وهو عندنا بي حنيفة رح قيمة الصيد المأخوذ يقوم حيث صيد فان بلغت قيمته ثمن هدي يخير بين ان يهدي من النعم ما قيمته قيمة الصيد وبين ان يشتري بقيمته طعاما فيعطى كل مسكين نصف صاع من بر وان شاء صام عن طعام كل مسكين يوما وقرء فجزاء مثل ما قتل على الاضافة واصله فجزاء مثل ما قتل بنصب المثل به معنى فعلية ان يجزى مثل ما قتل ثم اضيف كما يقول عجمت من ضرب زيدا ثم من ضرب زيد وقرأ السلمي على الاصل وقد قرأ محمد بن مقاتل فجزاء مثل ما قتل بنصهما بمعنى فليجز جزاء مثل ما قتل بحكم به اي بمثل ما قتل ذوا عدل منكم حكمان عادلان من المسلمين وقالوا فيه دليل على ان المثل القيمة لان التقويم مما يحتاج الى النظر والاجتهاد دون الاشياء المشاهدة (قوله)

لانه تفسير لقوله يحكم به او مفعول لحكم الحكم ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة او فيكون الخيار اليهما قلنا الكفارة عطفت على الجزاء لا على الهدى بدليل انه مرفوع وكذا قوله تعالى او عدل ذلك صياما مرفوع فلم يك فيهما دالة اختيار الحكمين وانما يرجع اليهما في تقويم المتلف ثم الاختيار بعد ذلك الى من عليه ويقومان في المكان الذي اصابه لا اختلاف القيم باختلاف ما مكن فان كان الموضع بر الايباع فيه الصيد يعتبر اقرب الموضع اليه مما يباع فيه ويشترى قالوا الواحد يكفي والمثنى اولى لانه احوط وابتعد عن الغلط كما في حقوق العباد وقيل يعتبر المثنى ههنا بالنص والهدى لا يذبح لا بمكة لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ويجوز الاطعام في غيرها خلا والمشا فعي رحمه الله هو يعتبر بالهدى والجامع التوسعة على سكان الحرم

قوله لانه تفسير لقوله يحكم به لان الهاء في به مجمل لا يدري ما هو ففسر بقوله هديا فكان نصبا على التفسير فيصير كأنه قال يحكم به ذوا عدل منكم بالهدى ثبت ان المثل انما يصير هديا باختياري وحكمه كذا في الجامع الصغير البرهاني **قوله** او مفعول لحكم اي يحكم به حكم هدي **قوله** ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة او اي عطفا على هديا بدليل قراءة عيسى وعمير او كفارة بالنصب قلنا الكفارة عطفت على قوله فجزاء وكذا او عدل ذلك صياما لكونهما مرفوعين وفي الكشف هديا حال عن جزاء فيمن وصفه بمثل لان الصفة خصته فقربته من المعرفة او بدل عن مثل فيمن نصبه او عن محله فيمن جره ويجوز ان ينتصب حالا عن الضمير في به فان قلت بم يرفع كفارة من ينصب جزاء قلت يجعلها خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل او الواجب عليه كفارة او يقدر فعلية ان يجزي جزاء او كفارة فيعطفهما على ان يجزي وقرأ او كفارة طعام مساكين على الاضافة وهذه الاضافة مبينة كأنه قيل او كفارة من طعام مساكين كقولك خاتم فضة بمعنى خاتم من فضة **قوله** ويقومان في المكان

(كتاب الحج ... باب الجنایات ... فصل)

نحن نقول الهدى قرينة غير معقولة فيختص بمكان او زمان اما الصدقة قرينة معقولة في كل زمان ومكان والصوم يجوز في غير مكة لانه قرينة في كل مكان فان ذبح بالكوفة اجزاه عن الطعام معناه اذا تصدق باللحم وفيه وفاء بقيمة الطعام لان الا راقدا تنوب عنه واذا وقع الاختيار على الهدى يهدي ما يجزيه في الاضحية لان مطلق اسم الهدى منصرف اليه وقال محمد والشافعي رح يجزي صغار النعم فيها لان الصحابة رضي الله عنهم اوجبوا اعانها وجفرة وعن ابي حنيفة وابي يوسف يجوز الصغار على وجه الاطعام يعني اذا تصدق واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم الملتف بالطعام عندنا لانه هو المضمون فتعتبر قيمته واذا اشترى بالقيمة طعاما تصدق على كل مسكين نصف صاع من برا وصاعا من تمر او شعير ولا يجوز ان يطعم لمسكين اقل من نصف صاع لان الطعام المذكور ينصرف الى ما هو المعهود في الشرع وان اختار الصيام يقوم المقتول طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من برا وصاع من تمر او شعير يوما لان تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن اذ لا قيمة للصيام فقد رناه بالطعام والتقدير على هذا الوجد

الذي اصابه وكذلك يعتبر الزمان الذي اصابه فيدلان القيمة تختلف باختلاف الازمنة ايضا **قوله** ونحن نقول الهدى قرينة غير معقولة يختص بزمان او مكان وانما اختص الهدى بالحرم ليصير قرينة لا لتوسعه سكان الحرم ولهذا لو اريقت خارج الحرم وتصدق بلحمها على فقراء الحرم لا يجوز **قوله** فان ذبح بالكوفة اجزاه عن الطعام كما في كفارة اليمين اذا كسا عشرة مساكين يوما واحدا جاز عن الطعام اذا كانت قيمة ما اصاب كل مسكين نصف صاع من بر ولا يجزيه عن الاطعام ايضا الا اذا اصاب كل مسكين من اللحم ما تبلغ قيمته قيمة نصف صاع **قوله** واذا وقع الاختيار اي اختيار الفاتل او الحكمين على حسب الاختلاف **قوله** واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم الملتف عندنا وعند محمد والشافعي رحمهم الله يقوم بالنظير بناء على ان الواجب الا صلي هو النظير عندنا وما عندنا قيمة الصيد *

معهود في الشرع كما في باب القديّة فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو
 مخيران شاء تصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا لان الصوم اقل من يوم
 غير مشروع وكذلك ان كان الواجب دون طعام مسكين يطعم قدر الواجب
 او يصوم يوما كاملا قلنا ولو جرح صيدا او نتف شعرة او قطع عضوا منه
 ضمن ما نقصه اعتبار البعض بالكل كما في حقوق العباد ولو نتف ريش طائر او قطع
 قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كما ملأ لانه فوت عليه الامن بتفويت
 آلة الامتناع فيغرم جزاءه ومن كسر بيض نعامة فعليه قيمته وهذا مروي عن علي
 وابن عباس رضي الله عنهما ولا نه اصل الصيد وله عرضة ان يصير صيدا فنزل
 منزلة الصيد احتياطا ما لم يفسد فان خرج من البيض فرخ ميت فعليه قيمته
 وهذا استحسان والقياس ان لا يغرم سوى البيضة لان حيوة الفرخ غير معلوم
 وجه الاستحسان ان البيض معد ليخرج منه الفرخ الحي والكسر قبل اوانه سبب
 لموته فيحال به عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن ظبية فالقت جنينا ميتا وماتت

قوله معهود في الشرع كما في القديّة عهد في الشرع اقامة نصف صاع من حنطة مقام
 صوم في باب القديّة كما في الشيخ الفاني وكذا اذا وصى بقديّة الصيام **قوله** فخرج من
 حيز الامتناع هو قد يكون بالطيران او بالعدو او بالدخول في الحجر **قوله** ومن كسر
 بيض صيد فعليه قيمته اي قيمة البيض لانه معد ليكون صيدا فا عطي له حكم الصيد في
 ايجاب الجزاء على المحرم بافساده كما ان الماء في الرحم جعل كالولد في حكم العتق
 والوصية يؤيده قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ليلونكم الله بشيء من الصيد تناولوه
 ايدكم وروما حكم قبل تناولها لا يدي البيض **قوله** ما لم يفسد احتراز عن بيضة مذرة
 فانه لا شيء في كسرها **قوله** فان خرج من البيضة فرخ ميت فعليه قيمته حيا اي اذا علم
 حيوته او لم يعلم حاله اما اذا كان علم انه كان ميتا قبل الكسر لا ضمان عليه (قوله)

فعليه قيمتهما وليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور وقال صلى الله عليه وسلم يقتل المحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والحية والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقبل المراد بالكلب العقور الذئب أو يقال إن الذئب في معناه والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف ويخلط لانه يبتدىء بالأذى أما العقوق فغير مستثنى لانه لا يسمى غراباً ولا يبتدىء بالأذى وعن أبي حنيفة رحمه الله أن الكلب العقور وغير العقور والمعتانس والمتوحش منهما سواء لأن المعتبر في ذلك الجنس وكذا الفأرة الأهلية والوحشية سواء والضب واليربوع ليسا من الخمس المستثناة لانهما لا يبتدئان بالأذى وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقرادشي^٤ لانهما ليست بصيود

قوله فعليه قيمتهما هذا بخلاف ما إذا ضرب بطن امرأة فالقت جنيماً ميتاً وماتت الام لما وجب ضمان الام لم يجب ضمان الجنين لان الجنين في حكم النفس من وجه وفي حكم الجزء من وجه والضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط فلا يجب في موضع الشك ما جزاء الصيد فمبني على الاحتياط فترجح جهة النفس في الجنين فلهذا وجب جزاؤهما فان قيل فعلى هذا كان ينبغي ان يضمن قيمة البيض والفرخ فلنا البيض انما يضمن لكونه معداً للفرخ ولهذا لا يضمن البيضة المذرة تاماً ضمن الفرخ لم يضمن البيض **قوله** وليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور المذكور في الرواية سبع وفي الحديث خمس لانه ذكر في بعض الروايات الذئب مكان الكلب العقور أو الذئب في معناه وذكر في بعض الروايات الغراب مكان الحدأة أو الغراب في معناه فلذلك ذكر في الرواية المبع وفي الحديث

وليست بمتولدة من البدن ثم هي مؤذية بطبا عها والمراد بالنمل السوداء
او الصفراء الذي يؤذي وما لا يؤذي لا يحل قتلها ولكن لا يجب
الجزاء للعلة الاولى ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كف من الطعام
لانها متولدة من التفت الذي على البدن وفي الجا مع الصغير اطعم شيئا
وهذا يدل على انه يجزيه ان يطعم مسكينا شيئا يسيرا على سبيل الاباحة
وان لم يكن مشبعاً ومن قتل جرادة تصدق بما شاء لان الجرادة من صيد البر
فان الصيد مما لا يمكن اخذه الا بحيلة ويقصد به الاخذ وتمريرة خير من جرادة

الخمس وقوله عليه السلام يقتلن او يقتل بيان لا باحة القتل لاحقيقة الاخبار والالزام
الخلف في كلام صاحب الشرع فان قيل كيف خص عموم قوله تعالى ولا تقتل
الصيد وانتم حرم بهذا الحديث وهو خبر واحد قلنا خص هذا العام ابتداء بالنص القطعي
وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر لانه لما جهل النار ينحى يجعل كانهما وردا
معا فيجعل مخصصا له فبعد ذلك يجوز تخصيصه بالقياس فكيف بالخبر الواحد ونقول
وهو الوجه ان هذا الحديث مشهور وليس بخبر الواحد كما ذكر في الاسرار فتجوز الزيادة
به على كتاب الله تعالى *

قوله وليست بمتولدة من البدن احتراز عن القملة فان قتلها شيئا **قوله** وما لا يؤذي
لا يحل قتلها روي انه عوتب بعض الانبياء عليه السلام باحراق قرية نمل **قوله** للعلة
الاولى وهي انها ليست بصيود **قوله** ومن قتل قملة تصدق بما شاء ككسرة خبز
هذا اذا اخذه من بدنه فقتلها واما اذا كانت القملة ساقة على الارض فقتلها فلا شيء
عليه كما في البرغوث هذا في القملة الواحدة واما في الثنتين او الثلت كف من حنطة
وفي الزيادة على الثلث نصف صاع من حنطة ولو القى ثيابه في الشمس ليقتل
القمل حرا لشمس فمات القمل فعليه من الجزاء نصف صاع من حنطة اذ كان القمل

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

لقول عمر رضي الله عنه تمره خير من جرادة ولا شيء عليه في ذبح السلحفاة لانه من
الهوام والحشرات فاشبه الخنافس والوزغات ويمكن اخذه من غير حيلة وكذا لا يقصد
بالاخذ فلم يكن صيدا ومن حلب صيد الحرم فعليه قيمته لان اللبن من اجزاء الصيد
ما شبه كله ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الاجزاء الا
ما استثناه للشرع وهو ما عددناه وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الاجزاء لانها جبلت
على الا يذاع فدحت في لفواسق المستثناة وكذا اسم الكلب يتناول السباع باسرها لغته
ولنا ان السبع صيد لتوحشه وكونه مقصودا بالاخذ اما للجلدها ولبصطا دبه او لدفع اذاه

كثيرا او ما لو اتي توبه ولم يقصد به قتل القمل فمات القمل من حر الشمس فلا شيء
عليه كذا في المبسوط

قوله لقول عمر رضي الله عنه تمره خير من جرادة يقصد ذاب السبعين ان ادل حصص اصابر
جراد كثيرا في احرارهم فجعلوا يتصدقون ما كان كل جراد يد رهم فقال عمر اري
دراهمكم كثيرة يا اهل حمص تمره خير من جرادة وعن ابي يوسف رحمه الله في قتل
القنفذ وايتان في احدي الروايتين هونوع من الفأرة وفي رواية جعل كالبربوع كذا في المبسوط
قوله كالسباع اي كسباع البهايم كالاسد والنمر والفهد وقوله ونحوها اي كسباع الطائر
كالبازي والصفوان مطلق السباع يقع على سباع البهايم **قوله** وكذا اسم الكلب
يتناول السباع باسرها لغته بمعنى ان الكلب اسم لما يتكئب اي يشتد لا ان يكون
المراد منه الكلب المعروف فانه اهلي ولبس بصيد ولا يحرم على المحرم اخذه
فعلى هذا اسم الكلب يتناول الاسد والنمر وغيرهما الا ترى انه عليه السلام حين دعا
على عتبة بن ابي لهب فقال اللهم سلط عليه كلبا من كلابك افترسه اسد بدعائه
ولنا قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم واسم الصيد يعم الكل لانه سمي به لتفرد

والقياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العد دوا سم الكلب لا يقع على السبع عرفا والعرف املك ولا يجاوز قيمته شاة وقال زفر رحمه الله يجب با لغة ما بلغت اعتبارا بما كول اللحم ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الضبع صيد وفيه الشاة ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذوم من هذا الوجه لا يزاد على قيمة الشاة ظاهرا واذا صال السبع على المحرم فقتله لاشي عليه وقال زفر رح يجب

واستباحته وبعده عن ايدي الناس وذلك موجود فيما لا يترك لحمه ولان حرمة الصيد ثبتت بالا حرام والحرم تعظيما للحرم والا حرام لا لكونه مأكولا حتى الحق النبات في الحرم بالصيد فصارا لما كول فيه وغير الماكول سواء

قوله والقياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العدد فان قيل انكم الحقتم بالخمس خبرها ايضا فلنا الحقنا بهما هو في معناها من كل وجه بطريق الدلالة واما القياس على الخمس الفواسق بعلة الايذاء فمتعذر لان اذى الخمس الفواسق متعدد لئلا نها نتعش بسن اظهرنا فالذنب يقرب من مواشينا والحدأة نعش بالاختطاف والفأرة عبثها من طعام العباد ولا كذا الغراب والعقرب يلدغ من يتخذة ولما اوتينا والسبع بالبعد منا فلم يكن اذاه متعد يا لينا غا لبنا فلم يكن نظير الخمس الفواسق فالاحاصل ان الشافعي رحمه الله اعتبر نفس الاذى ونحن اعتبرناه بصفة التعدي اليها كما اعتبر نفس الكفر في اباحة القتل ونحن نعتبر الكفر المفضي الى الخراب **قوله** والعرف املك اي اضبط لصاحبه واقوى افعل من المملك كان يملكه وبمسكه ولا يحيله الى الآخر كذا في المغرب **قوله** ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذوم هذا الان وجوب الجزاء فيه باعتبار معنى الصيدية لا باعتبار عينه اذ هو غير ما كول وباعتبار معنى الصيدية يكون مرتكبا محظورا حرامه فلا يلزمه اكثر من شاة كسائر محظورات الاحرام ووجوب الجزاء في ما كول اللحم باعتبار عينه لانه افسد لحمه بفعله فتجب قيمته بالغة

اعتباراً بالجمل الصائل ولنا ما روي عن عمر رضى الله عنه قتل سبعاً واهدى كباشاً وقال
 انا ابتدأناه ولان المحرم ممنوع عن التعرض لا عن دفع الاذى ولهذا كان ما ذونا في دفع
 المتوهم من الاذى كما في الفواسق فلا يكون ما ذونا في دفع المتحقق اولى ومع
 وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء قتاله بخلاف الجمل الصائل لانه لا اذن له من
 صاحب الحق وهو العبد وان اضطر المحرم الى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء لان الاذن مقيد
 بالكفارة بالنص على ما تلونا من قبل ولا بأس للمحرم ان يذبح الشاة والبقرة
 والبغير والدجاجة والبط الاهلي لان هذه الاشياء ليست بصيود لعدم التوحش والمراد
 بالبط الذي يكون في المساكن والحياض لانه الوفاء باصل الخلقة ولو ذبح حماماً
 مسرولاً فعليه الجزاء خلافاً لما لك رحمه الله الوفاء مستأنساً ولا يمتنع بجناحيه لبطونهم وضه

ما بلغت ولان زيادة القيمة في الفهد والنمر والاسد لما يقصد به من التماخيا مساكه
 والتمهي به وذلك لا يتعلق بكونه صيداً اولاً لانه محارب مؤذ وكل ذلك غير معتبر في حق
 المحرم فلا يجب الضمان به

قوله اعتباراً بالجمل الصائل الجمل اذا صال على انسان فقتله الموصول عليه تجب قيمته
قوله قال انا ابتدأناه في هذا التعليل بيان ان الدابة اذا كانت من السبع لا يوجب شيئاً لانه
 لو كان الوجوب ثابتاً في الحالين لما حل التخصيص لان السكوت عن البيان في موضع
 الحاجة اليه لا يجوز خصوصاً بعلّة زائدة مفيدة للتخصيص فلو لا الزيادة لعمت فلما خص
 وسكت في موضع الحاجة صار بياناً على ان حكم المسكوت عنه بخلاف ما بين ولا يدخل
 على ما ذكرنا قتل المحرم القمل فانه يوجب الجزاء عليه وان كان يؤذيه لانه انما يضمن
 بقتلها لمعنى قضاء التفت بازالة ما ينمو من بدنه عن نفسه ولهذا اذا وجدها على الطريق
 فقتلها لا ضمان عليه لانها مؤذية **قوله** ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب
 اي الاذن المطلق بخلاف المضطر فان الاذن في حقه مقيد بالكفارة بالنص وهو

ونحن نقول الحمام مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه وان كان بطيء النهوض والاستيناس عارض فلم يعتبر وكذا اذا قتل طيبا مستانسا لانه صيد في الاصل فلا يبطله الاستيناس كما ليعبر اذا ند لاي اخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم واذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل اكلها وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانقل فعله اليه ولنا ان الذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام فلا تكون ذكاة كذبيحة المجوسي

قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك واما الاذن عند الاذى فثبت مطلقا بقوله عليه الصلوة والسلام خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم بلا جزاء فلا يجب الضمان عليه والآية وان وردت في الحلق لكن بمعنى الاضطرار للحقتا المضطر به دلالة

قوله ونحن نقول الحمام مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه اي جنس الحمام مستوحش فكان صيدا وان كان نوع منه مستانسا فلا يعتبر العارض **قوله** وقال الشافعي رحمه الله يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانقل فعله اليه وهكذا ذكر في الايضاح وما ذكر في المبسوط يدل على انه لا فرق عنده بين ما اذا ذبح المحرم لنفسه او لغيره حيث قال لا يحل تناول ما ذبحه المحرم لاحد من الناس وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل للمحرم القاتل تناوله ويحل لغيره من الناس وفي الوجيز الغزالي وما ذبحه المحرم بنفسه فاكله حرام عليه وهل هي ميتة في حق غيره فيه قولان وفي المبسوط وحجته في ذلك ان معنى الزكوة في تسيل الدم النجس من الحيوان وشرط الحل التسمية تدبا وواجبا على اختلاف الاصلين وذلك يتحقق من المحرم كما يتحقق من الحلال الا ان الشارع حرم التناول على المحرم القاتل بطريق

(كتاب الحج ... باب الجنابات ... فصل)

وهذا لان المشروع هو الذي قام مقام المميز بين الدم واللحم تبسيرا فينبعد من باعدامة
وان اكل المحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله
وقالا ليس عليه جزاء ما اكل وان اكل منه محرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جمعا
لهم ان هذه مبنية فلا يلزمه باكلها الا الاستغفار وصار كما اذا اكله محرم غيره
ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان حرمة باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا باعتبار
انه محظور واحرامه لان احرامه هو الذي اخرج الصيد عن المحللة والذابح
من الاهلية في حق الذكاة فصا حرمة التناول

العقوبة ليكون زجرا له وهذا لا يدل على حرمة التناول في حق غيره كما يجادل المقتول
ظلمنا حيا في حق القاتل حتى لا يرثه وهو ميت في حق غيره وحجتنا في ذلك فوائدنا
ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم سداه قتلا وعرفنا ان هذا الفعل غير واجب للمحل اصلا
قله وهذا لان المشروع هو الذي قام مقام المميز بدليل انه لو ذبح المسلم الحلال ولم يخرج
من المذبح دم اصلا لم يحل اكله وان ذبح المجوسي لا يحل اكله وان خرج منه الدم فعلم ان
المعتبر هو الفعل المشروع القائم مقام المنزف فينبعد من المنزف بان اكله فان قيل يشك على هذا ذبح
شاة الغير بغير اذنه فانه حرام محض حتى انه لو اضرط المسلم بن اكل الميتة واكل مال
الغير كان عليه ان ياكل الميتة لانه لا مال تغر كذا في المحبط فلما انهي عن الذبح اذا كان
لمعنى في الذابح والمذبح كان ذلك نهبا للمعنى في عين الفعل وكان مانعا من ان يكون
المنهي عنه مشروعا واذا كان المنع بالنهي لمعنى بالنالت وهو المالك كان النهي لمعنى في
غيره فلم يصح من الذبح حراما بل الحرمة هناك كانت لصيانة حق المالك حتى
زالت تلك الحرمة باذنه فكان مشروعا في نفسه **قله** وان اكل المحرم الذابح من
ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا لبس عليه جزاء ما اكل

بهذه الوسائط مضافة الى احرامه بخلاف محرم آخر لان تناوله لبس من محظورات
 احرامه ولا باس بان يا كل المحرم لحم صيد اصطادة حلال وذبحه اذا لم يدل
 المحرم عليه ولا امره بصيده خلا لما لك رحمة الله تعالى عليه فيما اذا اصطاده
 لاجل المحرم له قوله صلى الله عليه وسلم لا باس باكل المحرم لحم صيد

بريد به اذا اكل بعد ما دى جزاه اما اذا اكل قبل ان يؤدي جزاه دخل ضمان ما اكل في الجزاء
 قوله بهذه الوسائط وهذا لان المحل انما صار ميتة بحرمة قتله وحرمة قتله بسبب
 خروج الصيد عن المحلية والذابح عن الاهلية وذلك بسبب الاحرام فاستند حرمة
 تناول هذه الميتة الى احرامه بهذه الوسائط فجاز اضافة حرمة اكل هذه الميتة الى الاحرام لان
 الحكم كما يضاف الى العلة يضاف الى علة العلة فقلنا في شراء القريب انه اعتاق لان الشراء علة
 الملك والملك في القريب علة العتق فاضيف الاعتاق الى الشراء بواسطة الملك بخلاف
 تناول ميتة لا يقتله لان حرمة تناول تلك الميتة عليه لادينه لا لاحرامه وبخلاف محرم آخر غير
 القاتل لان حرمة تناوله لبس من محظورات احرام الاكل بل من محظورات احرام
 القاتل فجعل الصيد المقتول حيا في حق القاتل فتناواه يوجب الضمان وهو لحم في حق
 غيره وليس بصيد حقيقة ولا حكما فلا يوجب الضمان ولا يقال ان الحلال اذا ذبح
 صيدا في الحرم فادى جزاه ثم اكل منه لا يلزمه شيء آخر وكذلك المحرم اذا كسر
 بيض صيد فادى جزاه ثم شواه واكله لا يلزمه شيء آخر لانا نقول ان وجوب
 الجزاء هناك باعتبار لا من الثابت بسبب الحرم وذلك للصيد لا للحم وكذلك البيض
 وجوب الجزاء فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر انعدم هذا المعنى يقرر
 ان المقتول بغير حق في حق القاتل كالحي من وجه حتى لا يرث منه وكالميت من وجه

ما لم يصد أو يصاد له ولنا ما روي أن الصحابة رضي الله عنهم تذاكروا اللحم الصيد في حق المحرم فقال صلى الله عليه وسلم لا بأس به واللام فيما روي لام تملك فيحمل على أن يهدي إليه الصيد دون اللحم أو معناه أن يصاد بأمره ثم شرط عدم الدلالة وهذا تنصيص على أن الدلالة محرمة قالوا فيه روايتان ووجه الحرمة حديث أبي قتادة رضي الله تعالى عنه وقد ذكرناه وفي صيد المحرم إذا ذبحه إحلال فعليه قيمته يتصدق بها على الفقراء لأن الصيد استحق إلا من بسبب المحرم قال صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول ولا ينفر صيدها ولا يجزيه الصوم لأنها غرامت وليست بكفارة فاشبه ضمان الأموال وهذا لأنه يجب بتفويت وصف في المحل

حتى تعتق أم ولد دبان قتلت مولاهما فبما يبتني أمره على الاحتياط جعلناه كالحي في حق القاتل وهو جزاء الأحرار فيلزمه بالتناول جزاء آخر وما جزاء صيد المحرم فغير مبني على الاحتياط في الإيجاب لأنه ليس فيه معنى العبادة ولهذا لا مدخل للصوم فيه فلذلك اعتبر نافية معنى المحمية فلا يجب فيه الجزاء كذا في المبسوط.

قوله ما لم يصد أو يصاد له قال مولانا حميد الدين رحمه الله الصحيح عندي بالنصب و أوهنا بمعنى إلى أي لا بأس إلى أن يصاد له وحكم ما بعد الغاية بخالف حكم ما قبلها فيستقيم له التمسك به حينئذ لأنه صار تقديره يحل للمحرم أكل لحم الصيد إذا لم يصد بنفسه حتى يصبره مدودا إلى اصطيد الغير لاجله فيكون الحل منتفيا عند اصطيد غيره لاجله ومعنى الاصطياد أنه ينوي الصائد أن يكون الاصطياد للمحرم سواء أمره بذلك أو لم يأمره كذا في المبسوط **قوله** وفي صيد المحرم إذا ذبحه الإحلال فيه بالإحلال لأن المحرم إذا قتل صيدا للمحرم يلزمه كفارة واحدة لاجل الأحرار لم يجب عليه شيء لاجل المحرم في جواب الاستحسان لأن معنى تفويت الأمن إذا اعتبر مرة

وهو الامن والواجب على المحرم بطريق الكفارة جزاء على فعله لان الحرمة باعتبار معنى فيه وهو احرامه والصوم يصلح جزاء الافعال لضمان المحال وقال زفر رح يجزيه الصوم اعتبارا بما وجب على المحرم والفرق قد ذكرناه وهل يجزيه الهدى ففيه روايتان

لايجاب الضمان لا يمكن اعتباره ثانيا لايجاب ضمان وانما اوجبنا ضمان الاحرام لان فيه معنى الجزاء وضمان المحل وضمان المحرم لايشتمل على معنى ضمان الاحرام فكان الجواب ما هو مشتمل على المعنيين اولى *

قوله وهو الامن وهذا لانه لما ازال الامن عن محل الحق الله تعالى فيلزمه بمقابلته اثبات صفة الامن عن الجوع للمسكين حق الله تعالى وذلك بالا طعام وهذا لان ما يكون حرمة بسبب المحرم فهو بمنزلة حقوق العباد والواجب على المحرم كفارة لما ارتكب فعلا محرما حق الله تعالى وجب جزاء لفعله وهو جنائته على احرامه والصوم يصلح جزاء للافعال ولا يصلح لضمان المحال وان كان وجوبها لحق الله تعالى كاتلاف الزكاة فان قيل لو كان جزاء صيد المحرم من قبيل الغرامة ومن قبيل ما يشبه ضمان اموال الناس لوجب على الصبي والمجنون والكافر غرامته اذا استهلكوا كما في اموال الناس وقد نص في الايضاح على انه لايجب عليهم فلنا هذا الضمان وان كان ضمان المحل من حيث انه يتعلق بتقويت المحل ولكن فيه معنى الجزاء ايضا حتى ان حالالا لو اصاب صيد المحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهما جزاء كما مل لما ان كل واحد منهما متلف بجهة احدهما بالاخذ المقتول للامن وذلك في معنى الاستهلاك والثاني بالاتلاف حقيقة فكان كمال الضمان على كل واحد منهما لمعنى آخر بخلاف المغصوب اذا اتلفه متلف في يد الغاصب حيث يجب ضمان واحد لانه عوض عن المحل لا غير ثم يرجع الاخذ على القاتل هنا بما ضمن *

ومن دخل الحرم بصيد وهو حلال فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد لحاجة العبد ولنا انه لما دخل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمته الحرم اذ صار هو من صيد الحرم فاستحق الا من لما رويناه فان باعه رد البيع فيه ان كان قائما لان البيع لم يجز لما فيه من التعرض للصيد وذلك حرام وان كان فائتا فعليه الجزاء لانه تعرض للصيد بتفويت الا من الذي يمتنعه

قوله ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده اي حقيقة حتى اذا كان في رحله او قصه لا يجب عليه الا رساله **قوله** خلافا للشافعي رح فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد كما لا شجار فان ما ينبت بها الناس في الحرم لا تثبت فيها حرمة الحرم وكذا الاسلام يمنع الاسترقاق لحق الشرع فلا يزيد الرق الثابت قبله لكان نقول حرمة الحرم في حق الصيد كحرمة الاحرام فكما ان الحرمة بسبب الاحرام ثبتت في حق الصيد المملوك حتى يجب ارساله فكذلك الحرمة بسبب الحرم وليس هذا نظير الاشجار لان ما ينبت بها الناس ليس بمحل لحرمة الحرم اصلا بمنزلة الاهلي من الحيوانات كالابل والغنم والبقروا ما الصيد مملوكا كان او غير مملوك فهو محل ثبوت الا من له بسبب الحرم كذا في المبسوط واما الجواب عن مسألة الاسترقاق فان بقاء الرق من الامور الحكمية حتى يثبت بطريق التبعية في اولاد المسلمين فلان يثبت في الرقيق اولى فاما ههنا فالأخذ صيد بعد دلالة الحرمة بالاحرام فلما دخل في الحرم صار الصيد صيد الحرم فانه ليس المراد من صيد الحرم الا ان يكون الصيد موجودا في الحرم وهذا كذلك ثبت في حقه الا من كسائر الصيود فلا يثبت حكم التحلل في الاولاد فكذا فيه **قوله** لما رويناه فيه اشارة الى قوله ولا ينغر صيدها

وكذلك بيع المحرم الصيد من محرم أو حلال لما قلنا ومن أحرّم وفي بيته أو في
قفص معه صيد فليس عليه أن يرسله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه أن يرسله
لأنه متعرض للصيد بأمساكه في ملكه نصارك كما إذا كان في يده ولنا أن الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يحرمون وفي بيوتهم صيود وواجب ولم ينقل عنهم إرسالها وبذلك
جرت العادة الفاشية وهي من إحدى الحجج ولأن الواجب ترك التعرض وهو
ليس بمتعرض من جهته لأنه محفوظ بالبيت والقفص لابه غير أنه في ملكه ولو أرسله
في مفازة فهو على ملكه فلا معتبر ببقاء الملك وقيل إذا كان القفص في يده لزمه إرساله
لكن على وجه لا يضيع

قوله وكذلك بيع المحرم الصيد أي يرد البيع إن كان قائما وتجب القيمة
إن كان قائما لما قلنا إن البيع لم يجز لما فيه من التعرض للصيد **قوله** ومن أحرّم وفي
بيته أو في قفص معه صيد ولفظ الجامع الصغير للصغير وغيره رجل أحرّم ومعه
قفص فيه صيد وقوله ومعه قفص يحتمل أنه أراد أنه معه في يده ويحتمل أنه أراد أنه
مع خادمه أو في رحله فكان لقائل أن يقول إذا كان معه في يده ينبغي أن يرسله لأن
القفص متى كان معه كان الطير في يده الأثرى أنه يصير غاصبا للطير بغصب القفص
ولقائل أن يقول لا يكون الطير في يده وإن كان القفص في يده فلا يلزمه الإرسال فإن الجنب
إذا حمل مصحفا في غلافه لم يكره ولم يكن ذلك كالحمل المصحف بيده بلا غلاف كذا ذكره
الفتية أبو جعفر وذكر عن استادة أبي بكر الأعمش أنه لا يلزمه الإرسال سواء كان القفص
في يده أو لم يكن كذا في القوائد الظهيرية وذكر الإمام الكشاني رحمه الله وإذا كان في يده
فعليه إرساله ولكن على وجه لا يضيع فإن إرسال الصيد ليس بمنذوب كتسبيب الدابة

قال فان اصاب حلال صيدا ثم احرم فارسله من يده غيره يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل وانه ملك الصيد بالاخذ ملكا محترما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه بخلاف ما اذا اخذه في حالة الاحرام لانه لم يملكه والواجب عليه ترك التعرض و يمكنه ذلك بان يخلبه في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعديا ونظيره الاختلاف في كسر المعازف واذا اصاب محرم صيدا فارسله من يده غيره ولا ضمان عليه بالا اتفاق لانه لم يملكه بالاخذ فان الصيد لم يبق محلا للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دام حراما فصار كما اذا اشترى الخمر فان قتله محرم آخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاءه لان الاخذ متعرض للصيد بازائه الامن والقائل مقرر اذ ذلك والتقرير كما لا بد في حق التضمن كشهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ويرجع الاخذ على القاتل وقال زفر رح لا يرجع لان الاخذ مؤرخ بصنعه فلا يرجع على غيره ولنا ان الاخذ انما يصير سببا للضمان عند اتصال الهلاك به فهو بالقتل جعل فعل الاخذ علة

بل هو حرام الا ان يرسله للعلف ويبح للناس اخذه

قوله فان اصاب حلال صيد الحلال اذا اخذ الصيد ثم احرم فارسله ثم حل فوجده في يد غيره كان له اخذه منه بخلاف ما اذا اخذ الصيد وهو محرم ثم ارسله ثم حل من احرامه فوجده في يد غيره فلا سبيل له عليه كذا في الجا مع الصغير لقاضي خان رحمه الله تعالى عليه **قوله** فان الصيد لم يبق محلا للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر والحرمة اذا اصبحت الى الاعيان يخرج المحل عن المحلبة كما في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم •

فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيحال بالضمان عليه

قوله فيكون في معنى مباشرة علة العلة وذلك لان العلة الاولى مع حكمها تصير حكما للعلة الثانية كما في شري القريب فان قيل الاخذ لم يملك الصيد ولا كانت له فيه يد محترمة ووجوب الضمان له على الغائل باحد هذين فكيف يرجع عليه بالضمان ولانه بالقتل لزمته كفارة يفتي بها ويخرج بالصوم منها فلورجع انما يرجع عليه بضمان يطالبه ويحبسه ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما لزمه ولان الشيء لما خرج من محلبة اتملك لا يضمن المستهلك وان كان ضمن من في يده كمسلم يغصب خنزير ذمي او خسر ثم يجي مسلم آخر فيستهلكه يضمن الاخذ للذمي ولا يرجع على المستهلك بشيء فلما ان اليد على هذا الصيد كانت يدا معتبرة لحق الاخذ لانه يتمكن به من الارسال واسقاط الجزء به من نفسه فالقاتل يصير مفوتا عليه هذه اليد فيكون ضامنا له وان لم يملكه الاخذ كغاصب المدبر اذا قتله انسان في يده فادى الغاصب قيمته فانه يرجع على القاتل بقيمته كما لو ملكه وان كان المدبر لا ينقل من ملك الى ملك فكذا ههنا لما ان الجزء بدل العين فوجب ان يقوم مؤديه مقام المالك في استحقاق ضمان قيمته واما قوله فلورجع انما يرجع بضمان يحبسه فكان اكثر من الاول فلنأتمثل هذا التفاروت لا يمنع الرجوع كلاب اذا غصب مدبر ابنه فغصبه منه آخر ثم ان الابن يضمن اباه رجوع الاب على الغاصب منه وان كان هو لا يحبس فيما لزمه لا بنه ويكون له ان يحبس الغاصب منه فيما يطالبه به ولا يقع الفرق بين ضمان يفتي به وبين ضمان يقضي به فان زكاة السائمة يدخل تحت القضاء وزكاة سائر الاموال لا تدخل ولا فرق بينهما ولكن حق الله اذا كان له طالب معين تكون له المطالبة واذا لم يكن له طالب معين لا يتعين المطالبة فاما الجواب عن مسئلة خسر الذمي فان الشرع حرم الخمر واهانها لتنجاستها وفسادها فجري لذلك مجرى مهان من المال

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

فان قطع حشيش الحرم او شجرة ليست بمملوكة وهو مالا ينبت له انسان فعليه قيمته
الا فيما جف منه لان حرمتها ثبتت بسبب الحرم قال عليه السلام لا يختلي خلاها
ولا يعضد شوكها ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لان حرمة تناولها
بسبب الحرم لا بسبب الاحرام فكان من ضمان المحال على ما بناه ويتصدق
بقيمتها على الفقراء واذا اداها ملكه كافي حقوق العباد ويكره بيعه بعد القطع لانه ملكه بسبب
محظور شرعا فلو اطلق له في بيعه يتطرق الناس اليه مثله الا انه يجوز البيع مع الكراهة
بخلاف الصيد والغرق ما ذكره والذي ينبت له انسان عادة عرقناه غير مستحق للا من
بالاجماع ولان المحرم المنسوب الى الحرم والنسبة اليه على الكمال عند عدم
النسبة اليه غيره بالانبات وما لا ينبت عادة اذا انبت انسان التحق بما ينبت عادة

كشرب ماء وحبة حنطة ولكن هذا في حق من يعتقد انهاؤها وهو المسلم فذلك لم يرجع المسلم
على المسلم المتهلك لاتحاد اعتقادهما على الاهانة وفي التضمين اعزاز لها واما الصيد
فثبت له زيادة احترام في حق المحرم باحرامه كحرمة الادمي وهذا يدل على تأكيد
الضمان لاعلى سقوطه

قوله فان قطع حشيش الحرم اعلم ان شجر الحرم انواع اربعة ثلث منها يحل
قطعها والانتفاع بها من غير جزاء وواحدة منها لا يحل قطعها والانتفاع بها واذا اطعمها
رجل فعليه الجزاء اما الثالث فكل شجر انبت له انسان وهو ليس من جنس ما ينبت له انسان
وكل شجر انبت له انسان وهو من جنس ما ينبت له انسان وكل شجر نبت بنفسه وهو من
جنس ما ينبت له انسان واما الواحدة فهي كل شجرة نبت بنفسه وهو ليس من
جنس ما ينبت له انسان ويمتوي في هذه الواحدة ان تكون مملوكة لانسان
بان تنبت في ملكه او لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ام غيلان

ولونبت بنفسه في ملك رجل فعلى قاطعه قيمة الحرم حقا للشرع وقيمة اخرى ضمانا
 لما لكه كالصيد المملوك في الحرم وما جف من شجر الحرم لاضمان فيه لانه ليس بنام
 ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا الاذخر وقال ابو يوسف رحمه الله لا بأس
 بالرعي فيه لان فيه ضرورة فان منع الدواب عنه متعذروا لنا ما روينا والقطع بالمشافر
 كالقطع بالمناجل وحمل الحشيش من الحل ممكن فلا ضرورة بخلاف الاذخر لانه استثناء
 رسول صلى الله عليه وسلم فيجوز قطعه ورعيه بخلاف الكمأة لانها ليست من جملة النبات

فقطعها انسان فعليه قيمتها لما لكها وقيمة اخرى لحق الشرع بمنزلة ما لو قتل صيدا
 مملوكا في الحرم وبعد ما ادى جزاء الشجرة يكره للقاطع الانتفاع بها وفي المنتقى
 عن ابي يوسف رحمه الله لا بأس لغيره من محرم ان ينتفع به كذا في المحيطه
قوله ولونبت بنفسه يعني مما لا ينبت الناس عادة فان قيل الضمير عائدا الى الحشيش
 والحشيش اذا نبت بنفسه في غير الحرم لا يملكه صاحب الارض فكذا في الحرم قلنا لان سلم عود
 الضمير الى الحشيش بل يعود الى الشجرة والشجر المأبى في غير الحرم مملوك لما لك
 الارض وامن سلمناه ولكن الفرق ان الحشيش في ارضينا يثبت مباحا لكل احد غير مصئون
 من التعرض فلم يكن المالك اولى من غيره بخلاف حشيش الحرم فانه يثبت مصئونا عن التعرض
 فيكون المالك به اولى من غيره فان قيل انتساب الحشيش الى مالكه لم لا يوجب
 قصورافي انتسابه الى الحرم قلنا لان المحرم هو التعرض لنبات الحرم وهذه الاضافة
 اختلفت باضافة النبات الى غير الحرم بالانبات فاما اضاقة الى غير الحرم بالملك
 لا ينافي كونه نبات الحرم كالصيد المملوك في الحرم لا ينافي كونه صيد الحرم **قوله** لانه
 ليس بنام وفي قطعه زينة الحرم لانه اذا قطع ما جف نبت مكانه اخضر فكان كهدم المسجد
 للبناء باحسن من ذلك و قطع الصلوة ليؤد بها بالجماعة ولانه لو وجب الضمان بتضرر

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

وكل شيء فعله القارن مما ذكرنا ان فيه على المفرد ما فعله دمان دم الحجته ودم عمرته وقال الشافعي رح دم واحد بناء على انه محرم باحرام واحد عنده وعندنا باحرامين وقدمه من قبل قال الا ان يتجاوز الميقات غير محرم بالعمرة او الحج فيلزمه دم واحد خلا بالزفر رحمه الله لما ان المستحق عليه عند الميقات احرام واحد ويتأخير واجب واحد لا يجب لاجزاء واحد واذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا جنائية تفوق الدلالة فيتعدد الجزاء بتعدد الجنائية واذا اشترك حلالان في قتل صيد المحرم فعليهما جزاء واحد لان الضمان يدل من المحل لاجزاء عن الجنائية فيتحد باتحاد المحل كرجلين قتل رجلا خطأ تجب عليهما دية واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة واذا باع المحرم الصيد او ابتاعه فالبيع باطل لان بيعه حيا تعرض للصيد الا من وبعه بعد ما قتله بيع مبيته ومن اخرج ظبية من احرم فولدت اولاد انمات هي واولادها فعليه جزاؤه من لان الصيد بعد الا خرج من الحرم بقي مستحقا لا من شرعا وله ادا وجب رده الى مأمنه

اهل الحرم في ايفاد النار ولان ما جف بمنزلة الميت من صيد الحرم .
قوله وكل شيء فعله القارن فان قيل ينبغي ان يتدا خلا الحرم الا احرام والحرم فان المحرم اذا قتل صيد الحرم لم يجب عليه الاجزاء واحد قلنا حرمة الاحرام اقوى من حرمة الحرم لانه يحرم قتل الصيد في الاماكن كلها والحرم لا يحرمه الا فيه ولان الاحرام يحرم الصيد والحلق والطيب ولبس المخيط والجماع والحرم لا يحرم الا الصيد وتوابعه مما ينمو كالخشيش والشجر فيتبع اضعف الحرمتين اقواهما لان الاصل ان السببين اذا اجتمعا في ايجاب حكم واحد احدهما اقوى من الآخر فان الحكم يضاف الى اقواهما ويحعل مادونه كالمعدوم كالحافر مع الدافر والجار مع جاز الرقبة

وهذه صفة شرعية فتسري الى الولد فان ادى جزاءها تم ولدت لبس عليه جزاء الولد لان بعد اداء الجزاء لم تبق آمنة لان وصول الخلف كوصول الاصل والله اعلم.

وليس كذلك الحج والعمرة لان حرمتها في المحرمات سواء فلم يتبع احدهما الآخر وذكر شيخ الاسلام رحمه الله وجوب الدم من على الفان فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة في الجماع وغيره من المحظورات فاما بعد الوقوف بعرفة ففي الجماع يجب دمان وفي سائر المحظورات يجب دم واحد لما ان احرام العمرة انما يبقى في حق التحلل لا غير.

قوله وهذه صفة شرعية اي كون الطيبة مستحقة للامن بالرد الى المحرم صفة شرعية فتسري الى الولد كصفة الحرية والرقية والتدبير فان قيل يشكل على هذا ولد المغصوبة فان المغصوبة واجب الرد الى ما لكها على الغاصب بحيث لو هلكت باي وجه كان يجب الضمان ثم صفة كونها مستحقة الرد على الغاصب صفة شرعية فيها ومع ذلك لم تسر الى ولدها حتى لو هلك ولدها لا يجب الضمان لما ان زوايا الغصب غير مضمونة قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ذكر الامام الزاهد الصفار رحمه الله وهوانه انما وجب جزاء الا ولاد لان الذي اخرجهم مأمور باعادة الام والاولاد الى المأمن وهو المحرم فاذا لم يفعل دخلت الا ولاد في الضمان بخلاف ولدا مغصوبة لانه لم يامر صاحبه باعادته الى يده حتى لو كان مأمورا من صاحبه نقول بضمانه والثاني ما اشار اليه فخرا لاسلام رحمه الله وهوان الصيد آمن بالمحرم لكونه متوحشا فيصير الجناية عليه باثبات اليد عليه لان التوحش ومعنى الصيدية يزول به فساوى الفرع الاصل في هذا لانه كما اثبت اليد على الام فقد اثبتتها على الولد المجتن فيها فلما ساوى الفرع الاصل في علة الضمان ساواه ايضا في الحكم بخلاف ولدا المغصوبة لان اثبات اليد في باب الغصب لا يصلح علة للضمان لان مال المرء انما يسان بالايدي وانما يضمن بقطع اليد لان حقوق العباد انما يضمن بالتفويت ابدا والولد فارق الاصل في تفويت اليد لانه لا يتصور تفويت اليد قبل الثبوت ففارقته في الحكم ايضا.

(كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير احرام)

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

واذا اتى الكوفي بستان بني عامر فاحرم بعمره فان رجع الى ذات عرق
ولبى بطل عنه دم الوقت وان رجع اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف
لعمرته فعليه دم وهذا عند ابي حنيفة رحو قالا ان رجع اليه محرما فلس عليه شي ليس
اولم يلب وقال زفر رحمه الله لا يسقط عنه لبى اولم يلب لان جنايته ام ترنفع بالعود
وصار كما اذا افاض من عرفات ثم عاد اليه بعد الغروب ولنا انه اذا رك المتروك في
اوانه وذلك قبل الشروع في الافعال فيسقط الدم بخلاف الافاضة لانه لم يترك
المتروك على ما امر غير ان التدارك عند هما بعوده محرما لانه اظهر حق الميقات
كما اذا مر به محرما ساكنا وعنده رحمه الله بعوده محرما ملبيا لان العزيمة في حق
الاحرام من دوبرة اهله فاذا نرخص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء
التلبية وكان التلافي بعوده ملبيا وعلى هذا الخلاف اذا احرم بحجة بعد المجاوزة
مكان العمرة في جميع ما ذكرنا وعاد بعد ما ابتداء الطواف واسلم الحجر لا يسقط
عنه الدم بالاتفاق ولو عاد اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا
اذا كان يريد الحج او العمرة

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

قوله فان رجع الى ذات عرق تخصيصه بذات عرق بناء على ظاهر حال الكوفي
ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى عليه فان عاد الى ميقات آخر
سوى الميقات الاول الذي جاوزه قبل ان يتصل احرامه بالفعل سقط عنه الدم عند
علمائنا الثلاثة وعودة الى هذا الميقات والى ميقات آخر سواء وروي عن ابي يوسف
رحمه الله انه قال ينظر ان عاد الى ميقات وذلك الميقات يجازى الميقات
الاول وابعد عن الحرم سقط عنه الدم والا فلا يسقط **قوله** بخلاف الافاضة

فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام ووقته البستان وهو صاحب المنزل سواء لان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الا حرام بقصده واذا دخله التحق باهله وللبستاني ان يدخل مكة بغير احرام للحاجة فكذلك له والمراد بقوله ووقته البستان جميع الحل الذي بينه وبين الحرم وقد مر من قبل فكذا وقت الداخل الملحق به فان احراما من الحل ووفقا بعرفة ثم يكن عليهما شيء يريد به البستاني والداخل فيه لانهما احراما من ميقاتهما

لانه لم يتدارك المتروك لان المتروك هنا كاستدامة الوقوف الى غروب الشمس وهو بعودة لم يتداركه في وقته حتى قال بعضهم لو عاد قبل غروب الشمس يسقط عنه الدم لانه تدارك المتروك في وقته وهو استدامة الوقوف الى غروب الشمس وبخلاف ما اذا ابتداء لطواف لان اوان التلافي قد انقضى فلا يمكنه التلافي لان الاحرام وسيلة والمقصود هو اداء الالفعال فمالم يشرع في الاداء اوان الوسيلة باق فلما شرع في الاداء لم يبق وقت الوسيلة فلا يرتفع بعد ذلك النقصان الذي تمكن في الوسيلة فلا يسقط عنه الجابر ولانه انما اسقطنا عنه الدم باعتبار انه مبتدئ للاحرام من الميقات تغديرا وفي اعتبار ذلك بطلان الطواف الذي وجد منه ولا سبيل الى ذلك لوقوعه معتدابه فلا يمكن اعتباره مبتدئا بعد ذلك

قوله فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام روي عن ابي يوسف رحمه الله انه ان نوى الإقامة بالبستان خمسة عشر يوما كان له ان يدخل مكة وان نوى الإقامة فيه دون خمسة عشر يوما ليس له ان يدخل مكة الا بالاحرام كذا في المبسوط

ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى الوقت واحرم بحجة عليه اجزاه
 ذلك من دخوله مكة بغير احرام وقال زفر رحمة الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس
 اعتبارا بالزمن بسبب النذر وصار كما اذا تحولت السنة ولما انه تلا في المتروك في وقته
 لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا اتاه محرما بحجة الاسلام
 في الابتداء بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار ديناً في ذمته فلا يتأدى الى
 باحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه
 السنة دون العام الثاني ومن جاوز الوقت فاحرم بعمره وانسدها مضي فيها وقضاها

قوله ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الا فاني اذا دخل مكة بغير احرام
 ولزمه بسبب دخوله مكة اما حجة او عمرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله على ما مر ثم حج
 من عامه ذلك حجة الاسلام او حجة او عمرة نذرها سقط به عنه ما لزمه بسبب دخوله مكة
 بغير احرام خلافا لزفر رحمه الله وفي شرح الطحاوي الا فاني اذا جا وزالميفات قاصدا مكة
 بغير احرام مرارا فانه يجب عليه لكل مرة اما حجة او عمرة ثم لو خرج من عامه ذلك
 الى الميقات فاحرم بحجة الاسلام او غيرها فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة
 الاخيرة ولا يسقط عندما وجب عليه لاجل مجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة
 صار ديناً فلا يسقط الابتعيب **قوله** بخلاف ما اذا تحولت السنة فان قيل لو عاد الى
 الميقات بعد تحول السنة واحرم بالعمرة لم يجز ذلك مما لزم بدخول مكة وهو في الابتداء
 لو احرم بعمره ثم اخرا داء الاعمال الى السنة الثانية جاز ذلك قلنا نعم ولكن يكره له تاخير
 اداء الاعمال بحكم ذلك الاحرام الى السنة الثانية والتأخير الى وقت يوجب الكراهة
 بمنزلة التفويت في حكم التدارك فلذلك لا ينوب مما لزمه بدخول مكة بغير احرام
قوله كما في الاعتكاف المنذوري المنذور في رمضان من هذه السنة

لان الاحرام يقع لازما فصاركما اذا افسد الحج وليس عليه دم لترك الوقت وعلى قياس قول زفر رحمه الله لا يسقط عنه وهو نظير الاختلاف في فائت الحج اذا جاوز الوقت بغير احرام وفيمن جاوز الوقت بغير احرام واحرم بالحج ثم افسد حجته هو يعتبر لمجاوزه هذه بغيرها من المحظورات ولنا انه يصير قاضيا حق الميقات بالاحرام منه في القضاء وهو يحكي الفائت ولا ننعدم به غيره من المحظورات فوضي الفرق واذا احرم المكي يريد الحج فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفة فعليه شاة لان وقته الحرم وقد جاوزه بغير احرام فان عاد الى الحرم وايضا لم يلب فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في الافاقى والمتمنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم ووقف بعرفة فعليه دم لانه لما دخل مكة واتى بانعال العمرة صار بمنزلة المكي واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا فيلزمه الدم بتأخيرته عنه فان رجع الى الحرم واهل فيه قبل ان يقف بعرفة فلا شيء عليه وهو على الخلاف الذي تقدم في الافاقى والله تعالى اعلم .

قوله لان الاحرام يقع لازما اي لا يمكن الخروج عنه الا باداء ما التزمه من الافعال وان افسد **قوله** وليس عليه دم لترك الوقت قيد به لانه لا يسقط عنه دم الا فساد بالقضاء **قوله** وعلى قياس قول زفر رحمه الله تعالى عليه اي قوله فيما اذا جاوز الميقات ثم احرم وعاد الى الميقات لا يسقط عنه دم للمجاوزه وان عاد ملبيا **قوله** وهو نظير الاختلاف في فائت الحج وهو ان يجاوز الميقات بغير احرام ثم احرم ففائت الحج سقط عنه دم الوقت عندنا ولم يسقط عند زفر رحمه الله **قوله** هو يعتبر للمجاوزه هذه بغيرها من المحظورات يعني لا يسقط عنه دم للمجاوزه كما لا يسقط عنه دم التطيب او لبس المخيط او غير ذلك بفوات الحج او افساده **قوله** واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا اي في فصل المواقيت وهو قوله لان النبي عليه السلام امر اصحابه بان يحرموا بالحج من جوف مكة والله اعلم .

(كتاب الحج ... باب اضافة الاحرام الى الاحرام)

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا احرم المكي بعمره وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله رفض العمرة احب الساقضها وعليه دم لرفضها لانه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع والعمره اولى بالرفض لانها ادنى حالا واقل اعمالا وايسر قضاء لكونها غير موقته وكذا اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشيء من افعال العمرة لما قلنا فان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم احرم بالحج رفض الحج بلا خلاف لان لاكثر حكم الكل فتعذر رفضها كما اذا فرغ منها ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله ولله ان احرام العمرة قد تأكد باداء شيء من اعمالها واحرام الحج لم يتأكد ورفض غير الملتأ كذا يسر ولان في رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل وفي رفض الحج امتناع عنه وعليه دم بالرفض ايها رفضه لانه تحلل قبل اوانه لتعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر الا ان في رفض العمرة قضاءها لا غير في رفض الحج قضاء وعمره لانه في معنى فائت الحج وان مضى عليهما اجزاة لانه ادنى افعالهما كما التزمهما غيرانه

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه اذا احرم المكي بعمره وطاف لها شوطا قيد بالمكي لان الاقاي اذا اهل بالعمرة وطاف لها شوطا ثم اهل بالحج كان متمتعا وقيد بالعمرة لان المكي اذا احرم بالحج وطاف له شوطا ثم احرم بالعمرة فانه يرفض العمرة وقيد بالشوط لانه لو لم يطف شيئا يرفض العمرة بالاتفاق **قوله** ولا كذلك اذا طاف للعمرة

منهي عنهما والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وعليه دم لجمعه بينهما
لانه تمكن النقصان في عمله لارتكابه المنهي عنه وهذا في حق المكسي دم جبر وفي
حق الا فافي دم شكر ومن احرم بالحج ثم احرم بوم البحر بحجته احرى ان حلف
في الاولى لزمته الا احرى ولا شيء عليه وان لم يعلق في الاولى لزمته الا احرى

اول من ذلك عددهما هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها والاكاذيب اذا طاف للعمرة
اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر الامام حسام الدين الاحمسي رحمه الله
والصواب وكذا اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله فقال
وهو المثبت في نسخ المصنف رحمه الله لكل واحدة من هذه النسخ وجه اما وجه الاولى
والثالثة وطافوا واجه الدائرة لدفع سؤال السائل وهو ان يقال لما اخذ الاكثر حكم الكل
كون الاقل معدوما حكما بسبغى ان ترفض العمرة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حينئذ
لانهم يادحكم الوجود فصار كانه لم يطف للعمرة شيئا وهذا كبر رفض العمرة كما مر فكذا
في المعدوم الحكمي فقال لا كذا لك فانه لما اتى بشيء من افعال العمرة فقد تأكدت
العمرة ولم يتأكد الحج اصلا فكان رفض غير المتأكد اسهل.

قوله منهي عنهما وفي بعض النسخ عنها اي عن العمرة وهي المتعينة للرفض اجماعا
فما اذا لم يشغل بالطواف والكلام فيه لانها هي الداخلة في وقت الحج وبسببها وقع النقصان
قوله والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وهو ان النهي عن الافعال
الشرعية يقتضى المشروعية عندنا **قوله** وعليه دم لجمعه بينهما فان قبل هلا لزمه
دمان لحرمة كل واحد من الاحرام قلنا لانه غير ممنوع من احدهما بالنقصان حينما
تمكن تمكن في احدهما ولذلك لزمه دم واحد كذا في الفوائد الظهيرية.

(كتاب الحج - باب اضافة الاحرام الى الاحرام)

وعليه دم قصر ولم يفصر عند ابي حنيفة رحمه الله وذلك لان لم يفصر فلا شيء . . .
الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمرة بدعه فاذا احلق فهو ان كان نسكاً في الاحرام
الاول فهو جناية على الثاني لانه في غير اوانه فلزمه الدم بالاحماع وان لم يحلق حتى
حج في العام المقابل فقد اضر الحلق عن وفته في الاحرام الاول وذلك يوجب الدم عند
ابي حنيفة رحمه الله وعند ما لا يلزمه شيء على ما ذكرنا فلهذا سوي بين التقصير
وعده عند شرط التقصير عندهما ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم
لا حرامه قبل الوقت لانه جمع بين احرامى العمرة وهذا مكرره فلزمه
الدم وهو دم جبر وكفارة ومن اهل بالحج ثم احرم بعمرة لزمه لان الجمع بينهما
مشروع في حق الا فاقى والمسئلة فيه فبصير بذلك قارنا لکنه اخطأ السنة فيصير مسيئاً
فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو راض لعمرته لانه نذر عليه اداؤها
اذ هي مبنية على الحج غير مشروعة فان توجه اليها لم يكن راضاً حتى يقف

قوله وعليه دم قصر ولم يفصر اراد بالتقصير احلق لان التقصير لا يوجب الدم
ولم يذكر في الجامع الصغير في هذا الفصل دم الجمع وذكر في كتاب الملبس
ان عليه دم لا اضافة الحج الى الحج لانه احرم بحج آخر قبل ان يفرغ من حج
هذه السنة فيجب عليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه دم لباحير الحلق
ودم الجمع بينهما وفي قولهما لا يجب للتأخير شيء ثم قل لا اختلاف بين الروايتين لانه
سكت في الجامع الصغير عن الجواب الدم بسبب الجمع وما انفاه وقيل بل فيه روايتان
وجه رواية الاصل انه اذا احرم بالثاني قبل ان يحلق من الاول فقد جمع وهو جناية
فوجب الدم جبراً وجه رواية الجامع الصغير ان هذا الجمع حصل في التوابع لافي الاصول
فلا يضمن بالدم **قوله** فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو راض لعمرته وفي الفوائد

(كتاب الحج باب مجاوزة الوقت بغير احرام)

وقد ذكرناه من قبل ان طاف للحج ثم احرم بعمره فمضى عليهما لزمه وعليه دم لجمعه بينهما لان الجمع بينهما مشروع علي ما مر وصح الاحرام بهما والمرا د بهذا الطواف طواف التحية وانه سنة وليس بركن حتى لا يلزمه بركه شيء واذا لم يأت بما هو ركن يمكنه ان يأتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذا لم يرضي عليهما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة وجبر هو الصحيح لانه بان افعال العمرة على افعال الحج من وجه ويستحب ان يرفض عمرته لان احرام الحج قد تأكد بشيء من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف للحج واذا رفض عمرته يقضها لصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها ومن اهل بعمره في يوم النحر او في ايام التشريق لزمته لما قلنا ورفضها اي يلزمه الرفض لانه قد ادعى ركن الحج فبصر بانها افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا على ما ذكر فلماذا يلزمه رفضها فان رفضها فعليه دم لرفضها وعمره مكانها

وكذلك اذا طاف لعمرته شوطا او شوطين او ثلاثة اشواط لان المأتي به اقل اعمالها **قوله** وقد ذكرناه من قبل اي في آخر باب القران فقال ولا يصير ارضا بمجرد التوجه هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله ايضا **قوله** على ما مر وهو قوله لان الجمع بينهما مشروع في حق الاقايي **قوله** وهو دم كفارة وهو الصحيح قال الامام قاضي بخان وهو دم القران لتحقيق القران ثم قال ومن المشايخ من قال يكون دم كفارة لانه خالف السنة فكان كقران المكي فيلزمه دم كفارة فلا يأت كل منه الحاج **قوله** بخلاف ما اذا لم يطف للحج اي لا يرفضها ويأتي بهما لانه لا يصير بانها بوجه **قوله** لما قلنا اي لصحة الشروع فيها **قوله** على ما ذكر اي في باب الغوات **قوله** وعمره مكانها اي قضاء لما رفض من العمرة

لما بينا قلنا مضمون عليها اجزاء لان الكراهة لمعنى في غسرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام باداء بقية اعمال الحج فيجب تخليص الوقت له تعظيما وعليه دم الجمع بينهما اما في الاحرام اوفى الاعمال الباقية قالوا وهذا دم كفارة ايضا وقيل اذا حلق للحج ثم احرم لا يرفضها على ظاهرها ذكرك في الاصل وقيل برفضها احترازا عن النهي قال الفقيه ابو جعفر ومبشأ بخيار حمهم الله تعالى على هذا فان فاتته الحج ثم احرم بعمره او بحجة قلناه يرفضها لان فائت الحج يتحلل بافعال العمرة

قوله لما بينا يريد به قوله لان الجمع بينهما مشروع ثم فرق بين هذا وبين ما اذا شرع في الصوم في يوم النحر ثم افسد لان ثمة بنفس الشروع لا يصير معتبرا مرنكبا للمبهي عنه فصح شروعه بمنزلة الشروع في الصلوة في الاوقات المكروهة فان قبل كف يكون جامعا بينهما وقد احرم بالعمرة بعد تمام التحلل من احرام الحج بطواف الزيارة قلنا لانه بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في ايام التشريق فيصير جامعا بينهما عملا وان لم يكن جامعا بينهما احراما فلهذا الزمه الدم **قوله** على ظاهرها ذكرك في الاصل المذكور فيه انه لا يرفضها وقيل انه ليس بمجرى على ظاهرها ومعنى قوله لا يرفضها اي لا يرتفع من غرض رفض **قوله** وقيل برفضها احترازا عن النهي وهو النهي عن العمرة في هذه الايام على ما يجي ان العمرة مكروهة في هذه الايام فكان عليه الرفض امتناعا من هذا المنهي بمنزلة من شرع في صوم يوم الفطر انه يومه بالفطر **قوله** فان فاتته الحج ثم احرم بعمره او بحجة فانه يرفضها واصل هذا ان الركن الاصل في الحج الوقوف بعرفة ومن فاتته فعليه ان يتحلل بافعال العمرة المحدبت اذا ثبت هذا فنقول فائت الحج محرم باحرام الحج مباشر افعال العمرة بمنزلة المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق يكون مقتديا في اصل التحريم حتى لا يصح اقتداء الغير به منفردا

من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة على ما يأتيك في باب الفوات ان شاء الله تعالى .
 فيصيرجا معابين العمرتين من حيث الافعال فعليه ان يرفضها كما لو احرم بعمرتين
 وان احرم بحجة يصيرجا معابين الحجتين احراما فعليه ان يرفضها كما لو احرم بحجتين
 وعليه قضاءها للصحة الشروع فيها ودم لرفضها بالتحلل قبل اوانه والله اعلم .

باب الاحصار

واذا احصر المحرم بعدوا واصابه مرض فممنعه من المضي جاز له التحلل وقال الشافعي
 رحمة الله تعالى عليه لا يكون الاحصار الا بالعدو لان التحلل بالهدي شرع
 في حق المحصر لتحصيل النجاة وبالا حلال ينجم من العدو ولا من المرض ولنا ان

في الاعمال فيلزمه القراءة ولو سها يلزمه سجدة السهو .

قوله من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 واما عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ينقلب احرامه احرام العمرة وفائدة هذا
 الاختلاف انما تظهر في لزوم الرقض اذا احرم بحجة اخرى فعندهما يرفضهما
 كيلا يصيرجا معابين احرامي الحجة وعند ابي يوسف رحمه الله لا يرفضها بل
 يمضي فيها **قوله** على ما يأتيك في باب الفوات اراد به قوله لان فأتت الحج ينحلل
 بافعال العمرة والله تعالى اعلم .

باب الاحصار

المحصر هو الذي اهل بحجة او عمرة او بهما ثم منع من الوصول الى البيت
 لمرض او عدوا او لغيرهما بان سرق نفقته او كانت امرأة فمات محرما او زوجها عندنا
 وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الاحصار لا يكون الا بالعدو

(كتاب الحج باب الاحصار)

آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة فانهم قالوا الاحصار بالمرض
والحصار بالعدو التحلل قبل او انه لدفع الحرج الآتي من قبل امتداد الاحرام والحرج
في الاضطراب عليه مع المرض اعظم واذا جاز له التحلل يقال له ابعث شاة تذبح في الحرم
وواعد من يبعثه بيوم بعينه يدبج فيه ثم تحلل وانما يبعث الى الحرم لان دم
الاحصار قرينة والرافة لم تعرف قرينة الا في زمان او مكان على ما صرفلا يفغ شربة
دونه فلا يقع به التحلل

قوله آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة اي يجب ان يكون المراد
بالآية المرض نظرا الى موضوع اللغة قال اهل اللغة احصار بالعدو والاحصار بالمرض
كذا ذكره القتيبي والزجاج وابن السكيت وذكر في الاسرار فان قيل كيف
يمتقيم الحمل على المرض والآية نزلت في رسول الله عام واصحابه رضي الله عنهم
وكان المنع بالعدو قلنا ان النصوص اذا وردت لا سباب لم يتعلق بها الا ان يكون
السبب منقولا عنها كقول الراوي سها رسول الله عليه السلام فسجد فماذا وردت
مطلقة عن الاسباب فتعمل بظاهرها ولا تحمل على السبب ثم ان كان التأويل هو المنع
مطلقا عرفوا الاحلال بنص مطلق وان كان التأويل هو المنع بالمرض عرفوا الاحلال
بالعدو بمدلول هذا اللفظ فان النص لما اياح الاحلال يسمع من جهة المرض فالمنع من
جهة العدو واولى بالا باحة لان منع العدو واشد فانه حقيقي لا يندفع ومنع المرض
مما يزول بالدابة والمحمل **قوله** تذبح في الحرم دم الاحصار يختص بالحرم عندنا
وعند الشافعي لا يختص به لكنه يذبح الهدي في موضع احصائه **قوله** وواعد من
يبعثه بيوم بعينه هذا عند ابي حنيفة واصاعندهما قدم الاحصار موقت بيوم التحرف فلا حاجة

والله الاشارة بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم وقال الشافعي رحمه الله لا يتوقت به لانه شرع رخصة والتوقيت يبطل التخفيف فلنا المرامي اصل التخفيف لانهايته وتجوز الشاة لان المنصوص عليه الهدى والشاة ادنا هو تجزيه البقرة والبدنة كما في الضحايا ولبس المراد بما ذكرنا بيع الشاة بعينها لان ذلك قد يتعذر بل انه ان يبعث بالقيمة حتى تشتري الشاة هنالك وتذبح عنه وقوله ثم تحلل اشارة الى انه ليس عليه التحلق او التقصير وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف عليه ذلك ولو لم يفعل لاشي عليه لانه صلى الله عليه وسلم حلق عام الحديبية وكان محصر ابها وامر اصحابه رضي الله عنهم بذلك ولهما ان التحلق انما عرف قربة مرتبا على افعال الحج فلا يكون نسكا قبلها وفعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ليعرف استحكام عزمهم على الانصراف

الى المواعدة عندهما في المحصر عن الحج وانما الاحتياج الى المواعدة في المحصر بالعمرة وانما قيد بقوله يذبح قبله ثم تحلل لانه اذا ظن المحصر انه ذبح هديه ففعل ما يفعل التحلل ثم ظهر انه لم يذبح كان عليه ما على الذي ارتكب محظورات احرامه لبفاء احرامه كذا ذكره الامام قاضي حان رحمة الله تعالى عليه

قوله والله الاشارة اي الى المعنى الفقهي الذي ذكرناه وهو ان الاقامة تعرف قربة الا في مكان مخصوص والا فالاية صريحة في حكم المسئلة **قوله** ثم تحلل اشارة الى انه ليس عليه التحلق او التقصير وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان قيل قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله دليل على التحلق لان الآية نزلت في المحصر كذا ذكره في الكشاف ثم لما كان المحصر منها عن التحلق قبل الغاية كان ما مورأ بالتحلق بعد الغاية لان حكم ما بعد الغاية

(كتاب الحج ... باب الاحصار)

قال وان كان قارنا بعث بدمين لا حاجة الى التحلل من احرامين فان بعث بهدي واحد ليتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة ولا يجوز ذبح دم الا حصار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء اعتبارا بهدي المتعة والقران وربما يعتبرانه بالحلق اذ كل واحد منهما محلل ولا يبي حنيفة رحمه الله انه دم كفارة حتى لا يجوز الا كل منه فيختص بالمكان دون الزمان كسائر دماء الكفارات بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نسك وبخلاف الحلق لانه في اوانه لان معظم افعال الحج وهو الوقوف ينتهي به .

مخالف لما قبلنا قلنا المحصر منهي عن الحلق بهذه الآية حتى يبلغ الهدي محله فذلك دليل الا با حة بعد بلوغ الهدي لادليل الوجوب كما في سائر المحظورات مع ان الحلق وجب عليه لا حلال والدم اقيم مقامه فيستغني بذلك عن الحلق .

قوله وان كان قارنا بعث بدمين ثم لا يحتاج الى ان يتعين الذي للعمرة منهما والذي للحج لان هذا تعيين غير مفيد فان قيل يجب ان يكتفى بهدي واحد لان الهدي شرع للتحلل والتحلل عن احرامين يقع بتحلل واحد كما لو حلق قبل الذبح بعد اداء الافعال وانجواب ليس هذا كما لحق لان الحلق في الاصل محظور للاحرام وانما صار قربة بسبب التحلل فكان قربة لمعنى في غيره لا لعينه فينوب الواحد عن اثنين كالطهارة الواحدة تكفي لصلوة كثيرة فاما الهدي شرع للتحلل الا انها قربة مقصودة بنفسها بدون التحلل كما في الاضحية وما شرع قربة بنفسها لا ينوب الواحد عن اثنين كما فعل الصلوة **قوله** اعتبارا بهدي المتعة متصل بقوله لا يجوز لذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر

قال والمحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره هكذا روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ولان الحجة يجب قضاءها لصحة الشروع والعمره لما انه في معنى فائت الحج وعلى المحصر بالعمره القضاء والا حصار عنها يتحقق عندنا وقال مالك رحمه الله لا يتحقق لانها لا تنوت ولما ان النبي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم احصروا بالحديبية وكانوا عمارا ولان شرع التحلل لدفع الحرج وهذا موجود في احرام العمره وادا يتحقق الا حصار فعليه القضاء اذا تحلل في الحج وعلى القارن حج وعمرتان اما الحج واحدها فلما بنا والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها

قوله والعمره وامام قضاء العمره فلانه في معنى فائت الحج من حيث انه خرج منه بعد صحة الشروع قبل اداء الاعمال وعلى فائت الحج التحلل بافعال العمره فاذا لم يأت بها فعليه قضاء العمره ايضا فان قيل انه شرع في الحج فكيف يجب عليه افعال العمره وهو لم يشرع فيها قلنا العمره بعض الحج وودونه فجاز ان يتأدى باحرام الحج كصلوة النفل فانها بعض الفرض وودونه فيتأدى باحرام الفرض بان يصلي الظهر سنا فان الركعتين الاخرتين نفل وقد ادها باحرام الفرض فان قيل هذه العمره التي تلزمه بالفوت لا يجب قضاءها كما مكفرا لصوم اذا ايسر ثم افطر قلنا ان من شرع في الحج بنية الفرض ثم تبين انه ادى الفرض فافسد النذر لزمه القضاء لان الاحرام بالحج او بالعمره لا يزم بقصد وبغير قصد بخلاف الصوم والصلوة فان قيل العمره للتحلل في فائت الحج وقد حصل التحلل بالهدى قلنا فائت الحج تجب عليه افعال العمره وبعث دم الا حصار لاستعجال التحلل ودفع ضرر دوام الاحرام لا لسقوط ما وجب عليه بفوات الحج على انه وجب الدم بالكتاب والعمره بالاثار

فان بعث القارن هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه بل يصير حتى يتحلل بنحر الهدى لغوات المقصود من التوجه وهو اداء الافعال وان توجه لتحلل بافعال العمرة له ذلك لانه فاست الحج وان كان يدرك الحج والهدي لزمه التوجه لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف واذا ادرك هديه صنع به ما شاء لانه ملكه ويتدكان عينه لمقصود استغنى عنه وان كان يدرك الهدى دون الحج يتحلل لعجزه عن الاصل وان كان يدرك الحج دون الهدى جاز له التحلل استحيانا

قوله فان بعث القارن هديا اي ما يجب عليه من الهدى اراد به الجنس ولذلك لم يتعرض العدد الواجب عليه لانه معلوم ان على القارن هديين فاستغنى بذلك عن التنصيص عليه وقيل ذكر القارن هنا وقع غلطا من الكاتب وبيان الغلط من وجهين احدهما ان عليه هديين والثاني ان المصنف التزم الجمع بين روايتي القدوري والجامع الصغير والمذكور في القدوري واذا بعث المحصر هديا وكذا المذكور في الجامع الصغير المحصر مكان القارن **قوله** وان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه فان قيل كان ينبغي ان يترما توجه لتحلل بالطواف والسعي بمنزلة فأت الحج قلنا ان الطواف والسعي في حق فأت الحج غير مقصود لعينه لكن المقصود هو التحلل وهذا المقصود يحصل له بالهدي **قوله** وان توجه لتحلل بالعمرة فله ذلك لان فأت الحج يتحلل باعمال العمرة وله في هذا التوجه غرض وهو ان لا يلزمه قضاء العمرة .

وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج بان دم الاحصار عندهما يتوقت بيوم النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدي وانما يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق لعدم قرب الدم بيوم النحر وجه القياس وهو قول زفر رحمه الله انه قدر على الاصل وهو الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدي ووجه الاستحسان اننا لو ائزمناه التوجه لضاع ماله لان المبعوث على يديه الهدي يذبحه ولا يحصل منه صودة وحرمة المال كحرمة النفس وله الخيار ان شاء صبر في ذلك المكان او في غيره ليذبح عنه فيتحلل وان شاء توجه ليؤدي النسك الذي التزمه بالاحرام هو افضل لانه اقرب الى الوفاء بما وعد ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن عن الفوات ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر لانه تعذر عليه الا تمام فصار كما اذا احصر في الحل وان قدر على احد هما فليس بمحصر اما على الطواف فلان قامت الحج بتحليل به وادم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلما بنا

قوله وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج لان دم الاحصار لما كان يتوقت بيوم النحر عندهما فبادراك الحج يكون مدركا للهدي لا محالة لان وقت ذبح الهدي يوم النحر ووقت الحج وهو الوقوف بعرفة يوم عرفة فلذلك لا يتصور ادراك الحج دون الهدي عندهما **قوله** وحرمة المال كحرمة النفس فكما كان الخوف على نفسه عذرا كذلك الخوف على ماله والا فضل ان يتوجه لانه اقرب الى الوفاء بما وعدوه واداء ما شرع فيه **قوله** ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن عن الفوات لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه فلا يكون محصرا حتى لا يتحلل بالهدي واحسنه يبقى محرما الى ان يطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحلق او يقصر وعليه دم لترك الوقوف بدلالة قوله في الجمار

فان بعث الفارن هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه بل بصرحتي بتحليل بنحر الهدى لفوات المقصود من التوجه وهو اداء الافعال وان توجه التحليل بافعال العمرة له ذلك لانه فأت الحج وان كان يدرك الحج والهدي لزمه التوجه لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف واذا ادرك هديه صنع به ما شاء لانه ملكه ويتدكان عينه لمقصود استغنى عنه وان كان يدرك الهدى دون الحج يتحلل لعجزه عن الاصل وان كان يدرك الحج دون الهدى جازاه التحليل استحسانا

قوله فان بعث الفارن هديا اي ما يجب عليه من الهدى اراد به الجنس ولذلك لم يتعرض للعدد الواجب عليه لانه معلوم ان على الفارن هديين فاستغنى بذلك عن التنصيص عليه وفيل ذكر الفارن هنا وقع غلط من الكاتب وبيان الغلط من وجهين احدهما ان عليه هديين والثاني ان المصنف التزم الجمع بين روايتي القديري والجامع الصغير والمذكور في القديري واذا بعث المحصر هديا وكذا المذكور في الجامع الصغير المحصر مكان الفارن **قوله** وان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه فان قيل كان ينبغي ان يؤثر بالتوجه لتحليل بالطواف والسعي بمنزلة فأت الحج قلنا ان الطواف والسعي في حق فأت الحج غير مقصود لعينه لكن المقصود هو التحلل وهذا المقصود يحصل له بالهدي **قوله** وان توجه لتحلل بالعمرة فله ذلك لان فأت الحج يتحلل باعمال العمرة وله في هذا التوجه غرض وهو ان لا يلزمه قضاء العمرة *

وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج بان دم الإحصار عندهما يتوقت بيوم النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدى وإنما يستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق لعدم توثب الدم بيوم النحر وجه القياس وهو قول زفر رحمه الله أنه قدر على الأصل وهو الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدى ووجه الاستحسان أنا لو أزمناه التوجه لضاع ماله لأن المبعوث على يديه الهدى يذبح ولا يحصل منه صودة وحرمة المال كحرمة النفس وله الخيار أن شاء صبر في ذلك المكان أو في غيره ليذبح عنه فيتحلل وأن شاء توجه ليؤدي النسك الذي التزمه بالاحرام هو أفضل لأنه أقرب إلى الوفاء بما وعد ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الأمن عن القوات ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر لأنه تعذر عليه إلا تمام فصار كما إذا احصر في الحل وأن قدر على أحدهما فليس بمحصر أما على الطواف فلا لأن فاست الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل وأما على الوقوف فلما بنا

قوله وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج لأن دم الإحصار لما كان يتوقت بيوم النحر عندهما فبادراك الحج يكون مدركا للهدى لا محالة لأن وقت ذبح الهدى يوم النحر ووقت الحج وهو الوقوف بعرفة يوم عرفة فلذلك لا يتصور ادراك الحج دون الهدى عندهما **قوله** وحرمة المال كحرمة النفس فكما كان الخوف على نفسه عذرا كذلك الخوف على ماله والأفضل أن يتوجه لأنه أقرب إلى الوفاء بما وعدوه وادعوا شرع فيه **قوله** ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الأمن عن القوات لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه فلا يكون محصرا حتى لا يتحلل بالهدى ولعنه يبقئ محرما إلى أن يطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحاق أو يقصر وعليه دم لترك الوقوف بسزد لفته ولرمي الجمار

(كتاب الحج باب الإحصار)

وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والصحيح ما أعلمتكم من التفصيل والله تعالى أعلم بالصواب.

دم ولتاخير الطواف دم ولتاخير الحلق دم عند أبي حنيفة رحمه الله فكان عليه أربعة دماء. عند أبي حنيفة وكذا ذكره إلا سبجا أبي رحمه الله وعندهما ليس عليه دم الحلق والطواف شيء وقد تقدم فإن قيل قد قلتم أن مدة الإحصار متى زادت ثبت حكم الإحصار وفدت مدة الإحصار أيضا فلما ذل لا يثبت حكم الإحصار في حد، فله الأكديك فإنه مكن من التحلل بالحلق إلا في النساء والمشفة بالكف عن النساء السب كنهى بالكف عن سائر المحظورات فلم يتحقق العذر الموجب للتحلل.

قوله وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أراد بالمسئلة من إحصار مكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف وهو محصر ذكر في المسوط قال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رضي الله عنه عن المحصر يحصر في الحرم قال لا يكون محصر قلت البس أن النبي عليه السلام إحصر بالحددين وهي بالحرم فقال إن مكة يومئذ كانت دار حرب وأما اليوم فهي دار الإسلام فلا يتحقق الإحصار فيها قال أبو يوسف رحمه الله أما أنا فقول إذا غلب العدو وعلى مكة حتى حالوا بينه وبين البيت كان محصرا وهو قول الشامي رح والأصح أن يقول إذا كان حرة بالحج فإن منع عن الوقوف والطواف فهو محصر وإن لم يمنع من أحد هدا لم يكن محصرا إلا أن لم يكن ممنوعا عن الطواف نسكنه أن يصبر حتى يفوته الحج فتحلل بالطواف والسعي وإن لم يكن ممنوعا عن الوقوف فيمكنه أن يقف بعرفة أيتم حجه ثم يحلق فتحلل ولا يزداد عليه إحصار ما إذا كان ممنوعا عنهما فقد تعذر عليه الانمام والتحلل بالطواف فيكون محصرا كما لو إحصر في الحل والله تعالى أعلم.

باب الفوات

ومن احرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج
 لما ذكرنا ان وقت الوقوف يمتد اليه وعليه ان يطوف ويسعى ويتحلل ويقضى الحج
 من قابل ولا دم عليه لقوله عليه السلام ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليتحلل
 بعمره وعليه الحج من قابل والعمره لبست الا لطواف والسعي ولان الاحرام بعد ما
 انعقد صححا لا طريق للخروج عنه الا باداء احد النسكين كما في الاحرام
 المبهم وهنا عجز عن الحج فتعين عليه العمره ولا دم عليه لان التحلل وقع بافعال
 العمره فكانت في حق فاته الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما

باب الفوات

قوله ولان الاحرام بعدما انعقد صححا اي نافذا لازما وهذا احتراز عند احرام العبد
 والامة بغير اذن المولى واحرام المرأة في التطوع بغير اذن الزوج فان للمولى والزوج
 ان يحللها وليس باحتراز عما انعقد فاسدا لان الاحرام الفاسد وهو ما اذا جامع
 المحرم قبل الوقوف بعرفة او احرم مجاهدا يلزم فيه المضي كالصحيح فان قيل يشكل
 هذا بالمحصر فان فيه خروجا من الاحرام من غير اداء احدا لنسكين قلنا اجري الكلام
 على الاصل فلا يرد العوارض نقضا وفصل المحصر من العوارض **قوله** كافي الاحرام
 المبهم بان احرم ولم يتعين حجة ولا عمره فانه يصح احرامه ولا يخرج عن الاحرام
 الابداء احد النسكين

العمرة لا تغوت وهي جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها فعلها وهي يوم
عرفة ويوم النحر وايام التشريق لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنهما انها كانت
تكره العمرة في هذه الايام الخمسة ولان هذه الايام ايام الحج فكانت متعينة له
وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت
ركن الحج بعد الزوال لا قبله ولا ظهر من المذهب ما ذكرناه واكن مع هذا
لو اداه في هذه الايام صح ويبقى محرما بها فيها لان الكراهة لغيرها وهو تعظيم
امر الحج وتخليص وقته له فيصح الشروع والعمرة سنة وقال الشافعي رحمه الله
فريضة لقوله عليه السلام العمرة فريضة كفريضة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فريضة
والعمرة تطوع ولانها غير موقته بوقت وتتأدى بنية غيرها كما في فائت الحج وهذه اشارة انقلية
وتأويل ما رواه انها مقدرة باعمال كالحج اذ لا تثبت الفريضة مع التعارض في الآثار
قال وهي الطواف والسعي وقد ذكرناه في باب التمتع والله اعلم بالصواب

قوله وتتأدى بنية غيرها اما عند الخصم فان المحرم بالحج قبل اشهر الحج يكون محررا بالعمرة
واما بالاجماع فان فائت الحج يتحلل بافعال العمرة والفرض انما يباين النفل بان النفل
يتأدى بنية الفرض والفرض الذي هو غير معين لا يتأدى بنية النفل كذا في المسبوط
وقوله غير معين يخرج صوم رمضان فانه فرض يتأدى بنية النفل **قوله** وتأويل ما رواه
وهو قوله عم العمرة فريضة **قوله** مع التعارض في الآثار لان ما رواه يعارض بما روينا من
قوله عليه السلام والعمرة تطوع **قوله** وهي الطواف والسعي العمرة هي الاحرام والطواف
والسعي والحلق لان الاحرام شرط والطواف ركن والسعي والحلق واجبان

باب الحج عن الغير

الاصل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صوما او صدقة او غيرها عند اهل السنة والجماعة لما روي عن النبي عليه السلام انه ضحى بكبشين امسحين احدهما عن نفسه والاخر عن امته ممن اقر بوحداية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل تضحية احدي الشاتين لاهله والعبادات انواع مالية محضة كالزكاة وبدنية محضة كالصلوة ومركبة منهما كالحج والنبابة تجري في النوع الاول في حائتي الاختيار والضرورة للحصول المقصود بفعل النائب ولا تجري في النوع الثاني بحال لان المقصود وهو انعاب النفس لا يحصل به وتجري في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال ولا تجري عند القدرة لعدم انعاب النفس والشرط العجز الدائم الى وقت الموت لان الحج فرض العمر وفي النفل تجوز الانابة حالة القدرة لان باب النفل اوسع ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع عن المحجوج عنه وبذلك تشهد الاخبار الواردة في هذا الباب كحديث الخثعمية فانه صلى الله عليه وسلم قال فيه حجني من ابيك واعتمرني وعن محمد بن حمرمة الله تعالى عليه ان الحج يقع عن الحاج وللأمر ثواب النفقة لانه عبادت بدنية وعند العجز اقيم الانفاق مقامه

باب الحج عن الغير

قوله للحصول المقصود وهو سد خلة المحتاج بدفع المال وذايحصل بنائبه كما يحصل به **قوله** للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال كان من حقه ان يقول للمعنى الاول وهو حصول المقصود بفعل النائب لاعتبار جانب المال الا انه اقام مشقة التنقيص مقام مشقة انعاب النفس عند فعله بنفسه لانه كما يلحق المرء المشقة عند فعله بنفسه تلحقه المشقة ايضا عند تنقيص ماله بالدفع الى الغير **قوله** لان الحج فرض العمر

كالفدية في باب الصوم.

قال ومن امره رجلا ن ان يحج عن كل واحد منهما حجة فاهل بحجة عنهما

فان قيل لا يستقيم التعليل لاشتراط العجز الدائم بانه فرض العمران الشيخ الفاني في الصوم يشترط فيه العجز الدائم في حق جواز الفدية عن صومه مع ان الصوم ليس بفرض العمر قلنا لما مات الصوم عن وقته التحق بفرض العمر لان قضاءه لازم عليه مادام حيا فاستغرق العمر قضاءه وان لم يستغرق ادعوا روى المعلي عن ابي يوسف رح في الاحجاج ان برء المريض قبل فراغ المأمور تلزمه الاعادة وان برأ بعد الفراغ لا تلزمه الاعادة ثم العجز ان كان بعذر لا يزول كالعمي والزمالة جازان بحج عنه لقيام العجز الدائم وان كان بعذر يرجو زواله كالمرض والجنون والحبس فان استمر الى وقت الموت حكم بوقوع الاحجاج موقع الفرض للعذر وان صح فعليه حجة الا سلام واذا احج الرجل الصحيح رجلا ثم عجز لم يجزه عن الحجة لغقد العذر حالة الاحجاج.

قوله كالفدية في باب الصوم الفدية في باب الصوم اقيم مقام الصوم في حق سقوط الصوم فكذا الانفاق هنا اقيم مقام الحج في حق سقوط الافعال وهذا لان الاتفاق بسبب لاداء الحج واقامة السبب مقام المسبب اصل في الشرع هذا هو الكلام في الحج الفرض فاما اذا امر رجل رجلا ان يحج عنه تطوعا فحج المأمور بالحج يقع عن المأمور ولا مرثوب النفقة لان اصل وقوع الحج عن الحاج والحج عن الامر انما وقع في الفرض بالنص حيث قالت الخثعمية ان فريضة الحج ادركت ابي فبقي النفل على اصل القياس **قوله** فاهل بحجة عنهما اي شرع في الافعال قبل ان يعين عن احدهما على ما يأتي بعدها

فهى عن الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع عن الامر حتى لا يخرج الحاج عن حجة الاسلام وكل واحد منهما امره ان يخلص الحج له من غير اشتراك ولا يمكن ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية فيقع عن المأمور ولا يمكنه ان يجعله عن احد هما بعد ذلك بخلاف ما اذا حج عن ابويه فان له ان يجعله عن احد هما لانه متبرع بجعل ثواب عمله لا حد هما ولهما فيبقى على خياره بعد وقوعه سبباً لثوابه وهنا يفعل بحكم الامر وقد خالف امرهما فيقع عنه ويضمن النفقة ان انفق من مالهما لانه صرف نفقة الامر الى حج نفسه وان ابهم الا حرام بان نوى عن احدهما غير عين فان مضى على ذلك صار مخالفاً لعدم الاولوية وان عين احدهما قبل المضي فكذلك عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وهو القياس لانه مأمور بالتعيين والابهام بخالفه فيقع عن نفسه بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمرة حيث كان له ان يعين ما شاء

قوله فهى عن الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع عن الامر اي فما اذا وافقه واحرم عنه على التعيين وهنالك يقع عنه لانه خالفهما فيقع عن المأمور فيضمن النفقة **قوله** بخلاف ما اذا حج عن ابويه لان الوارث غير مأمور بالحج ومن حج عن غيره غير امره لا يكون حائراً بل يكون جاعلاً لثواب الحج له فاذا اهل بحجة لغت نيته في كون الحج لهما فيبقى الحج له وعمله يكون سبباً لثواب فيبقى خياره بعد وقوعه سبباً لثواب على ما كان قبله اما هنا فيفعل ما يفعل بحكم الامر والحج يقع عن الامر من وجه بدليل انه لم يخرج الحاج عن عهدة حجة الاسلام فكان مأموراً بايقاع الحجة لكل واحد منهما على الخلوص بدون اشتراك فيقع عن نفسه للمخالفة لكل واحد منهما وبعد ما وقع عن نفسه لا يمكن ان يقع عن غيره **قوله** بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمرة بان قال ليك اللهم ليك ولم يقل بحجة او بعمرة

لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق وجه الاستحسان ان الاحرام
 شرع وسيلة الى الافعال لا مقصودا بنفسه والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين
 فاكتفي به شرط بخلاف ما اذا ادى الافعال على الا بهام لان المتوهم لا يحتمل
 التعيين فصار مخالفاً

قال فان امره غير ان يقرن عنه فالد م على من احرم لانه وجب شكر الما ومنه
 الله تعالى من الجمع بين النسكين والمأمور هو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه
 وهذه المسئلة تشهد بصحة المروي عن محمد رحمه الله تعالى ان الحج يقع عن المأمور
 وكذلك ان امره واحد بان يحج عنه والا خربا ن يعتصر عنه واذا ناله بالقران فالدم عليه
 لما قلنا ودم الاحصار على الامر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الحاج
 لانه وجب للتحلل دفعا لضرر امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه

قوله لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق فجهالة الملتزم
 غير مانعة لوجوب التعيين واما جهالة من له الحق فما نعة بدليل مسئلة الاقرار
 فان من اقر بمجهول لمعلوم بان قال لفلان علي شيء يصح ووجب التعيين
 ولو اقر بمعلوم لمجهول بان قال لواحد من الناس علي الف درهم لم يصح **قوله** ان الاحرام
 شرع وسيلة بدليل صحة تقديمه على وقت الاداء هو شهر الحج **قوله** فاكتفي به
 شرط اي فاكتفي بالا حرام المبهم من حيث انه شرط **قوله** واذا ناله بالقران فالدم عليه
 وانما قيد بقوله واذا ناله بالقران فانه لو لم يأذ ناله بالقران لا يجوز له ان يجمع بينهما
 لاجلهما فلو قرن كان مخالفا كذا في المبسوط فيقع الحج له فيكون الدم عليه لا محالة
 وانما يتوهم وجوب الدم على الامر عند الاذن بالقران فلدفع هذا الوهم قيد بالاذن
 فان قبل لما كان هذا دم شكر ينبغي ان يجب على الامر لان المستفاد بالقران هو الامر

ولهما ان الأمر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصه فان كان بحج عن ميت
فا حصر فالدم في مال الميت عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم قيل هو من
ثلث مال الميت لانه صلة كالزكوة وغيرها وقيل من جميع المال لانه وجب حقاً للمأمر
فصار دينا ودم الجماعة على الحاج لانه دم جناية وهو الجاني عن اختيار ويضمن
النفقة معناه اذا جامع قبل الوتوف حتى فسد حجة لان الصحيح هو لما موربه
بخلاف ما اذا فاته الحج حبت لا يضمن النفقة لانه ما فاته باختياره اما اذا جامع
بعد الوتوف لا يفسد حجة ولا يضمن النفقة لحصول مقصود الأمر وعليه الدم في ماله

قلنا ان هذا الدم دم نسك كسائر المناسك وانه على المأمور فكذا هذا الا ترى انه اذا عجز عن
الهدى كان الصوم عليه وحاصله ان الدماء ثلثة انواع ما يجب جزاء على جناية كجزاء الصيد
ونحوه وما يجب نسكا كدم القران والمتعة وما يجب مؤنة كدم الاحصار فكلها على
المأمر سوى دم الاحصار فانه مختلف فيه.

قوله ولهما ان الأمر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصه كالعبد اذا احرم
باذن مولاه ثم احصر كان عليه اخراجه توضيحه ان دم الاحصار بمنزلة نفقة
الرجوع ونفقة الرجوع في مال الميت وان كان الحاج هو المنتفع به ولا ضمان
عليه فيما اتفق لانه لم يكن مخالفا لامر الميت فيما اتفق الا ترى انه لو مات في
الطريق لم يضمن ما اتفق فكذلك اذا احصر كذا في المبسوط **قوله** لانه صلة الصلة عبارة
عن اداء مال ليس في مقابلته عوض مالي **قوله** وغيرها كالنذور والكفارات **قوله** لان
الصحيح هو لما مور يعني اذا افسده كان مخالفا ووقع الفاسد عن الحاج ثم لما قضى الحج في
السنة الثانية على وجه الصحة لا يفسد به حج الميت لانه لما خالف في السنة لما ضية بالافساد
صار الاحرام واقعا عن المأمور والحج الذي يأتي به في السنة القابلة قضاء ذلك الحج فصار واقعا

(كتاب الحج - باب الحج عن الغير)

لما بينا وكذلك سا نرد ماء الكفارات على الحاج لما قلنا ومن اوصى بان يحج عنه
 فاحجوا عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرق نفقته وقد انفق النصف بحج عن الميت
 من منزله بثلت ما بقي وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يحج عنه من حيث مات الا ول
 قال كلام ههنا في اعتبار الثلث وفي مكان الحج اما الاول فالمدكور قول ابي حنيفة رحمه الله
 اما عند محمد يحج عنه بما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي شي والابطلت الوصية
 اعتبارا بتعيين الموصي اذ تعيين الوصي كتعيينه وعند ابي يوسف رحمه الله يحج عنه
 بما بقي من الثلث الاول لانه هو المحل لنفاذ الوصية ولا ابي حنيفة ان تسمية الوصي وعزله
 المال لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي سماه الموصي لانه لا خصم له ليقبض ولم يوجد
 التسليم الى ذلك الوجه فصار كما اذا هلك قبل الافراز والعزل فيحج بثلت ما بقي

من المال مورايضا كذا في الجامع الصغير لقاضي حان رحمه الله

قوله لما بنا ولما قلنا راجع الى قوله لانه دم جنباة وهو الجاني عن اختيار **قوله** اما الاول
 وهو اعتبار الثلث وحاصل ذلك ان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه يؤخذ
 بثلت ما بقي فيحج به مرة اخرى ويجعل الها لك كان لم يكن وعلى قول
 ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه ان بقي من الثلث الاول وهو ثلث جميع المال
 مقدار ما يمكن ان يحج به يحج عنه بما بقي والافتبطل الوصية وعلى قول محمد رح يبطل
 الوصية سواء بقي من الثلث الاول شي او لم يبق وهذا الاختلاف بينهم اذا هلك المال او سرق
 في يد النائب حتى لو هلك المال في يد الوصي قبل الدفع الى النائب بعد ما قسم الورثة يحج
 عنه من ثلث ما بقي بالاتفاق ثم وثم الى ان يبقى من المال حبة **قوله** ولا ابي حنيفة
 رحمه الله ان القسمة لا تصح الا بالتسليم الى آخره وهذا الان القسمة لا تتم الا بالتسليم
 الى الموصي له وهنا الموصي له هو الحج معنى فلا تتم القسمة الا بالصرف الى الحج

واما الثاني فوجه قول ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس ان القدر الموجود من السفر قد بطل في حق احكام الدنيا قال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث الحديث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا فبقيت الوصية من وطنه كان لم يوجد الخروج وجه تولهما وهو الاستحسان ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الاية وقال صلى الله عليه وسلم من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل سفره اعتبرت الوصية من ذلك المكان واصل الاختلاف في الذي يحج بنفسه ويبتني على ذلك المأثور بالحج .

قال ومن اهل بحجة عن ابويه يجزيه ان يجعله عن احدهما لان من حج من غيره بغير اذنه فانما يجعل ثواب حجة له وذلك بعد اداء الحج فلفت نيته قبل اداؤه وصح جعله ثوابه لاحدهما بعد الاداء بخلاف المأثور على ما فرقنا من قبل والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله واما الثاني وهو اعتبار المكان في الحج ذكر الامام المحبوبي رحمه الله وهذا الاختلاف في المكان فيما اذا خرج النائب لحج عن الامر ثم مات او خرج الموصي بنفسه ليحج ثم مات في الطريق واما لو خرج رجل من بلده تا جرا لا للحج ثم مات واولى بان يحج عنه فانه يحج عنه من وطنه اتفاقا **قوله** بخلاف المأثور على ما فرقنا من قبل وهو قوله وههنا يفعل بحكم الامر وقد خالفه والله تعالى اعلم بالصواب .

(كتاب الحج - باب الهدى)

باب الهدى

الهدى اذ ناه شاة لما روي انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الهدى فقال اذ ناه شاة
قال وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم لانه صلى الله عليه وسلم لما جعل الشاة اذنى
لا بدان يكون له اعلى وهو البقر والجوز ولان الهدى ما يهدى الى الحرم
ليقترب به فيه والاصناف الثلاثة سواء في هذا المعنى ولا يجوز فى الهدايا الا ما جاز فى الضحايا
لانه فربة تعلقت براقه الدم كالاصحية فيتخصصان بمحل واحد والشاة جازة في كل
شيء الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف فانه لا يجوز
فيهما الا بدنة وقد بينا المعنى فيما سبق ويجوز الاكل من هدى التطوع والمنعة والقران
لانه دم نسك فيجوز الاكل منها بمنزلة الاصحية وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل
من لحم هديه وحسا من المرقة ويستحب له ان يأكل منها لما روينا وكذا يستحب
ان يتصدق على الوجه الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا لانها دماء
كفارات وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما احصر بالحديبية وبعث الهدايا على
يدي ناجية الاسلمي قال له لا تأكل انت ورفقتك منها شيئاً

باب الهدى

قوله ولا يجوز فى الهدايا الا ما جاز فى الضحايا اي يشترط فيها ما يشترط فى الضحايا
من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كالعور والعرج وغيرهما **قوله** ويجوز الاكل
من هدى التطوع اي للمهدي ولا غنبا هذا اذا ذبح هدى التطوع في محله وهو مكة
واما اذا ذبحه في الطريق او عطب لا يجوز له الاكل من هدى التطوع ويجوز من
هدى الواجب على ما يجبي بعد هذا **قوله** لانها دماء كفارات والمعنى في ذلك

ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمنعة والقران الا في يوم النحر قال في الاصل
يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبح يوم النحر افضل وهذا هو الصحيح
لان القرية في التطوعات باعتبار انها هدايا وذلك ينحقق بتبليغها الى الحرم
فاذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان معنى القرية في ارافة الدم
فيها اظهر اما دم المنعة والقران فلقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا ثقتهم
وقضاء التفت يختص بيوم النحر ولانه دم نسك فيختص بيوم النحر كما لا ضحية
ويجوز ذبح بقية الهدايا في اي وقت شاء وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا في يوم النحر
اعتبار ابدن المنعة والقران فان كل واحد دم جبر عنده ولنا ان هذه دماء كفارات
فلا تختص بيوم النحر لانها لما وجبت لجبر النقصان كان التعجيل بها اولي
لا ارتفاع النقصان به من غير تاخير بخلاف دم المنعة والقران لانه دم نسك
قال ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم لقوله تعالى في جزاء الصيد هدي بالغ الكعبة فصار
اصلا في كل دم هو كفارة ولان الهدى اسم لما يهدي الى مكان ومكانه الحرم قال صلى
الله عليه وسلم منى كلها منحر وفجاج مكة كلها منحر ويجوز ان يتصدق بها على
مساكين الحرم وغيرهم خلافا للشافعي رحمه الله لان الصدقة قرينة معقولة والصدقة
على كل فقير قرينة

ان الكفارة شرعت جزاء للجناية فيلحق بها الحرمان عن الانتفاع بهديه لزيادة
الزجر ولو جاز له الانتفاع بها لا نقلب العسر يسرا .

قوله وقضاء التفت يختص بيوم النحر فكذا الذبح يختص به ليكون الكلام مسرودا على
نسق واحد **قوله** فصار ذلك اصلا لا تفاوت بين الكفارات في معنى الجبر والجزاء
فاذا ثبت وجوب التبليغ في البعض بالنص ثبت وجوب التبليغ في الباقي بدلالة

ولا يجب التعريف بالهدا يالا ن الهدى ينبي عن النفل الى مكان ليتقرب باراته
دم فيه لاعن التعريف فلا يجب فان عرف بهدي المتعة فحسن لانه يتوقت بيوم النحر
فعسى ان لا يجد من يمسكه فيحتاج الى ان يعرف به ولا ندم نسك فيكون مبناه على التشهير
بخلاف دماء الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر على ما ذكرنا بسببه الجناية فيليق به الستر
قال والا فضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح لقوله تعالى فصل لربك وانحر
قيل في تأويله الجزور وقال الله تعالى ان تذبحوا بقرة وقال الله تعالى وقد ينه
بذبح عظيم والذبح ما اعد للذبح وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر الابل وذبح
البقر والغنم ثم ان شاء نحر الابل في الهدايا قبا ما اوضحها وروي ذلك فعل فهو حسن والا نخل
ان ينحرها قبا ما روي انه صلى الله عليه وسلم نحر الهدايا قبا واصحابه رضي الله تعالى
عنهم كانوا ينحرونها قيا ما معقولة اليد اليسرى ولا يذبح البقر والغنم قيا ما لان في حالة الاضطجاع
المذبح ايمن فيكون الذبح ايسر والذبح هو السنة فيهما والاولى ان يتولى ذبحها بنفسه اذا كان
يحسن ذلك لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع

قوله ولا يجب التعريف بالهدا يالا ن التعريف له معان التشبيه باهل عرفة في غيرها والذهاب
بالهدا يالا الى عرفة وتعريف الهدا يالا اي اعلامها بعلامته مثل التقليد والاشعار وكل ذلك ليس
بواجب ثم هنا يحتمل ان يراد به الثاني بدلالة قوله فعسى لا يجد من يمسكه فيحتاج
الى ان يعرف به اي يذهب به الى عرفات ويحتمل ان يراد به الاخير بدلالة قوله ولا ندم نسك
فيكون مبناه على التشهير **قوله** الا فصل ان ينحرها قيا ما لما روي وفي قوله تعالى
فاذا وجبت جنوبها اشارة الى هذا لان السقوط يكون عن حالة القيام **قوله** معقولة
اليد اليسرى المراد منه ان يضم الساق مع الفخذ بعد رفع ساقه منحنية الى الفخذ
ويربط عليهما كما يربط كذلك عند البروك.

فحرنيفا وستين بنفسه وولى الباقي عليا رضى الله عنه ولا نه قرية والنولي في القربات اولى
 لما فيه من زيادة الخشوع الا ان الانسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسنه فجوزناه توليته غيره
 قال ويتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطي اجرة الجزار منها صلى الله عليه وسلم
 لعلي رضى الله عنه تصدق بجلالها وخطامها ولا يعطي اجرة الجزار منها ومن ساق بدنة
 فاضطر الى ركوبها ركبا وان استغنى عن ذلك لم يركبها لانه جعلها خالصا لله
 تعالى فما ينبغي ان يصرف شيئا من عينها او منافعها الى نفسه الى ان يبلغ محله الا ان
 يحتاج الى ركوبه لما روي انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال
 اركبها وبلك وتأويله انه كان عاجزا محتاجا ولوركبها فانتقص بركوبه فعليه
 ضمان ما نقص من ذلك وان كان لها لبن لم يحلبها لان اللبن متولد منها فلا يصرفه الى
 حاجة نفسه وينضح ضررها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ولكن هذا اذا كان قريبا من
 وقت الذبح فان كان بعيدا منه يحلبها ويتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها وان صرفه
 الى حاجة نفسه تصدق بمثله او بقيمته لانه مضمون عليه ومن ساق هديا فعطب فان
 كان تطوعا فليس عليه غيره لان القرية تعلق بهذا المحل وقد فات وان كان عن واجب
 فعليه ان يقيم غيره مقامه لان الواجب باق في ذمته وان اصابه عيب كثير يقيم
 غيره مقامه لان المعيب بمثله لا ينادى به الواجب فلا بد من غيره وصنع بالمعيب
 ما شاء لانه التحق بسائر املاكه

قوله فحرنيفا وستين النيف بالتشديد كل ما بين العقد ين وقد يخفف واصله من الواو
 وعن المبرد النيف من واحدة الى ثلث **قوله** فان اصابه عيب كثير يريد به عيبا
 يمنع التضحية بان ذهب اكثر من ثلث اذ نه على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله اذ ذهب اكثر من نصف الاذن

وإذا عطبت البدنة في الطريق فإن كان تطوعاً نحرها وصبغ نعلها بدنها وضرب بها
صفحة سنامها ولا يأكل هو ولا غيره من الأغنياء بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ناجية الأسلمي رضي الله عنه والمراد بالنعل قلايتها وفائدة ذلك أن يعلم
الناس أنه هدي فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء وهذا لأن الأذن تناولته معلق بشرط بلوغه
محلته فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلاً إلا أن التصديق على الفقراء أفضل من أن يتركه
جزر السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود فإن كانت واجبة أقام غيرها مقامها وصنع
بها ما شاء لأنه لم يبق ما لحام عينه وهو ملكه سائر أملاكه ويفلدهدي التطوع والمتعة
والفران لأنه دم نسك وفي التفليد اظهاره وتشهيره فيليق به ولا يقلد دم الأحصار ولا دم
الجنايات لأن سببها الجناية والستراليق بها

على حسب الاختلاف في المانع *

قوله وإذا عطبت البدنة في الطريق أي قربت من العطب يدل عليه قوله فإن كان تطوعاً
نحرها وبهذا خرج الجواب لسؤال من قال إن هذا مكر بما ذكر أولاً بقوله ومن ساق هدباً
فعطب لانا نقول ذلك في حقيقة الهلاك وهذا في القرب من الهلاك **قوله** بذلك أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ناجية الأسلمي روي أن النبي عليه السلام بع
الهدايا على يدي ناجية الأسلمي وأمره أن يسلك بها الفجاج والأودية حتى
يخرج بها إلى منى فينحرها فقال ماذا صنع بما أبدع منها فقال انحرها واصبغ
نعلها بدنها واضرب بها صفحة سنامها ثم خل بينها وبين الناس ولا تأكل أنت ولا
أحد من رفقتك منها شيئاً وإنما نهاه أن يتناول منها لأنه كان غنياً مع رفقته **قوله** والمراد
بالنعل قلايتها لأن الغالب أن يكون القلادة قطعة نعل **قوله** جزر السباع الجز
بفتحين اللحم الذي يأكله السباع

ودم الا حصار جابر فيلحق بجنسها ثم ذكر الهدى ومرادة البدنة لا نه لا يقلد الشاة عادة ولا ين تقليد ها عندنا لعدم فائدة التقليد على ما تقدم والله اعلم .

مسائل منثورة

اهل عرفه اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزا هم والقياس ان لا يجزئهم اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وهذا لانه عبادة تختص بزمان ومكان فلا يقع عبادة ونهما وجه الاستحسان ان هذه

قوله ودم الا حصار جابر فيلحق بجنسه وهو الدماء الجابرة كدم الجنائيات **قوله** لعدم فائدة التقليد وتلك الفائدة ان لا يمنع من الماء والعلف اذا علم انه هدى وهذا فيما غاب عن صاحبه كالابل والبقر دون الغنم فان الغنم يضيع اذا لم يكن صاحبه معه فلذلك لا تقلد الغنم **قوله** على ما تقدم اشارة الى ما ذكرنا في باب القرآن بقوله وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة ولكن لم يذكر هناك عدم الفائدة والله تعالى اعلم بالصواب .

مسائل منثورة

قوله اهل عرفه اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر صورة هذه الشهادة ان يشهدوا انهم رؤا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم العاشر من ذي الحجة وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الغلط في العيد انهم اذا صلوا العيد فظهر انهم فعلوا ذلك بعد الزوال لا يخرجون من الغد في العيدين لانه في الفطرات الوقت وفي الاضحية فات السنة وعنه انهم يخرجون فيهما وعنه انهم يخرجون في الاضحية دون الفطر واذا لم يخرجوا فالصحيح ان ذلك يجزئهم للعذر

(كتاب الحج - مسائل مشورة)

شهادة قامت على النفي وعلى امر لا يدخل تحت الحكم لان المقصود منها نفي حجهم
والحج لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل ولان فيه بلوى عما ما لتعذر الاحتراز عنه والتدراك غير
ممكن وفي الامر بالاعادة حرج بين فوجب ان يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا
يوم التروية لان التدراك ممكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفة لان جواز المؤخرات
نظير ولا كذلك جواز المقدم قالوا ينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة ويتعذر
قد تم حج الناس فانصرفوا الا انه ليس فيها الايقاع الفتنه وكذا اذا شهدوا عشيعة مرفة
برؤية الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس او اكثرهم لم يعمل بتلك الشهادة
قال ومن رمى في اليوم الثاني الجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولى فان رمى
الأولى ثم الباقيتين فحسن لانه راعى الترتيب المسنون ولورمى الأولى وحدها اجزاه
لانه تدارك المتروك في وقته وانما ترك الترتيب

قوله شهادة قامت على النفي وعلى ما لا يدخل تحت الحكم علل بهذا
المجموع كيلا يلزمه النقص بما لو شهدا انه لم يستثن الزوج عند قوله انت
طالق ثلثا او لم يقل قول النصارى عند قوله المسيح بن الله والزوج يدعي ذلك
لان هذه الشهادة وان قامت على النفي لكن فيما يدخل تحت الحكم
قوله لان المقصود منها نفي حجهم المعتبر هو المقصود كالمودع اذا دعي
رد الوديعه وانكر رب الوديعة فالقول للمودع وان كان مدعيا ظاهرا لان المقصود
من دعواه نفي وجوب الاضمان فيكون منكرا معنى **قوله** والحج لا يدخل
تحت الحكم لان ما يدخل تحت الحكم هو الذي يجبر الحاكم المحكوم عليه به والحج
عبادة والعبادات لا يجبر عليها **قوله** ولان جواز المؤخرات نظير فان القضاء بعد

وقال الشافعي رحمه الله لا يجزيه ما لم يعد الكل لأنه شرع مرتبا فصار كما إذا سعى قبل الطواف
أوبداً بالمرورة قبل الصفا ولنا أن كل جمرة قربته مقصودة بنفسها فلا يتعلق الجواز بتقديم البعض
على البعض بخلاف السعي لأنه تابع للطواف لأنه دونه والمرورة عرف منتهى
السعي بالنص فلا تتعلق به البداءة.

قال ومن جعل على نفسه أن يحج ماشيا فإنه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة
وفي الأصل حيرة بين الركوب والمشي

لوقت مشروع ولا كذا قبل الوقت قال شمس الأئمة الحلواني رح ينبغي للقاضي
أن لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس ولا فرق في شهادتكم لهم بل فيه
تهيج الفتنة والفتنة نائمة لعن الله من أيقظها.

قوله وقال الشافعي رح لا يجزيه ما لم يعد الكل لأنه شرع مرتبا أعلم أن الشافعي
رحمه الله ترك أصله وكذلك علماؤنا رحمهم الله فإن قيل الترتيب في الفوائت
شرط عندنا وهنالم يشترط والترتيب في الفوائت ليس بشرط عنده وهنما شرط فكل احتاج
إلى الفرق والشافعي يقول في الصلوة كل واحدة منها مقصودة بنفسها فلا يكون
تبعاً لغيرها وأما جمرات اليوم فواحدة بدليل أنه يجب دم واحد بترك الكل فيجب
رميها كما شرعت وعلمناؤها قالوا كل جمرة مقصودة بنفسها لأن كل واحدة منها متعلقة
ببقعة على حدة والبقعة في باب الحج أصل فكان ما شرع فيه أصلاً أيضاً فلا يتعلق
جواز البعض بالبعض إلا ترى أنه لو أعاد على الترتيب كان مؤدياً لأقاصيا وأما في الصلوة
فقد جاء النص بأن ما صلى من غير رعاية الترتيب صلوة قبل وقتها **قوله** والمرورة عرفت
منتهى السعي بالنص وهو قوله عليه السلام أنه أبدأ بما بدأ الله تعالى

وهذا اشارة الى الوجوب وهو الاصل لانه التزم القرية بصفة الكمال فياخرمه بذلك الصفة :
 اذا نذر الصوم متتابعاً وفعال الحج تنتهي بطواف الزيارة فيمشي الى ان يطوفه ثم قيل يتبدى
 المشي من حين يحرم وقيل من بيته لان الظاهر انه هو ما راد ولوركب اراق دمالا انه ادخل
 نقصافيه قالوا انما يركب اذا بعدت المسافة وشق المشي واذا اتربت والرجال ممن يعتاد المشي
 ولا يشق عليه ينبغي ان لا يركب ومن باع جارية محرمة قد اذن لها في ذلك فللمشتري
 ان يحللها ويحرمها وقال زفر ليس له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلا يمكن من فسخه كما
 اذا اشترى جارية منكوحة ولنا ان المشتري قائم مقام الباع وقد كان للباع ان يحللها فكذا
 المشتري الا انه يكره ذلك للباع لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري

قوله وهذا اشارة الى الوجوب وهو قوله لا يركب حتى يطوف وهو رواية الجا مع الصغير
 وهو الصحيح لانه التزم قرية بصفة الكمال وهو الحج ماشيا بدليل ما روي عن
 ابن عباس انه قال بعد ما كف بصره ماتا سفت على شي كئنا سفي على ان لم احج
 ماشيا فان الله تعالى قد م المشاة فقال يا توك رجلا وعلى كل ضامرو قال عليه السلام
 من حيم ماشيا فله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قل وما حسنات الحرم
 قال كل حسنة تسعائة وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه كان يمشي في حجة
 والجنائب تغاد الى جنبه فان قيل كيف يستقيم هذا وقد كره ابو حنيفة رحمه الله
 المشي في طريق الحج قلنا ما كره المشي مطلقا وانما كره الجمع بين الصوم والمشى
 لانه اذا فعل ذلك ساء خلقه فجاءه رفيقه والجدال في الحج منهي عنه فان قيل
 ليس للمشى نظير في الفرائض والواجبات فينبغي ان لا يصح النذر به قلنا بل له
 اصل فان المكسي الفقير اذا لم يملك الزاد والراحلة وامكنه المشي الى عرفات
 وجب عليه الحج وبدليل ما يروى عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه
 انه جاء الى النبي عليه السلام وقال يا رسول الله ان اخني تدرت ان تحج

بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا باشرت باذنه فكذا لا يكون ذلك للمشتري
واذا كان له ان يحللها لا يتمكن من ردها بالعيب عندنا وعند زفر بن محمد لانه ممنوع
عن غشيانها وذكر في بعض النسخ او يجماعها والآول يدل على ~~انه يحللها~~ بغير الجماع
بفص شعرا وبفلم ظفر ثم يجمع والثاني يدل على انه يحللها بالمجامعة لانه لا يخلو
عن تقديم مس يقع به التحلل والاولى ان يحللها بغير الجامعة تعظيما لامر الحج والله اعلم *

ما شئت حافية فقال عليه السلام ان الله تعالى لغني عن تعذيب اخذك فلتركب ولتذبح
لركوبها شاة وفي بعضها ولترق دما فلولم يجب الحج ماشيا لما اوجب الكفارة بالركوب ثم لم يذكر
حمد ر ح في شيء من الكتب من اي موضع يبدأ قبل من بيته وهو الاصح ويدل على
وجوب المشي من وقت الخروج ماروي عن ابي حنيفة ر ح لو ان بغداد يا حلف وقال ان
كلمت فلانا فعلي ان احج ماشيا فلفيه بالكوفة فكلمه فعليه ان يمشي من بغداد *

قوله بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا كان باذنه لما ان النكاح حق الزوج
وتد تعلق حقه باذن المالك فلا يتمكن المالك من فسخه وان بقي ملكه كتعلق
حق المهر به باذنه فلما كان كذلك قام المشتري مقامه بعد الشراء فلذلك لا يكون
له حق الفسخ ايضا واما ههنا فقد اجتمع في الجارية حقان حق الله تعالى في الاحرام وحق
المشتري في الاستمتاع فبقدم حق العبد لحاجة العبد وغنى الشرع الا ترى انه اذا اجتمع
القصاص والقتل بقطع الطريق بدى بالقصاص لانه حق العبد **قوله** لا يتمكن من ردها بالعيب
اي بعيب الاحرام ثم التحليل بالتطيب او بالمس او بقص الشعر والظفر وفي المنتقى المعانقة
او التقبيل مع العلم بالاحرام تحليل وان لم يرد به التحليل والله تعالى اعلم بالصواب *

THE HIDAYAH,

WITH

ITS COMMENTARY,

CALLED

THE KIFAYAH,

A Treatise on the Questions of Mohammedian Law,

PUBLISHED UNDER THE AUTHORITY OF THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION

BY

HAKKEM MOULVEE ABDOL MUJEED,

With the Assistance of several learned Men of Calcutta.

VOLUME I.

PRINTED AT HUSSAIN ABDOL HUSSEIN'S MEDICAL PRESS, TALTALLAH. NO. 46
1834.

402²

5

!

10

